



فصل الصافي

في شرح النبوة للإمام المحقق ابن الله العبد
الجلي

تأليف:

الفقيه المحقق سماحة الحجة آية الله

السيد محمد صادق الحسيني الروحاني
مذلل النسخة

الجزء التاسع عشر من كتاب

فصل الصادق

في شيخ النبوة للإمام المحقق ابن الله العلامة
الجليلة

نألف:

الفقيه المحقق سماحة الحجة آية الله

السيد محمد صادق الحسيني الروحاني
مُذَلَّلُ الْعِلْمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما أولينا من التفقه في الدين وصلى الله على
سيد المرسلين محمد وعترته الطاهرين

كتاب الايمان

وعنى جمع يمين - وهى لغة تطلق ثارة على الجارحة المخصوصة واخرى
على البركة والقوة يقال فلان عندنا باليمين اى بالمثالة الحسنى - قدم على ايمن
اليمن اى على اليمن والبركة وثالثة على القسم - وشرعا على ما ذكره غير واحد
الحلف بالله او باسمائه الخاصة لتحقيق ما يحتمل الموافقة والمخالفة فى الاستقبال
والمراد بكونه شرعا ليس ثبوت الحقيقة الشرعية او التشريعية لها بل ما يترتب
عليه الحنث والكفارة ونحوهما من الاحكام التى رتبها الشارع على اليمين والافهى
يمين لغة قطع والمراد باحتمال المخالفة امكان وقوعها فعلا لا شرعا فيصعب على فعل
الواجب وترك الحرام دون الممتنع خلافا لسيدها الرضا وسياتى تحقيقه ان شاء الله تعالى
ثم ان اليمين على اقسام - احدىها - يمين اللغو - ثانيا - يمين الغموس - ثالثها
- يمين المناشدة - رابعها - يمين الانعقاد

اما الاولى - فلها تفسيران - ١- الحلف بلا قصد على الماضى او الاتى - ٢- ان
يسبق اللسان الى اليمين من غير قصد انها يمين - ففى موثق (١) مسعدة بن صدقة
عن الصادق (ع) قال سمعته يقول فى قول الله عز وجل لا تؤاخذكم الله فى اللغو فى
ايمانكم - اللغو قول الرجل لا والله ولى والله ولا يعقد على شى ونحوه خبر (٢)
عبد الله بن سنان - وفى خبر (٣) ابي الصباح الكنائى عه (ع) فى تفسير الآية - هو لا

والله وبلى والله وكلا والله لا يعقد عليها أو لا يعقد على شيء ونحوها غير ما يظهر من بعض النصوص أن لها مصداقا آخر - لاحظ (١) مرسل ابن أبي عمير عن أبي عبد الله (ع) في قوله تعالى «لا تحرموا طبيبات ما أحل الله لكم الخ» تركت في جماعة - حلف بعضهم أن لا ينام في الليل أبدا وحلف آخر على أن لا يفطر في اليوم أبدا - وثالث أن لا ينكح أبدا - إلى أن قال فصعد رسول الله العنبر وحمد الله وأثنى عليه ثم قال ما بال أقوام يعزرون على أنفسهم الطبيات إلا أني أنام بالليل وأنكح وأفطر في النهار فمن رغب عن مستى فليس مني فقام هؤلاء فقالوا يا رسول الله قد حلفنا على ذلك فأنزل الله عز وجل لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان - وهي بجميع معانيها ليست محرمة ولا يؤاخذ بها لقوله تعالى (٢) ولا يؤاخذكم باللغو في أيمانكم

وأما الثانية وهي يمين القموس - وهي على ما هو المعمودين الفقهاء وأهل اللغة كما في المسالك الحلف على الماضي كاذبا متعمدا - بأن يحلف أنه ما فعل وقد كان فعل أو بالعكس - وعن التتبع تفسيرها بالحلف على الماضي والحال مع تعمد الكذب - وفي الرياض وهي على ما ذكره الأكثر الحلف على أحد الأمرين (أي الماضي والمستقبل) مع تعمد الكذب - وهي محرمة بخلاف والنصوص بها مستفيضة - وفي المستفيض (٣) منها وفي الصحيح وغيره أنها نذر الديار بلاقع من أهلها وفي بعضها (٤) اليمين القموس تنتظر بها أربعين ليلة - وفي آخر (٥) أنها تنقل الرحم - أي تنقطع النسل وفي ثالث (٦) عدها مما يبارز به الله تعالى - وفي رابع أنها (٧) من الكبائر - ولا كفارة فيها سوى الاستغفار كما سيأتي - ولكن المحقق في الشرايع بعدما حكى بکراهة الأيمان الصادقة قال ويتأكد الكراهة في القموس على اليسير من المال فقد حمله في المسالك والجواهر على اليمين الصادقة على

١- الوسائل-باب ١٩- من كتاب الأيمان حديث ٤١

٢- سورة البقرة آية ٢٢٦

٣- ٤- ٥- ٦- الوسائل-باب ٤- من كتاب الأيمان حديث ١٠- ١٦- ٤

٧- الوسائل باب ٤٦ من أبواب جهاد النفس حديث ٣٣

الماضي - وهو المتعين وسيأتي في ذيل حكم اليمين الصادقة موارد الاستثناء من هذه وأما الثالثة وهي يمين المناشدة فهي الحلف على الغير ليفعل أو يترك أو سيذكرها المصنف

حكم اليمين الصادقة

وأما الرابعة - وهي الحلف على الفعل أو الترك في المستقبل مع الصدق وهي التي تقع بها الحنث ويجب بها الكفارة - وهذا الفصل سبق لبيان أحكامها وقبل الشروع فيها لبيان حكمها التكليفي من حيث الحلية والحرمة وكذلك اليمين الصادقة على الماضي - قال في الشرايع الإيمان الصادقة كلها مكروهة - وقد استدلل له بقوله (١) تعالى «ولا تجعلوا الله عرضة لإيمانكم» وبجملة من النصوص كخير (٢) أبي أيوب الجر از عن الصادق لا تحلفوا بالله صادقين ولا كاذبين فإنه يقول عز وجل ولا تجعلوا الله عرضة لإيمانكم - وحسن (٣) ابن سنان عنه (ع) اجتماع الحواريون إلى عيسى فقالوا له يا معلم الخير أرشدنا فقال لهم أن موسى بنى الله (ع) أمركم أن لا تحلفوا بالله كاذبين وأنا أمركم أن لا تحلفوا بالله كاذبين ولا صادقين وخير (٤) أبي سلام المنعبد سمعت أبا عبد الله (ع) يقول لسدير ياسدبر من حلف بالله كاذبا كفر من حلف بالله صادقا اثم أن الله عز وجل يقول ولا تجعلوا لله عرضة لإيمانكم ونحوها غيرها

وفي المسالك بعد الاستدلال لكراهة اليمين الصادقة - وليس على إطلاقه - لما ثبت أن النبي (ص) حلف كثيرا كقوله (ص) لما حكي عن سليمان أنه قال لا طوفن الليلة على سبعين امرأة كلها تأتي بفارس يقاتل في سبيل الله الحديث وإيم الله والذي نفس محمد بيده لو قالوا انشاء الله لجاهدوا في سبيل الله فرسانا

٤ - سورة البقرة آية ٢٢٥

٢ - الوسائل - باب ١ من كتاب الإيمان حديث ٥

٤-٣ - الوسائل - باب ١ - من كتاب الإيمان حديث ٢-٦ -

اجمعون - وقوله (ص) في رتب حادثة واثم الله ان كان حقيقا لا مارة وغير ذلك من الايمان المعروفة عنه (ص) - ثم انه في دليل كلامه اختار اسما كروية اذا كثرت قبل وعنه تحمل الآية وهي العرصه سه عنه وكالحلف على التمل من تعال ولا كراهة في غير ذلك (وفيه) ان محل الكلام هو بيان حكم اليمين الصادقة من حيث هي مع قطع النظر عن احوال الحارجية - وما ورد عن المعصومين عليهم السلام من الايمان لعينها كانت معتزلة بمسار بل مرحو حيثما التي لا تصدر عنهم - كما بشرايه حشر (١) على من مبريد قبل كتب رحى سي اى جعفر (ع) يحكى به شيئا فكس (ع) اليه والله ما كان ذلك واني لا كره ان اقول والله في حال من الاحوال ولكن على ان يقال ما لم يكن - فلا ضرر هي الكراهة مقدما

وتأكد الكراهة اذا كانت على البير من المال المرسل (٢) على من الحكم عن الصادق (ع) اراد على عليك ما ولم يكن به عيب فادان بحدك فان بلغ مقدار نشي درهما فاعطه ولا يحلف وان كان اكثر من ذلك فاحلف ولا تعطه - المحموب ما في ذيله من الامر بالحلف على المال الكثير على عدم شدة الكراهة يقرية سوى (٣) انما ص من اجل الله ان يحلف به اعطاه انه خيرا مما ذهب منه وما (٤) تضمن دفع زين العابدين (ع) اى امرته التي ادعت عليه صداقها اربعمائة دينار وقام احبب الله عروجل ان احلف به يمين حصر وظاهر الحر الاول تحديد البير بمقدار ثلثين درهما - ولكن المصنف قال انه يختلف باختلاف الشخص واحكام وهو طهر الشرايع حيث اطلق لبير من المال ولا ناس به تقيمة مناسبة الحكم والموضوع

وتأكد الكراهة ايضا مع اكثارها - للكتاب والسنة قال الله تعالى (٥) ولا تطع كل حلاف مهين - وفي المسالك وامتنى بعضهم (اى من الكراهة) ما وقع فيها

١ - الوسائل - باب ١ - من كتاب الايمان حديث ٣ - ١

٢ - الوسائل - باب ٣ - من كتاب الايمان حديث ١

٣ - الوسائل باب ٢ من الايمان حديث ١

٤ - سورة القلم آية ١١

في حاجة لتوكيد كلام أو تعظم امر - فالاول - كقوله (ع) والله لا يعمل حتى يصوموا والثاني كقوله (ع) والله لو تعلمون ما اعلم لصحتكم قليلا ولكيتم كثيرا وباقى ماورد عنه (ص) من الامثال راجع الى هذين - وفي الرياض بعد احتباره ذلك لكن عن الاكثر عدم الاستثناء

ثم ان اليمين باعتبار العوارض الخارجية تنقسم الى الاحكام الخمسة كما قسمها الاكثر - فقد يحرم كما اذا اوجبت - صبر او مؤمن او ماشاكن - وقد تجب كما في استيفاد نفس محترمة من الغفل - وقد تستحب كما اذا توقف دفع ظالم عن ماله المحجف به - وقد ساءح - وقد نكره - وباده على كراهتهم - كما ان كثرت ثم ان اليمين الكاذبة التي تكون محرومة كما امر - بتصير حائرة - بل ربما تجب - اذا توقف عليها حفظ نفسه او نفس محترمة او حفظ ماله او ما لا غير - لاحظ صحيح (١) الاشعري عن ابي الحسن الرضا (ع) في حديث قال ماله عن رجل احببه السلطان بطلاق او غير ذلك فحلف قال (ع) لا حرج عليه - وعن رجل يحلف على ماله من السلطان فحلف يسجونه منه قال (ع) لا حرج عليه وماذا من يحلف الرجل على مال احبه كما يحلف على ماله قال (ع) نعم - وصحيح (٢) المحسبي عن الصادق (ع) عن الرجل يحلف لصاحب العشور يحرق بذلك ماله قال نعم - قال وقال (٣) الصدوق (ع) اليمين على وجهين التي ان قال فامر الله بوجرها الرجل اذا حلف كذبا ولم ترمه اكثرية فهو ان يحلف الرجل في خلاص امره - ثم او خلاص ماله من متعدي بعدى عليه من لص او غيره - وحين (٤) اسمعيل جعفي قلت لابي جعفر (ع) امر بالعدو ومعنى الممان فيمن يفتنوني من خلفت تركوني وان لم احلف فتشوني وضموني فقال - (ع) احلف بهم قلت ان حلفوني بطلاق قال - (ع) فحلف بهم قلت ان الممان لا يكون لي قاتل (ح) تنهى ما احبك - الى غير تنكم من النصوص الكثيرة

ثم ان المصريح به في الشرايع - وعن انواعه وغيرها ان كان ممن يحس

التورية وري وجوب وان لم يحسبها حاراً حلف كاذباً - واورد عليهم بان مقتضى إطلاق النصوص استقامة حوار الحلف كاذباً بجهة نفسه أو من محترمة أو مال محترم له أو غيره من دون اشارة الى التورية - واحاط به المحقق اسائيسى ره بان التورية ايضاً من الكذب المحرم ولا حجة لم يسهبها - وفيه ان التورية عبارة عن انفاء المتكلم كإلما به ظهور في معنى وهو يريد منه غير ذلك المعنى ويكون المعنى المراد مطلقاً في النواحي دون المعنى الظاهر كما اذا استأذن رجل بالبيت وقاد الخادم له ما هو هيبها مشيراً الى موضع حال في البيت - ويعتبر في صدقها امران (احدهما) ان يكون المقطع بحسب مقتضى فهم الغير في ظاهراً في غير ما افاده المتكلم فلو كان ظاهراً فيه ولكن استحيات بقصور فهمه من ينسب له لم يكن ذلك من التورية (ثانيهما) ان يكون ارادة ذلك المعنى من ذلك المقطع صحيحة بار تكون بينهما علاقة - فلو كان استعماله فيه غير صحيح بما كان من التورية مثلاً لو قال اعطيت زيدا خمسين درهماً واراد به درهماً واحداً وقد اعطاه في الواقع درهماً لم يكن ذلك من التورية - وعلى هذا التورية خارجة عن الكذب بل هي عبارة عن عدم مطابقة المعنى المراد لواقع موضوعها (فالحق) في الجواب عن الابرار ان يقال ان عدم الاشارة الى التورية اسما هو لاجل ان طبع المتكلم في بان مراداته باللفظ اسما هو باشاء اللفظ الظاهرة فيها ولا يمكن له التورية الا بتروى وهو في مقام الخوف والاكرام عسرجداً وخرج شديد - وانك لم ينسب عليها في النصوص - فالظاهر انه ان كان يحس التورية من دون ان يكون خرج وعسر لا يبحر الحلف كاذباً والجار بل كان راجحاً في بعض الموارد وواجباً في آخر

ثم انه لا يستفاد من هذه النصوص الوجوب لورود الامر بها فيها موقع توهم الحظر فلا يستفاد منها ازيد من الحوار - (نعم) من قول (١) النافق (ع) لورادة - ما حلف لهم فهو احلى من التمر والريد - يستفاد الرحمان بالحكم بالوجوب متوقف على توقف واجب عليها كحفظ نفس محترمة (ولو) توقف عليها حفظ مال الغير لا تكون

وأجبة لماصر حواه من عدم وحوث الدفاع عن المص مطلقاً - بل عن الشبهة التصريح بان الحلف يدفع الظلم عن ماله نفسه المحقق به مستحب - ومنه القواعد وقد تحب الكدبة اذا تضمنت تحقيق مؤمن او ماله مطبوع او دفع ظلم عن انسان او عن ماله او عن عرضه اسى - غير تام وفي المسالك انه يمكن التفرق بين المص المضرمواته ماله وعبره في الامر انتهى - ويروى ان العاهر عدم احوث في مال الغير مطلقاً

ثم الاصل في شرعة اليمين اصادفه على الفعل او اثره في المستقبل اى هي الدعوى المقصود بها كذب واسنة والاحكام - كما سبب من الاشارة الى الجميع .

ثم ان المصنف به جعل اليمين اى سبق هذا الكتاب بيان احكامها - بمعنى اعم - من اليمين المصطنعة ولندر والعهد - ولذلك قد ذكر فيه فصول الفصل الاول وذكر فيه الاحكام المتعلقة باليمين المصطنعة - وكيف كان فتحقق عوب في هذا الفصل - بالبحث في مقامات

ما ينعقد به اليمين

اليمين الاولى فيما سجد به اليمين - لا ينعقد اليمين بغير اسماء الله تعالى من المخلوقات المعظمة والاماكن المشرفة كالسبى وص - والائمة عليهم السلام والحرم والكعبة فصلاً عن غيرها كما هو المشهور من الاصحاب شهرة عظيمة ويشهد به صوص كثير - كصحيح ١٩٥ على بن محبوب رقت لاي جعفر الثامى ١٤٥ جعلت في قول الله عز وجل والى اذ يعشى واسار اذ انجلى وقوله عز وجل والجم اذ اوى وما شى فقام وع ان الله عز وجل يقسم من حقه بما شاء وليس لحاقه ان يقسم والا عز وجل - وحديث ٢٥٥ الماهى ١٤٥ ص - سى ان يحلف الرجل

بغير الله وقتل وص من حلف بغير الله فليس من الله في شيء - ورواه صحيح البخاري ومسلم
ابن مسلم قلت لابي جعفر اخي قولي ما عره جل واهل البيت قال فقال عره وان لله عرو وجل
ان تقسم من حنثه بما شاء وليس لحنثه ان يصموا الا الله - حذر ٢٥ - عدم انعقاد
وع لا اري من حلف الا بالله وحده غير ذلك

و - راء هذه النصوص خصوصاً في حلفهم بالسلامة او حلفهم بغير الله
وعدهم عليهم عنه بغير الله تعالى كحذر ٣٥ - حذر اليمين بالشيء الحسن وع
حلفت فذلك قد عرفت انعقادها في اي شيء ثم حلفت انه حق رسول الله وحق
فلا والله حتى انتهت اليه لا يحد - حذر ٣٦ - حذر اليمين بالشيء الحسن
عن يده احي هوام منبه - حذر ٣٧ - حذر اليمين بالشيء الحسن
نعم - حذر ٤٤ - حذر من صحت حلفه في حذر ٤٥ - حذر اليمين في صفة الامام
وارد على من حلف بحذر ٤٦ - حذر اليمين بحذر ٤٧ - حذر اليمين بحذر ٤٨
وراء صوره وحذر ٤٩ - حذر اليمين بحذر ٥٠ - حذر اليمين بحذر ٥١
اي ما ورد من حذر ٥٢ - حذر اليمين بحذر ٥٣ - حذر اليمين بحذر ٥٤

و جميع ما يحد من حذر اليمين بحذر ٥٥ - حذر اليمين بحذر ٥٦ - حذر اليمين بحذر ٥٧
يكن حذر اليمين بحذر ٥٨ - حذر اليمين بحذر ٥٩ - حذر اليمين بحذر ٦٠
اي صوره حذر ٦١ - حذر اليمين بحذر ٦٢ - حذر اليمين بحذر ٦٣ - حذر اليمين بحذر ٦٤
عبد الله ع - حذر اليمين بحذر ٦٥ - حذر اليمين بحذر ٦٦ - حذر اليمين بحذر ٦٧
امراة مؤمنة حذر ٦٨ - حذر اليمين بحذر ٦٩ - حذر اليمين بحذر ٧٠ - حذر اليمين بحذر ٧١
لا لا حذر ٧٢ - حذر اليمين بحذر ٧٣ - حذر اليمين بحذر ٧٤ - حذر اليمين بحذر ٧٥
الحقوق كمنه وحق رسول الله حذر ٧٦ - حذر اليمين بحذر ٧٧ - حذر اليمين بحذر ٧٨
اليه في نفسه اي حذر ٧٩ - حذر اليمين بحذر ٨٠ - حذر اليمين بحذر ٨١
وبينات سوى الله تعالى حذر ٨٢ - حذر اليمين بحذر ٨٣ - حذر اليمين بحذر ٨٤

مراده جوار الحلف بغير الله تعالى وأنه لا يبعث ترك الوفاء مع مسافته لتعظيم ما يريد تعظيمه شرعاً لاندسه مع فرض الاهانة في بعض الاحوال -

اقسام اليمين بالله تعالى واحكامها

ثم انه يظهر من النصوص المتقدمة جوار الحلف بالله واسناده به - اما الكلام في انه هل يصدق بكل ما يصدق عليه انه حلف بالله تعالى - ام يقتصر بقسم مخصوص - - بوضع ذلك ان اقسام اليمين بالله تعالى اربعة (الاول) ان يقسم بما يميم منه دانه المقدسه ولا يحتمل غيره من غير ان ياتي باسم مفرد او مصاف من اسمائه المحسنة - كقوله والذى اعده او اهلتي به وعلق الحنة وما شاكل (الثاني) ان يحلف بالاسماء المختصة به تعالى التي لا تطلق على غيره كاله والرحمن ورب العالمين وما شاكل (الثالث) ان يحلف بما يطلق في حق الله تعالى وفي حق غيره لكن الغالب استعماله في حق الله تعالى وان يفيد في حق غيره بصرف من تنقييد كالرحيم والرب والحي والقيوم والرازق والذكر والفهر وما شاكل - وكل هذه تستعمل في حق غير الله تعالى - يقال فلان رحيم القاب ورب ابن ودهر لفلان وقادر على هذا - - بكون اطلاقها ينصرف الى الله تعالى (الرابع) ان يقسم بما يطلق في حقه وفي حق غيره ولا يعلب استعماله في أحد الطرفين كانشيئه وبوجود والحي واسميع وادعبرو الكريمة وما اشبهها

ثم ان المشهور بين الاصحاب انه قد اقسام الثلاثة الاول - وعدم انعقاد الرابع - وعن سدا امدارك في سببه اصرام احتساب اختصاص الحلف بنقط الجنان - وعن الاسكافي انعقاده بالسميع والنص وفي الجواهر قوى انعقاد القسم الرابع معها مع قصد الحلف به الذات المقدسه وخصوصاً مع القرعة الحدية او المقابلة الدالة على ذلك

اقول شهد للانعقاد في الاقسام الثلاثة لاول اطلاق النصوص والادلة المتقدمة حملة منها لصدق الحلف بالله تعالى السميع (وم) عن سدا المدارك من تبادل

اقسم بالله ثم لما كثر الاستعمال فهم استقصوا حذف الفعل وتلى الباء أو الواو - وفي المسالك وآية قصورها من الباء ان ادخل على المصير كما تدخل على المظهر تاء كذا والاعمال كذا او خلاف الواو - وتلى الواو التاء وقد جاء التاء مقم الواو - كما في - حمة - وبرات - وهي من الوحامة ومن فوحه - ورث - واية قصورها انها لا تدخل من الاسماء الاعنى الله تعالى

(٢) ولو حذف حروف القسم وقت الله سحر لا معنى وبوى ايمين - هي الشرايع والمسالك انعقاد اليمين لو روده في اليمين والحديث ومنه فوب البنى (ص) وكأنه الله تعالى ما اردت الا واحدة ولان الجر مشعر بالعلة انحصار - واشكل في الرياض في ذلك عدم استمرار العادة بالخط ككث وعدم المعرفة بالامس خواص اليمين - مصافها الى الاصل اسلام المعارضه سوى ما مر من انورود في الحديث واليمين وفي الاستناد اليها مناقشه - بما مع عدم معنوية سداد الرواية - وفيه ان عدم استمرار العادة لا يصلح لغير اطلاق الادله عند صدق القسم بالله عنه - كما ان عدم معرفة الناس بذلك غير مانع - والاصل لا يصح معارضة الاطلاق فلا يظهر الانعقاد

(٣) - وقال اقسام بالله احلف بالله حيث بذلك الحلف كمن يمينه لا كلام وكذا لو قال اقسم بالله او احلفت بالله بمصدا انشأته بذلك الحلف

(٤) واو قال اشهد بالله في الخلاف انه ليس بيمين لان لفظ الشهادة لا يسمى بيمين وامطرده عرف - لغة ولا اشرع - وعن مسبوط ان ارادة اليمين كان بيميناً وهي المسالك انه اشبه في نوره اشرع - بيمين - بلفظ امر بوقاب الله تعالى (١) اقامر شهادتك لرسول الله وراحماد بحلف وحدث قال الله تعالى عني ائذ رثت - اجدوا ايماهم حنة - وفيه - انه لا وجه لجعل ذلك مسمى بيمين مع عدم ذكر لفظ الحلالة - ان هو محمول على ظاهره وهو الشهادة - برسائه - وما في اثر ذلك وان كان دالا على صدور اليمين بيمين بكن يتعين حمله على ارادة صدور غير هذا اللفظ - ولان الاستدلال به بانه قد تعارف اليمين به في لعرف واستعمل في

أبى ن اللعن فيصدق عليه الحلف بآله ويشمله العمومات ولا فرق في ذلك بين ما لو أطلق أو ذكر قرية أو كانت قرية حالية دالة على بية الحلف فيمديه وسريه وأما حمل كلامه عليه في الظاهر مع الإطلاق .. فيبعد بعد اشتراكه بين اليمين وغيرها لاحتمال أن يريد أشهد بوحداية الله تعالى ثم يشهد لأفعلى كذا وهذا بخلاف لفظ القسم والحلف وما شاكل فانه كالضريحة في اليمين

(٥) ولو قال أعزم بالله أو عرمت بالله في الأضامع انه ليس من القاطم القسم و استدلل به من العرف لم يطرد بجعله مسميا ولا ورد الشرع به كما في المسالك .. و منه لم يرد قسم الانطباع عرمت عند لما فعلت كذا كما في كشف الشكوك .. فلا تعتقد به اليمين ح و ان قصد ما فضلا عن الإطلاق انما هو من لدن الإخبار عن عزمه أو بالوعد بذلك .

(٦) لا يعتد الحلف بالطلاق والظهار وما شاكل .. بل بالحلف والنذور (١) المستفيضة شاهدة به في الحواهر بل جاء من ضرورة مذهب الشيعة في الطلاق والعناق ونحوهما

(٧) ولو قال القسم أو الحلف أو لم سطق بلفظ الجلالة لم يعقد به قطعا وان بواها لعدم صدق الحلف بالله في خبر (٣) الكون عن الصادق ع و عن أبيه عن عبيد الله ع إذا قل الرجل أقسمت أو حلفت فليس بشيء حتى يقول أقسمت بالله أو حلفت .. وكذا لو قال أشهد بمجردا عن لفظ الجلالة

ثم انه قد ظهر مما قدمناه انه لا تعتد اليمين (ما يراه منه) سبحانه واه من أحد الأنبياء أو الأئمة عليهم السلام وهل تحب لها كتمارة أم لا وفيه كلام سيأتي في كتب الكفارات مفصلا ان شاء الله تعالى

بيان ما يعتبر في الحالف

المقام الثاني فيما يعتبر في الحلف (د) اعلم انه (بشرط في الحالف لتكليف

١ - أو مسائل باب ١٤ من ابواب كتاب الإيمان

٣ - أو مسائل باب ١٥ من ابواب كتاب الإيمان ، حديث ٣

والقصد والاختيار) لا خلاف في شيء من تنكم بل على اعتبار القصد أي مدلول

اليمين الإجماع في طاهر اللعبة والدروس وغيرها كما في الرياض

أقول أما اعتبار التكليف فاعموم مادته على (١) رفع اليد عن الشيء و

المحذون الشامل للأحكام التكليفية منها الأحكام استترتة على اليمين

و أما بقصد صحة القول فإنا نالحالف بحسب قصده اللفظ وقصد معناه

أحوال أربعة (١) أن يكون اللفظ صادرا عنه عن غير قصد كاللفظ الصادر من النائم

أو العالط (٢) أن يكون اللفظ مقصودا منه دون معناه كما إذا قال - يا عدو الله لا اله

كذا - من حروف انقسم (٣) أن يكون المعنى مقصودا له، لا لإرادة الاستعمالة دون

الإرادة الحديثة كما إذا أش - الحلف معنى استعمل المصيغة في معناه من دون أن

يكون هناك اعتبار بمساي والثرام كث - وظيفه في الأحبار ما إذا حذر عن شيء

وحكى عنه بداعي البر لا لجل (٤) أن يكون المعنى مقصودا، لا لإرادة الحديثة

ولكنه لم يكن عن طلب نفس بذلك بل صدر عنه في حساب العصب وحوه

ثم إن اعتبار القصد للمعنى الأول من القضايا التي قياسها بمعين والمعنى الثاني يشهد

به الآية النصوص مقدمة في سبيل القول هي تدل على اعتبار القصد بالمعنى الثالث

أيضا - لاحظ - قوله في موثق مسعدة لله قول الرجل لا والله وبلى والله ولا يعتقد عن شيء

وفي حبر أبي الصباح - لا يعتمد عليه ولا يعتقد عن شيء - ويمكن أن يستدل باعتباره

صحيح (١) لا شترى عن الرصاص - عن رجل حلف و صميره عن غير ما حلف -

قلوع - اليمين على الصمير - و حوه صحيح (٢) معوان بن يحيى بن وبالاية (٣) (٤)

و ولكن يؤحدكم بما كتب قلوبكم ، و نمونه (٥) تعالى : و لكن يؤحدكم بما

عقدتم الإيمان :

١ - أسائل - باب ٤ من أبواب مقدمة العادات حديث ١١ - أبواب ٣٦ من

أبواب القصاص في النفس حديث ٢

٢ - ٣ - الوسائل باب ٢١ من أبواب الأيمان حديث ١ - ٢

٤ - سورة البقرة آية ٢٢٦ ٥ - سورة المائدة آية ٩٠

واما القصد بالمعنى الرابع فيدل على اعتباره خبر (١) عبدالله بن مسعود قال
 ابو عبدالله وعه لايمين في غصب ولا في قطيعة رحم ولا في جبر ولا في اكرهه قال
 قلت اصدقك الله مما فرق بين الجبر والاكراه فقال وعه الجبر من السلطان ويكون
 الاكره من الروجة والام والاب وليس ذلك شيء - ونفريبالاستدلال به من وجهين
 احدهما - انه مفسر فيه الاكره السابع عن الانعقاد بما يكون من الروج مع انه ليس
 هو الاكره المصطلح اعدام خوف ترتب الضرر على مخالفتها مع انه يعتذر في صدق
 الاكره اثنائهما - قوله لايمين في غصب منه كالتصريح في اعتباره القصد بالمعنى الاكره
 المقابل للعصب

وسا ذكرناه بظهر امور (الاول) ان ما عن الارشاد وغيره من الجمع بين
 اعتبار الية والقصد - متين فاب مرادهم بالية القصد بالمعنى الثالث - وبالقصد
 المعنى الرابع - ولذلك في الشرايع ذكر الية مما يعتذر في الصبغة - وبالقصد مما يعتذر
 في الحالف (الثاني) تمامية ما ذكره جماعة من انه لو ادعى عدم القصد منه بسمع منه
 وان كان المقتض صريحا - مع انه لا يسمع دعوى عدم الية في سائر العقود واليقاعات
 ادا كان الاشياء بالصرح (الثالث) صحة ما عن الكمية ويدخل في يمين البع -
 كل يمين بقطر يقر بها بنسب كسوق انسان بعادة او غير عادة او حذلا بالمعنى
 او لعصب المقتض القصد اوله مجرد الاثبات والمعنى انهم

واما الاحتياط فيشهد لاعتباره عموم ما دل (٢) على رفع ما استكرهوا عليه و
 خبر عبدالله بن مسعود المتقدم

(و) هل يعتذر في الحالف الاسلام - فلا (يصح من الكافر) كما عن الشيخ في
 اختلاف والحنى - ام لا يعتذر فيصح منه كما عن الشيخ في الموطو واتفاعه واكثر
 المتأخرين - في حديثه الاشهر - ام يخص بين من كان كفره باعتباره جهده والله تعالى
 وعدم عده - لا يحد يمينه بين من كان كفره - بغير حجه - بالسوء او بغيره فيصدق كما
 عن المحقق وفي الترياحين تقويته واحتياطه وسسته الى التقيح وسيد المدارك واحتياطه

في المسالك أيضاً وحده استدلل للآل من صحة الحلف بالله والكافر لا يعرف الله تعالى (وقبه) عتب ما أتى به الخص من المدعى من الكافر المعتقد بالله الحاحد نسوة يعرف الله تعالى - أن الأمرين الدين ركب منهما دليله لا يطمأن على مورد شره صحة حلفه لا كلام به كعادته ولا يتوقف على الاعتراف بالله ومورد له أن حلفه مع عدم المعرفة قسماً

واستدل به - باطلاق الأدلة وعمومها كذا ما مر من أن لا يفيهم كمره بعد كون الكافر محدطاً بالمعروف - والخصوص (١) مدانة على أن لية على المدعى واليمين على من أنكر بغير رلا ذلك توجه الدين على الكافر وإن كان حاداً ولا قبل بالفضل بل بالاعتقاد في كل ذلك في المروج والدعاء والأموال على اعتقاد في غير معتق أو في بعضه من الاعتقاد على اختلاف الكافر بالله كصحيح (٢) الحسي عن الصادق وعنه عن أبي حمزة عن الصادق عليه السلام لا يحسو هم إلا بالله عز وجل - وحده ٣٠٠٠ حراج المدائن ٤٠٠ ح لا يحلف من الله وقال يهودي وصراني والحدوسي لا يحقوه لا الله عز وجل وهو ثق (٤) سماعة عنده قال سأله هل يحلف لأحد من غير الله عز وجل وصراني والحدوسي لا يحلفون قال لا يحلف لأحد من غير الله عز وجل ولا يرد على الأول - والحدوسي - ط - من الكتاب بالمشقة وورد خصوص من أحكام آخر الأطلاق به كنه في بعض النسخ - من حلف في محنة من حلف بغير القرآن قبل القضاء بالحدود ١٠٠ ح وهو ١٠٠ ح كنه في يوم نسيمة وانكار أطلاق بعض النصوص مكره - كما أن إيراد على لوجه الثالث باختصاص النصوص بالله راد - لله في ولا تشمل سره - بدعوة أصلاً فقهه في دين الموت لا يصح لأحد أن يحلف أحداً إلا لله (وكن مع ذلك كنه دعوى اختصاص حلفك لأداة ككافر المعتقد بالله في قوله الله لا يكون حلفه

١- الوارد - ٣٠٠ ح - ٣٠٠ ح - ٣٠٠ ح - ٣٠٠ ح - ٣٠٠ ح - ٣٠٠ ح - ٣٠٠ ح - ٣٠٠ ح - ٣٠٠ ح - ٣٠٠ ح

٢ ٣ ٤ - ١٠٠ ح - ١٠٠ ح - ١٠٠ ح - ١٠٠ ح - ١٠٠ ح - ١٠٠ ح - ١٠٠ ح - ١٠٠ ح - ١٠٠ ح - ١٠٠ ح

في اعتبار عدم المرجوحية في متعلق اليمين

حلما بالله تعالى اذا المراد بالحنف بالله ليس هو الحلف بالاسم خاصة بل بما انه يكون معربا عن ذاته المقدسه فالمكر لا يحلف بالله بهذا المعنى - فالقول الثالث اظهر

ثم ان فائدة الصحة تظهر في بقاء السر لو اُسِمَ في المطلقه - او بل خروج وقت الموقته وفي العمدة على منعلقها لومات على كبره لما ضمه لامي تدارك الكفارة ولو سبق الحث الاسلام لاسما تسقط عنه كذا في المسالك ومعتن - وهل يصح التكفير منه في حال الكفر لو قلنا صحة يمين الكفر وحده في امية ووجت عليه الكفارة ام لا - وجب ان يرد على صحة امياده - الكافر لم يمينه في هذا القول ان لم يحصل له القرب الى الله تعالى - وعدمه - وقد تقدم تحقيق ذلك في غير مورد مما تقدم كالجمع والصوم وغيرهما - اما احتمال عدم كون مصر ارضا الكفارة كالا طعام عبادة فيجوز الكلام فيه في باب الكفارات

يعتبر في متعلق اليمين عدم المرجوحية

ان هذا الثالث في متعلق اليمين و الكلام فيه في مسائل - الاولى - المشهور بين الاصحاب انه لا ينعقد اليمين دعوى فعل الواجب او المندوب او المباح مع ٧١ اوبه او ترك الحرام او ترك المكروه او ترك المباح مع الاواريه ولو كذا في متعلق اليسر مندوب في الدين والدنيا واجب العمل مقتضى المعنى وفي المسالك تعدية ما في الشرايع الذي هو قريب من ما في السر الى مذهب الاصحاب قل وصاحبه ما كان راجحا او متساويا الطرفين وهن كان الرجحان في نفيه دساو ديبالم بعد انتهى - وعن القواعد انما ينعقد اليمين على فعل الواجب او المندوب او المباح اذا تساوى فعله وتركه في المصالح الدينية او كان فعله ارجح او على ترك الحرام او المكروه او المرجوح في الدين والدنيا من المباح فان حالف اثم وكفر ولو حالف على فعل حرام او مكروه او المرجوح من المباح او على ترك واجب او مندوب لم ينعقد اليمين ولا كفارة بالترك بل قد يجب الترك كما في فعل الحرام وترك الواجب ويسعى كغيرهما مثلا ان يحلف على ان لا تزوج على امرأه

لا يشترى المصحح - وورعاً - بشكل في موارد (أحدها) ما لو كان من حيث تساوى طرفاه - ب
- ما فيه استشكل في الحكم بعقود يمين فيه في محكي الكفاية مع الاعتراف بانفاق
لاصحح - ب - على الإعتدال (ب) ما إذا كان من حوجها ديناو را حجاجا او بالعكس فقد
استشكل في الحكم بالا عقاد في الكفاية أيضاً على ما حكى - (ثالثها) ما إذا كان المصحح
من حوجها ديناو فقد استشكل في الحواجر في عدم انعقاد اليمين

واما المصوص فمن طوائف الاولى - ما يدور على انعقاد اليمين المتعلقة
- راجح ديناو ديناو او منساوي الطرفين كصحيح (١) عند الرحمان بن الحجاج سمعت
- سعيدا روى عن الله يقول ليس كل يمين فية كفارة اما ما كان فيها مما اوجب الله عيثا ان
تفعله فحللت ان لا تفعله فليس عليك فيه الكفارة واما ما لم يكن مما اوجب الله عليك
- تفعله فحللت ان تفعله ثم فعلته فعليه الكفارة وهو شامل بمصاح كما ان صلوه
دان على عدم انعقاد اليمين على تركه راجح من اراد بالوجوب اثبات الشامل
للمدوب و يظهر عدم شمول الدليل لمكروه - وصحيح (٢) زرارة عن احمد بن داود
قال سألت عن بكفر من الايمان فقله ع ما كان عاك ان فعله فحللت ان لا تفعله
فصعته ليس عاك شي اذ فعله ما لم يكن عيك واحدا ان فعله فحللت ان لا تفعله
ثم فعله فليس عليك الكفارة ولا رب في شموله للمصاح - وصحيح (٣) عند الرحمان بن
ابي عبد الله عن الصادق ع اذ اختلف الرجل على شيء وادى حلف عليه اتياه خبر من
بركه فليت الذي هو خير ولا كفارة عليه واما دث من خطوات الشيطان و هو
قرينة صلوه اذ اتيه في ان من حلف على المناع ان لا يبيعه ولا يشتريه ثم بدو به فيكفر
عن حبه كانه يرجع في المصاح - وصحيح (٤) البرقي عن ارضاء ع ان ابي ع كان
حلف على بعض امواله ان لا يبيعه ولا يشتريه فادى حلفه فادى حلفه فادى حلفه فادى حلفه
تدفع مائة دينار فادى حلفه فادى حلفه فادى حلفه فادى حلفه فادى حلفه فادى حلفه
به نوازم يكن بمقدورها حلف - وصحيح (٥) سعيد الاعرج عن الصادق ع عن الرجل

١-٢ الوسائل - باب ٢٤ - من كتابه الايمان حديث ٤

٣-٤ الوسائل - باب ١٨ - من كتابه اليمين حديث ١-٦

يحلف على اليمين فيرى بتركها - فافضل وان لم يتركها حتى ان يأنثم أكبر كعب
 من امامه مع قوب رسول الله صلى الله عليه وآله اذ رأيت حيرا من يمينك قد عفا - فانه المقصود
 يدل على الاعتقاد في المباح - وصحيحه ١٥٠ رارة عن الصادق ع كل يمين حلف عليها
 ان لا يفعلها مما نهى فيه معه في الدنيا والآخرة فلا يكفاره عليه في الكفارة في ان يحلف
 الرجل والله لا ارسى والله لا اشرب الخمر والله لا اسرق والله لا احبب واشبهه ولا اعصى
 ثم فعل فعليه الكفارة اى عرتكم من النصوص السابقة الاستفاضة بل التواتر

الثانية ما يدل على عدم الاعتقاد اذا كان بمباح متساوي الطرفين كصحيح ٢١
 المحسى عن الصادق ع كل يمين لا يبرأ منه وجه الله عز وجل فليس شيء في طلاق
 او علق او غيره - وخبر ٢٢ عدا الله من سار عنه ع لا يحوريين في حديث حرام
 ولا تحريم حلال - ومثله خبر ٢٤ اى الربيع الشامي - وخبر ٥٥ حمران قلت لاس
 جعفر و ابي عداقة عبيهما السلام اليمين التي يلزم في الكفارة فقالا - حلفت على
 مما نلته فيه صاعا ان تفعله فعليك الكفارة وما حلفت عليه مما نلته فيه الا معصية
 فكفارتها تركه وما لم يكن به صاعا ولا معصية فليس هو شيء - وصحيح ١٦٥ رارة
 عن الصادق ع وقد قلت لاهل شيء ادى فيه الكفارة من الايمان فقال ما حلفت
 عليه مما فيه الرخصة الكفارة اذ لم تف به ما حلفت عليه مما فيه المصية فليس
 عليك فيه الكفارة - ما حلفت به وما كان منى ذلك مما ليس فيه رولا معصية
 فليس شيء

الثالثة ما يدل على انه مما يمين في اصحاب امر حرجية بحسب الدسائكة رسل (٧)
 المتخصص لكيفية امتثال حلف من حلف ان يبرن القيل المروي عن امير المؤمنين ع

١ - الوسائل - باب ٢٣ - من كتب الايمان حديث ٣

٢ - الوسائل باب ١٤ - من كتب الايمان حديث ٢

٣ - الوسائل باب ١١ - من ابواب الايمان حديث ٧-٦

٤-٥ - الوسائل باب ٢٤ - من كتب الايمان حديث ٢-٣

٧ - الوسائل - باب ٤٦ - من كتب الايمان حديث ١

(ثم ان) النصوص كما تراها متطابقة على اعتقاد اليمين اذا كان متعنتها راجحاً دينا
او دينا - وعدم انعقادها اذا كان مرحوحاً دينا - اما الخلاف في الامور دين
الاول - في المباح المساوي الطرفين غير الراجح شيء مهمادينا ودينا -
فلاصحاب انفقوا على انعقادها واستشكل فيه في الكفاية بعد الرخصة نظرا الى
انطاعة الثانية من الاخبار ولكن صحيح الحل في المبدل على اشتراط القرينة في اليمين
نفسها لا في متعنتها - او على انه لا بد وان يكون اليمين بالله تعالى وعلى التقديرين
اجبي عن المقدم - واما خبر عبد الله بن سنان وامي ربيع فهو يدلان على عدم انعقاد
اليمين في تحريم حلال ومن حلف على ان يفعل شيء او يتركه لم يحلف على تحريم
حلال من الحلف على الفعل اه الزك في المباح غير الحلف على حرمة ما هو حلال
كما لا يحلف - واما خبر حرمان وصحيح زرارة فلا يصف انهما يدلان على عدم
الانعقاد - وما عن كشف الثام من انه يمكن ان يقال فيهما انه قد انعقدت اليمين
على شيء كان فيه الروا لطاعته له فمعنى هذه الاخبار انه لا يتحقق يمين على شيء
لا يكون فيه رولا طاعة ولا معصية فيه منساو او يرجح الفعل او تركه دينا ودينا
حلف عليها عند اليمين ووجبا - وفيه فكان فيه الروا طاعة انتهى - خلاف ظاهر
حديث بكهما يعارضان مع صحيح الاعرج وعبد الرحمن ومثلهما - والثر جرح
مع تلك النصوص لموافقهما سوى الاصحاب اني هي اول المرححات
الثاني فاما اذا كان المباح مرحوحاً دينا - فتم استشكل في الجواهر في عدم
انعقاد اليمين المتعلقة به نظرا الى ان مرسل المتقدم - لكنه مرسل ومتعنت لنقل
قصية في راحة لا يصحح للمعاومة مع ما تقدم فيه هذه المشهور اظهر
ثم انه اذا كان متعلق اليمين راجحاً دينا ومرجوحاً دينا - او بالمعكس
فمن المعانيخ الاشكال في اعتقاد اليمين قال على مافى الرياض لتعارض الاخبار
ومما هو الاصحاب الاعتقاد نظرا الى قول ابي عبد الله في صحيح زرارة كما كان ثبته
منفعة في امر دين او دينا فلاحث عليك وحده موثقه - واورده على الرياض والجواهر
بان ظاهر الخبرين المتعارضين عدم الانطلاق في المرحوحية من جهة لا يعارضها

رححان من اخرى ولا يشملان لمحل المرحص من مزارص الرححان من جهة والمرحوحية من اخرى - اقول هذا الايراد غريب فانه لم يدع دلالة المحررين على حكم المرحص بل يدعي اسما لدار على كفاية الرححان من احدى الجهتين في الاعتقاد - فمزارصان مع مادل من النصوص المتقدمة انبالة على ان المرحوح دينا او دسلا يعتقد اليمين المتعلقة به في مزارصان وهو متين جدا - والحق في الجواب عن الرححان الديوي لا يصلح للمزارصة مع الرححان الديوي من الاحرة خير واقى - فما ائده الاصحاب اظهر ثم انه اذا كان المتعلق حين اليمين راجحا ثم صار مرحوحا ديا او كان مرحوحا حين اليمين فصار راجحا معه قبل بحل اليمين في الاول ويعود في الثاني - ام لا - ام يفصل بين الموردين وحوه - الحق ان يقول ان المعتبر هو الرححان حين العمل لا حين اليمين - فان كان حين اليمين راجحا ولكن في طرف العمل صار مرحوحا لا يعتقد هذه اليمين بل اهل ظاهر قول النبي (ص) في صحيح (١) الا عرج اذ رأيت خيرا من يمينك فذهب هو هذه الصورة ولا اقل من الاطلاق كما ان مرسل (٢) ابن فضال عن الصادق (ع) من حلف على يمين فرائد ساهو خير منها فبات الذي هو خير منها وله حصة ظاهر في ذلك كما لا يخفى - كما ان كان حين اليمين مرحوحا ولكن صار راجحا حين العمل يكشف ذلك عن اعتقاد منه وان كان هو لا يعلم بذلك - ثم ان المعتبر هو عدم المرحوحية في المصنف من حيث هو لا نقباس الى امر اخر فلو حلف ان يعطى ردا ديارا - وكان اعطاء عمر واباه ارجح من اعطائه فربما يعتقد اليمين كما لا يخفى -

حكم اليمين على فعل الغير والماضي والمستحيل

الثانية - لا خلاف ولا اشكال في انه لا يذهب والمعتبر فعل الغير - كما لو قال والله لتفعلن وهي المسماة بيمين المباشرة - فلو حلف كذا لاعتقد اليمين في

حق المقسم عليه ولا لمقسم بل عليه أجماعاً كما في الفرج لسيد كذا في الرصاص ويشبه له مصداقاً إلى أن المقسم عليه لم يحلف كى يترتب عليه أحكامه - والمقسم حلف في حق غيره وهو فعل غير اختياري له فلا يجب باليمين ولا حث على مخالفته صحيح (١) عبد الرحمن عن أبي عبد الله (ع) عن الرجل يقسم على الرجل في الطعام بكل معه قسم يأكل هل عليه في ذلك كفارة قال (ع) لا - وموثق (٢) حفص وغيره عنه (ع) عن الرجل يقسم على أخيه قال (ع) ليس عليه شيء ما أراد إكراهه ويحلف غيرهما - وإمامان (٣) أرسان عن رجل عن عيسى بن الحسين عيهما السلام إذا قسم الرجل على أخيه قسم يرقمه فعلى المقسم كفارة يمين فلا رساله وعدم عمل الأصحاب به واحتسان إرادة القسم عنه لا يعتمد عليه - وعنى فرض الأعماس عن ذلك كنه لا يصلح للمقاومة مع ما تقدم - ويوجب للمقسم عليه إقرار القسم للسوى الأمر سبع عدلث منها - المحمول على الاحتجاب بضعف السند واتفاق الأصحاب عليه

والأول: نعم اليمين المنعنة بالماضي - ماية كانت أو مئة - لا يجب بالحث فيها الكفارة وإن تعدد الكذب بالأحلاف وفي الجواهر بل الإجماع يقسمه عنه وهي المسماه بيمين العموس إذا تعدد الكذب بل مطلق كذا مر - ويشهد لعدم انعقادها المصوص المتقدمة الحاصرة ليمين اتى فيها الكفارة فيما إذا تعقت بواجب أو مدبب أو ترك حرام أو مكروه أو مباح بفعله أو تركه - وحر (٤) عيسى بن حديد عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله (ع) الإيمان ثلاث يمين ليس فيها كفارة إلى أن قال فيمين التي ليست فيها كفارة الرجل يحلف على ما يرى لا يعمده فكفارته إن معه واليمين التي يجب فيها الكفارة الرجل يحلف على ما يعمده إن لا يفعله فعمده يجب عنه الكفارة واليمين العموس التي نوجب النار الحديث - وقوى (٥) السكوني عنه (ع) عن أبي المؤمنين (ع) في رجل قيل له فقلت كذا وكذا فقال لا والله

١-٢-٣ - أنوار مسائل - باب ٤٢ من كتاب الإيمان حديث ٣ - ١ - ٤

٤-٥ - الوسائل - باب ٩ - من كتاب الإيمان حديث ١ - ٢

فعلته وقد فعله فقال : عه كذبه كذب يستعذر الله بها - ومروى (١) الصدوق عن الصادق : عه المبيع على وجهين إلى أن قال : وأما التي عموتها دخول النار فهو أن يحلف الرجل على فعل أمر مسلم أو على حقه ظمنا فهدم من عموس توجب النار ولا كفارة عليه في الدنيا - وأما حكمها اشكلى فقد مر في أول الكتاب

وهكذا لا تعقد اليمين بالمسحيل عقلا أو شاة أو شرعا أو شعبيا لا لحلاف في شيء من تلكم لأن الحلف عبارة عن الالتزام بفعل أو ترك مقرب بالقسم بالله عاين مع أن الكفارة امتارت على الحث والمحالفة غير الصديقين في أغراض أصناف كثيرة كالهجوم والقتال - ثم إن الميراث كما عرفت هو القدرة حال العمل كما في سائر التكليف - وعنه (٢) (لأنه لو حدد الحرف عن الممكن انحلت) - كما لا يحدد القدرة في طرف العمل وجب

الثالث (ويجوز أن يحلف على خلاف الواقع مع تضمن المصلحة والتورية أن عرفها) كما تقدم في ضمن بيان حكم بيع العموس التكبي

الاستثناء بالمشيئة

أراة (ولو) حلف على فعل أو ترك - (استثنى بالمشيئة) بأن قال هذا يمين أشاء الله تعالى حار أجماع فتوى وصح مستنبضا و (الحلف اليمين) أي لم تعقد بالاحلاف فيه وفي الجواهر بل الإجماع يقسمه عليه لو لم يكن المحنوف عليه فعل الواجب أو أحد ذوات أو ترك الحرام أو المكروه فلا يثبت ح ولا تحب عليه الكفارة - وعنه أكثر أصحابنا وإن كان معلقا ذلك - وعن المصنف رحمه في القواعد قصر الحكم بعدم الاعتداد على المجمع عليه دون غيره - قال له سيد المدارك وكاشف الشام - المسند فتوى (٢) الكوفي عن أبي عبد الله : عه قال أمير المؤمنين : عه من استثنى في اليمين فلا حث ولا كفارة - والفتوى (٣) من حلف ثم قال : أشاء الله فلا حث

١ - في مسائل - باب ٩ - من كتاب الإيمان حديث ٣

٢ - في مسائل - باب ٢٨ - من كتاب الإيمان حديث ١ - ٢

عليه المسجران بالعمل - ولعله المراد من حر (٣) على بن جعفر عن اخيه ع ع^١ عن
الرحل يحلف على الشيء ويستثنى ما حله قاله ع^٢ هو على ما استثنى
ثم ن^٣ فتعنى اطلاق المخصوص هو الايقاف مطلقا كما هو المشهور وعلل
المصنف بهما احتاره بان الواجب والمدبوع مما يشاء قطعا وقد سبب اطلاق
الاصحاب ولا حذر على ذلك - واورد عليه سيد الرياض بان ذلك كالاكتفاء في
مقالة النص مع انه يمكن مع العلم بتعلق المشيئة بها عنى الاطلاق فقد لا يشأها
في حق هذا الحنف لعارض لا يعم به - والحق ان يورد على المصنف به وتاخير ان المراد
بالمشيئة ان كانت هي المشيئة التشريعية لزم عدم صحة الاستثناء في المباح لان الله لم
يشأ قطعا وان كان المراد المشيئة التكوينية كما هو الظاهر بل معنى المعقول منه
غير المستلزم بلجر فهي دالة الى الواجب والمدبوع والمباح على حد سواء
فالاظهر هو الاطلاق

ثم انه يشترط في الاستثناء المانع عن الاعتقاد امور - ١ - ان يتعطف بكلمة الاستثناء
فدونها بقرينة لم يندفع الحث والكمارة بها لاطلاق الادلة المقننة في
تقييده على موضع النص وهو ما لو تعطف بها - وعن المصنف به في المختلف ونحوه
الشهيد في الدروس عنى ما حكي الاكتفاء بالنية - واستدل له قارة باعتبار النية في
اعتقاد اليمين فاذا لم يوف عمل المضم عليه الا معلقا على المشيئة فلم يوافق الحنف عليه
مطلقا - فلم ينعقد الا معقفا به - واخرى تصحيح (٤) عند الله بن ميمون سمعت
اباعدا لله ع^٤ يقول للعبد ان يستثنى في اليمين ما يشاء وبان اربعين يوما اداسي - ولكن
الاول بدفع بان مشيئة الله تعالى ليست عبارة عن ارادته التي تكون اذا اراد شئنا
يقول به كمن يكون بل عبارة عن اعطاء الحياة والقدرة وما شاكل ومع قضاء ذلك
يظهر مشيئة تعالى والتعليق عنى مثل ذلك لا يضر واما سى عنى الايقاف مع التعلق
للتعمد المحض غير الثابت بدونه - واما الصحيح فيرده انه لا يدل على الاكتفاء بالنية

٣ - المستدرک باب ٢٢ من کتاب الایمان حديث ١

٢ - الوسائل - باب ٢٩ - من کتاب الایمان حديث ٦

بل على اعتدال المنطق عدية الامر يدل على ان العمل بينهما غير معبر وسياتي
الكلام فيه

٢ - ان يكون قاصدا الى الشئ بها كاليمين هو من سانه اليها من غير قصد
لم يعتد بها ولعله من اعتدائها التي قياساتها معها كاعتبار القصد بهذا المعنى في
جميع العقود والايقاعات

٣ - ان تكون كلمة الامتناء منقصة - ليمين لا يتخللها كلام ولا سكوت الا
ان يكون حارجا عنه في الكلام الواحد كالنفس والتوب والسعال ونحوها
مما لا يدخل بالمناعة العرفية للاختلاف في ذلك فتوى - لاطلاق ادلة حكم اليمين
والخارج عنها خصوص ما اذا اشئ متصلا بها فانه الميقن من دليل الامتناء لولم
يكن طاهره بل عن كشف اللثام لوانه مطلقا لم يتحقق حيث الامي واحب او مذهب
او غلبة عند اساس الجوار ان يشئ اذا شاء ان يحدث - وامتناءه الواجب والمدوب اما
هو لم يذهب اليه ثعنا للمصنف من اختصاص الامتناء بالمشيئة بالمباح - وعليه فيلزم
عدم الحديث مطلقا الامع العقلية - واما صحيح ان يمينون المتقدم ونحوه حر (١) حسب
القليسي او بعض اصحابه الدالان على الاكتفاء بم الوسي اللفظ بها الى اربعين
يوما - فاما غير صريحين في التأثير مع اسخير واما يدلان على بناء رجحان
الامتناء في اليمين في صورة السيار الى اربعين يوما - وعلى فرض دلالتهم عليه
يتعين طرحهما او حدهما على خلاف ظاهرهما لعدم عمل احدهما اصحابا بهما بل
ولام العامة و مئسهما المصوص (٢) المتضمنة لورود قوله تعالى (٣) وادكروا اذا
نسيت في اليمين وان من حلف وسمى ان يشئ فليشئ اذا ذكر من دون التحديد بعد

٤ - قال سيد المدارك يعتبر في الحكم بالايقاف بها قصد التعالين فلو قصد
بالمشيئة الترتك لم يحكم به اقتصارا فيما خالف الاصل على الميقن وفي غيره - رجح
الى قواعد اللغة (وبه) ان مقتضى اطلاق المصوص القوي بعضها والمحرر غيره

بالمعل عدم الفرق بينهما كما صرح به حذو وغيره

٥- وما يقال باعتبار ان يكون عارفاً به من ابتداء اليمين هو عزم عليه في لائه او بعدها فلا فصل لم يحكم بالاغاف اقتضار اعلى المتيقن ويرده اطلاق المصوص - كما ان مقتضى اطلاقها عدم اعتبار تأخيرها عنها - بل لا فرق بين تقديمه وتوسطه

حكم يمين الولد والزوجة

الخامسة ولا تنفذ اعداداً تاماً غير متربر بل يمين الولد والزوجة واما مدوك مع ابوالد والزوج والموسى بالاخلاف فيه في الحمة بل عن العبة الاحماع عليه اسم الاخلاف في انه هل يصح يمين هؤلاء وتنفذ وان لولئ الحن - كما في المتن حيث قال (ولو للوالد الزوج والمولى حل يمين الولد والزوجة والعبد في غير الواجب وفي الشرايع والسمع وفي المسالك يستدعي المشهور - او اسب لا يصح بدون الادب كما احتاره الشهيد الثاني وسيد الرياض وقلهما المصنف في محكي الارشاد وبعد هما غيرهما - وتظهر الثمرة فيما لومات ارواح اولاد قل حل في المطلق او مع بقاء الوقت فعلى الاول ينفذ اليمين وعلى الثاني هي باصه - بل تظهر الثمرة فيما ادالم بطع الاب او الروح الى ان مقضى الوقت منه على الاول بحث وليس كذا على الثاني

وامتدل الاول بمومات الايات الدالة على وجوب الوفاء باليمين كقوله (١) تعدي ولا تنقضوا الايمان وقوله (٢) عز وجل ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان فالى قوله ذلك كتمارة ايمانكم اذا حلقتهم واحتطوا ايمانكم) وما شابهها من المصوص هانك نعم صورة التراجع خرج نه ما اذا حل الاب والروح يبقى الباقي - واحاب عنه في المسالك وتبعه في الرياض بان الامر بامثال مقتضى اليمين وحفظها موقوف

على وقوعها صحيحة أجماعاً كقول اليمين في المسألة مسبب أول الكلام ودعواه مصادرة (وفيه) أن الصحة أمر انتزاعي تسرع من مطابقة ما وجد في الجراح لما هو طرف اعتبار الشارع فتكون منأخرة عن العمل والتشريع فلا يعقل أخذها قديماً في المنة السابقة وفي المعنى بل مقتضى هذه العمومات كالعوميات في سائر العمومات عدم دخل كل ما يمتثل دخله في الحكم الامداد الدليل عليه - وعليه فإنكار دلالة العمومات على مذكر - عريب فلاشكال في تمامية هذا الوجه لكنها متوافقة على عدم دلالة النص الخاص على اعتبار الادب وسبب الكلام فيه

واستدل لقول الله (ص) لا حين يولد مع والده ولا يمتد مع مولاه ولا المنة مع روحه ولا يدعى معصية ولا يمين في قطعة - وحر (٢) ابي امداح عنه (ع) لا يمين لولد مع والده ولا يمين مع روحه ولا للمملوك مع سيده - وبحثهما غيرهما - قريب الاستدلال كما في المسائل والرياض اسهام محمولة على معنى الصحة لانه اقرب المحاربات الى معنى الحقيقة لانها غير مراد - وراد في ارياض شهادة السياق في الصحيح حيث يرد في معصية ولا يمين في قطعة فان المعنى فيهما راجع الى الصحة أجماعاً فيكون المعنى المتقدم عليهما كك (اقول) عداه يمكن تقريب الاستدلال بهما وجه احسن من ذلك وهو ان المعنى في تشريعي لا تكسوبي فتدل النصوص على خروج يمين هؤلاء عن عمارة التشريع فيكون المعنى للحقيقة كما هو ظاهره ونفذ على عدم الصحة انه يرد عليهما ان المراد بوجه (ع) مع والده وكذا مع روحه ليس هو وجودهما والالزم عدم الصحة حتى مع ادبهما اني لا خلاف في الصحة حين الاصحاح بل الاجماع طاهر اعليها وليس في النصوص ما يدل على ذلك - فلا بد من تقديره عليه فكما يمكن ان يقدرا ما يشهد بعدم الصحة معه كك يمكن ان يقدرا معارضة فتدل النصوص على ان يمين الولد والروحة تخرج عن عالم

١- الوسائل - ج ١٠ - من كتاب الايمان حديث ٢

٢- الوسائل - ج ١٠ - من كتاب الايمان حديث ١

التشريع بصير فامده مع معارضة الولد والروح - واسألوها وان سميت به هذه
 النصوص ساكنة عن حكمها يرجع به الى العمومات المتقدمة - بل يمكن ان يقال
 ان الاولى تقدر على كمال الشبهة والعمومات - وان شئت ذلك تقديم طاعة لوالد و
 الروح - بل يمكن ان يقال ان تعين التقدير حتى لو اريد وجود الروح والوالد - و
 على ذلك فاما لا يكون النصوص ظاهرة في عدم الصحة مع لسي - او تكون
 محتملة ولتمتص منها ذلك فرجع في غيره الى العمومات المنتهية للصحة .

وقد استدلل بهذا القول ايضا في المسائل من اليمين ايقاع وهو لا يقع موقوعا
 ويرده مصداقا الى اسباب الانقاع موقوفة بل تصبح عاية الامر صحة مترتبة له ولوالد
 الروح حالها - فحصل - مما ذكرناه ان الاظهر هو القول الاول المشهور بين
 الاصحاب

ثم ان النصوص وكذا غيره استثنى من هذا الحكم اليمين على فعل الواجب
 وفي الشرائع اسما ترك الفح وكذا في النافع - واورده عليهم في الرضا بالانص
 مطابق ولادليل على اخراج هذا الفرد وتعين العمل عليه وجودا او علما لا يقتضي
 ترتب اثار احسان الخلق عليه في ترتب الكفارة على البحث وسفه في ذلك سيد
 المدارك والاحتق الى زواري (اقول) - بناء على ما عرفت من عاية ما يستفاد من
 الاحكام الروح والوالد حل ليمين وامم يكون ذلك وبما له من الامر به يكون
 طاعتها مقدمة على وجوب العمل باليمين واما في مورد ليس لهما ذلك ولا يجب
 اطاعتها على الولد والروح فلا يكون موردا للاحبار - والامر بترك الواجب وفعل
 المحرام من هذا القبيل لا طاعة لمحتوف في معصية الخالق - والجملة - النصوص
 مختصة بمورد لهما المعارضة وفي الامر بترك الواجب او فعل المحرام ليس لهما
 المعارضة فلا تشملهما النصيص ويكون من قبيل المسألة بانتفاء الموضوع فتدبر
 هاته دقيقة فلا يظهر صحة الاستثناء

(سادسة) - انما تحب الكفارة بترك ما يجب فعله او فعل ما يجب تركه باليمين - لان الله وس

كما مر نكلام فيه مستوفى في المسألة الثالثة

السابعة (ولا يجوز ان يحلف بالامع العلم) - وقد ذكر نظير ذلك في المانع - وعن
 المناصلي استمداد السيد في شرحهما عليه - وفي الرياض ان المراد به ان عدم
 يحلف عليه من صوم أو صلاة أو صدقة أو نحو ذلك - قال السيد ولا يمكن ان يكون
 المراد به العلم وقوع ما يحلف عليه لان المستقل لا يعلم وقوعه ولم يذكر باقي الفقهاء
 هذا الشرط - واسناد كرويه في اليمين المتوجهة الى المنكر أو المدعى مع الشاهد و عليه
 يحمل النصوص التي ذكرها المحدث الحراني على ان المقام كصحيح (١) هشام بن
 سالم عن الصادق عليه السلام لا يحلف الرجل الا على علمه ونحوه غيره - او تحمل على ان
 حواري اليمين على انما هي مشروط بعدم فلا يجوز الحلف عليه مع عدمه لكونه كذبا
 ولو كان مرادا من مصنف هذه الاعلام خبره لا دليل عليه فهو حلف على ان يفعل ما
 يقتضيه صديقه مع العلم باستدرة عليه واجدته لاسيما شرائط صحيح وان لم
 يعلم نوعه - وانه هل هو الصدقة او الصوم او غيرهما لا تلاقى الادلة - ولا قرينة لحمل
 النصوص المشار اليها على ذلك - ويمكن ان يكون مراده الجرم بانعمل بمقتضى
 اليمين و عليه فهو متين وبشهادة الآية (٢) الكريمة (و لكن يؤخذكم بما عقدتم
 الايمان) وقوله (٣) تعالى (وكنوا احدكم بما كنتم تلو بكم) والعقد وكس القلب
 عازنا عن تنفيذ الحرمي ولا بعد حمل النصوص على ذلك

بعض صيغ القسم

الثامنة قد عرفت انه يعتبر في صيغة القسم الحلف بالله ومع اسقط اسمه
 حل حلاله لا يصح ولا يعقد - كما عرفت حكم اعتبار لغة القسم وما شاكل وعدمه
 وان حروف القسم تقوم مقامها وجود ذلك من السامع المتعنت بصيغة القسم و
 قد عرفت ايضا انه (يعقد لو قال والله لا فعلن) كذا (او بالله او برب الكعبة او بالله) اما

١- ابو صابر باب ٢٢ من ابواب الايمان حديث ١

٢- المائدة آية ٩٠

٣- البقرة آية ٢٢٦

الكلام في المقدم هي جملة من الصيغ - منها أيمن الله (وأيمن بالله) أما الأوب ففي إشرايع
وهي أيمن الله تردد من حيث هو جمع يمين ولعل الاعتقاد أشبه لانه موضوع يقسم
بما عرفنا - وفي المسالك وهو اسم لأحرف بخلاف لدرجاء والرماني واحدهما في انه
مفرد مشتق من اليمين او جمع يمين فالصريون عنى الأوب والكوفيون عنى الثاني
وهو رته همزة وصل عنى لأول وقطع على الثاني واعترض على الثانی جمعه بجوار
كسر حرته وفتح يمينه ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو افلس وكتاب والمصنف
وه تردد في اعتقاد اليمين به من حيث انه جمع يمين على قول في القسم لا بالله وعن
القول الآخر فالقسم بوصف من اوصاف الله وهو يمينه وركنه لا بسمه - ومن انه
موضوع لقسم عرفنا والقسم بالوصف الدائى لله كأنقسم به بكرياء الله وعظمته
وهذا اقوى انتهى

اقول لا يسعى التوقف في جوار القسم به بعد تمارفه وبعد دلالة النص الصحيح
على جواز القسم بإيم الله الذي هو مقتضب من أيمن تحميها بحرف بعض حروفه
والدالة لكثرة الاستعمال - بل عن الفاصل أنه عوى سراوى في استدراك الصحاح
في هذه الكلمات احدى وعشرين لغة - اربع في أيمن بفتح الهمزة وكسر هاء مع صم
النون وفتحها - واربعة في اليمين باللام المكسورة والمفتوحة واسون المفتوحة و
لقتان في يمين بفتح النون وضمها - وثلاث لغات في ايم بفتح الهمزة وكسر هاء
مع ضم الميم وفتح الهمزة مع فتح الميم ولغتان في ام بكسر الميم وضمها مع
كسر الهمزة فيها - وثلاث في من بضم الميم والنون وفتحها وكسر هاء و - الله حركات
الثلاث وكل ذلك يقسم به - وكيف كان فهي صحيح (١) الحلبي عن الصادق ع
لاارى لرجل أن يحلف الا بالله فاما قول الرجل لابل شايبك فانه قول انجاسية
ولو حلف الناس بهذا او اشابهه ترك الحلف بالله - واما قول الرجل ياها وياهاها
فانما ذلك لطلب الاسم ولاارى به ناما او اما قوله لعمر الله وایمن الله فانما هو بالله
وبما ذكرناه ظهر انه يعتقد لو قال - أيمن الله (او لعمر والله) واقسم بالله واحلف برب

والمصنف) وقد تقدم ورود الخبر في خصوص الأخير

وفي وقوع القسم - بحق الله تعالى خلاف - صريح المتن حيث قال (دون وحق الله) وكذا المحقق في اسافع وسفهم الشيخ في الخلاف على ما حكى عدم الوقوع - وعن المسوط والمختلف والدروس وغيرها الوقوع - واستدل الاول بان الحق مشترك بين امور كثيرة لا يبعد بها يمين كالعبادات التي امر بها الاطلاقه عليها في احقر ما حق الله على عباده قال ان لا يشركوا به شيئا ويعدوه ويقيموا الصلاة الى آخره - وكالمران قال تعالى وانه لحق اليقين - اقول حيث عرفت وقوع القسم بالالفاظ المشتركة بين الله تعالى وغيره اذا قصد بها الله تعالى سيما مع اقامة القرينة عليه - فالأصح هو الوقوع لان الحق اذا اصبغ الى الله تعالى كان وصفا كسائر صفات ذاته من العظمة والعة وبحوهما اذا قصد به الله الحق والمستحق للانسية دون ما اذا قصد به المعاني الاولى

ثم انه قد ظهر مما ذكرناه انه لا يعتبر العربية في القسم وانه يتحقق بأي لغة فتدبر

في النذر

(العصل الثاني في النذور والعهود) والكلام فيه يقع اولاً في النذر ثم في العهد اما النذر فمتنع الدال في الماضي وبكرها وصمها في المضارع فهو لغة الوعد بحبر او شر شرط او مطلق هكذا ذكره جمع - وفي المسجد اوجب على نفسه ما ليس بواجب وعليه فعليه ان شرعى من مصاديق معناه الدعوى غاية الامر جعل له الشارع قيودا وكيف كان فهو شرعا التزام قرينة لم يتعين او مطلقا كما في المسالك - او الالتزام بالفعل او اثره على وجه مخصوص كما في الجواهر - او التزام الكامل المسلم المتحضر غير المحجور عليه فعل او ترك قول الله تعالى يا ايها النمرة كما عن الدروس والمصنف - والكل ترجع الى معنى واحد

والاصل في شرعيته بعد الاجماع والخصوص المتواترة التي شتمت عليك جمعة

مها - قوله تعالى (١) وليؤدوا وديارهم وقوله تعالى (٢) ويؤفون بالدين، والى كلام فيه يقع في مقام - لأول في الدر - الثاني في النسيئة - الثالث في متعلق الدر الرابع في الواحق

بيان ما يعتبر في الناذر

أما الأول فلا خلاف ، ولا اشكال في أنه (يشترط في الناذر التكليف والاختيار والصدق) أما التكليف فيدرسي اعتباره حديث (٣) رفع القلم عن الصبي والمجنون والشاغل لكل عبادة ومعامة ومن العبادات الدر ولو قسا بان عادات الصبي تمرينية معوضة لشرعية كعبادات المكلفين - ولا مشروعة لمصلحة الثمرين فالأمر أو صرح وقدمر الكلام في المبنى في كتاب الحج معصلا - وأما الاحتبار فان اريد به ما يقاس لا كراه فيدل على اعتباره ما دل (٤) على رفع ما استكره عليه - وان اريد به ما يقابل السيئ فيدل على اعتباره ما دل (٥) على رفع السيئ - وان اريد به ما يقابل الالغاء والضرورة - فان كان ذلك لمصلحته ونفعه فلا دليل على اعتباره لان حديث الرفع الدال على رفع عدة أمور منها ما اضطرر إليه انما يكون في مقام الامتنان ولا منة في رفع الحكم في العرف وان كان لذلك فيدل عليه ما دل على رفع ما اضطرر إليه - وأما القصد فيدل على اعتباره ما مر في اليمين الدال على اعتباره فيم احتى القصد بالمعنى الرابع الذي اعترفته في اليمين وعليه سينا على عدم انعقاد اليمين من العصيان وما شاكل ويدل عليه في المقام حر (٤) محمد بن بشير

١- سورة الحج - آية ٣٠

٢- سورة النحر آية ٨

٣- الوصائل باب ٤ من ابواب مقدمة اعبادات حديث ١١ و ٤٦ من

ابواب القصاص في النفس

٤- الوصائل - باب ١٦ من كتاب الايمان

٦- الوصائل - باب ٢٣ من كتاب لدر والعهد حديث ١

عن العبد الصالح ع. قال قلت له جعلت فداك انى جعلت لله على ان لا اقبل من سى
عمى صفة ولا اخرج مناعى فى سوق مى تنكث الامام فقال ع. ان كنت جعلت
ذلك شكر اعمى به وان كنت اصابا قلت ذلك من عصب ولا شىء عبيكته ثم ان
المحقق فى الشرايع رتب على اعتبار قصد عدم صحة النذر من المكروه وهذا
يدل على ارادته من القصد ما يعنى اربع - فلا وجه للايراد عليه بان المكروه
لا يصيب نفس به مضمون الصيغة لانه غير قاصد لمذلولها وتسام الكلام فى محله

١٥٠ من يعتبر الاسلام فى امره فلا يصح بدر الكافر كما هو المشهور بين
المناحرين من الاصحاب شهره عظيمة - ام لا يعتبر فيصح بوجه كما عن سيد المداثر
وتعنه فى محكمى الكفاية وفى الرتب لا يحد ومن قوة ان مكر الاحماع على خلافه
كما هو القاهر - قيل وجهه ما يأتى على ان عبادات الكافر صحيحة ام لا - وعلى
الاول يصح وعلى الثانى لا يصح - وهذا الكلام فى المعنى فى كتاب الحج ولكن
الافطر هو الصيغة مطلقا - لعدم كونه اسد شىء من العبادات ومراد النظم من
اعتبار القرية فيه كونه الداعى اليه السبب به الى اثبات صفة قرينة الى الله تعالى
لما استعرف من انه مكروه عند المشهور - وعليه فلا مانع من صحة بدر الكافر كميته
وما فى الرتب من ان ترد فيه واسطة الاحماع فى غير محله - اذ لم يظهر به من تعرض
لحكم بدر الكافر عيب او اثباتا قبل المصنف والمحقق - وما ذكرناه من التخصيص
فى اليقين بين كونه الكافر معتقدا بالتصريح - وعدمه - جارها ايضا لعين
ذكرناه هناك

ولو بدر فى حب النكر وحذف - ثم اسلم سمطت الكفارة عنه لان الاسلام
يحب ما قبله - ولو اسلم ووقت العن بقى فهل يسقط وجوب التوبة به لان حب
الكفارة بالمخالفة - اعموم حديث الجبه (١) ام لا يسقط لا يصراه عن المقام

١ - رواه ابو الفرح الاصبهاني واثبت هشام فى سيرته فى حكاية اسلام معيرة
ابن شعبة - وابن سعد فى كتابه الطبقات الكبرى فى قصة اسلام معيرة وعنده برفقائه

وحيث اظهر هما الثاني وقدر الكلاء فيه مفصلا في كتاب الحج - وعلى ذلك وما في المسالك من انه روى ان عمر قنا برسوا الله ص وكت سرب اعتكف لئله في الجاهلية - فقال له الذي وص دوف سرك - محمول على طاهره من الوحوب و لآوجه لئمله على الاستحباب كئفها وفي الجواهر

في اعتبار اذن الزوج

(و) مما قيل باعتدله في صحة لئراذن الروح والمولى في الروح والعد في غير الواحد) برهه المشهور بين الاصحاب سيما المساحرين كما قيل - والحق بذلك انصف في بعض كتبه اشهد في سروس على محكي ابود فوقف بئره على ان لئب كاليمين - وقد سئل لالحق سدر سمين في هذ سحكم - فيشمل الولد ايضا - فمن يرى اعتبار اذن الروح والبراه في صحة اليمين - فمفاده يقول بذلك في الامام ومن يرى عدم لاشترائه وانما سها حل السين يلتزم في المقام بذلك ايضا - ان لمر داليمين في لالحق ميشمل سدر لاصلا قها عليه في حمة من لالحق منها - حرر ان اظفر فيهما في كلام الامام ع - المس على اللد - وهما - موق (١) سماعة عن رجل جعل عيه ايمانا يشي ابي الكعة وصدقة وسرا أو هديا ان هو كم ابره - الى ان فافقا - ع - لايمين في معصية فها سها يمين بواحة اتي سهي لئصاحبها لئهي بها ما جعل الله عليه في الشكر ان هو عاقاه من مرصه الى ان قال فقل الله على كئاشكرا هذا الواحد على صاحب سهي سها ان سها ان سهي به -

وعلى س ابراهيم في سبره في ديل قوله تعالى وقد نوال يؤمن لك حتى تفجر من الارض يسوعا في قصة اسلام عدا الله احيام سلمة - وروى في السيرة الحسبة في ح ٣ ص ١٠٥ و ص ١٠٩ - وفي الخصائص الكرى ح ١ ص ٢٤٩ وفي مجمع البحرين كتاب الباء باب ما اوله الجيم في لعة جيب

خبر (١) سدى بن محمد عن الصادق ع قال قلت له جعلت على نفس مشياً الى بيت الله قبرا ع كثر عن يمينك وبما جعلت على نفسك بما اوام جعلته الله فف به يومها ما حاراط في يمين عبي الله من كلام الراوى وقرره المعصوم ع لاحظ موثق (٢) مسعدة بن صدقة عن الصادق ع عن الرجل يحلف بالله ونيته في يمينه التي حلف عليها دونه او اقل قوله ع لا يجعل الله فليس شيء - وحبر (٣) الحسن بن عبي عن ابي الحسن ع قال قلت له انى حاربه نفس بها منى مكان ولا حاجة وهي تحتمل العلم الاى كنت حلفت فم سميت فقلت الله على ان لا ابيعها اذ اولى اى نفسا ح حمة مع تحمها مؤلفه ع قال ع فله شوق لك له - وحبر (٤) عبي السائى قلت لابي الحسن ع اى كتب الروح احتمه فكرهتها ونشأمت بها فاعطيت الله عهدا بين الركن والامانة وحدثت على في ذلك بدرا او شياما ان لا اروحها ثم ان ذلك شق على وسمت عبي يمى ولم يكن سدى من انقوة ما اروح به في العلية فقال ع اى عاهدت الله ان لا تطعه احدثت اى غير ذلك من الصدور قل في ارباص في تغريب هذا الوجه وحيث ثبت اطلاق ايمس على الدر فاما ان يكون على سبيل الحقيقة او محذرا الامتناعا وعلى كلا التقديرين فدلالة المعترين على المفصود واضحة يكون امدار على الاول من حمة افراد الحقيقة المتعينة وعلى الثاني مشار كالمها في الاحكام الشرعية ومنها امتدائها عند عدم اذن الثلاثة اشبهى وبالاقتراء قد اى ارض من مصداق اى لا يبدل لا استقراره وانتفع التمام الكاشف عن اشتراك الدر واسمين في كثر من الاحكام اشبهى بونفخ احباط فان المشأ فيهما واحدا هو وجوب صدقة الروح وكونه قوما على البرة

اما الوجه الاول فيرده ان الاطلاق اذا سم بكى على وجه الحقيقة لا وجه لاستفاده الحكم لعدم دلالة الاطلاق عليه والاستعمال فيه على كونه ملحاط الحكم

١- الوسائل باب ٨ من ابواب امدار حديث ٤

٢- الوسائل باب ١١ من ابواب امدار حديث ٤

٣- الوسائل باب ١٧ من ابواب امدار حديث ١١

٤- ابواب باب ٣ من ابواب المتعة حديث ١ كتاب المكاح

كن يدعى ان مقتضى الاطلاق ثبوت جميع احكامه به - و صار له اخرى ان الدليل ان كان متصفا لتربى شيء مرة آخر - نظير ان طواف في البيت صلاة - والفقاع حمر - وما شاكل كان مقتضى الاطلاق ثبوت جميع احكامه به - يمرل عليه للمرل - و ان كان عنى وجه استعمال لفظ الموضوع لمعنى في معنى آخر محذرا فيترتب عليه حكم - لا يكون هناك تزيين ونشيه حتى يستند بعموم المرلة وهذا واضح جدا واب اوجه الثاني ويرده ان لتبع يشهد باختلافهما في كثير من الاحكام - كرحمان المتعلق بية القرية فـ مل وغيرهما - وعلى كل حال لا بدل الاشتراك في حملة من الاحكام على الاشتراك في جميع الاحكام - واما اوجه الثالث فبدعه مع ذلك لعدم كون المرلة مخصوصة بل هي مستعدة

و لكن مع ذلك كنه دعوى الالتحاق بواسطة الموضوع المتصفا للاطلاق عليه قرينة من اطلاق اليمين على اسد في الموضوعات المشار اليها وهي كثيرة من دون قرينة دالة عليه ككشف عن كون الموضوع بها هو المعنى الاعم - وبصورة اخرى انه يكشف عن كون المراد بها عند الاطلاق هو معنى الاعم - وتأمل فان في النفس مع ذلك شيئا

ويشهد لاعتبار ادنى الروح في صحة بدو الروح صحة (١) ان مدعى عن المصدق (ع) ليس للمرلة مع وجه امر في عتق ولا صدقة ولا سير ولا هبة ولا نذر في مالها لا يادن روحها الا في حج او زكاة او روالد بها وصله رحمها - واورد عليه باشتماله على ما لا يقول من الامور المبرورة والاستثناء الذي قد قبل بمعامتها ايضا - وفيه اولان الظاهر كون الاستثناء من انصرف في مالها ولا يربى في جوار ذلك بهل وجوه في الحج او احب الزكاة الواحة وصلة الرحم ككذلك - وبأن ان عدم العمل ببعض الحجر لمعارضته به به هو اقوى سندا او دلالة لا يكون من عن العمل ببعضها الاخر الذي لا معارض به به

ثم انه اذا كان مدرك لحكم في المقام هو اطلاق اليمين على النذر بـ م صحة

فى اعتبار اذن الروح

من دون اذن الروح - وعليه فيتحه التفصيل بين الولد والروحة باشتراط صحة نذورها
بإذن الروح كما هو صريح المتن - وعدم اشتراط صحة نذره بإذن الوالد وان له
حل نذر الولد

ثم ان الكلام فى امتثاله بدر فعل الواجب وتركه احرام هو الكلام فى اليمين
بل هل الذى ذكره هناك فى المنام اوضح فزعمه فقولنا لا اذن روحها اشتراط
اياه فيما لا اذن وعدمه والا فلا معنى لاشتراطه - ثم ان مقتضى اطلاق الصحيح
عدم انفراق بين الروحة اذائه والمستطعة كما ان انظر عدم الفرق فى الولد
من ان يكون مع الواسطة او لا واسطة فللحديث يحل بدر سقطه على القول بان
للوالد حل نذر ولده

وهل يولدان ينتمى من الوالد حل نذره او يحلله ام لا - اظهرهما الاول اذ
الوفاء - بدر او اليمين المستعجب مع شئته واما النسب لانعدامه الموجب لسقوط
وجوب الوفاء به وجواره لا يثبت فى وجوب الوفاء بهما ولا وجه آخر لعدم جواره
ولا ظاهر هو حواره ذلك

اذ - رت العرنة فى حب عدم الروحة ثم تزوجت فهل يجب عليها العمل
به وان كان مافيا للاستمتاع به وليس لروح معها من ذلك العمل كالنجس وجوه
ام لا يجب عليها العمل به مع المساواة او بدونها ايضا الامع اياه - ام يجب ما لم
يتمتعها الروح وجوه - لا اشكال فى ان الصحيح اذ ان معنى اعتبار اذن الروح فى
صحة نذرها لا يشمل المرض - واما بخصوص هى اليمين لهما مع الروح سواء على ما
ينبى من انها تدل على ان الروح ان يحل اليمين بعد انعقادها وساء على شمول اليمين
لنذر فاضاهر شمولها للمعصية كما لا يخفى فله حل نذرها - وان لم يحلها او قل بانها
ليس لذلك فتدقيل انه يمتنع فى متعلق النذر الرجحان حين العمل وهذا لنذر
لارجحان لمتعلقه فى طرف العمل بل هو مرجوح لكونه مافيا لحق الزوج فلا يجب
عليها العمل به - وبإدراك النذر حين ما يعتقد لم يكن هناك مانع وصار مستلوجوب
العمل فى طرفه وفى طرف العمل ليس للزوج المانع عنه ادلا طاعة لمعطوق فى

مقصية بخلاف فلا يصير المتعص من وجوبه - فالأظهر وجوب العمل به مع أنه يمكن أن يقرب أن الأمر جرح المعتبر بما هو وجوب العمل في نفسه لا الرجحان حتى بالحاط الملازمات والاعتقادات والعمل في العرض راجع في عهده على أي تقدير فالمرء معتقد ويحب العمل به وليس للفروع على هذا المسمى المتعص به - وتتمام الكلام في ذلك وفي جملة من الفروع المناسبة قد تقدم في كتاب الحج في معناه بدر الحج فراجع

صيغة النذر وكيفية انعقاده

المنام أن يفي صيغته - قال قتادة (وهو ما نذر قوله أن رقت ولد) فلهذا كذا أو شكر كقوله أن يوء العرض فلهذا كذا أو حر كقوله أن يفسد عجره فلهذا كذا وان لم يفعل الطاعة فلهذا كذا أو نذر كقوله فلهذا كذا) قال الشافعي في بعض الكتب - نذر يتسم إلى نذر به وعدة أو إلى نذر جاح ورجح - ونذر الربوع - نذر محذرات وهو أن يلتزم قرية في مقابلة حدوث عمة - ويدفع بنية نذر نذر أو نذر شيء أو نذر غير أن يعصه عن شيء وكل واحد من المرحوز عنه أو المجزى عنه إما أن يكون طاعة أو معصية أو من حاتم إما أن يكون من فعله أو فعل غيره أو خارجا عنهما يكون من فعل الله تعالى كشيء محض ومتعصه من فعل أو برك فلهذا صور - منأه والجرأ عن الطاعة كقوله أن صليت فلهذا على صبي يوم مثل أي أداوقني به لصلاة صمت شكرا وأرحر عنه كذا إلا أنه قصد أرحر عنها أو عني - معصية كقوله أن شربت بحمر فلهذا على كذا أرحر نفسه عنه أو شكرا عليه - لما ير القصد كذا في الأول - معصية معتددة - كذا في وفي جانب النبي كقوله أن لم صل فلهذا على كذا - أو لم اشرب الخمر فلهذا على كذا - فإن قصد في الأول أرحر وفي الثاني الشكر على توفيقه له أو عقده دون العكس وفي السماح يتصور الأمر أن يثيبا أو ثبنا كقوله أن أكلت أو لم آكل فلهذا على كذا شكرا على حصوله رجرا أو عني كسر الشهوة - ورجرا - ويتصور الأقسام كلها في فعل العبر كقوله أن صبي فلان أو قدام سفره أو أعطيتي إلى غير ذلك من أقسامه - وضابط

المعتمد من ذلك كنه ما كان طاعة وقصد بالحراء اشكر او تركها وقصد الزجر
بالعكس في المعصية وفيما خرج عن فعله يتصور اشكر دون الزجر في المباح الراجح
دينا يتصور اشكر في المرحوح الزجر عكسه كاطاعة وفي المتساوي الطرفين
يتصور الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فلا ينافيه شيء كذا قال اراد ان رضى الله رؤيته فهو
بدره وان اراد كراهة رؤيته فهو سر حجاج انتهى

اعلم ان اعادة هذه وان كان مفيداً من حيث تشييق صور لمسألة الا انه لم يبين
الصراط الصحيح لم يستعمل ولا يستعمل ولا يذكر وجه الاعتداد وعدمه

واضح ان يقول ان شره اسد ان كان واجبا او مذموم او مباحا له فيه
يقع ذنب او فعل غير او احوال وجودات الخارجية الاخر ككف او كان ترك الحرام
او الكره. والمباح او فعل امر او احوال وجودات اخرى انبى له يقع فيه وحمل
المندور شكره ان يفتد وان جعله زجرا عليه يعتقد وان يترك بين الشكر والزجر
ان قصد به شهادته بصفه عدمه اختلافه موثق (١) سماعه بآلته عن رجل حمل
عليه احب ان يشي اي اكله او صدقة وبه او هديا هو كمن اكل او اياه او احياه
او دارحم او وضع قرابة او من يفسد عدمه او امر لا يسمع عنه فقل ان لا يمين في
معصية الله اما اليمين او حبه اى سعى لصاحبها سعى بهما حمل الله عليه في الشكر
ان هو عافه من مرضه او عافه من امره عافه او رغبه فيه او رده من سفر او رزقه
ورق فقل الله عفى كذا وكذا فذكرنا هذا الراجح على صاحبه الذي سعى لصاحبه
ان يعفى ٤ - وهذا كما تدرى صريح في اعتبار ان يكون ما يحمل عليه شكره
و نحوه غيره

وان كان فعل محرم او مكروه او ترك واجب او مذموم وحمل المندور لله عليه
زجرا صح وان جعله شكرا لا يصح - اما عدم صحته شكر اولانه لا يقل ان يجعل
في مقابلته شكر اذا لشكر اما يكون على النعمة اعم من الديونة والاحروية مضافا الى
جملة من الموصوفين في موثق (٢) سماعه قال سألته عن امرئة تصدقت بماله على

المساكين اذ حرجت مع زوجها ثم حرجت معه ففان ليس عليها شيء - وهي حرة (١) عني
 ابن ابي حمزة قال سألت ابا عبد الله (ع) عن رجل جعل عليه مشيا الى بيت الله الحرام وكل
 مملوك له حرام حرج مع عنته في مكة ولا تكاري لها ولا صاحبها فقال (ع) - ليس شيء
 ليكاري لها ولا يحرج معها ويحومها غيرهما - وامرنا بصحة حرافة يظهر الاجماع عيبها
 وادوحه فيها ان يحرر عن المعصية والمجادة طاعة فيشمله ما دل على انعقاد النذر
 اذا كان طاعة

وان كان شره نكاح فعدم او امر له فيه مسعة صحت شكر او اصح لانه لا يكون
 قالا لشكر ولا يتصور فيه نحر فلا يعقد النذر

وان كان شره مرا - مباحا متساوي الطرفين ولا يسود بهما به وحاله بالنسبة
 اليه سواء من تلك جهة او كان امرا خارجيا ككثرتهم يكن فيه بيع عائد الى المجتمع
 فانظر عدم صحة النذر بعدم قابلية ذلك للشكر - هذا كله في سد الشرط

حكم نذر التبرع

واما نذر التبرع وهو ان ينذر متلفا غير شرط كالقول الله عني ان اصوم ويحج
 ذلك فهي اربعة قولان - احدهما - الانعقاد وهو اختيار الاكثر كما في المسالك
 وعليه الاجماع كما عن الشيخ في الخلاف

وقد استدل له بقوله تعالى (٢) ورب ابي نذر لك ما في نفسي محررا - فاطلق
 نذرهما ولم يذكر عليه شيء - وبالسوى (٣) من نذر ان يطيع الله فيطعه - وصحيح (٤)
 عبد الملك بن عمرو عن ابي عبد الله (ع) عن رجل جعل لله عبدا ان لا يركب محرما سماه
 فركبه قال فيعتق رقبة او يصم شهرين متتابعين او يطعم مسكينا - وصحيح (٥) انجلي

١- الوسائل باب ١٧ - من كتاب النذور والعهد حديث ٧

٢- سورة آل عمران آية ٣٦

٣- صحيح البخاري ج ٩ ص ٢٤٦ - مس البيهقي ج ١٠ ص ٧٦

٤- الوسائل - باب ٢٣ - من ابواب الكفارات حديث ١٧-١

عنه «ع» ان قلت لله على فكفارة يمين - وحر (١) محمد بن مسلم عن الصادق «ع» عن
 الايمان والدور واليمين التي هي لله طاعة فقال ما جعل الله عليه في طاعة فليقصه فان
 جعل الله شيئاً من ذلك ثباماً يفعل فسكفر عر يمينه - وحر (٢) صفوان الاحمالي عن
 ابي عبد الله «ع» في حديث وما جعلته لله فف به - وحر (٣) عمرو بن خالد عن ابي
 حمزة «ع» الدر بدران فما كان لله فف به - وحر (٤) اي الصالح الكاشي عن الصادق -
 «ع» ليس شيء هو لله صاعه يجعله الرجل عنه لانه في ان يتي به الى غير ذلك من
 النصوص كثيرة امر به استحكامه على الصبيحة المروية بدون اشراط واورده عليه
 به لا اطلاق مخصوص به - وحر في مقدم ايمان من هذه النجبة ولا يصح التمسك
 باطلاقها - والحوادث عنه كما في الحواهر - ذلك في الطائفة والاحبار المروية
 ليست منها فاسما بين عامة به وعامة بترك الاستقصاء لا بد منه اية على الاشهر
 الاقوى - غير انم لعدم العموم شيء ومما هو في جميع من النجبات وترك الاستقصاء
 وان كان آية العموم لكن ايراد العموم هو الاطلاق لا العموم المقابل للمطلق - مع
 ان الفاظ العموم مالم يحرم مقدمات الحكمة في متعتها لا عند العموم فيعدو له الحدود
 والحق في الحوادث ان يثبت ان جملة منها ليست الا في مقابله بان تشرع وحب
 الزعم باندر وليس بها اطلاق من هذه النجبة

واورد على الاستدلال بها في الحواهر بان هذه النصوص وغيرها مما رتب
 فيها الحكم على الصبيحة المروية من دون ذكر الدر مساها على انها مدر ضرورة
 عدم اقتضائها الدوام - ان يكن بدر او لا يترك عليه كفارة الدر بعدم قسم آخر مرم
 عندما غير اليمين والعمد والدر والحرص عدم كونها من الاول والثالث قطعاً فيس
 الا الدر ومع حرص احد الشرط في مفهومه كما هو اساس اقول الا حر لم يحدث شيء
 من اطلاقها (وفي) مع قطع النظر عن عدم تمامية احد الشرط في الدر مفهوم - انه

١- الوسائل - باب ٢٣ - من ابواب الايمان حديث ١

٢- ٣- الوسائل باب ٢٣ - من ابواب التكفارات حديث ٦-٣

٤- الوسائل - باب ١٧ - من كتاب الدر والعبد حديث ٦

إذا كان التصوص اطلاقاً شامل بمشمل على غير اشرف وغير المشمل عليه لم لسان على وجوب الوفاء بكلما يقسمين وان النذر الشرعى اعم من دليل اللعوى وحصر الحرم فى الحسين ولعبد والمدر وان كان تمام الاذن المحصور فيه النذر الشرعى لان نذر اللعوى فنذر عامه دقيق - ولا يظهر تمامة دلالة التصوص على ذلك

وما استدلل به لقول الآخر من ان نذر به هو اوعده بشرط كما سئل تعالى واشترع رب الناسهم والاصل عدم النقل (دفعه) اولاً فى الرخص من انه وعد غير شرط وبوصف فقد امارض من اللغة وانما اصاب على ما ذكره يعارض به عرفه انه قدم عليها - وما قلناه صاحب الجواهر رده على معنى كونه ككك فى رخص صدور الاطلاقات كتاباً وسف - فى غير محله - فانه اذا كان محط بحسب المتفاهم العربى فلهذا فى معنى فعلا يسى على كونه ككك فى رخص الشارع للاستصحاب تفهيمى المسمى عليه الميرة القطعية والرم الوقف فى محل - ظهورات فى كثير من المقامات والرمسة تأميم فقه حديثه - فانه من ان بعض التصوص مطلق ليس به كلمة النذر - وصحف من هذا - لوجه دعوى الاجماع كما لا يخفى

وقد يستدل به صحيح (١) مصور من حرام على من عدله «وخ» دقل الرجل على المشى الى بيت الله وهو محرم حجة او على هدى كذا وكذا فليس بشىء حتى يقول الله على المشى الى بيته او يقول الله على ان احرم حجة او يقول الله على هدى كذا وكذا ان لم يفعل كذا وكذا - وبموتى (٢) سماعة سائده عن رجل جعل له عليه اماناً ان يمشى الى الكعبة او صدقة او مدر او هدى ان هو كلم انا او ابيه او اخاه او دارهم او قطع قرابة او ما ثم اقيم عليه او امر الا يصلح - دفعه فقال «ع» لا يمين فى معصية الله انما يمين الواحة التى يسعى لصاحبها ان يضى بها جعل له عليه فى الشكر ان هو عاهد الله من مرضه او عاهه من امر يحدده او رده عليه او رده فى سفر او رزقه او رزقاً فقل الله على كذا وكذا الشكر فهذا الواجب على صاحبه الذى يسعى لصاحبه ان يضى

١- الوسائل - باب ١٠ من كتاب النذر والعهد حديث ١

٢- الوسائل - باب ١٧ - من كتاب النذر والعهد حديث ٤

به تقريب الأول بمفهوم الشرط - والثاني بمفهوم المحصر - يدلان على عدم صحة الدر غير المطلق على شرط وبهما يفيد إطلاق النصوص المتقدمة (ودعوى) سيد الرصاص أن المقصود منهما بيان لزوم ذكر الله تعالى في الدر وعدم تعقبه بالمحرم لازوم التعليق فلا عبرة بمفهوميهما - مع احتمال ورود التعليق بهما موردان في هذا العيب في الدر ذلك لا المعلق (مقدمة) أن حمل التمسك على الغالب لا يبين خصوصية في الحكم خلاف الظاهر لا جراه إليه الألفاظ القرينة بكون المقصود منهما خصوص ما أشار إليه لما كان وجه لذكر التمسك

فالحق في الإيراد على الاستدلال بهما أن يقال إن التقيد في الصحيح بعلم أن يكون راجعا إلى التحريم الذاتية بل قد يفسد أن الظاهر منه ذلك - وعليه فهو يدل على القول الأول لا على هذا القول - وأما ما موثوق به من تقريفة السؤال وأردف مقام بيان أن انذار لشكر الله هو فيما كان الشرط قابلا لأن يشكره فمفهومه عدم صحة انذار لشكر إذا كان الشرط غير قبل لذلك فهو أحسن عن لزوم التعليق بل لعل نذر الشكر أعظم من المعلق - كما وأمر الله تعالى على أسنان نعمة ويريد شكرها سدر بعض العبادات في حرة (١) أي صير عن الصادق (ع) لو أن عبد الله نعمة الله عليه نعمة أما أن يكون مريضا أو أتله به فعدوه من نكته أسية فجعل على نفسه أن يحرم بخراسان كان عليه أن يتم بل هذا حر كالحريج في صحة الدر غير المعلق لغير من كونه الشرط فيه متحققا قبل الدر - فلا يسمى اسواق في صحة مدراشرع

اعتبار النطق باسم الله تعالى

(و) يشترط في صحة الدر أن يطلق باسم الله تعالى (لوقل على كذا ولم يقل لله لهم بحسب) الاختلاف فيه في الحملة - ومنه عن ابن حرة مرارة أن قال على كذا أن كان كذا واجب الوفاء ولا كفارة وأن قال على كذا استحب أو وعد لا ينافي ذلك فإن قوله ولا كفارة

كاشف عن سائده على عدة صحة الدر وممن الشبحن والقاصي من الاعتقاد بمجرد البية من دون ذكر شيء أصلاً - فهو أصحاب خلاف في مسألة أخرى وهي أهـل يكفى في اعتقاد الدر بساء الخفى والاعتبار بحسبى أيعتبر انقضاء الساعات معرفة عما فى الضمير - فهنا مسائل

الاولى تعتبر فى صحة الدر جعل العمل لله على نفسه والا فلا يصح والخصوص الدالة عليه كثيرة - كصح (١) منصور بن حازم المتقدم ساء عنى مع بسطة التهذيب عن الكفى ويقول لله عنى هدى كداح - وصح (٢) أبى الصباح الكسى قال ساءت ابا عبد الله ع عر رحل فب. عنى بدر فب. ع ليس اسدر شيء حتى يسمى شئت لله صياها او صدفه او هديا او حجابا - ومثل (٣) اسحاق بن عمار قلت لاسى عبد الله ع اى حجت على نفسى شكر الله ركعتين احبتهما فى السفر والحضر فاصلاهما فى السفر قال عارفا ع نعم ثم قل لاسى لا تكره الاحتساب ان يوجب الرجل عنى نفسه فقلت لاسى لم احبها لله على اما حجت ذلك عنى نفسى احبتهما شكرا ليه ع او حجت ع عنى نفسى او دعتهما اذا شئت قوله ع نعم - ومرس (٤) الصدوق عنه ع اذا لم يقل لله عنى فليس شيء ونحوها غيرها - مما عن المختلف من انه توازن من ان مساط الوجوه - تعقب الدر بقوله ع متين

وهل يعتبر خصوص لفظ الجلالة كما عن الاكثرام يكفى باحد اسمائه الخاصة كما فى البين كما عن الدروس وقواه سيد الرضا وحبان - اقواهما الثانى لما عرفت فى اليمين من ان الاسم بمائه معرب عن اسمى فكل اسم احده فى الموضوع ظهر فى نفسه فى كون المراد المسمى بالخصوصية لهذا الاسم - فتقوله حتى يسمى شيئا له ظاهر فى ارادة ان الدر حقيقة تمديك العمل بدائه القدسة سواء ذكر ذلك بلفظ الجلالة او بغيره من اسمائه تعالى وعليه فيعتقد الدر وان ابدل لفظ الجلالة بمصادفه من اللفاظ عبر العربية كما فى الرياض

١-٢-٤ - الوسائل - باب ١ - من كتاب الدر والعهد حديث ١-٢-٦

٢-٣-٦ - الوسائل - باب ١ - من كتاب الدر والعهد حديث ١

اشابة لو اعتقد وسي في نفسه انه ان كان كذا الله تعالى كذا ولم يتلفظ باسمه
تعالى بل نواه في صممه خاصة ففيه قولان شهرهما بين المتأخرين وفاقلا سكا في
والحبي انه لا يعتد به وعن الشيخين وانقصي وان حصة انه يبعد وجب الوفاء
به (واستد) بالاول - بالاصل - وبانه في الاصل وعد شرط او يدونه وان وعد لفظي و
الاصل عدل على - وبانه المتبادر من الدر في العرف - وبذلك في كون المجرد عن
اللفظ مدرا حقيقيا امرا بالوفاء به شرعا ومعه لا يمكن الخروج من الاصل العطفي
السليم بحسب الظاهر عما يصح بمعارضة به صواهر النصوص المتقدمة الدالة
على اعتبار لفظ بحالته (وفي الكل) ما فشت اما الاول فلاه لا يرجع اليه مع اطلاق
الادلة - واما الثاني فلا - الدر كسابر عما بين العقود والابتدعات من مقولة المعنى
ومن الاعتبارات المتسابة وكذلك ان وعد عيه الامر ان لو وعد ان كان مع عراله
لا يكون يضر به عرف ذلك الشخص وان كان مع الله بهدم الصمائر فلا يتردد ذلك
فيه - مع ان دل مشروعية أحد لا يخص بمصنف هذا اللفظ بل هو مشروع وهو ان
جعل شيء به تعاني وكون الجعل من مقولة المعنى اوضح من تعيين - واما الثالث
فلمس التبادر بعد كون المقصد كاشفا عن اسره - واما الرابع فلا ان اصلاق الادلة برفع
اشك - واما ما من فلاه في مقام بيان اعتبار الجعل به تعالى وانه لا يمكن الجعل
المطلق واما ذكر السمية واستعط بها لتدور اعانة حيث اسما لمعوضة لاسوية
ومما ذكر به بظهر قوة القول الاخر - والاحماع واسالم على اعتبار المظهر
في العقود والابتدعات وان كان لا كلام فيه ولذلك سب على اعتباره فيها - الا انه اما
يعتر بكونه دالا على الاعلام بما في الصمير واعتد ضامع الله تعالى العالم بالرائر
فلا يعثر فيه

عدم اعتبار قصد القرية في النذر

الثالث طمعت كتمانهم باعتار القرية في النذر وفي الجواهر بل الاجماع بقسميه عليه. اما الخلاف في ان المراد بها هل هو صدور اسر عن قصد القرية بحسبها عاية للفعل بل يقول بعد الصيغة الله او قرية الى الله تعالى ويحوي ذلك كسابر العبادات. ام يكون المراد بها جعل العمل المدور لله تعالى في المسالك والمراد بنية القرية ان يقصد وقوعه على كذا معناه معنى انه لا يمكن قوله لله من دون ان يقصد به معناه والا فالقرية حاصصة من جعله لله ولا يشترط معناه امر آخر كما قررناه انتهى. وفي الروضة على ما حكى ويستفاد من الصيغة ان القرية المعتبرة في النذر اجماعا لا يشترط كونها عاية للفعل كغيره من العبادات بل يكفي تضمين الصيغة بها وهو ما موجود بقوله الله على وان لم يتعمها. عند ذلك نقول قرية الى الله اوجه ويحويه وهذا صرح الشهد في اندروس على ما حكى وجعله اقرب. وفي الجواهر وهو الاقرب. وعن كشف الشام في شرح قول المصنف روي القواعد ويشترط في الصيغة بنية القرية قنار المدور. ان كان اسر مجازا انما للاصل واخصوص ويعطيهما قوته لله ولا حاجة الى زيادة قرية الى الله انتهى. وفي الرصاص ثم ان المستفاد من الصصوص انه يكفي في المرة ذكر لفظة الحلافة مع النية من غير اشتراط جعل القرية عاية بعد الصيغة فلا يحتاج بعدها الى قوله قرية الى الله ويحويه. وبه صرح الشهدان وغيرهما خلافا لما در فاشترطه ووجهه مع بدوته غير واضح. اني غير تمكن من كلماتهم المتعفة على عدم اعتبار قصد الامثال في احراء الصيغة وان المعتبر جعل العمل لله وتميكة اياه وليس في كلماتهم تشويش ومرجع الجميع الى شيء واحد

وكيف كان فقد استدلل باعتبارها بالمعنى الاول في اسر. وبعبارة اخرى كون النذر من العبادات. وجوه (احدها) الاجماع. وقدمر ما فيه (ثانيها) ان صيغة النذر وهي قول الماذر لله على كذا تقتضي ذلك من مفاده الانترام بترك

أو الفعل به تعالى وليست القرية الادسك (وفيه) الفرق بين كون فعل لله تعالى بمعنى قصد اعتناء الامر به والتقرب به اليه تعالى وبين كونه له بحيث يصير الله تعالى ماكلاً لذلك الفعل بالمعنى المناسب له والذي يدل عليه صيغة الدر هو الثاني وقصد القرية الموحى لكون العمل عبادة هو الاول وبسبهما ون بعد (ثلاثها) دلالة حمية من النصوص عليه - لا أحد صحيح (١) اجلي عن الصادق ع في حديث كل يمين لا يراد بها وجه الله عز وجل ليس شيء - وصحيح (٢) منصور عنه ع ادق ان ارجل على المشي الى بيت الله هو محرم بحجة أو على هدى كذا وكذا - ليس شيء حتى يقول له على المشي الى بيته أو يقول له على ان احرم بحجة أو يقول لله على هدى كذا وكذا ان اهل اهل كذا وكذا - وموثق (٣) اسحاق عنه ع قال قلت له اني سمعت على بن رضى شكر الله تعالى ركعتين أصليهما في السر وأبصر أو أصليهما في السر وأبصر فقال ع نعم - ونحوها غيرها (وفيه) ان حمية منها كصحيح منصور تدل على عدم انعقاد السر الا ان يقول كلمة به - وحمية منها كموثق اسحاق تدل على انعقاد السر اذا كانت منعقة اطاعة - وجملة منها كصحيح الحديث تدل على اعتبار ان يكون اعد له تعالى لاغيره باسمه الشئ - فادلاً دليل على اعتبار القرية في الدر

بل يمكن ان يستدل على عدم اعتبارها بوجوه (أحدها) الاصل عام يشك في اعتدائها وعدمه والاصل يقتضي عدمه (ثانيها) اطلاق ادلة الدر بناء على ما هو الحق من مكان أحد قصد القرية في متعلق الامر (ثالثها) ان بعض النصوص (٤) يدل على كراهة الدر وحيث ان الاحكام الحمية متصادمة مع كونه مكروهاً لا امر به ولا محبوبة ومن الواضح توقف قصد القرية والتقرب بعمل الى الله تعالى على الامر أو المحبوبة (فلم تحصل) مما ذكرناه انه لا يعتبر قصد القرية في الدر - فما

١- الوسائل باب ١٤ من الايمان حديث ١٠

٢- الوسائل باب ١ من كتب الدر حديث ١

٣- ٤- الوسائل باب ٦ من ابواب الدر حديث ١-١٠

أفاده الأساطين هو الاستعداد من الادة

بيان ضابط ما يصح تعلق النذره

(و) المقدم الثالث في متعلق النذر وفيه مسائل الأولى (يحب ان يكون) المستعنى (طاعة لله) مأمورا به وجوبا أو استحباب فلا يعقد لو كان مرجوحا (ومباحا كما هو المشهور بين الأصحاب - بل عن طاهر المصنف في مسأله بدر صوم و - يوم من رمضان) الإجماع عليه حيث قد بعد اختيار حوار ردعسي المصنف والعنى للإجماع مد على ان النذر اما يعقد اذا كان متعلق النذر عفو في المقام اقوان اخر (١) مدعى الشهيد في دروس وهو انه يجوز كونه مباحا يتسوى طرفاه دينا (٢) مدعى السمعة وهو الفصل بين المشروع فلاون واشترع فالثاني مع تخصيص المباح بالراجع دينا اوديب - بل سب في محكي شرحها وعن العلامة المجسبي و هذا ادون اني المشهور - وانكر ذلك سيد الرصاص وقد ان المشهور هو الاول (٣) ماحكماء جماعه وهو كاشا ان الله اطلق فيه حوار سدا مباح في اشق الثاني وقال بصحته مطلقا ولو كان متساوى الطرفين - ولم يطرر الفقهاء بمائله بشخصه

اقول يشهد تلاول جميع النصوص الدالة على لزوم حسن التدور لله تعالى ادلا معنى لجعل العمل المباح فصلا عن المكروه والحرام له مدعى - وان شئت قلت ان جعل اتيان عمل شكر اعلى نعمة مثلا ما يصح اذا كان في نفسه مظلوما لله تعالى كى يكون قاتلا لان يشكره - والمباح غير قابل بذلك - وحصوص صحيح (١) الكناسي عن الصادق ع ليس شىء هو لله طاعة يجعله الرجل عليه الا يسعى له ان يسعى به وليس من رجل جعل لله عبه مشيا في معصية الله الا انه يسعى به نيت تركه الى طاعة الله - ساء عنى ان المراد

مما في صدره التجدد على وجه يكون جميع فيوده معتبرة فيه - وصحيفة (١) الآخر
عنه - ليس النذر بشيء حتى يسمى شيئاً به ضابطاً أو صدقة أو هدياً أو حجلاً أو صحيح (٢)
مصور وموثن (٣) سماعة المتقدمين - وحر (٤) أبي حنيفة عنه - عن الرجل يقول
شيء بذر فيه شيء ليس بشيء حتى يسمى شيئاً ويقول على صوم لله أو يتصدق أو يعتق
أو يهدي هدياً عرقاً - الرجل لا يهدي شيئاً الضابط فليس هدياً شيء أماته يهدي ابنه
هداً - ودليل هذا الخبر كما يصرح في - النذر ليس بنفسه من الموحشات لتعال الأمر
بشيء وإنما هو مازم لما أمر به في نفسه

واستدل بصفحة بدر المساج - مجموعات المؤلف - وحر (٥) الحسن بن
علي عن أبي الحسن أنه في حادثة خلفه سمع من رجل قال له حتى أن لا يبيعها قاله ع
قال له فلو أنك - وبيع مساج - وحر عوارض مر حجة وإطلاقه أعم من وجودها
ووجوده (٦) آخر - وحر (٧) يحيى بن أبي الغلاء عن الصادق ع عن أبيه ع أن
امرأة دبرت أن تفقد مرمومة رمام في أهلها فوقع بهير فحرم أهلها فحدث عليه ع
تخاصم فظله فقال ابنه دبرت لله - ولكن مجموعات تخصص بها تقدم - وحر
الجارية - صعيها السد - لمحمد بن أحمد الحمامي - مع - أهلها صريحين
في حوار بدر المساج لأحتمل اختصاصهما بصوره حين ترك بيع الجارية بحيث
بحصل منه قصد الفرية وترك الاستئصال في انجواب عاينه الاخلاق بفقد بامر - مع
انه يمكن ان يقال انهما واردين مورد حكمه آخر وهو انه لو احتاج الى ثمنها هل
يجوز اسرها لافلا يستعد الاخلاق من ترك الاستئصال - اصف الى ذلك كله انهما لم
يعمل بهما في موردتهما - تخصصهما الأمر بالوفاء عدم البيع مع رجحانه للحاجة وهو
مناف لما ذكره جماعة من حوار محاسبه في هذه الصورة بل عن بعض نهي الخلاف
فيه - عن آخر دعوى الاجماع عليه موفى خير (٨) زراة قال قلت لاسعد الله ع

١-٢-٤ - الوسائل - باب ١ - من كتاب النذر والعهد حديث ١-٢-٣

٣-٥-٨ - الوسائل - باب ١٧ - من كتاب النذر والعهد حديث ٤-١١-١٨

٦ - الاستبصار ج ٤ ص ٤٣

أى شيء لا بد منه فإما وع كل ما كان لك فيه منعة في دين أو دنيا فإلحاح عليك فيه - وإما حبر يحيى فهو ظاهر في كونه راحل حالاً أوصل الأعمار أحمرها فهو كالبحر ماشيا - فنحصل - أن هذا القول ضعيف

وأضعف منه القول الثالث فيه لا مدرك به سوى الجمع بين حري الحارثة والصومح المستقيمة في وجه بقول الأول بالانقصار على ما في الخبرين من نذر التبرع - وما ذكره يظهر ضعف القول الرابع

ثم إن المباح المعتبر بما يقتضي رجحانه في الدين كالأكل لتقوى العادة هل حكمه حكم الرابع له فيجوز نذر - أم يكون حكمه حكم المباح المتساوي الطرفين فلا يجوز - قال في الحواهر بل إن لم يكن إجماع كما عساه يظهر من بعض الاشكال عنه في كشف انشراح المكن الاشكال في انعقد الدر على المباح المعتبر بما يقتضي رجحانه في الدين كالأكل لتقوى العادة مثلاً لظهور بخصوص وانعقد في العبادات الاصلية انتهى - وانسب في الرخص يدعى الشهرة على عدم انعقاد الدر المتعلق بالمباح ولو كان راحل حالاً - وكف كان فالحق أن يقال إن المباح المعتبر بما يقتضي رجحانه - أن كان من نفس مال أو كان بعنوان الرابع منطقاً على نفس ذلك المباح وبذلك له وجود حارحي سوى وجود ذلك المباح انعقد استدعاء فيما إذا قصد ذلك بعنوان في المعنى ح هو الأمر الرابع الدي لا المباح لعدم الفرق في ذلك بين كون لبعض راحل - بعنوان الأولى أم كان من العاويين الثانوية - وإن كان به وجود حارحي مشترك عن وجود المباح لم يصح نذر المباح بل يصح نذر نفس ذلك بعنوان نذر

ثم إن عدية ما يستمد من الخصوص اعتبار كون مسدود راجحاً في نفسه - واما كونه راجحاً من غير - أو عدم كونه مرجوحاً بالنسبة إلى آخر - أو كون أو صاه ومشخصاته راجحة فلا يدل على شيء من ذلك - فوعد الصلاة في مكان معين بحيث كان النذر متعلقاً بالصلاة في ذلك المكان لا بخصوصية إيماعها فيه - أو صلاة في زمان خاص ككك - أو نذر الصدقة سال مخصوص - أو نذر إيقاع صلاته في مسجد

المحبة مع امكان ايقاعها في المسجد الجامع وما شاكل - صح الدرر - وقد وجب
 الخصوصية ايضاً - ولا سبل الى دعوى ان المستحب هو الصلاة المطلقة - او
 الصدقة كك - او ايقاع صلاة في المسجد - او الخصوصية المال والمكن - فمباحة
 فكما لا يبعد ولو حطبت الا حله فكذلك انما يتصور الدرر - ومنها تدفع بان الدرر
 هو العمل ا مقيد على نحو دخول المسجد وخروج المصلي بعد احدى الحصص - او امة
 من الطلعة - بل ان الخصوصية واحدة واحدة - واما منهجية في ارجحان وان كانت
 حصة اخرى ارجح منها - وعليه فيعين عبد الابن بذلك ا مقيد فلواني غير بذلك
 الحصص لم يمثل امر الدرر

وعلى هذا امر بدر ايقاع صلاة الصبح في محل خاص سواء بدر الابان -
 فيه - او خصوصية المحل فمضى في غيره لا شك في حيث ادر - قبل تصحيح صلاة
 ويستفاد الامر بانظر - الظاهر ذلك من الامر بانثني لا يقتضي الشيء من صفة الفرد
 الاخر من صلاة الظاهر الذي هو ايضاً من مصدير الطلعة المأمور بها - غير ما اني به -
 وان كان له امر آخر وكما لا ينفك عن الشيء عما اني به فيصح ان يقصد به الامر بالطلعة
 على انقول صحة الترتيب او يقصد المحجوبه على انقول عدمها

ثم به ربما يشكل في ادر - به ان يعلق بغير الواجب والمستحب لم يبعد
 كما مر وان يعلق باحد هاتين اجتماع اثنين في در الواجب موزيك او اجتماع
 الصدين في در المستحب - ولا سبل الى دعوى ان محقق اسانين رهان الدينين
 ادانين على حكمين مماثلين مع بعض بعنوانين بينهما عموم من وجه لا تعارض
 بينهما لانه يصح جعل الحكمين ولا يرم المعوية ويلزم ما كفي في المجمع وان لم يصح
 جعل حكمين مماثلين بعنوانين متساويين او كون النسبة عموماً مطلقاً لروم المعوية
 في انثاني - فان هذا الوجه مضاف الى عدم تمايزه في نفسه ا لروم المعوية ان كان مابعا
 عن جعل حكمين متماثلين في مورد كان مابعا عن اطلاق المحل بتجوز شمل المجمع
 لا يطق على المقدم لفرص ان النسبة بين دليل وجوب المعوية بالدر وكل دليل من
 ادلة الاحكام الاولية وان كانت عموماً من وجه الا ان النسبة بينهما مجموعهما

عموم مطلق فيعود للمحدود - وبعبارة أخرى لا يكون هناك مورد يكون الأمر بالوفاء بالدر باعتباره معيار حده نحو الفعل ليخرج بذلك عن الدعوة وعليه فلا يجب بوفاء به إلا ما يلتزم بتامم الدر المتعقب بالمعاصح فصيح بدر الواجب والمستحب بما أماده المتعقب الثاني (وهو) أنه مع الالتزام بالتأكد يدفع محدود اجتماع المثبتين - وأما محدود الدعوة فهو يدفع به يمكن أن يكون الشخص بحيث لا يستث من أمر واحد وسعت لكونه كذلك بل حين يستث من أمره أحد لا إشكال في أن ساعة الأمرين أشدو عليه فلا محدود من هذه الناحية أيضاً فيصح بدر الواجب أو المستحب بلا إشكال

في اعتبار كون المتعلق مقدوراً

ثم أنه لا خلاف يسهم في اعتبار أن يكون المدور (مقدور السادر) فلا يبعد على غير المقدور عقلاً كاجتماع التقييد ولا غير المقدور عادة كالصعود إلى السماء - وأما يعتبر ذلك حين العمل ولا علة بالضرورة حين الدر فإن كان الدر موقفاً يعتبر القدرة في الوقت وإن كان مطلقاً يعتبر القدرة في العمر - ويتفرع على ذلك أنه لو كان قادراً حين الدر ولكن تحدد العجز حين العمل بسقط التكليف به عنه ولا حث ولا كفارة وهذا مضافاً إلى وضوحه من جهة إدار القدرة في متعق التكليف وعدم حصول الحث ترك غير المقدور وعدم ثبوت الكفارة لاسهامته على الحث والمحالة في شئ به - الخير (١) المجزأ منه - وأما عمل الأعيان عن الصادق (ع) في حديث من جعل لله شياً فبيع حبه فليس عليه شيء موسياتي تمام لكلام في ذلك عند تعرض المصنف له

ولو نظر صوم الف سنة أو حح الف عام - من القواعد احتمال الطلاق لتعذره عادة - والصحة لا مكان بقائه بالطر إلى قدرة الله تعالى - ووجوب المدور مدة عمره - وجه الأول ما ذكره من عدم القدرة على متعلق الدر عادة - وجه الثاني احتمال

البقاء فيستصحب وجب عليه العمل بمقتضاه غاية الأمر ان مات وكان قد خالف النذر
لا كفارة عليه لا يكشف عدم النذرة - ووجه الثالث اخذ الامرين - اما كون ذكر الانف
بعدمه وامراده بمدته عمره كما اذا نذر صوم ان يهرق فيه نجس عليه صوم ما قدر
عليه - واما كون المنذور عبادات متعددة فيجب الممكنة مبادون غيرها - وطاهر
كشف انهم بقوة الاخير حيث قال مبي الطال - على كون المنذور عبادة واحدة
وهو مجموع - والاول - طاهر لا باحتتم - كون احد دور متعدد يدفعه طاهر الدليل فان
النذر واحد والمنذور هو المجموع وكونه في نفسه مر كامن عبادات متعددة كل
واحدة منها متعلقة لامر واحد غير مربوط بما يكون متعلقا بالامراء الاخر لا بداهي
تعلق امر واحد آخر بالمجموع بحيث يكون كل واحد من هذه الامور
لاستقلال - واحتمال كون ذكر الالف بدماعه خلاف طاهر العبارة - اما ان نذر
صوم مدة العمر لو نذر صوم الدهر لا يصراه اي دهر النذر - واحتمال البقاء الى
الف سنة بنذرة الله تعالى لا يسامى العلم العادي المانع عن جريان الاستصحاب
فلاحتمال الاول هو الاقوى

حكم مالو كان المنذور ترك المحرم أو المكروه

ثم ان الاصحاب لم يتعرضوا في المقام صريحاً بحكم مالو كان المنذور ترك
الحرام أو المكروه بل طاهر كتمانهم عدم صحته قال في الشرايع فصاطه ان يكون
طاعة مقدور النذر فهو اذا يختص بالعبادات كالبح والصوم والصلاة والهدى
والصدقة والعق - واضاف اليه صاحب الحواهر ونحوها مما هو مأمور به واجبا
او مندوباً على وجه يكون عادة - وفي النافع وضابطه ما كان طاعة لله تعالى - وفي
الرباص في شرحه مأمور بها وجوباً او استحباباً وفي المسالك والمراد بالطاعة
ما يشتمل على القرية من العبادات الى غير ذلك من عباراتهم الموهمة لذلك - لكنهم
في مسائل العتق في مسألة مالو نذر ان لا يبيع مملوكاً - صرحوا بانقاد النذر ان كان

عدم المسح - واحد - فيكشف من ذلك أن مرادهم طاعة في المنام هو موافقة الوظيفة المجهولة تركا أو فعلا

وكيف كان فيشهد لصحة النذر مصداق النبي المومنان - والى مدد على أن الصلح كونه طاعة الشاملة لترك المحرم أو المكروه كما مر. ويشعر به جعل ذلك في بدل المعصية - فتنى صحيح (١) الكتابي استقدم عن الصادق «ع» ليس شيء هو الله تعالى طاعة يجعله الرجل على نفسه إلا يسعى له أن يبقى هو ليس من رجل جعل لله عبده شيئا في معصية الله تعالى إلا أنه يسعى له أن شره إلى طاعة الله ويحوه غيره وإلى التحريم (٢) أو أورد من ليس نذر ترك مع الحارثية - صحيح (٣) عبدالمعطي بن عمرو عن أبي عبد الله «ع» من جعل لله عبدا لا يترك محرم من ماله فركه قال لا ولا أعنه إلا أن يلبعث رقة أولهم شهرين متتابعين أو يقطع من مس مسك - وحر (٤) محمد بن بشر عن أحمد بن صالح «ع» قال قلت له جعلت هذا كذا جعلت لله عني أن لا أقبل من سي عني صنة ولا أخرج متاعا في موق مني تنكح الأبرام فقال «ع» أن كنت جعلت ذلك شكرافا، وإن كنت إنما قلت ذلك من عصب فلا شيء عليك ويحوه ما غيرهما فلا إشكال في صحة نذر ترك المكروه أو المحرم - وإن الكلام في نذر ترك المساح هو الكلام في نذر فعله ولا ظهر عدم انعقده

حكم مالونذر فعل طاعة ولم يعين

المقدم رابع في النواحق - ولا يخفى أنه قد تقدم في كتاب الصوم تفصيل

١ - ٢ - الوسائل - باب ١٧ - من كتاب النذر والعهد حديث ٦ - ١١

الاستبصار ٤ ص ٤٣

٣ - الوسائل - باب ١٩ - من كتاب النذر والعهد حديث ١

٤ - الوسائل - باب ٢٣ - من كتاب النذر والعهد حديث ١

المسائل المتعلقة بدر الصوء - كما انه قد عدم في كتاب الحج المسائل المتعلقة بدر
 الحج وبعمره وانتهى - واما الكلام في اجتهاد في جملة من مسائل الدر التي
 لم تعرض بها فما سبق (و) هي مسائل - الاولى (لو بدر فعل طاعة ولم يعين تصدق بشيء
 او صلى ركعتين او صام يوما) او غير ذلك مما يصدق عليه انه طاعة وهذا مما لا خلاف فيه
 ويشهد به مضاعفا الى انه بدر مشروع ويحصل الراتبات كل ما يصدق عليه انه طاعة
 من الامور المذكورة وعبادة المريض وتشيع الحماره واعشاء السلام وما شاكل
 حر (١) - مسمع رعد الله عن ابي عبد الله ع عن امير المؤمنين ع انه سئل عن
 رجل درو سم اسم شيئا قبل ع ارشاه صلى ركعتين وان شاء صام يوما وان شاء
 تصدق بربع فاعلم من الرواية وازدده فيما اذا درو سم باسم شيئا وقد وردت
 روايت كثيرة على ان ذلك الدر اصل - ومحل الكلام ما لو بدر سمى فعل طاعة
 مطلقا من دون التقييد بشيء - فالجواب احسب عن المقام - فبعمدة هو اطلاق الاداة
 ولا يثبت فيه خصوص المصنعة الا ان درو لم يحسم شيئا سم يعتقد لان المعروف في
 المسألة التسمية احصالا - فكما لو درو سمى بوعاءه او اذ كثره بحرى - كذلك لو بدر
 وسمى عواصم منه - وهذا مما لا شك فيه ولا خلاف - اما الخلاف في موارد
 ١ - اذا نوى ركعة الواحدة هل يحرى في امثل اسرار لا وفي الرياص وفي
 الاحتراء بعمره الوتر قولار احودهما ذلك وما قاله الحلبي وجماعه لاسما من حيث
 انراهما عن ركعة في اشجع تكبيره ونسبة عبد الله مستقنة في شمسها عموم قوله (٢)
 اصل الصلاة خير وجميع - خلافا لشيخنا وابن بابويه والشهيد في الدروس لم يسم
 في اسوى (٣) عن السراء المصنف في النهاية الا انه قال ان وتر ركعة واحدة ولو حر
 انتهى ثم ذكر حر مسمع المتقدم - ومحل الكلام انه استدلل بعدم الاحتراء بها
 ووجه (حدها) اسوى (وفيها) اولاهه ضعيف الدلو ثيب - انه يقيد اصطلاحه بما دل

١ - الوسائل - باب ٢ من الدر حديث ٣

٢ - المستدرک کتاب ١٠ ابواب وحوادث الصلاة - حديث ٨ - ٩ - كتاب الصلاة

٣ - بيل الاوصار ح ٣ ص ٢٨

على مشروعية النذر - و دعوى انه مختص بعير صورة النذر فيك الصورة داخله تحت الاطلاق - محاربه لاستاهل الخواب - و ثابته بحمل المحكي عن بعض في تفسير اشتراء انه هو الذي شرع في ركعتين فتم الاولى وقطع الثانية (ثانيها) حرم مسمع بدعوى انصرح فيه ركعتين فهو يثبت على عدم الاجترأ بالركعة (وفيه) اولاً ما مر من ان مورد غير مفروض المسألة فهو اجس عن المقام - وثانياً ان اقتضاه دعوى ان ركعتين لا بد على عدم الاجترأ بالركعة كما ان اقتضاه على التصديق برفع لا يدل على عدم الاجترأ بمادونه - والاقتضار على الثلاثة لا يدل على عدم الاجترأ بعيرها من العبادات - فالمراد منه بيان مثله لما يثبت به النذر (ثالثها) ان التراسم لركعتين اسلث لا بخصوص المفرد ومشروعية فموجب على الامر اذ عبرثثة وقدمر الكلام في المسى في الجزء الرابع من هذا الشرح والكلام في المقام مسى على حوار الاتي - به مفرد عن ركعتي الشرح - فلاظهر هو الاجترأ بها

٢٠١٠ اذ اني بركة من الصلاة عبر ركعة ان نزل هل يحرى بها - ام لا فيه قولان والاول محلي والمحقق وتعمها جماعة فيما لو نذر صلاة ولم يعين الذي يكون المدرك فيه مع المدرك في الممام واحدا - ولذا قيل في الحوار في هذه المسألة في شرح قول المحقق وقبل تحريم الصلاة ركعة وفيه البحث السابق - وقد في المسائل في ذيل هذه المسألة والكلام في الصلاة المجزية هنا ما يعتر في المدونة خصوصها من كونها ركعتين والاجترأ بركة - والثاني للشيخ في المصنوع والحلاف على ما حكى

اقول بآ على ما حقق في محله من ان الناطة لا تكون مشروعة الاركعتين ولا يجوز القبضة لافى صلاة النور ولا الزيادة لافى صلاة الاعرابى - لا معنى التوقف في عدم الاجترأ بالعدم كون طاعة بدعوى ان تصوير طاعة بالنذر - مدفوعة بان شمول النذر لها من وقف على كون طاعة ولو توقفت اطاعة عليه لم الدور - وبعبارة اخرى النذر مرم لا مشرح ومشروعية انور في مقام حدس لا تنلزم مشروعية

عنى لاطلاق - ومادل (١) عنى صحة الشر فى بدر الاحرام قبل الميقات والصوم
فى السفر - اما يدل عنى ذلك فى خصوص الموردين ويستكشف من دليهما كون
العملين راجحين بشرط الشر فلا وجه لتعدي اى ساير الموارد وعينه فلا يبان بها
لاتجرى - وذاك صبر غلظه صحة الشر وبدر الاثني بركعة خاصة - فساد عن الدروس
من انه بوقيد بركعة واحدة فالأقرب الاعتقاد - صحتها - كما انه يظهر مما ذكرناه
به لوضى فى فرض انه - أنه ثلاث ركعات او اريد فى غير البر بركعة لاتجرى بها لعدم
المشروعية - فمما عن الدروس من انه فقد بدر الخمس فصاعدا تنسيحة غير تام - ومن
العرب انه حرم قبل ذلك بانه لو بدره غير مشروعة لم يعقد

٣- فى المسالك ولو فصل من الأريد من ركعتين - تنبيه على شرعية ما عهد
اى ركعتين نية الدروجه - ثم احراز الاول - اذا قصد الرايد اقتداء بغيره الى كون
اواحب امر اكثرا ودخول بعض افرادهم بعض لأجرح الرايد عن ان يكون فردا
مكلى - ومثل لذلك - ركعتين والاربع فى مواضع التحجير (وفيه) انه بعد ما تبنى
بالركعتين وسلم اطلق عليهما الحسور وسقط التكليف لان احراء الامانى به عن امره
قهرى غير قابل لعدم فلا امر بترائده - لا عى انه - بحوار تدل الامتنان بمانى به ويرفع
اليدهما على به وهو خلاف القاعده - وعنى ذلك سماعا على عدم حوار التحجير بين الاقل والاكثرو
الاكثر وما ذكره - راجح لئلا ليس من هذا قيل فان اى ركعتين المتين هما طرف التحجير
مقيدتان بوقوع السلام هذا شهد الاول والاربع مقيده بعدم وقوعه بعده فهما من قبل
التخير بين المتباينين لا الاقل والاكثرو

وهل يجوز ايراد علاقة - دون اسورة وماشيه وراكبا وما شاكل من
احصوا صيغيات المحترمة فى الصلاة - بالبر بركعة قولان - فى الجواهر تقوية الشبهة
بظراى ان المدور طبيعة الصلاة لا الله فيه منب خاصة ضروره كون الفعل والقرض
من عوارض الصلاة لا من مقوماتها - فحببها المتبش على تقديرى الفعل والقرض

١- الوسائل باب ١٣ من ابواب المحرقة كتاب الحج - وباب ١٠ من ابواب

من يصح منه الصوم كتاب الصوم

فلا يجوز تلك الخصوصيات الخائرة في النقل خاصة - مع أنها بالذبح
يخرج عن كونها خاصة فلا يجوز تلك الأمور - وفيه استدور أن كان هي طبيعة
الصلاة يجوز أن يكون الاستدراج من أحدوره أو سجدته على الصلاة على
كونها مشروعة في سبب فإن مشروعة هي الصلاة والفرصة وبطبيعة الحال معاً معاً
عن كمال الخصوصيات غير مشروعة فلا يصح استدراج - فاصحح كون الشئ وحرص
الأمم بين العربيين بل ما هما معروف ما هو المأمور به بالأمم الأولى أو نحو
دخيل في المأمور به فتحة لاكتفاء ما يجوز في الصلاة خاصة - ودعوى أنها
بالذبح يخرج عن كونها خاصة - تدفع - بل ما دل على حوار حكم الأمور في الصلاة
ظاهر في حوزة في الصلاة خاصة - صلاة من صارت فرصة بالعباد أشاوي
كأنهم وأمين واحدة الواحدة والأدلة ومما ذكر - فالظاهر هو بتكميل الأمور
وحصول الامتثال بالصلاة مع تلك الخصوصيات .

نذر صوم حین اوزمان

الذات (ولو بدر يوم حين كان) (عليه) مومسه اشهر ولو قال زمانا (عنه) خمسة اشهر) الاختلاف في هذا ما ذكره في شرحه من قولي (١) الاسكوي
عن ابي عبد الله (ع) ان ائمة علي عليه السلام في رجل يدرى يصوم رمضان
قال نعم الزمان خمسة اشهر والخصم لا يشهر لان الله تعالى يوم توفى اكلها كل
حين يدرى (٢) والاول (٢) حروا من ربح اشمى معمره حوذا اجدهت بعقبة
علي يصحح ما يصحح غيره، بخلاف ما ذهب في اسد - عن ابي عبد الله (ع) عن
رجل قال لله علي ان اصوم حذو ذك في شك فقال له عبد الله (ع) قداني على (ع) و
يعدل هذا فقال ضم سنة شهر من الله شروحا يقول توفى اكلها كل حين يدرى
وعلى رتبة اشهر والايراد عنهما ضعف اسد كما هي امالك وتعه سطره من حال

السکونی معلوم وفي طريق الشی جبهه - في غير محله لان السکونی بهمدغنی
روایه و ادعی الشیخ الاحماع علی قبول روايته - و او الربیع و کذا الراوی به
وهو خالد بن حریر وان کانا مجهولين - لال راوی عنهم من اصحاب الاحماع
مع انه او کان ضعف فی السکونی - مع ان عمل کذا عرف به فی المساکین
فلا شکال فی احکمه - هذا انما به یوشک عرفت و اولی لم یفسر به واه کما لا یحیی
الثالثة و لو قدر الصدقة بمال کثیر و حب غریه (بما یون در همد) فلا خلاف و یشهد
به حسن (١) ای کرا احصی فی کتابه دای - اما به - فاما رجل عن رجل مرض
عمره شکر ان عیاله انتب مقصود من به شکره کثیر و به شکره عیاله و اولی قد
رضی شکر در همد به و کذا - فی کتاب المساکین - به و اولی
حصر کم الله فی مواضع کثیرة و کثیرة فی کتاب الله - و مرسل (٢) ای ای
عمیر عن الصادق ع - ای دای - فی رجل مدر - تصدق به کثیر ففاه ع - الکثیر
تما و فاما راد نقول - انما در و عی تصدیر کم الله فی مواضع کثیرة و کذا
ما بین و مرسل (٢) النبی انما توکل به مدر - ع و ای ان تصدق مال
کثیر فرس ای - ای دای - ففاه عن حد ما - کثیر ففاه کثیر ثمانون و رواه (٤)
ابو عبد الله الریادی و قریب به خبر (٥) به ص ب - اسحق احاککی بحقیقه استوکل
ر به فکتب او احسن ع و تصدق ثمانین در همد - فلا اشکال فی اصل الحكم
اما الکلام فی به در یعنی ثمانین در همد مطلقا کم فی المتن و عن الشیخین
و ملار و نقضی رای به و فی شریع و ال - مع و اریاض - ام برد الی المتعامل
به در همد او دیسارا کم عن احیی - به نقل بین در انما - المطلق و الاول و المبد
نوع فاشمانون منه کم عن المقصد به و - مختلف - و عن اندوس تعصین آخر
بین المدر به من به و اول و اندر به - کثیر ففاه مطلق فالتوقف و برل الاقوال
علی هذه الصورة

اقول الطاهر من التصویص قریة مناسبة الحكم و الموضوع والاستدلال

بالأية الكريمة - أن كثيرا وقع في إحدى عمارة عن ثمانين مطلقا بزيادة الأمر حدث
 كان استبدور في مورد الإحصاء لمكان كثير لمصروف في القدين فانهما المعيارو
 الميران في السببه وهما من المخصص فتدفعه (٤) ثمانين درهما من باب
 انه اقل اعمدين واقل محرج - وذلك قال في أحسن فانه يعجزه الكاشف عن
 وجوده وآثره وهو ما دون ديناراً - وأصل في مرض من أن أي عميره - وبالكشف
 من ذلك ثمان دراهم صدقة حال كثير اقل المحرج ثمانون درهماً وبه ردها إلى ما
 يتعين به فان صار خصوص أن اقل المحرج هذا المقدار من السببه - وأن كان
 استبدور وعاء آخر وصدق الكثير إليه كما دون على صدقة ثوب كثير كان عليه
 ثمانون ثوباً وهكذا كاملاً - ولذا في قسم مالي كميات الموم -

حكم مالو عجز عما نذر

أربعة ولو عجز عما نذر صدقة (١) داه وصدقه في صدقة الكاشف ما لا يطق
 وانحر (١) صدقة في صدقة عجزاً عنه في صدقة الكاشف من حال الله وضع
 حمله من صدقة شيء - ولكن في صدقة في خصوص نذر الصوم - صحيح
 حاشيتا - وهي مفسر (٢) حرج - في صدقة الكاشف - وهي آخر (٣) يغطي
 من صدقة في صدقة (٤) حرج - في صدقة الكاشف - في صدقة الحرام وصدقة
 الصدقة أو اقل أو أكثر - وذلك في صدقة الكاشف من صدقة الموضع وصدق
 وهو صدق الكلاء في الصدقة - الأول في صدقة الصدقة والثاني في صدقة - صحيح -
 وبه ردها من صدقة الصدقة في صدقة (٥) كان من صدقة عن صدقة الكاشف به

١- الواسع من صدقة الكاشف من صدقة الكاشف ٥

٢- صدقة الكاشف من صدقة الكاشف من صدقة الكاشف ٢

٣- الواسع من صدقة الكاشف من صدقة الكاشف ٢

٤- الواسع من صدقة الكاشف من صدقة الكاشف ٥

ماله وهم يحكم دفعه بصلوات الله في شيء منه وانه ادفع عنه بقدر تشؤمه عنه عليه
والصدقته على ما يشرح وهذا حكمه خارج عن قاعدة الأمر - وايضا فهو (ع) لغيره
بالصدقته بما لا يضره صدقة بغيره خلا - وايضا فالمدور صدقه جميعا، حكمه بعينه
فقد حكمه (ع) بغيره اسمها (وفيه) - لغيره خارج من أدوا الأصحاب نفقوا بالقول
كما في المسالك ولا وجه لايراد عليه ما ذكرنا من حرمه على المدور أن يعمل -
لعل أكثر الاحكام من هذا الغيب في شكك السيد في شرح المدفع لا وجه به كتنوي
صاحب المسالك، لا مستحب

وهو يفتي بمرور النص ما خرج عنه من غير بعض ما من مع خوف الضرر
أم لا وجهان بل قولان - أحتمل أنهما سدا الرخص وصاحب الجواهر - والثاني
اشبه الثاني في المسالك (واستدل) للآول بأن كل فرد من أفراد ما عني تقدير
نذر الجميع مدور صدقة - مع محوى ما عني أن الصدقة بجميع المال أصغر من النذر
بعضه فروم الوفاء به يشترط بروحه فيه بطريق أولى - وفيه برباط بعد ذكر هذا
الوجه لمحتاره الآل الأول من هذا الصنف هو ثبوت الاعتماد لأحوار التشويم ولا حرج
شيئا فشيئا (واستدل) بشي من الحكم على خلاف القاعدة فتشعر فيه على مودة
أقول أن الأحكام المذكورة في النص ثلاثة - اعتماد الأمر - وعدم وجوب التعجيل
الأحراج - وأحوار الفوعة وإعطاء القيمة بدلا عن المدور - صدقة

أما الحكم الأول فهو عني وفق القاعدة - فإن المدور طاعة وكونه مصرا
بحاله لا ينافي رخصته من وإن كان ذلك عوايا آخره حرج ديني فلازم يتصور
في المعنى كما عرفت كون المتعلق بنفسه راحيا وهذا راجح في نفسه وإن كان غيره
أرجح منه ولا مجال لتطبيق حديث (١) لأمر في المصالح بعد ثبوت الحكم محعولا
في مورد الضرر وهو استحباب الصدقة بجميع المال فلا يرفع استحبابه قاعدة
لأمر وقد دل الدليل الخاص على اعتقاده باعتقاد الدرأمة يكون عني وفي القاعدة
وأما عدم وجوب التعجيل فهو أيضا كذلك - لعدم كون المدور لا الصدقة

بالمال - وهو مقتضى الاصل - عدم وجوب التمتع - فبالسنة - يضمن الحكمين بتعدي
 الى نذر الصلوة - الا حاشا الى ان يحوى واحتياط
 وما الحكم الثالث - ان كان النذر هو التصديق به عينا - فبما هو ايضا
 عيني - وفقا لمادة وان كان هو التصديق به عينا - يكون هذا الحكم على خلاف القاعدة
 بالنسبة اليه لانه يرد على - وان يحوى - منوع لعدم معلومية المساطرة -
 على فرض كونه المساطرة هو انصراف - فينصرف بالتصديق - جميع المال اكثر من
 النذر - فلهذا ولا ضرورة - وكون الصلوة منذور - تصدقه على تقدير نذر المجموع
 لا يوجب ان تعدي بعد احكام - دخل المجموع في حكمه - لا يصح عدم ان تعدي به له
 التصديق به شيئا حتى به في

لو نذر وقيد به مكان او وقت

الصلوة - ان كان نذر - كاصح - او صلوة - او صلاة - وما شاكل - فقد يكون
 مقيدا بوقت او مكان - او يكون مقيدا باحدهما - فيكون مشروطا بشرط
 لا خلاف (او لا شك) في به (مع الاطلاق لا بتعدي وقت) ولا يمكن ووقته تمام
 الامر ومكانه - جميع الارض ولا تصح الاصل - او لا تكونه من - وحيات الموسعة
 او لوقيد بوقت او مكان - كما - و نذر الصلوة في يوم الجمعة - والصلوة فيها
 او نذر الصلوة في مسجد - والصلوة في المسجد - جميع ما شاكل (الرم) سواء
 اشتمل على مزية ام لا - من غير فرق - من صلوة وعرفه - اما عرفت من انه لا يعتبر
 الرحيل في خصوصيات - المعترف - هو كونه احد نذر - احكاما نفسه - لو نذر
 او خصوصية - كما لو نذر اصباح الصلاة في مكان - من لا يمكن ان يكون لها مزية
 فصلة وان كانت او خصوصية لاخرى - فصل منه - مع عدم جرية - لم يفقد النذر
 كغير الكلام في ذلك - مفصلا في صاغة متعلق - نذر

ثم ان الاصحاب اختلفوا على هذا الحكم في ما يتعلق بصلوة او وقت - وما هو - قيد
 التصديق بمكان - واحتقوا في غيرهما من المنع وجماعه عدم لزوم المكان في الصوم

المقيد به فواجبوا الصوم واستغنوا القيد وحيروه بينه وبين غيره بصر أي ان الصوم لا يحصل له بإيقاعه في مكان دون آخر صفة راسخة على كفايه في نفسه ودينار الصوم في مكان معين انعقد الصوم خاصة لرجحانه دون الوصف بخلوه عن المريت وفيه مصاف الى ان ادليل احص من ادعى اذ ربما يكون ايقاعه في مكان به خصوصية راسخة كإيقاع الصوم في مكة فان المدور ليس بإيقاعه في مكان حتى يقدل بعدم إيقاعه اذالم يكن للمكان مزية بل بمدور الصوم المعبد لك وهو راجح بنفسه وانصوم في غير ذلك المكان ليس متعلقا لنذر فاحرانه عن الأمر بأسر خلاف القاعدة وان علقه بشرط فالمشهور بين الاصحاب انه لا يتصيق فعله عند حصول الشرط بل حكمه عند الشرط حكم المطلق - وبسبب الفاصل المتداد الى الشرح واتباعه - وجماعة الى ان حجة انه يتصيق فعله عند حصول الشرط - واحتمل المصنف في محكي المختلف ارادتهم فورية تعلق الوجوب بالأداء وكيف كان فمقتضى الأدلة عدم انصيق الأعلى القول بدلالة الأمر على أمور ومعه لا وجه يفرق بين المطلق والمشروط - وقد حقق في محله فسادها فلا يظهر عدم التصيق فلاحث ولا كفاءة بالتأخير .

السادسة (ولو نذر صوم يوم بعينه فاتفق له الصر فاطر وقصاه وكذلك لو حصت المرأة او همت - ولو كان عبداً فاطر ولا قضاء وكذلك لو عثر عن صومه) وقدم الكلام في جميع ذلك في الجزء السابع من هذا الشرح في كتب الصوم فلا يصيل الكلام بعادة مذكورها

في العهد

(و) أما (العهد) الذي في الأصل الاحتياط بالشئ ومراعاته على ما قيل - فصعبه (ان يقول عاهدت الله أو على عهد الله انه متى كان كذا افعل كذا) ومقتضى هذه عبارة الشرايع والجمع عدم وقوعه الا مشروطاً ولكن المحكي عن جماعة منهم المصنف انه في حجة من كتبه وقوته مطلقاً ايصال عن الشرح في الخلاف دعوى الإجماع عليه -

وهذا هو الاظهر لاطلاقات الكتاب واستساءة على صدقه على اختراع بعد رواة
 قال الله (١) تعالى وان من ينصوب عهدا لله من بعد ما نهى الله عن ذلك (٢) - سبحانه واولوا
 عهدى اوف بعهدكم - وفي خبر (٣) عن جعفر عن احمد بن محمد عن رجل عاهد الله
 في غير محضية ما عهده الله عليه من ان لا يتصدق او يتصدق صدقة او يقوم
 شهرين متتابعين - وحبر (٤) اى خبر عن احمد بن محمد عن رجل عاهد الله ما عهده
 الله عليه من ان لا يتصدق او يتصدق صدقة او يقوم شهرين متتابعين - وسكن
 وحبر (٥) ابن سنان عن ابي عبد الله عن رجل عاهد الله ما عهده الله عليه من ان لا يتصدق
 او يتصدق صدقة او يقوم شهرين متتابعين - وسكن وحبر (٦) احمد بن محمد عن جعفر عن رجل عاهد الله ما عهده
 الله عليه من ان لا يتصدق او يتصدق صدقة او يقوم شهرين متتابعين - وسكن
 الله ويتوب اليه - وهذه لانه كما ترى ارضى في شيء من اعذاره ومشروطا
 (وهو لازم) لا خلاف لاصحة - وهو وعده ما عاهد على حوائج ارجوع فيه
 ثم انه احتج عبارات الاصحاب في العهد - اذ خصف به وادعى محض جملة
 حكمه حكمه للمؤمنين - وقد عرفت ان العهد هو ما عاهد الله عليه من ان لا يتصدق او يتصدق صدقة او يقوم شهرين متتابعين
 حكمه حكمه للمؤمنين - وقد عرفت ان العهد هو ما عاهد الله عليه من ان لا يتصدق او يتصدق صدقة او يقوم شهرين متتابعين
 او ان ذكره في حكمه حكمه مصدق - واستدل الاول بحبر عن جعفر المتقدم -
 حيث عاقب الكفرة على عهد في غير معية فيشمل المنع فيكون حكمه حكمه للمؤمنين
 وهو وار شمل الكفرة - حبر راجح تركه لانه كثر خارج بالاجماع - واستدل
 بشي من مساواة اهل الكفرة بغيره اجماعا عليه خبر ابي بصير واحمد
 ابن محمد المتقدمين - وحمل موردته في خبر ابي بصير ولا تصاف عدم جامعة
 شيء من هذه الوجوه من جعل موردته في خبر ابي بصير انما هو في السؤال
 لافى الجواب كى يدل على انحصار - واحكامه في الكفارة اعم من الانحد في

١-٢- سورة البقرة آية ٢٨ و ٤١

٣-٤-٥-٦- اوسان - ٢٥ - كتاب العهد حديث ١-٢-٣-٤

جميع الاحكام - فالحق ما اياه صاحب الحيوان فلا بد في كل حكم من المراجعة الى
اثره وقدمه وان يتبين اطلاق النصوص صحة هذه المقادير - كما ان مقتضى صحة
العهد على المباح - واما الكفاية فامتنع كونه انكرى المحيرة ادلا معارضا
لذلك سوى اطلاق الصدقة في حرمي بن جعفر ويمكن حمله على ارادة اصدقة
على صبي مسكين - واما اعتبار ان ابوانه وادب وروح فلا بد من حمله فيه - لا بمعنى ان به
حل العهد ولا بمعنى اشتراط صحته - السهم لان يدعى صدق معين عليه وهو كما نرى
(و) المشهور بين الاصحاب انه لا يبعد العذر والعهد الا للفظ وقد مر الكلام في العهد
المدبر دون اللفظ ولخلاف في العهد كاخلاف وهو اخصار المدبر وان قيل
ان دليل فلا حاجة الى التعرض له

جعل الدابة هديا

بقى في احكام مسأله - (و) هي ا - (او جعل دابته او حماره هديا لبيت الله
تعالى او احد المشاهد) في حسن والشرع وعبر عنه ببيع وصرف النهر في مصالح البيت
او المشهد الذي جعل له وفي عبوة الحج والاربعين - في مسأله بكم نعم صرف ما يهدي
الى المشهد ويذكر به في صحاحه ومعناه ان يرس حسن وعليه عمل الاصحاب
وعن المسوط صرف المهدى ابي ستان مسأله بكم ان يرس من اهدى من اهدى
يعين له في بذره صرف غير هو ورحمة المصنف ربه في المحبت والتحرير وسمه
والشبهه في ما حكى وفي مسأله بكم وهو الاصح - وصار اشراع والمثل اختصاص
هذا الحكم بالثلاثة والحق ان ما ان اهدى هديا كان من نعمه وكان الكرامة
انصرف الى الهدى السكى ويعين غله الى مكه والهدى انما هو الهدى او بمعنى عني
في كتب الحج وان كان من غير العيسواء كان دابة او عبدا او جارية او غير ذلك كان
مما ينقل او كان مما لا ينقل كالدراهم والدرهم اعتقد ان الذي يختص بنعم هو الهدى
السكى لا الاهداء والصدقة والنصوص ادناه على ان الطمعه لا يهدي وحصر الهدى في

الدين والنعم - تخصص الهدى المعتر شرعا لامتصق الاهداء والا فمضى صحيح (١)
عنى بن جعفر (ع) عن ابيه عن رجل جعل حارته هديا للكعبة كيف يصنع قال (ع) ان
ابى ابيه رجل جعل حارته هديا للكعبة فقال له قومه الجارية او معها ثم مر ماديها
يقوم على الحجر فيمادى الامر فصرته بفضته وقطع به صريفة او سد صمامه فليأت فلان
اس فلان وامره ان يعطى اولادها حتى يصدق بثمان الجارية - ونحوه خبر (٢)
انصر في - والمروى (٣) عن قرب الاسناد ولا خصوصية بدجارية فيكون غيرها
كث لا تعد الفارق وفي المسائل بل للاجماع على عدمه

ثم ان فى اقسام حرة (٤) حر لعنى بن جعفر توهم اشبهت اشيا وصاحب
الخواهر انه يدل على ان احوالها ان كان له لا يستأجر - وقد سئل احده عن الرجل
يقول هو يهدى الى الكعبة كذا او كذا ما عليه اذا كان لا يهدى عنى ما يهدى به (ع) ان
كان عمله يدرا ولا يملكه فلا شيء عليه وان كان مما يملكه من امواله او حارته او شبهه باعه
اشترى ثمنه فليسا بيطيبه الكعبة وان كانت دابة فليس عليه شيء - وبكيفية اشتباه مسهما -
قال المروى فى الحر بدشىء بكعبة ولا يملكه - فاجاب (ع) انه ان كان يملك
علاما او جارية او شبهه باعه ويتمكن ثمنه من الوفاء بصدقه - وان كان دابة لا يجب
عليه ان يبيعها فيصير منسكها ان اوفى بالصدقة اجسى عن المتهم - فتحصل مما ذكرناه
صحة النذر والعقادة

واما مصرفه فالمستند من الحر الاخير مصرفه فى ما يرجع الى البيت من التعظيم
ونحوه فالاولوية يدل على حوار مصرفه فى النساء ونحوه الا حذر الاول يدل على
مصرفه فى معونة الحج ولا معارضة بين الاحبار والصوفى تدل على ان المصروف اما
ما يرجع الى البيت اول الحجاج - وظاهر ان ذلك حكم النذر بمشاهدة مشرفة وعيه
فما عن اسرائر من سنة انصرف فى مصالح المست او المشهد او فى معونة الحجاج والزائر

١ - ٢ - ٣ - الوسائل - باب ٢٢ - من ابواب معصيات الطوائف حديث

١٤ - ١٥ - كتاب الحج

٤ - الوسائل - باب ١٨ - من كتاب النذر والعقادة حديث ١

الى الرواية حسن ويكون نظره اى ذلك - هذا كنهه في اسرائيل او المشهد - اما
 اذ يدبر من في المشهد من الائمة المرداء والاهاليه البررة فالظاهر ارادة صبره في
 صبر الحير بقصد رجه ع ثوابه اليهم من غير فرق بين الصدقة على المسكين والرائين
 وغير الصدقة - وخود الحير التي يرجع ثوابها اليهم - كل ذلك مع عدم قصد من اسادر
 يما به والاتع قصده

الكفارات

(المصل الثالث في الكفارات) - الكفارة اسم بكسر الكاف واصحابها يستتر لاسم تستر
 الداء ومنه الكفر لا يستتر بحق - وقد ورد في الكتاب والسنة لفظ الكفارة و
 سمر بن علفث - ولدته حري فيها اسراع المعروف وهو انه هل بها خميمة شرعية
 او مشرعية ام لا - وفيها اسئلة اعم او تصحيح وعسر دلت من المساجد المحررة
 في الاصول - ولا اثر شيء منها في عدمه في كل مورد مرأ بالكفارة بين
 يرد - وهو متداقها فلا نكره فيكم الحديث في تمام كماله لاثر لآفات النفس
 استن تعرف جميع ومذبح - وفي الحديث وقد عرفها مصمم بها طاعة مخصوصة
 مسقطه للمعصية او محققه عينا وقيد لأعمال محل كماره فتل الخطاء فيها ومنها
 ليست عموما - ويستصحب في طرده بالوجه - وهو عدم مخصوصة هو من اعظم اطاعات
 ثم قد يكون مستطفا بحد كمال اذا كان الحد حق الله تعالى ولم يجب قصائده
 قد يكون محققا به كما اذا فترت في حيز اعتصامه اورد للحج وجوه - وكذا يستقص
 بقضاء العبادات فيه صيغة مستطفا بحد الحشر على السهول في العمل لى ان
 جرح الوقت ومحفظة له من حيث اعتدال مقصوده في استوفائه

ثم انه وقع الخلاف في ان وجوب الكفارة هل يكون على الفور او اشرأخي
 او يعقل بين كماره الواجبة عند فداولي وبين الواجبة لأحد ككفارة
 قبل الخطاء في شئ - ويظهر من مسائل محل الخلاف هو قسم الاول - واما القسم

الثاني فوجهها على التراخي من غير خلاف وكيف كان. فقد استدل لوجوب المور
 فيما إذا كانت الكفارة عن سب (سأها) كأنونة الواحدة لذلك لوجوب الدم على
 كل قبيح أو إحلال واجب (وسأها) في معنى اتونة من حيث كانته سب للذب أو
 محقة والتوبة واحدة على ما عور وكث الكفارة ولكن يرد على الأول (أو لا) أن الكفارة
 لا سقط استحقاق العتاب بل لابد معها من التوبة المشتملة على ترك الذنب في الحال
 واستم على نفسه وما سلف و بمره على عدم العود به في الاستم إلا في بعض الموارد
 الذي بشر إليه في بحث الآية (وثنينا) أن المراد بوجوب الدم أن كان ذلك
 العقل حسن الكفارة مستقلة لعقاب من جهات سب يدفع الضرر. فمثل هذا المدرك
 العقلاني لا يخلع مثلاً بوجوب السب على الشرعي منه من قبل الحكم بوجوب
 الطاعة وحرمة المعصية في عبارة عن ذلك ترتب العتاب أو لم يدفع. وإن كان المراد
 به أن العقل يدرك حسن الكفارة كما يدرك حسن السب وحرمة على عدم العود
 أي المعصية مع قطع النظر عن وجوب دفع الضرر. فيرد عليه أن هذا أبس وهو
 يستكشف منه وجوب ذلك كما لا يستكشفه ذلك دفع الحرمة على المعصية حرمتها
 ولد الأشياء على الحرمة سب وإن كان من مساوي الأخلاق. وذلك كما ظهر من معنى
 الوجه الذي (مع) أنه لا ريب من مشاركتها في توبة في ذلك مساواتها لها في
 جميع الأحكام

وقد عرفت كما في الجواهر أن الكفارة إذا كانت من نفس الحقوق المالية
 كالصيام كان وجوبها على المور لأن الأصل في الحقوق المالية سواء كانت
 شخصية مع أو غير مع العورية لأمع الأدل من صاحب الحقوق من ذلك رد الامانات
 الشرعية أي إيجاب فوراً أداء خمس وأركه وغيرها وكذا من تنفق عليه إلى أن
 قبل ولحق تأخير الحق عن مسحقه مع حرمتهم من أصنام المحرم عقلاً وبقللاً
 من الإصرار بحسبي عنه بوضوح. وإن الحقوق المالية على أقسام منها ما يكون
 العين الشخصية لغيره. وفي هذا القسم يجب الرد فوراً لأن إبقائها عصب محرر لأمع
 الأدل. ومنها ما يكون من قبيل تعني الحق بغير الشخصية كإثارة الخمس و

الكلام في أنه هل يجب الاداء فور امر في محله . ومهما يشعق بدمية وفي مثل ذلك فيما دل دليل خاص على وجوب رده فوراً فلا كلام ولا دليل على كونه وجوب فورياً وقاعدة لا ضرر حيث يكون فيه لا مشقة لا يصلح لأن تكون مشقة وجوب (واما) ما افاده من ان تأخير الحق عن مستحبه مع حاجتهم اليه من الصدم المحرم (عندهم) ان الحق ان كان على الفور كـ ما اودت ما . واما ان على نحو الرأى كما اذا كان لتعريضه في ذمته مؤخلاً وسميات الاجل فان تأخير الحق عن مستحبه لا يكون من انظلم المحرم . فاشأت المورية بذلك دور واضح فتدبر فيه دقيق . فالأظهر ما افاده الشهيد الثاني وهو من عدم كون الوجوب على الفور

كفارة الظهار

وكيف كان في الكلام في هذا الفصل في مقصدين - الاول في حصر الكفارة وبين اقسامها (وهي) تقسم الى امرنة ومختارة وما يمتنع فيه الامران وكفارة الجماع) فاقسامها اربعة (١) القسم الاول : هو (المزنية) لها مصاديق الاول (كفارة الظهار و) الثاني (كفارة قتل الخطاء و) ذلك لانه (يجب فيها اعتق رقعة فان عجز صام شهرين متتابعين فان عجز اطعم ستين مسكياً) على المشهور فيها مشهورة عظيمة بل لا خلاف في الاول - وعن جماعة دعوى الاجماع عليه

ويشهد بها من انكسار قوله تعالى (١) ووالدين يطاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقعة مؤمنة اي قوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يمسسا فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكياً وقوله (٢) عروحل وهو من قتل مؤمناً حصلاً فتحرير رقعة اي قواه فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين والاية الاولى هي في الاولى والثانية في الثانية بالسنة اي اعتق والصيام

١- سورة المجادلة آية ٤-٥-

٢- سورة النساء آية ٩٣

كفارة الطهارة وقت الخطاء

ومر أسئلة مخصوص في السابق وقد تقدمت النصوص في الطهارة - وفي الموضع (١) جاء في رسالته وعنه في رسالته أي ضارب من أمر في حال من أذهب فاعين رفته قال يس سدي قال أذهب فاصم شهرين متتابعين وإن لا أقوى قال أذهب فاطعم ستين مسكياً الحديث - وفي المرسل (٢) كما صحح في رجل صام شهراً من كفارة الظهار ثم وجد سنة قال أع يعقب ولا بد الصوم ولا غائل بالفرق وأظهرهما النصوص (٣) الواردة في تفسير الأيدي وغيرها من نصوص المتقدمة ومثلها أصبغ في الفل - كما صحح (٤) عند ابن سنان عن الصادق ع إذا قل حقه أدى دونه إلى أولئك أعنى رفته قال صام شهرين متتابعين فإن لم يستطع أحدهم ستين مسكياً مداً وحده غيره

وم يشتم الخلاف عن أحد في كفارة الطهارة وعليه فالنصوص الظاهرة في كون الكفارة نحو التحجير - كما صحح (٥) معوية بن وهب عن الصادق ع وعن المصنفين قول تحرير رفته أو صام شهرين متتابعين أو اطعم ستين مسكياً الحديث - و نحوه غيره - لأن من حمل مذهبها من - كرامة - أو - العاهرة - في التحجير في نفسها على إرادة الترتيب وأصل التسمية بقصبة الجمع ثم في سبب من النصوص المتقدمة والآية من جهة الآية - تأتي غير التحجير أصلاً وإن كانت عن ذلك من شدة مطروحة وعن المصنفين وسائر محايمة الأصحاب في كفارة وقت الخطاء وذهبوا إلى أن كفارة محبوبة لا مبرأة وجمع الأساطين من التقية مستندهما والمذهب هو الأول كما في المسالك

(و) الثالث (كفارة من افتر يوم من قضاء شهر رمضان بعد الرضوان تأمداً) فإنه يجب عليه اضعاف عشرة مساكن في محرم ثلاثاً أياماً متتابعات كما تقدم الكلام في ذلك بمصلا في

١- أو مسائل - باب ١ - من أبواب الكفارات حديث ٢-٣

٢- أو مسائل - باب ٥ - من أبواب الكفارات حديث ١

٣- أو مسائل - باب ١ - من كتاب الطهارة

٤- أو مسائل - باب ١٠ - من أبواب الكفارات حديث ١

كتاب الصوم في الجزء السابع من الشرح للأبيد

كفارة مخالفة العهد وحث النذر

١- المسمى (و) هو (المحيرة) في بعض أواخر دمجهم. مصنفه في قوله

(من أظلم يومنا من شهر رمضان - أو من نذر معين - أو خالف نذرًا - أو عهدًا على قول وهي)

أي الكفارة في موارد لارعة (عقود) أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينًا) - و
تفصح القلوب في المقام - أن الكلام في أنه من أظلم يوم من شهر رمضان مع وجوب
صومه بإحدى الأصناف بموجبه الكثير ما يجب عنه فذكره في كتاب الصوم متصلاً
كما أنه قد مر الكلام في وجوب الكفارة على من أظلم يوماً من صومه في ذلك
الكتاب ولا يبعد أنهما كلام في مقام في موردين

الأول - في مخالفة العهد - والمشهور بين الأصحاب شدة عقوبته من كفارتها
مادكرل عن الأصحاب وبعده الإجماع عليه - وقد مر في العهد ما يدل على ذلك
فيه فراجع - واستدركه من كفارتها ككفارة قتل الخطيء - ولم ينف لأصحاب عن
مستنده - وأما مصنفه فصحب كلامه في التواعد والارشاد على ما حكى في الفتى في
أنه وعد ولايات كفارة حلف العهد كثيرة محيرة متضادة في موضع آخر
من باب الكفارات باسمها كفارة بمين مطلقاً وفي الارشاد الفتى ولا بالتخصيص في
العهد والنذر فإن كان صوم فطره فكفارة رمضان والأفكاره بين ثم بذلك الفتى
باسمها كفارة بمين مطلقاً - وقد مر ما يمكن أن يكون مدر كالكفارة كفارة بمين
واجواب عنه - فما يشعر به عارته في المقام من أن رد في كون كفارته كفره محيرة
مطلقاً - لسية ذلك إلى قول في غير محله أيضاً

الثاني في كفارة حث السرقة فيها أقوال - ١ - أنها كفارة رمضان مصفاً
وهي الكبيرة المحيرة ذهب إليه الشيخان وأبو عيسى ومصنف في محكي مختلف

١٠. محمد بن واكثر الشافعي ٢٠٠ هـ، كثر في مذهب أبيه (شافعي) مطلقا ذهب اليه الصدوق
والمحقق في التحرير على ما حكى والمحقق في الدعوى وجماعة ٣٠٠ هـ، التصحيح فان
كان من صوفى فافطوره فكفره رمضان وان كان ميراثا فكفره مبن ذهب اليه
مرضى واباحي والمحقق في بعض كتبه ٤٠٠ هـ، مع الشيخ زهري هو التفتيش
الممكن من احاديث الحصول فكفره رمضان وعاجب فكفره مبن ٥٠٠ هـ، مع
سائر واكثر حكى وهو من كتبه كثره الظهور ان احرفه - وهذا احوط
احرف بدرة

[illegible]

وفي اعمام روية أخرى بصر الشهيد في المسائل عن ابن ابي عمير
انقول الثاني ايضاً وهو صحيحه في علي بن مهزيار قال كتب بسار مولی ادریس
باسیدی ابی بدرت ان اصوم كل يوم (صمت) فان انا لم اصمه ميسر من الكفارة
هـ كتب ابیه وقرأته لا تتركه الا من سئل عنك صومه في سفر ولا مرض الا ان يكون

- ١-٢-٣-٥- الوسائل - باب ٢٣- من أبواب الكفارات حديث ٧-١-٤-٢
٢-٤-٦- الوسائل باب ٧- من أبواب نية الصوم ا واحد حديث ٣-٤

نويت ذلك وان كنت اعطرت فيه من غير علة فتصدق بعد كل يوم على سبعة مساكين
 فان في المسالكار المصدقوه من غير تصمونه في الجمع لانه قال بدل سبعة عشرة
 فيكون بعض امراد كمارة البمين ولعل السبعة وقت سبوا في سعة التهذيب و
 يؤيده رواية الصدوق لها على الصحيح فقال في الحقق وان نذر الرجل ان يصوم كل
 يوم ست او احدا وسائر الايام فليس عليه ان يقول هكذا عن الصدوق وهو عدى
 بحظه الشريف وهو يقط الرواية انتهى - ولكنه كما ترى لا يصح مجرد استطاعة من
 دون ان يستدل الى الرواية كقولنا ان حركت كلمة ولم يستدل الى الروايت الاخر واما
 عن ربط عشرة لاسها احدى الحصول في كماره البمين ويؤيده انه ليس في الرواية
 او احدا وسائر الايام - فهذا الحرام محالنه للاجماع بطرحه ويحتمل فيه ان يكون
 سبعة ابدال ليس له صلة ، شين المصحة مع ساء الموحدة والمراد بمساكين
 العشرة ولكن كل ذلك احتمالات لا يمكن الاستدلال الى شيء منها في المحكم - فالعدة
 في المقدم الطناب الاوليان - وقد استدل الى كل منهما جمع من الاساطين
 وقد جمع الشيخ به منهما يحمل الاولى على ان يمكن من احدى الحصول
 والاحاد الثانية على من عجز عن استدلاله - صحيح (١) حمل من صالح عن
 ابي الحسن ع كل من عجز عن تدويره فكمارنه كمارة بمين - وفيه ان يظهر من
 الخبر العجز عن التدوير لا عن الكماره

واستدل للقول الخامس بان صهر الطائفة الثالثة تعين الرقة مع التمكن
 منها وهذا يقتضى حمل اولى الطائفة الاولى على ارادة ترتيب لانتخير (وفيه)
 انه في نفسها وان كانت ظاهرة في العجز من جهة ظهور الامر فيه الا انه بواسطة
 الطائفتين الاوليين يحمل على ارادة البعس وان ذلك يجري في الكماره لانه متعين
 واستدل للقول الثالث المرتضى قدس سره بحمل الطائفة الاولى على تدوير الصوم
 والثانية على نذر غيره للمناسبة واربعه المصنف به في بعض كتبه (لكه) لاشهاد له
 بل قيل ان ظاهر صحيح عبدالملك تدويره ويدور الامر بين القولين الاولين - وحيث

ان العون الاول مشهور بين الاصحاب بل لم يظهر نقائل ثالثي من المتقدمين الا الصدوق والشهيد اول المرجحات فتقدم الطائفة الاولى ويؤيدها مخالفة العامة ولقد اطلب في المسالك في ترجيح الطائفة الثانية سداو دلالة امامين حيث انسد فلان عبد الملك لم يوثق صريحا في كتب الرجال واما مدحونه مدحاً بعيداً عن التعديل وعابته ان يكون حساً والتعبير صحيح عن حرره من حبة وثيقة رجال اساده الى عبد الملك فهي صحة اصافية مستعملة في اصطلاحهم كثيراً ولا يترجح حرره على الاحراز الاخرين الترجيح مع بهالان حسن الحسني في ذلك الحاس وهو من اعلا مراتب الحسن لان حسه ناعب دخون اراهيم بن هاشم في طريقه وهو من احلاء الاعيان بخلاف ثبوت ارواية هذا الظاهر اسهل لخلق ادبي مراتب الحسن فصلاً عما فوقه ويؤيد حسن الحسني صحيح ابن شهر بن العاصم وسحر حصص الذي قال الشيخ زهرا في كتابه معتمد عليه وايضاً انه في روايات العامة التي صححوها عن النبي صلى الله عليه وآله واما دلالة فلان عبد الملك فبلا ولا اعلمه الا ان كان كذا هو يشرح تردد الراوي في مقول الامام ع وان كان قد انني سقط العلم الدال على الجزم الا ان قرينة المقام تقضي ان يريد بالعلم ما يشمل الحسن والافضل ان شاء الله تعالى في رتبة الغ وهو واضح

وهي كلامه قدومه واقع للنفس اماماً اعاده بالنسبة الى عبد الملك فيرد عليه (اولاً) ان المصنف وولده والشيد في الدروس عدوا حرره صحيحاً وحسنه على الصحة الاصافية بعيد عيبه ورام الموالى الوحيد اثبات وثيقة الرجل (وثانياً) ان الراوي عنه في هذا الخبر اثنان من اصحاب الاجماع وهما ابن ابي عمير وحميل بن دراج ومثل هذا الخبر كل فقيه يسي على صحته (وثالثاً) ان الرجوع الى صفات الراوي انه هو بعد عدم وجود المرجح الاول وهو الشهرة فقد مرو وجودها واما ما ذكره من تأييد حسن الحسني بروايات العامة فهو من العرايب والمخالفات للعامة جعلت من المرجحات لا الموافقة واما ما اعاده من حيث الدلالة فيرده ان الظاهر من العلم هو الحرص واعل هذا الحجة من التعبير آكد من التعبير انه قال كذا فلا يظهر ترجيح

الطهارة الاولى لشجرة والحاشية العامة وتكون الاول اظهر

كفارة اليمين

القسم الثالث (و) هي (ما يجمع فيه الامور) التحجير والترتيب (كفارة اليمين) و

(هي عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين او كسوتهم فان عجز صام ثلاثة ايام متواليات)

وهي المسالك والحكم في هذه الكفارة محل وفي بين المسمين من حيث انها موصوفة في القرآن قال (٢) عز من قائل لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام ذلك كفارة ايمانكم اذا حلقتن هو الموصوف به مع ذلك مستبينة ولا معارض لها

(وكذا) يجب هذه الكفارة التي تجمع فيها التحجير والترتيب والاول في الحصول الثلاث والثاني في الصيام فانه مرتب عن احرع عن الثلاث السابقة (في الايلاء) بالاحلاف فانه يمين يشملها الاية والموصوف فلا اشكال في الحكم

القسم الرابع (و) هو (كفارة الحنك) هي (في قتل المؤمن عهدا طمعا) فيجب (عتق رقبة مؤمنة او صيام شهرين متتابعين واطعام ستين مسكينا) بالاحكام والموصوف المستبينة والمراد بالمؤمن هنا المسلم ومن يحكمه كولد الصغير والمجنون ولا فرق بين الذكر والانثى وبشرط كون القتل مباشرة لانسيا وسياتي تفصيل انقول في ذلك ومابر فروع السائلة في ما شاء الله تعالى

ومثلها كفارة من اعطى على محرم في شهر رمضان على قول تقدم ذكره في كتاب الصوم في الجزء السابع من هذا الشرح خلافا للاكثر فالتحجير وقدم ما هو الاظهر عنده

كفارة الحلف بالبرائة من الله تعالى

(و) يلحق بالمقدم مسائل - الأولى (قل) والتأمل الشبح وجماعة بل عن العبة الإجماع عليه (من حلف بالبرائة من الله تعالى شانه اومس رسول الله ص من الائمة عليهم السلام على الاجتماع أو الاشراد) عليه كفارة ظاهران عكر كفارة اليمين) اما بمجرد كما عن الشيخ الطوسي والسيد المرتضى بل عن العبة الإجماع عليه - او بعد البحث كما عن المفيد والديمي - وعن أبي حمزة ان عليه كفارة نذر - وعن الصدوق ان يصوم ثلاثة ايام ويتصدق على عشرة مساكين - وعن التحريز والمحقق ان عليه ان يطعم عشرة مساكين لكل مسكين مدوية ثم الله شانه وقواه في المساكات والجواهر - وعن الشيخ في اختلاف والجلي واكثر المناحرين انه باثم ولا كفارة عليه - فالكلاء بقية في موارد

١ - لاختلاف اجده في اصل الحرمة وفي الدوائر الإجماع قسميه عليها من غير فرق بين اصدق والكذب والبحث وعدمه وعن غير المحققين إجماع أهل العلم على عدم جوارحه - ويشهده المرفوع (١) كالتصحيح سمع رسول الله (ص) رجلا يقول اناري من دين محمد (ص) فقال له رسول الله (ص) وبك ادبرت من دين محمد فعلى دين من تكون قال فما كلمه رسول الله (ص) حتى مات - ونحوه مرسل (٢) الصدوق وثالث - فانهما في ابرائة من الدين - لا في الحلف بالبرائة منه والفرق واضح وحر (٣) يوسف برهبيان قال لي يابونس لانحلف بالبرائة مائة من حلف بالبرائة مائة مائة او كاد ما فقد رأينا - والصحيح (٤) كتب محمد بن الحسن الى أبي محمد ع - ورحل حلف بالبرائة من الله ورسوله فحدث ما نوبته وكفارته فوقع ع - يطعم عشرة مساكين

١-٢-٣ - الوسائل - باب ٧ - من كتاب الايمان حديث ١-٤-٢

٥ - الوسائل - باب ٢٠ - من ابواب الكفارات حديث ١

لكل مسكين مدوية ثم الله عز وجل - وصحيح (١) المفصل عن الصادق (ع) في قوله عز وجل فلا أقسم بمواقع الحجوم وانه تقسم لو تعلمون عظيم يعني به البراءة من الائمة عليهم السلام يحلف بها الرجل يقول انك عند الله عظيم - وفي الرصاص بل ويحتمل الكفر في بعض موارد - والظاهر انه يشير الى ما عن التفتيح حيث قال التفتيح بذلك اي البراءة ان علقه على محال لا يجرحه عن الاسلام لان حكمه المعلق حكم المعلق به ان علقه على ممكن فهل يجرحه - عن الاسلام ام لا - الحق نعم - لقيام الدليل على وجوب الثبات على الاعتقاد الصحيح وامتناع الانتقال عنه فاذا علق على ممكن وانمكن حائر الوقوع فيقع المعلق عليه نعم ان كان المتعطف بهم معنى التعتيق كفر في الحان والا فلا تنهى (ويكن) الصحيح ما عن المحقق الكركي - وهو انه ان اراد بذلك سمعة في السمع لا يكفر وان قصد معنى تتبعك يكفر لمساءلة التعقيب لنجرم

٢- قد عقد صاحب الوسائل فيهما بالحوار استخلاف القسم بالبراءة من حول الله وقوته وظاهره انصوي - ويشهده - ما (٢) قاله امير المؤمنين (ع) احلفوا الطالم اذا اردتم بيمينه بى من حول الله وقوته فانه اذا حلف بها كادما عوجل واذا حلف بالله الذي لا اله الا هو لم يجل لانه قد وجد الله سبحانه وحمر (٣) صنوان اجمال ان المصور قد لايى عداله (ع) رفع الى ان مولاك المعلى بن حبيب يدعوا بك ويجمع لك الاموال فقال والله ما كان الى ان قال المصور ما اجمع بيك وبين من سعى بك قال فافعل فجاء بالرجل الذي سعى به فقال له ابو عدالله (ع) يا هذا انحلف فقال لهم والله اسى لا اله الا هو غيب العيب والشهادة هو الرحمن الرحيم لقد فعلت قدس الله ابو عدالله (ع) وبك تجعل الله فيستحيي من تعديك وكن قل برئت من حول الله وقوته وانتهت لى حوائى وقوى محلف بها الرجل هم يتمها حتى وقع ميتا فقل المصور لا اصدق عليك بعد هذا اذا احسن حائزته - ونحوه المروى (٤) عن الرضا (ع) عن ابيه و

رواه (١) المبدع سلا (ولكن) في الحواهر ابي لم اجد من افنى بذلك من الاصحاب الى ان قال ولا ريب ان الاحتياط يقتضي تركه الا في مهبور بدم من المصائب

٣- في كفارته كما عرفت افعال اما الاقوال الثلاثة الاولى فله اظهر مما تبيح ان يستشهد به شيء منها - واما ما عمن الصدوق فقد استدله بحر (٢) عمرو بن حريث مثل اصادق ع: عن رجل قال ان كنت قد فرأته له فعلية المشي ابي بيت الله وكل ما يملكه في سبيل الله ولو رآه من دير محمد ص: قال ع: بصوم ثلاثة ايام وينصدق على عشرة مساكين - ولكنه ضعيف - السد حصان بن صالح ابي حميلة - مع - انه لم يعمل به عمر الصدوق ر: اصف ابه انه يحتمل ان يكون المراد بيان كفارة ايقاع الدر لغير الله ، هـ - الى - ويكون سلسله مثل حر (٣) عمرو بن حديد عن الباقر ع: ان الدر لذر ان مساكين لله فبه ما كان مع الله فكفارته كفارة بين - واما ما عمن المصنف وجماعة فشهد له مكانة العصار ، صحيحة المتقدمة - ولكن انى بوجوب التوقف في الفتوى بمناصحه عدم اغناء احدهم من الاصحاب به ، سي رمان المصنف ر

وربما يستدل لبقول الاول بالاجماع - وهو مصداق الي وهو شدة الخلاف معارض بما عمن الشيخ في الخلاف من اجماع الامامية واحذرهم على العلم - وعلى هذا فلا دليل على وجوب الكفارة سواء حيث اهل الكتاب صادقا ام كاذبا والاصل يقتضي عدم وجوبه - فانقول الاخير اظهر ولكن لا يسع ترك الاحتياط برعاية ما افنى به المصنف ر: وهو انما يكون مع الاحتاط مع عدمه لا يعمى التردد في عدم وجوب شيء عليه

كفارة جز المرثة شعرها في المصائب

الثانية (وفي جز المرثة شعرها في المصائب كفارة مرصان) وهي عتق رقبة او صيام

١- الوسائل - باب ٢٣ - من كتاب الايمان حديث ٣

٢- الوسائل - باب ١٧ - من كتاب النذر حديث ١٠

٣- الوسائل باب ٢٣ - من ابواب الكفارات حديث ٥

شهر بن رواحمة مدين مد كتب - كتب عن أنس بن مالك والوسيلة ولاصباح والجامع
والرهة والسقعة والانتصار وفي المصنف - وعن سائر والحنى وشهد في جمعة
فيه كفارة العتبار وعن أبي منبها الأحمد عن عبد الله بن جهماعة منهم أن مصعب
في القواعد والأرشاد وصهر المحسن في الشرايع وأبو جهماعة وشهد في
المسالك وسبغة أنه لا كفارة فيه

وأما في حقه الأرواية وحده وهي رواية (١) خالد بن سدير بن
سدير قال سألت أبا عبد الله ع عن رجل شق ثوبه على أبيه أو على أخيه أو على قريب
له فصل ع لابس ثوب الخبث قد شق موسى بن شعرايا على أخيه هرون ولا شق
أبوالد على وده ولا روح على أمراءه وشق أخوته على روحه وأشق روح على أمراءه
أو وادعى وبه بكرة كفارة حدث به - ولا كفارة بها حتى يكفرا ويتوبوا من ذلك
أدخلك العترة وحسبها أو حرت شعرها أو نسف في حرا شعر عقره أو صلب شهر بن
مستامين وأحمد بن محمد بن عيسى في الحديث إذا دمت وفي استغفار كفارة حدث به
ولا شيء في أعظم على الحدود سوى الاستعمار والثبوت ولقد شق الخبث وشق
الحدود أن طميت على الحسين بن علي عيبهما السلام وعلى شق منه تضم الحدود
وتشق الخبث وهذه كبريت ماهرة في القول الأول

وفي المسالك في طريق الرواية ضعف قال خالد بن سدير بن سدير وقال
الصدوق أن كتابه موضوع وفي طريقه أيضا محمد بن عيسى وهو ضعيف أشبه - وبذلك
لم يعمد به جمع من المتأخرين واستندوا إلى الأصل في عدم وجوب كفارة - ولكن
يرد عليه أن الأصحاب اعتمدوا عيبها وهذا بوجوب خبر - ضعف قطعاً فلا إشكال في
وجوب الكفارة - من قبل أن شق الصدوق أن كتابه موضوع شبهة بالكذب وعدم
القول من المعصوم ع - ومثل هذا الخبر الثابت كونه لا يجزئ صفة العمل - فبالإضافة
سواء أشبهه إلى الصدوق - فهو نقل ذلك عن شيعته محمد بن الحسن بن الوليد
حق خالد بن عبد الله بن سدير - لا في خالد بن سدير قال وضعه محمد بن موسى الممداني

مع ان ذلك اما هو بالسنة الى كتابه وهذا الخبر يرويه عنه جعفر بن عيسى لابي كتابه - فلامحيص عن القول بوجوب الكفارة - اما الكلام في انها تحييرية او مرتبة - فظاهر الخبر هو الاولى

وهي الرياض حملها معوية فتوى الجماعة على بيان الجسر على التفصيل لا كوسمها محيرة - ويرده ان فتوى الاكثر انها مخيرة لامرتبة فلامعدل عن طاهر الحر - والقوب بالتحجير اظهر نعم الاحوط رعاية الترتيب

ثم انه وان كان لم يفيد ذلك في الحر كونه في المصائب ولكن مباقة شاهد بالتيديده كما قيده المصنف وهو غيره - ودعوى الاولوية - ممسوعة لان في جر الشعر في المصيبة اشعار بعدم الرضا بقضاء الله تعالى - نعم لا فرق في المصائب بين القريب والبعيد للاطلاق

وهل يفرق بين جر الكلي او النقص وجها - وهي الرياض طاهرا لطلاق الرواية لعدم واسفره في الدروس - قل لصدق حر الشعر وشعره عرفا بالنقص - وهو احوط بل اعلمه اقرب لكون حر الكل بدر ابيعدان يحمل النص عليه اشبه - ولا يلحق بالحز وهو انقص استنف بصريح الرواية ولا القرض بالنس لعدم اندراجها في موضوع المعط وعدم المعوى والاولوية - وهي المسالك - ويحتمل قويا الحاق الحلق وعن الدروس الباء عابه ولم يستعده سيد الربيع - ولكن الحمد وعلى طاهر النقص يجمع من اللاحاق وكذلك في الاحراق

كفارة تنف الشعر وشق الثوب وخذش الوجه

الثالثة (وهي تنف) اي سب امرئه شعره - هو قلعه بخلاف الجرح وهو النقص والقرض (او خدش وجهها او شق الثوب) ثوبه في موت ولده او زوجته كفاره يمين - للاحلاف الا عن بعض متاخرى المتأخرين بل عن الانتصار والرائد دعوى اجماع اصحابنا عليه ويشهد به خبر خالد بن مديبر المتقدم الذي عرفنا ان ضعف سنده منجر بعمل الاصحاب

ثم ان الكلام في تقييد ذلك بالمصائب وفي الاحتزاء بعض الشعر ما تقدم في البحر
وهذا قيد الحدش في البحر بالمدى اذ الم يدم لا يثبت الكفارة ولعل اطلاق الاصحاب
منزل على العبد من ملزمة الحدش للادماء - نعم لا يعتبر فيه سوى الادماء كالبلوغ
حد الحارصة وغيره من مقتضى اصله الاكتفاء بقطع شيء من جلده ومزقه و
حمشه (فما) عن التحرير من تصريح بعدم اعتبار الادماء معترفهم ووراء خبر فيه
غير ظاهر الوجه - ثم انه لا يعتبر حدش جميع الوجه للاطلاق كما لا عرة بحدش غيره
وادمائه - ولا شق ثوبها على ودها وروجب - وعن يحنس بشق اثواب المموس
ام يعم شق السزوع - الاظهر هو الاول لانه الذي يشق في المصيبة - نعم - لا فرق بين
الاستيعاب وعدمه ولا فرق بين الولد مع الواسطة او بلا واسطة - كما لا فرق بين الذكر
والانثى - كما لا فرق في الزوجة بين الدائمة والمقطعة كل ذلك للاطلاق

كفارة التزويج في العدة

الرابعة (ولو تزوج بامرأة في عدتها فارقتها) كما تقدم في كتاب النكاح (وكثير بخمسة
اصوع من دقيق) كما صرح جماعة - اما الكلام والخلاف في انه واجب كما عن ظاهر
الشع في اسهية وصريح ابن حنبل والمصنف في التواضع والتحرير وحرر المحققين و
غيرهم - ام تكون هذه الكفارة مستحقة كما في المسالك والخواهر وغيرهما - و
في الرضا توقف في المسالك نعم الشاهد في السنة - والمستحضر (١) ابي بصير
عن الصادق (ع) عن امرأ تزوجها رجل فوجد لها رجلا (ع) عنه الحدو عليها
الرجم لانه قد تقدم علم وفدعت هي بطل وكفارته ان لم يقدم اليه الامام ان يتصدق
بخمسة اصوع دقيقا - وروى (٢) الصدوق عن ابي بصير عنه (ع) في رجل تزوج
المرأة ولها روح قاله (ع) اذالم يرفع اليه الامام فعليه ان يتصدق بخمسة اصوع دقيقا

١- الوسائل باب ٢٧ من ابواب حد الزنا حديث ٥ - كتاب الحدود

٢- الوسائل باب ٣٦ من ابواب الكفارات حديث ١

بعد أن يمارقها - وتقريب الاستدلال بهما - انهما وإن وردا في ذات العمل إلا أن ذات العدة الرحمة بحكمهما بل منها - ولا فرق في المعتدة بين الرحمة والسنة - ولكن يرد على ذلك أن ما تضمنه الخبران لم يفت الأصحاب به ولم يتعرضوا له - وما افتوا به ليس في الخبرين - فهما مضى إلى ما قيل من ضعف السنة بهما - غير معمول بهما - وبالحكمة أن كان مستند الأصحاب هذين الخبرين ثم يحسن الرجوع عما في الخبر من المزوجة إلى فرض المسألة في المعتدة الملحق ببعض مضاديهما بالمزوجة - ثم انهما مشتعلان لقبيلهم يحدان الساطين أعامل به وهذا مؤهل آخر لم يلاحظ - عدم الوجوب وإن كان الياء على الاستحباب في المروجة والمعتدة الرحمة بواسطة الخبرين لا بأس به ثم ينشئ عليه في السنة عدم القول بانفصال وعن الانحصار أنه يكفر بحمسة دراهم مدعيها عليه الإجماع - وهو كما ترى - ادلم بمت أحد ذلك غيره - وبذلك حمته - عصمهم على إرادة القول الأول ولكن يجري عن الصاع درهم قيمة

ثم أن الدقيق في ظاهر النص وانفتوى مطلق - ولكن ربما يخص نوع يجوز إخراج كفاة وهو دقيق الشعر الحظ ولا بأس بذلك انصراف

كفارة النوم عن العشاء الاخرة

الحامسة (ولو نام عن العشاء الاخرة حتى خرج الوقت أصبح صالما وبصليها) كما عن المرتضى مدعيها عليه الإجماع وكذا عن ابن رهرة في النية وعن الشيخ في النهاية واختاره السيد في الرياض - ويشهد له المرسل (١) كالتصحيح عن الصادق ع في رجل نام عن العتمة فلم يقم إلى انتصاف الليل قال ع: يصليهما ويصبح صائما - والمناقشة فيه بأنه مرسل ومع ذلك لا يدل على الوجوب ادلا ما في المسالك - في غير محلها لأن إرساله لا يصير بالحجة بعد كون المرسل من أصحاب

الاجماع وهو عداقة من المعيرة - والجملة الحبرية فظهر في الوجوب من الامر - كما ان الدافقة فيه بعدم تعرض الحبر لنصاء ذلك اليوم لو عرض بعد حصوله شرعا بعدد كحيفض او سخر او مرض او غير ذلك وعدم التعرض لحكمه لو اطره عامدا كما في الجواهر كما ترى - فالاصناف ان الخبر سند او دلالة لا اشكال فيه - الا من جهة اعراض المشهور عنه اذ لم يظهر من ائمة بلو وجوب غير من تقدمت الاشارة اليهم ودعوى السيدين الاجماع والظاهر كونها من قبل ادعاء الاجماع على مقتضى الدليل - اللهم الا ان يقال ان قدماء الاصحاب عروا في كتبهم بما هو عبارة ارض الكاشف ذلك من عدم اعراضهم عنه - والامر حجة انه متضمن لليوم الى بعد انتصاف الليل وهو انما يتم اذا سبى على خروج وقت المشاء الاخرة بانتصاف ليل وعلى القول بان وقتها الى طلوع الفجر لا يتم - انهم الا ان يقال ان هذا حكم تمبدي ليس من باب الكفاءة عن ديب ولذا ورد في اليوم عسا الشامل لغير العمدى منه فلا مانع من هذه الحجة - وعبه فلا اشكال في الحبر الا من جهة ان ظاهر كدمات جماعة وصريح آخر ان ذلك منعت لا واجب - فحين من المتوقفين في المسألة ثم انه لا فرق بين ان ثم كذا عدا او سخر او لا تلاقى النص والتوقع - نعم يختص بحكم بانائم عن المشاء الاخرة فلا يلحق به البائع غير هاء ولا السكران ولا المتهمة تركها ولا الناسى لم امر عرويه - ثم اعلم ان نص ذلك اليوم - رواه مير عذر فالاظهر عدم وجوب قصاته لعدم الدليل

السادسة (ولو عجز عن صوم يوم بده صدق بمدين على مسكين) كما عن الشيخ في النهاية وتبعه جماعة منهم المصنف وهو اصح حتى في الرابع والسابع - الحبر (١) اسحاق بن عمار عن الصادق ع في رجل يجعل عليه صياما في بدر ولا يقوى قتاله عوبه على من يصوم عنه في كل يوم فليس ولكن له صوم سده - ودلالته على كون حدين باراه ان يصوم عنه لا يكون اعطائهما معا وان اصدقه فمضى الخبر لا عام به يوما في الفتوى لا دليل عليه - ومعارضته بما في آخر (٢) عن رجل نذر صياما فثقل

الصيام عليه قال وع يتصدق لكل يوم بدينار حقة لا يستداليه في الفتوى - نعم
لا بأس بالساء على الاستحباب وما بين الخيرين من الاختلاف على الاختلاف في
مراتب الاستحباب

الاطعام واحكامه

المقصد الثاني في بيان خصائص الكفارة واحكامها وهي كثيرة الا ان المهم الذي
لا بد من التعرض لذكره في المقام - وذكره المصنف به في صمن (مسائل) الخصال
الاربع المشهورة - العتق - والاطعام - والكسوة - والصيام - وحيث ان العتق لا موضوع
له في هذا الرمان - فالاعراض عن بيان احكامه اولي ولذا نكتفي بمسائل الثلاث
الاول التي ذكرها المصنف - وبدأ بالمسألة (الرابعة) ونعصّل القول في المقام
يقتضي البحث في مسائل

الاربع - في الصيام وقد مر الكلام فيها في محث الصوم وساهك احكامها
فلا يعيد .

الثانية في الاطعام - واحكامه - لاختلاف ولا اشكال في انه (اذا عجز عن الصيام
في المرتبة وحب الاطعام) لنكاح والسنة كفارة - وايضا يتعين في المخيرة لو تعذر
غيره من الافراد كما هو الشأن في جميع الواجبات المخيرة - فانه اذا تعذر احد
المردين فيهما يتعين الاخر - انما الكلام في موارد

١ - هل الموحب للانتكاح الى الاطعام الذي هو في المرتبة المتأخرة خصوص
العجز عن الصوم - او ينتقل العرض اليه مع حوار الافطار لاحد الاسباب المجورة
للافطار في الواجب المعين كخوف الضرر وجهان - ومن القواعد وكشف اللثام
اختيار الاول قالاً فهذا الصوم بخلاف صوم شهر رمضان فلا يجوز الافطار من
الصحيح لخوف المرض لعموم الامر بصومه وتعيق التأخير الى ايام اخر على المرض
مع انه لا ندل له - اقول برده عليهما ان الآية الكريمة المشوطة للافطار مع خوف الضرر

مختصة بصوم شهر رمضان - والآن النصوص الدالة على حوار الافطار معه عامة لغيره من افراد الصيام الواجبة - ولكن يسمى الكلام في انه اذا جاز الافطار لخوف الضرر بمعنى جواره جوار الصوم ايضاً فعدا انتقال الى الاطعام لرم منه التحجير بين الصوم والاطعام مع ان الاطعام مرتب على الصوم - والجواب عنه اما يكون باحد وجهين - اما ان الترتيب اما هو بين وجوب الصوم تعييناً وجوب الاطعام لا بين الاجتزاء بالصوم وبين وجوب الاطعام - واما سانه لا يحترى بالصوم في هذا الغرض لا ينتقل الغرض الى الاطعام ولعل الثاني اظهر - لان الظاهر من الادلة تعين الاطعام في فرض وجوبه فلا اجتزاء بغيره يحتاج الى دليل

ثم ان في المقام رواية تدل على انتفاء الغرض من الصوم ابي الاطعام بمجرد وجود مسوغ الافطار - وهي صحيحة (١) محمد بن مسلم عن ابي جعفر (ع) في قول الله عز وجل فمن لم يستطع طعامه متب مسكبه - قال (ع) من مرض او عطاش

٢ - ظاهر الآية وماشا بهما من النصوص ان الموحى للانتفاء من الصوم الى الاطعام هو عدم الاستطاعة من الصوم بقول مطلق فلو لم يستطع مثله في زمان و علم به ان يرفع المنع عنه لا يجوز له ان يدار الى الاطعام - فالدقيق عليه ايضاً هو عدم الاستطاعة في زمان محدد ومكان مخصوص بل عدم الاستطاعة في المدة المصروفة لهذا الفعل وهو تمام العمراء تالي عدم وجوب الامور كما مر - ومع العلم بالروايات لا ينتقل الغرض الى الاطعام - واما مع لاحتمال فيه كسر الماء على حواز الدار حوارا ظاهرياً بالاستصحاب بقاء الغرض سواء على ما هو الحق من جريان الاستصحاب في الامور المستقبلية - غاية الامر انه اذا زال العذر انكشف عدم الانتقال واقعا فيجب الصوم - كما انه في صورة العلم بالقاء ايضا كذلك كما لا يخفى - ولكن يدان على الاكتماء بالمنع عن الصوم فعلا ولا رجى زواله خبر (٢) ابي بصير عن الصادق (ع) جاء رجل الى النبي (ص) فقال يا رسول الله اني ظاهرت من امراتي فقال (ع) اعتق

١ - الوسائل - باب ١ من ابواب الكمارات حديث ٥

٢ - الوسائل - باب ٢ من ابواب الكمارات حديث ١

رقية فقال ليس عدى قل اذهب فقصم شهرين متتابعين قل لا اقوى قال اذهب فاطعم
 ستين مسكيا - فانه بواسطة ترك الاستئصال يدل على المطلوب - والصوص الدالة
 على ان العاجز عن العتق اذا صام ثم قدر عليه يجزيه الصوم - كحبر (١) محمد بن مسلم
 عن احمد بن حنبل في حديث الطهارة قل من صام فاصاب مالا فيمض الذي اشتأ به
 وحبر (٢) على بن جعفر عن ابيه وعنه عن رجل صام من الظهر ثم ايسر وبقي عليه
 يومان او ثلاثة من صومه فقال - ع - اذا صام شهرا ثم دخل في الثاني احزاه الصوم
 فليتم صومه ولا يعق عليه - لا يمار صوم مدل (٣) سألني انه يعق ولا يفتد بالصوم
 لتعين جماله على الاستحباب جمعا كما افاده الشيخ - ره - والحيران وان كانا في
 العاجز عن العتق لكن واحدة عند الصوص - ما حصل يتم المطلوب ولكن حيث لا اطلاق
 لشيء منها - لان الاول فصيحة في واقعة والاخير في مقام بيان الاجزاء بعد ما شرع
 في الصوم على وجه حائر فلا تدل على الحوار حتى ما لو علم برواء العذر والمثبتين
 منها بصورة الشك والاحتمال - هو علم برواء السماع لا وجه للانتقال الى الاطعام

كيفية الاطعام ومقدار الطعام

٣ - ومنى انتقل انصرص الى الاطعام بتحير فيه بين اطعام المستحق وبين التيسيم
 اليه - اما الاول فيشهد به مصداق ابي وصوحه صحيح (٤) ابي بصير عن الساقرة ع
 يشبعهم مرة واحدة وبحوه غيره - والصوص الدالة على انه ان اطعم صاعا وكتارا
 فليزود الصغير بقدر ما اكى الكبير الآية - ثم انه ان احتار الاطعام فلا يتقدر بقدر
 حذو ان يشبع مرة كما صرح به في صحيح ابي بصير ومعه لا وجه لما قيل انه يشبع طول
 يومه - لان ما ذكره في وجوه اجتهاد في مقابل النص
 واما على تقدير اختيار التسليم فهل (تكل مسكين من طعام) كما هو المشهور

١-٢-٣ الوسائل - باب ٥ - من ابواب الكفارات حديث ١-٣-٢

١- الوسائل باب ١٤ من ابواب الكفارات حديث ٥

خصوصاً بين المأخزين كما في المسالك - أم له مدان مع القدرة ومدمع العجز كما عن الخلاف والموسط والنهاية والبيان ومجمع البيان والوسيلة والاصحاح - بل عن صريح الاول وظاهر الرابع والخامس الاحماع عليه - أم يجب المدور زيادة عليه بقدر ما يكون لظفحه وحيزه وإدامه وحوزه واقراره

مشأها اختلاف الصوص طائفة منها تدب على المد - كالصوص (١) المستقيمة او المتواترة الواردة في كفارة اليمين المتممة بعدم القول بامصال - و ماورد (٢) في كفارة اقتل خطأ وكفاره شهر رمضان من الخمسة عشر صاعاً وما في (٣) حديث الانصاري الذي دمع له النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكمل التمر الذي فيه خمسة عشر صاعاً وغير ذلك - وطائفة اخرى منها تدل على مدين - كصحيح (٤) أبي بصير عن احدهما وع في كفارة الطهار تصدق على ستين مسكياً ثنتين صاعاً مدين مدين والمرسل عن عبيد بن ربيعة في الطهار يطعم ستين مسكياً كل مسكين نصف صاع وطائفة ثالثة ظاهرة في اقرب الثالث كصحيح (٥) الحلبي عن الصادق وع في كفارة اليمين مدو حنة وصحيح (٦) هشام بن الحكم ع وع في كفارة اليمين مدمدون حنطة ومدة لتكون الحنطة في طحله وحطه - والشبح قد جمع بين الاولين بحمل الاولى على العاشر والاثانية على القدر لكنه ترفعى لاشبهه

والحق ان يثبت انه ان لم يكن محالاً لاجماع كان المتعين الافتصاري الطائفة الثانية عبي موردها هو كفارة الطهار - واما حديث الانصاري عامها هو في صورة العجز ولكن القدر التسالم على عدم الفرق في ذلك بين كفارة الطهار وكفارة غيره فبعض حمل الثانية على الاستحباب جمعاً بين الطائفتين وكذا الطائفة الثالثة

١ - الوسائل - باب ١٢ و ١٤ من ابواب الكفارات

٢ - الوسائل - باب ١٠ - من ابواب الكفارات و باب ٨ من ابواب ما يمسك

عنه انصائم

٣ - الوسائل باب ٨ من ابواب ما يمسك عنه انصائم حديث ٥

٤ - ٥ - ٦ - الوسائل باب ١٤ من ابواب الكفارات حديث ٦ - ١٣ - ٤

تحمّل على الاستصحاب لتصرّح في المطابقة الأولى بالملك بل في خبر (١) محمد بن مسلم
 أن التقدير بالعدد مع أن في الأهل من قوته دون المد للطنح وغيره - فلا يظهر هو
 الاختراء - وسنبحث الزيادة وأقلها الخمسة وأعلىها المد - وبذلك يجمع
 بين جميع النصوص كما لا يخفى - ثم انه قد دل في المسالك والمعتبر من المد الورق
 لا الكيل عندنا لأن المد الشرعي مركّب من الرطل والرطل مركّب من الدرهم
 والدرهم مركّب من ورر الحبات ويسمى درهم الكيل ويتركّب من المد الصاع
 ومن الصاع الوسق فالورق أهل الجميع وأما عدل إلى الكيل في بعض المواضع
 تحفه بما نعلم الثمرة في اعتبار الشعر الكيل والورق فابهما محتفان جذاب لسة إلى
 مقدار الر من الكيل انتهى

وجوب استيفاء العدد مع التمكن وحكم مالهو تعذر

٤- لا خلاف بيننا في أنه مع التمكن لا بد من استيفاء العدد ولا يكفي إعطائه مادونه
 وإن راعى العدد في الدفع بدفع إلى مسكين واحد في سنين يوم لا المأمور به
 هو أطعم السنين مسكينا - وهو يشتمل على وصف وهو المسكينة وعدد وهو السنون
 فكما لا يجوز الإحلال - يوصف لا يجوز الإحلال بالعدد - وبشهادة مضمّن ما إلى ذلك
 موثق (٤) أصحّاق بن عماد سألت أبا إبراهيم (ع) عن أئمة عشرة مساكين أي يجمع
 ذلك لاسن واحد بعينه قد دفعه لأوسكن يعني أسانا أسانا كما قال الله تعالى
 ولا فرق بين كون العدد مجتمعا في بلد أو سائر كثيرة مع التمكن من الوصول
 إليهم فيجب السعي على أطعم العدد - فاف انواحب عليه

(ولو تعذر العدد جاز التكرار) على ما مشهور من أصحابنا لم أقف على مخالف

صرح به ثم به كما اعترف به غيرنا أيضا بل في كشف الثمام يظهر من الخلاف الاتفاق

١- الوسائل - باب ١٤ - من أبواب الكفارات حديث ٧

٢- الوسائل - باب ١٦ - من أبواب الكفارات حديث ٢

عنه كذا في الجوهري - ويشهد به قولي (١) السكوي عن احمد بن داود عن امير المؤمنين
عنه ان لم يجد في كثرة لال الرجل والرجلين فيكره عليهم حتى يستكمل العشرة
بعضهم اليوم ثم يعضهم غدا - ولا ير دغيبه منه ضعيف - اسد - واحتمال الشبهة - وروده
موافق لمذهب بني حنيفة مع كون راوي من قضية معتدلة - دفع بان لا ظهر قول
روايات السكوي عن الشيخ لاحكام على ذلك - مع انه معبر بالعمل - واحتمال
الثقة لا يصح - نعم الحجة احرى - ومحاكمة العامة من مرححات احادي الحديث
على الاخرى - فبعد حجة من المرححات لأم ميرات الحجة عن الحاجة - مع -
انه ما في حقه الاطلاق لا في خصوص صورته - - - فلا اشكال في الحكم
ثم ان طهر الخبر رعيه انه من الامم ولد من رعية دث

[illegible]

ثم ان ذلك كله في المتحدة واما المتعددة والاختلاف ولاشكال في حوار
الاعضاء واحد وان يمكن من التعبير عن غير فرق بين الاشباع وتسليم فيحتسب
اشباع مسكين في اليوم مرتين - مكينين - ونردد الشهيد الذي في الاشباع مرتين
في يوم واحد في عبء محله نعم من يرى انه في صورة الاشباع يجب في كل كفاة
الاشباع في طول اليوم كما عن جماعة المستلزم للاشباع مرتين لا بد له من الماء

الحبر يشتملهم به مرة واحدة ونحو غير ذلك في الحواهل لا يعاد اذ شهما معام الاوسط
ولكن الطائفة الاولى صريحة في عدم لزوم رعاية الوسط في الجنس لموه «ع» و
ان شئت جعلت لهم ادما فلا يستمد من الابة والمصوص الواردة في تعبيرها اعتبار
شبه زائدا على ما يسمى طعاما

وقد يقال ان المقترن بخصوص الحظوة والشعير والدقيق والخير - بخصوص
الحامصة هي ذك - كصحيح (١) الحلى عن الصادق ع لكل مسكين مد من حظوة
او مد من دق وحصة - وخبر (٢) الثمالى عن الصادق ع، عن قن والله ثم لم ينف
به فقال ابو عبد الله ع، كمارته اقدم عشرة - كين مدامه دقيق او حظوة ويحو
هما غيرهما - بل قيل ان ظاهر الآية ايضا ذك - فيه اضيف لاوسط فيها الى
اهيكم الشامل لاهل المحكم وغيره فيراد من اوسط ما نظمه الناس وهو مذكر
اقول اماه - ذكر في الآية فيرد عليه مصاف الى ما تقدم من انه - يرا الاوسط بالوسط
في المقدار - وظاهر تطبيق الجمع على اجمع اراده لتوزيع لا ترى انه تعالى في قول
فاصبحوا رؤوسكم في ظاهر ذك انه يجب على كل فرد مسح راسه منه لا مسح رؤس
الجمع - وكذا في ظاهر الآية - محال - مكر كل فرد - اوسط ما نظم ما فيه
وما اصوص من اصوصه - كى - على عدم احاد غير الحظوة والدقيق والدا
ليس في اصوصه - معر مع محترى مسبب وسبب في شمس بين حكم آخر وهو ان
المقدار اصاف الى ذك انصرح في بعض النصوص باجزاء الحيز واللحم والزيت
و الثمر - كصحيح اى - صير الحشود وخبر (٣) زرارة - وغيرهما - ودعوى ان ذك
النصوص في لاشاع دون التخصيم - بدفعها مصافا الى عدم الفرق بينهما في ذك
في كلمات الاصحاب سوى صاحب الجواهر - ان حذر زرارة مطلق - فالمنحصر
مما ذكره وان الاظهر هو الاكتماء لكل ما يكون طعمه - والاحوط احتياط الحظوة
والشعير والدقيق والحيز

(ويستحب) ان يصم اليه (الادام) ولا يكون واحدا كما هو المشهور بين الاصحاب ويشهد به صحيح الحسى المتقدم - وع - المتقيد وسلارو جوبه - لصحاح ابي بصير المتقدم المحمول على الامتصاص بقية صحاح الحسى - مع - اوسر الاوسط بالحل وارىت وانتمره الحىروط هره الاكشاء بكل واحد من المذكورات فلا يدل على وجوب الادام رايداع الحىر و نمراد بـ (ادام) ما حرت العادة ما كنه مع الحىز ما يعى كان كالريت والدس وماء النعم - او حامدا كالحىر و نمراد به - وهو بحسب الجنس بحسب مقامه ورد منه (واعادة النعم واوسط الحل) و اريت (وايداع الملح) كما صرح بذلك فى صحيح الحسى المتقدم

عدم اجزاء اطعام الصغار منفردين الا...

٦- فى اطعام الصغار قد انصف ربه ولا يجوز اطعام الصغار الامضيين الى الرحال فان اهرقوا احتسب الاثنان بواحد) وحنة الغوب فى امتناع ان الاطعام قد يكون التسميم - وقد يكون بلا شىء - ، فالاول الاشك - فى حوار التسليم اليهم فى الجملة وانه لا فرق بين الكبير والصغير فى اعتبار احد - اما الكلام فى انه هل يجوز التسميم اليهم ولو لم يأتى الوصى فبىراً الذمة بذلك - ام يعتبر ادب الولى - ام لا يجوز حتى مع ادب الولى

فدستند الاحير بان لصبي محجور عنه فكما لا عرة بمباراته لا عره قصه فتعين الكفارة فى المد الشصى ادى اعطى للصبي لا يوجب اتعين فى الكفارة فى الذمة (وفيه) اولا ما حقق فى محله من صحة بصريات الصبي مع ادب الولى فصح قصه بدنه - وثانيا يدل على جواز التسليم الى الصغير - صحيح (١) يونس بن عبد الرحمن عن ابي الحسن - ع - عن رجل عليه كفارة اصغى عشرة مساكين اعطى الصغار والكبار سواء والنساء والرجال او فصل الكبار على الصغار والرجال على النساء فقال - ع - كلهم سواء . ولكنه من جهة عدم وروده لبيان هذا الحكم لا اطلاق

له كي يعم صورة عدم الادنى - فمحتج ح اعتار ادن الاولياء في ذلك - من غير فرق بين ان بدن ابوي المعطى في اقد صغرو يدن - صه في قصه وبذلك يستند القصد الى ولي (ودعوى) ان الصغرى والآية مصصه شامة بصغير والكبرى - ومقتضى اطلاقها عدم اعتار الادنى (لانفع) بعد - لا - دليل على عدم حرارتها من انصى - فلا ومنه انصى وان كان المستوصى ملكا شحصه فعلا عمااد كان لتعوان انكى ابدى هو احد مضاديه

واما انشئ وهو الاشبح - فلا يعتبر ادن انولى لان المأمور به - هو من المكبر وبسبب انصى القصى دحل فيه - ومقتضى اصلاى الادلة كفاية اشباع صغرى والاحتراء به - مما عن بعيد من عدم الاحتراء به - ضعيف - ولكن مشهور بين الاصحاب ان اضعاف الصغرى مع الكبار يحسب الصغار من العدد وان لمردوا بالاكل احتسب الاثنان منهم بواحد - وعن ابن جرير احتساب الاثنى واحد مطلقا ومال اليه اسيد في ريبص - وحكى عن الاسكافى واصدوى في خصوص كفاية ايمين وامامى غير ه - فيجرى بهم مصفا - والمعتد في المنص اطلاق الادلة الدل على الاحتراء بهم واحسابهم من العدد مطلقا (١) موثق عث من ابراهيم عن ابي عبد الله ع لا يجرى اضعاف الصغرى في كفارة اليمين ولكن صغرى من يكبر - وهذا كفاية محض كفارة ايمين واعم من اضعاف الصغرى منكرين او محتضين مع الكبار

وستدل لتعميم من الحجة الاولى باستبعاد اشرف مع اتحاد الامر في مجموع باضعاف - - - - - يمكن اؤيد بالشهرة العظيمة على عدم اشرف - وتصوره جدر في اراده بيان كنية الاضعاف في جميع تكفارات - وقد كدرت في كفارة اليمين - ويرد انشئ طهور الجبر اوارد لسال الحكم ابتداء من غير سق سقوات الحميد بنس في ارادة بيان كنية الاضعاف في خصوص كفارة اليمين والاكن يقول في انكسرة - ويرد ما قبله ارا لاجل الاستبعاد مع عدم العلم بمباضات الاحكام - واشهرة ليست حجة

فلادليل على التعميم

واستدل لتخصيص من الجهة الثانية. بحوى قوله وح في صحيح البخاري
المتقدم ان من في البيت ياكل اكثر من المد اهل الخ. ويصحح يوسف. احتقدم بدعوى
ان الجمع فيه وبين الموثق ينقص النساء على ذلك. وباطلاق الادلة عنه قد حرج
عنه صورة افراد الصغار. لا ينفق فيبقى صورته لاحلاص داخل فيه. ويرد الاول ان
الصحيح في مقدم بيان المراد من الاوسط في الكتاب وانه حيث يكون اهل الرجل
بعضهم ياكل مددا واحدا اكثر وثلاث اف فلان المراد من الاوسط ما يطعمون اهلكم هو المد
وهذا لا رطبه بما اذا اطعم احدا كين الصغار والكبار محنطين كما لا يخفى. ويرد
الثاني ان صحيح يوسف محقق بصوره السليم. ويرد الثالث ان اطلاق الادلة يرفع
أيده بدموثق فالاصلاق المتقدم على اصلاق المصنف. فساداده الاسكافي و
الصلوق من التخصيص من جهة الاولى واسعمهم من جهة الثانية هو الاصح
مهم بمكر ان يقال انه في قوى (١) السكوني عن احمد بن حنبل عن ابي
المؤمنين (٢) عن ابيهم في كفاية الصغار او كبارا فيرود صغير تقدم ما اكل
الكبير. وفي صورته الاحلاص بحسب الصغير من العدد بشرط ان يروده تقدم ما
اكل الكبار. والجمع بينهما موقوف عياد ينقص فيك اصلاق احوق. فيحتسب
الصغير من العدد في صورة الاحلاص. ويحتسب صغيرا يكبر مع الامراء كما
افنى به المشهور. غاية الامر. في اغوى من الامر بالنزود يحمل على الاستصحاب
لعدم وجوده احما عا فالتصديق بصورته الانضمام والافراد اظهر ولكن في خصوص
كفاية اليمس

وهل يحتسب اكل الصغار مرتين في وقين بواحد. ام يعتبر العدد فيه ايضاً
ظاهر الموقوف الثاني. وما في الجواهر من ان احتساب الاثنين بواحدة لا يصيرهما
مصدقاته. كين. لا يبعد للاحتساب عندكون طهر الدليل عدمه. وهل المراد بالصغير
والكبير. غير السبع والبالغ. ام تكون العرة بكثرة الاكل وقته بحيث يقارب اكل

المتوسط من الكبر ولعل لوع عشر متين بقرب ذلك غالب كما في المسالك
وجبهن اظهرهما الاول لاني الطاهر من الصغير في لسان الشارع هو الصغير الشرعي
وهو غير ان مع كما يظهر من ملاحظة لاحكام المنة في النصوص على عنوان الصغير
في باب الكاح والطلاق والحدود وغيرها

ثم لا يجوز قصاص المستحق عن المدعى تقدير التيسيم وان كثر المستحقون
وضاق العدد دفع الستين الى مائة وعشرين اجره نصف المخرج ووجبان
يكمل الستين منهم مداكن واحد نصف مد لظهور النصوص في اعنه وان يعطى
كل مسكين مداً وبعبارة اخرى كما لا يجوز اعطاء مدتين لمسكين واحد لا يجوز
اعطاء مد لمسكينين لا اعتبار العدد كما ان الطاهر عدم الاجزاء بل قيمة كل واحد من النصوص

الكسوة واحكامها

اشتهر قديمين كماارة اليمين محيرة بين العتي والاصعام والكسوة وفي
هذا الموضع انى يكون العتي متعذر العدم وجوده ولا يجرى اسكن منه يتعين
احد لاخرين نحو التحير - وقد مر تفصيل القوي في الاطعم

بما يكمل في المقام في حكم الكسوة - وقد ذكره المصنف وهو في دليل المصلحة
(الغنية) قال (الكسوة كل سر يوان مع العذرة والا فواحد) وهو المحدث عن الشيخ في
النسابة وان اخرج واي اصلاح وان رهرة والمصنف في القواعد وولده في
شرحه وعن شيخ في المتوسط والحلي والمصنف في السجدة والتحرير والارشاد
والمحدث حرره اثرب لواحد مع الاحتياط وعن ابن الجيد ان العرة بما يستتره في
الصلاة يعتبر بمرئة درع وحمار ويجرى للرجل ثوب يجريه للصلاة وعن المصنف
وسار وانج في خلاف والصدوق وان حمرة والكيدري اعشار ثوبين مضمين
مبشاً لاختلاف اختلاف لاحار منها ما اطلق فيه اعشار ثوبين كصحيح (١) حلي

عن الصادق ع، في كفارة اليمين مطعم عشرة مساكين لكل مسكين مدين من حنطة ومدة من دقيق وحصة أو كسوتهم بكل أسان ثوبان الحديث. ومثله أحبار (١) على بن أبي حمزة وأبي جميلة (٢) والقمط (٣) وررارة (٤) - وأبى سنان (٥) وغير هؤلاء ومثل هذه الطائفة مادل على أنها ثوبان لكن رجل - كحمر (٦) أبى سنان - وحمر سماعة (٧) - ومنها مادل على أنها ثوب واحد مطلقا كصحيح (٨) أبى بصير عن أبى جعفر ع، قال قلت كسوتهم قال ثوب واحد - وصحيح (٩) محمد بن قيس قال أبى جعفر ع، في حديث كفارة اليمين إلى أن قال قلنا فمن وجدنا كسوة قال ع، ثوب يوارى عورته وحمر (١٠) معمر بن عمر عن وحمر عليه الكسوة في كفارة اليمين قال ع، هو ثوب يوارى عورته - والسوى (١١) ويحرق في كفارة الطهارى ممن ولد في الإسلام وفي كفارة اليمين ثوب يوارى عورته - وحمر (١٢) أبى بصير عن أبى جعفر ع، في الكسوة قال ثوب - وفي المقام بعضصوص آخر مشير إليه - وقد قيل في الجمع بين الطائفتين وجوه

- ١- ما عن الشيخ ره من حمل الاولة على النادر - وحمل الثانية على من لا يقدر الاعلى الواحد (وفيه) انه جمع ترعى لأشاهد به
- ٢- ما في المتن لك قال ويمكن ترجيح التوسين مطلقا من حمر هما الصحيح أصح من حمر أبى بصير لاشتراك أبى بصير بين الثقة وغيره وصحته إضافية كما بيناه مرارا بخلاف صحيح الحسى - وبقى الأحبار شواهد لا بها ضعيفة الأسناد أو مرسله فإن محمد بن قيس الذي يروى عن أسبق مشترك بين الثقة وغيره وحمر حسين بن سعيد - مراده السوى - مرسل - ومعمر بن عثمان محمول انتهى (وفيه) أولان الرجوع إلى المرححات إنما هو لعدم إمكان الجمع العرفي واستعراق مكانه - وثانيا - أن الرجوع إلى صفات الراوى إنما هو في المرة المتأخره عن الشهرة

١- ٣- ٦- ٧- الوسائل باب ١٢ - من أبواب الكفارات حديث ٢- ١٣- ١١- ٩-

٢- ٤- ٥- ٨- الوسائل - باب ١٤ - من أبواب الكفارات حديث ٢- ٩- ٨- ٥-

٩- ١٠- ١١- ١٢- الوسائل - باب ١٥ - من أبواب الكفارات حديث ١- ٢- ٣- ٤-

الموافقة لطائفة الثانية - وثالثا - ان اصحية صحيح الحلى غير ظاهرة فان ابانصير وان كان مشتركا بين الثقة وغيره ولكن بقرينة الرواه عنه يكون الراوى بهذا البحر هو الثقة - وحرر حسين بن سعيد لوجود المجمع على بصحيح ره ابنة في طريقه وهو الرطبي لا يضرار ساله وكذا حرر ممره - ومحمد بن قيس راوى البحر المتقدم هو المحلى الثقة بقرينة رواية عاصم بن حميد عنه (فتحصل) ان احذر الثوب سايدها في غاية الاعتماد ومع ذلك معتصدة بالشبهة ستاحرقه وغيرها وعلى فرض عدم امكان المجمع العرفي بينهما تقدم هذه

٣- ما في الرينس قبله الاحود حمل الاونة على الفصينة او ما دام يحصل بالواحد ستر النورة ولذا قيد بالستر في اكثر ما مر من المعتبرة بخلاف لاحبار الاونة وهذا اولى (اقول) اجمع بحمل الاولى على الفصينة هو المتعين كونه جمعا عرفيا وبذلك مضاعفا الى ذلك ما في اسوي اسي عرفت اعترضه بعد الحكم باجراء ثوب يوارى عورته وقيل ثوبان - وما اعسار - بقرينة في الثوب الواحد هو قيد رايدل على اعساره خصوص الب - انهم الا ان يقارن ذلك مع هو في الثوب الواحد وليس في خصوص اثوبين ما يدل على اعتبارهما - وعليه فاعتبر اماما يصدق عليه الكسوة والثوب شرط كونه ستر النورة - وثوبان وان لم يكونا ساترين

٤- ما في الخواهر قبل نعم لوقيل بالجمع بين خصوص باختلاف اقراء مكاب وزمان فمهم من يحرقه اثوب ومهم الثوبان كان وجهها لشم - دة حر (١) محمد بن مسلم - وام كسوتهم فان وافقت بها الشتاء فكسوتهم لكن مسكين ارار ورداء والمروثة ما يوارى ما يحرم منها ارار وخمار ودرع مضاعفا الى معومية اختلاف الكسوة بالنسبة الى اقراء كاختلاف الاكل ضروره ظهور الاضافة في اراده كسوتهم الثلاثة بحالهم باعتبار الحفاة وغيرها لا يطلق مسمى كسوة (اقول) الجمع المذكور لاشاهدله اذ اجزاء ثوب واحد لبعض الاقراء دون آخر لا يشهد بالتفصيل والفرق كما ان اختلافهم في جس الكسوة الثلاثة بحالهم لا يوجب الفرق

من ثبوت الحجة وبسبب على الطعاء لم يفرق بين افراد الفقراء مع اسمهم فيه محتسبون - وشهادة
خير محمد بن مسلم لم تظهر اى - وبالحججه بهذا الجمع عبرت اتم - فالصحيح ما تقدم
واما حر اس مسلم فعند العمل به يطرح - واماما عن ابن الجيد فسم يفر بمدركه
فادانقرر ذلك فتمام البحث يتوقف على بيان امور

١- ان المعنى فى الكسوة صدق تلك وصدق الثوب - اما صدق الكسوة فلامر
مها فى الآية الكريمة - واما صدق الثوب فللخصوص المنعومة ولعل الثانى احص
وعليه فلا يحرى الخف والفسوة والعمامة والدمى والمطقة وما شاكن ويحرى
القميص والبقعة والقضاء وفى الرداء والارار والراويل اشكاف وان جرم باجزائها
الشبهان وعن الشيخ فى المسود عدم اجراء الراويل - لعدم صدق الكسوة عيها عرفا
٢- انه لافرق فى حسن اشوب بين الفطن والصوف واكتن والنحرير الممزوج
والخالص واشعر وغيرها - وهل يستتر فيه ان يكون مما يجوز الصلاة فيه كما عى
ابى على - ام لا وجهها - انظر عدم اعتبار ذلك - نعم لو قبل باعتبار ان يكون مما
يجوز لبسه لم يكن بعيدا لان المأمور به هو ما يمكن به التمسك عورته فاذا كان
ممنوعا من ذلك لم يجز فلا يجوز اعطاء النحرير الخالص لرجل كما صرح به المصنف
وه فى صحكى القواعد (وما) فى الجواهر من الايراد عليه بان الظاهر الاجتراء بتمليك
الثوب او اشوبين فيتحقق الامتثال حذره لرجل وان حرم عيهم لبسه لكنه صالح
للإبدان وحذر لبسه للضرورة والحرب وللبيع وغير ذلك (غير وارد) فان الظاهر
من الآية والخصوص هو اعطاء ما يحوز الممكن لبسه فى حال الاختيار لاقبته

٣- يجزى كسوة اصغار وان كانوا رضعاء وان افراد واعى الرجال ومع الممكنة
من كسوة الكفار لاطلاق الاداة

٤- ولو تعدت العشرة اسطر - وما دل على التكرار على الممكن فى الايام
مختص بالاطعام والقياس باطل عندنا

٥- قد مر فى الاطعام انه ان كان بلا شباع لا يعتبر ان الولى فى اضعاف الصغير

وإن كان بالتسليم يعتبر ذلك - والفرق بينهما أنه في التسليم يملك المكفر الكفارة والصغير لأهلية له لقول الامع الأدن - وفي الاشاع لا يعتبر التمتع فلا مانع منه بدون الأدن - وأما في الكسوة فيحسب أنها تكون بائناً لك دائماً فيعتبر فيها أدن الولي لما مر في التسليم في الاطعام - وما في اشرايع والجواهر وغيرهما من عدم قبالية الصغير لقول حتى مع أدن ابولي - فدمر حواء

حكم العاجز عن الصيام

الرابعة - كل من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فمجر صام ثمانية عشر يوماً فإن لم يقدر تصدق عن كل يوم بمد من طعام كما عن الشيخ وجماعة - بل في المسالك نسبة ذلك كله إلى المشهور أقول: أما الحكم الأول فيشبهه - جبر (١) أبي صبر من رأى عبدالله عن الرجل يكون عليه صيام شهرين متتابعين فلم يقدر على الصدقة قال: ع - فليصم ثمانية عشر يوماً عن كل عشرة مراكب ثلاثة أيام - المنجبر ضمه بالعمل والدؤب - موقوف (٢) أبي صبر عن الصادق ع - عن رجل طاهر من أمر أنه فلم يجد مائة في ولا ما - عدى ولا يقوى على الصية قال: ع - يصوم ثمانية عشر يوماً - وهذا كما ترى محصله بالعاجز عن الحصول الثلاث من ظهر انتعبل في آخر الأول كور ذلك بدلاء عن الاطعام لأن الصوم - فالأولى التعبير بان وجب عليه صوم الشهرين فعجز عنهما وعن الاطعام يصوم ثمانية عشر يوماً بازاء الآخرين - صحيح (٣) ابن سنان عن الصادق ع - في رجل أظرف في شهر رمضان متعمداً يوماً واحداً من غير عذر قال: ع - متى سمة أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم

١- الوسائل باب ٩ من أبواب نية الصوم أبواب حديث ١

٢- الوسائل باب ٨ - من أبواب المكدرات حديث ١

٣- الوسائل باب ٨ من أبواب إيجك عنه حديث ١-٣

ستين مسكينا فان لم يقدر تصدق بما يطيق - وصححه (١) الاحرار حسنه عنه ع - في رجل وقع على اهله في شهر رمضان فم يهدم ان تصدق به على ستين مسكينا قال ع - يتصدق بقدر ما يطيق - وعن ظاهر الكليني والتهذيبين العمل بهما وفي الرياس لا يخو من قوة لصحة السند ولو افهت قاعدة الميسور - وعن المصنف في المختلف والشهد في الدروس الجمع بين الطائفتين بالتحجير بهما

والحق ان يقال ان هذين الحريين لا يعارضان الموثق بكونه في الظهار وهما في كفارة شهر رمضان - ويستهما مع احمر الاول عموم مطلق فيقيد اطلاقه بهما والجمع بين الاخبار يقتضي البناء على ان العاخر عن - الحصول اثلاث في امرية والمخير - في غير كفارة شهر رمضان - يصوم ثمانية عشر يوما - وفيها يتصدق بما يطيق (ثم انه) هل يعتبر التتابع في هذا الصوم ام لا وجهان - من اصاله اسراة عن وجوب التتابع - ومن ان المتبادر من الامر بكل صوم شرح بكفارة التتابع - وكون التتابع واحدا في الاصل فكذلك في السد - ولكن الملازمة مسموعة وكذا التبادر فاستجده عدم اعتباره وقدمر الكلام في ذلك في كتاب الصوم

دفع الكفارة الى من تجب نفقته على الدافع

الحامسة - لا خلاف بين الاصحاب في انه لا صرف الكفارة الي من تجب نفقته على ابداع كالات والام والاولاد والروحة الدائمة وعليه في الشرايع ما هم اعياء بالدفع - ووضحه في المسالك ما له لما كانت المسكة المتحققة هاهنا عدم القدرة على مؤونه السنة شرط في المستحق وكانت سنة العمودين والروحة واحدة على الاب وازوج كان المنفق عليه عيا بدك فلا يجوز ان يعطى من الكفارة لعمد الشرط وهو الاستحقاق (وميه) ولا ان ذلك يوثم فانما هو في الروحة خاصة واما هي العمودين والاولاد فكما ان شرط اعطاء الكفارة تخفى - ككث شرط وجوب النفقة

العقر والعجز عن السكب كما مر - بل قد عرفت هذا ان جماعة احتموا بشرط عدم تمكنهم من اخذ الركاة والكفارة ويحرمون من الجنوى وعليه فيه ان يدفع الكفارة اليهم ويخرجون بذلك عن الفقر فلا تجب بمقتضى - وثانياً انه لا يتم في الزوجة ايصاله وان وجب عليه الاتحاق عليها مطلقاً لكن اذا لم يبدل وان عصى بذلك تكون هي فقيرة وتستحق الكفارة - بل لو ابرأها من العفة له ان يعطيها الكفارة كما لا يحصى فالاولى ان يستدل له بمادل (١) على عدم جوار اعضاء الركاة واجبي العفة معللاً باسم عياله لازمون له فيه بعموم العنة يدل على عدم جوار الكفارة ايهاهم - وقدمر الكلام في ذلك مع ادلاي كتاب الركاة - ويمكن ان يستدل له بظاهر الآية المتقدمة الامر باطعام المساكين من اوسط ما يطعم به الاهل فانها ظاهرة في معايرة من يدفع به الكفارة مع عيال الرجل - وما ذكرناه بظاهر جوار دفع الغير الركاة ابي من يجب نفقته على غير الدافع الا في زوجه المورس المادل - وقدمر الكلام في ذلك وفي مروع اسأله في كتاب الركاة والابعد واما العرض في المقام الاشارة ابي ذلك

في اعتبار قصد القرية في الكفارة

(السادسة لا بد من بية القرية) في جميع احصاء الاحلاف - اما في الصوم واصلح واما في العتق والامور دللنا في ذلك في الكلام في خصوص الاطعام والكسوة - واستدل له في الرياض بان التكبير عبادة ويشتمه ما دل على اعتبار قصد القرية في العبادات وظاهره التسالم على انه من العبادات وقد ادعى سيد احدث ارك الاجماع عليه - قال في شرطية الايمان - التكبير عبادة والعبادة من شروطها الايمان والمقدمتان اجماعيتان - وفي المسالك ويعتبر فيها اي الكفارة القرية لقوله تعالى (٢) وما امروا الا بالبعد والله الخ وهذا هو القدر المتفق عليه مسها - قال الصيمري بشرط في

١ - للموسائل باب ١٣ من ابواب المستحقين للركاة حديث ١

التكفير البنية المشتعلة على الوجه والقرينة - إلى أن قال وهذه الشروط مجتمعة عليها وبحسب تلككم كلمات غيرهم من الفقهاء وعلى ذلك فلا بد من الساء على اعتبارية القرينة (ولا يصح) أي ما قبل من أن الأصل في الواجبات التوصلية وأما يدل دليل على خروج التكفير مطلقاً عنه إذا امتنع من الإجماع إنما هو كون العتق والصوم من العبادات (فإن) كلماتهم متفقة على دعوى الإجماع على كون التكفير مطلقاً من العبادات - أو يعتبر فيه قصد القرينة - وهما مترادفان - فلا إجماع من قبيل الإجماع على القاعدة يؤخذ باطلاقه

ثم إن في المقام فروغ تعرض لهذا الفقهاء من اعتبار قصد الوجه - (و) أنه يعتبر فيه (التعيين) وما شاكل فحيث ما قدوا سوفيب الاحت في ذلك كله في كتاب الصلاة والحج والزكاة الأخرى فتدبر في التعرض لهذا ولأخصوصية للمقام بالنسبة إلى شيء من تكريم الأمور وعصرف الوقت في غيرها أوسى (و) يشترط في التكفير (التكليف) ولا يجب الكفارة على العصي والمجنون لأن القيم مرفوع عنهم (١) وهو أعم من الوضوء والكيف (و) قد صرح جماعة باعتبار (الاسلام في المكفر) و مرادهم بذلك اعتبار الاسلام في صحته من الكفر لا اعتباره في وجوبه عليه كما أن التعيين وقصد القرينة إنما هي من شرائط الصفوة والكيف من شرائط الوجوب - وبذلك يظهر ما في كلامه من صحته من الاحتط - ثم إن الكلام في صحة العادة من الكفار وعدمها قد تقدم في كتاب الحج ومثلاً فلا مزيد ذكره

كتاب الصيد

وتوابعه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وعترته
الطاهرين (كتاب الصيد وتوابعه) - واعلم ان الصيد يصنف على معينين - احدهما المصيد
وهو الحيوان افعال للدكية - وهو اما بغير مدكى بطريقين - ١ - الذبح او الحرق وذلك
في الحيوان المندور عليه - ٢ - القتل المرقى في اى موضع كان وذلك في غير المقدور
عليه والاعاء في هذا انقسم غفر الحيوان الوحشى بانه الاصطياد ويحق به الحيوان
المتردى في اشر وجوها - وثانيها نفس الحدث الذى هو الدكية - ثم ان للصيد معنيين
آخرين - اعتبار آخر - احدهما اثبات ابد على الحيوان بسمتع بالاصالة والثاني از
هقر وجهه بالالانة المعتبرة فيه - وكلاهما محال بالكتاب والسنة واجماع الامة والكلام
في هذا الكتاب اما هو في المعنى الثاني من الاعتدال الثاني واما الصيد بالمعنى الاول
منه فهو جائز اجماعا لكل آية يتوسل اليه بها من كتب وسبع وخارج وغيرها
(وقيه فصول الفصل الاول فما يؤكل صيده) ان قتل (وهو امرار) الاول (الكلب)
المعتم (و) الثاني - (المهم اما الكلب) لا خلاف ولا اشكال في انه (ادا) كان معلما
و(قتل صيدا وهو المصنوع) بمعنى انه احذره وجرحه وادركه صاحبه مياا وفي حركة

المدوح (حل الكلب) ويقوم ارسل الصيد وحرر الكلب في اى موضع كان مكان الدج في المعتذر عليه - وفي المسالك وغيرها الاجماع عليه - والاصل فيه الكتاب والمدة قل لله (١) سارك وتعني اكل لكم الطسات وما غنمتم من الجوارح مكسب بدموبها مما علمكم الله فكنوا مما امسك منكم وادكروا اسم الله عليه وقال (٢) سحره اكل لكم صيد الجر وطعمه متاعكم ومسارته وحرر عبيكم صيد البر ما دام حرماء وامالة في تناثرة لاحت صحيح (٣) ابي عبد الله الحذاء قال سألت ابا عبد الله ع عن الرجل يسرح كلبه المغموم - منى اذا سرحه قال ع يا كلب مما امسك عليه - اذا ركه قل قلله ذكاه وارو حذمه كسا غير مغموم فلا ياكل منه - وصحيح (٤) الحلبي عن الصادق ع ان في كتاب امر اسؤميس ع في قول الله عز وجل وما علمتم من الجوارح مكسب - قال ع هي الكلاب - ابي بكر من الاحبار الآية في ضمن المساحات الآية واسما الكلام في موارد

١- مقتضى اطلاق الادلة عدم الفرق بين السلفي وغيره وعيه الاجماع - ولا بين الاسود وغيره كما هو المشهور شهره عظيمة - وعن ابن الجبيل التحصيص - وهذا الاسود ويشهده - قوي (٥) السكوي عن ابي عبد الله ع قال امير المؤمنين ع اكل الكلب الاسود السم لا ياكل صيده لان رسول الله ص امر بقتله - ووجب عنه المصنف ره في محكي المصنف بانه ثبت عدليا - ويرده انه مروي عن طريقه رواه الكليني عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن الوقي عن السكوي - وربما يحاب عنه ضعف السند لا روايه من قصة العامة - وقد مر مرارا ان الاظهر قبول روايته وعن الشيخ دعوى الاجماع على ذلك - والحق ان يقال انه لا عراض الاصحاب عنه سقط عن الحجة - فلمعتمد هو اطلاق الادلة - ثم انه على القول به يحتص الحكم بالاسود الذي ليس فيه من الانواع الاخر شيء - فهو صيغه باسم اى عنى بون واحد

٢- ان مشهور بين الاصحاب انه لا يؤكل مما قتله الصيد ونحوه من حوارح
 اسيانهم - وعن ابي حنيفة حلية صيد ما شبه الكلب من الصيد وغيره
 يشهد للاول مصافا الى اصابة الحرمة - بعد اختصاص اداة الاصابة من الكنايات
 واسم الكلاب خاصة جملة من النصوص - كصحيح (٢) ابي عبيدة عن الصادق ع
 في حديث قل قاتل ما للصيد قال ع ان ادر كنت زكاته فكلت اليس الصيد بمنزلة
 الكلب قال ع لا ليس شيء - يؤكل منه مكبل الا الكلب - وموثق (٢) سماعة
 عنه عن صيد الكلب وهو معتم للصيد فقال ع ان ادر كنت حيادته وكله وان كان
 قد قتله لا تاكل منه - وحسن (٣) ابي بكر الحنظلي عن الصادق ع عن صيد
 ابراهيم بن علقمة والكلب والصيد فقال ع لا تاكل صيد شيء من هذه الاماكن يمتوه
 الا الكلب - ونحوها غيرها

واستدل للقول الثاني بمجموع الابهة دعوى شمول الكلب للصيد وشبهه لما عن
 ابي موسى انه قال سمع عتور بن جهملة عن الصادق ع كصحيح (٤) البرقي قال ركبنا
 ابا ادم بن الحسن ع وصمنا ان حاصر عما قتل الكلب والصيد فقال فان حصر بن
 محمد ع عن الصيد والكلب سواء قدرنا - صحيح (٥) بكر بن ابي عبد الله ع عن
 ابي بصير ع - ان لا يميز بين قاتل الكلب والصيد فكل الله مكانا فلا يباح ما كان
 حراما - وهذا وقد اختلفت كلمات الشيخ في هذا التصريح - فقرة خصم بموردها
 وجوز صيدها كالكلب - وحاصل الصيد يسمى كلبا - واخرى حملها على حال
 الضرورة - وثالثة على التقية

اقول اما دعوى الابهة فيرد على الاستدلال به - ولا ان كلام القموس به - رحمه
 كلام غيره من جوهرى الكلب معروف وهو اساج - وثانيا انه صرح في القموس
 على ما حكى عليه على هذا المصاح وهو يدل على كونه مقولا لغويا وقريب منه
 ما في المصنف وثالثا انه لو سلم كونه حقيقة فيه لكان لا ريب في ان الكلب بحسب المتعاهم

العرفي حقيقة في السابح خاصة لوجود أماراتها فيه وهو مقدم على العقود اربعه
لوسم العموم لا بد من تخصيصه بخصوص المتقدمة - وأما الأجزاء - فالجمع يشهد
ببطلان الطائفة الأولى بحمل هذه على الضرورة جمع شرعي لأشاهدله - وحيث أنه لا يمكن
الجمع العرفي نحو آخر يسهما - فيتعين الرجوع إلى المرححات وهي نقضى تقدم
الأولى لموافقتها لغوى المشهور التي هي أول المرححات ومحالفة للعممة وهذه
موافقة لهم - فالمتعين صرح هذه أو حملها على النية

٣ - وبما أنه المستورة والبراد والعقاب وغيرهما من خارج الطائفة الأولى
من الخصوص - الأولى - ما يدل على عدم حليته - كحسب الحصر في المدعى - وصحح
(١) الحذاء قلت لأبي عبد الله عليه السلام يقول في الناري والصفور العقاب - (٢) دا
أدركت - كذا - - يدرك ذكاته فلا كل - وحسب (٢) الحلبي عنه (٣) عن
صيد الناري والكلاب - صروقه قتل صيده وأكل منه أكل فصلهما أم لا قتل - ع
أما ذنبه الطير فلا كل منه إلا أن نذكيه وأما ما قله الكلب وقد ذكر ب اسم الله
عليه فكل منه وإن أكل منه - وحوه - الطائفة الثالثة ما يدل على بطلان
كصحيح (٣) على بن مهزيار قال كتب إلى أبي حمزة ع عن عبد الله بن حماد بن نصر
المدائني جئت فذاك الناري إذا ما - ك صده وقد سمى عليه فقتل الصيد هل يحل
أكله فكتب ع يحفظه وحائمه إذا سمعته أكله وقال على بن مهزيار قرأته - وصحيح
(٤) أبي مريم الأنصاري عن أبي حمزة ع عن الصفورة والزاة من الحوارج هي
قائمه ع - نعم هي بمنزلة الكلاب ونحوهما غيرهما

الطائفة الثالثة ما يدل على أن الطائفة الأولى صدرت لبيان حكم الله الواقعي
والثانية لبيان النية - لاحظ صحيح (٥) الحلبي قال أبو عبد الله ع كان أبي ع يعني

١-٣-٤ - الوسائل باب ٩ - من أبواب الصيد حديث ١١-١٦-١٧

٢ - ذكر صدره في الوسائل في باب ٩ - من أبواب الصيد حديث ٢ وذنبه في

باب ٢ - منها حديث ٨

٥ - الوسائل - باب ٩ - من أبواب الصيد حديث ٣

وكان يشق ونحن نحاف في صيد الرأفة، الصقورة وأما الآن فانا لا نحاف ولا اجل صيده، لان تدرك ذكابه عا في كتاب على (ع) ان الله عز وجل قال وما علمتم من الجوارح مكلّين من الكلاب - وخبر (١) ان ابن تعلق قال سمعت ابا عبد الله (ع) يقول كتاب ابي يقضى في رمس بني امية ان ما قتل اسارى واصقر فهو حلال وكتاب بتقيهم واما بالتقيهم وهو حرام ما قتل - وهذه قريبة على حمل الثانية على التقية (وقيل) ان الطاهر كون المراد ما في جعفر في حر على بن مهربار هو ابو جعفر الثاني لا البقر (ع) فهذه الطائفة لا تكون اطرة اليه (قلنا) اولاه لولا هذه الطائفة انما حاملين للتقية على التقية او كما طرحها - لنعارض بين الصوص والترجيح مع الاول - وثانيا اذ اصرح الامام الصادق (ع) ما افق به الامام الباقر (ع) من الحبة كان على وفق التقية يكون ذلك قريبة على ان افاء الى جعفر الثاني (ع) بها ايضا يكون كث ادلا يحتمل انمية في الاول دون الثاني بعد ان الجميع تحكي الاحكام (مجمولة على عامة البشر) - وهو واضح لاسترة عليه

في اعتبار كون الكلب معلما وان لا يعتاد اكل الصيد

ثم ان حلية الصيد لدى هذه الكلب مشروطة (بشروط ستة) احدها (ان يكون الكلب معلما) بلا خلاف فهو يشهد به الآية الكريمة (٢) وما علمتم من الجوارح والتقدير واحل لكم صيد ما علمتم من الجوارح لانه معطوف على قوله (ايوم احل لكم الطيبات) - اصعب اليه قوله (ما لي مكلّين فان المكلف مؤدب الكلاب لاحل الصيد وحيلة من الصوص) - كصحيح (٣) محمد بن قيس عن ابي جعفر (ع) انه قال ما قلت من الجوارح مكّنين وذكر اسم الله عليه فكلوا منه وما قلت (الكلاب التي لم

١- الوسائل - باب ٩ - من ابواب الصيد حديث ١٢

٢- سورة المائدة آية ٥

٣- الوسائل - باب ٧ - من ابواب الصيد حديث ١

تعلوها من قبل ان يدركوه فلا طعموه - وخبر (٤) ر راره عن الصادق في حديث صيد الكلب قن وان كان غير معلم يعمه في ساعته حين يرسه وليا كل منه فانه معصوم - وفي المسالك وعن عدي بن حاتم رضى (١) قال قلت لارسوب الله ابي ارسل اكلاب المعة فيمسكن عني واذكر اسم الله تعالى فقال هذه اذا ارسلت كسك المعلم وذكرت اسم الله تعالى عليه فكل ما امسك عليك

واعتر الاصحاب في صبر وره انك معصومين احدهما ان (يستزل) ويطلق (ادارسله) واعراه - ومعه اذا اغرى بالصيد هاج - (و) اشاني ان (يحرر اذا حرره) هكذا اطلق اكثرهم - وعن الدروس التقييد سادام يكن بعد ارساله الى الصيد لانه لم يكاد يكفح وفي - انك - وهو حس - وقد تع في ذلك المصنف رة في التحرير وتعمهم غيرهم - وليس بعيد لدلالة العرف عليه هو الاصل في اثبات الشرطين لعدم دليل سواه بعد الاجماع

(٥) الشرط اشاني (ان لا يعتد) اكل (بقيده) وقد ذكره في الشرايع والسامع والمسالك وغيرهما من الامور المعترضة في ضرورة اكله معلما وظاهر المتن كونه شرطا مسئلا ولا امر سهل معدود الرواية - وفي المسالك وفي هذا اعتبار وصفين احدهما ان يحفظه ولا يحميه والثاني ان لا يكل منه وكيف كان فعلى اعتبار ذلك اكثر الاصحاب وفي الراسين يعمه عليه عامة من بحر - وفي الانتصار والخلاف وظاهر المختلف وكثر اعراف الاجماع عليه

(٥) عني انه (لا اعتبار بالاد) وعن الصدوقين وجماعة ان عدم الاكل ليس بشرط وظاهر المسالك اختياره وعن الاسكا في الفرق بين اكله من قبل موت الصيد وبعده وحمل الاول قد جادون اشاني واستدل الاول بالبدا المرنصي (ان) اكل الكلب من الصيد اذا تردد وتكرر دل على انه غير معصوم والتعلم شرط في اناحة صيد الكلب (و) انه اذا توالى اكله منه لا يكون ممسكا عني صاحبه بل يكون ممسكا على نفسه وقول المخالف

وصحيح (١) رعاه قال سألت أبا عبد الله ع وعرض الكلب يقل قتله وع كل قلت أن أكل منه قال وع إذا أكل منه فم يمسك عيث أمساك عني فم هو يحومها غيرهما - وقد ادعى سيار بن أبي أمية هده للصوم

وقد جمع الشيخ زهير الصائغين بوجوب (الأول) حمل الآونة على الأكل نادرا والأخيرة على المعتد بالأكل واعتصمه سائر الرصاص - قال و ربما اشعرت باختصاصها بهذه الصورة لما فيها من التعليل بهذه الأمارة على المرسل بل على نفسه (ويرد عليه) أنه جمع ترعى لأشاهدته واستدل أوله على شيء دل على ما يقوله العامة من أن الأكل بدرا أيضا مدح فيه في ذلك أحرص أمسكه على نفسه (الثاني) حمل الثانية على التنية وتعه في ذلك أشهد الثاني ره - قال كما يشهره هذا الحديث الصحيح مشير إلى صحيح جميل ولا يرد عليه ما في الرصاص من أن موثق سماعة يابى عن ذلك لأن في دله سائنه (٢) عن صيد أمي وهو معلم لصيد فقال إن أدركته حياءه كرهه وكله وإن كان قد قتل فلا تأكل منه - دعوى أنه مضاف للحمل المربور لتحيينهم ما فيه مع عه فان أسبل لم يثبت كونه - ولوعه في ذلك المجلس الذي مثله ع في صدره - وعنى مرسله لم يثبت كونه منه فلا فصل ولعه في أول المجلس كان من نتي من حاصر أولويك في آخره (ولكن) يرد عليه أن صحيح جميل يدل على بطلان تعيين العامة عدم حوار الأكل ولو نادرا به أمشرا إليها - كما يظهر من تعليمه المصححة معهم - وذلك أيضا على أن الأكل مطلقا لا يكون قادحا فهو يكون في مدلوله أشأى معارضا مع طائفة أشأية - ومجرد المطابقة تحتوى العامة لا يوجب طرح الخبر لأن أخر حجت الأخر جعلت في المرتبة السابقة وهي الشهرة وصفات الراوى - واشهرة مع الصلة الثانية

واحق أن الصومس الآونة التي استدله للتدوين وما فيها من دل على أن أكل الكلب من حيث أنه أكل - ومن حيث أنه يكشف عن أمساكه الصيد لنفسه لا للمرسل

لا يمتنع عن الحنية - وهذا لا ينافي في عدم احتياجه مع كون الأكل في مورد موحى بالفتنة
 شرط آخر محلي - وعليه - وجبت أكل الكلب من الصيد دائر دون تكرار دل على
 أنه غير معصوم التعميم شرط في إباحة صيد الكلب كتاب وسقوا إجماعاً كما مر - فكان
 معتد بالأكل خارجاً عنها فهي تختص بالأكل بإدارة موعظ ذلك فلا يصح الطائفة
 الثانية لمعارضتهم لأنها المشهورة بين أصحاب ومعتدك موقفة بكتب ومحنة
 بعمامة تقديم عليها من جهات - وحصل أن ما في هذه المشهور بطهر وإمام - عن - بحيد
 ولا دليل عليه إلا أنهم الجمع - إصنافين بدت وهو ترعى محض
 ثم أنه قال في المسائل وفي حكم إكتمه ما إذا أراد أن يأخذ الصيد منه
 ومنع وصار مقابله ذكر ذلك ابن الحبيب وعاره لأنه في معنى الأكل من حيث
 أنه مخرجه ذلك فلم يمتنع على التعميم من هذه الجهة انتهى - وهو حسن وكس كما أن
 الأكل بإدارة الألبا في كونه معهما كذا الامتناع بإدارة - ثم أنه لا يفتقر صيرورة الكلب
 معلوماً قبل الأرسال بل لا يفتقر عليه هذا العنوان حتى الأرسال كفى كما صرح بذلك
 في حرر رورة المتقدم - ثم أن ما ذكر في صيرورة الكلب معلوماً من اليهود لا بد وأن
 يكرر حتى يصدق عليه هذا العنوان في أعرف أو يجرأهل الجهر بذلك - ولا يقدر
 المرات بعدد كما عن جماعة لعدم استدليل على شيء مما أفادوه وحيث بقدرح الأكل
 لم يعتبر منه أكل اللحم فلا يصح شره الدم بل ولا أكل خشونه لعدم كونه مأمعصودين
 للصائد .

في اعتبار كون المرسل مسلماً

(و) الثالث (أن يكون المرسل مسلماً) وفي حكمه (كأنه المميز غير البالغ ذكر
 أو أثنى فلو أرسل الكافر لم يحل وأرسل إلى الكافر لم يحل) وكان دميماً - عن المشهور
 واستدل له - بالآية الكريمة (١) «ولأنكم أنتم مما لم يذكر اسم الله عليه وأنه

أكثر حتى قال إن إرسال الكلب نوع من التدكية - بل سبي عن أكل دبيعة الكافر
ومعوم أنه لا يصدق على مرسل الكلب داح الحيوان - بل بسب القتل الذي هو
مساوق لفتح إلى الكلب في الصوص - نعم في خصوص صحيحه إن سلم و
أحسب لأنين أسبي عن دسحة بضاري العرب وصيدهم وسنعرف أنه من جهة عدم
كونهم أهل الكتاب

لوشك في اعتبار شيء في الحلية

وأما الوجه الخامس وهو اتصال الحرمة فلا بأس بتفصيل القول فيها لأنها
مقدسة في كثير من أحوال الأتية - فمقدسة - أنه لا ريب في أن الحيوان الذي رفق
ووجهه من أكل لحمه مع وقوع التدكية عليه بالدح أو الجرا أو الاصطباد إرسال
الكلب وانسهم - وهذا مضاف إلى وضوحه يشهد به الكتاب والسنة - وعنده بحيث
أنه لا يمكن أن يجرى حدث مسوق - عدم فوشك في أنها هل تحقق بدون ما
شك في اعتباره كما لو أرسل الكلب أو ذبحه - أخرج من الحديد وما شاكل
أما لا يضمن الرجوع إلى اتصاله عدم التدكية ويترتب عليه عدم الحلية - ولكن توجه
إليه - أن التدكية وإن وقع الخلاف في أنها هل تكون أمرا بسيطاً معدوياً أو اتصالاً من
قوى لاودج الأربعة بشرائطه - أو إرسال الكلب مع الشرائط - أو استعماله
الاصطباد كالسهم كله - أم هي عبارة عن نفس الفعل الخارجي مع الشرائط الخاصة
بإرادته على المحل المعاني

والانظار هو الثاني (لا) لما أفاده المحقق الثاني رحمه من استناد التدكية
إلى المكلف في الآية الكريمة - (١) إلا ما ذكرتم - (وإنه) يرد عليه أنه لا شبهة في أنها
فعل المكلف سواء كانت عبارة عن الممس أو نفس الأفعال الخارجية غاية الأمر

على الأول تكون معه أسببي وعلى الثاني تكون من أفعاله الشريعة (ب) لأنه في حصة من المصوص رتب الحلية على نفس الأفعال لا على حر (١) بد شحم عن الصدق (ع) دافع الحميم وخرج الدم فلا ريب وهو مصوص السباحة متقدمة فهي السوي إذا رست كشت معهم وذكر اسم الله تعالى عليه فكل ما ماتت ميتة وفي صحيح أبي قيس ما قلت من العوارج مكاس وذكر اسم الله عليه ذكر منه إلى غيركم من مصوص - نصف إلى ذلك كله - أنه قد ورد في حصة (٢) من مصوص أن ذكره أحسن ذكره وهو وكانت الذكبة اسم المسبب المذبح - إلا أنه في را لم يحصل من ذلك لأنه قد ورد في مصوص أنه لكل فرد عريانه - من لا حرقصا بخلاف ما إذا كانت اسمًا للأفعال الخيرية (مع) أنه في حصة الحصر من (٣) - را أرست كذا - عام - قد ذكروا اسم الله عليه فهو ذكاته

وعلى هذا فإنني بجميع ما ثبت اعتباره من القيود دون ما شك فيه لا محالة يشك في تحقق التكليف وفي حصة لكل لحم ذكك الحيوان - فهل هذا لأن اسم لا والأصوات المتروكة حرماناً أو مقابلة أصالة عدم التكليف وبسببها عدم الجاهلية استصحاب الحرية لأنها في حال عدم التكليف وبسببها عدم الحرية - فلهذا من اعتبار ما شك في اعتباره - ونسبها الحالة (٤) أصالة الحل

والكن الأصغر عدم حرمان لا في مصوص الحكم أي ما رست - وحديث والظاهر أنه أسدوه مجموع القيود والآخره بما هي كك فلا يصح أن يقال إن المجموع لم يكن متحققاً والأشك في تحققها فيه بحسب عدم - وبعدة أخرى وصف الاحتياج غير دخل في الحكم فلا حرج فيه الاستصحاب - كما أن الدليل في الموصوع ليس عنوان السيرة إذ صافى إلى أنه عبارة عن الحكم لا مثبته لاعتباره إلا بحري أصالة عدم صدق - بل الموصوع دوات الأحرار المحتملة وتحقق

١- الوسائل باب ٢ من أبواب المذبح حديث ٣

٢- الوسائل - باب ١٨ من أبواب المذبح

٣- الوسائل باب ١ من أبواب الصيد حديث ٤

مما لا يعتد به معلوم وما شك في اعتباره مفروض عدم فلا شيء بحري فيه اصل
اعدم كذا ان الاظهر عدم حريان - تصحاح الحرمة ايضا ان الاظهر عدم ما عدم
حريه لا تصحاح في الاحكام انكليه - مع ان الموضوع مشتق - اضعف اليه ما عدم
ثبت حرمة الاكل في حال الحياه اذ لم يعرضه الموت قبل البيع كما لو بيع صيدا
صغيرا - ولا يحري انما لاصل الثالث ادسية المجموع من المعدوم و اشكوك في
اشاره وترب الحية والظن رفة عليه معلومة لا معنى لان رفع بادة اسراة وشرطية
ما شك في اعتباره او حرثه مترعة من حكم اشارة - سنة الدخ أو الارسان امشتمل
عليه ومن معلوم انه غير مرتفع في الحرص و اثبات حكم الشارع بسية الفاعل ليس شئ
ارادة - فانه اراةة للحكم لا مشتق من تعين الرجوع الى الاصل الرابع وهو اصاله
الحل - فانه عبار هاق روح الحية ان بدون ذلك العهد يشك في حية اكل انجم
وعدمه - فارجع الى اصاله الحل فلو شك في اعتباره شيء في بديهة في الصيد
او ديجة ولم يدل دليل عليه سى على عدم اعتباره

وقد استدلل سيد الرصاص على اصاله الحرمة بنصوص كلها هي الشبهة الموضوعية
و ما اسند ورد ان دل ان كذا اهل سنة و اراةهم خلاف لمسلم
ان يا كذا صيد ما وسامع عن عدم اتصال في شاهد ما متصل - مع انه لا يشك في
احكامه قطعا كما صرح بذلك في صحيح (١) - سيما ان حادثة ليس عن كل لصيد
هي المشي به - محمول على الكراهة فلا يدل الاشارة على اعتباره اسلام المرسل
مع انه مشتمل على السارى فهو محمول على التخيية كما امر لاسبب حكم الله بواقعي
فتحصل ان شئنا ما استدلل على الاعتباره الاسلام في المرسل لا يدل عليه - من
الاصل فتصبي عدم اعتباره - وكذا اطلاق الآية لكريمة والنصوص فلو لم يكن اجماع
يحدث على اعتباره كان لمتعين الساء على عدم الاعتباره - وانظر عدم وجوده فهو
كان المرسل كتابيا - يحل اكل صيده

بعم - لا يحل ان كان كافرا غير كتابي - للاجماع ولصحيح محمد بن مسلم

والحدى الاثنيان اللذين ستعرف في النديحة اختصاصهما بغير الكلب
ثم انه على فرض اعتبار الاسلام في امره لا فرق بين المانع وغير المانع
على ما هو الحق من قول اسلام غير المانع بل على اعول الآخر لاجراء احكام المسمى
عليه وسيجىء في النديحة عدم اعتبار الدلوغ نفسه ومن حيث هو

في اعتبار كون المرسل قاصدا لارسال الكلب

ارابع ان كون مرسل الكلب (قاصدا لارسال الكلب) ويرسله للاصطياد كما
هو المشهور بين الاصحاب فهو استرسل الكلب نفسه من غير ان يرسله - او ارسله
لكي لا يقصد اصيده - او ارسله لكن مقصوده ثم يمسك محبلا كما لو طه حريرا فاصاب
محبلا - لم يحل بالاحكام صاهر في شيء منها بل عليه الاجماع في الاول وفي الخلاف
كما في الربص - ويشتمل هذا الشرط على امور

١- اعتبار ارسال الكلب ولو استرسل نفسه وقتل صيدا فهو حرام سواء كان
معصوما لا واحتجوا له بالسوى المتقدم - اذا ارسلت كذلك المعلم فكل - حيث قبل
تجويز الاكل - لارسال فبالمفهوم يدل على عدم الحية - بوجه - واورد عليه مرة ضعف
السند - واخرى بضعف الدلالة لقوة احتمال ورود الشرع بمورد انما لا عبرة
بمفهومه - واستوجه سيد الرباص الثاني وقد تمسك لا اعتبار ذلك باصالة الحرمة
(اقول) اما ضعف السند فهو مجرر بالعمل - واما ضعف الدلالة فيوجه ان احتمال
ورود اخره مورد الغالب لا يسمع من التمسك بالمفهوم كما حقق في محله - واما
اصالة الحرمة فقد عرفت حالها - ثم ان في المقام رواية استدل بها خصمهم لهذا
الحكم كما في الوسائل - واستدل بها آخر على عدم اعتبار ذلك وعورض بها السوى
كما عايناهم في السرواري - وهي رواية (١) القاصم بن سميان عن ابي عبد الله (ع) واذا
صاد الكلب وقد سمى فليأكل واذا صاد ولم يسم فلا يأكل - وقد استدل بصدورها
لا اعتبار الارسال - واورد عليه بانه يحتمل ان يكون السبي عن الاكل لاجل عدم التسمية

١- ذكر صدره في الوسائل - في باب ١١ - وذيله - في باب ١٢ - من ابواب اصيده

للاجل استرساله فلا دلاء فيه على اعتبار الأرسال. بل دليلاً على المنع هو خصوص عدم التسمية بعد من السوى (وهو) إلا أنه غير نفعية تكرار لفظ قال عدم كون السبيل شمة - في الصدر وكونه رواية أخرى - وإباحة كون المنع في الصدر لاجل عدم التسمية فتدفعه أنه خلاف النسخة سيما مع عدم التلزام بين الأسترسال وعدم التسمية ولا يظهر أنه يدل على اعتبار الأرسال (ولو) أن صاحب الكلب رجحه لعدم استرساله فارجح أنه أعم وأعمد من أن يصيد من لا يقطع حكم الأسترسال السابق وقوله فكان الأرسال ثانياً كما بعد الواقع عند إرسال صاحب أنقضى (وهو) رجحه ولم ينزحراً محل راد في عدوه أنه يرد ولو أعمد عدم استرسال فلم يرد في عدوه فهو لا إشكال في عدم الحل (وإن) راد في فيه وجهان - من ظهور أثر الأعراء فيمنع الأسترسال - ومن اجتماع الأعراء المحرم والأعراء المبيح فقتله بالسبيل فحلت الحرمة وهذا هو الظاهر والمعتبر كذا الأسترسال بالأرسال والأعراء لا محذور ظهور لأثر الأعراء - وأولى من ذلك في عدم الحية ما يوزجره ولم ينزجر - ثم أعمد من راد في عدوه - ظهور ثبوتيه وترتب له لأنه باشرة الصائد

٢ - اعتذار أن يكون الأرسال بقصد الصيد ولو أرساه حيث لا يصيد وعرض صيداً فقتله لم يحل - فإن ذلك في قوة استرساله من قبل نفسه - وإن شئت قلت أن ظاهر الحبرين المتقدمين اعتبار أن يرسله للصيد لا الأرسال المطلق

٣ - اعتذار أن يكون قصده المحل - فلو أرسله بقصد صيد طير أو حنظل فبان أنه محل أو أرسله بقصد حرره فله به وأصابه بحللاً - فلو - لا يحل - وصريح أرباب عدم الخلاف فيه - ووجهه غير ظاهر - سيما وإن ظاهرهم عدم اعتبار قصد المعين وأنه لو أرسله على صيد فقتل غيره حل - المهم إلا أن يكون أجنب

يعتبر التسمية عند الأرسال

(و) الخامس (أن يسمى عند إرساله) بالخلاف في وجوب التسمية واشتراطها في حلية ما يقتنه الكلب والمهم عندا وعند كل من أوحسها في الديحة - ويشهد به

عموم قوله (١) تعالى والاب كانوا ممن يذكر اسم عبه وانه لسوقه فاعل - فان في دلالة الالة كلاما بيني وبين احكامه احكاما ان يكون قوله وانه نعت حالا لا معطوفا والتقدير لان كانوا ممن ذكر اسم الله عليه في حانة كونه وسبقه وقد مره قوله في الاية الاخرى (١) اهل ميراثه، وتقريبه ما منه فلا يكون السبي عن كنهه مطلقا بل في هذه الحالة بل ربما يقال ان اظهر ذلك بعدم جاز عطف احكامه الجبرية على الجملة الانشائية عند علماء البيان ومحققى العربية وعيه فلاسل الاية على اعتبار التسمية على النسيحة ولا على الصيد مطلقا - وخصوص قوله تعالى (٣) في الكلب فكروا معا امسكوا علىكم وادكروا اسم الله عليه، ودلالته واصحها من اظهر من الامر شي وفي المركب من امور كونه ارشادا الى الجرثية او اشرعيه فبدل على شريعة التسمية هي حلية الاكل - وحمية من اصوص كصحيح (٤) احمد عن الصادق ع، عن ارسل كنهه وسمي بسم فلا ياكله - وحذر (٥) القاسم بن سيمس عنه ع، اذا صاد الكلب وقد سمي لبيا كل وان صاد ولم يسم فلا ياكل - وصحيح (٦) عبد الله بن عثمان عنه ع، كل مما اكل الكلب اذا سميت وجوها غيرها

ولا خلاف في اجراء التسمية عند الارسل لا يصدق في جميع الادلة عليه وقوله في صحيح (٧) احمد عن الصادق ع، عن الرجل يروح كنهه المسمم ويسمى اذا صرحه يا كل مما امسك عليه احدب ويحوه غيره

اسماء الحلاف بينهم وقع في اجرائها اذا وقعت في اوقت اندي بين الارسل وعقر الكلب - ظاهر احتش والشراب والنافع وكثير وصريح آخرين هذه الاجزاء و صريح الشيبين وسيد الرماض وغيرهم الاجزاء - بشم دلتي اطلاق الاية الكريمة فان الصمير في قوله وادكروا اسم الله عليه يرجع الى الصيد المصمر في قوله مما

١- سورة الانعام آية ١٢٢ ٢- سورة البقرة آية ١٧٤

٣- سورة المائدة آية ٥

٤- ٥- ٦- الوسائل - باب ١٢ - من ابواب الصيد حديث ١- ٥- ٤

٧- الوسائل باب ١ - من ابواب الصيد حديث ٢

امسكن عبيكم وهو يصدق بذكر اسم الله عليه في جمع وقت امدكور - في
 المساك يسعي ان يكون ما قرب من وقت الخيل او في الاجراء تقره من وقت
 التذكية - وكذا تشملها اكثرصوص -
 و استد لدقل بعدم لاجراء - اسمية في وقت لارسال تحري كما
 مرفيعاوشك في حرانهم في الوقت المرفوع في اجراء حرمة - لارسال
 مرفوعة امكانه لاسي تحري عده اجمع فلا تحري بعده كما لا تحري هاب كاة
 وبقوله في صحيح الجهد المتقدم - في ادمرحه وبقوله - في حب (١) الجهد في
 المتقدم دا ارسلت الكلب المجمع وذكروا اسم الله عليه فهو كاه (ويكن) يردعي
 الاورار لاصل في التمام هو حل دون الحرمة كما مر - مع - الرجوع الى الاصل
 انما هو بعدم وجود دليل ومع دلالة لاية والصوص بالاقام على الاجراء لا محالة
 الرجوع الى الاصل - ويرد على ان قل الكلب امدكور - لارسال مرفوعة مرفوعة
 التذكية و عبارة اخرى - لارسال مع قل الكلب مرفوعة مرفوعة التذكية كل من الوقت
 امر وراى - بين يقين وقعت وقعت حين التذكية مع ان دليل في اعتبار التسمية
 حين الدخ لاجل التذكية كي يملك عموم السر - ويمكن ان يكون جوار تقديم
 التسمية والاكتفاء بها حين لارسال بعد ما ورجعة اولكوبه - است الاغصه في التذكية
 وعدم مراعاة حال المقر فاما يكن التسمية فعبة حل لارسال كي يستدل ذلك على ترتيب
 الارسل مرفوعة التذكية - ويرد على اثبات ان التحجبص امدكور في كلام السائل - لا في
 كلام المصنف - ويرد الرابع ان ماهره لودل على شيء يدل على التسمية بعد لارسال
 لاجبه - مع انه لا يدل على نفس التسمية في وقت لا مطوقا ولا مضموم اد لما حوذا شرطا
 في الخبر ارسل الكلب واجراء وجوب ذكر اسم الله فمضموم ديث عدم لزوم التسمية
 بعدم الارسل فلا يكون بحر مطوقا ولا مضموم متعرضا لوقت التسمية كما
 لا يحى - وعلى ذلك لا يظهر هو الاجراء لو وقعت في الوقت الذي بين الارسل
 والعقرا - رهق كما تحري لو وقعت حين الارسل

يعتبران لا يغيب الصيد عن العين

(و) السادس (ان لا يغيب) مذهبنا كتاب (تس العين حيا) مذهب عن المذهب وحاشاه مستنصره - قيل - ان يمكن ان يغيب ولو يغيب بوجه ثم وجد وقدره في روحه لم يؤكل - الخلاف فيه في الجمعة - وشهد به خبر (١) عيسى بن عذائقة قال ابو عبد الله وعنه كل من صيد بكتاب ما لم يثبت حيث ذابح عكف دعاه الحديث وقد استثنى الاصحاب من ذلك مورد (٢) حده (٣) ما لم يثبت له الكتاب (واي) مذهب عن عدل صارت حياته غير مسبوقة غيره - اخرج حشوه وروى قلبه وقطع خلقومه - خلافا لشيخ في السببية حيث صحت الحرمة مع اربعة وعن الحلبي مناقشته بانه خلاف مذهبنا الا انه قد ورد في بعض ما في محكي الحديث انه لو ذبح المذبح احدى ليست حده لان قصد الشيخ به مذكور في الخلاف فظهوره وانوجه في استنصره المورد الاول وصح - وفي المورد الثاني استنصره انما عليه على ذلك في اسمم الاثنية - مع ان الغيبة بعد مصادره مذكور وحكمه حديثه لا يكون مذهبنا - ولا يصح بالشيخ البناء على الحرمة في هذه الصورة

حكم مالونسي التسمية

ويلحق بالمقدم مسائل - الاولى (اولونسي التسمية وكان يعتقد وجوبها قبل الاكل) بل خلاف - ويشهد به حسن (٢) برارته عن المصنف في صحيحه اذا رسل كما هو في اسمي وهو بمره من دح وسمي ان - وفي ذلك ان ارسمي بالسمم وسمي ان - وسمي في مذهبنا ان ادح لونسي - وفي حاشا لدينجه لروايات المصنفه وغيرها - مع

١- الوسائل - باب ١٤ - من ابواب الصيد حديث ١

٢- الوسائل - باب ١٢ - من ابواب الصيد حديث ٢

أهـ رواه (١) الصدوق بإسناده عن موسى بن بكر وراد وحل ذلك و- حر (٢) عدائرحمان
ابن عدائنه عن أبي عدائنه وع- في حديث قال كل ما أكله أنكلت إذا صميت فإن كنت
ناسيا فكل منه أصاو كل من فضله - وبهما المؤيدان - لشهر فيفيد إطلاق مدلل على
اعتبار التسمية مطلقا

وهل يخص ذلك ما إذا اعتقد وجوبها كما صرح به الشيخ في السهايه والحنى
في المسائر والقاصى على ما حكى والمحقق في السامع والمصنف في المتى - أم لا يخص
بذلك غير المعتقد بوجوبها إذا سبها يحل أكل صده كما هو ظاهر من اصدق وام
يتقيد بهذا القيد وان قيل كما في الرياض بأن تركه حوالة الى الظهور من الخارج
وجها - واستدل الاختصاص به المتبادر من أدلة لا حجة مع - أن التسمية - ويمكن
توجيهه بأن الظاهر من الخصوص أن الحيلة إما تكون فيما إذا كان مشأ الترك هو
اللسان خاصة وهذا إما هو في المعتقد بوجوب - وإما من لا يعتقد بحسب الترك
لا يختص في السنان - بل يترك يستد أنى عدم اعتقاد بوجوب - نعم لو فرض بأنه
على التسمية وإن اعتقد عدم وجوبها بحسب - شكل الساء على عدم حلية صده و
لامبيد لإطلاق أدلة لا حجة ولا وجه بتبادر الإشارات في هذه الصورة بنوفاً له
كذا ما يبالغ في التسمية ولو من جهة أن ما كتب على ذلك في جميع أموار دكان أولى
ولونسي التسمية من الأرماء وتذكر قل الأصانة فتركها - متعمدا - فهل هو
كاتب من لهارأسا أو كالمعتقد تركها - فظهر المسائل الإجماع على الثاني - أقول
أخصص خبر عبد الرحمان بالناسى غير المتذكر قل اعتر وأصح ساء على ما احترا به
- أن وقت التسمية من حين الإرسال الى حين العفر لظهوره في أساسى لهارفى
وقتها المصروب لم يابل وكذا حسب ررارة - ذكر السيان - مد قوله إذا رسل أنكلت
لا يصلح قرينة على إرادة خصوص حالة الإرسال كما لا يخفى - فالأظهر هو
الاختصاص

ولو تركها جهلا بوجوبها فهل يلحق بالناسى كما في المسائل واحتمل بعد

حكمه بالاحاق - العاقبة بالعامد - ام يلحق بالعامد - وجهان فلم هما اثنى
 لاكتصاص المحرر عن اطلاق الاداة بالناسي وقدس الجدل عليه محل سمع وهو مع
 الفارق لا فراق حكمهما في موضع متعددة - من قد عرفت ان نحل الجدل لا يحوب
 اداسي ولم يسم اثنى الاكثر لعدم حية صيده - واحدة - رافعة عن شرطية السمية
 مضاف الى مسمى الناسي الاصل من عدم حرياسه - وعصاف الى اختصاصه - عني
 فرض الجريان بالجاهل غير المختصروا - وبسبب الاعتناء ان الامر وقع - وهو حكمه
 القهري لا يوافق - ولا يقع من يستند في حوب ولا يفسد اداسه - به عذابه

يعتبر اجتماع الشرائط في محل واحد

اسية لا خلاف بين الاصحاب (و) لا اشك في انه يعتبر في حصول موته - وبسبب
 الجامع بشرائط التي من حيثها الارسل - سمية (ولو) ارسل واحد - وهي غير المرسل
 ثم يخل) واو اى منه اذا ارسل واحد - فقد حرم وسمى ثالث - ولا صل في ذلك
 احد - من اذنة (لا يحق حكمه اسدره في صحيحه) (محمد بن مسلم عن ابي حمزة «ع»
 عن ابيهم - يخرجون حمدا الى المسجد يكون الكتاب ارجل منهم ويرسل صاحب
 الكتاب - ويسمى غيره اخرى ذلك - مع الاصل - لا يحق ان يارسه - واحدا
 وصاحب الحر بالصحة - مع انما ثالث ولا غير صعب لان في صفة محمد بن مرسى
 انما هو كونه من عسى السمان - من صفة ارجلهم - مع ان من رجليه احمد بن
 حمزة ومحمد بن حماد - وهما يثبت وثاقهما - بل الاول منهما غير ثابت - حسن
 ابصار - وكذا صفة جرحه - واحدا - عبيد بن جابر (٢) - بن جابر عن رجل عن ابي
 عبد الله «ع» لا يحرق ان يسمى الا يرس الكتاب - يمكن ان يستشهد به جرح
 الحلبي المتقدم من ارسل كونه ولم يسم فلا ياكله في اطلاقه يشمل ما هو من غير

المرسل - فلا اشكال في الحكم

الثانية قالوا ويشترط ايضا العلم بقل او الظن اعمال باسناد موته الى السبب المحلل فهو شك في ذلك لاحكامه بالحلية للشك في تحقق الموجب والاصل يقتضي عدمه ومعه لا تنصل التوبة الى اصله بل الى اسسها في صورة الشك في شرطية شيء في الذكوية فمن الشبهة في استقام موضوعية وهذا واضح جدا (وكذا لا يحل لو شاركه كلب الكافر) ان قلنا باشتراط كون المرسل معلما (ومن ثم يسمي ومن ثم يقتصد) في قتل الصيد لان ظاهر الادلة اعتبار استناد انفس السبب المحلل - ويشهد به نصها الى ذلك صحيح (١) الحداء عن الصادق ع في حديث صيد الكلب وان وجدت معه كلب غير معلم فلا تأكل منه وحرر (٢) ابي بصير عنه (ع) ع قوم رسلوا كلابهم وحي معه كلبهم فلم يأكلوا عليه ما ان مضت كلابهم دخل فيها كلب غير معلم لا يعرفون له صاحبها فاشتركت جميعا في الصيد فقالوا لا يؤكل من ذلك لا بدري احدهم معلم ام لا - ومن اجل ذلك وانما لا يؤكل من الصيد بغير علم احد من السباع لا بدري احدهم معلم ام لا - وقوله كلبان هما من سمى عند اربابهم محال - فربما ينفرد في الربح ويغصده الاطلاقات ثم اورد بالتأمل - واول وجهه ان الاطلاقات ظاهرة في الحية عند صبغة كل فرد مستغلا فلو استند القتل الى مجموع السباع كان كل منهما حراما - فالاطلاقات لا تدل على ذلك وكيف كان فاحتران يكتمان في المصم - وسببها في قتل اطلاق مرسل (٣) الصدوق قدس الله روحه اذا ارسلت كلبك على صيد وشاركه كلب آخر فلا تأكل منه الا ان تدرك ذكاته هذا كله في صيد الكلب

في آلة الاصطياد اذا كانت جمادا

(واما السهم فيدخل فيه السيف والرمح) وبحوكمها مما اشتمل على بطل - فلا اشكال ولا خلاف في انه اذا قتل به الممنوع مع الشرائط الاتية حل اكله ونسب الى

الذي يسمى عدم الحنطة - يسكر صحة ا - سنة ميد الرصاص - وكيف كان يشهد للمشهور
بخصوص كثيرة - كصحيح (١) محمد بن قيس عن ابي جعفر ع من خرج صيدا سلاح
ودكر اسم الله عليه ثم نفى لينة اوليليس لم ياكل منه سمع وقد علم ان سلاحه هو الذي
قتله فيها كمن منه ان شاء - وصحيح (٢) محمد بن مسلم ع ع كل من الصيد ما قبل
السيف والرمح والسهم - وصحيح (٣) الحسن بن ابي عبد الله ع عن الصيد بصره
الرجل بالسيف او يطعمه بالرمح او يرميه بسهم فيقتله وقد سمي حين فعل فقال ع كل
لا بأس ، اني غير تمكم من الصوص الانية حمنة منها او مقصبي اطلاق الصوص
حلية اكل المقتول بالالة وان لم يجرحه كما صرح به جماعة بل في المسالك دعوى
الأجمع عليه (او دعوى) انصراف الاطلاق الى صورة الجرح (مدفعة) بانه لا مشابه
موى العنة وهي لا تصلح مشائلا انصراف المنية للاطلاق

(و) لو كانت الالة غير مشتملة على النكل ولكسها واحدة يصح لبحرق
ك (المعرص) والمشهور بين الاصحاب ان الحقول بها يحل اكله (اذا حرق) ولو
سيرا قامت دون ما دام بحرق - ويشهد به صحيح (٤) ابي عبيدة عن ابي عبد الله ع
اذا رميت بالمعرص بحرق فكل وان لم يحرق واعتصر فلاكل (والمعرص
كمحراث سهم - الاربعين رقيق الصرفين غنظ الوسط بصيب بعرصه دون حده)
والابوى (٥) في المعراض ان قتل ننته فلا تاكل ومن ما يقيد اطلاق ما دام على علم
حلية المقتول بالمعرص مطلق - كحضر (٦) مسعدة بن زياد عن جعفر بن محمد ع
في حديث قال الذي نرنيه بالسيف والحجر والشاب والمعرص لا ياكل منه
الا ما دكى .

ثم ان في المقام طائفة من الصوص تدل على حلية اكل المقتول بالمعرص
مطلقا حرق او لم يحرق ان لم يكن له بل غيره - او كان ذلك مرماته - او صنته لذلك

كصحيح (١) الحديث عن أبي عبد الله ع عن ما صرح المعروض من «صيد فليس ع»
ان لم يكن له من غير المعراض وذكر اسم الله عنه فلياكل ما قبل وان كان له من غيره
فلا وجهر (٢) رواية جعفر ع عن أبي جعفر ع عن قتيل المعراض قد ع «لا بأس
اذا كان هو مرماتك او صنعتك ذلك» ومصحح (٣) راره عنه ع «وما قبل احمر من
لا بأس به اذا كان اما يصنع بذلك قاتل وكان مياح مؤمن ع ويوم اذا كان ذلك
سلاحه الذي يرمى به فلا بأس ويحويها غيرها

والجمع بينهما وبين التصويص المستند اما يكون باحد نحو بين اما بتقييد
اطلاق كل منهما المقالي لتعطى ما هو يكون النتيجة الاخرى «بحد امير من اما المحرق
او ان لا يكون له من غيره» واما بتبييد اطلاق كل منهما المقالي لتعطى ما هو يكون
استتبعه انه يفسر في حجة اجتماع الامر من معادول الاول اصم لاني لا يرعى
المعارض فلا وجه لرفع اليد عن الاطلاق ما يرد من ذلك من الضرورات ان قدر يقدرها
ثم انه اذا كانت الالة من غير الجسدين المتقدمين وكانت مئمة يقتل فتمه
كالجحر والبدن والحيشة عبر المحددة فالظاهر عدم جاية ما قبل بهه بصدق سواء
حدثت ام لم يحدث سواء كانت البسقة رأسه او عصبه او آخر منه واعضاءه والجمع
ام لا ويشهد به جماع من خصوص كصحيح (٤) «بما من من حاد عن بصادق ع»
عن قتيل الجحر والبدن او كل قتيل ع الا «ووهه حسن (٥) حرير وموش (٦)
عبد الله بن سنان ومحمد (٧) بن مسلم وصحيح (٨) الحديث وغيرها (٩) المستحصل
ان لالة ما كانت مشتملة على بصل كالسيف والرمح واحتمل او كانت حالية عنه
لكي كانت محددة تصح المحرق وحرفه يحل احصل

بيان ما يعتبر في حلية الصيد

ثم أنه إنما (يؤكل ما يقتل أحدها) أي الأمور المشار إليها (إذا) وجدت الشرائط للحلية وهي سه الأولى - أن يسمى الغرسل) ولا خلاف في شرطية التسمية وظاهر المسالك الإجماع عليها وليس المستدلابه الكريمة لما تقدم في صيد الكلب أسهل لتدل على روم التسمية - ولا خصوص المتضمنة للتسمية في كلام السائين لعدم المفهوم لها - ولا أصالة الحرمة لما مر من أن الأصل هو الحلية بل الوجه فيه لأخبار والخصوص أحصاه - ومنها ما استدل على اعتبار التسمية عند ادخاله في شمل مدح يدك ومنها ما دلت على ذلك في خصوص أمقام كذا (١) على من جهر عن أحبه (٢) عن رجل بعث جمارا وصيها فصره بالسيف فقطعه فسمي هذا رجل الكلاء (٣) عن رجل من بني أديسمى وفي غزوه (٤) الآخر كل ما لم يشبه أديسمى وربما وصحبه (٥) حريز عن الصادق (٦) قال علم أن رميته هي التي منه فياكن ذلك إذا كان قد سمي وجوها غيرها - ويعدونها بصوص المتضمنة تذكر اسميه في الاستئولة فسمها كشتة عن أن وجوب التسمية كان أمرا مبرورا عنه عنهم - ولا يمارسها حر (٧) عيسى بن عبد الله القمي قدس لاسي عبد الله (٨) - أرمي بسهمي فلا أدري سميت أم لم اسم فقال (٩) كل لباس فإن الحلية في مورد الحر تقتضيها فاعذه التجاوز حتى لا ينعى وجوب التسمية ولو سمي التسمية يحل - لما مر في صيد الكلب لوحده المذكور

(١٠) انتهى أسلام الصائد فيحل لو (كان مسلما) وحكمه) على المشهور

١- الوسائل - باب ١٦ - من أبواب الصيد حديث ٤

٢- الوسائل - باب ٢٧ - من أبواب الصيد حديث ٢

٣- الوسائل - باب ١٨ - من أبواب الصيد حديث ٢

٤- الوسائل - باب ٢٥ - من أبواب الصيد حديث ١

لادليل عليه بالخصوص سوى ما مر في الصيد بكتب وقد عرفت فيه وسوى ما
 سبأى في السحرة ولاولى ايكال البحث فيه الى هناك
 اثبات ان يكون فاصداً بصيد برمية - ورمى سهمها الى هدف فصادف
 صيداً فله لم يحل كما هو المشهور بين الاصحاب وفي الرخص الاختلاف طاهر وهو
 المدرك والافضل عليه وبمكر ان يكون مدركاً انه اذا لم يقصد صيداً ورمى لا محبة
 لايمى وهذه الحجة لا يحل - وكيف كان فعلى فرض استثناؤه لا يعتبر بقصد
 الى المحسن فهو قصد صدامعيب ورمى في خط واصاب صيداً حرجاً - البحر (١) عند
 ان صيد البحر قصور سدها من محسوب الراوى عن موجه عن ابن عبد الله وعنه
 عن رجل سعى ورمى صيداً وحظه واصاب آخره فله كل منه - وهو يؤيد
 ذكره في وجه اعتبار قصد قتل امرؤى في حقه من الصيد - وفيه لا يكل
 منه - فيمن البحر على هذه الحجة - فسان الاصح من الثقلين هو الاول - يكون مرويها
 في انكاره وفي نسخة اخرى من صيد - ولا مورد لها لاصح عدم الزيادة فيه
 لم يثبت قتل الشبح البحر مع الزيادة بخرص كون السحرة الاخرى من الصيد
 بدون الزيادة

وتخرج على ما ذكرناه ان قصد صيد اورماه واصبه ثم اصاب صيد آخر
 حل الجميع ولا يصح كون السمي واحدة لان المعبر هو كون الصائده - مما يقتضى
 اطلاق دأبه كناية تسميه واحدة بمعده ايضا

ولا يعتبر ان يكون قاصد المحلل فهو قصد رمي الحجر في صيد محلل
 لاطلاق الدليل سمي وقد عرفت ان دليل اعتبار ان قصد لا يدل على اعتبار ان يرمى ما
 هو موجود في العرص وان وصلت النية الى لاصل كان مقتضاه الحلية كما مر
 مما في الرخص من الحكم بهذه الحجة الا مع قصد المحلل لا دليل عليه سوى اصابة
 الحرمة التي عرفت ما فيها

والرابع ان لا يعيب عن امرئ صيد عاب عنه وحيتانه مستقرة ثم وحده قولا

او ميتا لم يؤكل لاحلاف - ويشهد بهصوص كثيرة - كصحيح (١) سليمان بن خالد عن الصادق (ع) عن الرمية يحدوها صاحبها اياكلها قال (ع) ان كان يعلم ان رميته هي التي قتلته فلياكل - ووجه صحيح (٢) حرير - وموثى (٣) جماعة مع زيادة النص يرج بالمفهوم - وغيرهما ويستعد من الجميع اختصاص الحرمة بما اذا لم يعلم ان رميته قتلته - والافوه علم بثلاث حل الاكل - وفي الخبر (٤) الصجر قصور سده بهوان ان مجمع على تصحيح روايته عن الصادق (ع) اذ ارميت فوجدته وليس به اثر غير السم وترى انه لم يفته غير سهمك فكل نقيب عث اولم يبع عثك - والظاهر عدم الحلاف فيه

وفي صورته لثبث في اسناد اهل ان ربه يته يكون مفتضى ان عدة مع قطع النظر عن هذه الصوص ايضا عدم الحلية لثبث في تحقن السب المحلل والاصل يقتضى عدمه وغايه فليس هذا شرطا رابداً معسر في حية اصيد - ولعله بذلك يذكروه المصنف به

ثم ان ما ذكرناه من القيد في المصانة الثابت من الواحق صمد الكتب يهتر ان في المقام ايضا - اما اعتبار كون الرامي مصميا فلورمي وسمى غيره لا يحل لظهور النص في كون التسمية من الرامي - اما اعتبار ان لا يشاركه رمي آخر غير واحد لشرائط الحجية - فعدم استناد القتل ح الى اسب المحلل

بعم اورماه اثنان برميتين واثنين للشرائط حل - ويشهد به خبر (٥) علي بن جهمر عن اخيه (ع) عن ظبي او حمار وحش او طير صرعه رجل ثم رماه غيره بعد ماصرعه فقال (ع) كل مالم يشعب ادا سمى ورماه فندبر - والصوص الواردة في الاسى الذي توحش الدابة على حيتها لو ابادر الناس ايه باساقهم فصرهوه الاتية

حكم ادراك الصيد وفيه حياة مستقرة

ثم ان تمام الكلام في هذا الفصل - نأبحث في مسائل - الاولى - لو ادرك ذو السم او اكل الصيد مع اسراعه اليه حياة الاصابة وفيه حياة مستقرة توقف عنه على التدكية ان اتسع الرمان لها لاجلاف فيه في الحصة كذا في برياص - والاصل في هذا بحكمصوص خاصة كصحيح (١) الحديث عن الصادق ع عمن الرجل يروح كانه المعدم ويسمى اداسر حذقل وعواكل ممااء شاعليه فدا ادركه قبل قتله دكاه - الحديث - رصحيح (٢) محمد بن مسلم ومير واحد عنهم (ع) جميعا انهما قالوا في انك يرمله الرجل ويسمى قالان احده فادركت دكاهه فذكره - وخبر (٣) ابي بصير عن الصادق ع في حديث ان ادركت صيده فكله في يدك حيا فذكره فان عجل عديت فمات قبل ان تدكية فكله - وخبره (٤) الاخر عن الصادق ع في الخبر الممنوع فان حبست ان يستثت فصرته بسيف او طعنه بحربة (رمح ح) هذا يسمى فكل الان تدركه ولم يموت بعد فذكره ويحوها غيرها

وهذه الصوص كما تراها ليس في شيء منها استقرار الحياة حتى يبحث عن ما يتحقق به - ل هي منصفة لانه اذا ادرك دكاهه دكاهه او اذا ادركه حيا دكاهه و مر جعما الى شيء واحد فالمستفاد منها انه ان ادرك الصيد ولم يمض وقت التدكية وادركها (وسياتي في الدلائل تعيين ما يدرك به التدكية) لا يحل بدون التدكية - وان ادركه وهو مقتول او حي ولكن لم يدرك دكاهه حل بدونها وانما ظاهر ان مراد القوم من ادركه وفيه حياة مستقرة ذلك ايضا كما سياتي - وعليه فلا يراد عليهم كما في المسائل ما لا وجه له هذا القيد - ويعضده تفصيلهم في المقام بين ما اذا وسع الرمان للتدكية و

١-٢-٣- الوسائل - باب ٤ - من ابواب الصيد حديث ١-٢-٣

٤- الوسائل - باب ١٠ - من ابواب الدلائل حديث ٥

عدمه ولو كان المراد استقرار الحياة مفسره بعضهم وهو ما يمكن ان يعيش صاحبه
 اليوم واليومين لم يكن وجه لهذا التدبيل لعدم تصور استقرار الحياة بهذا المعنى
 مع عدم سعة الرمان للتدكية - وكف كان تمام الكلام في هذه المسألة ببيان امور
 ١- اذا ادركه حيا ولم يسمع الرمان بتدكية حل بدورها كما في الاكثر على
 ما في المسائل المشهور كما في اروضه احر ابي بصير المتقدم المصريح بذلك
 ولا بالحارج عن تحت اطلاق صدر النصوص الاخر المستصمة بحلية الصيد خصوص
 ما اذا ادركه لتدكية لتدريج به او لا المر بالتدكية مع ادراكه حيا المستصم ادراك
 التدكية عنه في هذا المورد احرص ذلك النصوص على عدم الحدية بدون الدكاة
 فاعرض باق تحت اطلاق الادلة - وعن الخلاف والحد والمختلف انه لا يحل طرا
 ابي انه ادركه حيا ويحل ابحاثه بتدكيته وبما ذكر به ظهر ضعف ذلك

٢- اذا اتسع الرمان للتدكية ولم يتمكن من تدكيته لامور احر وهي على قسمين
 الاول - ما يوجب الضرر من غير تقصير من الضمان - كما لو اشتعل ما حدا لالة وسر
 السكين او امتنع حاديه من قية قوة وما شاكل - الثاني ما يكون ذلك عن بصير الضمان
 كما لو اشتعل تحديد المدينة حتى مات الصيد وما شاكل ذلك - فان كان من قبل القسم
 الاول فظاهر الحدية لاصلاق الادلة المتقدمة وان كان من القسم الثاني لم يحل
 عنه في حكم ما لو تمكن من التدريج وركه عمدا في كونه مشمول للمد في ذيل النصوص
 من اعتبار التدكية في حل الصيد الذي ادركه دكانه

٣- اذا اتسع الرمان للتدكية ولم يكن له آفة يدكية - فالمشهور بين الاصحاب
 الحرمة كمدرو عن التدريج في النهاية والصدوق وابي الحيد والمصنف في المختلف
 وصاحبي المتدريج والكفاية فيهما وجماعة احرر انه يترك أكله حتى يقتله ثم
 لياكل ان شاء

واستد به عموم (١) الاية فكلوا مما امكن عليكم وما شاهاهم من النصوص

وخصوص صحيح (٢) حبل عن انصديق ع عمن ابرحل يرسل الكلب على الصيد
فيأخذه ولا يكون معه سكين فيدكيه بها فيدعه حتى يقسه ويأكل منه قال ع لانس
به قال الله عز وجل فكلوا مما أمركم عليه من الصيد (٣) الا حر قل قلت
لاسي عبد الله ع ع ارسل الكلب وامسى عليه فيصيد وليس معي ما يدكيه به قال ع
دعه حتى يقبله وكن معه - وممن (٣) الصدوق قدس الله روحه ع اذا ارسلت كلبك على
صيد فادركته ولم يكن معك حديدة تدحبه به - فدع الكلب بقلته ثم كن معه

وورد على الاستدلال بالآية بأنها لا يدل على العموم والاجامع وجود آلة
الصيد - واحب عنه الشهيد الثاني في المسالك ان تحصيل الية بعدم جوار مع
وجود آية لدخول الاجماع - ولأدلة لا يدل على تحصيلها في محل ادراك الامام
حجة فيما عدا - ورد الحفص - وفيه ان الدليل انما على خروج صورة ذراكه حيا
مع وجود آية - يدح عن تحت اعمام يد على خروجها عنه مع عدم وجود الية كما
قدمه واعترف هو قدس الله روحه في اول عنوان هذا الموضع بصرح بان
الموضوع يدل على الحرمة وقد ثبت في محله ان اصلاق المتقدم على اطلاق المصنف
اما بخصوص فقد ذكر جماعة الصحيح الاول - ووردوا عليه انه لا يدل على
المطلوب لان الصمير المستتر في قوله فيأخذه راجع الى الكلب لا الى الصائد
والدور راجع الى الصيد والتقدير فيأخذ الكلب الصيد وهذا لا يدل على اطلاق امتناعه
بل جازان يبقى على امتناعه والكلب الممسك له فادخله حقت قد قبل ما هو محتج
فيحل بالنقل - واحب عنه الشهيد في المسالك انه ظاهر في ضرورة الصيد غير محتج
بجهاث - احدها قوله لا يكون معه سكين فان مقتضاه ان المانع له من تدكيته عدم
السكين لا عدم اشدرة عليه لكونه ممسكا - والثانية قوله يدكيه بها - والثالثة قوله
ايدعه حتى يقتله فانه ظاهر في ان له ان لا يدعه حتى يقتله - وورد عليه سيد الرياض
في - جهين - احدهما ان ما ذكره من القرائن لا يوجب الصراحة بل عاينها اقادة الظهور
وهو لا يماهي الحمل على ما ذكره المجيب جمع بين الأدلة وفيه ان رفع اليد عن ظهور

الدليل لا بد وان يكون معرفة ومجرد الجمع ما لم يكن عرفيا لا يصلح لذلك. بل ظهور المقيد مقدم على ظهور المصق - الثاني - انه على تقدير الصراحة النصوص الدالة على الحرمة تدور الدكة لاغتصاها ما شهرها عظمة التي هي من اقوى المرححات الشرعية تقدم على هذا الحر وهو لا يكون اياها كافية وان كان صحيحا وعمله (وبه) ان ذلك اعرب من اوجه الاول - فان الرجوع الى المرححات انما هو في المتعارضين ولا وجه له في المطلق والمقيد والنصوص الدالة على الحرمة مطلقة وهذا الخبر مختص بصورة عدم وجود الاله - والمقيد يقدم على المطلق فتحصل ان دلالة النصوص الخاصة تامة - واسنادها معتبره وقد عمل بها جماعة فليساء على ما يستفاد منها متعين فالأصهر هو الحق في هذه الصورة

٤- المشهور بين الاصحاب ان يجب المصادرة الى الصيد بعد ارسال الاله والاصابة شرعا او شرطا ولم يثبت النصوص المقتضية ادراكه حيا وعدمه والحكم بالحلية في الثاني دون الاول لانه الدكة ثبتت في ذلك رواية ولذا قد يقال بان الاظهر عدم لرواها

و يستدل له سيد مرتضى - باصانة الحرمة - وان المقيد من الاطلاقات ما تحققت فيه والاصل الصيد مع عدمه ولو بقي غير ممسك مئة ثم مات بخرج الانقوع لعله مخالف للاجماع لضرورة - وبالا - فقراء والتسع للنصوص والقناتوى على دوران حل الصيد بالاصطياد وحرمة مدار حصون موته حال الامتناع به وعدمه مع القدرة عليه - وبان المستفاد من النصوص والقناتوى عدم حل الحيوان مطلقا الا بالذبح ونحوه وان الاكتفاء بهما في الحلية انما هو حيث حصلت ضرورة كالاستعصاء ونحوه - وبان النصوص محمولة على صورة المسارعة لورودها لبيان حكم آخر غير المسارعة

والكل كما ترى فان الاصل هو الحلية كما مر - مع انه لا مجال له مع اطلاق الدليل - وكون المتبادر من النصوص ما تحققت المسارعة فيه ممنوع ولا يلزم منه انه لم يبق غير ممنوع منه ثم مات محل فان النصوص آمرة بانه مع ادراك الدكة لا بد وان

يذكر في الكلام السابق في انه حل تحت المسارعة في العشى اليه ام لا - والاستقراء
المشارا به ناقص ليس تام - والمستفاد من النصوص ان الحيوان مقدور عليه بحل
بالدفع والتمشيع بمراتب الكتب او السهم والمخروط ان هذا حيوان حين ما
اصابه آية لا يصيب ذلك منه - ومتعصفا - خصوص تداعى عليه نبات - لا صا -
وكونه يصوص النبات ليس حكم آخر لا وح حمله على صورة المسارعة مع
اقتضاء اصالة التراتة عدم وجوبها

ويمكن ان يستدل له به في النصوص على وجوب التذكرة على ادر كنه
واذر كنه دكانه - وغيره فلو فرضنا انه عند ارسال السهم والاصابة بالصيد واسرع
اليه بالمشاد لوجدته حيا ويوسع الزمان بتذكرته ولو انه يسرع اليه ككك لثري
مشيه وحده حين ما يوصى به - لا بعد القول به - يصدق انه يدركه حيا وبذلك
دكانه ولا يحل الصيد في فرض ترك المسارعة وعدم التذكرة وليس معنى الوجوب
الشرطي بالمسارعة الا ذلك - مما فاده المشهور من جلد

في بيان الحيوان الذي يحل بالصيد

ثانية - لا اشكال في ان الحيوان محلل لحمه المحرم ميتة من كتب مسورا
على دمه وفي ماله لا يحل لا بالدفع او بالحر على ما ياتي بتفصيله - وان كان غير
مقدور ان كان مسورا - وحشا فجميع اجزائه مدحج مادام على وحشه وهو في الصيد
الوحشي موضع وقد سئل عن كفا في المسالك وفي لاسي اذا وحش
كما اذا تدبير موضع وفاق ما كما في المسالك ايضا

يشهد لحلية القسم الاول بالكتب والافعال خصوص المقدمة الواردة في السب وهو من
حبة عدم ورودها في مقدم بيان ما يحل بالصيد لا خلاف بها كي يتمسك به في كل مورد
المتيقن هو الوحشي بالاصابة الفاعل على بوحشه - فهو صار الوحشي مستبسا لا يحل شيء
منهما لعدم الاطلاق للنصوص وقد دل الدليل على احصاء السب في التذكرة لو كان
مقدورا عليه بل قد مر ان النصوص الدالة على ان الوحشي اذا قد عني تذكرته حتى يواسه

انه عقره الكلب او اصابه اسهم ولم يكن له قوة ليتغزو يمتنع لا يحل بطون التدكية معاه في حشر (١) الا فتح عن على بن الحسين عنيهما السلام - ولوا برجلارمى صيدا هي وكره فاصاب اظير والفراخ جميعاه ياكل ولا ياكل الفراخ وذلك ان الفراخ ليس بصيد مالم يطير واسمها يؤخذ باليد واسمها يكون صيدا اذا اطرافان لحشر كما ترى بعموم النلة يدل على عدم حلية غير اوحش بالصيد وان كان وحشيا بالاصالة اصف ابى ذلك كنه عدم صديق صيدا كلب وما شابه من العاوين عيه لعدم احتياح اخذه الى حيلة

ويشهد لحلية القسم اذا اى في النصوص الخاصة - كصحيح (٢) انحلى قال ابو عبد الله ع في ثور تعدى فاختره قوم باسماءهم وسموا اتوا عليا ع فقال هذه ذكاة وحية وحمة حلال - وحسن (٣) حلى ع في رجل ضرب سبعة حرورا او شاة في غير مدحها وقد سمى حين ضرب قال ع لا يصلح اكل دبيعة لا تدب من مدحها - عى اذا تعدد ذلك ولم يكن حله اضطرار فسادا اضطر اليه واستنصب عليه ما يريد ان يدب الاباس بذلك - وحسن (٤) ابى الحرى عن جعفر ع ع عن ابيه ع ان علي ع قال اذا استنصبت عليكم الدبيعة فقبها وان لم تقدرها على ان تفرقوها فانه يحلها ما يحل الوحش - ويحوها ع رها

انكائه (ولو قتل ما فيه حديدة معترضا حل) على المشهور بل صاهر المال كالاجماع عليه كما روي وشهد به مصافا الى اطلاق نصوص حبة ما قتله السيف والرمح والسهم - خصوص صحيح (٥) الحاشى عن الصادق ع عن انصيد يرميه الرجل سهم فبصيه معترضا فيقتله وقد كان سى حين رمى ولم نصبه الحديدة قال ع ان كان السهم الذى اصابه هو الذى قتله فادار آه فياكل - وحسن (٦) الاخر عنه ع عن الصيد بصيه السهم معترضا ولم يصبه بحديدة وقد سمى حين رمى قال ع ياكل اذا اصابه و

١- الوسائل - باب ٣١ - من ابواب الصيد حديث ١

٢- ٤ الوسائل - باب ١٠ - من ابواب الدبائح حديث ١-٩

٣- الوسائل - باب ٤ - من ابواب الدبائح حديث ٣

٥- ٦- الوسائل - باب ٢٢ - من ابواب الصيد حديث ٢-٣

هويراء الحديث

الرائعة قد عرفت أنه يعترف في حلية ما قلناه الكلب واسمهم كونه معتصم - (٥) عليه
 (لوقبل الكلب أو الهيم فرخا لم يخل) وهو وصح وشهد به مصاف، من ذلك حمر (١)
 الأفاع قد سألت علي بن الحسين (ع) عن الصعور فخرج في دار هل يؤخذ من راحته
 فقال (ع) لا إن له روح في وكره في دمه الله سم يظروا أن رجلا رمى صيدا في وكره
 فاصاب الطير والفراخ جميعا فانه ياكل الطير ولا ياكل الفراخ وديكك لا يخرج
 ليس يصيد صامح حار واما إذا وجد في وكره، واسم يكون صيدا إذا صار

موت الصيد بسمين

الحامسة (وورد ما بهيم) وسجود (فردى عن حمل) ووقع في الماء فمات، ووجه
 يحتمل استاده إلى كل منهما (ثم يحسن) اجماعا كما في (ربما) من يشهد به مصافا
 إلى أنه من باب اجتماع السمين المحسبين في اشغال والحرمة وقدره بهتم
 امتداد الموت إلى السبب، محتمل خاصة جملة من المصوص - كصحيح (٢)
 الحلبي عن الصادق (ع) عن رجل رمى صيدا وهو على حمل وحائه فبحرق فيه اسم
 فيموت فقال (ع) كل منه سواء وقع في الماء من رميته فمات فلا تأكل منه - ووجه
 موثقا (٣) سماعة وخبر (٤) حديد الحجاج عن أبي الحسن (ع) لا تأكل الصيد
 إذا وقع في الماء فمات وسجودا غيرها

ومقتضى إطلاقها عدم الحية حتى إذا علم استناد الموت إلى الرمية عادة كما
 عن الشيخ في النهاية - لكن المشهور بين الأصحاب شهرة عظيمة كادت تلغ الأجماع
 بل ادعاه غير واحد أم الحمل إطلاق ما في النهاية على غير المورود كما عن المحقق
 أول رجوعه وأفتاه بما هو المشهور في المصنوع أنه يخل في هذه الصورة وإن عرفت

١- الوصائل - باب ٣١ من أبواب الصيد حديث ١

٢- ٣- ٤- الوصائل - باب ٢٦ - من أبواب الصيد حديث ١- ٢

الماء والتردى تعجيلا . ويمكن ان يشهد بمصاوه الى اذخاع . والى مناسه
الحكم واحضوع . انه في صحيح الحصى في صدر احمر فان رمي صيدا وهو
على جبل او حائط فحرق فيه السهم فمات حي ومن استشهد جدا ان يحرق فيه السهم
في موت ولا يردى من الحائط واما حكم الحية مع من حرم من صيدها فذخيرة
استناد الموت الى الرمي فدينه يحصى ما اذا حمل احد المموت الى الماء او
وارمى جميعه واحتمل يرق بين الماء والتردى كما ترى . واصحابنا يمكن ان يستدل
لهم رسل (١) صدوق قبح وان رميت الصيد وهو على حل فقد فلا يأكده
والرعيته فمضاه سبيل ووقع في الماء فكهده كان ربه في الماء فلا يأكده
هو من جهة استناد الصدوق من ضمنه الى المعصوم فخرج حرم من الرسل انى
يكون حجه وانى من ضمنه الصدوق وصوبهم احتسب ربه واشهد الثاني و
غيرهما . وتقرير الاستدلال بانها اذا كان رأسه خارج الماء فهو ربه استناد الموت
الى ارمي لاى الماء . والا فكل من الامر من حدس . فلا يصر الحية مع الغنم
بامتداد الموت الى ربه

حكم من ضرب الصيد ففقدته نصفين

السادس (ولو فقد السيف نصفين خلال تحركه) حركه المدح (اوليه متحركه)
بلا خلاف كما عن الخلاف والى . سود والرائر . فكيفهم بيم يذوه باخذ الصدين و
ان كان الطاهر ارادتهم اياه . على الفداء فى غلصمين مع انهم صرحوا بكون
مشته من جهة اسباب عدم استقرار الحية فلاحلاف فى المسألة . ويشهد بمصاوه
الى اطلاق الادله وثق (٢) عرفت عن الصادق ع . فى الرجل يضرب اصيده فيجذله
نصفين قبله . يأكدهما جميعا وان ضربه فان منه عضوا من كل واحد من

١- الوسائل - باب ٢٦ من ابواب الصيد حديث ٣

٢- الوسائل - باب ٣٥ من ابواب الصيد حديث ١

منه واكل مديره

(ولو تحرك أحدهما حر كما حيائه منفره حل بعد التذكية) مساويه احياء (خاصة) ولم يحل الآخر - اما عدم حية الآخر فلا به حرمان من احيى فهو ميه - واما اعتبار اسدكية فيما فيه احياء - فلا خصوص المتقدمه - بل على اعتبارها ان ادرك حيا بعد عن ظاهر اختلاف والمسوط - واثرا عدم اعتبار الذكية خلافا لمشهور - بل اعتبار الاولان خروج ادم حاصه بل وصرح ثاسما - بحريم من دونه - اقول لعل مدرك عدم اعتبار هم سدكية اطلاق الموثق المتقدم (٥ رده) انه لو سلم اصله - ينسب بحر (١) في اخصى وحمار الوحش يعرض - ما - ثم بعد ان قال - لا بأس بكليهما مدرك بتحريك احد الصغير - فادا تحرك احدهما - يجوز كل الآخر لانه مية - قال صهر التعليل ان احياء الميته وامنيه الحية - المستقرة بالمعنى المتقدم اى ما ادرك ذكائه لا مطلقا - فيه يتبدل اطلاق الموثق - مع انه لو اعمص عنه حيث يكون السنة بين الموثق والنصوص المتقدمه - الدالة على انه ان ادرك حياه او ادرك ذكائه لم يحل بدون سدكية - عموم من وجه - والترجح معهما من وجوه غير حقيقه - فتقدم واما اعتبار خروج ادم فلا وجه له - اصلا لا القيس على السبحة - هو كما ترى

(والا) اى وان لم يكن حياه المتحرك مستقرة (خلافا) مصدق كالما فيه الرأس اكرام لا لاطلاق الادله - كصحيح (٢) الحنبلى عن الصادق (ع) عن الصيد يصبره الرحمن بالسيف او يقطع برمح او يرميه سهم فيقتله وقد سمي حر - من قال (ع) كل لابس له وجوه غيره - وكذا اطلاق موثق عياث المتقدم - وعن الشيخ فى - حيايه انه مع تحرك احد الصنفين دون الآخر فالجلا - هو المتحرك خاصة وان احدهما معا مشروط بحركتهما معا واعد حر كتهما ونسب فى ارباب من هذا القول الى اختلاف والمسوط والسرائر ايضا ولعل مدركهم - الخثر الثابى المتقدم - او ما دل على ان الجزء المسا من احيى مية - ويرد الاول مصافا الى ضعف سده من وجوه عديده ما

١- ابوسائل - باب ٣٥ من ابواب الصيد حديث ٣

٢- ابوسائل باب ١٦ - من ابواب الصيد حديث ٣

تقدم من ظهوره لاحل مافيه من العييل في ما اذا كان حركه المتحرك حركه مباحه
مستقره بالمعنى المتقدم وورد في اول ان المبادر من ذلك ما يحتاج لحياته الى
التدكية - وثاني ان السنة بين مدل على ان مقل ساسيف او المرح والسهم حلال - و
بين الدليل اسشار اليه عموم وجهان اعلمنا عن اسدر امدكور - والترحيل مع
الاول - وهو فتوى المشهور التي هي اول ارححات

وعن الشيخ في الخلاف والموسط واس جرد ان حسمه مشروط بتدويمه
ومع تفاوتيهما يؤكل - فيه اثنان اكر وصرح في عمره بالمعومة (استند
له) تارة بالاجماع كما عن اعمود - اخرى بان اكل ما مع ابراس مجمع على
اباحته ومما هو ليس عليه دليل وثالثه موثق (١) اسحق بن عمر عن الصادق ع
في رجل ضرب عرا لا يبه حتى اصابه ياكه فادعاهم ياكل مما بهي الرأس ويدع
الذئب - ادعوى اهلوا كان مصنف شاهلا لا كبر والادون واحداوي - الا ان الجمع
بينه وبين المرسل (٢) عنه ع قد قست به رما رمت بامر اس فاقول فقل ع ادا
قطعه حدين فادرم بصغرهما وكل الاكر وان اعتدلا فكسهما بقصى ذلك يحسن
الاول على ما اذا كان ما بين الرأس اكر كما في اثنى وحمل اثنى على ما اذا كان
الاكر مما بين الرأس كما في الاول (ويكن برد) على الاول مع الاجماع اذ لم
يمت بغيره وان حركه - وعلى الثاني ما هو من الدليل على حليه الجميع - وعلى الثالث
ان الجمع المذكور ترعى اول - والحر اثنى ضعيف ثانيا - والموثق باطلاقه
لم يعمل به احد - اصف الى ذلك كنه انه لا يصلح بمقدمة مع ما تقدم

(ولوقطعت الحباله بقصه فهو ميتة) مطلقا كذا في احدى النظمين حياته - ممره
ام لا اجماعا كما في الربص والنصوص اداة على ذلك كثيرة متاني الاشارة
اليها ولا احتصاص بحكم بالحاجة بل يشمل كل انة من الاثبات غير المعترقة وهذا
واضح جدا مما استلزمه

الساعة (ولور في صيد فاصاب غير محل ولور ما دلل الصيد فاصاب لم يحسن) وقدم الكلام

هي مما في الشرائع

حكم الصيد بالدقة

(ثمة وافي الان الصيد، غير مأمور، كالنهود والحصاة وغيرهما لا يدخل ما لم يدرك
دكته وهو المستقر حياته و يدكه) وقد استماصت خصوص بذلك في القود والحب
وقد تقدمت خصوص في النهود - ١١ - في احالة - فصحيح (١) محمد بن قيس عن
الاقرة قال قال امير المؤمنين ع - حدثت احالة من صيد فقطعت به يد او رجلا
فدفعه فمات وكنو مما ركبكم حيود كرم اسم الله عليه - وحر (٢) عبد الرحمن
راى عدله عن الصادق ع - حدثت احالة فقصعت به شاة فموت وما
ادركت من سائر حده حدى - كنه كنه كل منه وحوهما غيرهما - وهذا كنه مما لا
يشكال فيه ولا كلام

اما الحكم في الصيد بالالة الحديثة وموتة - بدقية فقد اخله في محكمي
الكهية - وحرمة صيد ريش (وستان) بلا - صحيح (٣) محمد بن قيس عن
قرو ع - من خرج صيد سلاح وكراسه الله عليه ع بنى ليه اوليس م ياكل
من صبح وقد علم ان سلاحه هو ادى فده فلما كل منه ان شاء (واورد عليه) السيد في
الريش - بالالة من حصيصه باص - وحرمة احتلها اميدول غير - خصوص
القدمة - وانه يعارضه عموميات - حریم النية الصادقة في البعة عن الميت
خلفه هو - من كل آفة خرج منها لانة عشرة - وفي ما عداها من - وروى
اجمالة تحب مدخره - وومع - عموم السلاح فانه بكرة مشة لا عموم فيها لانة
ووصرافه - عن النكحة اذا لم يغيرها مع انها من الالات المستحدثة في قريب
هذه لارمة (وفي الجميع بطر) اما اصالة - حرمة - ومضاه الى مأمور من معناه

٢-١ - الوسائل - باب ٢٤ - من ابواب الصيد حديث ٢-١

٣- الوسائل - باب ١٦ - من ابواب الصيد حديث ١

النصوص - نبي دعوى فلا يخفى عسب في شبهة الموضوعية أنه لا يرجع السامع وجود الدليل من غير فرق بين خاص منه وإظهار فكيف بان يخصص العموم بها. وأما عموميات تحريم الحية فحجب تخصيصها به صحيح - ودعوى - أن مفروض المسألة باق تحت العموم - معدومة - لأنه مع وجود الدليل الخاص كيف يكون باقيا تحتها. وأما مع عموم الملاح فهو وان لا يمكن لا بد في اصطلاحه والإطلاق حجة كعموم. وأما لا تصرف - وصحة منه غيره - فتدبره راراه لا يصلح لتقييد الإطلاق - مع أن الصيكة في هذه الأسماء صيدها - وبواسطة عدم كونه في زمان صدور الروايات - فتدبره بان اختصاصها بالشرعة من قبيل التصديا الحجة - لا الخارجية وهي متضمنة لحكم الأحكام على موضوعات القدر وجودها.

ورجاستان بحرمة مصادفها إلى مذهب - س - أحدهما - ما تضمن حرمة مذهب - نقل - أشبه - أسرار - دلالة تحت - ر - ر - وأما بحر (ورد) على لأول أنه ليس في شيء من استنصوص مذهب على ذلك إلا في حرمة في المعارض دان على أنه لا بد منه لئلا يخل - وابن عثمان الإطلاق - مع - هذه الآية لا تنقل منه وأما يقتل بحرق واسود وهو أحد من أسهم والحرق - س - ورد أشبه - مع شمول المذهب - ث - وعن الكثرة في الحديث - لا يترك صيدها ولا يترك عدو أولئكها كثر - س - وفيه - لا يترك صيدها ولا يترك عدو أولئكها.

ويمكن أن يستدل بحكم ما صيدها وجود - ١ - ما تقدم من صحيح محمد بن قيس - بحرق - مرسل - عليه - ٢ - أص - ٣ - من التي أسماها والمساعدة من الكتاب واليه - ٤ - من الذي حجة مذكور - ٥ - أنه عليه - ٦ - النصوص الدالة على حلية ما قتله رمية - ٧ - رأى كصحيح (١) - سمعان - حذاف - قل - ما - ٨ - أبا عبد الله - ع - عن الرمية يجدها صاحبها - ٩ - قال - ع - أن كان يعلم أن الرمية هي التي قتلته فليأكل - وصحيح (٢) - حرر عنه - ع - عن الرمية يجدها صاحبها من العدايا كان منه قال - ع - أن علم أن رميته

هي التي قتله فلها كل ذلك إذا كان قد سمي وبحره غيرهما . وموثق (١) مسأعة
سألته عن جنود السبع ينتفع بهم ، قال : نعم ، إذا رست وسببت وتفتح بخلده . وموثق (٢)
محمد بن يحيى سأله عن الرجل يرمى الصيد بمصره فبتدريه فوج فتقطع فقال : نعم
كله . وحر (٣) عباد بن صبريد الصمخ عن اجمعت العصابة على تصحيح ما صحح
عنه عن أبي عبد الله ، قال : عن رجل سمي ورمى صيدا فاحصه وأصاب ، فحرق ، قال : نعم
ياكل منه . أي غير ذلك من الصيغ الواردة في الأبواب الخمسة السابقة على
أن المحسن هو الرمي وإطلاقها يشمل الرمي بالندقية . - النصوص المتقدمة في
المعروض احتضمة حليلة مقتول كلما قرره أحد السلاح ومائة و
صنعته لذلك . فلا يصير هو حية ما قبل بالنسبة . وهل يعتبر أن يكون ماله هو هذا
أم لا . وجواب أصحهما أن الذي فوج يكن محددا وحرق حل كـ

التسعة . - الأصيد بدلالة المعصومة سلاحا وكما حرام . كلامه لأنه عرف
في ما العير وعصب ولكن لا يحرم الصيد وبمكة لا ضلاق إداره ضروره كونه من
قبيل المعاملة التي تخاصم المحرم كالمخ بالالة المعصومة . نعم عنه أخرجه .
للمالك كباقي الأعيان المعصومة

الشره . - إذا صيرد الرامي غير محتج بأي نحو كان بمكة لأنه من أصحاب
ويملك المباح بالخيار ولا حرجه إلى النفس الحي وسبب الكلام هي ذلك معصلا
في آخر ما بحث الصيد وأدبا حقه . وهل يعتبر قفلا التملك أم لا وجهان . صواب على أنه
في الملك انحصار من الخيار وعدمه . ظاهر الادة عدمه . واعتبره . وعنه ولورده .
قصد الصيد فاصاه وصيره غير محتج بمكة

١- الوسائل - باب ٣٤ من أبواب الاطعمة المحرمة حديث ٤

٢- الوسائل - باب ١٧ من أبواب الصيد حديث ٣

٣- الوسائل - باب ٢٧ من أبواب الصيد حديث ١

حلية ذبيحة الكتابي مع احرار التسمية

نصل الثاني في الدناحه : الكلام فيه في مقدمت - الاول في ادناح وما يعتز به (٩) قد طعنت كلما منهم به (بشرط في الدناح الاسلام واحكمه) على معنى ما اشار اليه جماعة بقولهم فلا ينولوا النوني وغيره من الكفر غير الكتابي وان كان من كفار المسلمين كالمزند والعالى ومن شاكل - وعن غير و حدد دعوى الاجماع عليه - وفي مسند اتفق الاصحاب على حملهم على تحريم ذبيحة غير اهل الكتاب من اصف الكفار سواء في ذلك النوني وعابد المارو ' مرندو كافر المسلمين كالعلالة وغيرهم اسبى - ويشهد له مصنف ابى ذلك - والى محاوى القصص لاثنية صحيح (١٠) محمد بن قيس عن ابى جعفر (ع) قال امير المؤمنين (ع) لانا كانوا ذبيحة بشارى العرب منهم يسوا اهل الكتاب - وحرره ٢٠ على بن جعفر عن ابيه (ع) عن دنايح بشار العرب (ع) ليس هم اهل الكتاب ولا محل دنايحهم - وحرره ٣٠ ابى بصير عن الصادق (ع) لانا كل ذبيحة بشارى طلب منهم مشركوا احرب ونحوها غيرها - وهى بواسطه ما فيها من الغل تدعى تلك كبرى الكلية فلا اشكال فى الحكم

اما الكلام فى ذبيحة اهل الكتاب فقد اختلف الاصحاب فيها على اقوال ثلاثة - ا - عن الاكثر ومنهم الشيعى والمرضى والانواع والحلى وجمعة المتأخرين - فى مسائلك وهو الحرمه - بل فى المسالك ان عليه معظم الاصحاب بل كاد ان يعد من اذهب وعن احناف والاشعر جمعها من متفردات الامامية مدعين الاجماع عليها - ٢ - ما عن القديمين وهو الحل - ٣ - الساء على الحل مع صماع التسمية سبها ذهب اليه الصدوق - والعمدة فى المقام الروايات - واما الايات - فقد مر فى مبحث اشتراط كون المرسل لتكلم مسلما تقريبا الاستدلال بها على الحرمه والجواب عنه - نعم يبنى الاية التى استدلت بها الحل ومستعرض لها الروايات - واما

الاجماع - فقد كونه يعذبها بمصاحح ذات جمع اى عدم حرمة لا يكون - حجة
واما - خصوص - فطوائف

النصوص التى استدل بها للحرمة

الاولى ما استدل به للقول المشهور وتكنم لاحبار كثيره - م - ص - ج - ا -
فتية الاعشى قال سأل رجلا عن الله سبحانه وتعالى - ا - ج - ي - من فيها اليه يدى
وانصراني فعرض فيها الحارصة فمدح من اكل - يحته - فقد - وعبد لله - لا بد من
نفسها مالك ولا تاكثها فاما هو الاسم ولا من غده لا من - قد - ا - ر - ح - قال
الله تعالى اليوم اهل لكم الطيبات وصعاء الله ان تواتوا الكفايت منكم فقد -
ابوعبدالله ع - كان اى يقول اما هو انحبوب وشاهاها - يدعى - ظهور -
فى الحرمة ويؤيده السياق من حيث فهم الراوى اياه ولما عارضه - لاية المتضمنه
للحلية غير الصافية لئلا يراه مع تقرير المعصوم معنى فهمه وجوابه - بما اح - و -
اورد عليه فى المسالك بانه يدل على الحل لان قوله لا بد من ثمنه ما يثبت على
جوار بيعها واللام اصدق الثمن فى مقاشتها ولو كانت مبنية على حذر بيعها ولا بد من
ثمنها وعدم ادخال ثمنها فى ماله يكتفى فيه كونه مكرهه ود - ا - ا - ا - ا - ا - ا -
حاله كك حذرا من الناقص (وقه) ولان اطلاق الثمن عليه لا بد من معنى صحته ا - ج -
وقد اطلق الثمن فى كثير من الاحبار مع فساد اسع كقوله ثمن - م - ر - م - ح - و -
مناشاكل - وثانيا ان صحة البيع لا تنافى حرمة الذبيحة وقد ثبت بعض النصوص على
جواز بيع الميتة - م - ع - ص - على جوار بيعها - م - ص - الى التمكن من هذه الرواية
من ثبوت الروايات فلا يصلح ذلك قرينة لرفع اليد عن ظهور النهى فى الحرمة (وكن) يرد
على هذا الخبر انه يدل بواسطة ما فيه من استعيل على الحل وعدم الجمع من اكل ذبيحة
الكتانى فانه عن حكمه بعدم الاكل بعدم الاطمينان بانه سمي فهو حصل الاضطرار

اختصاص الحرمة بهم لما افاده في المسالك عبارة الامر لاندن على الحلية في غيرهم بل هي ساكنة عن بيان حكم غيرهم

ومسما - النصوص الناهية عن دبح غير احطم الاصحبه - كدين صحيح العلبي
 ومنتقد وغير (١) سلمة المنحر صفه تكون الراوى عنه من اصحاب الاجماع
 عن ابي عبدالله ع ان عليا ع كان يقول لا يذبح صديقك يهود ولا نصارى
 ولا يذبحها الامسم - وموثق (٢) اسحاق بن عمار عن جعفر عن ابيه ان عليا ع عيهم
 اسلام كان يقول لا يذبح منكك الا اهل ملتك ولا تصدقوا بشيء من نسككم الا على
 المسلمين وتصدقوا بما سواه ع اركاة على اهل ائمة - وصحيح (٣) الحلبي عن
 الصادق ع ولا يذبح الكافر اليهودي ولا نصراني اصحتك - وصحيح (٤) ابي بصير
 عنه ع ولا يذبح اصحتك يهودي ولا نصراني ولا محوسي وان كانت امرأة فليذبح
 اغسها وجوها غيرها والجواب عن هذه النصوص ان احسبى عنه فيها دبح
 لاصحية ولها خصوصية واما في صحيح ابي بصير بان يذبحها مالكم او قدس في
 محله استجاب ذلك حتى لو لم يحسن التدبيرة جعل يذبحها يذبحها فلا ريب لانه
 النصوص بحرمة الذبيحة واعتبار كونها ذابح - ولما لم يفي المسالك ان هذه تدل
 على الحل اذ مفهومها ان غيرها ليس ككثير المصنوع وان لم يكن حجة الا ان
 التحصيل بالاصحية لا يكتفى فيه لو كانت دحتم حرمة مطلق - وهذا وان كان
 لا يثبت عن الاشكال ولكن عدم دلالتها على حرمة الذبيحة حال عن الاشكال

ومسما غير (٥) ريد اشحام قال سئل ابو عبدالله ع عن ذبيحة الدمى فقال ع
 لان كله ان سمي وان لم يسم - وهذا الخبر من حيث الدلالة على الحرمة لا كلام فيه
 ولكن سده ضعيف بمقتضى ما في النصوص التي صنفه جمع كثير ومما في الريب من
 انه يذبح صفه بالاصل ويعمل الاكثر ويذبحه بان الاصل كما عرفت لا اصل له - مع
 انه لا يوجب خبر ضعف السند - واما عمل الاكثر فانه جابر هو عملهم بالحروا مشاد
 هم اليه لا محرر مطابقة فتواهم مع مضمونه وفي المقام لم يحرز ذلك ادل على اصحاب

في افئاثهم بالحكمة استندوا الى غيره - فعمل الاكثر انصافا ليوحي الخبر
وبما ذكرناه يظهر الجواب عن جملة من النصوص المستدل بها في المقام
فانما صيغة الاسناد غير المحيرة بالاستناد كخبر (١) محمد بن يحيى التميمي
فان في سنده امام هو اما ضعيف او مجهول - وخبر (٢) الحسن بن عروبة
وغيرهما

ومنها صحيح (٣) شعيب الترمذي في قال كتب عبد الله بن عبد الله ومعاوية بن
واسم من اهل الجبل يسألوه عن دين اهل الكتاب فقال لهم ابو عبد الله ع قد
سمعت ما قال الله عز وجل في كتابه - فقالوا له حب ان تعبر فقال ع لهم لاننا كذوب
فلما خرجنا قال ابو بصير كلنا في غنى ما فيها فندسمهته وسمعت امه جميعا يمارون
باكلها فرجعنا اليه فقال لي ابو بصير منه فمت به فمت فذاك ما يقول في دين
اهل الكتاب فقال ع اليس قد شهدنا هذا؟ وسمعت قلت لي فقال لاننا كذوب
وربنا ان الظاهر من قوله ع قد سمعتم ما قال الله عز وجل - ان الوحى في سمعه ع
الاكل من ديارهم عدم ذكر اسم الله عليها ادلا يكون في الكتاب ما يكون مربوطا
بال مقام الاله الاية - ويبدو مع تعارض صدر الخبر وديبحة مع ما سنده ابو بصير عن
ابيه ع كما لا يخفى

ومنها - صحيح (٤) الحسين الاحمسي عن الصادق ع قال قال له رجل
اصلحك الله ان لا تحرا قصاصا ينجى يهودى فليدع له حتى يشتري منه اليهود
فقال ع لاننا كل من ديبحته ولا نشرمه ورويه ان هذا الخبر مروي من هذا الاسناد
ومذلل بقوله وقال هو الاسم ولا يؤمن على الاسلام فهو يد على ان المنع عدم
احراز التسمية لا كون الذابح يهوديا

ومنها خبر (٥) ابن ابي عمير ابن ابي يعفور ومعه بن حريش كتابا يميل
على عهد ابي عبد الله ع واحتلما في ديار اليهود فاكل المعلى ولم ياكل ابن ابي
يعفور فلما صاروا الى ابي عبد الله ع احتراد فرصى فعل ابن ابي يعفور وحدثا المعلى

ففي اكله اياه وفيه انه متضمن تمصية شخصية ولعل وجه المحضة كون اليهود هي ذلك اثر من غير مسلمين فلا يصح الاستدلال به

ومنها مؤثق (١) حميد بن اسحاق عن ابي عبد الله (ع) عن ديباجة اليهودي
و نصراني (ع) لا يعرفها - ومثله حمزة (٢) لا يخرج سماعة (ع) - ومثلهما
من اخبار اخر - وبكلمتها مضبوطة وبمابين فيها وجه مع فبيد اصلاقتها بما عرفت
المخصوص المتقدم من عدم الايجال على - مية - ان انتهى عن قولها قد عرفت - في
صحيح (٣) حسان - وموته قل - اعني ابي عبد الله (ع) انما هو في قتاله جديا
فذلك ان لما حطوا من الف رتبة - انتمهم فيه يحول انما جاح والفراج والجداء
فكلها فان دعي ان كان كذا ولا بد - وهو غائبهم يقولون على دايحهم مالا حب لكم
اكرمها اي نزل - وقد واحد من اشرف اسم مصحح - ونحو من ذكره ان شيئا
من المخصوص لكثيره - مما لا ينهائي حرمة ديباجة اهل الكتاب لا يحد عليها
اجاهي تد على ان الحرمة ابد هي من جهة عدم لاطمئنان ب تسمية فلو سمي
مكتابي ودعي من هذه المخصوص معصوم العنة تد على حية ان ديباجة

نصوص حلية ذبائح أهل الكتاب

الطائفة الثانية من منى حلية ربيعة اهل الكتاب مصنف او مع سماع
تسمية كصحيح ٤٥ ر ر ر عن اخيه حماد عن اليازر ع في ربيعة البصب
وليهم ودي والقراي لاننا كن ربيعة حتى نسمع بذكر اسم الله فقلت ارجو مني فقال ع
عم اذا سمعته بذكر اسم الله اوسععت قول الله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
وصحيح ٥٥ انطلي قل سلت ابا عبد الله ع عن ربيعة اهل الكتاب وسألتهم فقال ع
لا بأس به وصحيح ٦٤ حرير عن ابي عبد الله ع - وصحيح ٧٥ ر رارة عن ابي

ابو الحسن وعنه اني اسألك عن ذبيحة كل من كان على خلاف الذي انت عنه واصحابك
الاي وقت الضرورة ايه « وفيه » ان مقتضى الجمع العرفي بين النصوص ما عدم
والجمع بحكم نصوص الحل على الضرورة شرعى لا شاهد به بل كثير من تنكح
النصوص تناه - فانها صريحة في انها تحل مع التسمية ولا تحل بدونها - وهذا
التفصيل يحتص بحالة الاحتيار وفي حالة الضرورة تحل اجبة أبداً وهو كان
المراد بالحل في تلك النصوص الحل في حال الاضطراب لما صحح النبي عن اكتب
بدون التسمية - واما ما حذر فمع الاعمال عموماً في سده ادم بثت عندنا احمد
ابن حمزة القمي الراوى عن زر كريب - كونه ابن ابي سعيد الثقفي - هو يتضمن اسمى عن اكل
ذبيحة غير الامامى ولا ريب في حلية ذبيحة المخالف فيسمى به محمول على
انكراهه قطعاً - مع ان غايته ما حدث كونه من قبل احد النصوص مطلقه وتقيده
بمادل على حليته مع احراز التسمية

٢- انها تحل على الخفية لان من دعاهما بخير اكل ذبيحته من خلاف الاسلام
من اهل الذمة - وبشهادة حمزة (١) بشير بن ابي عبيد الله قال سألت ابا عبد الله ع
عن دنايح اليهود والنصارى والصاب قدامى شدة وقال كلها الى يومئذ وورد
عنه ان الحمل على النية الماخوذ عند تعارض الحرس وقد حمله من امر حجاب
والا فمجرد موافقة الخمر للعامة لا يصلح لذلك - واما الحجر فبعبء الحديث - ثم
والحسن بن ايوب وعبرهما - مع انه لا يدل على ذلك

٣- ان الاصحاب اعرضوا عن هذه النصوص وهم ممنوا به وهو يوجب
ضعف استدلاله وفيه اولاً ان عدم العمل بها يحتمل ان يكون من جهة مراءوه من
المعارضة بينها وبين نصوص الحرمة وعليه فلا يكون ذلك اعراضاً به - وثانياً
انه قد عرفت ان نصوص الحرية لا تدل على اريد من الحرمة بدون احراز التسمية
وانه مع احرازها تحل الذبيحة

٤- ما في الوسائل قال وبعضها يحتمل الحمل على الاكراه دون الاحراز

وكما يحتمل الاختصاص بما عاقل منهم ومن لم تلهه الدعوة والآله وغير ذلك، وفيه
أن مجرد الاحتمال لا يعنى به فى مقابل انصهار - ومن العريب أن الشهيد الثاني فى
المسالك، عند نقل روایات الحرمة والاشكال عنها ثم نقل نصوص الحل والدفاع
سما يقرب - على كل حال فلا خروج لما عليه معظم الاصحاب بل كادان بعده
المذهب مصابفا الى ما يسعى رعايته من الاحتياط انتهى - وهو كما ترى ادمخالفة
الاصحاب بعد وجود الروایات بل والآيات وقصور دلالة ما استدلو به على ما
دهو الله لا محذور فيها

ثم ان فى المقام روايتين احدهما تدل على الاكتفاء عن ذكر اسم الله بما لو
عن باسمه - مع - هى رواية (١) ابى بصير قال سئلت ابا عبد الله ع عن دية ايهودى
فقال قلت : ان سمي المسيح فأن سمي المسيح فانه انما يريد الله ومثلها
روى (٢) عندنا منك من عمرو - وكسما صميم السد لقاسم بن محمد - ومعارضان
بالنصوص المتقدمة سيما ما تضمن فيه ع ع عن اكل الدية وقربها معللا باسم
يقولون على ديةهم ملا احب لكم اكلها - ثم لما سئلوا عن ذلك قالوا صدق
انا نقول باسم المسيح - اشابة - ما يدل على حمة اكل الدية مع عدم احراز عدم
التسمية ولا فيحل وهى صحيحة (٣) جميل ومحمد بن حمز انهم ما سألوا ابا عبد الله ع
عن دايح اليهود والنصارى والمجوس فقال ع كل فقال بعضهم اسمهم لا يسمون
فقال ع فان حصرتموهم فلم يسموا فلا تاكلوا وقال ع اذ اعاب فكل - ولكم
مصلحة في هذا لاقها بالنصوص الدالة على عدم كفاية العينة ما لم يحرر التسمية
عن سمة محمد الله واصحة لاشكال فيها حسب النصوص

بيان ما يستفاد من الآيات الشريفة

واما حسب الآيات فيدل قوله (٤) تعالى ومكثوا مما ذكر اسم الله عليه وقوله

١-٢-٣- ابوسائل - باب ٢٧ - من ابواب الدائع حديث ٣٦-٣٥-٣٣

٤- سورة الانعام آية ١١٩

تعدني (١) ورميتمكم الا انكم امة ذكر اسم الله عليه وقد فصلتكم من حريمكم
بالاصلاقها، على حلية ذبيحة اهل الكتاب مع التسمية وحرمة حرمات الاصلاق مدنية
عدم الفرق بين كونها دية معصية او كتابية ودرمايستند (تساويها) (٢) يعني هو صفة
الدين او نواكبت منكم، الوجه الدلالة ان الصيام اما ان يراد به ما يصعب من صفة
فيشمل محل الرابع لان الصيام من حمة ما يرد به واما ان يراد به ما يباح كصافه
بعض المفسرين فيكون نصيبه واجيب عنه انه به يحمل الصيام على الجواب لا
استعاره والدلالة الحديث (٣) عليه وانه ليس بمعموم وحين ثوب بموجبه فتشدد
عليه مع دفع العلم انه صفة له من او نواكبت وانه احكامه من على شعاع
وليس الدية جرم من وصفا

ويرد الاخير انه لو فرض دفع الكتابي وحيدة صفا تباركه المعموم ويرد
فيه اولا اهم صرحوا في الاصول بان اعتد المقصود بهذا المعموم والامر به كلف
واستدبره صفة الاستثناء الذي هو معيار المعموم وثبانه ان لم يعد المعموم
ولا اشكال في الاصلاق وكفى به حجة وعليه حيث انه كما يصدق عنه مع دفع التسميم
انه طعام الدين او نواكبت كل بصدق عليه ذلك مع دفع الكتابي فمتنصي الاصلاق
حلية كليهما ويرد ما قبله ان كون اعتقادي من الطعام هو الجواب مجموع
على فرضه لا يصح لتفريد نعم الحديث كما مر صحيح ودلائله على اختصاص
الطعام بالحبوب واشباهها واصححه وليس من قبيل بيان بعض مصاديق الكللي فلا حظ
هذه الآية الكريمة لاس على حية ذبيحة اهل الكتاب ولا على علمهم وتحتصيل
من مجموع ما ذكرناه عدم فناء اشك (و) ان ترد في انه (لو دفع الدين) يحل
مع احراز التسمية

١- سورة الانعام آية ١٢٠

٢- سورة المائدة آية ٦

٣- الوسائل - ج ٢٦ - من اجابات الدائع حديث ١

حكم ذبيحة المعادي لاهل البيت (ع)

ثم ان المشهور بين الاصحاب انه لو ذبح الحرورى (١) الخارجى او غيرهما ممن يصدق عليه (الناصب لم يجعل الاكل) بل لم ينقل الخلاف عن غير واحد دعوى الاجماع عليه ويشهد به جملة من المصوف كموثق (١) رزعة عن ابى بصير سمعت ابا عبد الله (ع) يقول ذبيحة الناصب لا تحل - وموثق (٢) ابى بصير عن ابى جعفر (ع) انه قال لا تحل ذبائح الحرورية - وخبر (٣) ابى بصير عن الصادق (ع) عن الرجل يشتري اللحم من السوق وعنده من يدبج ويسع من اخوانه فيتعلمه اشراء من النصاب فقال (ع) اى شئ نسألى ان اقول ما ياكل الامثل الميتة والدم ولحم الخنزير قلت سبحان الله مثل الدم والميتة ولحم الخنزير فقال (ع) نعم واعظم عند الله من ذلك الحديث - ولا وجه للساقطة في اسادها بعد كونها موثقات سيما وان في طريق الثانى حماد بن عيسى الذى هو من اصحاب الاجماع - وعمل الاصحاب بها وبازائها حيران - احدهما - صحيح (٤) الحلبي عن الصادق (ع) عن ذبيحة المرحىء والحرورى فقال (ع) كل وقر واستقر حتى يكون ما يكون - ثانيهما حسن (٥) حماد عن ابى جعفر (ع) قال سمعته يقول لا تاكل ذبيحة الناصب الا ان تسمعه يسمى ولو لا افتاء الاصحاب بالحرمة مطلقا كان المتعين العمل بالحسن المؤيد بظاهر الكتاب اذى هو اخص من المصوف المتقدمة لكن الظاهر تسالمهم على الحرمة وقد احتدل فى الربايع حمل الحسن على التقية بقية صحيح الحلبي

حكم ذبيحة المخالف

(و) قد اختلف الاصحاب في انه هل (يجزى لوديح المخالف) غير الناصب أم لا
على اقوال - ١- ماعز الاكثر بل عمة المتأخرين وهو الحلية - ٢- ماعز الحلي وهو
عدم حليته الا اذا كان مستصفا - ٣- ماعز ابي الصلاح وهو حلية ذبيحة غير حاحد
ناصب وحرمة ذبيحة الجاحد - ٤- ماعز المصنف رده في بعض كتبه وهو حلية ذباجة
المخالف غير الناصب مطلقا بشرط اعتقاده وجوب التسمية - ٥- ما عن الفاضل و
هو المنع من ذبيحة غير الحق مطلقا

يشهد للآراء اطلاق الايتين الكريمتين المتقدمتين الداليتين على حلية كل ما
ذكر اسم الله عليه - ودة تصح اطلاقهما الشامل للمخالف عدم الفرق بين من اعتقد
وجوب التسمية وعدمه - والنصوص المتقدمة الدالة على ان السمع عن ذبيحة اول
الكتاب انما هو من جهة لزوم الاسم ولا يؤمن عليه الا المسلم الشاملة للمخالف - و
صحيح (١) محمد بن قيس عن السافر ع قال قال امير المؤمنين ع ذبيحة من ذاب بكلمة
الاسلام وصام وصلى لكم حلال اذا ذكر اسم الله تعالى عليه - والنصوص (٢) الدالة
على حلية ما يشتري من اللحم والجلد من اسواق المسلمين وهي ايصاعامة لغير المؤمن
بل ظاهرة فيه لانه الاغلب في زمان صدور هذه الروايات

وامتدل للقول الاخير بخبر (٣) زكريا بن آدم قال قال ابو الحسن ع اني
الهاك عن ذبيحة كل من كان على خلاف الذي انت عليه واصحابك الا في وقت
الضرورة اليه (وفيه) او لا ما مر من الغرض في سنده وان عبر عنه سيد الرياض بالصحيح
- وثم يانه لمعارضته مع ما تقدم الذي لا يصح حمله على المؤمن لان من حمله على
الكرهية وثالثا ان الاصحاب لم يعملوا بطاهرة - ورابعا انه متضمن لقوله اني

١- ٣- الوسائل - باب ٢٨ - من ابواب الذبائح حديث ٥- ١

٢- الوسائل - باب ٢٩ - من ابواب الذبائح - وباب ٢٩ من التجاسات

انها لا يكون متصفاً ببيان الحكم الكلي

واستدل لما قبله بان مقتضى النصوص المتقدمة المعللة للنهي عن ذباح اهل
الدمه باسم ولا يؤمن عليها الا مسلم - باعتبار حصول الاذن منه لتحقيق التسمية
في حل الذبيحة وهو لا يحصل في ذبيحة من لا يعتقد وجوبها حيث لا يحصل العلم بتسمية
عليها لاحتمال تركها مقتضى مذهبه ولا يابس به - ولكن لارمته تقييد كلام المصنف
بما اذا لم يحرز التسمية - ولا ينافيه ح شيء من الادلة المتقدمة وهو واضح في غير
الاحيرة - واما هي فلا اكثر المسلمين يعتقدون لوجوبها فالسوق حمل اماراة لاحل
ذلك - واما اصاله الصحة فلعلها لا تجري مع اعتقاد عدم الوجوب - ولكن الذي يسهل
الحط بدرجة وجوده معتقد عدم وجوب التسمية من المسلمين ولا يلزم احراز كونه
معتقداً للوجوب بعد جعل الشارع الاقدس سوقاً لمسلمين اماراة - واما بقية الاقوال
فلم اطهر بما يمكن ان يستدل به شيء منها الادعوى كمر غير المستضعف - او
الجاحد لنص - وهي ثبات الظلال في محله - مع انه قد عرفت حلية ذبيحة الكافر
اذا احرز التسمية

حكم ذبيحة المرنقة وغير البالغ

ثم ان المعروف بين الاصحاب انه لا يشر في الدايح الذكورة ولا الفحولة
ولا البلوغ ولا النضر فيصح من المرنقة - والحصى - والنحصى المميز - والمجنون المميز
والاعمى من الطاهر عدم الخلاف في شيء من ذلك - ونصوص كثيرة شاهدة بذلك
كـ (١) صحيح (١) الحلبي عن الصادق (ع) كانت لعلي بن الحسين عنيهما السلام
جارية تدعى له اذا اراد ومثله - صحيح (٢) ابن سنان - وخبر (٣) علي بن جعفر عن
اخيه (ع) عن ذبيحة الجارية هل تصلح قال (ع) اذا كانت لا تنزع ولا تنكسر الرقة
فلا بأس قال وقد كانت لاهل علي بن الحسين (ع) جارية تدعى لهم - وصحيح (٤)

١- أن أبي عمير عن ابن اذينة عن غير واحد رواه عنهما «ع» أن ذبيحة لمرثة دا اجادت الذبح
وسمت فلا بأس بكنهه وكك الصبي وكذلك الاعمى ادامدد - وخبر (١) ابن سنان
عن الصادق «ع» عن ذبيحة المرنقة والعلام هل تؤكل فقال «ع» نعم اذا كانت المرنقة
مسمة وذكرت اسم الله حلت ذبيحتها واذا كان العلام قويا عني الذبح وذكر اسم الله
حلت ذبيحته - وصحيح (٢) ابراهيم بن ابي اللادعته «ع» عن ذبيحة الحصى فقال «ع»
لا بأس - وصحيح (٣) محمد بن مسلم عنه «ع» عن ذبيحة الصبي اذا تحرك
وكان له خمسة اشبار واطاق الشفرة وعن ذبيحة المرنقة فقال «ع» اذا كان ساء ليس
معهم رجال فلنذبح اعقهن والذكر اسم الله عليه - واشترط بلوغ الصبي خمسة
اشار اشار الى اعتبار التمييز بتحقيق ذلك عالما لانه شرط اخر - كما ان اعتبار
فقد الرجال في المورث اثباتي - بعد كون ذلك اعم من الضرورة وعدم اعتناء احد
باعتبار ذلك بحمل على العال اذا العال عدم ذبح المرنقة مع الرجل - وصحيح (٤)
عبد الرحمن عنه «ع» اذا لمع الصبي خمسة اشار اكلت ذبيحته ونحوها غيرها

وباراء هذه النصوص بعض الاخبار الظاهر في اختصاص حوارد ذبح لمرثة
والصبي بصورة الضرورة - كصحيح (٥) سليمان بن خالد عن ابي عبد الله «ع» عن
ذبيحة العلام والمرنقة هل تؤكل فقال «ع» اذا كانت المرنقة مسمة ذكرت اسم الله
على ذبيحتها حلت ذبيحتها وكذلك العلام اذا قوى على الذبيحة فذكر اسم الله وذلك
اذا خيف موت الذبيحة ولم يوجد من يذبح غيرهما والنوى (٦) باعلى ليس على
الساء جمعة الى ان قال ولا نذبح الا عند الضرورة والمرسل (٧) عن الرضا «ع» عن
ذبيحة الصبي قل ان يلمع وذبيحة المرنقة قل «ع» لا بأس بذبيحة الصبي والخصي

١- ٥- ٦- ٧- الوسائل باب ٢٣ - من ابواب الذبائح حديث ١١- ٧- ٣- ١٠

٢- الوسائل باب ٢٤ من ابواب الذبائح حديث ١

٣- صدره في باب ٢٢ حديث ٢ وذيله في باب ٢٣ حديث ٥ من الوسائل

ابواب الذبائح

٤- الوسائل باب ٢٢ من ابواب الذبائح حديث ٣

والحرثة اذا اضطروا اليه - ولكن لعدم افتناء المشهور بالاختصاص وللصوص الجارية التي هي كالصريحة في ادبوح في حال الاختيار تحمل هذه الصوص على الكراهة - ولم انه في صحيح سليمان ما يؤيد ما اخترناه من ان المنع عن ذبيحة الكتاني - من جهة التسمية والافلامع عنها - فيه لم يطف فيه ذكر اسم الله على كونها مسلمة كي يكون هناك شرط بل ربه عليه مع اسار كلمة - فساء - الطاهرة في التفرع كما لا يخفى

ولا يعتبر الطهارة في الذابح فيصح من الحب والحائض - لا - الاف واطلاق الكتاب والصوص شاهدته - مضاهيا الى صوص خاصة في الحب صريحة في جوار ان يدبوح راجع ابوسائل الباب ١٧ من ابواب الدبائح

بيان الآلة التي يهايدكي الذابح

المقام الثاني في بيان الآلة التي يهايدكي الذبيحة (١) وما يكون بالحديد مع القدرة) بلا خلاف وفي المسالك المعتر عندنا في الآلة التي يدكي بها ان تكون من حديد ولا يجرى مع القدرة عليه وان كان من المعادن المطبوعة كالنحاس والرصاص والذهب وغيرها انتهى وطاهره الاجماع عليه ونقله سيد الرصاص عن غيرها ايضا ونصوص كثيرة شاهدة به لاحظ حسن (١) محمد بن مسلم او صحيحه عن ابي جعفر ع عن الذبيحة بالبيئة وبالمرودة فقال ع: لا ذكاة الا بالحديدة - وحسن (٢) الحديث او صحيحه عن ابي عبد الله ع عن ذبيحة العود والحجر وانفصة فقال ع: قال - لمي ع: لا يصلح الا بالحديدة - وحسن (٣) ابي بكر الحضرمي عنه ع: لا يؤكل ما لم يدبوح بحديدة - وموثق (٤) سماعة سألته عن الذكاة فقال ع: لا تذك الا بالحديدة فهي عن ذلك امير المؤمنين ع

(ويجوز) التذكية بحيره (مع الضرورة) بالاضطرار الى الاكل او الخوف من قوت

الذبيحة بما يعرى الاوداج) ويقطعها ولو كانت الاثمرة (وهي حجر يقذح بها النار) اوليطة - بفتح اللام (وهي القشر الأعلى للعصب المتصل به) اورجاجة او غير ذلك عدا الس والظفر - وفي المسالك دعوى الاجماع عليه - ويشهد به صحيح (١) ابن الحجاج عن ابي ابراهيم (ع) عن المروة والقصة - يعود يدبح بين الاسنان اذالم يجد صكبا فقال (ع) ادعوى الاوداج فلا يس سائس - وصحيح (٢) ريداشعاص عن ابي عبدالله (ع) عن رجل لم يكن يحضره صكين ايدبح بقصة فقال (ع) ادبح بالحجر وبالعظم وبالقصة والعود اذالم نصب الحديدة اذ قطع الحنوق وخرج الدم فلا يس به - وصحيح (٣) عبدالله بن مسعود (ع) لا يس ان تكل مادح بحجر اذالم تجد حديدة - وخبر (٤) محمد بن مسلم قال ابو جعفر (ع) في الذبيحة بغير حديدة اذا اضطرت اليها فان لم تجد حديدة فاذا نحتها بحجر و نحوها غيرها

واما الس والظفر ففي جواز التذكية بهما عند الضرورة قولان لاصحاحنا ١- العدم نسب الى الشيخ في المسوط والخلاف والاسكافي والشهيد في بعض كتبه ٢- مع عليه كافة المناخيرين وهو الجوار - يشهد لكاتب اطلاق النصوص المتقدمة (واستدل للاول نارة بالاجماع ادعاء الشيخ في الخلاف - وأخرى - بالرواية العامة - (٥) ما نهر الدم وذكر اسم الله تعالى عليه فكوا الاما كان من سن او طمرو ساحتكم عن ذلك اما السن وعظم واما الظفر فمدى الحشة - وثلاثة - بخبر (٦) الحسين بن عدوان عن جعفر بن محمد (ع) عن ابيه (ع) عن علي (ع) انه كان يقول لا يس بذيبة المروة والعود واشاعهما ما خلا الس والعظم - ورابعة بان يدح بالظفر والس اشبه بالاكل والتقطيع والمقصى لتذكية هو الدبح (وفي الكل نظر) اما الاول فلعدم ثبوته بل ثبوت عدمه ادليس هناك ثبوت له الا بانه والاسكافي ولم يقل به قائله في كتبه الاخر غير الخلاف والمسوط وبذلك قد رله المصنف في

٢-١- الوسائل باب ٢ - من ابواب الذبائح حديث ٣-١

٣-٤-٦- الوسائل - باب ٢ - من ابواب الذبائح حديث ٢-٤-٥

٥- الخلاف ج ٣ - ص ٢٤٩

محكي المختلف على السمع في حال الاختيار وأدعى ظهور التبريل ما أساقف جوز مثل ذلك في التهذيب عند الضرورة - وتوعد الشهيد في ذلك وأما الرواية العامة فصعف حدها لا يعتمد عليها مع أنها متضمنة لأنظر مدى الحشة وهو غريب - أصف إلى ذلك أنها علت السمع عن التدكية بالسبب عظم وقد صرح في صحيح زيد بجواز التدكية - لعظم فيعارض مع الصحيح ويقدم الصحيح لجهات لا تحصى - وأما الحر فلا نه ضعيف السند - لأن عنوان عامي سم يوثق - مع أنه في صورة الاختيار وانكلام في حالة الضرورة - وأما الرابع فلأن مجرد الشهادة لا تمنع من العمل باطلاق الدليل ماداً الاظهر جواز التدكية سيما في حادثة الاضطراب - ثم إن المراد بالاضطراب كما مر عدم وجود المعديده مع اسخوف من موت الديبحة والاضطراب إلى الأكل كما هو الطاهر من النصوص

في كيفية الذبح

المقام الثالث في كيفية الذبح (و) به مسائل - الأولى - المشهور بين الأصحاب أنه (يحجب قطع المري) بفتح الميم وكسر الراء وانجره مع الياء من غير مد - وهو مجرى الضم والشراب (والودجين) بفتح الواو والبدال المهملة وهما عرقان كبيران في جانبي قدام العنق محيطان بالحنقوم كما ذكره جماعة وذكر بعضهم أنهما يحيطان بالمري - (والحنقوم) بضم الحاء المهملة وهو مجرى النفس - ويقال لجميع الأوداج وطاهر الشرايع الميل إلى الاكتفاء بقطع الحلقوم وخروج الدم خاصة لأنه سبب المحقق فيها القول الأول إلى المشهور ونسب هذا إلى الرواية وما إلى الشهيد الثاني في المسائل - وعن العماني الاكتفاء به أو شق الأوداج - وعن المصنف في المختلف الميل إلى الاكتفاء بقطع الحلقوم والودجين وفي الرياض معتدل ذلك عن المصنف رحمه الله لولا الإجماع المحكي لا يخلو عن قوة واستدل للأول بالإجماع - وبصحيح (١) عبد الرحمن المتقدم إذا فري

الأوداج فلا بأس بذلك - وبإصابة الحرمه بعد انصراف الاطلاقات بحكم التبادر
والعبرة عن ما لم يقطع اوداجه الاربعة مع انها واردة لبيان حكم آخر غير الكيفية
- اما الإجماع فلا يكون تعديا - واما أصالة الحرمه فلامور دلها مع الدليل - مع انه
قد عرف ان الأصل هو الحلية - واما الصحيح فربما يورد عليه ان يرى الأوداج
لا يقتضي قطعها راسا لان المرى الشق وان لم يقطع - ولكنه يدفع به في كلمات جماعة
من المعويين انه عبارة عن القطع - مع انه المنادى اني الدهر من بعد اطلاقه وهو علامة
الحقيقة وربما يورد عليه ان المراد بالأوداج اما المعنى الحقيقي والجمع جمع مجازي
مطلق فهي لا تشمل الحلقوم والمرى - واجاب عنه اشبه في المسالك ان الأوداج
بصيغة الجمع يطلق على الاربعة - وفيه ان ذلك في كلمات المتقدمين - مع ان اطلاقها
على الاربعة لا يوجب حصرها فيها كي لا يصح اطلاقها على اثلاثة وحيث صح اطلاقها
كان مقتضى الإطلاق الاكتماء بالثاني ايضا

وقد يقال ان المراد بها اما الاربعة - او الثلاثة - فعلى الاول الامر واضح - و
على الثاني كما يحتمل ارادة الحلقوم مع اودجين يحتمل ارادة المرى معها
فمقتضى العلم الاجمالي رعاية كليهما ولكن يردها اولان الأوداج كما يحتمل
ارادة الاربعة او الثلاثة معها يحتمل ارادة اودجين معها فلا يدل الخبر على
ان يد من اعتبار قطع اودجين - واما يعتبر قطع الحلقوم للصحيح الا اني فلا دليل على
لزوم قطع المرى - وثانيا - انه لو دار الامر بين ارادة المرى معها ، او الحلقوم
معها - اصح الا اني يعين الثاني - والمنحصل - انه لا دليل على اعتبار قطع المرى

واستدل للقول الثاني بصحيح (١) يريد الشحام المتقدم عن الصادق ع واداء
قطع الحلقوم وخرج الدم فلا بأس به - وهو في نفسه تام والمراد من ان يمس المصنوع منه
على تقدير عدم فربه هو الحرمه لانها الظهيرة من الناس خصوصا في المقام حيث
يكون السؤال عن الحية وانحرمة - فلا يصحى الى ما قيل من اعمية البس من الحرمه
- ومفهومه مفهوم الشرط الذي يكون حجة كما حقق في محله فلا يصحى الى ما قيل

المسالك من عدم حجية مفهومه (لكنه) يعارضه الصحيح المتقدم الدال على اعتبار هري
 الاوداج وما ذكرناه كبرى كنية في محلها من انه اذا تعارض قصبتان شرطيتان وكانت
 النسبة عموما من وجه يقيد اطلاق مفهوم كل مساهم منطوق الاخرى اطلاقه المقابل للتقييد
 باو- لا التقييد باو- فيكون النتيجة كون الشرط احدا الامرين - لا تجري في المقام
 لدوران الشرط في احدا هما بين الاقل والاكثر وعلى تقدير الاكثر يكون شاملا
 للشرط الذي يكون في الخبر الاخر- فهي مثل المقام يتعين الاخذ بالمتيقن من القضية
 المجملة- وما تضمنته الخبر الاخر فتكون النتيجة اعتبار قطع الودجين مع الحلقوم
 وبالنسبة الى قطع المريء يرجع الى اصالة الحل التي اساسها (فتحصل) ممد كرماء
 قوة ممال اليه المصنف ره وسيد الرياض واختاره السيدان زهرة بحسب المصوص
 ولكن لاجل عدم افتاء المشهور بذلك واعتبارهم قطع المريء ايضا رعاية الاحتياط
 بقطعه ايضا لا يترك- والذي يسهل الحطب مذكوره المقداد من ان الاوداج الاربعة
 متصلة بعضها ببعض فاذا قطع الحلقوم فلا بد وان يقطع الباقي معه

ثم ان هاهنا فرعا- ١- يجب المتابعة في الذبح حتى يستوفي الاعضاء الاربعة
 قبل خروج الحياة فلو قطع بعضها وارسله وانتهى الى الموت ثم قطع الباقي حرم
 ووجهه واصح مما استسماه- ٢- لو قطع الاوداج او واحد منها محرمان كان. حيث
 لم يحصل القطع الطولي بل كان بالعرض فقط لم يحل لعدم صدق انقطع والاحل لعدم
 دليل على اشتراط الاستتمامه- ٣- قالوا- الاعضاء الاربعة متعلقة بالحرة التي تكون
 في عنق الحيوان المسماة بالحورة على وجه اذا لم يبق الذاج في الرأس لم يقطعها
 اجمع اولم يعلم بذلك وان قطع نصف الحورة- وكيف كان فلا بد من احراق قطع
 الاعضاء

الثانية (ويكفي في الصحور طعمه في وهدة للبه) بمعنى انه يكفي ادخال السكين
 ونحوه في الوهدة من غير ان يقطع الحلقوم وغيره- والنسبة متح الالام وتشد يد الباء
 اسفل العنق بين اذنه وصدرة ووهدها الموضع المنحصر منها- ولا خلاف في
 اصل الحكم بل ظ- هر المسالك الاجماع عليه- وشهد به صحيح (١) معاوية بن عمار

أوحسنه عن أبي عبد الله (ع) البحر في استواء الدرع في الحلقوم

لا يعتبر عدم ابانة الرأس

الثالثة - ذهب جماعة إلى اعتبار أمور آخر لا بد من التعرض لها - منها - عدم ابانة الرأس قل إن تردد الذبيحة وقد حكي ذلك عن صريح الشهادة وأن رهرة ظهره من حرمة الاستسكان والفاصل - وعن جماعة آخرين حرمة الابانة وعدم حرمة ابانها للذبيحة منهم المصنف - وفي المحقق والشهيدان وغيرهم - المشهور بين الأصحاب هو الكراهة وهي الخلاف دعوى الإجماع عليها

واستدل للمنع عن الابانة بحملة منصوص كصحيح (١) محمد بن مسلم عن أسافر (ع) عن رجل يدسح ولا يسمى قلب (ع) وإن كان ناسب فلا بأس إذا كان مسلماً وكان يحسن أن يدسح ولا يدسح ولا يقطع الرقعة عندما يدسح ويحوه صحيح (٢) الحديث - تقرب أن كلمة لا - إما أن تكون بفتح أو بضم - فعلى الأول ظهور الخبرين في المنع لا يكره على الثاني يدل أن ثبوت الناس مع قطع الرقعة فإسما مع مدخولها ح تكون معطوفة على يحسن وتقدير الكلام ح لا بأس إذا كان لا يقطع الرقعة وثبوت الناس ظاهر في المنع - وموثق (٣) مسعدة عن الصادق (ع) عن الرجل يدسح فتسرع السكين فتبين الرأس فقال (ع) الذكاة الوحية لا بأس بكنه ما لم يعتمد ذلك - وصحيح (٤) الحلبي عن الصادق (ع) عن رجل ذبح طيراً فقطع رأسه أبوك من قال (ع) نعم ولكن لا يعتمد قطع رأسه - ويحوه خبر (٥) علي بن جعفر

ثم إن ظاهر الأولين هو اعتبار عدم قطع الرأس في حلية الذبيحة لأنه مضاف إلى ظهور السبي في أمثل المقام في الماتعة الخبران وإردان مثوالاً وجواباً في بيان حلية الذبيحة وحرمتها - أصف إلى ذلك احتمال كون الابانة لاهية وعليه فيحمل السبي فيهما على المحكم الترتيبي للتصريح في صحيح الحلبي الذي سئل فيه عن

١-٢- الوسائل - باب ١٥ - من أبواب الذبائح حديث ٢-٣

٣-٤-٥- الوسائل - باب ٩ - من أبواب الذبائح حديث ٣-٤-٥

الذبيحة التي قطعت رأسها من غير استئصال بين العمد وغيره - و اجاب «ع» بعدم
الحرمة واسباهاؤكل - واما الموثق فهو يدل على حلية الذبيحة التي قطع رأسها عن
غير تعمد ولا مفهوم له كى يدل على المسح في غيره - واما الاخيران مهمان صريحان في
عدم حرمة الذبيحة ونقول بمحرمة الامة في غاية الضعف

واما حرمتها فقد ثبتوهم ان السبي عن القطع في ذيل الحبرين طاهر فيها - ولكن
يردها ولا ان الشهرة تصح مائة عن الطهور وقرية لحمل السبي على الكراهة -
ثانيا ان السبي في اشل المقام مما يتعلق بشيء في المركب الاعتباري المجعون
موضوع لمحكم الشرع طاهر في نفسه في كونه ارشادا الى المانية لا الى الحرمة
المسية - وحيث انه في الخبرين قرينة تصريح الاسم او لعدم محرمة القطع للذبيحة
لا يبقى على ظاهره - فيدور الامر بين حمله على الحرمة المسية او الكراهة وليس
احدهما اولى من الاخر فلادليل على الحرمة ابصارا - قيل ان ذيل الخبرين يكون
قرينة على اختصاص الصدر بغير صورة العمد - قلنا ان الصدر يمنع عن انعقاد الطهور
له في الارشاد الى المانية - كى يصير موجبا لتقييد الصدر فتدبر فانه دقيق (فتحصل)
ان الاظهر رجوحية الامة لا الحرمة ولا المحرمة

واما الاستدلال للمحرمة بان الذبح المشروع هو المشتغل على قطع الارفة
شامة فالرايد عليها يخرج عن كونه ذبحا شرعيا فلا يكون مبيحا - فلا يصحى اليه
في مقابل ما تقدم من الادلة - مع ان لارمه محرمة الريادة وان لم تكن امانة وهو
كما ترى

ثم ان القول بالسبح او الكراهة اما هو مع تعمد الامة - واما مع عدمه كما
لوسقت السكين فاماته لم تحرم الذبيحة ولانكره قولوا واحدا - ويشهد به مضافا الى
ما مر صحيح (١) الفضل بن يسار عن ابي جعفر «ع» عن رجل ذبح فتسببه السكين
فتقطع الرأس فقال «ع» ذكاة وحية لا ناس بأكله وسحوه غيره - ثم ان هذه النصوص
ايضا تصح لتأييد القول بعدم المحرمة - بل وعدم الحرمة في صورة التعمد - اذ

يرجع حاصل الجواب الى ان قطع الرأس ذكاة سريعة فيكون اولى وواضح ان هذا لا يختص بصورة سبق السكين بل هذا التعليل يجري في صورة التعمدا يضاف تدبير

لا يعتبر عدم الذبح من القفاء

ومنها ان لا يذبح من القفاء - ذهب اليه جماعة واستدل له بانه مستلزم لآئانة الرأس وهي توجب الحرمة - ونسرها فيه - وانه يعنى استقرار الحياة للذبيحة قبل ان تذبح بفري الاوداح كما ذهب اليه الشيخ وجماعة لان ما لا يستقر حياته قد صار بمنزلة الميت مع ان استداموته الى الذبح ليس اولى من استدامته الى السبب الموجب لعدم الاستقرار بل السابق اولى فصار كان هلاكه بذلك السبب فيكون ميتة - وعليه فاداذبح من القفاء محبب ما اتصل آلة الذبح الى الاوداح لا يكون للحيوان حياة مستقرة فان الحياة المستقرة هربت بان لا تكون مشرفة على الموت بحيث لا يمكن ان يعيش مثلها اليوم او الايام والمذبوح من القفاء الباقية اوداحه من مصاديق ذلك ومعرفة عند تعرض المصنف له لشرائط الذبيحة عدم اعتبار استقرار الحياة بهذا المعنى بل المعتبر اصل الحياة - وعليه فالذبح من القفاء لا اشكال فيه ان كان الحيوان حيا قبل ان يهرى الاوداح ومات بعد تمامية الهرى

ومنها - ان لا ينتج اذبيحة قبل الموت والمراد سح الذبيحة الالاع السكين اسخاع مثلث النون وهو المحيط الابيض وسط القفاء بالفتح مبتدأ من الرقة الى عجز الدب - للسبب عنه في جملة من النصوص كصحيحى محمد بن مسلم والحبيب المتقدمين في مسألة آئانة الرأس - وصحيح (١) محمد بن مسلم عن ابي جعفر وعنه عن الذبيحة فقال استقبل بذيبتك القبة ولا تنحها حتى تموت ولا تأكل من ذبيحة لم تذبح من مذبوحها - وصحيح (٢) ابن مسكان عن محمد الحلبي قال ابو عبد الله وعنه لا تنح الذبيحة حتى تموت فادامات فانحها - وظهور الاخيرين سيما الاول منهما في اعتبار عدم السخ

هي الحية لا ينكر - وعليه - فيتعين حملها على إرادة المرجوحية لا المسع لما تقدم في مسألة إبانة الرأس المستترمة للجمع - وبه يظهر - أن حكمه حكمها والمدرَك واحد فلا بد وأن يكون الفتوى فيهما واحدة مما في النافع من الفتوى في هذه المسألة بالكرهية مع ميله إلى حرمة الإبانة قل ذلك - غير واضح الوجه

ومنها - أن لا يسلم الذبيحة ولا يقطع شيء منها قبل ردها ذهب إلى اعتباره هي الحية السبدين زهرة مدعيا عليه الإجماع - وعن النهاية والقاضي وابن حزم القول بالحرمة دون المحرمة - وعن الحلبي وعامة من تآخر القول بالكرهية - واستدل لقول بالمسح برفوع (١) محمد بن يحيى قال أبو الحسن الرضا (ع) إذا ذبحت الشاة وسلخت أو سلخ شيء منها قبل أن تموت لم يحل أكلها - وهو أن دل على شيء فهو حرمة الذبيحة لا حرمة السلخ قالوا الثاني لأوجه له أصلا - وأما القول الأول - فبرده أو لضعف الحر للرفع - وثانياً عدم عمل الأصحاب به وإن ادعى الإجماع عليه لكن لم يثرفأثله سواء - وثالثاً أنه يدعى عدم السلخ قبل الموت لا قبل رد الذبيحة - السهم إلا أن يكون ثلثاً من الموت والرودة - وما ذكرناه يظهر أنه لا مدرَك للحكم بالكرهية ودليل التسامح محتص بالنس ولا يشمل المكروهات - فالأظهر عدم الكراهة أيضاً

ومنها أن لا يقلب الكبى والمراد بقلب السكين أن يدخلها تحت الحلقوم ويقصه مع باقي الأعضاء إلى الخارج اعتبره ابن زهرة في حبة الذبيحة وعن الشيخ في النهاية والقاضي حرمة - وعن الحلبي وعامة المتأخرين الكراهة - واستدل الأول بحبر (٢) حمران عن أبي عبدالله (ع) لا تقلب السكين لتدخلها تحت الحلقوم وتقطعه إلى فوق - بدعوى أنه ظاهر في الإرشاد إلى المانع - وحمله الشيخ على إرادة الحرمة - والمحقق عدم تمامية شيء منهما - أما الثاني فما أصبح ممانر - وأما الأول فلأن الضرر ضعيف السد لا في طريقه القاسم بن إسحاق والدابي هاشم الثقة الجليل وهو

١ - الوسائل - باب ٨ من أبواب الذبائح حديث ١

٢ - الوسائل - باب ٣ من أبواب الذبائح حديث ٢

مجهول فلا يعتمد عليه - وبه يظهر انه لا وجه للقول بـ كراهة ايضا الا ان يجبر ضعف
الاستدفتوى المشهور بالكراهة فتدبر

ومسألة لا بدح حيوان وحيوان آخر بيطر اليه - وعن الشرح فى النهاية القول
بحرمته - واستند له بخبر (١) عباد بن ابراهيم عن ابي عبد الله - وعنه ان امير المؤمنين
ع قال لا بدح الشاة عند الشاة ولا اجزور عند الحزور وهو يطر اليه - واررد عليه
فى المسائل من الخبر ضعيف بعبث - ويرده ان الاظهر كونه اماماً لا يريد كما
قيل وعد لا صابغاً - فبحر صحيح السند - فالاولى ان يورد عنه من الشيخ رواه (٢)
باسنده عن احمد بن محمد بن محمد بن عباد - الا انه قال كان من المعلوم ان عدم فعل
امير المؤمنين وع اعم من كونه عنى وجه الوجوب او الاستحباب - نعم روى (٣)
الشيخ ربه مثل الاول بطريق آخر هو ضعيف بطلحة بن زيد فالاظهر هو البقاء على
اولوية ذلك

وفى الذبح وطائف منصوصة غير لازمة - وهي تحديد الشفرة - وسرعة القطع
- وان لا يرى الشفرة للحيوان - ولا يحركه - ولا يجره من مكان الى آخر بل يتركه الى ان
يفارقه الروح - وان يساق الى الذبح برفق - وينجع برفق - ويعرض عليه الماء قبل
الذبح - ويمر اسكين بقوة - ولا يذبح ماراه بيده - ولا يذبح ليلا وفى سائر الجمعة قبل
الصلاة - كل تنكم للصوم الطاهرة فى الاولوية وعدم كون الحكم لروميا

فى اعتبار استقبال القبلة

الرابع - فى شرائط التدكية (ويشترط فى الذبيحة) شروط اربعة - الاول (استقبال
القبلة) سببها فى المسالك اجمع الاصحاب على اشتراط استقبال القبلة فى الذبح
والنحر انتهى ويشهد به حجة من النصوص - كحس (٤) محمد بن مسلم عن الامام

١-٢-٣- الوسائل - باب ٧- من ابواب الذبائح

٤- الوسائل - باب ١٤- من ابواب الذبائح حديث ٦

الباقية «ع» في حديث اذ اردت ان تدح مستقلا ببيتك الفلانة وصحيحة (١) الاحر
عه «ع» مستقل ببيتك الفلانة وصحيح (٢) الخليلي عن الامام الصادق «ع» عن
الديبة تدح لغير القبة فقال «ع» لانس اذالم يعتمد - فان مفهومه ثبوت اناس
مع الاعتماد ونحوها غيرها فلا اشكال في اصل الحكم - اساس الكلام في امور

(١) هل يعتبر استقبال جميع مائة اديم بدن الحيوان - خصوص المدح والمحر
صرح جماعة بالاول - وعن جماعة اختيار الثاني - وفي المسالك وربما قيل بان
الواجب هو الاستقبال بالمدح والمحر خاصة وليس بعيد - والظاهر هو الاول لا
للاصل وعدم انصراف الاطلاقات بحكم التبادر والعمدة الاولى الديبة المستقيمة
بجميع مقاديرها الفنة كما في الرياض لصاعقة ما في الدليلين غير مرة - بل لظاهر
الاجاز فان الديبة عبارة عن حيوان - وقد اورد في الاخبار ما يستدل بها على الحمل
على ارادة الاستقبال بخصوص مدحها او محرها خلاف الظاهر يحتاج الى القرينة
(٢) هل يعتبر استقبال الداح ايضا انما ان طهر الاستقبال بها ان يستقبل

هو معها ايضا على حد قولك ذهبت تريدوا صفت به معنى ذهابهما وانطلاقهما
ام لا يعتبر ذلك نظرا الى ان التعدية بالناء تعيد معنى التعدية بالهجرة كما في قوله
تعالى وذهب الله سورهم هاي اذهب سورهم وجهون - اظهرهما الثاني - وحس (٣)
محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله «ع» عن ديبعة ذبحت لغير القبة فقال «ع» كل
ولا ناس ما لم يعتمد - يرشد الى الاكتفاء بتوجهها الى القبلة خاصة - ثم على فرض
التنزل وتسلیم اجمال انصوص فالتيقن الثالث هو استقبال الديبة وبما يقيد
اطلاق الكتاب والسنة الدالين على حلية ما ذكر اسم الله عليه ويحرج بها عن اصالة
الحل - واما اعتبار استقبال الداح فلا يستفاد من هذه النصوص ولا دليل غير ما عليه
ومقتضى الاطلاق والاصل عدم اعتباره

(٣) هل يعتبر ان يكون بحرهما ووطنها مستقلا القبلة كما صرح به بعضهم - ام
يكفي صدق ذلك ولو كان الحيوان واقفا ويكون رأسه ومقاديم يديه الى القبلة مقتضى

إطلاق المصوص هو الثاني لانه لو اوقف الحيوان الى القصة بان كان رأسه اليه يصدق انه مستقل القصة كما في الانسان في حالة الركوع والسجود - والابل في حال الحر اذا كانت قائمة (ودعوى) ان المصوص مصرفة الى ذبح الحيوان بالطريق المتعارف وهو السبح قائماً فلا تشمل المصوص ذبحة قائماً (مدفوعة) بانه لا وجه للاصراف المدعى في المقام سوى العلة والتعارف وقدم مراراً اسماً لا يصح ان منشأ للاصراف العقيد للاطلاق مع ان العلة ممنوعة في هذه الازمة التي تعرف فيها ذبح الحيوان بالطريق المستحدث - وقد يستحكم الذبح بذلك الطريق في كتاب المسائل المستحدثة المطبوع

اعتبار التسمية

(و) الثاني (التسمية) واعتبارها في الحلية اجماعى والمصوص المتواترة شهادة به وقدم حمة منها - بل قدم في مسألة ذبح الكنيس المصوص المتضمنة انه المعيار في الحلية الاسم وان اعتنا بكون الداح - سيما انما هو لاجل انه يؤمن عليه المسلم دون الكافر - بل الايات القرآنية تدل عليها كما مر فتأمل - وكيف كان فالحكم اوضح من ان يطول المقام بالتفصيل فيه

انما الكلام في المراد من التسمية - مقتضى اصلاق الايات والمصوص ان المراد بها ذكر اسمه تعالى بقوله - بسم الله - او الحمد لله - او الله اكبر - او يسبحه - او يستغفره وما شاكل - اصدق الذكر بذلك - وفي صحيح (٢) محمد بن مسلم قال سمعته عن رجل ذبح ففسح او كبر او هلل او حمد الله قال ع: هذا كله من اسماء الله لا بأس به - ولو قال الله واقتصر على الاحتراء قولاً - من صدق ذكر اسم الله عليه - ومن دعوى ان فهم العرف يقتضى كون المراد ذكر الله بصفة كمال وثناء كاحدي التسيحات الاربع - وبؤيده الصحيح فانه اطلق الاسماء على التسيح واسكبير والميليل والتحميد - والاطهر هو الاول فان المساق الى المذهب من ذكر اسم الله كذكر اسم غيره مقتضى التلفظ

باسمه كان ذلك منصفاً بذكر صفة كمال أو شأه أولم يكن والصحيح أن ما يدل على صدق اسم الله على ما لو اقترن بذكر اسمه تعالى بذكر صفة كمال أو شأه ولا يدل على عدم صدقه عليه بدون التسمية فالأظهر هو الاجتزاء

وهو بذكر اسم الله تعالى خاصة فهو ذكر اسم غيره معه كما يقول سم الله و محمد بالجزم بجزءه كما أرسله في المسالك إرسال الملمات - أم لا يعتبر ذلك مقتضى الأدلة هو أن لا يصدق التسمية بذكر اسمه واسم غيره لا يصح بصدق ذلك ولو كان عنه مانع لا بد وأن يفهم عليه الدليل والافق مقتضى الأصل ولا طناق عدم انما نية - فالأظهر عدم الاعتبار إلا أن يكون هناك إجماع كما يظهر من المسالك

وهو يشترط السقوط لفظ الجلالة بذكره في القرآن والسنة أم يكفي كل اسم من أسمائه تعالى وجعل - أصغرهما الثاني - وذلك لوحده - ١ - أنه في القرآن والسنة أمر بذكر اسم الله تعالى - والمراد به الذات المقدسة فصلاً لفظ الجلالة لا صفة الاسم إليه ولا اسم للفظ الجلالة بل الاسم لذاته المقدسة وهو وأصبح جذاً - ٢ - أنه لو لم يكن لفظ الاسم كان أظهر أيضاً أدات لما مر في الذكر من كون الاسم من جهة إنشائه عن المسمى لو أخذ في الموضوع يكون صاهراً في إرادته من حيث أنه مسمى عن المسمى وكشف عنه فكل ما يسمى عن المسمى يكون محزياً - ٣ - أنه لو أخذ من الأمر - فحيث أن الآيات انقراية لا مقبوم لشيء مهايكي تدل على عدم الاجتزاء بغير هذه الجلالة لأن قوله تعالى (٢) «ولأننا كدوا أعمالنا بذكر اسم الله عليه» قد مر في محث صيد الكافر عدم دلالة على إروء التسمية - وعدم المقصود لقوله تعالى (٣) «فكلوا مما ذكر اسم الله عليه» وقوله عز وجل (٤) «وما لكم إلا أن كلوا مما ذكر اسم الله عليه» وقد فصل لكم ما حرم عليكم وأصبح - وأما السنة فما فيها من لفظ الجلالة لا مقبوم له فمقابل وحمله مهايكي مطلقاً لأحد المصووص الواردة في دفع الكافر - فالأظهر كفاية كل اسم من أسمائه تعالى وبذلك يظهر عدم اشتراط العربية فيها وأن التسمية بأي لغة كانت تجرى

حكم مالو ترك التسمية والاستقبال نسيانا

(ولو اخل باحدهما عمدا) اي الاستقبال والتسمية او بهما (لم يخل) كمن
(ولو كان ناسيا حار) وحل بلا خلاف بل اجماعا كما في الرياص وغيره - وبشهادة بذلك
في الاوون حملة من الصيوص كصحيح (١) محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع عن
ديعة دعت لغير القبة فقلع ع كذا ولا بأس بذلك ما لم يتعمده بحديث وبوجه
صحيح (٢) الحسن بن سفيان الثوري صحيح (٣) آخر لمحمد بن مسلم عن الباقر ع عن
الرجل يدع ولا يسمى قار ع ان كان نسيانا فلا بأس اذا كان مسلما وكان يحسن
ان يدع الحديث وصحيح (٤) الحلبي عن الصادق ع في حديث انه سأل عن الرجل
يدع يسمى ان يسمى انؤ كن ديعه فقلع ع اذا كان لا يشتم وكان يحسن الدع
قبل ذلك - الحديث ووجه غيرهما - ارطهر صحيح (٥) محمد الثالث ع ع
عن رجل دع ولم يسم فقلع ع ان كان ناسيا فيسم حين يذكر ويدول بسم الله على
اوله وآخره - هو او جوب عبد الله كذا وحيث لا قائل به يحمل على الاستحباب و
هو خير ما ورد في سندها على الاكل - وسنده استصوص بقيد الساق ما ذكر على عدم
الخل عند ترك التسمية او الاستقبال وحمل على صورة العمد
ولو ترك الاستقبال جاهلا بوجوبه حل الذبيحة ابضا كما عن ابو اعند وفي المسالك
و الرياص وغيره لصحيح (٦) محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع عن رجل دع ذبيحة
فجعل ان يوجهها الى اقصاه قال ع كل منها حديث ومن لا يعتمد وحب الاستقبال
من مصافيق الجاهل

ولو ترك التسمية جاهلا - فهل تحل الذبيحة كما عن المحقق لا ردلي - ام
لا حل كما في الرياض - وجهان مقتضى اطلاق الادلة عدم الحلية اذ الحارح خصوص

الترك سامياً - واستدل للاول بكون الجبل كالسيان في المعنى المسوخ للاكل ولذا تساوى حكمه في ترك الاستقلال - وهو كما ترى
ولو اعتقد عدم وجوب التسمية وسمى فلا ضير حلية، والديعة لا إطلاق للصوم
ولمادل على حية دبيعة السحالف وان لم يعتقد وجوبه - بل يحل شراء ما في اسواق
المسلمين من اللحوم والجلود من غير متوال كما بيني - فما عن المصنف ره في
المحتف من عدم الاكتفاء بثب التسمية - ضعيف

في اختصاص الابل بالنحر وما عداها بالذبح

(و) الثالث مما (يشترط) في كنية الذبح ان يكون (في الابل النحر وفي غيرها)
الذبح) فلو نحر المذبوح او ذبح المسحور مما لم يحل كما هو المشهور بين
الاصحاب شهرة عظيمة بل على اعتباره في الخلاف والعبء والسرائر وغيرها الاجماع
اقول هاهنا مستثنان - الاولى - كون النحر في الابل والذبح في غيرها - الثانية - بو
نحر المذبوح او ذبح المسحور لم يحل

اما الاولى فيشهد لكون النحر في الابل نحر (١) ابي بصير عن ابي عبد الله ع
ان امتنع عليك بغير واث تريد ان تحره فاطلق منك فان حشيت ان يسبقك فصرت
بسياف او طعنته بحربة بعد ان تسمى فكل الا ان تدركه ولم يمت بعد فكه - وحبر (٢)
الجعفي قتل لابي عبد الله ع بغير تردى في تركيب ببحر قال ع يدخل الحربة
في طعنه بها ويسمى وبياكل - ويشهد بكون الذبح في غيرها اطلاق اسصوص الواردة
في كيفية الذبكية - مصافها الى اسصوص الخاصة الواردة في اسقر والعسم والثور
وما شاكل - هذا كله مصافها الى استقرار المعارف بين المسلمين على ذلك وعدم خلاف
بينهم في شرعية النحر في الابل والذبح في غيرها - واما الحر الذاب على امر رسول
الله ص - نحر الخرس مع ضعف مسنده واعراض الاصحاب عنه ومعارضته بغيره بطرح

او يحمل على النقيض - فما عن المقدس الاردبيلي والمحقق السرواري ثم الشهيد الثاني من عدم قيام دليل صالح على التسجيل بين الابن ومحرره وغيره فمدحه - غير نام واما اثابة فيشهد لعدم حلية مملو محر المدسوح ودفع المحذور حملة من انصوص كصحيح (١) صفوان قد سالت ابا الحسن (ع) عن دبح اقر من المسحر فقال (ع) بقره دبح وما محر فليس بكى - وحواله (ع) مركب من صبرى وكبرى ولاولى قوله للقران (ع) واشابه قوله وما محر - اى مبدح فليس بكى - صحيح (٢) يونس بن يعقوب قلت لابي الحسن - اهل مكة لا يدعون القران ما يحرون - هي لة اقره فماترى في اكل لحمه - مدحوه وما كادوا يتصورون لاكل الامادح وميرمل (٣) احمدى قد الصادق (ع) دل محذور مدسوح حرام وكل مدسوح - محذور حرام ويحوها غير - ثم انه بسند معتبرهما مع ليعذر كما سعتنه كما سيأتى - ثم ابادرك معتبر من اندح او انحر مدما - من الاخر به - من على مدياتى من عدم اعتبار استقرار الحياة

في اعتبار استقرار الحياة وعدمه

(و) اربع (ان يدرك بعد التذكية حركة الاحياء وقله حركة الذب او نظره العين او يخرج الدم المصفوح ولو بعد الم يعزل) - لا خلاف فيه في الجملة - ونسج لقول - لمحدث في موارد

١- اختلف الاصحاب في انه هل يعتبر استقرار الحياة للحيوان حين التذكية وفوت الحياة المستقرة - ان لا يكون مشرفا على الموت بحيث لا يمكن ان يعيش مثله اليوم او الايم كما ذهب اليه الشيخ وجماعة - ام لا يعتبر ذلك بل المعتبر اصل الحياء - كما عن اكثر القدماء والمتأخرين بل عن الشيخ يحيى بن سعيد ان اعتبار استقرار الحياة ليس من المذهب - واستند الشهيد الثاني للقول باعتبار استقرار

أحياء (ب) فلا يستقر حياهه فصار يمرلة الحية (ويان) استناد موته الى الدبح
يس ناولي من استهذه الى السب احوح لعدم استقرارها بل السابق اولي وصار
كان هلاكه بدت السب فيكون ميتة واعتصده ميدالرياض بالاصل مع احتصاص
الكتاب واسسه بحكم التبادروا عمة بمدكى وحياهه مستقرة - ولكن اعترف بعده
مكونه مخالفا لطواهر الكتاب والسنة

واحق عدم استقرار استقرار الحياه - لاضناء ماد كيتم من الطبيعة وهي
اشي تصحبها بهيه تموت - واحتردية وهي اشي تتردى من سطح او نسقط في شر
وهو فتموت - وما اكل السم - في الآية (١) الكريمة المفسره في صحيح (٢)
راره عن الاماء ان قرع كل كشي من احد ان عبر الحبر والبطيخة و بتردية
وما اكل السم وهو هو - شعروا من الام - كيتم في ادر كت شيد من اوعيه طرف
اوقنة تركض و ذب يصعب مقدار كت دكا فكنه الحديث - ونحمله من النصوص
كصحيح (٣) حسي عن الاماء صدق في عن السبحة فقالوا ع اذ تحرك السب
او بطرف او الادب فهو دكي - وحار (٤) عدد رخص عن الصدق ع وهي كتاب
على ع اذ اصرقت اعين او ركضت الرجل او تحرك الدب فكل منه مقدار كت دكانه
- ومثله حار (٥) عدد لله ن صابح ع ع - وحار (٦) نارس بعب ع ع - داشككت
في حياه مشه ور نسب ع عرف عينا او تحرك الدب - ومصعب نسب ع ع ع ع ع ع
لك خلال - اي عبر حكم من اصوص - ومن المعنوه ان سبيحة في هذه الموارد ما
كانت حياتها غير مستقرة

وما افاده المحقق اعمى ره في جامع اشقت من انه كيف يمكن احرار عدم
استقرار الحياه مع ماري - وحدان انه كم مورد ضمن الناس بان اسباب في حال
الدرع ويسموت قربانهم شعده انه عاي وعش مدة مديدة بعد ذلك - فلا يستمد من
الاية والنصوص عدم اعتد ر استقرار الحياه (يلفقه) اولاً ان الاية والنصوص من

١- صورة المائدة آية ٣

٢- ٣- ٤- ٥- ٦- الوصائل - باب ١١ - من اجاب الدناج حديث ١- ٣- ٧- ٥

جهة عدم الاستعصاء بين صورة الاطمينان بعدم استقرار الحياة وعدمه - تدلان على عدم اعتبار ذلك لانه لا يعتبر في الدليل الصراحة ويكفي الاطلاق واظهر - وثانيا ان تحذف الاطمينان في بعض الموارد من جهة عدم الاطلاع على السبب - لا يفي حصول الاطمينان مع وجود سبب الموت ورؤية برع الحيوان - وثالث انه يشك في ذلك يكفي استصحاب الحياة المفترقة - ويحكم لاجله بوجود الشرط

وما اوده لشهد الثاني ومن انه يعارضه استصحاب الحرمة - ثابتة حال الحياة فيه - من الاصل (رد) عليه ولا مانع من عدم جريان استصحاب الحرمة لعدم جريان الاستصحاب في الاحكام الكلية - ولتدل - موضوع - وعدم ثبوت حرمة لا كل في حال الحياة اذ لم يعرفه الموت قبل التلح كمالويع سمكا صغيرا - وثانيا ان استصحاب بقاء الشرط حاكم على استصحاب الحرمة لان الشك في بقاء حرمة مسبب عن الشك في بقاء الشرط والاصل في السبب حاكم على الاصل في المسبب - (محصل) ان الاظهر عدم اعتبار استقرار الحياة - وعلى فرضه يكفي الشك فيه في الحياة - نعم - اصل الحياة حين الذبح - عشر

٢- هل يصح لو شك في حياة حيوان حين الذبح ان يستصحاب حياته فيحكم بالحياة من دون ان يرجع الى العلامة المفترقة في استصوص ام لا وجهان - الطاهر هو الثاني لان المستفاد من الصصوص ان الشارع الاقدس في حال الشك في الحياة لم يكتف بالاستصحاب بل جعل امارة يرجع اليها - لاستكشاف الحياة فكانه يعتبر في الحلية احرار الحياة لاحظ الصصوص المستخدمة سيما حر اب اذا شككت في حياة شاة ورأيتها الح فان مفهومه انه يشك ولم يرها تحرك ليس بحلال - ومن اخذ الرؤية في الموضوع التي هي كتابة عن العلم يستفاد انصاه لا يكفي اجرا - الاستصحاب في نفس الحركة (فما) في المسالك - جريان هذا الاصل عدا الامر يسقط بالتعارض مع استصحاب التحريم (في غير محله) ولا يتوهم التمسك بين ما ذكرناه في الشك في استقرار الحياة وما يسهل في الشك في اصل الحياة - من جريان الاستصحاب في الاول دون الثاني - فان المانع عنه في الثاني الصصوص المختصة به فتدبر

٣- هل محل الحركة قل الدخ او مده - نسب في ابرياض الثاني الى الاصحاب كافة وعن ائمة ان عليه اجماع الامامية - والاحبار مختلفة فيظن من بعضها ان محلها قل الدخ كحراوان المتقدم - وظاهر بعضها الآخر كونه مده كالكثير الاحبار المتقدمة بقية قوله فهو دكي او فكله وعاش كل متفرعا على الحركة فيهم من ذلك ان المراد بعد الدخ ادلو كان فيه كان ذلك معني على التدكية بل ذلك صريح بعض آخر كصحيح (١) ابي بصير عن الصادق (ع) عن الشاه تدخ فلا تتحرك ويهراق مسهام كثير عبط فقال (ع) لان كل اب عليه (ع) كان يقول در كفت الرجل او طرفت العين فكل - فانه صريح في ذلك من جهة وقوع السؤال فيه عن الحل مع عدم الحركة - هذا التدكية لانها تقتضي الماء المتدفق بترتيب بلاشبة - مع وقوع الجواب عنه بالسبي عن الاكل مطلقا و وحصلت له حركة مسافة من حيث افتداح الحركة المتحركة - واستشهاده بثبوت (ع) (ع) ك - كاشف عن ان المراد بهذه الحمية في ماير النصوص ايضا ذلك - فلا بد من تدويل ح ا ب م لا يبا في ذلك فلا يظهر ان الميزان هو الحركة بعد الدخ

هل يعتبر خروج الدم ايضا ام لا

٤- اختلف الاصحاب فيما يدرك به الدكاة - من الحركة وخروج الدم بعد الدخ والحر - من المعيد والاسكافي والماضي والديمي والحسي وسيد ابن زهرة انه يعتبر في حلها الامر ان مده وحصل احدهما لم يكن فيه كفاية بل عن الاخير منهم ان عليه الاجماع - وعن الاكثر ومنهم الشيخ والحلي والمصنف وهو المحقق واكثر المتأخرين الاكتفاء بحد الامرين وعن الصدوق والمصنف في المختلف كفاية الحركة دون خروج الدم وقواه سيد ابرياض والشهيد الثاني - ومنشأ اختلاف الاقوال اختلاف النصوص فانها على طوائف

الاولى - ما يدل على اعتبار الجرعة والاكتفاء بها كالتصوص المقدمة -
الثانية - ما يدل على اعتبار خروج الدم والاكتفاء به كصحيح (١) وبدا الشحام عن
ابى عبد الله ع ع عن رجل لم يكن يحضرته سكين أبدع عصاة فقال ع وادع بالحجر
والعظم والفصاة والعود اذا لم تصب الحديد اذا قطع الحلقوم وخرج الدم
فلا بأس - وصحيح (٢) محمد بن مسلم عن ابي حمزة ع ع عن مسلم دبح فسمى نفسه
السكين بحدثه فان ان رأس فقال ع وان خرج الدم فكل - ووروده في مورد خاص
لا يضر لعدم الفرق بين الموارد قطعا - ووجوه صحيح (٣) عمر بن اذينة وجر (٤)
الحسين بن مسلم عن ابي عبد الله ع ع في رجل صربقرة عاس فشظت - قال ع
ان كان الرجل الذي دبح القرة حين ذبح خرج الدم معتدلا فكلوا واطعموا وان
كان خرج خروجا متثاقلا فلا تقربوه (واورد) عليه الشهيد الثاني بضعف السدлан
الحسين بن مسلم مجهول وثبته في التصحيح سيدالرحمن (وفيه) اولان الخبر مروى
بطريق آخر قوى - رواه (٥) الجعفرى في قرب الاسناد عن بكر بن محمد عن ابي
عبد الله ع ع مع ابدال قوله - فنصت بقوله فوقدها - وثانيا ان يظهر اعتماد
الاصحاب عليه لاسم لم يكفوا بخروج الدم - بل قيدوه بخروجه معتدلا - ولا مدرك
لهم في هذا انه يسوى هذا الحرف من التصوص الاخر - مطقة وبذلك يظهر انه لا بد
من تفيد اصلاق تلك التصوص بهذا الخبر

الطائفة الثالثة ما دل على عدم الاكتفاء بخروج الدم وأنه لابد من الحركة
- كصحيح (٦) أبي بصير عن الصادق ع عا لثة مدح فلا تحرك و براق مسهام كثير
عبط فقل ع ولان كل ان عليها ع كان يفوء اذ اركضت الرجل او طرقت العين فكل
والحق في الجمع بين النصوص ان يقال - انه يقيد اطلاق البحر الاحمر بالدال
على عدم الاكتفاء بخروج الدم - بحرى الحسين بن عسى وكرس محمد الدالين
على الاكتفاء بخروج الدم اذا خرج معتدلا وعدم الاكتفاء به اذا خرج متعقلا - فتى

۱-۴-۵-۶-المسائل باب ۱۲- من اموات الذوات حديث ۱-۲-۳

۲-۳-۱ و مسائل - باب ۹- من ابواب الدعاء حدیث ۲

الطائفتان الاوليتان - ولكل منهما مطلق ومفهوم - منطوق الاولى حلية الديبحة بالحركة - ومفهومها عدمها بعدم الحركة - منطوق الثانية حلية الديبحة بحروج الدم معتدلا - ومفهومها عدم الحلية بعدم خروج معتدلا - ولانعارض بين المنطوقين ولا بين المفهومين بل التعارض بين مفهوم كل منهما مع منطوق الاخرى ولكن حيث لا يمكن التصرف في المفهوم الذي هو دلالة نعية بدون التصرف في المنطوق - فلانه من رفع اليد عن احد اطلاقى المنطوق في كل منهما وهما - الاطلاق المقيد بالتقييد باو - و الاطلاق المعامل للتقييد باو - فتكون النتيجة على الاول انه ان تحرك الحرجوان او خرج حل - والنتيجة على الثاني انه ان تحرك وخرج الدم حل - فعلى الاول يثبت القول الاول - وعلى الثاني القول الثاني - وام القول الثالث فقد ظهر ضعفه مما قدمناه

وحيث ان الضرورات تنفرد بتدريجها ولا يصح رفع اليد عن الاطلاق الا بالمقدار الثالث - ولذا لودل ادليل على وجوب اكرام العلماء - وعلمنا من الخارج ان زيدا وبكر الا يجب اكرامهما معا - بيدور الامر بين تقييد اطلاق الدليل الاول باحراجهما معا فلا يجب اكرام احدهما - وبين تقييده باخراج كل منهما عدا اكرام الاخر يكون المنع هو الثاني - ففي المقام بما ان التعارض يرتفع بتقييد الاطلاق المقابل للتقييد باو - لارمه الافتصار على الاقل من التقييد الممكن - فلوجه لتقييد الاطلاق المقابل للتقييد باو - المستلزم لتقييد لا يريد - فبمعنى ذلك فتكون النتيجة هو الاكتفاء بحروج الدم معتدلا - او الحركة المزورة - ولا يشر اجتماعهما معا والله العليم

في الاحكام

المقام اجماع من في بيان جملة من الاحكام المناسبة للمقام (و) هي في طي مسائل الاولى (يستحب) عدائهم (في التميز بطوائفها عدا) احدي حليته وفي القرار بطوائفها و اطلاق ذنبها و بطخفاف الابل الى الاطوار سال الطير) ومستند الحكم روايات منها حسن (١)

حمران بن أعين عن أبي عبد الله ع عن الذبح فقال: ح و إذا دبحت فأرسل ولا تكتف ولا تقب السكين لتدخلها تحت الحنقوم وتقطعها إلى فوق والأرسان للطير خاصة. وإن كان شيء من اللحم فامسك صوفه أو شعره ولا تمسكن بدا ولا رجلا فاما القروى عقلاها وأطلق الذنب وأما النعير فشد احماقه إلى أباطه وأطلق رجليه الحديث وفي المسالك بعد نقل الحر والمراد تشديد احماقه إلى أباطه أن يجمع بين يديها غير نظهما في مابين الحنف وأثر كنه وسهنا صرح في رواية أبي الصباح وفي رواية أبي حنيفة أنه يعقل يدها اليسرى خاصة. بين المراد في الأول أنه يعقل حتى يديه معا إلى أباطه لأنه لا يستطيع القيام ح. المستحب في الأصل أن تكون قائمة والمراد بالعم بقوله ولا تمسك بدا ولا رجلا. يرتبط يديه وأحدى رجليه من غير أن يمسكها بيده انتهى. وأورد عليه جماعة بأن استمادة هذه لأراد من الحر محل مناقشة لأن الذي يسمى المحطب كونه الحكم استعدا لعل. الفقه أشبه بحسمة فتوى الأصحاب يكون كافيا فيه للتصامح في أدلة الس. وتامل هذا دليل التصامح مختص بما إذا كان هناك رواية ضعيفة ظاهرة الدلالة على حكم فيتصامح به وليس على ثبوته لأخبار من سعه ولا تناول أو شال المعم

جواز شراء ما يباع في أسواق المسلمين من الذبائح

شبهة (وما يباع في سوق المسلمين) من ذبائح والمجود والجلود (فهو ذكي) خلال أدله يعلم حاله (الاحلاف فيه) ويشهده صحيح (١) اعتصلا عن أبي جعفر ع عن شراء اللحم من الأسواق لا يدرى ما صنع اغصانون فقال ع كل ما كان ذكيا في سوق المسلمين ولا تستل عنه وصحيح (٢) الرطبي عن الرضا ع عن احناف يبيعون في السوق فيشتري الحنف لا يدرى اذكى أم لا. تقول في الصلاة فيه وهو لا يدرى يصلي فيه قال ع. نعم أما شري الحنف من السوق ويصنع لي وأصلي فيه وليس عليكم المنة. وموثق (٣)

١- الوسائل باب ٢٩- من أبواب ذبائح حديث ١

٢- ٣- الوسائل باب ٥٠- من أبواب المحاسن حديث ٦- ٥- كتاب الطهارة

اسحاق بن عمار عن انكاظم ع، لا بأس بالصلاة في الفراء البامبي وبما صنع في ارض الاسلام قتل له فان كان فيها غير اهل الاسلام قال وع، اذا كان الغلب عليها المسمين فلا بأس .. وبحوها غيرها

وللمسألة فروع من حيث انه هل يختص ذلك بكون المسمم ممن لا يستحل دمايح اهل الكتاب ام لا .. وانه هل السوق بنفسه امانة التذكية - ام هو امانة كون البايغ مسلما .. وحكم ما يوجد في دار الاسلام وغير ذلك من الفروع وقد استوفينا البحث في هذه الفروع في الجزء الاول والحادي عشر من هذا الشرح وفي كتابنا القواعد الثلاث المطبوع وفي الجزء الاول من كتابنا مساج الفقهية المطبوع ايضا فلاحاجة الى التكرار

الثالثة (ولو تذر الذبح او البحر كالمتردى والمستصى بحور اخذه بالسيف وغيرهما يحرر اذا خشي التلف) وقد تقدم الكلام في هذه المسألة في محبت الصيد في مسألة ما يحل بالصيد

في احتياج السمك الى التذكية وكيفيتها

الراعية في (ذكاة السمك) وقد اتفق الاصحاب على ان السمك لا تحل ميتته وانه يذكي ، (اخرجه من الماء حيا) قال الله تعالى (١) (احل لكم صيد البحر) والصيد انما يصدق بالاحد للحى .. واما سنة مخصوص كثيرة تشهد بذلك كصحيح (٢) الحبيبي عن الصادق ع، انما صيد الحيتان احدها .. وموثق (٣) ابي بصير عنه ع، انما صيد الحيتان احدها .. وصحيح (٤) زيد الشحام عنه ع، عمدا يؤخذ من الحيتان طريا على الماء او يبقية البحر ميتا كنه قل ع، لا .. وصحيح (٥) الحلبي عنه ع، في حديث عمدا يؤخذ من السمك طريا على الماء او يبقية البحر ميتا فقال ع، لا نأكله .. وبحوها غيرها من المصوص الدالة على الحكمين

١- سورة المائدة آية ٩٧

٢- ٣- ١- ومثله - باب ٣٢ - من أبواب النافع حديث ٩- ٥.

٤- ٥- الروايات - باب ٣٣ - من أبواب النافع حديث ٤- ٣.

أما الكلام في أمور ١- أنه هل المعتر خروجه من الماء حيا سواء كان
أخرجه معر ح أم لا كما لو وثب سمكة من الماء على الجدار وأسفيتها ونحوهما ومات
كما عن النهاية والمحقق في بعض كنه - أم العبرة بالأحد فلا يحل لو لم يؤخذ كما
هو المشهور بين الأصحاب - يشهد للثاني مصاعها إلى الصوص الحاصرة في أن صيد
الحيثن أخذها المتقدم بعضها جملة من الصوص - كصحيح (١) على بن جعفر عن
أبيه (ع) عن سمكة وثبت من نهر فوقعت على الحد من النهر ومات هل يصلح
أكلها قل (ع) أن أخذتها قبل أن يموت ثم ماتت فكلها وإن ماتت قبل أن تأخذها
فلأن كلها - وصحيح (٢) محمد بن مسلم عن أسافر (ع) لا يؤكل ما سده الماء من
الحيثان من الماء وما مضى الماء عنه ونحوهما غيرهما - واستدل الأول - بموثق (٣)
ورواة أخرى هو في حكم الصحيح قلت له سمكة ارتفعت فوقت على الجدار فاصطربت
حتى ماتت آتت فقل نعم (واورد) عليه سيد ارياس ضعف السد للارسال ولم يظمر لي
وجه دعواه الا رسال من الخبر مروي بإسناد الصدوق إلى ابن زياد عن أبي
في ارسال نعم في سده إليه صاحب الكل وفيه جهالة وتعلل له الأصحبه الشهيد الثاني
رد الابه بحكم الصحيح لرواية صفوان بن يحيى عنه - وحبر (٤) سلمة بن أبي حفص
عن الصادق (ع) أن عليا (ع) كان يقول إذا دركتها وهي تصطرب وتصرب يديها أو
تحرك يديها وتطرب عيسها فهي ذكاتها وسده غير يقي لعبد الله بن محمد - وموثق (٥)
مسند بن صفقة عن أبي عبد الله (ع) في حديث أن عليا (ع) قال أن الحراد والسمك
إذا خرج من الماء فهو ذكي والأرض للحراد مصيدة وللسمك قد تكون أيضا - و
حبر (٦) ورواة قلت السمك يشب من الماء فيقع على الشط فيضطرب حتى يموت
فقال (ع) كلها وفيه ارسال

وقيل أنه يعضد هذه الصوص ما يأتي من الصوص الدالة على أن صيد المعجوس
مع مشاهدة المسلم له قد أخرج حيا ومات خارج الماء مو جب لحله - وصيد المعجوس

١-٢-٣-٤-٦-الوسائل-باب ٤٤-من أبواب الذبائح-حديث ١-٦-٥-٢-٤

٥-الوسائل-باب ٣٧-من أبواب الذبائح-حديث ٣

لا عبرة به - فيكون العرة سقار المسلم له بل ربما امتدل بذلك بعضهم - ولكنه كما ترى ادلائلهم من حل صيد الكافر له مع مشاهدة المسلم حل ماله يدخل تحت اليد بمطلقا - فالعمدة هي النصوص المتقدمة - لمعترة من حيث السند وظاهرة الدلالة على هذا القول والجواب عنها انه ان كان حمل هذه بقربة ما تقدمها على ما لو اخذه بعدما ذكره حيا جمعا عرفيا نظر الى انها مطلقة من هذه الجهة وما تقدم صريح في الفرق بين الابد وعدمه فيقيد اطلاقها به فلا كلام - والا فيقدم تلك النصوص لموافقتهما الفتوى الأكثر التي هي اول المرجحات - فلا ظهر اعتبار الاحد - نعم لا يعتبر الاحد من الماء بل يكفي اخذه من الارض ايضا كما صرح به في النصوص المتقدمة

٢- هل يحل اكل السمك حيا كما في اشرايع والمساك وغيرهما بل بسب ذلك في المساك وفي الارض الى الأكثر - ام لا يحل كما عن الشج في المبسوط وجهان (واستدل) لشيء من دكانه احراره من الماء حيا وموته خارج الماء فقتل موته لم تحصل الذكاة وهذا نوعا الى الماء ومات فيه حرم و لو كان قد تمت ذكاته لما حرم عليها (وبه) اولاه لادليل على حرمة اكل الحيوان الحي وان لم يذك فان الدليل مع حل اكل حيث الامم ذكي لا الحي - بل الحي غير المدكي يشك في حرمة الاكل ومقتضى اصالة اكل جواره - وثانيا ان مقتضى اطلاق النصوص المتقدمة الحاصرة لذكاة واحد - انه يصير مدكي به - غاية الامر بواسطة النصوص الالائية فيقتد ذلك بالايحوا الى الماء ويموت فيه ولم يدل دليل على ان موته خارج الماء ذكاته او جزم من ذكاته - اصف الى ذلك ما دل على ان الحيوان ذكي - كصحيح (١) سليمان عن الصادق ع ان عليا ع كان يقول ان الحيتان والجراد ذكي فلا يبغي التوقف في جوار اكله حيا - نعم في خبر (٢) ان ابي بصير عن الصادق ع ان الله تعالى اخله وجعل ذكاته موته كما اكل الحيتان وجعل ذكاتها موته فالعمدة هو ابوجه الاول

٣- لو احدث السمك واعبد في الماء فمات فيه لم يحل بل لا خلاف احده اذا

١- الوسائل - باب ٣٢ - من ابواب الذبائح حديث ٤

٢- الوسائل - باب ٨ - من ابواب ايام المصلي حديث ٤ كتاب الصلاة

لم يكن موته في لالة - ويشهد به صحيح (١) ابي ايوب عن الصادق ع ع عن رجل اصطاد سمكة فربطها بخيط وارسلها في الماء فماتت انؤكس فقال ع ولا - وحر (٢) علي بن جعفر عن ابيه ع عن السمك بصاد ولم يوثق فيرد الى الماء حتى يجي من يشتريه فيموت - رحمه اجل اكله قال ع ولا - لمات في الذي فيه حياته وبعوهما غيرهما

وهل هناك فرق بين ان يموت في الالة المعمولة لصيده فيكون حلالا - وبين ان يموت في غير هذا لاجل كما عن العمري - ام لا فرق بين الموردين كما عن اكثر متاخرى الاصحاب - والشيوخ وابن حمزة والعلوي من القدماء - ووجه

استدل للاول بصحيح (٣) الحلبي قال سألته عن الحظيرة من القصب تجعل في الماء

للحيتان فيدخل فيها الحيتان فيموت بعضها فيها فقال ع ولا بأس به ان تترك الحظيرة اما

جعلت لبيصادها - وصحيح (٤) عدا الله بن سنان عن الصادق ع ع عن الحظيرة من قصب

تجعل للحيتان في الماء فيدخلها الحيتان فيموت بعضها فيها قال ع ولا بأس - والمتاخر

(٥) المنجبر يكون ان ابي عمير في طريقه عن الصادق ع ع سمعت ابي ع يقول اذا

ضرب صاحب الشبكة بالشبكة فما اصاب فيها من حي او ميت فهو حلال ما حلاه - ليس

له قشر ولا يؤكل الطافي من السمك - ومثله صحيح (٦) محمد بن مسلم - وليس براء هذه

الصيود من ما يشبه لمشمور الاصوص مطلقا دالة على انه لو مات في الماء قبل ان يصيد او

بعده لم يجل اكله - تقدم بعضها - وصحيح (٧) عدا المؤمن الانصاري امرت رجلا ان يسأل

ابا عبد الله ع ع عن رجل صاود سمكا ومن احياء ثم اخرجه من الماء مات بعضه

فقال ع مات - ولانا كنه ما مات مما كان فيه حياته - اظاها في الموت في آفة

اصيد كما هو واضح - واحادواع الصيود الاولى بعدم دلالتها على الموت في

الماء صريحا فلعله مات خارج الماء او على الشك في الموت في الماء من الاصل

بقاء الحياة الى ان فارقه والاصل الاباحة

٢-١-الوسائل-باب ٣٣-من ابواب الدبائح حديث ٦-١

٣-٤-٥-٦-٧-الوسائل-باب ٣٥-من ابواب الدبائح حديث ٣-٤-٥-٦-٧-١

أقول أما المصوص المطفة فالجمع بينها وبين هذه المصوص يقتضى تقيدها
بها - وأما الحر فهو صميف من جهة جمالة الرجل الذى كان واسطة بين
عبد المؤمن و الامام ع اللهم الا ان يقال - ان الظاهر من الخبر سماع عبد المؤمن
حوار الامام ع - اولا قبل من حصول العلم له بقوله فعلى التقديرين يكون حجة
فيعارض مع تلك المصوص - وهو مقدم لموافقته لغتوى الاكثر التى هى اول المرجحات
فعنى هذا لاياس بحواشهم عن هذه المصوص وان كان الحمل المذكور بعيدا لانه
اولى من الطرح

ثم انه ساء على المحار من الساء على الحرمة مطلقا - لومات بعض ماوى
الشبكة واشته الحى بالميت - فهل يحكم بحرمة الجميع كما عن الاكثر منهم الحلى
والمصنف ره ام يسي على حية الجميع كما عن الشيع فى النهاية والقاصى واستحسنه
المحقق فى الشرايع - وجهه

مذكر الاول ان مامات فيها حرام كما مر وقد اشته بغيره فمقتضى العلم
الاجمالى بحرمة بعضها لروم الاجتناب عن الجميع - بل اصابة عدمه بتدكية الجارية
فى كل واحد منها بالخصوص غير المعصية الجارية فى غيره - وعدم روم المحاكمة
العملية من الاجراء فى الجميع - يقتضى حرمة اكل كل واحد منها

واستدل للثانى بالمصوص المتقدمة - واجاب الاولون عنها تارة بما تقدم
من عدم دلالتهم على موته فى احواء صريحه واخرى - بتبدل على حليه استعير ولا يقول
بأنه مؤلا (اقول) يرد على الاول انها طاهرة فى ذلك ولا يعتبر فى ادليل كونه صريحا
وما اشأى فهو تام و ذلك بسبب على معارضتها مع صحيح عبد المؤمن لورودها
فى مقام بيان حكم الميت فى الالة نفسه - ولا نظر لها الى صورته الاحتلاط والعلم
الاجمالى بحرمة بعض وحيدة آخر - وحماها عن ذلك بخلاف طاهرها ولاظهر البقاء
على حرمة الجميع - هذا كله فى السمك

ذكاة الجراد اخذه حيا

(وكذا الجراد ذكاته اخذه حيا) والكلام فيه كذلك الكلام في السمك في جميع الاحكام المتقدمة (ولا يشترط فيهما الاسلام ولا التسمية) فيها فروع

١- لا يشترط الاسلام في محرر السمك هذا هو المشهور بين الاصحاب وظاهر المفيد تحريم ما اخرج الكافر مضمنا وقد ابرهرة الاحتياط تحريم ما اخرج الكافر ويشهد ببلول مضافا الى اطلاق الكتاب واسفة موثق (١) ابي بصير عن ابي عبدالله ع عن صيد المجوس للسمك حين يصربون لشبك ولا يسمون او يهودي قال ع لا بأس انما صيد الحيتان اخذها وصحيح (٢) سليمان بن خالد عنه ع عن ابن الحيتان التي تصيدها المجوس فقال ع ان عليه ع كان يقول الحيتان والجراد ذكي ومثله موثق (٣) ابي مريم وصحيح (٤) ابن مسعود ع لا بأس بكواميج المجوس ولا بأس بصيدهم السمك ونحوها غيرها

واستدل ثنائي بحبر (٥) عيسى بن عبدالله عن الصادق ع عن صيد المجوس فقال ع لا بأس اذا اعطوكم احياء والسمك ايض والافلان حور شهادتهم الا ان تشبهه وبالصصوص المتقدمة في شرائط الصائد من اعتبار كونه مسلما وباصالة الحرمة وان صيد السمك من التدكية المعتر فيها الاسلام (ولكن) يرد على الاول انه قد صرح بالمعصية في الحبر وهو عدم جوار شهادتهم بحبه حبال قوله ع الا ان تشبهه يدل على عدم اعتبار الاسلام في الاحكام فيدل عليه الحر هو اعتبار العلم باحد الكافرين اياه حيا وانه لا يجري في حقه اصالة الصحة بصير ما ورد في تسميته على الذبيحة ويدل على ذلك ايضا صحيح (٦) احلى عن الصادق ع عن صيد الحيتان وان لم يسم فقل ع لا بأس وعن صيد المجوس للسمك فقل ع ما كنت تأكله

١-٢-٣-٤-٥-٦- الوصائل - باب ٣٢ - من ابواب اسباح حديث ٤-٥-٦

حتى انظر اليه - وصحيح (١) محمد بن مسلم عنه وعنه عن مجوسي يصيد السمك يؤكل منه فقال وعنه وما كنت لأكنه حتى انظر اليه - فانهما يدلان على اعتبار العلم بأخذه حيا - واما الثاني فيرد عليه أولا ان تلكم النصوص محتصة بعير الكتاني - وثانيا انها مطلقة بقيد اطلاقها بمادل على ان تذكية السمك أخذه وانه لا يعتبر الاسلام في أخذه - واما الثالث فيرده ما مر من عدم الاصل لهذا الاصل مع انه لا مورد للاصل مع الدليل - واما الرابع فيرد عليه مضاعفا الى ما مر من عدم اعتبار الاسلام في التذكية ان ما استدلل به لذلك يختص بالدبحة غير الشاملة للمقام كما لا يحمي فلا يظهر عدم اعتبار الاسلام في الاخذ

٢- لا يشترط الاسلام في اجد الجراد كما هو المشهور مشهرة عظيمة بل لم ينقل الخلاف هناك حتى المقيد - نعم احتاط به اس رهرة خاصة - ويشهد به اطلاق مادل على ان الجراد والحيتان ذكي كصحيح مسيمان بن خالد وموثق ابي مريم المتقدمين وغيرهما - ومقتضى هذه النصوص وان كان حليته لومات بنفسه بدون الاخذ - الا انه بقيد اطلاقها بمادل على عدم الحلية في هذه الصورة - كصحيح (٢) على بن جعفر عن ابيه عن الجراد يسبه ميتا في الماء او في الصحراء يؤكل قال وعنه لا تاكله - وخبر (٣) الثقفى عن الصادق وعنه قال امير المؤمنين وعنه الجراد ذكي مكناه واما امامات في البحر فلا تاكله - نعم ان هذه النصوص ومادل على حليته ما بصيرده المجوس - كصحيح (٤) على بن حمزة عن ابيه وعنه عما اصاب المجوس من الجراد والسمك ايحل اكله قال وعنه صيده ذكاة لا بأس - يظهر الكبرى الكلية المتقدمة وهي اتحاد حكمه مع حكم السمك - فمضى الرصاص من ان استعادة ذلك من الاحبار مشكلة في غير محله

٣- لا يعتبر التسمية في حلية السمك بالاحلاف ويشهد به جملة من النصوص منها صحيحها الحاشي ومحمد المتقدمان انما - وبها بقيد اطلاق الآية الكريمة ولا

١-٤- ا لوسائل - باب ٣٢- من ابواب الدبائح حديث ٨٥٢

٢-٣- ا لوسائل - باب ٣٧- من ابواب الدبائح حديث ٨٥١

فأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه مضافاً إلى ما مر من عدم دلالتها على لزوم التسمية في الحياطة - وأما ما في ذيل صحيح محمد المتقدم من تفسير حماد قول الإمام لا أكله حتى انظر إليه - بقوله يعني اسمعه بمعنى مبرده أنه تفسير غير حجة علينا

٤- لا يعتبر التسمية في حلية الجراد إذا جماعاً لاطلاق الأدلة المتقدمة

٥- ولا يعتبر في حليتها الاستئصال بخلاف للأصل واطلاق الأدلة

٦- (والله) يفتح الدال المهملة على وزن العَصَا - وهو الجراد إذا تحرك

قبل أن تثبت أجنحته (حرام) أحداً كما عني كشف الكرم وفي المستند والرياض

- ويشهد به صحيح (١) على بن حمزة عن أخيه (٢) في حديث عن الدنيا من الجراد

أبوك كل قال (٣) لا حتى يستقل بالطيران - ومنه يظهر الحرمة حتى بعد ما نشت أجنحته

مادام لم يطر ولا يمسح بالبحث في أنه بعد است الجناح هل يصدق عليه الديبام لا

٧- لا يعتبر في حلية السمك والجراد كون الأخذ بالعاصم كما لو كان صيياً

أو مجنوباً خلا لاطلاق الأدلة الآن الطاهر اعتنا حرار كون الصيد على الوجه

الشرعي لعدم جریان أصالة الصحة في فعلهما - السهم الآن يقال أنه يستصحب

الحياة إلى ما بعد الأخذ ويضمه إلى الوجدان وهو الأحديث موضوع الحية - وأيراد

صاحب الجواهر أنه عليه بأن ذلك لا يثبت التذكية التي يقتضي الأصل عدمها

ممنوع بما مر من أن التذكية ليست أمر استبطاناً عن الأسباب بل هي عبارة عن

نفس تلك الأسباب الخارجية على اختلافها - ولكن يعارض هذا الأصل أصالة عدم

الأخذ إلى ما بعد الموت فالطاهر اعتنا الحرار - وبعضه ما دل على عدم حلية ما أخذه

المجوسى حتى يثبت كونه على الوجه الشرعي فتدبر

٨- (ولو أخطأ في أجمعه قبل أخذه لحرام) - لموثق (٢) عمار عن أبي عبد الله

عنه عن الجراد إذا كان في قراح فيحرق ذلك القراح فيحرق ذلك الجراد وينصح

بشائك النار هل يؤكل كل قال (٤) لا - وأما موثقه (٣) الآخر عنه (٤) عن الجراد يشوى

وهو حي قال (٤) نعم لا بأس به فلا يما في ذلك فإنه في الشوى بعد الأخذ والظاهر أن

السؤال من جهة ما فيه من تعذيب الحي - وقد ورد بطيره في السمك هي الموثق (١) عنه ع، عن السمك يشوى وهو حي قابوع، نعم لا بأس به

ذكاة الجنين ذكاة أمه

المسألة الخامسة - في التذكية الشعية - وهي في الجنين في بطن أمه تحصل له بذكاة أمه - وتفصيل القول في المقام - إن الحين الخارج من بطن الحيوان - إما يخرج من بطن الحي أو الميت أو المدكى - وعلى الأخير - إما لم ينم حليته ولم يشعر - أو نمت وأشعر وأوبر - وعلى الثاني - إما لم يولد فيه الروح أو ولد - وعلى الثاني - إما أن يخرج روحه قبل الخروج من بطن أمه أو يخرج الروح بعد ذلك - فإن خرج من بطن الحي أو الميت فإن كان حيا يحل بالتذكية - وإن كان ميتا لم يحل بالأحلاف فيه يسهم سواء لم يولد فيه الروح أو ولد - أما في صورة الولوح فيشبهه ما دل على حرمة الميتة الصادقة عليه

وأما في صورة عدم ولوح الروح - فقد استدل لهارة بالأصل - وأخرى بأن حلية أكل اللحم علق على التذكية المفروضة عدمها في مفروض المسألة - وثالثة بالصصوص المتضمنة أنه لا يستعمل من الميتة شيء - والحاصرة (٢) لما يحل من الميتة بأشياء مخصوصة ليس ذلك مما - ورابعة - مفهوم العلة في خبر (٣) اشتمالى الطويل المعلق لحلية أكل الميتة بأنفسها ليس فيها عظم ولا دم ولا عرق (وهي الكل نظر) - أما الأصل - فإن أريد به أصالة الحرمة الشعة حل كونه قطعة أو علة - فبردعيه أنه لا تبدل الموضوع لا يجرى مع أن المحار عدم جريان الاستصحاب في الأحكام انكالية - وإن أريد به عبره فلم يظهر لى بعد كون الأصل في الأشياء الحلية - وأما الثاني فلأن ما علق حليته على التذكية إنما هو الحيوان الذى ولد فيه الروح وحق - لا ما لم يولد فيه الروح - وأما الثالث فمصاصا إلى اختصاصه بالخارج من بطن الميتة ولا يتناول الخارج من

١- الوسائل - باب ٢٧ - من أبواب الذبائح حديث ٥

٢- ٣- الوسائل باب ٣٣ - من الأطعمة المحرمة حديث ١٠٠

بطن الحي - أن الظاهر من تنكك النصوص إرادة الانتفاع بما يمد من إجراء الميتة ولا يشمل مثل الجنين الذي هو ملحوظ مستقلا وبذلك يظهر ما في الرابع - فلا أولى أن يقال إن الجنين إن لم يتم خلقته مما دل على حرمة إخراج من بطن المدكى يدل على حرمة إخراج من بطن الميتة أو الحي بالآلوية - وإن تمت خلقته فيدل على حرمة النصوص الآتية الدالة على أن ذكاة الحين ذكاة أمه فإنها تدل على توقف حليته على الذكاة فبدون الذكاة لا يحل - فتدبر

وإن أخرج من بطن المدكى - وكان تام الحنفية وأشعر وأوبر ولم يلجج الروح فلا خلاف بينهم (و) لا إشكال في رد كاته ذكاة أمه وأنه يحل - لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم عن عترته عليهم السلام مستعيضا (ذكاة الحين ذكاة أمه) وسيمر عليك طرف من تلك الأحاديث ولا يهما البحث في - أن الذكاة فيهما مرفوع يجعل الأول ميتة والثاني غيرا بالتقدير ذكاة الجنين محصره أو حاصنه في ذكاة أمه ولا يفتقر إلى تدكية تحصره - أو تكون الثابتة مصنوعة برفع الحافض فيكون التقدير ذكاة الجنين داخنة في ذكاة أمه فيدل على المطلوب أيضا - أو أن ذكاته كذكاة أمه فيجب تدكيته وإن كان الظاهر هو الأول لأنه قد وردت النصوص عن الأئمة الطاهرين عليهم السلام بما بين المراد من السوى فلا حاجة إلى تطويل الكلام لاحظ - صحيح (١) يعقوب ابن شعيب عن أبي عبد الله ع عن الحوار تذكى أمه أي ذكاه ذكاة أمه فكانها ذكاة ع، إذا كان تاما وبنت عليه الشعر فكل - وموثق (٢) سماعة عنه عن الشاة يذبحها وهي بطنها ولدو قد أشعر قال ع ذكاته ذكاة أمه - وصحيح (٣) محمد بن مسلم عن أحدهما ع عن قوله الله عز وجل أحلت لكم بهيمة الأنعام قال ع الجنين في بطن أمه إذا أشعر وأوبر فذكاته ذكاة أمه فذلك الذي عني الله عز وجل - وصحيح (٤) الحلبي عن الصادق ع إذا ذبحت الديبحة فوجدت في بطنها ولداتا فكل وإن لم يكن تاما فلا تأكل - وموثق (٥) مسعدة بن صدقة عنه ع في الجنين إذا أشعر فكل والأفلا تأكل

يعنى اذا لم يشعرو صحيح (١) ابن مسكان عن الساقرة ع ه انه قال في الديبحة تذبيح و
 وفي بطنها ولد فقال ان كان تاما فكله فان ذكاته ذكاة امه وان لم يكن تاما فلا تاكله
 وموثق (٢) عمار بن موسى عن الصادق ع ه في حديث عن الشاة تذبيح فيموت ولدها
 في بطنها قال ع ه كله فانه حلال لان ذكاته ذكاة امه فان هو خرج وهو حي فادبجه
 وكل فان مات قبل ان تدبجه فلا تاكله وكل البقر والابل وتحوها غيرها

واسما يجوز اكله بدكانها (مع تمام الخلقة) خاصة كما في الش و عن صريح
 الانصار والخلاف والاسكافي وجماعه من المشاهيرين - وطاهر النهاية وابن
 حجر - اعتبارا بشعرو وور - وعن المفيد والدليعي اعتبارا لاشعار خاصة - واحتلافهم
 في ذلك مشأها اختلاف النصوص - ففي بعضها اعتبار الاشعار كموثق سماعة و
 مسعدة - وفي بعضها لاشعار والايار كصحيح محمد - وفي بعضها ان العبرة بتمام
 الخنقة كصحيح الحلبي واسم مكاب - وفي بعضها اعتبار الامرين كونه تاما واشعر
 والظاهر كما قيل تلزم ذلك كله - وعنه فلاحلاف في المسألة - وان لم يكن التلازم
 ثابها بالاطهر اعتبار الامرين - فالصحيح شعيب المتضمن لاعتبارهما معا والايار
 عليه بانه يمكن ان يكون مفهومه نفي الاباحة بالمعنى الاحص ولا يدل على اعتبار
 الامرين كما في المستند عريب فان السوال اما هو عن الحلية بالمعنى الاعم - و
 قوله فكل في المطلق طاهر في ذلك - فكث المفهوم فلاحكال - في الحكم - واما
 حكم ماله فقد اختلف بين محكم ما لو فقد امعا وسيجي في الصورة الثانية

وان خرج من المدكى ولم يتم خلقته ولا اشعر ولا اور - فلاحلاف بينهم في
 الحرمة كما عن الاردبيلي - وعن الانصار وغيره دعوى الاجماع عليه - ويشهد له
 مفهوم النصوص المتقدمة المصريح به في جملة منها - وورد عليه في المستند بان
 ذلك النصوص غير صحيح يعقوب متضمن للجملة الخيرية او ما يحتملها والصحيح
 لا يفيد مفهومه لجوار ان يكون الحكم في المفهوم نفي الاباحة بالمعنى الخاص
 ثم قل ولذا قال المحقق الاردبيلي مشيرا الى هذا القسم - واما الاول فان كان اجماعا

والاقيبه نام للاصل والعمومات مع عدم مايدل على التحريم انتهى وهو جيد والاحتياط احوط انتهى - وفي كلامه موافق للظر - ١- ان الحملة الخيرية وما بمعناها اصرح في اعادة اللزوم من الامر والسبب - ٢- انه لو سلم عدم ظهورها في اللزوم فانما هو فيما اذا تضمنت لحكم نسي تكبفي لافي مثل المقام مما يكون ارشادا الى الحية وعدمها - ٣- ما تقدم في الصورة السابقة من انه لا وجه لانتكار كون مفهوم صحيح ابن شعيب عدم الحلية - ٤- انه قد صرح في ما لو خرج الحين من بطن الميت بان حملة من النصوص الواردة في عدم الانتماع من الميتة نسي عندل على حرمة وتلك النصوص ان تمت دلالتها على حرمة الجنب فيستدل بها في المقام ايضا بعد فرض عدم شمول نصوص الباب له فلم لا يفتى بالحرمة ويحتاط - فالأظهر تمامية ما اعادة الاصحاب من الحرمة في هذه الصورة

وان اخرج وقد تمت خلفته ولكن كان واجب الروح ولم يخرج حيابل مات في بطنه - فالمحكي عن الصدوق والعمامي والسيد وكافة المتأخرين احوط وعى الشيخ واتبعه والحق عدم الحلية وانه يشترط مع تمام الحقة ان لا تلج الروح و الا لم يحل بدكة امه - ويشهد للاول اطلاق النصوص المتقدمة الشان لصوره ولوح الروح بل عن جماعة منهم المصنف وهو الشهيد الثاني انها الطاهرة منها خاصة لان الروح لا يمتك عن تمام الحقة عادة - وخصوص موثق عمار المتقدم واستدل بقول الثاني - بالنصوص الدالة على اعتبار تذكية الحي وانه لا يحل من دون ذكر اسم الله عنه - بتقريبه ان السنة يسها وبين نصوص الباب وان كانت عموما من وجه الا انها امان يتساقطان فيرجع الى اصاله الحرمة او يرجع الى المرجحات وتقدم هذه لاسها اكثر وموافقة للكتاب والسنة حيث لم يذكر اسم الله عليه (وفيه) اولان موثق عمار اخص من جميع تلك النصوص فيقدم عيها - وثانيا انه في العامين من وجه لا وجه للحكم بالتساقط والرجوع الى الاصل - بل لاد من الرجوع الى المرجحات وحيث ان اول المرجحات الشهرة وفتوى الاكثروهي مع نصوص الباب فلا بد من تقديمها - فالأظهر هو التحلية

(ونواخرج حيا) فان كان الرمان يتسع الذكية (لم يحل بدون الذكية) اجماعا على
 يشهده موثق عمار المتقدم - مضافا الى نصوص اعتبار الذكية في الحيوان الذي
 منه مبروص السمانة - ولولم يتسع الزمان للذكية - فحل يحل كما ذهب اليه الشهيد
 الثاني ره قد عملا بالعموم والطاهر أن يطره الى اطلاق نصوص الباب - أم لا يحل
 لاطلاق موثق عمار و جهار - أظهرهما الثاني لان اطلاق المقيد يقدم على اطلاق
 المطلق - انهم الا ان يقان انه مقربة الامر بالدفع يحتص بما يمكن فيه ذلك فلا يشمل
 النحرص - ولكن يردها هذا الامر حيث يكون ارشادا الى عدم الحية بدون الذكية
 وانحية معها فلا يحتص بصورة الامكان فلا يظهر عدم الحل

بيان ما تقع عليه الذكاة من الحيوان

السادسة مما تقع عليه الذكية - والكلام فيها على فروع - وقبل ان تعرض
 لها لاندس بيان امور
 احدها ان الحيوانات على قسمين مأكول اسحم وغير مأكول اللحم -
 والثاني على قسمين نجس العين وغير نجس العين - والثاني على قسمين مالا نفس له
 سائمة وماله نفس - والاخير على اربعة اقسام - السباع والمسوخات - والحشرات وغيرها
 - واما الاسان فهو خارج عن موضوع البحث ولا خلاف في انه لا تقع عليه الذكية
 الثاني ان اثر الذكية فيما له نفس سائلة وما كوك اللحم حية اكل لحمة
 وطهارته - وفي مالا نفس له وما كوك اللحم حبة الاكل خاصة - وفي غير المأكول
 الذي له نفس انطهارة - واما ما ليس له نفس سائمة منه فلا اثر له لانه طاهر ذكي ام
 لم يذك - وحيث ان مأكول اللحم مطلقا مما تقع عليه الذكية للآيات والنصوص
 الدالة على جواز الاكل بالذكية - ونجس العين لا يقع عليه الذكية اجماعا - وغير
 حتى النفس من غير المأكول لا اثر للتراخ في ورود الذكية عليه وعدمه - فمحل التراخ هو
 غير المأكول الذي لا يكون نجس العين وله نفس - وهو المنقسم للاقسام الاربعة الاخيرة

الثالث ان محل الكلام هو التذكية بالدخ او الرمي - واما التذكية بارسال الكلب والاخذ - فالظاهر خروجهما عن محل النزاع فان دليل الاول مختص بالماكول - والثاني بمورده وهو الحيتان والجراد

الرابع في تأسيس الاصل وانه هل يقتضى الساء على الطهارة بالتذكية الا ما حرج بالدليل او الياء على علمها الاما دل عليه الدليل - فاقول انه يمكن البناء على الاول لوجوده ١- ان النجاسة في الادلة امارتت على الميتة وهي ما رفق روحه مستندا الى السب غير الشرعى فى مقياس المدكى وهو ما خرج روحه مستندا الى السب الشرعى لاما زهق روحه من دون ان يستند الى الوجه الشرعى - وعلى ذلك فحيث ان هذا العنوان مشكوك التحقق لوضع فرد من الحيوان الذى هو محل النزاع لاحتمال قوله التذكية فالزهاق مستند الى الوجه الشرعى وعدمه فهو مستند الى السب غير الشرعى - ومع الشك فى الصدق يشك فى الطهارة والنجاسة والاصل هو الطهارة ٢- بالنصوص الدالة على الانتماع بجلود مدكى كموثق (١) سماعة قال سألته عن جلود المساع فقال: ع، اذ ارميت وسميت فتنعم بها واما الميتة فلا - وهذا كالصريح فى انها تذكى بالتذكية - وصحيح (٢) على بن يقطين عن ابي الحسن (ع) عن ناس الفراء السمور: المك والتمالب وجميع اليهود قال: ع، لا ناس بذلك ساء على عدم حوار ناس غير المدكى وبحوهمما غيرهما ٣- موثق (٣) ابن بكير عن الصادق (ع) فى حديث وان كان غير ذلك مما قد ثبتت عن اكنه وحرم عليك اكنه فالصلاة فى كل شىء منه فاسدة ذكاه الذابح اولم يذكه - فيه ظاهر فى ان الذبح تذكية بكل حيوان وان غير الماكول يصح مطبقا قائل لتذكية - ادلولم يكن قائلها لما كان وجه بقوله فالصلاة فى كل شىء فاسدة وان ذكاه الذابح

وقد استدلل لان الاصل هو الساء على المحاسة وعدم قول التذكية بوجوه

١- الوسائل باب ٣٤- من ابواب الاطعمة المحرمة حديث ٤

٢- الوسائل باب ٥ من ابواب لباس المصلى حديث ١- كتب الصلاة

٣- الوسائل باب ٢- من ابواب لباس المصلى حديث ١

١- أصالة عدم التذكية هانها امر حادث مسوق بالعدم مع الشك في القابلية يستصحب عدمها وهي حاكمة على أصالة الطهارة (وعيه أولاً) ما تقدم من أن الحجاسة في الأدلة رتت على الميتة فاستصحب عدم التذكية لا يصلح لاثبات الحجاسة الأعلى القول بحجية الميتة (وثانياً) أنه لا يجري لها مع دلالة النصوص على قبول كل حيوان للتذكية (وثالثاً) أن التذكية عنى ما تقدم ليست عبارة عن الأمر البسيط الحاصل من الذبح على الوجه الشرعي بل عبارة عن الذبح مع قابلية المحل وحيث أن أصل الذبح محرر والفدية ليست لها حالة سابقة وجوداً أو عدمها فلا يجري فيها الأصل - فإن قيل أنه ساء على جريان الأصل في العدم الأركلي ما المانع من جريان استصحاب عدم القابلية اثباتاً أزلاً قبل وجود الحيوان - قلنا المانع عنه أنه لم يثبت لما اعتار خصوصية وجودية في الحيوان دجبة في التذكية ونحتمل أن يكون فيما لا يقل التذكية خصوصية مانعة عن قبول التذكية وعيه فلا يجري هذا الأصل

٢- حبر (١) على من أمي حمرة شئت الماعدة والاحسن ع وعه عن لباس الغراء و الصلاة فيها فقال ع ولا يصل فيها إلا ما كان منه ذكياً فأتى أو ليس الذكي مادكي بالحديث قد عه بلى إذا كان مما يؤكل لحمه قلت وما لا يؤكل لحمه من غير اللحم قال ع و لا بأس بالسجدة فإنه دابة لا يأكل اللحم الحديث - وع كشف الغلام الاستدلال به لذلك (وعيه) أن انظر منه إرادة الذكي مارة إلى الصلاة فيه لا مطلقاً - مع - أنه لو سلم كونه مطلقاً لجمع به وبين ما تقدم يقتضي الساء على ذلك

٣- قيام الإجماع على أن التذكية الموحدة لبقاء الطهارة والمأخوذة عن حصول الحجاسة موقوفة على اعتبار الشارع إياه آثاراً أو أجراء و شرائط أو مورد أو محلاً خصوصاً وعموماً و إطلاقاً أو ما لم يتحقق فيه اعتباره وملاحظة وجوده كعدمه ومع عدمه يكون المورد ميتة ومعها يكون نجس ذكره في المستند (وعيه) أولاً ما تقدم من دلالة الدليل على إطلاقه على ذلك - وثانياً أن الكلام إنما هو على فرض عدم القطع بعدم اعتبار الشارع

المذكية في غير المذكور والافصح انقطع بذلك لامحتمل لهذا الراجح - وادان الاعتراف
محتملا - فلان في اثبات المجامع من النمست - لا حصل استقده الذي قد عرفت ما فيه
ولا ظهر قبول كل حيوان غير ما كوله النجدة - وعبر بحس العين للمذكية واثرها
ظهاره - دا عرفت هذا الامور تتبع الكلام في الافاء الاربعة التي يراد معرفة حكمها
وهي الساع - والسميح - والحشرات - وغيره - فالكلام في مروع

[illegible]

١- الوسائل - باب ٣٨ من أبواب ما يكتب به حديث ١ - كتاب النحر

٢- الو مسائل باب ٥ من ابواب لاس المحتلى حديث ٤ كتاب الصلاة

٢- في المسوخ غير السباع وهي قبوس، التذكية قولان - فعن الشيخ وابي يعلى وابن حمزة والمحقق والشهداء في وعدهم عدم القول بل بسب ذلك الى المشهور وعن السيد والمشهد وجماعة وقوع التذكية عيبا - وعن عايد المراد منه الى ظاهر الاكثر - وعن كشف الكتم ستة ابي المشهور - وهذا هو الاقوى بناء على ما تقدم في كتاب الطهارة من طهارة غير الاربع والنعيب - للاصل المقدم - المؤيد بما ورد (١) في حل الاربع وهي من المذبح اذ ليس ذلك في لحمها عيبا يكون في حدها - ومادة على (٢) حل بيع عظام الفيل وشرائها واتحاد الامشاط معها ان اتحاد الامام عدها المشط او الامشاط واما عددها فساتي في الاطعمة والاشربة

٣- في الحشرات واحدها احشره بالحريث وهي ما يسكن باطن الارض كاليرع والفار، الهب، الحبة وما شاكل - والاكثراه على عدم وقوع التذكية عايد - والمدرک لقول هو الاصل - وحيث عرفت ان الاصل وقوع التذكية - فالاطهر البناء عليه فيها

٤- غير الثلاثة من الحيوانات وهي عبي - احدهما ما حرم اكل لحمه اعرص كالحوم ووهو الاجلث سمما - ما يكون حرمة دانه كحصى انواع العرب على القول بحرمة - اما التسمية التي في كلامه فهو ما في الفروع السابق - واما القسم الاول فيشبهه لوقوع التذكية عنه - وفي ما مر استصحاب بناء التولية فلا إشكال به

بيان ما يتحقق به الصيد المملك

حاشية - قد مر في اول هذا الكتاب ان تصيد الاصطياد معينين - احدهما الزهاني روح الحيوان بالالة المعتره فيه - والثاني اثبات اليد على الحيوان الممتنع بالاصانه اما الاول فقد سبق احكامه - واما الثاني فالكلام فيه نارة فيما يحل اكله وبمحرم - واخرى

١- الوسائل - باب ٢ - من ابواب الاطعمة المحرمة حديث ٢٠

٢- الوسائل - باب ٣٧ - من ابواب ما يكتسب به

فيما به يحل اكله من انواع التذكية - وثالثه - بما يقل التذكية وما لا يقلها - ورابعة - في حيثة التملك اما الجهة الاولى فسياتي البحث فيه في كتاب الاطعمة والاشربة واما الجهة الثانية والثالثة فمقدم البحث فيهما في الصيد والدساحة - والكلام في المقام في الجهة الرابعة وهو اما يكون في موارد - ١ - في ما يقل منه التملك ويدخل في التملك - ٢ - في سبب تملكه - ٣ - في الاعراض محرر له عن ملكه اما

اما المورد الاول فما كان منه جهة اسباع مقصودة لتغذية يملك والا فلا وذلك لان الملكية الاعتبارية ^(١) - منبرها اعتلاء او الشارع لشخص حاصر من جهة المصلحة الداعية اليه قواسم الاعتبار وموجوده هو هو من الاعيان وكل من ترتب عليه اثر يصدر من العقل والحكيم والافهوا نحو لا يصدر منه فاذا فرضنا ان اعتبار ملكية حيوان لشخص حص لا يترتب عليه اثر لا يعترا اعتلاء ولا اشارة هذه ملكية وهو واضح جدا

واما المورد الثاني فلا اشكال ولا خلاف في انه يتحقق الصيد المملوك بالاحد باليد كان يا حذر منه او قرنه او جناحه او الحبل مشدود عليه - نفسه او بوكيله - وبلاستيلاء عليه بكل آفة معتادة لذلك يتوصل بها اليه كالكتب والارواح والشاهين وسائر الجوارح والشكة والحانة ونحوها مع قصد الاحدسها عند استعمالها بمعنى تسلط الالة عليه او وقوعه في الالة - وفي الحواهر بل الاحماع تقسيمه عليه

والنصوص الدالة على ذلك مضاف الى صدق الحيارة الممثلة على ذلك كثيرة منها - نفوس حية صيد الصقور والبراة والصيد والحيلة بعد التذكية وقد تقدمت - ومنها قوي (١) السكوني عن الصادق ع ان امير المؤمنين ع قال في رجل اصير طير اسعه حتى وقع على شجرة فحاصره رجل فاحذره فقال امير المؤمنين ع للمعين ما رأت وليلد ما احدث ومنها قويه (٢) الاخر ع قال امير المؤمنين ع ان الطائر اذا ملك جناحيه فهو صيد وهو حلال لمن احده - وله خبر (٣) زرارة و

١ - الوسائل باب ٣٨ - من ابواب الصيد حديث ١

٢ - ٣ - الوسائل - باب ٣٧ - من ابواب الصيد حديث ٢ - ١ - ٥ - ٤

صحيحه (١) وموثق (٢) اسحاق - ومنها صحيح (٣) الربطى عن الرضاد ع في حديث
 عن الصادق ما هو مالك لجاحيه لا يعرف له طاب قال دعوه هوله - ومثله خبر (٤) محمد
 ابن الفضيل عن ابي الحسن ع - عن صيد الحمامة الى ان قال قال وان لم تعرف صاحبها
 كان مستوى الجاحن يطير سهما منك - ومنها صحيحها الخطيرة ونصب اشكة
 المتقدمان في ذكاه اسمك قل في الاون مسهما جوابا عن السؤال عن السمك الذي
 يدخل فيها - لا راس به انك الخطيرة اما جعل بضطادها - وفي الثاني - ما عملت
 يده فلا راس باكل ما وقع فيه - ومنها صحيح (٥) عبد الله بن صان عن ابي عبد الله ع -
 من اصاب مالا او هيرا في فلاة من الارض فذكرت وقامت وسبها صاحبها مما لم
 يسمعه فاعدها غيره عاها غيبها وانق بفقته حتى احياها من الكلال ومن الموت فهي
 له ولا سبل به عيها واسمها مثل الشيء المباح - انما على تملك الجاح واحد -
 مسها غيركم من النصوص الكثيرة الدالة على ملكية الاحد والصيد من الواضح
 صدق الصيد عرفا بثبات واحد من الالات المذكورة باستعماله غصده الصيد بل
 وكذا الاحتفاظه كتابة عن جعل الشيء تحت استيلائه لاصوص الاحد بالجارحة
 المخصوصة (وبذلك) يظهر عدم اختصاص ذلك بالالات المشار اليها بل هو يتحقق
 بكل آلة استعمالها لذلك كمالو اخرى الماء في ارض ليتوحد فيها الصيد او في
 دار التعيش او حمر حميره ليقع فيها الصيد وما شاكل - ولكن يشترط في ذلك
 ان يرول امتناع الصيد بذلك والا فلا يصدق ان يصيد كما لا يخفى

وهل يتحقق السب المملوك بما يتبع صيد او رال امتناعه للخوف او غيره ولم
 يحدوه او اخذه غيره لم يملكه - ام لا يتحقق به وجهان - حسب الى المشهور الاول قال المتحقق
 - الارديلي ولا دليل عليه الا رجح الامتناع ولا يعلم كونه دليلا ثم قل ولعل عليه الاجماع
 اقول بل قوى السكوني المتقدم باطلا فبطل على عدم حصول الملكية به - مصابها الى

١-٢-٣- الوسائل باب ٣٦- من ابواب الصيد حديث ١

٤- الوسائل باب ٣٦- من ابواب الصيد حديث ٢

٥- ابوسائل باب ١٣- من كتاب اللقطة حديث ٢

عدم صدق الاحد والصيد عليه والاصل ينتصى عدم إمكانية أن كان أحما ع والاعراض
عدم حصول الملك بذلك (ثم انه) يشترط في حصول الملك بالاحد والصيد
عدم معرفة ملكه والافصح الردا به للاحلاف وبشهادة صدر صحيح، رطلي المتقدم
عن رجل بصيد الطير يساوي دراهم كثيرة وهو مستوى الحياض ويعرف صاحبه
وبحيثه فيطعمه من لا يسميه قل (ع) لاجل امساكه ويرده عليه. وجود حجر لفصل وعبره

الاعراض لا يوجب الخروج عن الملكية

واما المورد اثبات فلاشك في انه اذا تحقق السبب الممكك ثم اطلق
الصيد من يده لم يخرج عن ملكه الا ان صاحب وندصوص المتقدم اما الكلام في
انه او اطلقه وبوي خروجه من ملكه والاعراض عنه هل يخرج عن ملكه كما عن الشيخ
في المصنف - ام لا يخرج بذلك عن ملكه كما عن اكثر على ما في المصنف وجها
بشهادة لثاني رد قول المالكية يحتاج الى دليل والاصل ينتصى عدمه - بل قد يقال ان
النصوص المتقدمة ادالة على انه ان كان الصيد، كما عبر بحب الردا به منتصى به
الا لفصل - بل على عدمه وان المالكية - وهو وان كان متطورا فيه من جهة انها تد
على وجوب رد ما يكون ملكا للعبر والكلام الا في انه من خرج بالاعراض من
ملكه ام لا وعلى فرض الخروج ليس مشمولا بملك النصوص

وقد استدلل لكون الاعراض محرجا (من) سبب ملك فيه، ان قد ارالت
وال (وان) الصيد يصدق على الصيد المباح وان سميت يدعيه (وما) دل في
خصوص الطير على انه ان ملكه حياضه فهو صيد - هذه الوجوه محتصة بالمعام
(وبعموم) النبوي (١) المعروف بالناس مسطون على اموالهم - دعوى انه يدل
على ما طنة الناس على الصرف في اموالهم ما جاء به صرفت حتى المخرجة كالبيع
وسبها الاعراض (وبصحيح) على الله بن مسان المتقدم استدلل به صاحب الحواجر قال نعم قد

نشان صحيح ان بيان ذال على كون الشيء بعد الأعراس عه كالمناخ الاصلى
 واطهر وجه المشبه فيه جروحه عن منك وتملكه لمن ياحده على وجه لا سبيل له عليه
 . ١ على ان ابراد منه صيرورة التعبير كالمناخ باعتبار اعراس صاحبها من فيكون ح
 من ذلك ما كان كذلك بل على قوله ان اصاب مثلا منزل على ذلك على معنى ان
 اصاب ما لا غير التعبير ولكن هو كما يعرف في الأعراس تنهى (وبالحجر) ابدال على انه
 لو اكسرت سقته في حجر فما اخرجته الحجر فهو لاهله وما اخرج بالعوض فهو
 محارجه وهو حجر (١) الشورى عن الصادق ع عن سمينة انكسرت في الحجر
 وخرج بعضه فاعيد وخرج الحجر بعض ما عرف فيها فقبض ع وما اخرج
 حجر فهو لاهله (٢) الصادق ع اخرجته وما اخرج بالعوض فهو لهم وهم احق . ٤
 . ٥ الاستئذان . ٦ على ان ما اخرجته الحجر فهو لا صحته وما تركه اصحاه
 آمن من ماله من حصص فهو من وحده وعاص غدا لاه صار بمنزله المناخ ذكره في
 محكي الثمر . ٧ وقد ضعف المحقق وهو الحجر في كتب النسخة والظاهر ان خبره
 من ان ابراد شمرى هو سكوى وهو غداى وان في طريقته امية وهو واقفى
 ولا يتم شيء منهم لان السكوى قد عرف سره . ٨ من رواية وادعى الشيخ
 وهو الاجماع عليه وكفى امية واقفى لا يباح عن عمل بحره . مع ان الخبر مروى
 (٢) عن السكوى طريق آخر من عن الصادق ع عن امير المؤمنين ع في حديث
 واد عرفت اسيه وماله فداها . ٩ من فاقده به حجر على ساحله فهو لاهله
 وهم احق . ١٠ وما عاص عليه من وتركه صحته فهو لهم (وبانه) فدر ان ملكه باختياره
 عما ملكه فهو لاهل اعدره على الشيء قدره على صله (وبالسيرة) في حطب
 المصدر ونحوه

وهي الكنظر - (امناذون) فلا يلد سب حدوث الملكية لا يمتثلها وسب
 الملك متى تحقق تحقق عسسه وان راا هو عد ذلك كغيره من اسباب الملك
 (واما الثانى) فما عرفت من دلالة النصوص على عدم نكاح الصيد اذا كان ملكا

لغيره يطهر ما في الثالث (وأما الرابع) فلا السوى يدل على أن كل أحد مبط
على التصرف في أمواله فمدلوله ثبوت السلطة في موضوع المال ولو كان ذلك
التصرف موحدا لخروج المال عن ملكه كالبيع فإن السابغ يتصرف في ماله بعطائه لغيره
ولارمه رفع السلطة عن نفسه ولا يدل على السلطة على ذهاب الموضوع وارتبة السطر
موجبة واضحة أنه يدل على ثبوت السلطة في طرف ثبوت الموضوع ولا يكون متعرضا
لحكم السلطة على اعدام الموضوع فلا يدل على أن الاعراض موحدة لاسلاح
الملكية ولو صرح بذلك فصلا عما يؤولم يصريح به

وأما الخامس فيرد عليه أولا أنه لم يصر في الحر اعراض صاحب العير
عن ملكه بل من الممكن أنه تركها راعا عن الاتفاق عيبها بالحر بطريق النصوص الدالة
على أن من تركها راعا ثلاث سبب ما حياها غيره فهو للمحيي ولا ريب لذلك بالاعراض
والحاصل أنه يدل على أن الأحياء من الكلال ومن الموت مملكت له واشتبهه بالساح
أما هو في صيرورتهما في الملكية وأنه لا سبيل لغير عليهما بل في قوله أما هي مثل
الساح دلالة على عدم كون الاعراض محررا لها عن ملكه ولا كانت هي مساحه
وثانياً نثبت الملكية على الواحد والأقامة عليها وإن في مقتضاها واحداً من الكلال
ومن الموت أقوى شاهد على عدم كون الاعراض محررا لها عن ملكه والاكات
أبغير من مساحات وبذلكها الواحد والصحيح على خلاف المصنوب أدل

وأما السادس فلا لا ريب له بالاعراض بل مورده من قبل من الذي امتنع
على صاحبه تخصيصه ولن الخروج عن الملكية يكون على وفق القاعدة من جهة أن
الملكية من الأمور الاعتبارية لا اعتبار بدون الأمر لهو لا يصدر من الحكيم وأشاهد
على عدم كون مورده من قبل الاعراض تخصيصه به بين ما أخرج البحر أو أخرج
بالعوض ولو كان اعراض وكان الاعراض محررا له عن ملكه لما كان بين الموردين
فرق من الممكن أن المال الممنوع على صاحبه وإن لم يخرج عن ملكه يملكه من
أجهده في تحصيله بالعوض وبحوه وعلى كل حال لا ريب للعيرين بالاعراض
مع أنه قال في الحواهر في كتاب المقصد أنه محتمل لأرادة كون الجميع لأهله

والتفصيل اما هو ما حراح الله واخراج الغير كما عن بعضهم الجرم به
واما الساع فلان القدرة على التملك وان كانت قدرة على صده ولكن
صده عدم التملك لا الاخراج عن الملك ولعل صدا الاخراج عن الملك لا يدخل فيه
فكما انه لا يدخل الشيء في ملك الانسان بمجرد القصد والعزم بل يتوقف على صب
ملكك كك لا يخرج عن ملكه بمجرد الاعراض بل يكون ذلك متوقفا على صب
مزيل للملكية

واما الثامن فلما سيأتي من ان التصرف في امثال ذلك من باب الاباحة
لا الاعراض

فتحصل مما ذكرناه ان الاظهر ان الاعراض لا يوجب حروح المال عن
ملك ماله

بعم يجوز التصرف في الاموال التي اعرض اصحابها عساه من جهة الاباحة
الصمية للتصرفات او للاحقة التقديرية المستكشفة شاهد الحال فان من ربه اليد
عن ملكه يرضى لامحالة بتصرف الغير فيه وهذه الاحقة التقديرية وارضا المستكشف
شاهد الحال تكفي في حوار التصرف في مال الغير - ولا يرم في جواز التصرف
اشاء الاباحة من المالك كما في الجواهر بل ساء على ما حققناه في كتاب البيع
في باب الفصول من صحة المعامدة على مال الغير مع رضاه بذلك وانه يحرح بذلك
عن افضولية للملئط ان يمكنه من طرف صاحبه نفسه ويكون ذلك ههنا من امالك
ونصح وله ان يشري به شيئا لنفسه من دون ان يهبه من قبل ماله - ساء على ما هو
الحق من عدم لزوم حروح الممن عن ملك من حرح الممن عن ملكه وانه يصح كون
الممن من شخص والمبيع يدخل في ملك غيره كما حققناه في كتاب البيع ورضا
المالك التقديرى يكفي في هذا المقام - فالمتحصل انه يجوز في موارد الاعراض
جميع التصرفات حتى الساقلة والفرق بين هذا المسمى والقول بكون الاعراض مزيلا
لمالك انه على هذا يجوز للمالك الرجوع فيه مادامت عليه موجوده كما صرح
بذلك في المسالك

الفصل الثالث في الاطعمة والاشربة

ولا يحفى ان معرفة احكام الاطعمة والاشربة من المهمات - باعتبار ان الانسان
 حشد لا يمكن استغنائه عنهما - قال الله تعالى (١) ووه جعلنا هم حسدا لا ياكلون
 واوعد الله تعالى بالوعيد الشديد كتابا ومنه على تناول المحرم منهما - فلا بد من
 تبيين القول في المقام - ما قول (وه بحث) ومقدمة - اما المقدمة فهي بيان اصول كلية
 لم يترص لها المصنف وهى ص - الساحت - وذكر تلك الاصول فى طى مسائل
 الاولى ان مقتضى الاصل لاولى حية اكل كل شىء او شر به ما لم يصل بهى الشارع
 الا فسد عنه اما اذ عدم عدم النهى عنه فلا يستل ان النهى بهما وان ساء الشارع
 على بيان المحرمات - اصف ايه ان الله تعالى ليس به طريق الرد على الكفار حيث
 حرموا على انفسهم اشياء (٢) وقد لا احدى فيما وصى الى محرما على طاعم يطعمه
 الا ان يكون ميتة او دما مسعوجا وقد اعطى نهيهم بعدم وجدانه ما حرموه فيما
 اوحى الله تعالى فلو لم يكن كافيا ما صح الاستدلال - واما - الاستدلال له قوله
 تعالى (٣) وروى بها الناس كنوا صا فى الارض حلالا طيبا وقوله عروحل (٤) هو
 الذى حلق لكم ما فى الارض جميعا - فغير تم - اما الاول فلا يظهر الاية الكريمة
 ان الارض وما فيها من الله تعالى مخلوقة لشرا ما دينية فيستدلون بها على
 معرفته - وهى المحرر على (٥) فى تفسير الاية حلق لكم ما فى الارض فتعبروا به
 اوديبويه فيسعون بها ضرورت الجمع وذلك لا يلزم اباحة اكل كل شىء اذ لا شىء
 من الاشياء الاوفيه مباح - واما الثانى فلا يظهر تلك الاية الامر باكل ما فى الارض
 حلالا طيبا لاحراما حيثما ويست فى مقام بيان ان اى شىء حلال - ويؤيد ذلك ورود الاية
 فى طائفة من الاصحاب حيث حرموا على انفسهم الحرث والانعام وما شاكل

- | | | | |
|------------------|---------|------------|---------|
| ١- سورة الانبياء | آية ٩ | ٢- الانعام | آية ١٤٦ |
| ٣- البقرة | آية ١٦٩ | ٤- الفرة | آية ٢٩ |

واما اذ شئت فى كونه شىء حلالا او حراما لفقد الدليل كشرب اللبن - او
 لاجمال النص - اولعير دنت فلابيات والروايات الدالة على اباحة ماشك فى حرمة
 وقدامت فيها كلام فى ذلك فى الاصول فى محدث البرائة فلاصل الاولى هو الحلية
 فكل ما لم يثبت حرمة بسى على انه حلال

الاصل الثانوى فى المطاعم والمشارب

المادة الثالثة - رحما يقال ان الاصل الثانوى فى هذا الباب هو حرمة كل
 ما يضر منه اطعم واستند له مضموم آية (١) حل الطيبات - وسقوله تعالى (٢) ويحرم
 عليهم المحامات - ونقيب الاستدلال بهما ان الطيب هو ما يستطيبه الناس ولا يستحبونه
 وقربة المفارقة - يحمل الحديث على ارادة ما يستحبه الناس على حسب عاداتهم
 وما هو مقرر فى صاعهم - فلاية الاولى بالمضموم والثانية بالمطوق تدلان على ما ذكر
 ولكن مضاعفا الى ان دلالة الاولى انما هى مضموم الوصف الذى ليس بحاجة
 ان - الطيب يصدق على معدن - منها الحلال قال الله تعالى (٣) وكذا من طيب ما
 رزقاكم - اى من الحلال - وقد قرر الامام الصادق عليه السلام فى حر (٤) الهاشمى
 ما طاب بكسب الحلال وما حث كسب الرضا - ومنها النجيد قال الله تعالى (٥)
 وبأيتها الدين آمنوا اتقوا من حيات ما كنتم - ولا يعموا الحديث منه تنفقون ولستم
 باخذيه الا ان تعصوا فيه ومنها الصخر قال الله تعالى عروج (٦) وتيمموا صعيدا طيبا
 ومنها ملادى فيه - قال عزم منائل (٧) وسند طيبة ورب غفور - وقال - ولنحيينه حياة
 طيبة - ومنها ما فيه الحبر والركة - قال سبحانه (٨) وكلمة طيبة كشجرة طيبة الى ان

١-٢- الاعراف آية ١٥٨ ٣- الاعراف آية ١٦١

٤- الوسائل باب ٣ من ابواب التشهد حديث ٧ كتاب الصلاة

٥- البقرة آية ٢٦٧ ٦- النساء آية ٤٤

٧- النساء آية ١٤ ٨- ابراهيم آية ٢٤

قال ومثل كلمة حيثة كشجرة خيشه ومنها ما يستطبه النفس ولا تنهرمه - قال عز وجل (١) وقل احل لكم الطيبات وقال (٢) وادهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا ومنها غير ذلك

والاستدلال بآية تحريم الخبائث في المقام يتوقف على إرادة المعنى الأخير من الطيب في الآية كى يراد من الخبث مذكر وهو غير ظاهر

أصف الى ذلك انه لو سلم كون المراد من الخبث مذكر - فلا بد من أن المراد ما يستحق عامة الناس - أو المكلف - أو أهل مملكة خاصة - قال المحقق الأردبيلي انه معنى الخبث غير ظاهر ادلت به ما به واسعة غير مراد والعرف غير مصط - فيمكن أن يقال أن المراد عرف أو وسط الناس وأكثرهم حال الاحتياز من أهل المدن والدور لأهل البادية لانه لا حيث عندهم بل يطبون جميع ما يمكن أهله فلا اعتداد بهم اسمى (وقبه) أولاً أن طماع أكثر أهل المدن محلقة حداهي أشهر وعنده - مثلاً الجراد تنهرمه طماع العجم دون العرب - وحملته من ما كان يذبحه العرب قبل الإسلام تنفر عنه الطماع الآن - وبنا حمله من أطلع على أحوال سكان بلاد الهند والافرح والعجم والعرب والترك في مطاعمهم ومشاربهم يراهم محتمين كثيراً - وثانياً أن التخصيص بأهل المدن ملاوحيه كتخصيص بعضهم بعرف بلاد العرب - وثالثاً أن كثيراً من الفقهاء والأدوية كالأهل لبحات يتفرع عن أكلها اعتد الطماع بل عمتها ومع ذلك ليست خبيثة - وقد يقال أن المتفرع من ذلك كون الشيء مما يشترط طماع عنه - مصفاً كلاً ولمساورة كجميع الإنسان والكلب وغيره من ما يؤكل لحمه - والقي من العرب - وقملته وبقعه والقبح والصيد والصماد ونحوها - ولكنه أيضاً لا يجوز عن مناقشة أن الطماع تنفر عن موضوع الغرر ما حرج من بين أسانه مع أن حرمتها غير معلومة وبالحكمة كون المراد من الخبث ما ينهرمه الطماع - بيان صابط ذلك - محل نظر وأشكال فلا يستفاد من هذا الوجه أصل ثانوي يعتمد عليه في الموارد المشكوك فيها

الاصل في الاشياء المضرة بالبدن

المسألة الثالثة المشهور بين الاصحاب الاشياء المضرة بالبدن محرمة كالمجموع
اصنافها جامدها وما يعمها قيسها وكثيرها اذا كان القليل ضاراً - وفي المستند دعوى
الاجماع كلاقميه عليه - (وفي رسالة الشيخ الاعظم رحمه قد استعيد من الادلة العقلية
تحریم الاصرار بالنفس) اقول لا كلام عندنا في حرمة اذا كان ذلك مؤدياً الى الوقوع
في التهلكة او تحقق ما عدم معوصيته في الشرع كقطع الاعضاء ونحوه او كان يصدق
عليه التدبير والاسراف اذا كان الضرر مائياً

اصلاً للكلام في الاصرار بالنفس في غير هذه النوازل - وقد استدلل بحرمة وجوه

١- ان العقل مستقل بذلك (وعنه) ان العقل لا يابى من تحمل الضرر اذا ترتب

عليه عرض عقلائي كما في سفر النجاة او الرياسة وما شاكل

٢- ادلة (١) ففي المسرور - اما لدعوى ارادة الله من انفى او دعوى ان

جواره ضروري انتهى في الشريعة (وعنه) ان تلك الادلة انما هي الاحكام انصرية

ولا يكون المراد من النسي النسي كما حقق ذلك في محله وحوار الاصرار بالنفس

غير مشمول له - اما حقق في محله من انه لا يشمل حديث لا ضرر الاحكام غير اللزومية

المتعلقة بشخص نفسه (مع) اذ مع حوار الاصرار بالنفس اذا ترتب عليه عرض

عقلائي مخالف للايمان فلا يشمله الحديث (اصح) الى ذلك ان الضرر الذي

يترتب عليه عرض عقلائي لا يعد ضرراً عرفياً

٣- حر (٢) مفصل بر عمر - قت لا يبي عباده - ع - لم حرم الله الخمر والعتية

والدم ولعم الحزير - فان الله تبارك وتعالى لم يحرم ذلك على عباده واحل لهم

١- راجع الوسائل - باب ٧ - و ١٢ و ١٣ - من ابواب كذب احياء الموات

وباب ٥ - من ابواب كتاب الشفعة وغير تلكم من الابواب

٢- الوسائل - باب ١ - من ابواب الاطعمة المحرمة حديث ١

ماسوا من رعة منه فيما حرم عليهم ولا رهد فيما حل لهم ولكنه خلق الخلق معلوما
تقوم به أديانهم وما يصلحهم فاحه لهم وإباحه تفصلا عليهم لمصلحتهم وعدم ما يضرهم
فيهاهم عنه وحرمه عليهم إلى أن قال - أما الميتة فلا يلد منها أحد الا ضعف يده
ونحل جسمه ودعت قوته وإيقطع سله الخ - يدعى انه يدل عموم العنة على حرمة
الاضرار بالنفس (وفيه) ان المستدانه ان الحكمة في حرمة عده من الاطعمة المحرمة
هي الضرر ولا يتعدى عن حكمة التشريع والنوحه في ذلك ان السوال انما يكون عن
وجه تحريم الله تعالى تلك الامور فالسوال انما يكون عن حكمة التشريع ولا يكون
مثولا عن انطباق عوان عام محرم عليها وعدمه كما هو واضح - فاجواب ايضا
يكون ناظر إلى ذلك ولعل ما ذكرناه لا مترد عليه (اصف) اني ذلك انه لو كان ذلك
عنة يدور الحكم مدارها - لزم منه عدم حرمة المذكورات اذ انهم يترتب على استعمالها
الضرر كما في الاستعمال القليل منها أو حوار استعمال ما يقطع من الميتة لعدم الضرر
فيها كما لو دبح إلى غير الفسلة ولا يلزم بذلك فيه مع ان ما ذكر في وجه حرمة الميتة ترتب
على ادمائها لو كان ذلك عنة لزم منه عدم حرمة أكل الميتة مع عدم الايمان

٤- حديث (١) الاربعائة عن أمير المؤمنين ع: «ولانا كبروا الطحان في
بيت الدم الماحد - وفظيهر ما فيه مما قد ساء في سائفه

٥- خبر (٢) محمد بن سنان عن الرضا ع: «وحرّم لميتة لما فيها من مساوئ الأبدان
والآفة إلى أن قال وحرّم الله الدم كتحرّم الحرام فيه من مساوئ الأبدان - والجواب
عنه ما في سابقه

٦- خبر (٣) الحسن بن علي بن شعبة في كتاب تحف العقول عن الإمام الصادق ع:
«وأما ما يحل للإنسان أكله إلى أن قال وكل شيء يكون فيه الضرر على الإنسان في يده وقوته

١- الوسائل - باب ٣- من أبواب الاطعمة المحرمة حديث ١٠

٢- الوسائل - باب ١- من أبواب الاطعمة المحرمة حديث ٣

٣- الوسائل - باب ٤٢- من أبواب الاطعمة المباحة حديث ١

محرام أكله الحديث ونحوه خبر (١) دعائم الإسلام عنه وع (وورد) على الاستدلال بهما ولا أنهما صديقان سنداً - أما الأول فللإرسال وأما الثاني - فله وعدم ثبوت وثاقه مؤلفه - وثانياً لم يبدل أن على حرمة الأطعمة المضرة كالسموم وما شاكلها حرمة الإصرار بالنفس مطلقاً ولو كان باستعمال الأطعمة غير المضرة في أنفسها

٧- مع (٢) فقه الرضا علم برحمك الله أن الله تبارك وتعالى لم يبع أكلاً ولا شرباً إلا بما فيه أسفعة والصلاح وأم يحرم إلا ما فيه الضرر والنفس والفساد فكل ما مع اللحم فيه قوة يمدد محلل فكل مصر يذهب بالقوة أو قاتل محرام مثل السموم والدم وأحم الحار - والحواش عنه ما في سابقه مضى إلى عدم ثبوت كونه كتاب رواية

٨- خبر (٣) طلحه بن ربيعة الإمام الفاسق مع الحار كالنفس غير مضاف ولا تم (وبه) أنه يدل على أن الحار مبركة النفس فكما أن الإنسان يظنه لا يقدم على الضرر ولا يظهر عيوب نفسه فيمكن ككث بالنسبة إلى الحار ولا يدل على الحرمة الشرعية - وهناك روايات أخر استدلت بها ذلك يظهر الحواش عنها مما تقدم هذا لأدليل على الحرمة ومقتضى الأصل هو الحواش - ويشهد به توافق النص واعتوى والعمل على جوار عدة أمور مع كونه مضرة - كأدما أكل السمك - وشرب الماء عند الطعام - وأكل التماح الحامض - وشرب التشنج والتسك - والجماع بين الأملاء من الطعام - ودخول الحمام مع الجوع وعنى أسطة - والاضرار بالنفس سمر الجارة وما شاكل ذلك فيجوز الإصرار بالنفس في غير ما استثنى من الكلام

١- مستدرك باب حمة من الأطعمة والأشربة المباحة والمحرمه حديث ١

٢- المستدرك ج ٣ - ص ٧١ حديث ٥

٣- هذا المقدار من الرواية في فروع الكافي بهامش مرآت العقول ج ٣

ص ٤٣٣ في باب الضرر - ورواها تمام ما في باب إعطاء الأمان من كتاب الجهاد من الكافي والرواية مفصلة

حكم حيوان البحر غير السمك

ثم انه يقع الكلام فى المباحث (الاول فى حيوان البحر) تمام الكلام فى طى مسائل - الاولى (لا يؤكل منه) أى من حيوان البحر (الا) السمك (والطير) - اما الطير فسيجىء الكلام فيه - واما السمك فحليته فى الجملة موضع وفق المسلمين والنصوص المتواترة المتقدم بعضها والانية حملة مساهى المسائل الانية - شاهدة انما الكلام فى حرمة غير السمك والطير من انواع الحيوانات البحرية قال مشهور بين الاصحاب الحرمة وفى المسالك وميسر على صورة السمك من انواع الحيوان فلا خلاف بين اصحابها فى تحريمه اشئى وعن الخلاف والمية والسراير والمعتبر والدكرى وغيرها دعوى الاجماع عليها - ويظهر من جماعة من المتأخرين منهم المحقق الاردبيلى وصاحب الكفاية والمهاتبع والمحقق البراقى التامل فيبذل عن بعضهم الميل الى بى الحرمة ويظهر انه مذهب الصدوق فى انفيقه واستدل للاول - بوجوه

- ١- اصاله عدم التدكية الشرعية الموسوعة للاكن - فاسها فتتصى حرمة كل حيوان شك فيه انه محل او محرم استدلالها لحد اهر ره (وفيه) اولاماتقدم من ال الاصل قبول كل حيوان لا يكون نجس العين لتدكية - وثانيا انه لو سلم عدم قول غير ما كول المحم لها - انه حيث يكون الشك فى التدكية وعدمها مساعا الشك فى حلية اكل لحمه - حرمة وتنصى اصاله لاباحة والحلية فى الاشياء المتقدمة - حليته - ومعه يرتفع الشك فى ثبوت التدكية - وبساره اخرى - ان اصاله محل الجارية فى الموضوع تقدم على اصاله عدم التدكية لكونها من قبل الاصل السى و اصاله عدم التدكية من قبل الاصل المسى - والاصل السى وان كان اصلا غير ترتيبى مقدم على الاصل المسى وان كان من الاصول الترتيبية كما حقق فى محله
- ٢- عموم مادل (١) على حرمة الميتة استدلاله غير واحد (وفيه) ولان الميتة

١- القره آية ١٧٣ - المائدة آية ٣ - الانعام آية ١٣٩ - الوسائل باب ١ من

ابواب الاطعمة المحرمة

غير المذكى موضوعا مع وقوع التدكية عليه لا يصدق عليه الميتة فلا يشاؤله مبادل على حرمتها وثانياً - انه لو سلم شمول الميتة للمذكى لكن لارب انه خرج المذكى عن تحت دليل حرمتها بالكتاب والسنة (١) مع تحقق الدكبة لاسبيل الى التمسك بعموم الدليل وثالثاً - انه لو سلم شموله لاند من تخصيصه بمادل (٢) من الكتاب والسنة على جواز الاكل مما ذكر اسم الله عليه - ورابعاً انه يتعين تنفيذ اطلاق دليل الحرمة لو سلم شمول الميتة للمذكى واعصر عن ماد كراه ثانياً وثالثاً - بمادل (٣) على حلية صيد البحر من الكتاب اشامل لماعدا السمك (وم) في الرياض من تادار اسمك منه خاصة مع استلزام العموم حل كثير من حيواناته المحرمة بالاجماع والكتاب والسنة لاشتمالها اماعنى صرر اوحبائه اونها من موجبات الحرمة فلا يمكن اذيقى على عموم الطاهر من اللفظة على فذير تلبمه لروح اكثر افراده الموجب على الاصح لخروجه عن حبيته فيحمل على المعبود المتعارف من صيده وليس الا السمك بخصوصه (بدعه) اولاما تقدم من حال الماكول المشتمل على الصرر والخثالة - وثانياً - كيف احاط بحيوانات البحر جميعاً فحكم باشتمال اكثرها على موجب الحرمة وامادعوى التادار فهي اصعب

٣- موثق (٤) السانطى عن ابي عبد الله ع ع عن الربشا فقال لانا كنسها ما بالاعرفها من السمك باعمار احديث (بدعوى) انه يدل بالغة المصوصة على حرمة كل ما لا يعرف انه من السمك (ومعه) انه معارض بما يدل على حل اكلها - ولاجله اما ان يخرج هذا البحر - او يحمل على الكراهة وعلى انتقيرس لوجه الاستدلال به على حرمة اكل غير السمك من الحيوانات

١- المائدة آية ٤ الوسائل ابواب من الذمايح

٢- الانعام آية ١١٨ و ١١٩ - الوسائل باب ١٠ و ١٥ - و ٢٧ و غيرها من

ابواب الذمايح

٣- المائدة آية ٩٦

٤- الوسائل - باب ١٢ - من ابواب الاطعمة المحرمة حديث ٤

ويشهد للحلية مصافها الى مائة خمسة من النصوص كحجر (١) ابن ابي يعقوب عن الصادق (ع) عن اكل لحم البحر قال (ع) كتب الله ان كل نبات فلا تفرقه و الاوفره - ومرسل (٢) لعمدوق قال قال الصادق (ع) كل ما كان في البحر مما يؤكل في البر وشبهه جائز اكله وكن ما كان في البحر مما لا يجرى عليه حكم السمك والطيور اكله (فدستحصل) انه لم يكن اجماع على حرمه حيوان البحر غير السمك والطيور كان (بمعنى) السمك على الحلية ولكن مخالفته لاجماع مشككة سيما من هذا الاجماع الذي في مقابلة النصوص و لا دلالة لشيء يصلح بمدر كية لما اجمعوا عليه - و محالة الدلالة ايضا مشككة ولا حجة - ثم ان عداه لاصل والافمن الحيوان ما جرى ما يكون حراما لا كلام كما ياتي

حكم السمك الذي لا فلس له

اشابة اما يؤكل من السمك - ما كان (له فلس) واماما لا فلس له فمحرم بجميع انواعه
اما الاول فهو اجماعي - ويشهد به مصافها الى العمومات والاصل حمله من النصوص (١) المدركة بذلك الاتية الى حمله بها الاشارة ولا فرق فيه بين ما يقى فيه كالشود وهو سمك رقيق - ما عريض الوسط بين المص صغير الرأس أو استطاعه ولم يبق عليه كالكفت - الذي هو حوت سبعة الخلق نحت مسمها على شيء لجرارتهم اذهب فلسه ولذا اذا نظرت الى اصل ادبها وجدته فيه كما صرح بذلك كله في صحيح (٣) حماد واما الثاني - فحرمته الاشهر بين الاصحاب - خلافا للشيوخ في كتابي الاحبار فيما عدا العجري - ونسبه صاحب الكفاية الى جماعة وطاهر المحقق والشهيد الثاني

١- الوسائل باب ٣٩ - من ابواب الاطعمة المحرمة حديث ٣

٢- الوسائل - باب ٢٢ - من ابواب الاطعمة المحرمة حديث ٢

٣- الوسائل باب ١٠ - من ابواب الاطعمة المحرمة حديث ١

في السمك والارديبي اردديه. ومثله اختلاف اختلاف الصيوص
 مسمايايد على الحرمة - كصحيح (١) محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع في
 حديث قال قلت له رحمك الله اما يؤتى سمك ليس له قشر فقال ع كل ماله قشر من
 السمك وما ليس له قشر فلا تاكله - ومروسل (٢) حرير عنهما ع ان ابا امير المؤمنين ع
 كان يكره الجريث ويقول لا تاكل من السمك الا شيت عليه فلو لم يكره المار ما هي
 وصحيح (٣) عبد الله بن سنان عن الصادق ع كان على ع الكوفة يركب حلة
 رسول الله وص ثم يمر سوق الحيتان يقول لان كدوا ولا تبيعوا ما لم يكن له قشر من
 السمك وجوه - موثق (٤) مسعدة - وحسن (٥) حسان بن سدير عنه ع في حديث ما لم
 يكن له قشر من السمك فلا ترقه - ومروسل (٦) احمد بن محمد بن الصادق ع كل من السمك
 ما كان له فلس ولا ما كان منه ما ليس له فلس - وحسن (٧) الفصل بن شاذان عن الرضا ع
 في كتابه الى السامون قال محض الاسلام شهادتان لا اله الا الله الى ان قل وتحریم
 الجري من السمك والسمك الصافي واما ما هي والره واكل سمك لا يكون
 له فلس ونحوها غيرها

ومسما طاهره الحية كصحيح (٨) زرارة عن ابي عبد الله ع عن الجريث
 فقال واما الجريث فعنه له فقال ع قل لاحد فيما اوحى الى محرم ما على طاعم
 يطعمه الى احرا لاية ثم قل لم يحرم انفسنا من الحيوان في القرآن الا الخنزير بعينه
 ويكره كل شيء من البحر ليس له قشر مثل الورق وليس بحرام اساهو مكروه - و
 صحيح (٩) اس مسكار عن محمد بن ابي قبا ابو عبد الله ع لا يكره شيء من الحيتان
 الا الجري - وجوه (١٠) ح - الحكم - وصحيح (١١) محمد بن مسلم عن الصادق ع عن
 الجري والمار ما هي والرهير وما ليس له قشر من السمك احرأ هو فقال ع وبا

١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-٦٨-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨-٧٩-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١١٤-١١٥-١١٦-١١٧-١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٢-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٢٩-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٣٧-١٣٨-١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٤٥-١٤٦-١٤٧-١٤٨-١٤٩-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٣-١٥٤-١٥٥-١٥٦-١٥٧-١٥٨-١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٦٩-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٧٨-١٧٩-١٨٠-١٨١-١٨٢-١٨٣-١٨٤-١٨٥-١٨٦-١٨٧-١٨٨-١٨٩-١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤-١٩٥-١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٠-٢٠١-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦-٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠-٢٨١-٢٨٢-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨-٢٨٩-٢٩٠-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨-٢٩٩-٣٠٠-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨-٣٠٩-٣١٠-٣١١-٣١٢-٣١٣-٣١٤-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣١٨-٣١٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦-٣٢٧-٣٢٨-٣٢٩-٣٣٠-٣٣١-٣٣٢-٣٣٣-٣٣٤-٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠-٣٤١-٣٤٢-٣٤٣-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٨-٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٤-٣٥٥-٣٥٦-٣٥٧-٣٥٨-٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٦٣-٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦-٣٦٧-٣٦٨-٣٦٩-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥-٣٧٦-٣٧٧-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٠-٣٨١-٣٨٢-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٠-٣٩١-٣٩٢-٣٩٣-٣٩٤-٣٩٥-٣٩٦-٣٩٧-٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠-٤٠١-٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩-٤١٠-٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٤-٤١٥-٤١٦-٤١٧-٤١٨-٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤-٤٢٥-٤٢٦-٤٢٧-٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠-٤٣١-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-٤٣٨-٤٣٩-٤٤٠-٤٤١-٤٤٢-٤٤٣-٤٤٤-٤٤٥-٤٤٦-٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩-٤٥٠-٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٥٨-٤٥٩-٤٦٠-٤٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٥-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٠-٤٧١-٤٧٢-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٧٨-٤٧٩-٤٨٠-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٤-٤٨٥-٤٨٦-٤٨٧-٤٨٨-٤٨٩-٤٩٠-٤٩١-٤٩٢-٤٩٣-٤٩٤-٤٩٥-٤٩٦-٤٩٧-٤٩٨-٤٩٩-٥٠٠-٥٠١-٥٠٢-٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥-٥٠٦-٥٠٧-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠-٥١١-٥١٢-٥١٣-٥١٤-٥١٥-٥١٦-٥١٧-٥١٨-٥١٩-٥٢٠-٥٢١-٥٢٢-٥٢٣-٥٢٤-٥٢٥-٥٢٦-٥٢٧-٥٢٨-٥٢٩-٥٣٠-٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤-٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧-٥٣٨-٥٣٩-٥٤٠-٥٤١-٥٤٢-٥٤٣-٥٤٤-٥٤٥-٥٤٦-٥٤٧-٥٤٨-٥٤٩-٥٥٠-٥٥١-٥٥٢-٥٥٣-٥٥٤-٥٥٥-٥٥٦-٥٥٧-٥٥٨-٥٥٩-٥٦٠-٥٦١-٥٦٢-٥٦٣-٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦-٥٦٧-٥٦٨-٥٦٩-٥٧٠-٥٧١-٥٧٢-٥٧٣-٥٧٤-٥٧٥-٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨-٥٨٩-٥٩٠-٥٩١-٥٩٢-٥٩٣-٥٩٤-٥٩٥-٥٩٦-٥٩٧-٥٩٨-٥٩٩-٦٠٠-٦٠١-٦٠٢-٦٠٣-٦٠٤-٦٠٥-٦٠٦-٦٠٧-٦٠٨-٦٠٩-٦١٠-٦١١-٦١٢-٦١٣-٦١٤-٦١٥-٦١٦-٦١٧-٦١٨-٦١٩-٦٢٠-٦٢١-٦٢٢-٦٢٣-٦٢٤-٦٢٥-٦٢٦-٦٢٧-٦٢٨-٦٢٩-٦٣٠-٦٣١-٦٣٢-٦٣٣-٦٣٤-٦٣٥-٦٣٦-٦٣٧-٦٣٨-٦٣٩-٦٤٠-٦٤١-٦٤٢-٦٤٣-٦٤٤-٦٤٥-٦٤٦-٦٤٧-٦٤٨-٦٤٩-٦٥٠-٦٥١-٦٥٢-٦٥٣-٦٥٤-٦٥٥-٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨-٦٥٩-٦٦٠-٦٦١-٦٦٢-٦٦٣-٦٦٤-٦٦٥-٦٦٦-٦٦٧-٦٦٨-٦٦٩-٦٧٠-٦٧١-٦٧٢-٦٧٣-٦٧٤-٦٧٥-٦٧٦-٦٧٧-٦٧٨-٦٧٩-٦٨٠-٦٨١-٦٨٢-٦٨٣-٦٨٤-٦٨٥-٦٨٦-٦٨٧-٦٨٨-٦٨٩-٦٩٠-٦٩١-٦٩٢-٦٩٣-٦٩٤-٦٩٥-٦٩٦-٦٩٧-٦٩٨-٦٩٩-٧٠٠-٧٠١-٧٠٢-٧٠٣-٧٠٤-٧٠٥-٧٠٦-٧٠٧-٧٠٨-٧٠٩-٧١٠-٧١١-٧١٢-٧١٣-٧١٤-٧١٥-٧١٦-٧١٧-٧١٨-٧١٩-٧٢٠-٧٢١-٧٢٢-٧٢٣-٧٢٤-٧٢٥-٧٢٦-٧٢٧-٧٢٨-٧٢٩-٧٣٠-٧٣١-٧٣٢-٧٣٣-٧٣٤-٧٣٥-٧٣٦-٧٣٧-٧٣٨-٧٣٩-٧٤٠-٧٤١-٧٤٢-٧٤٣-٧٤٤-٧٤٥-٧٤٦-٧٤٧-٧٤٨-٧٤٩-٧٥٠-٧٥١-٧٥٢-٧٥٣-٧٥٤-٧٥٥-٧٥٦-٧٥٧-٧٥٨-٧٥٩-٧٦٠-٧٦١-٧٦٢-٧٦٣-٧٦٤-٧٦٥-٧٦٦-٧٦٧-٧٦٨-٧٦٩-٧٧٠-٧٧١-٧٧٢-٧٧٣-٧٧٤-٧٧٥-٧٧٦-٧٧٧-٧٧٨-٧٧٩-٧٨٠-٧٨١-٧٨٢-٧٨٣-٧٨٤-٧٨٥-٧٨٦-٧٨٧-٧٨٨-٧٨٩-٧٩٠-٧٩١-٧٩٢-٧٩٣-٧٩٤-٧٩٥-٧٩٦-٧٩٧-٧٩٨-٧٩٩-٨٠٠-٨٠١-٨٠٢-٨٠٣-٨٠٤-٨٠٥-٨٠٦-٨٠٧-٨٠٨-٨٠٩-٨١٠-٨١١-٨١٢-٨١٣-٨١٤-٨١٥-٨١٦-٨١٧-٨١٨-٨١٩-٨٢٠-٨٢١-٨٢٢-٨٢٣-٨٢٤-٨٢٥-٨٢٦-٨٢٧-٨٢٨-٨٢٩-٨٣٠-٨٣١-٨٣٢-٨٣٣-٨٣٤-٨٣٥-٨٣٦-٨٣٧-٨٣٨-٨٣٩-٨٤٠-٨٤١-٨٤٢-٨٤٣-٨٤٤-٨٤٥-٨٤٦-٨٤٧-٨٤٨-٨٤٩-٨٥٠-٨٥١-٨٥٢-٨٥٣-٨٥٤-٨٥٥-٨٥٦-٨٥٧-٨٥٨-٨٥٩-٨٦٠-٨٦١-٨٦٢-٨٦٣-٨٦٤-٨٦٥-٨٦٦-٨٦٧-٨٦٨-٨٦٩-٨٧٠-٨٧١-٨٧٢-٨٧٣-٨٧٤-٨٧٥-٨٧٦-٨٧٧-٨٧٨-٨٧٩-٨٨٠-٨٨١-٨٨٢-٨٨٣-٨٨٤-٨٨٥-٨٨٦-٨٨٧-٨٨٨-٨٨٩-٨٩٠-٨٩١-٨٩٢-٨٩٣-٨٩٤-٨٩٥-٨٩٦-٨٩٧-٨٩٨-٨٩٩-٩٠٠-٩٠١-٩٠٢-٩٠٣-٩٠٤-٩٠٥-٩٠٦-٩٠٧-٩٠٨-٩٠٩-٩١٠-٩١١-٩١٢-٩١٣-٩١٤-٩١٥-٩١٦-٩١٧-٩١٨-٩١٩-٩٢٠-٩٢١-٩٢٢-٩٢٣-٩٢٤-٩٢٥-٩٢٦-٩٢٧-٩٢٨-٩٢٩-٩٣٠-٩٣١-٩٣٢-٩٣٣-٩٣٤-٩٣٥-٩٣٦-٩٣٧-٩٣٨-٩٣٩-٩٤٠-٩٤١-٩٤٢-٩٤٣-٩٤٤-٩٤٥-٩٤٦-٩٤٧-٩٤٨-٩٤٩-٩٥٠-٩٥١-٩٥٢-٩٥٣-٩٥٤-٩٥٥-٩٥٦-٩٥٧-٩٥٨-٩٥٩-٩٦٠-٩٦١-٩٦٢-٩٦٣-٩٦٤-٩٦٥-٩٦٦-٩٦٧-٩٦٨-٩٦٩-٩٧٠-٩٧١-٩٧٢-٩٧٣-٩٧٤-٩٧٥-٩٧٦-٩٧٧-٩٧٨-٩٧٩-٩٨٠-٩٨١-٩٨٢-٩٨٣-٩٨٤-٩٨٥-٩٨٦-٩٨٧-٩٨٨-٩٨٩-٩٩٠-٩٩١-٩٩٢-٩٩٣-٩٩٤-٩٩٥-٩٩٦-٩٩٧-٩٩٨-٩٩٩-١٠٠٠-١٠٠١-١٠٠٢-١٠٠٣-١٠٠٤-١٠٠٥-١٠٠٦-١٠٠٧-١٠٠٨-١٠٠٩-١٠١٠-١٠١١-١٠١٢-١٠١٣-١٠١٤-١٠١٥-١٠١٦-١٠١٧-١٠١٨-١٠١٩-١٠٢٠-١٠٢١-١٠٢٢-١٠٢٣-١٠٢٤-١٠٢٥-١٠٢٦-١٠٢٧-١٠٢٨-١٠٢٩-١٠٣٠-١٠٣١-١٠٣٢-١٠٣٣-١٠٣٤-١٠٣٥-١٠٣٦-١٠٣٧-١٠٣٨-١٠٣٩-١٠٤٠-١٠٤١-١٠٤٢-١٠٤٣-١٠٤٤-١٠٤٥-١٠٤٦-١٠٤٧-١٠٤٨-١٠٤٩-١٠٥٠-١٠٥١-١٠٥٢-١٠٥٣-١٠٥٤-١٠٥٥-١٠٥٦-١٠٥٧-١٠٥٨-١٠٥٩-١٠٦٠-١٠٦١-١٠٦٢-١٠٦٣-١٠٦٤-١٠٦٥-١٠٦٦-١٠٦٧-١٠٦٨-١٠٦٩-١٠٧٠-١٠٧١-١٠٧٢-١٠٧٣-١٠٧٤-١٠٧٥-١٠٧٦-١٠٧٧-١٠٧٨-١٠٧٩-١٠٨٠-١٠٨١-١٠٨٢-١٠٨٣-١٠٨٤-١٠٨٥-١٠٨٦-١٠٨٧-١٠٨٨-١٠٨٩-١٠٩٠-١٠٩١-١٠٩٢-١٠٩٣-١٠٩٤-١٠٩٥-١٠٩٦-١٠٩٧-١٠٩٨-١٠٩٩-١١٠٠-١١٠١-١١٠٢-١١٠٣-١١٠٤-١١٠٥-١١٠٦-١١٠٧-١١٠٨-١١٠٩-١١١٠-١١١١-١١١٢-١١١٣-١١١٤-١١١٥-١١١٦-١١١٧-١١١٨-١١١٩-١١٢٠-١١٢١-١١٢٢-١١٢٣-١١٢٤-١١٢٥-١١٢٦-١١٢٧-١١٢٨-١١٢٩-١١٣٠-١١٣١-١١٣٢-١١٣٣-١١٣٤-١١٣٥-١١٣٦-١١٣٧-١١٣٨-١١٣٩-١١٤٠-١١٤١-١١٤٢-١١٤٣-١١٤٤-١١٤٥-١١٤٦-١١٤٧-١١٤٨-١١٤٩-١١٥٠-١١٥١-١١٥٢-١١٥٣-١١٥٤-١١٥٥-١١٥٦-١١٥٧-١١٥٨-١١٥٩-١١٦٠-١١٦١-١١٦٢-١١٦٣-١١٦٤-١١٦٥-١١٦٦-١١٦٧-١١٦٨-١١٦٩-١١٧٠-١١٧١-١١٧٢-١١٧٣-١١٧٤-١١٧٥-١١٧٦-١١٧٧-١١٧٨-١١٧٩-١١٨٠-١١٨١-١١٨٢-١١٨٣-١١٨٤-١١٨٥-١١٨٦-١١٨٧-١١٨٨-١١٨٩-١١٩٠-١١٩١-١١٩٢-١١٩٣-١١٩٤-١١٩٥-١١٩٦-١١٩٧-١١٩٨-١١٩٩-١٢٠٠-١٢٠١-١٢٠٢-١٢٠٣-١٢٠٤-١٢٠٥-١٢٠٦-١٢٠٧-١٢٠٨-١٢٠٩-١٢١٠-١٢١١-١٢١٢-١٢١٣-١٢١٤-١٢١٥-١٢١٦-١٢١٧-١٢١٨-١٢١٩-١٢٢٠-١٢٢١-١٢٢٢-١٢٢٣-١٢٢٤-١٢٢٥-١٢٢٦-١٢٢٧-١٢٢٨-١٢٢٩-١٢٣٠-١٢٣١-١٢٣٢-١٢٣٣-١٢٣٤-١٢٣٥-١٢٣٦-١٢٣٧-١٢٣٨-١٢٣٩-١٢٤٠-١٢٤١-١٢٤٢-١٢٤٣-١٢٤٤-١٢٤٥-١٢٤٦-١٢٤٧-١٢٤٨-١٢٤٩-١٢٥٠-١٢٥١-١٢٥٢-١٢٥٣-١٢٥٤-١٢٥٥-١٢٥٦-١٢٥٧-١٢٥٨-١٢٥٩-١٢٦٠-١٢٦١-١٢٦٢-١٢٦٣-١٢٦٤-١٢٦٥-١٢٦٦-١٢٦٧-١٢٦٨-١٢٦٩-١٢٧٠-١٢٧١-١٢٧٢-١٢٧٣-١٢٧٤-١٢٧٥-١٢٧٦-١٢٧٧-١٢٧٨-١٢٧٩-١٢٨٠-١٢٨١-١٢٨٢-١٢٨٣-١٢٨٤-١٢٨٥-١٢٨٦-١٢٨٧-١٢٨٨-١٢٨٩-١٢٩٠-١٢٩١-١٢٩٢-١٢٩٣-١٢٩٤-١٢٩٥-١٢٩٦-١٢٩٧-١٢٩٨-١٢٩٩-١٣٠٠-١٣٠١-١٣٠٢-١٣٠٣-١٣٠٤-١٣٠٥-١٣٠٦-١٣٠٧-١٣٠٨-١٣٠٩-١٣١٠-١٣١١-١٣١٢-١٣١٣-١٣١٤-١٣١٥-١٣١٦-١٣١٧-١٣١٨-١٣١٩-١٣٢٠-١٣٢١-١٣٢٢-١٣٢٣-١٣٢٤-١٣٢٥-١٣٢٦-١٣٢٧-١٣٢٨-١٣٢٩-١٣٣٠-١٣٣١-١٣٣٢-١٣٣٣-١٣٣٤-١٣٣٥-١٣٣٦-١٣٣٧-١٣٣٨-١٣٣٩-١٣٤٠-١٣٤١-١٣٤٢-١٣٤٣-١٣٤٤-١٣٤٥-١٣٤٦-١٣٤٧-١٣٤٨-١٣٤٩-١٣٥٠-١٣٥١-١٣٥٢-١٣٥٣-١٣٥٤-١٣٥٥-١٣٥٦-١٣٥٧-١٣٥٨-١٣٥٩-١٣٦٠-١٣٦١-١٣٦٢-١٣٦٣-١٣٦٤-١٣٦٥-١٣٦٦-١٣٦٧-١٣٦٨-١٣٦٩-١٣٧٠-١٣٧١-١٣٧٢-١٣٧٣-١٣٧٤-١٣٧٥-١٣٧٦-١٣٧٧-١٣٧٨-١٣٧٩-١٣٨٠-١٣٨١-١٣٨٢-١٣٨٣-١٣٨٤-١٣٨٥-١٣٨٦-١٣٨٧-١٣٨٨-١٣٨٩-١٣٩٠-١٣٩١-١٣٩٢-١٣٩٣-١٣٩٤-١٣٩٥-١٣٩٦-١٣٩٧-١٣٩٨-١٣٩٩-١٤٠٠-١٤٠١-١٤٠٢-١٤٠٣-١٤٠٤-١٤٠٥-١٤٠٦-١٤٠٧-١٤٠٨-١٤٠٩-١٤١٠-١٤١١-١٤١٢-١٤١٣-١٤١٤-١٤١٥-١٤١٦-١٤١٧-١٤١٨-١٤١٩-١٤٢٠-١٤٢١-١٤٢٢-١٤٢٣-١٤٢٤-١٤٢٥-١٤٢٦-١٤٢٧-١٤٢٨-١٤٢٩-١٤٣٠-١٤٣١-١٤٣٢-١٤٣٣-١٤٣٤-١٤٣٥-١٤٣٦-١٤٣٧-١٤٣٨-١٤٣٩-١٤٤٠-١٤٤١-١٤٤٢-١٤٤٣-١٤٤٤-١٤٤٥-١٤٤٦-١٤٤٧-١٤٤٨-١٤٤٩-١٤٥٠-١٤٥١-١٤٥٢-١٤٥٣-١٤٥٤-١٤٥٥-١٤٥٦-١٤٥٧-١٤٥٨-١٤٥٩-١٤٦٠-١٤٦١-١٤٦٢-١٤٦٣-١٤٦٤-١٤٦٥-١٤٦٦-١٤٦٧-١٤٦٨-١٤٦٩-١٤٧٠-١٤٧١-١٤٧٢-١٤٧٣-١٤٧٤-١٤٧٥-١٤٧٦-١٤٧٧-١٤٧٨-١٤٧٩-١٤٨٠-١٤٨١-١٤٨٢-١٤٨٣-١٤٨٤-١٤٨٥-١٤٨٦-١٤٨٧-١٤٨٨-١٤٨٩-١٤٩٠-١٤٩١-١٤٩٢-١٤٩٣-١٤٩٤-١٤٩٥-١٤٩٦-١٤٩٧-١٤٩٨-١٤٩٩-١٥٠٠-١٥٠١-١٥٠٢-١٥٠٣-١٥٠٤-١٥٠٥-١٥٠٦-١٥٠٧-١٥٠٨-١٥٠٩-١٥١٠-١٥١١-١٥١٢-١٥١٣-١٥١٤-١٥١٥-١٥١٦-١٥١٧-١٥١٨-١٥١٩-١٥٢٠-١٥٢١-١٥٢٢-١٥٢٣-١٥٢٤-١٥٢٥-١٥٢٦-١٥٢٧-١٥٢٨-١٥٢٩-١٥٣٠-١٥٣١-١٥٣٢-١٥٣٣-١٥٣٤-١٥٣٥-١٥٣٦-١٥٣٧-١٥٣٨-١٥٣

محمد اقرأ هذه الآية التي في الانعام قل لا اجد فيما اوحى الى محرما قال فقرأتها حتى فرغت منها فقال انما الحرام ما حرم الله ورسوله في كتابه ولكنهم قد كانوا يبيعون اشياء فحس نعاها

وقد جمع جماعة من الاصحاب منهم سيد الرياض وصاحب الجواهر بين حمل الطائفة الثانية على التثنية - قل في الرياض في الجواب عن من حمل الاولى على انكراهة والمناقشة فيه واضحة من وجوه عديدة سيما مع امكان الجمع بينهما وبين المبيحة بحملها على التثنية لوضوح الماهية - في هذا الحمل من الاعتناء والسنة المستفيضة بخلاف الحمل على الكراهة انتهى - ول في الجواهر على ان الجمع بذلك فرع عن تكافؤ المسقود هاهنا وجوه منها موافقة رواية الحل للامة التي جسد الرشد في خلافها (وفيه) ان الحمل على التثنية انما هو في صورة تعارض الخبرين الذين لا يمكن الجمع العرفي بينهما بوجه اعم من الجمع الموضوعي او الحكمي بعد فقد حملته من المرجحات فكيف يكون الموافقة لهم اموجة لذلك مانعا عن اجمع العرفي ومقدما عليه وهو عريب

وقد جمع في المسند بين الطائفتين بحمل الثانية على الاولى بدعوى انها عم من الاولى لان صحيح زرارة شامل للحيثان وغيرها وما بعده من الخبرين شاملان لماله قثرو ما ليس له قثرو صحيح محمد متضمن ان كل ما لم يحرم الله في كتابه ليس بحرام وعموم ذلك ظاهر فيجب تخصيص هذه النصوص بالطائفة الاولى وفيه ان صحيح زرارة بقرينة كون الجواب عن السؤال عن حكم الجريث صريح في ارادة السمك من الجواب فلا يصح حمله على غير السمك والابرار حروح المورد والمطلق الذي يكون نصا في اشمول لمراد حكمه حكم الخاص - وبذلك ظهر الجواب عن ما افاده في صحيح محمد فان السؤال انما هو عن السمك الذي لا فلس له فجوابه بانه لا يكون شي لم يحرم الله ورسوله في كتابه حراما - كالنص في عدم حرمة ما لا فلس له من السمك فلا يصح تقييده بعينه - واما صحيح ابن مسكان وحرر الحكم بحيث انه من تخصيص الحيثان بانه لا فلس يلزم كون الاستثناء منقطعا وهو خلاف الظاهر

فهما ايضا كالصريح في الشمول لما لا فلس له

والحق ما اعاده جماعة من ان الجمع بين الطائفتين مقتضى لحمل الاولى على
انكراهه ولكن الماح عن الالتزام بذلك الشهرة العظيمة على الحرمة بل القائل بالكراهة
شاذ بدر ادليس من اقدماء الالمامضى واما الشيخ فانه وان حكى عنه في موضع
من اسنانية الا انه يرجع عنه في موضعين منها وما في كنهه حتى انه حكم في باب الديبات
بكفر مستحبه - ونسألمن ايضا من المتوقفين في المسألة والاحتياط طريق المجاة

ما يحرم اكله من السمك

المسألة الثالثة في جملة من اقسام السمك التي دل الدليل على حرمتها

بالخصوص وبذكرها في ضمن فروع

١- (ويحرم الطافي) وهو السمك الذي يموت في الماء اجماعا مع حصوله ونقله
ويشهد به مصنف الى ما دل من الكتاب والسنة على حرمة المبتة الشامة له - جملة
من المصوص الخاصة وقد تقدمت الاشارة اليه في كتاب الصيد والذباحة

٢- (و) يحرم ايضا (الجلال) الذي من عرف المراد به ان شاء الله تعالى على المشهور بين
الاصحاب لعموم ما دل على حرمة اكل لحوم الجلالات الاتي في المبحث الثاني عند تعرض
المصنف له ولكن حرمة الجلال حيث لا تكون بالدات حتى تستقر بل هو لصدق الجلال
فانكون الحرمة بقة (حتى) يستتر بان يجعل في الماء يوم او ليلة كما عن الاكثر - لخبر (١)
يوس عن الرضا ع ينتظر به يوم او ليلة وعن القمع والشيخ جعل مدة الاستبراء يوم او ليلة
الليل لخبر (٢) القاسم بن محمد الجوهري السمك الجلال يرتبط يوم او ليلة الليل في الماء
- ولكن الترجيح في جانب الاول للشهرة - مع انه يمكن ارجاع الثاني اليه بجعل الغاية
داخلة في المعنى وكيف كان فهما حاليان عما ذكره المصنف وهو المحقق وغيرهما من
انه (يطعم علما ظاهرا يوم او ليلة) ولذا احتمل المقدس الاردبيلي زه الاكتفاء في الاستبراء

بإمسأكه عن البحر - ويمكن أن يستدل له بوجهين (أحدهما) أن إمساق إلى البحر من الأمر سارط ولا يتظار هو أن يضعف شيء غير ما حصل به الجبل فكان الأمر بهما توجه إليه - وبؤيده ذكر غير السمك في الخبرين والأمر بربطه أيضا المعلوم إرادة العدا والريبة في هذه الجنس والربط ولولصوصي الآخر فيعدم أن المراد من الجمع الجنس مع العدا والتربية (ثانيها) استصحاب بقاء الحال ما لم يطمع عاماه - ر - فعدة هو لأول - واستشكل له في رده في محكي أنقو عدي اعتبار طهارة الدم - واستدل لاعتبار طهارته - بالسابق - ولا كان ريدة في جلله - وبالاستصحاب - وبأن إطلاق الطاهر يقتضي كونه غير متحس أيضا - وبإصالة الاحتياط - والكل كما ترى - إذا الجبل كما ينبغي لا يحصل بغير عدة : والاستصحاب لا يرجع إليه مع إطلاق الدليل وليس في خصوص نطق الطاهر كي تمسك بإطلاقه فالأظهر عدم اعتبارها - إلا أن طاهر الاستصحاب السالم عليه ولا حشاه رعائتها لا يترك بل عن الخبرين اعتبار كون الماء الذي يحس به لم يمت فها ولا ريب في أنه أحود وأولى

٣- (و) يحرم أيضا (الجرى) ويقال له الجريث وأما من الأحبار أنه عر المارماهي - وعن حجة الحيوان أن الجري - هي سارية مارماهي - وكذا طاهر الأحبار اتحاد الجري والجريث وعن حياة الحيوان أن الجريث سمث يشه الثعالب وكيف كان يشهد بحرمه أكله صفا إلى مذهب حملة منصوص - كصحيح (١) محمد بن مسلم أقرأني أبو حمزة وع شيهان كتاب علي وع هذا فيه أنها كم عن الجري و مير الزوالمارماهي ونظهي والطحال الحديث - وموتق (٢) سماعة عن الكشي أسامة عن أبي عبد الله وع عن الجري فقال أن الله مسح طائفة من بني إسرائيل فما أخذ منهم بحرا فهو الجري والرمير والمارماهي وما سوى ذلك وصيحيء ما يدل على حرمة المسوح وصحيح (٣) الحلبي عن الصادق وع لا تأكل الجري ولا الطحال فإن رسوا لله ورس

كرهه وقال ابن أبي كثر: «عنه يسبى عن أنجرى وعن جماع من سمك - وصححه (١) -
الأخر عنه - ع - لا يكره شيء من سمك البحر إلا البحرى إلى غير ذلك من المصنوع ولا يسقى
اللب في المحكم كما عن شاذ من الأصحاب - بعض ما ذكره في المسألة السابقة الطاهر
حواله - وما ذكرناه يظهر حرمة أكل ما رماه في الرمير

٤- (و) من المحرم أكله (الصفحة) صم أسير المهمة ومع الالام والحداء
المهمة السكة في بدء المفتوحة وأسبأ بعد لائف (و) الصفادع (جمع صفادع بكر
أوله وفتح وضمه مع كسر شاذ وفتح في الأول وكسره في الثاني وفتح في الثالث
(والسرطان) فتح الثلاثة الأولى ويسمى غمر البحر: الإخلاف في شيء منه يعرف
بما - ولصحيح (٢) عن ابن جعفر عن أبيه - ع - لا حل أكل بحر ولا السلحفاة
ولا السرطان - قال وسأله عن لحم الذي يكون في صدف البحر والخرات يؤكل
قال - ع - ذلك لحم الغضاد لا يحل أكله

الرافعة فيما دل السبيل - خصوصاً على حايته (و) (١) (الأناس) أكله وهو
(الكفت) ومما له نكته بالدال المهمة - فهي صحيح (٣) حمد بن عثمان عن
الصادق - ع - في الكفت قل لابس بأكفه (والربنا) بكر - راء - وهي صحيح (٤)
هشام بن سالم عن عمر بن حفصه حملت الريث ياسة في صرة ودحت على أبي عبد الله - ع -
فسأله عنها فقال - ع - كنها وقال لها فشر وجره غيره - ولا يعارضها ما تضمنه السبى
عن أكلها لتعين حمه على الكراهة حمها (والظفر) بكر إعطاء المهمة ثم الميم
(والظفراني) فتح إعطاء المهمة والباء المردة (والابلامي) بكر المهمة ومكون
الباء المتعطف من تحت نقطة واحدة - فهي خبر (٥) سهل بن محمد الظري كتبت إلى

١- الوسائل باب ٩- من أبواب الاطعمة المحرمة حديث ١٧

٢- الوسائل باب ١٦- من أبواب الاطعمة المحرمة حديث ١

٣- الوسائل باب ١٠- من أبواب الاطعمة المحرمة حديث ١

٤- الوسائل باب ١٢- من أبواب الاطعمة المحرمة حديث ١

٥- الوسائل باب ٨- من أبواب الاطعمة المحرمة حديث ٩

ابى الحسن الرضا ع عمن سمك يقال له الانامى وسمك يقال له الطيرابى وسمك يقال له الطمر واصحابى يسوونى عن اكله قل فكتب ع ع كله لا يس به وكتب بخطى (والارباع) بكسر الهمزة والياء - فى صحيح (١) بنونس بن عبد الرحمن عن ابى الحسن ع ع اكل الاربعان فقال ع ع لى لانس والارباع صرب من السمك

حكم مالو وجد سمكة في خوف سمكة اخرى

الخامسة (ويؤكل ما يوجد) من السمك (في خوف السمك اذا كانت مباحة لا ما تقذفه

الحية الا ان يضطرب ولم يسلخ) فيهاها مرعدن

١- لو وجد في خوف سمكة سمكة اخرى وكانت من جنس ما يؤكل بحمه من الشيخ في النهاية والمعبد وولد الصدوق والمصنف في امتن وفي القواعد فيها حلال وامتنعته في الشرايع والشميد الثاني في المسالك واستقره سيد الرضا - و عن الحلبي والمصنف روه في التحرير وولده فخر الدين والمقداد في المفاتيح انها لانحل الا ان تؤخذ حيا وظاهر الجواهر تقويته - والاول اظهر لاستصحاب بقاء الحياة الى حين الاخذ اذ لا شك في حلول الحياة في السمك وقتما ما يستصحب ابى ن يعزم المزيل - واورده عليه في الجواهر ناره يكونه من الاصول المأثقة - واخرى بمعارضته باستصحاب التحريم - وثالثه بمعارضته باستصحاب عدم انتزكية المتوقفة على شرط لا يققه الاصل - ويرد على ما افاده اولاه يستصحب الحياة التي هي احد جزئى الموضوع وبضم اليه الجزء الاخر وبهما يتم الموضوع ويترتب عليه حكمه وهو الحلية ولا ربط لذلك بالمثبت الذي هو عبارة عن اجراء الاصل فيما ليس موضوعا ولا جزء موضوع بل هو ملازم او ملزوم او لازم عقلى او عرفى لموضوع الحكم ويرد على ما افاده ثانياً انه ان اريد استصحاب الحرمة الناشئة في حال الحياة فيرد ما تقدم من عدم حرمة كفى يستصحب اصناف الى عدم جريانه لتدخل الموضوع واعدم حرمة

في الأحكام الكلية وإن أراد غيره فعليه البيان. ويرد على ما افاده ثالثا أن التدكية كما مر عبارة عن نفس الأعمال الحارحية الواردة على المحل القابل ولأنكون أمرا حاصلًا منها وعليه فمع ثبوت ما يصر فيها بعضها بالوجدان وبعضها بالأصل لا مجال لاستصحاب عدمها مع أنه لو سمح كونه أمرا حاصلًا منها الاستصحاب الجارى في الحية من قبل الأصل الجارى في السمكة لا يبقى مجالًا لجريان الأصل في السبب

ولحبر (١) السكوني عن أبي عبد الله ع: أن عبداً ع: سئل عن سمكة شق ظهرها فوجد فيها سمكة فقال ع: كلها، جميعاً. ومرسل (٢) أن ع: سئل أصحبه عنه ع: قال قلت وحل أصاب سمكة وفي جوفها سمكة قال يا كلاب جميعاً وأورد عليهم مصنف السند ويرده ما يقدم من الروايات السكونية بعمل بها. والمرسل في حكم الصحيح لأن مرسله من أصحاب الإجماع فلا إشكال في الحكم وأنه محل إكتمالها

٢- لو وجدت سمكة في جوف حية حل إكتمالها لم تكن تسدحت وكان لها فلس مطلقاً أحدث أم لا كما عن النهاية والمصنف في المحصف أدركها حية تضطرب وأما ذلك خبر (٣) أبواب برأين عن أبي عبد الله ع: قال قلت له جعلت فداك ما تقول في حية أثلعت سمكة ثم صرختها وهي حية اضطرب إذا كلها فقال ع: إن كانت فلو سها قد تسدحت فلا إكتمال وألم تكن تسدحت بمكلمها - والسؤال فيه وإن كان عن صورته حية اسمكة - ولكن جواب عام يدل على الحلية ما لم تسدح ادلا معنى للتفصيل مع فرض الحية وعيه فهو يدل على مذهب الشيخ ع: ولا يرد عليه ما في المسالك قال والرواية لا يدل على مذهب ولكن الرواية مجهولة من وجوه عديدة فلا يعتمد عليها فإن لم يأتها في حال الحياة لأنكون حلالاً كما هو مقتضى القاعدة في السمك

١-٢- الوسائل باب ٣٦- من أبواب الذباجة حديث ١

٣- الوسائل باب ١٥- من أبواب الأطعمة المحرمة حديث ١

٢-٦- الوسائل باب ٤٠ من ابواب الاطعمة المباحة حديث ٢-١

حلية صيد البحر - مع (ان اسماق منه نفس الحيوان دون بيضه
ثم انهم قالوا (ومع الاشباه يؤكل الخش لا العنق) وطاعرهم الاتفاق عليه وهو
الحجة به - والافلاذيل عيه ومقتضى الاصل الحلية عند الاشتباه مطلقا

ما يؤكل من البهائم

المبحث (الثاني) في (البهائم) والكلام به في مسائل - (اوى) (ويؤكل النعم)
الثلاث (الاهلية) الاصل وانقر والعلم بالاحلاف فيه بين المسلمين وفي الجواهر بل هو
من ضرورى الدين وفي المشد حلية ثلاثة من ضروريات الدبيرة وكذا عن غيرهما
ويشهد به آية الكريمة (١) ومن الامام حمزة ومروان كلوا من ما رزقكم الله انى ان
قال سبحانه ثمانية ارواح من الصان اثنين ومن المعرائين قل تذكرين حرام
الاثنين الى ان قال غروحل ومن الال اثنين ومن اسر اثنين - وانصوص المتواترة
الآية الى جملة منها الاشارة

(و) (يؤكل ايضا) بقرا الوحش وكش العنق) وان مراده الصان والمعرائين
(والدهير والعولان) جمع العوال وهو اخصى (والبحاير) جمع يحمور - وعن عذات
المحاوقات اهداة وحشية باقر لها قران طويلان كاسهما مشاران يشربهما
الشجر لقيهما بكل منه - في المسند - عن الصحاح اهداهما الوحش - وقيل انه
شبه بالابل - بالاحلاف في حلية اهداة من المسلمين كما في المسالك ويشهد بها
في الحمصة الاصل والعمومات من الكتب واسعة - وفي الثلاثة الاول ما دل على
حلية الارواح الثمانية - فمن تفسير اعمى في تفسير الآلة الكريمة فهذه التي احلها
الله في كتابه الى ان قال فقد روى من الصان اثنين عني الاهلى والحلى ومن المعرائين
اثنين عني الاهلى والوحشى الجبلى ومن اسقرائس عني الاهلى والوحشى الجبلى
ومن الابل اثنين عني الحنانى والغراب فهذه احلها الله - وفي الاول: الثانى مرسل (٢)

سورة الانعام آية ١٤٣ - الى ١٤٥

٢ الوسائل باب ١٧ من ابواب الصيد حديث ٤

الصندوق ان امير المؤمنين ع قال في ابل اصطاده رجل فقطعه الناس والذي اصطاده
 يسمعه فيه نهى فقال ع ليس فيه شيء وليس به ناس - والابل بكسر الهمزة وصحها
 نقر الجبل - قيل هو بالكسر فالفتح ذكر الاوغال - قيل وهو اندى يسمى بالعامرية كوزن
 - وهي اشالث والرابع موشى (١) سماعة سألته عن رجل رمى حمار وحش او طيرا فاصابه
 ثم كان في طله فوجد من العدو سهمه فيه فقال ع علم انه اصابه وان سهمه هو
 انى قتله فلياكل منه والا فلا ياكل منه - وحبر (٢) نصر بن محمد كنت انى ابي الحسن
 ع سئله عن لحوم الحمير ان سئل فكذب ع يحوز اكلها وحشية وتركه عدى
 افضل - وحبر (٣) على بن محمد ع عن عيسى او حمار وحش او طير صرعه رجل ثم
 وماله بعد ما صرعه غيره فمضى به قال ع اكله ما جبر اداسى ورمى الحديث
 وفي الخامس - ح (٤) سعد بن سعد سأل ابا عبد الله ع عن الامص فقال وما هو
 فذهبت اصفه فقال ايس اليها مير قلت بلى قال ع ليس تأكلوه بالجبل والحدول
 والاراء قلت بلى قال ع لا ناس به (ثم ان) المحكى عن الحلبي والمصنف في التحرير
 واشهد في الدروس كراهة اكل لحم الحمار - واظهر انه لا وجه له سوى ما هو
 خبره نصر بن محمد - من قوله ع وتركه افضل - ولكنه لا يدع على الكراهة (ثم ان)
 طهر جماعة منهم المصنف في السنن والمواعيد والتحرير حصر المحض من الوحش
 هيما هو المحكى عن صريح لمية الاداء زاد الاوغال سادسا - ولكن بشكل ذلك في
 التحين والال والغال لو كانت وحشية لا تطلق مدال على حيثها الشامل للاسدية
 هيما هو الوحشية - ودعوى الانصراف الى الاولى - ممنوعة سيما به لاختطه ما عن
 تفسير القمي - بل قد يشكل بالعمامة جاء على انها من غير الطير وحلال

كراهة الخيل والغال والحمير

الثانية (ويكره الخيل والغال والحمير) الاهلية كما هو المشهور بين الاصحاب

١- الوسائل باب ١٨ من ابواب الصيد حديث ٣

٢-٤- الوسائل باب ١٩ من ابواب الاطعمة المباحة حديث ١-٥-٢

وعن اختلاف لاجماع على ذلك وعن الانتصار والعبية ان ذلك في الاول والثالث
من متمرعات الامامية - وعن ابي الصلاح تحريم الغاب - وعن المفيد ره تحريم
البعل والحميم - وعن ابي الحبل بل قال انه لا يقع الدكاة عليها - يشهد الاول جملة
من النصوص - كحديث (١) زرارة ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر (ع) انهما سالاه
عن كل يحوم الحمر الالهية فقال (ع) سبي رسول الله (ص) عن اكلها يوم حير
وانما سبي عن ذلك الوقت لانها كانت حمولة اساس وانما يحرم الله في
الامر - وصحيح (٢) محمد (ع) سبي رسول الله (ص) عن اكل لحوم الحميم
واما سبي عنها من اجل ظهورها معفة ايسوه وليست بالحميم يحرام ثم قرأ هذه
الاية قل لا حد قبم وحى ابي محرم ما على طاعم يظفمه الى اخر الاية - وحبره (٣) الاخر
عنه (ع) عن حوم الحبل والبعل والحميم - (ع) خلاصه ولكن الناس يعرفونها
وصحيحه (٤) ياب عنه (ع) عن مساح القسرو يوحش حتى ذكر له انما هو وانطواط
والحميم والبعل والحبل فقال (ع) ليس الحرام الا ما حرم الله في كتابه وقد نهي
رسول الله (ص) يوم حير عنها وانما سبيهم من اجل ظهورها ايسوه وليست بالحمر
يحرام الحديث - وحبر (٥) زرارة عن احمد بن محمد (ع) عن ابي الحبل والبعل والحميم
قال فكريه فنت اليس حمها خلاصه الى ان قال وحين يركب الحبل والبعل
والحميم وليس لحومها يحرام ولكن الناس عاوه - وحبر (٦) عمرو بن خالد عن
ريث بن علي عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام انبأ رسول الله (ص) رجلا من الانتصار
فادرس بكلمة فقال رسول الله (ص) انحره الى ان قال (ص) كل واظعمني
قال (ع) فاهدي للنبي (ص) فاحدا منه فاكل منه واظعمني الى غيرتكم من النصوص
واراها نصوص متضمنة لسبي عنها او بعضها - كصحيح (٧) ابن مسكان
عن ابي عبد الله (ع) عن اكل الحبل والبعل فقال (ع) سبي رسول الله (ص) عنها

١-٢-الوسائل باب ٤-من ابواب الاطعمة المحرمة حديث ١-٦

٣-٤-٥-٦-٧-الوسائل باب ٥-من ابواب الاطعمة المحرمة حديث ٣-٦-٨-٩-٤

لأننا كلبها إلا أن تصطر اليه - وصحيح (١) سعد بن سعد عن الرضا ع عن لحوم المرار بين
والجبل والعل فقل ع لا تأكلها - وحبر (٢) أبي بصير عن الصادق ع هي حديث
كان يكره أن يؤكل لحم النضب والأرب والخيل والعل وليس بحرام كحريم
الهيئة والدم ولحم الحبرير وقدمي رسول الله ص ع عن لحوم الأحمر الأهلية وليس
بالحوشية ناس - ومرسل (٣) أنان ع ع عن لحوم الجبل قل ع لا تأكل إلا أن
يصيبك ضرورة ويحرف عرها

والجمع العرفي بين النصوص يقتضي حمل الثانية على التكرار - وإن قيل
أن صحيح أبي مسكان ومرسل أنان احصان من الطائفة الأولى بل وكذا من الثانية
فيقيدان إطلاقهما لأن الجمع الموضوعي مقدم على الجمع الحكمي - فساد لا يصح
حمل الطائفة الأولى على صورة الاضطراب لضرورة الاحتياط - كحبر
عمرو بن خالد المتضمن لا تأكلهما من لحم الفرس والنصوص المتعلقة بعدم الحرمة
بأنه لم يحرم في كتاب الله تعالى والمنظمة رسول الله ص ع إنما هي عن الحبر
في يوم حبر والأفليس حرام - آدم المعلوم أن النبي ع كان محتصا بحال الاحكام
- بل في الصائفة الثانية احكام لا يمكن حملها على حمل الاحتياط - كحبر أبي بصير
المتضمن بين الجبل والعل والأحمر الأهلية - محتصا بالحرمة - كحبر
مع أن ذلك إنما هو على فرض ثبوته يحتص بحال الاحتياط فيعلم أنه ما حكم به في
الصدر - من عدم حرمة الجبل والعل - يكون المراد من الاحتياط لا ظهر صفة
الجمع الأول فيكره لحوم الثلاثة

حكم الحيوان الجلال وما يحصل به الجلال

المسألة الثانية (ويحرم الجلال من الفواح) على المشهور بين الأصحاب
شهرة عظيمة كادت تكون أجماعا لولم يكن أجماعا - آدم يقتل اختلاف الاع

الاسكافي والشح في المصوط والخلاف بل عن الثاني سببه الى مذهبه وصاحب الكفاية - ولكن الشيخ رحمه الله يحكم بالكراهة في الجلال الذي يراه جلالا دون غيره وهو ما كان اكثر غلظه العذرة - واما ان كان عذائه كله عذرة فقد حكي عنه البناء على التحريم ومحل الكلام هو اناسي وعليه فليس هو مخالفا للمشهور بل ما ائتمى به مذهب اكثر علمائنا كما صرح به في المختلف على ما حكي - واما الاسكافي فمن بعض الاجنة حمل كلامه على ما يرجع الى المشهور - فاحصر الفائل الكراهة في محل المشاجرة بصاحب الكفاية

وكيف كان يشهد لحكم نصوص مستقيمة - كصحيح (١) هشام بن سالم عن الصادق ع: لا تأكل لحوم الجلالات وان اصابت من عرقها ماء ع. وصحيح (٢) زكريا بن ادم عن ابي الحسن ع: عن دجاج الماء - والاعاء: اذا كان ينشط غير العذرة فلا بأس قال وسه عن ركوب الحلالة وشرب السابا - ع. بالمصوم بدل على ذلك - كما رسل (٣) عبي بن اسباط عن روى في الحلالات قال لا بأس بما كسب اذا كان يحاطل - وصحيح (٤) حفص بن المغيرة عن الصادق ع: لا شرب من النان الا بل الحلالة وان اصابت شيء من عرقها ماء ع. - وقوى (٥) الكوفي ع: ع: قال امير المؤمنين ع: لندحاجة الجلالة لا يؤكل لحمها حتى تعدى ثلاثة ايام والطة الحلالة بحممة ايام واثثة الحلالة عشرة ايام والمرة الحلالة عشرين يوما والقة الحلالة اربعين يوما - ومجوه خمر (٦) مسمع وغيره - ومرسل (٧) اسميرى عن الباقر ع: في شاة شربت بولائم ذبحت قبل فقل ع: يعمل ما في جوفها ثم لا بأس به وكذا اذا اعتلت باعذرة ما لم يكن جلالة والحلالة التي يكون ذلك عدائها الى غير تلكم من النصوص ابدانة عليه منطوق او مفهوما - وانكار ظهورها في الحرمة بطر الى عدم ظهور السبب فيها قد حقق في محله بطلانه ولا يعارضها - صحيح (٨) سعد بن سعد

١-٢-٣-٤-الوسائل باب ٢٧ من ابواب الاطعمة المحرمة حديث ١-٥-٦-٣-٢-٤

٥-٦-الوسائل باب ٢٨ من ابواب الاطعمة المحرمة حديث ١-٢

٧-الوسائل باب ٢٩ من ابواب الاطعمة المحرمة حديث ٢

عن الرصاص وعن اكل لحوم الذجاج في الذسائر وهو لا يمعونها عن شيء تمر على العذرة محلها ماكل يصنع قاله ع، لاس ادليس فيه اكل الحيوان العذرة وعني فرض ذلك لم يعم الاكثر او الدوام الموجب للجلل - فالقول بالكرامة ضعيف جدا

(و) اما ما يحصل للجلل (هو) (ما) يحصل بان (ياكل عذرة الانسان خاصة) في مدة معينة كما هو المشهور بين الاصحاب - اما اعتبار اكل العذرة في شمهه مضاهيا الى ان المتيق حصول الجلل به دون الاعتناء غيرها من الجاسات والاصل يقتضي عدمه - مرسل السيري المتقدم والحالة التي يكون عدائها ذلك فان المشراية هو العذرة - فما عن الحلبي من الحاق ساير الجاسات بالعذرة - ضعيف - واما اعتبار شمهه في شمهه مضاهيا الى الاصل المتقدم - مرسل السيري وان اساط المتقدمان وقد عمل بهما الاصحاب واما اعسار اعمه فواضح

ثم انهم اختلفوا في اسدة التي يحصل بها الجلل - على اقوال ١ - ان يحدوث في بده وبصير حرمة ٢ - تقدير يوم وليلة واستقره الكركي ٣ - ان يصور رائحه الجحاسة التي اعدت بها في لحمه وحيد واستقره في المسالك ٤ - ان يسمي في اعرافه جللا احتاره جماعة منهم سيد الرصاص والمحقق الرافعي (٥) ان يصدق العنوان الماخوذ في الص وهو كونه غدانه احتاره في الجواهر - وجه الاول الاحد المسفل - ووجه الثاني ان فيه وانسية اقصر زمان الامتراء كما في الرصاص - ووجه الثالث ما ذكر وجها للاول - ووجه الرابع ان المتع في تعيين المفاهيم التي لم يرد من الشرع تحديد بل لسة اليها والعرف - واورده في الجواهر بانه لا عرف متع لان يرجح اية لعدم استعماله فيه - ولذا احتاره وان الميزان صدق ما في الص - ولكن يرد على ما احتاره انه لا اشكال في اعتبار صدق كون ذلك عدائه اما ان الكلام في ان صدق هذا يعوان في اى مقدار من الزمان يكون وانه هل هو اليوم والليلة - والشهر - ما شاكل او اريد من ذلك - ويرد على ما اورده على الوجه الرابع ان العرب يستعملون لفظ الجلالة وغيرهم وان لم يكن لهم لفظ بسيط موضوع له - لكن لهم لفظ مركبة قائمة مقامه كما

لا يحمى فالمصلحة مع الوجه الرابع - لأن ما لحقه هذا حاله ومباسبه وجوه اعتبارية
لامدرك شيء منها ثم إن الكلام في أن الحلال هل يوجب الجملة أم لا قد تقدم في
كتاب الطهارة

ثم إنه لما كان تحريم الحلال عارضا بسبب عروص انقضت الجس لم يكن
تحريره مستقرا ولذا قيل المصنف رحمه الله الحكيم حرمة جلال (الامع الاستبراء) و
هو (إن أعظم النافعة) والعير بل معنى الال وأن كانت صميرد (تلقاها هرا أربعين يوما)
بلا خلاف فيه بل عن الخلاف والعبة الإجماع عليه أن أعرف عير واحد من ذلك من
المتفق عليه نصا وتوى - ومما يرض عنه قوى الحكوى المتقدم وكذا خبر مسمع و
مرسل الفقه المتقدمان - وحبر (١) الصغير في عن الصادق (ع) في دليل الحلالة
قال (ع) لا يؤكل لحمها ولا تتركب أربعين يوما - ومرفوع (٢) يمتوب من يتركها أبو
عبدالله (ع) الال أحلها إذا أردت بحرهم خمس أشهر أو من يوما والنقر مشين
يوما وشد عشرة أيام - وحبر (٣) يؤمن عن عارضا (ع) في الحاحه تحس ثلاثة
أيام والعبه ستة أيام واشد أربعة عشر يوما والنقر مشين يوما والال أربعين يوما
مستحب (٤) أما (المفرد) في مشهورين لا يثبت أن (٥) كونه عشرين يوما
وعن الصدوق والاسكافي أنها أربعين يوما - وعن الشيخ في - سوف وخصاها بها
سبعين يوما والاول قوى لا خصوصية قول من أحدهما بواب استصميمه و
اختصاص روايه الصغيرين بحبره في حرر اسكوى د - س - ر - و هو قوى
كما عرفت

(٦) أما (الثقة) في مشهورين لا يثبت أن مدة حبره - ر - س - ر - و هو
الاسكافي أنها أربعة عشر يوما - وعن الصدوق كونه أربعين يوما - وعن الشيخ في
المسؤولين عاصي أنها ستة أيام وقد صرح بعضه بالمدى - س - ر - و هو - ر - س -
بها حرصه لا يصح الاعتدال - وما عن الصدوق في حرف - ر - و هو - ر - س -
عنوان الاولين والاول أصح منه في حبره

واما اللطخة فالمشهور بين الاصحاب ان مدتها استراثها خمسة - ويشهد به قوى السكوني المتقدم وغيره المسجر صعبه بالعمل وعن الشيخ في المسوط انها سبعة لحبريوس احتقدم - ولكنه لصعب سده واشتماله على الاربعة عشر في اشاة والثلاثين في الدهرة ولا يقول شىء مسهما في كنهه - لا يصح لان يستداليه في الحكم الشرعى وان يقوم مامر - وعن الصدوق انها ترصد ثلاثة ايام - بالخبر (١) القاسم بن محمد الجوهري - وهو كسابقه ضعيف

واما الدجاجة فمشهور بين الاصحاب انها ثلاثة ايام - ويشهد به قوى (٢) السكوني - وعن الشيخ الهروي (٣) انها الى اصيل - ولكنه بصعته وعدم وجود العامل به بطرح

واما ما لا تقدر فيه - فمن جماعه انه يرجع فيه اى ما ينشط من المقدرات بالمحوى مما يشاهد - وما يشاهد الحاحه يكون من جنسها وهكده اولاباس به مما يمكن منه ذلك والافتيين رعايه اكثر مدته تحتمل فيه عملا بالاستصحاب - ثم ان كبدية الاستراء و بهل بعبر ضهارة المنف ام لا - فعدمتا في اسمك

حكم مالو شرب الحيوان لبن خنزيرة

(ولو شرب) الحيوان المحلل لحمة (لبن خنزيرة) فهي الحنث واشربيع وعمره من (كروه) لحمة ان لم يشد (ولو اشتد لحمة حرم هو وسله) ولا استراء بالاخلاف احده فيه كما اعترف به غير واحد من عن ائمة الاجماع على الحريم - والمستند مؤثق (٤) حبان ابن سدير قال سئل ابو عبد الله (ع) واما حاصر عنده عن جدى رضيع من لبن - خنزيرة حتى شب وكبر واشتد عظمه ثم ان رجلا استعجه في عمه فحرج له بس وقال (ع) واما ما عرفت من سله بعينه فلا تقربه واما ما لم تعرفه فكفه فهو بمنزلة اللبن ولا تمتثل

١-٢-٣- الوسائل باب ٢٨ - من ابواب الاطعمة المحرمة حديث ٦-١-٨

٤- الوسائل باب ٢٥ - من ابواب الاطعمة المحرمة حديث ١

عنه - رواه الصدوق في المصنع مرسلًا والحميري مستدًّا إلا انه قال عن حمل يرصع من خبره ثم استعمل الحمل في عم فخرج له نسل - وموثق (١) بشرس مسلمة عن ابي الحسن (ع) في جذى رضع من خنزيرة ثم صرب في القم فقال (ع) هو بمنزلة الجبن فمأعرت انه صربه فلا تاكبه ومالم تعرفه فكله - ومرفوع (٢) ابي حمزة لا تاكل من لحم حمل رضع من لبن خنزيرة رواه الصدوق مرسلًا عن امير المؤمنين (ع) وهذه النصوص كما تراها مطلقة شاملة بصورة الاشتداد وعدمه - الا الموثق الاول فيه محتص بصورة الاشتداد ولكن لا مفهوم له كي يفيد اطلاق نفية النصوص ويمكن ان يقال ان موثق شيرايضا محتص بها - لان قوله رضع من خنزيرة ثم صرب في العم طاهر في التحديد والاستمرار المقتضي للاشتداد ونفيه انصوص ضعيفة الاسناد - ثم ان الموثق الاول دون عني تحريم سبه في الاولوية يدل على تحريم سبه الذي يدل على انه سبه حرام وبهما يفيد - اطلاق قوي (٣) السكوسي عن ابي عبدالله (ع) عن امير المؤمنين (ع) سئل عن حمل عدى بن حنبله فله خبره فقال (ع) قيدوه واعلموه الكسب وانوى والشعرو والخزان كان استعصى عن اس وان لم يكن استعصى عن اس فيبقى على صريح شافعية ايام ثم يؤكل لحمه - ويحتص بصوره عدم الاشتداد وحيث انه يستمد منه روحية عدم الاكل قبل سبعة ايام فذلك انتهى الفقهاء بكرهه (ثم ان) مدعي النصوص من الحنفى محمول على المثال لما سمعته من فتوى الاصحاب نعم لا يلحق بالخنزيرة الكلبة ولا الكافرة بحرمة التماس

حكم الحيوان لو وطئ انسان

المسألة الثالثة - وطئ انسان بهيمة تعالى بوجنها احكام تقدم بعضها في كتاب الطهارة - وباني بعضها في كتاب الحدود - وانكلام متمحص في الاسماع بذات الحيوان - فالشبهة بين الاصحاب انها كانت مأكولة اللحم عدده اي يراد في

العرف والمعدة لحمها كالثدي وأبغم وانشر يحرم لحمها وسننها ويجب ذبحها وأحرقها - وإن كانت يراد منها طهرها دون لحمها وإن كان يجوز أكل لحمها أيضا كالخيل والبعال والحمير لم يذبح بل تخرج من بلد المواقعة ونساع في غيره ويعرم ثمنها ماله كما أن كانت لغير الموطوء بل يظهر عدم الخلاف في شيء من ذلك والمستند حملة من المصوحين

فالإلام أولانقل ما وصل إليهم من المصوحين الواردة في الباب والمعتبرة ثم بيان ما يستفاد منها من الأحكام والخط - حر (١) مسمع عن أبي عبد الله (ع) أن أمر المؤمنين (ع) سئل عن أسبغة - أي تكح - قال (ع) حرام لحمها ولها - وصحيح (٢) محمد بن عيسى السدي عن الرجل (ع) الظاهر أنه المأذى أو المكرى عليهم ما السلام سئل عن رجل يهر إلى راعٍ أو إلى شاة فذبحها (ع) أن عرفها ذبحها وأحرقها وإن لم يعرفها قسمها فصبب الماء حتى يقع السهم بها فتذبح وتحرق وقد جرت مسيرها - وبجود خير (٣) تحف العقول عن أبي الحسن الثالث (ع) في جواب مسائل يحيى بن أكثم - وموثق (٤) سماعة عن الصادق (ع) عن الرجل يأنى بهيمة أو شاة أو ناقة أو بقره فقال (ع) إن يجلد حدا غير الحد ثم يعي من بلاده إلى غيرها وذكرها أو لحم تلك البهيمة محرم ولها - ومارواه (٥) الشيخ بسند صحيح عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (ع) وعن الحسين بن خالد عن أبي الحسن الرضا (ع) وعن صاحب الحداد عن إسحاق بن عمار عن أبي إبراهيم موسى (ع) في الرجل يأنى أسبغة فقتلوا جميعا أن كانت السبغة الماعل دبحت فإدامات أحرقت بالنار ولم يشفع بها وصرب هو خمسة وعشرين (و) سوطا ربع حدا الزاوي وإن لم يكن السبغة له قومت وأخذ ثمنها منه ودفع إلى صاحبها وديحت وأحرقت بالنار ولم يتبع بها وصرب خمسة وعشرين (و) سوطا فقط وما ذبب أسبغة فقال (ع) لا ذبب لها ولكن رسول الله (ص) فعل هذا وأمره لكيلا يحتري الناس بالسهم وينقطع السبل ويحسن

١-٢-٣-٤- الواسائل باب ٣٠- من أبواب الأطعمة المحرمة حديث ٣-٤-١-٢-٤

٥- الواسائل باب ١- من أبواب نكاح السهائم حديث ١- كتاب الحدود

(١) سدير عن ابي جعفر روعه في الرجل ياتى البيهية قال روعه يجددون الحدود ويعرم قيمة البيهية لصاحبها لانه اسدها عليه وتدبح وتحرق ان كانت مما يؤكل لحمه وان كانت مما يركب ظهرها عرم قيمتها وجددون الحدود اخرجها من المدينة التي فعل بها فيها الى بلاد اخرى حيث لا تعرف فبيعها فيها كبلابيعر صاحبها

وتسمع بقول في بيان ما يستعاد من هذه النصوص - يبحث في جهات

١- هل يعمر الحكم كل حيوان من ذوات الاربع وغيرها كالطير كما هو المشهور - نظر الى ما عن الزجاج البيهية هي ذات الروح التي لا تميز سميت بذلك - ام يختص بالاولى كما عن المصنف روعه جماعة ممن تخرج عنه لان المشاور عنه ادهن العرف من البيهية ذئب والعرف يقدم على اللغة حيث حصل بينهما معارضة مع انه ذكر جماعة اسباله ذات الاربع من حيوان الرواحل - وجهان اطهرهما الثاني ومع الشك مقتضى القاعدة الاقتصار على مورد اليقين وهو ذوات الاربع

٢- هل يختص الحكم بما كول اللحم فلا يشمل محرم الاكل كالبر والغيل والكلب كما عن طاهر جماعة من الاصحاب - ام يعمر بمعنى وجوب احراقه وعدم جوار الانتفاع به بوجهه ولو تنذ كنهه والانتفاع بجلده كما فواه صاحب الجواهر روعه وحبس - اطهرهما الثاني لاطلاق جملة من النصوص المتقدمة - ولا ساقها ما هي بعض آخر منها من حرمة اللحم - اذ المراد حرمة اللحم ان كانت مكتولة فهي حكم من الاحكام

٣- ان الموطونة نارية يراد لحمها ولها كالشاة والبقرة اخرى يراد طهرها كالخيل والبعال والحمر وان جار الخيل - وعلى التقديرين نارية يكون الواطء هو امثلك واخرى يكون غيره - فهذه اقسام اربعة

الاول ما اذا كان الواطء هو المثلث وكانت الموطونة يراد لحمها - فلا خلاف نصا وفنوى في وجوب دبحها وحرقها والى في موثق جماعة راجع الى الواطء لا الموطونة وعدم القائل به لا يوجب حمله على نفي الموطونة مع عدم وجود القائل

١- الوسائل باب ١ - من ابواب تكاح النكاح حديث ٤ كتاب الحدود

به أيضا

الثاني ما اذا كان الواطء هو غير المالك مع كون الموطوءة يراد لحمها لاحلاف أيضا فتوى في انه يدبح الموطوءة وتحرق ويعرم اثنان لمالكها الثالث - ما اذا كان الواطء غير المالك وكانت الموطوءة يراد طهرها لا اشكال في انه يعرم نفسها لمالكها وقت في عبر بلد السكاح ويغت كما صرح به في حسن صدر وبه يقيد اطلاق ما دل على ان الهيمة اذا سكحت ندح وتحرق ولم يتفع بها

ثم ان بيعت فمن يدفع اثنان الى الواطء كما عن اكثر المتأخرين على ما في جامع الشئث - ام يدفع الى المالك كما قواه في المستند وسب الى جماعة - ام يتصدق به كما عن بعض - وجوه استدلال الاول - بان المالك لا يملكها لاحد القيمة فيلزم منه الجمع بين العوض والموطوء ولا يحوز به المالك فيتعين كونه موطوءا - وبان التعبير باثنان في النص مشعر بصيرورة الشئ ملكا لمن اعطى اثنان لان اثنان والموتس يطبقان مع المعاوضة - فاذا صار احبوان ملكا له ملك ثمنه ايضا ولكن يرد الاول ان الجمع بين العوض والموطوء انما يباح في عقود المعاوضات لا مطلقا - مع انه لا محذور في بقاء الملك بلامالك كما في المساحات - ويرد الثاني ان مدرك لحكم منحصر في حق سديروا استعير به بالقيمة لا باثنان فهذا القول لا وجه له واستدل لثالث بان اثنان لا يستحقه الواحدة لعدم ملكه للقيمة ولا المالك لاحده العراة وليس الا الصدقة - وفي الجواهر بل لعله لا يحلو عن هذوان احترازه عن ذلك القول الاول - وفيه ما تقدم من ان احد المالك القيمة بامر الشارع لا يلازم خروج العدل عن ملكه فتحصل ان الاظهر هو ان يكون الوسط

الرابع ما اذا كان الواطء هو المالك وكانت الموطوءة يراد طهرها لا المشهور انها تنفي اني بدعير الموطوء وتباح فيه ويدفع ثمنها الى المالك - وعن المميد وابن حمزة انه يتصدق بثمانين في اصل النفي من جهة اختصاص دليله بصورة تعبير المالك والواحدة - وما فيه من التعلل بعدم التعبير لا يصح مشأ لشعور بصورة الاتحاد لا مكان ان يراد به عدة العسر على غيره لانه يدفع به اضاها من النقص

ولو بواسطة مهم الاصحاب كونه في مقام بين أن يترك بين كون الموطوءة يرا دلحمها
 والدبح والحرق وكوسها يرا د طهرها قلن في البيع في غير اللد من غير تفصيل بين
 صورة تعبير المالك وأنواعه وانحادهما مع انه يكفى في إثباته في صورة الاتحاد
 عدم القول بالفصل - ولو لذلك لزمه الدبح والحرق لأطلاق دليلهما كما لا يخفى
 وأما التصديق منه فقد استدله بان البيع إنما جعل عقوبة لفعله ولورد لئلا يهلم
 بكن ذلك عقوبة فيتعين الصدقة - وفيه - أن عقوبة فعده إنما هي غير البيع كالتعزير
 ونحوه وليس البيع عقوبة فالأطهر انه يدفع منه - به كما عن الشيخ وأجلى وعبرهما
 ثم ان في اسبق قسم احكاما وهو كون الحيوان مما يقصد منه الامران كاساقه
 سيما عند العرب - وفي المسند يحتمل فيه التحجير عدم المرحح ويحتمل ملاحظة
 العا - فيه - اقول ويحتمل تعين الدبح والحرق من جهة عموم مادل على ذلك بعد
 فرض معارض دليل النفي مع دليل الحرق في خصوص ما يرا دلحمه ونساقطه ما فيه مدبر
 ٤ - المشهور بين الاصحاب ان ما دبح ويحرق حرام - وله ايضا - ويشهد به
 مدلل على عدم الاتماع به قول مطلق الشامل للاستعمال وبؤكده مما تضمنه افعده
 على ما تكلم ويستأنس له الامور بالدبح والحرق والامراد بالسل النسل امتجد بعد
 اوجه لا الموحود حاشه - بل عن الروضة ان كان حملا على الاقوى - وهل هناك
 فرق بين سل الاشئ والمحر الموطوء - فعن المحقق الاردبيلي في كتاب الحدود
 من شرحه احتمال التعدي الى محل ايضا - وفي المسند ولعله استد في ذلك ان
 حابة - له ايضا - نوع انتفاع ولا يخفى انه خلاف الطاهر المتأد وان لم يكن في انتعدي
 اليه كثير بعد

٥ - من حرمة اللحم مخصوصة بما يرا دلحمه - ولو كان الموطوء يرا دطهره
 لا يحرم لحمه - ام معه ايضا صرح المصنف في القواعد والشبهة الثاني في الروضة
 على ما حكى الثاني - وعن الايضاح والتنقيح ذكر الاول احتمال الا - واسدلل لشعم
 بعموم مادل على حرمة لحم الهيمة الموطوءة كحجر مسمع المتقدم - وبذلك موثق
 سماعة الوارد في كلامه - وبلاولوية فانه اذا حرم لحم ما لا يكون اكله مكروها

بالموطوء محرمة المكروه الأولى - وأورد على الأول ما ذكره مسجع ضعيف السند واستناد الأصحاب أنه غير ثابت - ودين موقوف صماغه يحمل أن لا يكون كلام الإمام مع وهو على فرصة غير ضار في بيان الحكم الواقعي - يظهر استناده إلى ما من عدم كونه في مقام بيان الحكم - مع أن كلمة أوفى صدره الواقعة بين سميمة وشبهه رابده في بعض النسخ فهو محض نصير أدا لجمه - وعلى الثاني منع الأولوية - يمكن دفع الأول ما ظهر الأصحاب في جملة من فروع المسئلة الاستناد إليه حتى لا يورد معه تمسك به في ثبوت الحكم إذا كان الواطء غير باع وقال إن ضعف سنده لا يعمل الأصحاب - وأما الموثق فساء على زيادته كلمة أو - خلاف ضربه عدم الريادة التي عليم به الغلاء عند دوران الأمر في كتمة أو جملة من كونه رابدة أم لا - وظهر الدليل كونه من الأصناف - وقوله وذكرنا - غير ظاهر في عدم كونه في مقام بيان الحكم الواقعي - وأما حسن تدبره - معص من ما ذكرنا - ويراد منه طهره فهو سائبة إلى النجس والحرق والنس من تلك لأبي جميع الأحكام فلا يصح لأن يبدل به أخلاق دليل المحرمة - فلا يصح أنه حرام - نعم حرمة - فلا يصح كما لا يخفى

٦ - مقتضى أصلاق المخصوص و مساوى - لا يفرق في موضوع بين وبين والذكر - واحتمال الاحتصاص بالأشياء بدعوى انصراف وجه السببه - وهو غير محتمل لها - ضعيف غاية قال السببه كالنساء شاملة للذكر والأشياء والذكور - كما لا يخفى - الألبان شامل لجميع - واحتمال نص بعض الأحكام بالأشياء عدم ثبوت موضوعه في غيرها لا يصح تنبذ الإطلاق - ولا يفرق بين الأوفى قبله ودراو - لا يجوز - كما لا يخفى - جاعلا أو عالما

وهل يختص بحكم موطء العالم مع أمهه ومعه أخاه - صرح جماعة منهم الشهيد الثاني والمحقق الأردبيلي والمحقق الرافعي والمحقق القمي وغيرهم بالثاني وهو الأظهر لأصلاق خبر مسجع وصحيح العيني والمحققين ما راجع إلى - وهو محض لا وجه في هذا الحكم وجهه - مع كونه في أشبه - ولا يصح

حجية مفهوم الوصف واللقب ثابتا بطايره ارادة الجسد لاحتصاصه بالسباع ناشا من قبل ان مقتضى حديث (١) رفع القدم عن الضى رفع اثر فعله فلا يوجب ابحرمة ولا وجوب الذبح والحرق أو انتهى الى ذلك آخر - قلنا ان حديث الرفع اما يرفع الاحكام المتوجبة الى غير السائغ ولا يدل على رفع الحكم عن الموضوع الخارجى الذى اوجب فعل الصغير انطلق عنوان عليه موجب ثبوت حكم على ذلك الموضوع لعامة المكتمين وهو واضح جدا

ثم انه على تقدير كون الحيوان لغير الصغير ثبت قسمته فى دمه بصغير ويكوب حكمها بحكم ساير دوابه الناشئة فى دمه بفعله من الاتلاف وسحوه (ودعوى) ان عموم حديث رفع القدم يشمل هذا الحكم المتوجه الى الصغير نفسه (مدعوه) بما حقق فى محله من اختصاص الحديث بالاحكام المترتبة على فعل الصغير اعم من كون فعله موضوعا له ام متعلقا - واما الحكم المترتب على الموضوع الخارجى المتحقق منه فلا يكون حجة الصادر دحيته فيه فلا يدل الحديث على رفعه كما فى الاتلاف والجناية وجناية ذبه او ثوبه مع الاقفة الجباسة وما شاكل والحق ان من هذا التميل فساد ما به يتم فى وطء ما يؤكل ولا يتم فيما يراد صهره فان وطء ما يؤكل اطلاقا له لانه لا يسمع به ووجه - بخلاف وطء غيره فان عرامة البهيمة جعلت مساوية العقوبة على فعله باختصاصها بالسباع قوى جدا

٧- وبما شئت الموطوءة فى قطيع محصورة قسمت نصيبين واقترع بينهما بان يكتب رقتان فى كل واحد اسم نصيب من الغنطيع ثم يحرق على ما به المحرم وذلك خرج احد النصيب قسم كل ما قرع وهكذا حتى يبقى واحد فيعمل بهما بعمل واحد بالماومة ابتداء ويشهده صحيح العبدى وحري بحف العقوب المستدسين - ومورد هما وان كان هو الشاة ووطء الراعى الا انه لعدم الفصل يتعدى الى غير الشاة - والى كون الواطء غير الراعى - وهل يتعدى الى ما يراد طهره ام لا وجهان من اختصاص

١- الوسائل باب ٥ من ابواب مقدمة العدد - باب ٣٦ من ابواب

الحريرين بما يؤكل - والتعدي أي ما يراذ ظهره بعد كون حكمهما محتملًا محتاح
إلى دليل - والثاني أصبر - عليه يرجع فيه إلى ما يقتضيه القاعدة - وقد يتوهم أنها
تقتضي الاحتساب عن الجميع قضاء لعظم الاحتمال - ولكنه توهم فاسد فإن القرعة
كل أمر مشكك محمولة في تراحم الحقوق - وعليه فإن كان القطيع لمالك متعددين
يكون مشمولاً لعموم أدلة (١) القرعة في هذه الصور وثبت فيما إذا كان انقطاع لمالك
واحد بعدم المرق - وثبت المرعة بما يكون في جميع الصور - نعم اعظم اختصاص
ذلك بما إذا كانت أشبه محض رد - في غير المحصوره يرجع إلى ما يقتضيه القاعدة
وهو عدم وجوب الاحتساب ولا المرعة وهل يعتبر عبدالأقرع أن يقسم القطيع
بينه مع الأهل كما يصح به جماعة أم يكفى استئيمه - بينه - ألم يكون متساويين
كما يصح ظاهر الحوارد والتحريم - يظهر الحريرين هو الأول - نعم إذا كان العدد فرداً
عبرت الأربعة في أحد الصنفين - وأظهر حريان المرعة مع نصف القطيع بثبوت
وسرفه - يحول الخالف في مرق ويقرع هذه أخرجت القرعة - حتى الباقى

حكم ما لو شرب الحيوان الخمر أو البول

المرعة المشهور بين الأصحاب أنه لو شرب حيوان - أو محلل لحمه حمراً
لا يؤكل ماله بطنه من الأهل - وأجبت والكسبل يطرح ويؤكل لحمه بعد غسله وحوماً
ولو شرب بولاً لم يحرم شئ منه بل يعسل ماله بطنه ويؤكل - وهذا الأول
حبر (٢) زيد الشحام عن أبي عبد الله ع أنه قال في شاة شربت حمراً حتى سكرت ثم
دعجت على تلك الحال لا يؤكل ماله بطنه - ومسنده الثاني مرسل (٣) موسى بن أكيل
عن بعض أصحابه عن أبي جعفر ع أنه في شاة شربت بولاً ثم دعجت قال فقل وعه
يعسل ماله بطنه لا بأس - وكذا إذا اعتنت بالعدله لم تكن جلالة الحديث

١- الوسائل - باب ١٣ - من أبواب كيفية الحكم كتاب القضاء

٢- ٣- الوسائل باب ٢٤ - من أبواب الأطعمة المحرمة حديث ٢-١

(وورد) عني المسالك وغيرها ضعف السد (ويرده) أولان الأصحاب
اسد وإليهما هو كان ضعف يهجر لذلك - وثانيا أن الظاهر كون الأول مع
فان الراوى عن زيد الشحام وإن كان هو أبو حميلة الضعيف ولكن الراوى عنه عن
مارواه في الكافي ابن فضال - وعن الكشي عن بعض أئمة من أصحاب الإجماع
معهما إلى أنهما بما رواه سرفصان - فلا إشكال في أن هذين صدأ (وقد يورد)
على الأول مسهما بأنه أحسن من المدعى لأنه يختص بماذا شرب أقل من ذلك - و
أيضا يختص بماذا دبت في حال السكر فلا يحرم ما إذا دبت بعدها ولا دلالة
فيه على وجوب غسل النجس (وفيه) أن الأبرار الأول أمّا يشتمل أو ثبت فتاوى الفقهاء
بالمعوم وهي عبر ثابته بعد استناد الأكثر إلى الحر وغيره من الحكم في جملة من
مما يختص بمورده، ويصرح بعضهم بالاختصاص وفي أحواله وله المعاد -
أفلاق بعضها كالمورد وحوها مما لا يوجد فيه شيء من ذلك - وأما الشيء فبرده
أن اسماء عني وجوب غسل لونه من حمة من الحبي (١) فلوقد روى أنه إذا شرب
شيء من هذه الأحسن خذرا ثم دح جاراك له بعد أن يغسل بأحساء ولا يجوز أكل
شيء مما في فيه ولا استعماله - لمجبر بالشيء - أو من حبه أنه إذا دبت في حب
السكر أو ما يستحيل - مشروب يكون الحمر موجوده والسائل بصير صهرا -
ولعل ذلك من قرآن أحسن من الحرمة بصورة الدخ في حب السكر

وهل يختص بحكم في أجود - ثانيا بما إذا كان يدب عقب الشرب لا يضر
أو قرأه - فلا راحي بحيث يستحل البول لأحب غسل كما قاله الشهيد -
في المسالك وعن غيره أنه يهتبه - أن يكون الحكم عاما كما عن صهر الأبرار
حيث - الحمد على أصل به حب اسماء على الثاني - والله العالم

ثم إن في المقام فرع عام أساسا وهو أنه وأرضع حدى أو عدل أو عدل من
أحد حتى يطمع به يحرم فلا يصل ولحملة من أنصوب من كمكائية (٢) أحمد بن محمد
ابن عيسى إلى أي محمد بن عماره أرضعت عناق يسها حتى قصمتها قد فعل مكروه

ولا بأس به - ومكاتبه (١) الأخرى قال كنت اليم جعلني الله فداك من كل سوء امرأة
أرضعت عناقاً حتى فطمت وكبرت وضربها الفحل ثم وضعت أفيجوزان يؤكل
أحدهما وليس بها كتب ع - فعل مكروه ولا بأس به وما بينهما من أنه فعل مكروه - الطاهر
بحوجه إلى الارصاع لا إلى أكل اللحم واللبن - فإن الشبهة وإن كانت مجملة قاله
للحمل على كل منهما - إلا أن الأولى طاهرة في ذلك وهي تبين إجماع الثابتة

حرمة لحم السبع من البهائم

الجمعة (ويحرم كل ذي ناب) من البهائم يعبر من بقولها كالب (كالاسد) والسمرو
السمد والذئب وصغيرا كالصبع (والثعلب) وابن روى بإحلاف فيه - وعن الإحلاف
والعيرة وغيرهما دعوى الإجماع عليه - وفي الجواهر بل الإجماع بقسميه عليه
ويشهد به صحيح (٢) بحلى عن الصادق ع أن رسول الله ص قال كل ذي ناب
من السباع أو محلب من الطير حرام وقال ع - لا نأكل من السباع شيئا وموثق (٣)
سماعة ع - عن أنما كول من الطير والوحش فقال حرم رسول الله ص كل ذي
محلب من الطير وكل ذي ناب من البرحش فقتل الناس بقولهم من السبع فقال
بي يسماعة السبع كله حرام وإن كان سعالاب أو ما فإن رسول الله ص هذا
تفصيلا الحديث - وصحيح (٤) داود بن مرقد ع - كل ذي ناب من السباع و
محلب من الطير حرام - ونحوها غيرها - والمستند من هذه النصوص حرمة كل ما
يصدق عليه السبع - والناب من السم - والسبع هو المعتبر من الحيوانات بطعمه
أو لاكن كدماغ الفأوس أو هو الذي له أياب أو أظفار يعدو بها على الحيوانات
ويقترمه وقديو حدان معاني السبع كالأسد والسمور - وأبواب من الحيوانات التي
الذي يعترس به - وقد نقل أن السبع هو الذي يأكل اللحم - والكل متلزمة على

١- انومائل باب ٢٦ - من أبواب الأطعمة المحرمة

٢- ٣- ٤- الوصائل باب ٣ - من أبواب الأطعمة المحرمة حديث ٢- ٣- ١

الظاهر كما في المستند ولا يعارض هذه النصوص الاختيار الدالة على أحصاء المحرم في التحريم وفيما حرمة الله تعالى في القرآن المتقدمة لأن نصوص الباب تخص منها بقيد إطلاقها بها - وعلى فرض التعارض يقدم نصوص المقام لشهرة وغيرها من المرجحات

ثم إن الظاهر أن وجه عدول المصنف عن التعبير بالسبع بماله باب من جهة التلزام بين كون الحيوان غير الطير سباعا وثبوت الثابله ولاينا فيه موثق سماعة المتقدم لا يمكن أن يكون المراد من السبع الذي لآب لهما لآب له ما فعل السباعية والعارض وإن كان لوعه الباب

(وبحرم) أيضا (الارب والصب واليربوع والحشرات) كلها انني هي صمد وارب الارض او انني ناوي تحت الارض كالحية والفارة والعقرب والجردان والخنافس والصرصر (والقمل والبق والبراغيث) مما هو مدرج في الحثااث او المسوح او الحشرات - لا خلاف في شيء من تلكم بل على الجميع الاجماع في جملة من اكتب وقد وردت النصوص (١) في حرمة منها بالخصوص كالحية والعقرب والفارة واليربوع والقمل والصب وحمية - بها تحرم لاجل كونها من السباع وقد دل الدليل (٢) على حرمتها كما مر وحمية منها من المسوح - وقد دل الدليل على حرمتها وتقدم وفي المسالك وحمية المسوح وردت في روايات واجمعها رواية (٣) بمحمد بن الحسن الاشعري عن ابي الحسن وعنه قال انبيل مسح وكان ملكا رنا والدئب كان اعرا يا ديونا والارب مسح كان امرأة تحون زوجها ولا تغسل من حيفها والوطواط مسح كان يسرق ثمرات النخيل والقردة والحصاري قوم من بني اسرائيل اعتدوا في السبت واجرث والصب فرقة من بني اسرائيل حيث نزلت المائدة على عيسى فلم يؤمنوا فماتوا فوقع فرقة في البحر و فرقة في البر والفارة هي الموبسة والعقرب

١- ابواب باب ٢- والمستدرك باب ٢ من ابواب الاطعمة المحرمة

٢- الوسائل باب ٣- من ابواب الاطعمة المحرمة

٣- الوسائل باب ٢- من ابواب الاطعمة المحرمة حديث ٧

كان تمام والذب والورج والرسور كان لحاماً يسرى في الحبوب فداو هذه
المسوح كتبها هلكت وهذه الحيوانات على صورها شهي - وحرمة من تلك
الحيوانات تحرم لكونها من الحشرات فمن الدعنم (١) عن علي عليه السلام عن
النصب والنفذ وغيرهما من حشرات الارض - وأما الضحاح (٢) الدالة على حل ما لم
يحرمه القرآن المتقدمة فهي اعم مطلق من هذه الأدلة تقيد بها - وما صرح به عدم
حرمة بعض ما تقدم لاند من طرحه او حمله على النقبة او نوايه بما لا يفي في ما عدم
كما لا يحتمى

في حرمة السباع من الطيور

(و) المبحث (الثالث في الطيور) وقد اثنى النص والفتوى على حية بعض
وحرمة بعض آخر - واحتجب الاصحاب في حرمة حمة من انواعها - وحيث عرفت
ان الاصل في الاشياء الحية سبباً الحيوانات - وتعرض لما سوا على حرمة ودل
ايدل على - واحتجوا فيها - ولا تعرض لما يكون حية مودة في النص - سوى
او الفتوى خاصة - وتفتح القول في طي ما دل

الاولى - لاختلاف (و) الاشكال في انه يحرم السبع) وهو ما كان دامحياً في
طهر يقتصر به على الطير - قويا كال (كالناري) والتمير والعتب واشبهين
واساق - وضاع كالسرو (الرخم) والعتب - لاختلاف احده في كمافي اجواهر
وهو عند ما وضع وقد كمافي المسالك - وعليه الاجماع في الكتب المتقدمة
كمافي (يريد بل هو اجماع محقق كمافي المستند ويشهد به مصاف الى النص
المتقدمة اداه على حرمة السباع خاصة الشاملة بسباع من الطيور ايضا - حمة

١- المستدرکات ٢ من اواب الاجمعه المحرم حديث ٦

٢- الوسائل باب ٤ من اواب الاطعمه المحرمه

من المصوص كصحيح (١) الحلبي عن أبي عبد الله ع أن رسول الله ص قال كل دى
 ناب من السباع أو من الطير حرام ونحوه رمل (٢) الصدوق وصحيح (٣) ابن
 حرقلة وموثق (٤) سماعة عنه ع عن أكل من الطير والوحش فقال حرم
 رسول الله ص كل دى محلب من الطير وكل دى ناب من الوحش الحديث - و
 نحوها غيرها - ولأما صها المصوص (٥) المتضمنة لأهم كرهوا الحوم السباع
 أو لا يصلح أكل شيء من السباع - لأنهم يكرهون الحرام ولا يكون كراهتهم إياها
 ملازمة للكرهية المستصحة - وعدم الصلاحية أعم من الكراهية - ولا يعارضها أيضا
 صحيح (٦) محمد بن مسلم عن أبي جعفر ع عن سماع الطير والوحش حتى ذكر له
 القلب والودواط والحمير والبعث والخيل فقال ع ليس الحرام إلا ما حرم الله
 على كتابه وقد نهى رسول الله ص يوم خيبر عنها الحديث - لعدم دلالة على التحية
 لاحتمال دخول السباع في حيزة لأجل عدم قولها الذكبة - ثم إن ظاهر النص و
 الثبوت من المحرم ما كان له مخب وإن لم يقع على الصيد وقد صرح بذلك في ذيل
 موثق - ٤٠٤ - المتقدم

حرمة ما كان صفيقه أكثر من دفيقه

مسألة السابعة (١) مما حرم من الطير (ما كان صفيقه) أى سبط جناحه حال
 طيرانه (أكثر من دفيقه) أى هو بمعنى ضرب جناحه وتحريكهما حال الطيران
 مرياً كان أو محرياً لا خلاف أجده به بل الإجماع به عليه كذا فى الجواهر - والمستند
 صحيح (٧) زرارة عن أسامة ع وعما يؤكل من الطير - كل مادف ولا تأكل ما صاف

١- ٢- ٣- ٤- ٥- ٦- ٧- ٨- ٩- ١٠- ١١- ١٢- ١٣- ١٤- ١٥- ١٦- ١٧- ١٨- ١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨- ٢٩- ٣٠- ٣١- ٣٢- ٣٣- ٣٤- ٣٥- ٣٦- ٣٧- ٣٨- ٣٩- ٤٠- ٤١- ٤٢- ٤٣- ٤٤- ٤٥- ٤٦- ٤٧- ٤٨- ٤٩- ٥٠- ٥١- ٥٢- ٥٣- ٥٤- ٥٥- ٥٦- ٥٧- ٥٨- ٥٩- ٦٠- ٦١- ٦٢- ٦٣- ٦٤- ٦٥- ٦٦- ٦٧- ٦٨- ٦٩- ٧٠- ٧١- ٧٢- ٧٣- ٧٤- ٧٥- ٧٦- ٧٧- ٧٨- ٧٩- ٨٠- ٨١- ٨٢- ٨٣- ٨٤- ٨٥- ٨٦- ٨٧- ٨٨- ٨٩- ٩٠- ٩١- ٩٢- ٩٣- ٩٤- ٩٥- ٩٦- ٩٧- ٩٨- ٩٩- ١٠٠-

١- ٢- ٣- ٤- ٥- ٦- ٧- ٨- ٩- ١٠- ١١- ١٢- ١٣- ١٤- ١٥- ١٦- ١٧- ١٨- ١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨- ٢٩- ٣٠- ٣١- ٣٢- ٣٣- ٣٤- ٣٥- ٣٦- ٣٧- ٣٨- ٣٩- ٤٠- ٤١- ٤٢- ٤٣- ٤٤- ٤٥- ٤٦- ٤٧- ٤٨- ٤٩- ٥٠- ٥١- ٥٢- ٥٣- ٥٤- ٥٥- ٥٦- ٥٧- ٥٨- ٥٩- ٦٠- ٦١- ٦٢- ٦٣- ٦٤- ٦٥- ٦٦- ٦٧- ٦٨- ٦٩- ٧٠- ٧١- ٧٢- ٧٣- ٧٤- ٧٥- ٧٦- ٧٧- ٧٨- ٧٩- ٨٠- ٨١- ٨٢- ٨٣- ٨٤- ٨٥- ٨٦- ٨٧- ٨٨- ٨٩- ٩٠- ٩١- ٩٢- ٩٣- ٩٤- ٩٥- ٩٦- ٩٧- ٩٨- ٩٩- ١٠٠-

١- الوسائل باب ٥- من أبواب الأطعمة المحرمة حديث ٧

٢- الوسائل باب ١٩- من أبواب الأطعمة المحرمة حديث ١

الحديث - وموافق (١) سماعة عن الصادق ع، كلما صف رهو دو محلب فهو حرام والصبيغ كما بطير السارى والحدأة والصقرو وما أشبه ذلك وكل مادف فهو حلال - و
نحو (٢) ابن ابي يعقوب قت لابي عبدالله ع، اى اكون فى الاجام فيختلف على
الطير فما أكل منه ع كل مادف ولأن كل ما صف الحديث ويحوها غيرها
وليس المراد بما صف اودف - كونه كك دائما فيصف دائما او يدف كك اذا لطير
كك قطعاً - ولا ما صف اودف فى الجملة لأن كل طير يتصف بكل منهما - بل المراد
ما كان صبيغه اكثر من دفيغه - كما يشهد به التمثيل فى الموثق لما صف ما سارى و
الحدأة والنصر - مع انه لا شبهة فى ان هؤلاء الطيور كما يصفون يدفون وانما
يكون صبيغهم اكثر من دفيغهم - ومرسل (٣) الصادق قان وفى حديث آخر ان كان
الطير يصف ويدف فكان دفيغه اكثر من صبيغه اكل وان كان صبيغه اكثر من دفيغه
فلا يؤكل الحديث - المسحر ضعه بالاستناد

ثم ان جماعة منهم المحقق فى الشرايع صرحوا بان ان يسوى الصف والدف
انه يحرم - لئن بعض انه المعروف من مذهب الاصحاب - ويمكن ان يستدل به بان
بخصوص اسان غير مرسل الصادق غير مترصدة حكم هذا ان رد من الطير لا مطوقة
ولا مضمومة - اما المطوق فلاها متضمنة لحيية ماكثر صبيغه وحرمة ما كان دفيغه
اكثر - واما المضموم فلاها لا يكون لشيء مسبباً ذلك - واما المرسل فمتنقى مفهوم صدره
الحرمة ومتنقى مفهوم ديه الحية - فبتمارضان وينساقطان ويمكن ان يقال ان مفهوم
كل منهما مام صرح به فى الآخر - فهذا انهم خارج عنه اصلاً - فيتعين الرجوع الى
عموم أدلة الاشارة كتاب وسنة ودعوى انه يستحب الحرمة قبل التدكية - ويرجع
الى اصالة عدم التدكية المفتية للحرمة - مدفعه بان استصحاب الحرمة لا يجرى لعدم
جريان الاستصحاب فى الاحكام - وشذذ الموضوع - وعدم حرمة اكل الحيوان حيا
ادام يرق روحه قبل اساع - واما اصالة عدم التدكية فقد مر ان الاصل هو قبول كل
حيوان تدكية - مع انها لا تجرى كما نعلمه فى اول مسح الصيد والذبابة لاظهر

هو احذية - بعد لاندوان يفيد ما اذا لم يوجد حد على الالامات الاخر المحجوزة -
الاية بحرمة

حرمة ما ليس له قانصة

اشارة (و) اصناف الثبات من الاصناف المحرمة - اخطبوط (ما ليس له قانصة)
وهي في الطير بمرقة المصدين في غيره وبشأن نهى المصيدة - سگدان (ولا حوصلة)
تخفيف الالاء وتشديده - وهي لتغير كذا عدد لغيره يجمع فيها الحب وغيره من
المأكول عبد الحق - وبعث لها - رسيه - جيهه ان (ولا يصيد) - بكر اوله وثانيه
محمدا وهي الشوكة التي في رحبه موضع اقب وهو له بصره الا لهم للاسنان
ومكان له احدا فهو حلال ما يحبس سبي تحريمه بالاخلاق في شيء من انكم
النصوص الدالة عليها - كموث (١) ان كبير عن الصادق ع قال كل من الطير
ما كانت له قانصة او يصيد او حوصه - من موقوفه نفسه المتصدية معنى الشرع
على عدم حوار اكل ما يحبس له احدي الاث - وهو موقوف على حبه ما كانت فيه
احداها - وموث (٢) سماعة كل من طير ما كانت له حوصه ومن طير ما
كانت له قانصة كقنصة الحمام لا ماله - بعد لا حال اي ان قن والمانع والحوصه
منحسرها من الطير ما يعرف به - اذ وكل تميز محسوب - وصحيح (٣) زرارة عن
ابي جعفر ع عن صبر الماء فقال - ما كانت له قانصة فكل وما لم تكن له قانصة
فلا تكل - وصحيح (٤) ان صبان عن ابي عبد الله ع قال قلت لابي عبد الله ع
فصله ع - لا تكل ما لم يكن له قانصة - وموث (٥) مسعدة بن صدقة ع قال قلت
لطيور ما كانت له قانصة ولا مغلب له قال وسئل عن صبر الماء فقال مثل ذلك - وحبر (٦)
ان ابي يعقوب في حديثه ع عن الصبر يوبى به سدو حاقق ع قال ما كانت له

١-٢-٣-٤-٥-٦- الوصائل باب ١٨ - من أبواب الاصله - لمحرمة حديث ٥

قانصة - ومرسل (١) الصدوق ويؤكل من طير الماء ما كانت له قانصة أو صيصية ولا يؤكل ما ليس له قانصة أو صيصية إلى غير ذلك من النصوص - وتنقيح القول فيما يستبعد من هذه النصوص والجمع بينها وبين نصوص الصف وأندف إنما هو بالتعرض لأمور

١- أن طهر موثق سماعة من جهة المتصل القاصح للشركة - اختصاص الحوصلة بالطير البري والقانصة بالبحري - إلا أن صريح قوله وع كقانصة الحمام - وموثق - عدم الاختصاص - ويمكن أن يكون انتهاء الشركة في الحوصلة خاصة وانتمائها لبحري - قل وبث بر مع التعارض بين مدلل على حية ما كانت له الحوصلة خاصة ومرسل الصدوق استثنى لحرمة ما لم يكن له قانصة ولا صيصية - حرمانه - فتأمل

٢- ر ما نقله من النصوص معارضة - من جهة دلالة موثق ابن بكير على كفاية إحدى الثلاث في الحلبة ودلالة موثق سماعة ومرسل الصدوق على كفاية الحوصلة أو صيصية فقط - فبإيرادها نصوص دالة على حرمة ما يمكن له القانصة ولكن بدفع ذلك بطلانها بالنسبة لعدم مطابقتها للأولى في قيد إطلاقها - ولم تحصل من النصوص حية ما كان فيه إحدى الثلاث وحرمة ما يمكن فيه شيء منها

٣- أن هذه النصوص تدل على حية ما كان فيه إحدى العلامات الثلاث - وسدت النصوص الدالة على حرمة ما كان صيغته أكثر من دفعه ودلت - حسب من الظاهر والموضح منه - وعنده فإن كان حيوانا فيه إحدى العلامات ومع ذلك دونه أكثر من صيغته أو كان ذات محب أو كان من مروح - فهل يحكم بحرمة ما وحشته - ربما يقال كما عرنا محقق لأردبيلي رها أن لا شك غير معلوم فلا طير محب أو مروح الوصاف يكره له إحدى العلامات - حية ولا طير ذات حوصلة أو قانصة أو صيصية يكون له إحدى العلامات المحرمة وهو المستبعد من كلام المحقق وح - ولا يثبت مثل حبر انتهى - وعلى هذا فالمرور واضح - وإن لم يتم ذلك فيمكن أن يقال عدا التعارض أن

هذه العلامات اشارة بخصوص الباب اما هي مصنوعة في طرف الجبل وعدم معرفة حال الحيوان كما صرح به في موثق جماعة المتقدم - واما ما عرف حاله كدى المحب والمسوح و صفات ولا يرجع فيه الى تلك العلامات ثم انه بقي في المقام امر مناسب وان كان محبه المسألة السابعة - وهو انه اذا كان حيوانا مملوفا او من المسوح - وكان دميها اكثر من صبيبه ان كان لذلك مصداق في الحارح - فمقتضى احذر الخلف حيثه ومقتضى بخصوص المحب والمسوح حرمة - واناسة بين الطائفتين عموم من وجه فيرجع الى احراز الترجيح وهي تقتضى تقديم الثانية بقوى الاكثر اي هي اول المرحتين (ثم ان) جميع ما ذكرنا ما هي من قبل الناعده الكليه وقد وردت في خصوص بعض الطيور خصوص خاصة دانه على الحيه او الحرمة - واحتمت الاحرار في بعضها - وذكر اجمع في ضمن المسألة الآتية

حكم الخفاش و الطاووس

مسألة اربعة - في حلال الدابة - خصوص في حرمة او عدمها - ومنها الخفاش (ويقال له خفاش) وهو طائر صغير - له اذان - له خفاف - وهو الطاووس الطواويس الخفاش وصرف من احد - وهو على ما - وهو واحد - وهو في محكمي الصحيح - والاول - اصح - انه ذكر في بعض النصوص عدمه في المسوح وفي آخر عبد الخفاش مكانه - وفي حار (١) الاشعري عن اربعة - وهو حبرى (٢) على من جعفر عن احمد بن محمد وغيره عن الطواويس من المسوح - وفي حبرى (٣) على من المعيرد والذي يلى عند خفاش منها مكانه - وهذه النصوص جميعها مادل على حرمة المسوح المتقدم تدل على حرمة - وانما هو عدم الخلاف فيها ايضا (٤) من مادل الدليل على حرمة بخصوص (الطاووس) ويشهد به مضاف

الى ما دل على ابعث المصوح - حر (١) سليمان الجعفرى عن ابي الحسن الرضا ع
 الق. ووس لا يحل اكله ولا بيضه - وخبره (٢) الاحرعه ع الطاووس مسح كان حلالا جميعا
 فكأن امرأة رجل مؤمن بحبه فوقع بها ثم رآسته عدهم سحهما الله صوصين اشى ودكرا
 فلا يأكل لحده ولا بيضه (و) من ما يحرم من الطير ما تدق الحصى والتفوى (الخلل عن
 الخلل حتى ينثرا فاللطة وشهها بحمة ايام والدحاجة ثلاثة ايام) وقدم الكلام فى
 جميع ذلك فى المبحث السابق فراجع (و) يحرم ايضا (الردبير والدباب) كما تقدم
 (و) مر ايضا فى المبحث الاول - (يعنى المحرم) حره (و) كذا رعا بقى طوافه فى
 المصنفه) فراجع

حكم الغراب

ثم ان جماعة من اصحاب حكموا بحرمة اصف من عبور (و) حكم
 آخرون بانه (يكفه) حكمته ان يطور وده لا اختلاف اختلاف اختصاص بها
 (الغراب) وفيه اقوال - ما عن اختلاف واحد من الاصباح والروضة - وهو الحرمة
 وسبب الى ظهر المصوح اصفوا عن الاول - وصار الاخير لا جمع عنها - ٢ - الحلية
 مقدف حكيت عن ائمة من السهابة والشافعية وهى المتى وده فع عن الكندي
 المحقق الاردبيلي - ٣ - التفصيل بحسب اعراس اربعة غراب اربعة - ٤ - يأكل
 الحبيب وهو اصغر من الغراب السود ويسمى اربع - ٥ - غراب الكبرياء - يأكل
 الحبيب ويترس ويكس الحرات ويسمى بالعداد يصم العين المعجمة والغراب
 لاغر الكبير الذى يقترب ويصبل الدراج - والغراب الذى لا يدى سواد ويص
 صوبل الدب ويسمى بالحقيق فحكمه يحل فى الاول وبحرمة فى الواقع
 وهو مدفب الحى وسبب ذلك اى التحريم والارشاد والدمعة - ٤ - التفصيل بين
 الكبير الاسود الذى يسكن الجبال ويأكل الحبيب والافع المذكور - الرابع المتقدم

ووع آخر أصغر من راع أغراسون كراماد وحكم - بتحريم في ذولين و
 حل في الأخيرين - حديث في المسوط وبعض كتب المصنفين
 والنصوص الواردة فيه طائفتان - الأولى ما يدل على الحلية كموثق (١)
 زرارة عن أحدهما ع - أكل العرب ليس يحرام إنما يحرام ما حرم الله في كتابه و
 لكن لا عس تنزه عن كثير من ذلك فقدراً - وموثق (٢) عياث بن أراهيم عن جعفر بن
 محمد ع - أنه كره أكل العرب لأنه مضاف في معنى دلالة أثنائي تحمل ظاهره - وورد
 ما يدل لرياسة على الأول - بأنه لتضمنه الحكم بحلية كل ما سم يحرمه القرآن إنما
 جماعاً شامداً لا يقول عليه أصلاً سيما مع احتمال حمله على النسبة - وفيه ان مقتضى
 إطلاقه عدم حرمة أكل العرب في أمر أن مقتضى حرج من سمومه ما لا يدل على خصوصه
 على الحرمة ولا يبره من تحريف النعم حرمة واحداً من أئمة لا يسمع عن العمل
 ما يحرم - انضمام الثانية - ما يدل على الحرمة - كصحاح (٣) على بن جعفر عن أحدهما ع -
 عن العرب - لا تلع و لا سود ايحل اكلهما فقال ع - لا يحل أكل شيء من العرب
 راع ولا غيره - وحار (٤) أبي يحيى الواسطي عن أرضاء ع - عن العرب لا تقع
 فقد أنه لا يؤكل ومن أحل لك الأسود - ومرسل (٥) الصدوق قال الصادق ع -
 لا يأكل من العرب شيء راع ولا غيره ولا يؤكل من الخبيثات شيء - وخبر (٦) أبي
 سماعة عن أبي الحسن أرضاء ع - عن بعض العرب فقال لا تأكله

واستند الأول بالعلامة الثانية والثاني بالأولى - ويستفصل - ما مدعى
 الجمع بين الأحكام - وما أرضاه (٧) في الخلاف من ورود أثر حصة في الراع وما
 هو أصغر منه - ما جرحه بالشبهة - وما كان خبر الحل مجرراً بشبهة في حديث
 اتهمين - خلاف الأخيرين - فإن رواية التحريم على أحدهما فيها - وما للدينين كلان
 أجيب من الحائث - وما من حكموا يحرمه من السباع (أقول) أن ما ذكره مستند

١-٢-٣-٤-٥-٦- الوسيط باب ٧- من أبواب الأطعمة - محرمة حديث ١

٣-٤-٥-٦

٧- ح ٣- من ٢٦٧ الطبع الثاني

لتفصيل لا يتم شيء منه. أم كونه مقتضى الجمع بين الأحاد فلا بد ذلك لغيره
 لا شاهد له. وأم الأمر سل فضعفه وعدم الانجرار خصوصاً بعدم العمل به في الخلاصة
 المسية عن عدم ثبوته عنده. وأما جبر الحل في المصمين وعدم جبره في الآخرين
 فلا بد لا قصور في سد خبر الحل كى يحتاج إلى الحر. وأم كونه مباح لكل الجيف
 من الخبث فلمنعه خصوصاً بعد ما عرفت من احتمال الحيث. وأم كونه مباحاً
 بحرمة من السباع فلا بد ذلك بتوقف على عدم ثبوت خبر الحل والاعتقاد أصلاً ما دل
 على حرمة السباع به. ولا يريدون القولين الأولين

وقد يقال كما في الحواهر أنه يقدم خبر الحرمة لأصحية السند وأصاحته
 بغيره مما دل عليه من بعض إجماع المحكي ومحنة العامة والاحتياط وأما تعدد
 التذكية وغير ذلك (وفي) أولاً أن الرجوع إلى آخر حديث فرع عدم إمكان الجمع
 العرفي بين المتعارضين. وفي المقام يمكن ذلك فإن خبر الحل ص في عدم حرمة
 وحرمة طاهر فيها فالجمع بينهما يقتضي حمل خبر يمنع على الكراهة. وما
 أعاده من أن حمل عدم الحل على الكراهة من الأولى من حمل الحل على إيقبه
 عريب فإن الحمل على إنية أنه يكون بعد عدم إمكان الجمع العرفي وقد حمله
 من المرححات فكيف يصلح أن يمنع عن الجمع. وثالث أصحية سند الخبر
 غير معلومة فإن خبر الحواهر أيضاً قوى السند سيما وإن الراوى عن زرارة هو
 الذي هو من أجمعت الأصناف على تصحيح ما صح عنه والنظر في إجماع المحكي
 ليس من المرححات. ومحنة العامة وإن كانت من المرححات إلا أنه بعد دفع محنة
 من المرححات مع أنه في المقام هي غير معلومة لعدم ثبوت سند العامة في المسألة
 وأصالة عدم التذكية لا تجري كما مر وعلى فرض الجريان ليست من المرححات
 فالحق أن يقال أن إجماع العرفي من الخبرين يقتضي أنه على الكراهة لعدم
 صراحة لا يحل في الحرمة وخبر الحل ص في عدم الحرمة. فإن قيل أنه يمكن الجمع
 بوجه آخر وهو حمل حرمان على إرادته عدم حرمة إتيان كتاب. قلنا إجماع
 المقبول هو ما كان عرفياً لا كل ما يمكن. ومن الضروري أن ما ذكر ليس عرفياً

فانه حكم فيه بعدم الحرمة وغلل ذلك بان ما لم يحرمه الله تعالى في كتابه ليس بحرام ثم اكده ذلك قوله ولكن الا نمن تنزه من ذلك فالتقول بالكره مطلقا اظهر

الخطاف حلال

(١) من ما وقع اختلاف فيه في احلية والحرمة (الخطاف) كزمان ويقال له بالممارسة برمنوك من الشح في السهابة والقاضي والحلي القول بالحرمة بل عن الاخير دعوى الاحمد ع عيسى وعن المصنف وعمدة مناجري اصحاب الحلية - و مشأ الاختلاف الاحبار - وفي حمة منهم ما صاهره الحرمة كعبر (١) الحسن بن داود الرقي قال كتب عبد الله بن عبد الله ع ، اذ مر رحى بيده خطاف مدحرج فونب اياه ابو عبد الله ع ، حتى اخذه من يدهم فدحه في الارض ثم قال اعانكم امركم بهذا ام فقيمكم اخبرني ابي عن حماد بن رسول الله ع ، عن ابي عن قتيل السنة السلة والحنة والصمدع والصدرد وانهم - مدحرج - خطاف - رواه (٢) الكشي الا ان فيه مكان - كرا الحنة - ومما الحفاف مع رادد في دله - و دحرج اكل لحمه لم يصب عن قتله - و حر (٣) محمد بن يوسف الشعمي عن محمد بن حمير عن ابيه قال رسول الله ع ، استوصوا بالصيبت حبرا يعني الخطاف واسم صير اساس بالناس - و صحيح (٤) حميل بن ذراع عن ابي عبد الله ع ، عن قن الخطاف و ابرائين في الحرام فقال ع ، لا يقتل فاني كنت مع عيسى بن الحسين عيسى ما اسلام فرآني او ديني فقال ياشي لا تقتلن ولا تؤذي ديني فاسم لا يؤذي شيئا - و حمة اخرى مساهل على الحية كموث (٥) عمر بن موسى عن ابن عبد الله ع ، عن الرجل يصيب خطافا في اصحراء او يصيده ان كنه قتل ع ، هو مما يؤكل وعن الثوري يؤكل قال ع ، لا هو حرام - و حمة على الانكار كما ترى وماله (٦) المصنف في محكي المحتف من كتاب عمار بن موسى عنه ع ، خرو الخطاف لاس به هو مما يؤكل لحمه ولكن كره اكله لانه استجارك وآوى في

مرالك وكن طير مسحر بك، حرة - ماله مؤنه (١) لآخر مع صفات تحط حرو
 و لا طير هو حية صرحه هدهد و صفات فيها يحمل خصوص الاول على
 الكراهة - مع صحيح حمل واردة في حكم قدس في الحرم - حرة العيمى لا ظهور
 له في الحرم - وحر نرفى يسى عن نفسه ولا لزم بين مرجوحية القتل وحرمة
 الاكل - و احده مع احطاف من يده وبقائه على الارض لا يكون صاهرا في الحرم
 بدعوى انه لو جار اكله كان مفعله انلافا لمال اغير المحترم - اذ يمكن ان يكون
 مفعله - الاول لا يسه على مرجوحية السبل والاكل - مع انه ضعيف اسد لكون الحسن
 ابن داود مبهلا - مع حر (٢) احمد بن عامر عن ابيه عن الرضا ع - في حديث ان
 عليا ع - من عن اكل الصرد و احطاف - طاهر في الحرم - مع الاعراض عن
 صده يحمل على الكراهة بقرينة ما تقدم (محمل) انه لا ريب ولا شك في حلية اكل
 لحمه وبعده ماذ على حلية كل الداف عبردى محلب فانه كك اما كونه داء
 وواضح واما كونه عبردى محلب فيشهد به ما في ذيل صحيح حمل فانه لا يؤخذ شيئا
 وكون ردفه صاهرا فيه يستلزم حلية عدم حمة

لحم - جماعة من الاصحاب صرحوا بكراهة اكل لحمه من الحيوانات
 كالحمارى وبقية ما يدرسه هرة (والهد و الصرد) بالمحملات كطرب طائر
 تصخم الرأس و الصقار يصيد الصب و يرباه مارلا لشجار (والصوام) كرم طائر
 اغبر اللون طويل الرقبة اكثر ما بيت في الجحش (والتشراق) فتح الشس المعجمة وكسر
 القاف وتشديد الراء - وبقية ما يدرسه - سر مرغ (والفاخنة) وبيتان لها بالمارسه
 قوقو (والقمة) الباء - ووحدة - شدة السجدة هذا صاف المصنوعة وقل الراء
 المهمة المفتوحة - وبقية ما يدرسه - الساكنة بعد القاف المصنوعة كما في
 خبر الجهمى الا ترى - فما في الحديث من ان مات ابنون لح - غير صحيح فلهما
 دعويان - احدهما احالة - والاخرى المرجوحية

١- او سائل ب ٣٩ - من ابواب الصيد حديث ٥

٢- او سائل ب ١٧ - من ابواب الاطعمة المحرمة حديث ٣

يشهد للأولى الإجماع والعمومات والأصل ووجود علامات التحل فيها
أصف إلى ذلك ما ورد في خصوص الحبارى كصحيح (١) كردين بمعنى عن
أبي عبد الله عليه السلام عن الحبارى فقال عليه السلام: وددت أن أغدق منه فكل منه حتى انملاء
ونحوه غيره.

وأما الدعوى الثانية فيستدل بها بالإجماع المحكي وأشهره المحدثين -
في الفقرة - بحر (٢) الجعفرى عن الرضا عليه السلام: لا تأكلوا البقرة ولا تسوهاا أحدث
وهي حبره (٣) الآخر عنه عليه السلام: لا تقتلوا البقرة ولا تأكلوا لحمها - وفي تصدير بحر
أحمد بن عامر المتقدم - وفي الفاحشة بمادل (٤) عن شومها ودغاشها عن أهل
البيت - وفي غير الفاحشة والحبارى - بمادل (٥) عن أبيه عن محمد بن عيسى
الكرامة بمادل على مرجوحية القتل نظر - كما أن في ثبوتها بالإجماع محكي
والشبهة اشكالا لأن السامع مختص بالحديث ولا يسلل إليه المكروهات -
ما ورد في الحبارى ظاهر في عدم إكراهه - وبها كونها حلالا - مدعى عن
أرباب البيت لا يستلزم كراهة أكل لحمها - مدعى لادليل على إكراهه في غير البقرة
والبقرة وخصوصها وإن كانت صبيغة الأسود إلا أنها أشهره من غيره.

حكم طير الماء

الجماعة لأحلاف بين الأصحاب في أن صر البحر (أو أحراده) حلالا
الأور والكركي والفقن والصبوح وغيرها - وقد بعض العلماء هو أكثر من مدعى
وع ولا يجد لأكثره اسماء العرب فيها لا يكون (لادهم) كطير الماء في

١- الوسائل باب ٢١- من أبواب الأضمة المحرمة حديث ٢

٢-٣- الوسائل باب ٤١- من أبواب الصيد حديث ٣-١

٤- الوسائل باب ٤١- من أبواب أحكام الدواب كتاب حج

٥- الوسائل باب ١٧- من أبواب الأضمة المحرمة حديث ٤

استدراجة تحت انواعه النكليه المتقدمة المثنة للحل أو الحرمة ومساواته له هي ما ينص عليه. ووجه في ذلك مضاعف الى اطلاق ادلة العلامات - جملة من النصوص كمرسل (١) الصدوق قال الصادق ع: كل ما كان في البحر مما يؤكل من البر شبهه فحائز اكله وما كان في البحر مما لا يحور اكله في البر لم يحركه. وصحيح (٢) تحية بن الحارث عن ابي الحسن ع: عن طير الماء ما ياكل السمك منه يحل قال ع: لا بأس به كنهو عن بعض حمله على النخلة - ولا وجه له سوى توهم صدق السمع عليه وهو كما ترى. كيف وقد افقوا أصحابه بضمونه وبحلية نظيره من طير البر. وهو انصرده في نكل العصفير - بالوجه في الحنية عدم وجود علامات الحرمة فيه من وجود علامات الحل - وصحيح (٣) زرارة عن ابي جعفر ع: عن طير الماء يقال ع: ما كانت له قنصة فكل وما لم تكن له قنصة فلا تأكل - وموثق (٤) سماعة عن ابي عبد الله ع: في حديث كل من صير اسير ما كانت له حوصلة ومن طير الماء ما كانت له قنصة كقنصة الحمام لامعدة كعدة الاسنان الى ان قل وافقنا في حوصلة الحمام الطير ما لا يعرف صيرانه وكل صير معجول - وموثق (٥) مسعدة في صدقة عنه ع: كل من الطير ما كانت له قنصة ولا محب له قال ومثل من طير الماء فقد دل ذلك الى غير ذلك من النصوص وغايته ما يصير من بعض الاحبار من حنية طير الماء مطلقا بقيد اطلاقه -

استدراجة يحل من الطيور سوى ما تقدم للعمومات والاطلاقات والاصل من المحظرات الحمام بانواعه - ويشهد به مضاعف الى ذلك وايضا لاجتماع حمنة من النصوص (٦) الخاصة ثم الحمام جيس يقع على كبدى صوف من الطيور او ما يشرب الماء بلامص بل باحدة بمقاره فطرة فطرة مدخل فيه - انقضى وهو ما يقال له بانحاربه كوتر جهدي والدسي وهو الحمام - الاحمر - والورشان وهو

١-٢- الوسائل باب ٢٢- من ابواب الاطعمة المحرمة حديث ١-٢

٣-٤-٥- الوسائل باب ١٨- من ابواب الاطعمة المحرمة حديث ٢-٣-٤

٦- الوسائل باب ١٦- و١٨- من ابواب الاطعمة المباحة

الابيض - والتمام - والقواحت - والحجل وهو في الفارسية يسمونه كك - وندراج - و
القطعة - وسره في محكي كبر اللغة سگت حواره - والكردن وبذلك الفارسية
ماهي حواره والكركي - وهو بالفارسية كك - والصعوة واشتهرت في الفارسية
بهرف چين - وقد وردت النصوص (١) في جملتها ايضا دالة على الحلال

حرمة الميتة واجزائها

المبحث (الرابع) في (الحامد) وحث ان المحلل منه غير محصور ودمه مباح
الاطلاقات والابول حلية مباحة تحت حرمة - فلا بد من التعرض لما يكون محرما
(و) قد ذكرنا ان انواع المحرم محصور في جسمه ومداها محدودة مضاف الى الكلام
في على مسائل

الاولى (يحرم الميتة) وهي التي دهن روحها من دون ان يتسالى الدم
أوما حرق روحه مستلذا في سب غير اشك فيه بالاخلاف في اكله الا حرام - و
يشهد به من الكتاب قوله تعالى (٢) وحرم عليكم الميتة والدم حرم محرر وما دل
لعير الله بهو المسخنة والموقودة والشرية والطبخة وما اكل السبع الا ما كنيته
ومن امة نصوص متواترة تقدم شطر منها في ضمن الاحاديث المتقدمة (و) ارجو
يحرم (احزانها عدا) ما لا يحبه الحرام (صوف) شرب (عنا) او كان من حيوان

(كان ظاهر في حال حياته وشعره وبره وريشه وقرنه وعظمه وعلقه ويبيضه اذا اكسى الجلد
الموافق) وقد تقدم الكلام في جميع ذلك وفي مروع الحسنة وانه من يجوز من
الانتفاعات بالميتة واجزائها ام لا - وفي حكم بيعها - وفيما واشتمت المذكية
بالميتة - وغير ذلك من الاحكام في كتاب الطهارة واسبع فلا يعيد - وبما حكم

١- ابو حنبل كتاب ١٦ - و ١١ من ابواب الاصعة امة حنة

٢- سورة المائدة الآية ٤

المحرمات من الذبيحة

الشية (ويحرم من الذبيحة) عدة احراء - حمة منها متفق على حرمتها - واحتفوا في جملة اخرى منها الاولى حمة وهي (القصيب) وهو الذكر (والانثى) وهما النقيضان (والطحال) وهو الذي يحمله من عروية صبر (والعرق والدم) ولا ينافي ما ذكرناه من اتفاق الاصحاب على حرمة هذه الحمة اقتصار المعبود الديني في المحكي منها على الثلاثة الاول فتركت مجموعة حكم الفرض وندم للاستباحات والجاسة وغيرهما - ولا ينافي اصحابنا من الاسكافي من التعبير به بذكر الطحال لان مراده بذلك الحرمة

ويشهد بحرمة اجمع حمة من مخصوص - كمرسل (١) ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن الصادق عليه السلام في كل من الشاة عشرة اشياء امرث وادهم و الطحال والجماع والعشاء والعند والعصب والانثى والرجاء والمرارة - ومثله مرسل (٢) صدوق الايام ذكر ذلك بعدد والمرارة لاوداج وانرحم - وقريب منهما خبر (٣) احمد بن حنبل مروي بسند صحيح - رواه مروي (٤) عن محمد بن الرقي - عن ابي عبد الله عليه السلام حرمة من الذبيحة عشرة اشياء واحل من الستة عشرة اشياء - الذي يحرم من الذبيحة خمسة والعند والطحال والعصب والانثى والرجاء والطف والقرن والشعر الحديث - وشهد بحرمة في غير الرابع من الامور الخمسة المتقدمة موثق (٥) ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن عليه السلام حرمة من الشاة سبعة اشياء - الدم والحصى والطحال والعصب والمثانة والعند والطحال والمرارة - ويحوى في ذلك مرفوع (٦) اواسطي - وخبر (٧) اسماعيل بن مرار - وخبر (٨) ابا - ويشهد بحرمة

الدم والطحال والعصيب - حر (١) الهاشمي عن أبيه عن أبيه عليهم السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يكره أكل حمصة الطحال والعصيب والاشيش وأجباو أذان الحب - أصف إلى ما تقدم مدلل (٢) على حرمة خصوص الدم من الكتاب والسنة المستفيضة - وما ورد في خصوص الطحال - ويضاف إلى ذلك كله ما في المسالك من كون هذه الخمسة من الخائض

(و) أماسي أحدها أيب - فهي كثير منها (الفئاة) وهي مجمع الحبوب (والفرارة) وهي التي تجمع المرء الصغراء مع الكبد كالكميس (والمشيعة) وهي موضع الولد يخرج معه - فمشهور بين الأصحاب حرمة أكلها عن حرمة أكل رهوة الإجماع على حرمة لاوس وأثابه وعن اختلاف دعوى الإجماع في سبعة - فقد استدل بحرمة الثلاثة في ذلك - فتمنع في الشرايع والشافعي - لأصحاب رواية من لعنه قطع في الإجماع كما في إربس - فدعوى ابن سبيل - خصوص احتلها حمصة منها - فهي بعضها كاحرار أراهم وابن رازدوا وأصفى ذكرت الثانية وإشارة في عداد المحرمات - وفي بعض ذكر المشقة - هو حرار محاسن في أحوال الحرم فيهم كذا ذكروا أمشيعة - حر صعب - وهو كان المشيرة المحنة والإجماع المحكي (و) مسوم (سوخ والفسا) كبر - وهو عصيان غريقتان معدودتان من حرمة أي حرار - (والنخاع) وهو يحيط الأنس الذي في وسط قماء الظهر وهذا في لاقوه حيوان بدوه (والعند) وهي كل عقدة في الجسد يختلف بها لحم - وكل قطعة صلبة - أعف - وهي تكون في لحم مدورة تشبه السدى في الأعف (وذا الأصح) وهي أصوب الأصابع التي تتصل بحصص طهر الكبد (وخررة الدماغ) كبر الدال وهي في المشهور أجمع أكل في وسط الدماغ شبه مدودة بقدر إخمطة قمرية حافت وبها لونه وهي تعين إلى معرفة (والحدق) يعني حبة الحدقة وهو الباطن من العين لأحسم أعين كلفه والاشهر بسهم تحريم كما

١- الوسائل باب ٣١ من الأضحية المحرمة حديث ١٠

٢- البيهقي آية ١٧٣ المائدة آية ٣- الوسائل باب ١ من الذبيحة المحرمة

صرح به المصنف رحمه في المختلف والحريز على ما حكى - وذهب جماعة منهم المصنف رحمه في حمة من كته والمحقق في اشرايع والرفع واشهد الثاني في المسالك الى الكراهه - اقول غير ذات الاشاجع من الامور السبعة المشار اليها المذكورة في النصوص السابقة المعثرة جملة منها - كالمروى في الخصال ما هو صحيح - وما رواه ابراهيم بن عبد الحميد عنه موقوف ومع ذلك روى عنه ابن ابي عمير وما رواه امان عنه حسن وخبر اسماعيل بن مراد عنه يعتمد عليه على الاصح المعتبره بغيرها المحرر صومه بالعمل والاستفاف فلا يسعى التامل في حرمة هذه الستة ايضا ودعوى عدم ظهور النصوص في الحرمة لكونها متضمنة للجملة الحبرية بدفعها بما مر مما مر امان ان الخدمة الحبرية اظهر في احوال من الامر (ما قيل) ان النصوص متعارضة من بعضها تتضمن لحرمة خمسة اشياء - وبعضها لحرمة سبعة وبعضها لحرمة عشرة وهكذا (فما) انه لا تعارض بينها فان الجميع مشتات لا معنى في شيء منها فلا تعارض بينها ويعمل بالجميع - وامادات الاشاجع فيستفي شيء من النصوص - فالتجته حبسها الا ان يتم ما ادعاه السبدي الرباض من عدم التناول بانفصال يساويين الستة المتقدمة - ولا احتياط تركها لا يترك

ثم ان مقتضى اطلاق المتن وعبره حرمة هذه الاشياء من كبر الحيوانات امدوح كالجزور وصعوره كالعصفور وبالعظيم صرح جماعة منهم الشهيد الثاني في محكي الروضة الا انه قال بعده ويشكل الحكم بتحريم جمع ما ذكر مع عدم تميزه بالاستلزام بتحريم جميعه او اكثره للاشتباه والاجود اختصاص الحكم بالنعم من الحيوانات الوحشية دون العصفور وما اشبهه - وفي الرياض بعد ذكر ذلك وهو جيد كما كان المستند في تحريمه الاحماع لعدم معلومية تحتمه في العصفور وشبهه مع اختصاص عبار جماعه من الاصحاب كالصديق وغيره وجمعة من النصوص بالشاه وانعم وعدم انصراف اخلاقات باقي الفتاوى والروايات اليهما - واماما كان المستند في تحريمه الحسنة والتعظيم الى كل ما تحففت به اجود اشبهى

اقول - ان المدرك للجميع هو النصوص كما مر - ولو كان المدرك في المحرم

الحيانة فمن القريب جدا الغنصيل بين العصفور وما شابه وغيرهما في صدق الحديث وعلمه كما هو واضح. وأما الصوص فحمله فيها مختصة بالثأة وإنما يتم في غيرها من اللحم بعدم اغسل - وجملة مباحاتهم جميع الذبائح فإنه صرح فيها بأنه يحرم من الذبيحة وتلكم الصوص تشمل كل ذبيحة حتى العصفور وشبهه - وحذر اسماعيل أن يتردد متضمن لكل ما لحمه خلال فإباحته حرمة الجميع في كل ذبيحة لكن بعد تحقق مسماهما أمام عدم ظهورها فلا بد أن يصدق أنها أكل شيء مما لا يعلم به غير محدودة في الحيوان المربور - أصنافه الباردة المستمرة على ذلك - وبذلك كره بظهر حكم السمك والحراد مما لا يدح ولا يجر فإن إطلاق حر اسماعيل بن مرارو أن كان يشتملها إلا أنه لا يعلم خلق كثير من هذه المحرمات فيها أو اجتمعها عدا اسم الذي مشعر الكلام فيه هو الرجوع إليها - إذا استهلك شيء من مذكور من المحرمات في ضمنها كونه لا يكون حراما لعدم الاستهلاك وعلى ذلك فيسبب انحطت في الحيوان الصغير الذي فيه أحد المحرمات المذكورة فإنه لصعوره يشتمك في اللحم شيوع أحرانه في حمة اللحم

ثم إن الظاهر أنه لا خلاف (و) لا اشكال في أنه (يكوه الكلى) صم الكافو فصر الالف جمع كنية وكثرة بالصم فيها (وإذا القاب) وأعروى - بمعنى عدم حرمة شيء منها للأصل والعمومات - وليس بارائها شيء - سوى مرسل (١) سهل عن بعض أصحابنا أنه كره الكثنين - وحذر (٢) محمد بن صدقة عن موسى بن جعفر عن أبيه عليهم السلام كان رسول الله صلى الله عليه وآله لا يأكل الكثنين من غير أن يجرهما فترسهما من الأول - ومثله الجبر (٣) المروي عن البرماد وغيره - والأجبران غير ضاهرين في الكراهة وصريحان في عدم الحرمة - والأول - لصعوه وقطعه لا يصح مستند بالحكم الشرعي فلا دليل على كراهة الكلى - وأما آداب القلب فهو مذكور في بعض الصوص ولكنه متضمن لنقد الكراهة غير الظاهرة في الحرمة - وأما العروق وهو وإن كان في حمة من الصوص إلا أن الإجماع على عدم حرمة يوجب البقاء على الكراهة

فالأظهر كراهة أكثر الأخير بر دون الأولى

ثم انه ثبت أشياء أخر غير مأمور - كالتقيح - والدمج - واسعم - والحمد - والبصاق - والعرق والرجع مما لا يسمى بولا ولا روث كفضلات الدندان - لا يسمى التوقف في حرمة الأربع الأولى - لكونها من الخائضات لا كلام - وأما الخمس فالمنسوب إلى المشهور الحرمة - واستدل بها بالحائض ووردت في المستوفات قديمين طاب بصاق المحبوب وبمضى معه ولسانه وينبع بصاقه بميل ورعة والدمر هن بصاق بعض الأشخاص تتعد نفسه لا يوجب الحرمة كيف وليس البصاق أظهر حداثة من الحقنة المردودة وهي محبسة قطعاً وقد وردت في الأحبار (١) النبي صلى الله عليه وآله اعطى قمعة من فيه إلى من طلبها مع أنه معروضة بالبصاق قطعاً وقد وردت النصوص (٢) بمض الحيين عليه السلام لسان النبي صلى الله عليه وآله بشأن لعاب أمه وآله الحسين ع (٣) مض لسان علي بن الحسين عند غيبة العطف بوجه الطف ووردت نصوص (٤) صاهره في حل بصاق المرأة والدم فبحكم بحليته كما هو ظاهر الأردبي وصاحب الكافية قوي جداً - وكذا العرق انتهى - وأما أسأح - فإن كان من حرمه لا يؤكل لحمه فهو حرام قطعاً لكونه بحسب الألفاق بحرمته مطلقاً في غاية الاشكال فلاولى الأمانة بالحائض فما حرر صدقها عليه يحرم - ولا يحسن

أشدة (ويحرم الاعيان الحقة كالأذرة وما بين من الخبي) إذا كان مما تحبه الحرة وغيرهما - بالأحلاف في ذلك بل الإجماع بقسبه عليه - وفي الرياض بل يمكن عده من الضروريات - والنصوص الدالة على ذلك متواترة معنى - أصنافه ما ورد في خصوص جملة من ترك الأشياء - كالمسان من الحي وغيره - معناه إلى أن حرم من الخائضات المحرمة بالإجماع وانكتب وآله

١- الوصائل باب ١٣١ من أبواب الأصعمة المسأحة

٢- أصول الكافي ح ١ ص ٤٦٥ حديث ٤ طبعة طهران

٣- راجع كتب المغائيل - كمقتل الخوارجي - والمصنوع وغيره

٤- الوصائل باب ٣٤ - من أبواب ما يملكه المصائم كتب النصوص

يحرم اكل الطين

الرابعة (و) يحرم اكل (الطين) بجميع اصنافه بلا خلاف وهي الرياص و
المستند والجواهر وغيرها دعوى الاجماع عليه - وفي الجواهر بل المحكى منه
مستفيض او متواتر - وفي المستند ونقل الاجماع عليه مستفيض - ويشهد به نصوص
مستبصرة - كقوى (١) المكوني عن الصادق ع قال رسول الله ص «من اكل الطين
فمات فقد اعان على نفسه - وخبر (٢) هشام بن سالم عنه ع «ان الله عز وجل خلق
آدم من طين فحرم اكل الطين على ذريته - وخبر (٣) القداح عنه ع «قبل لامير المؤمنين
ع «في رجل ياكل الطين فساه وقال لا ناكله فان اكلته ومات كنت قد اعنت على
نفسك - وموثق (٤) سماعة عنه ع «اكل الطين حرام على بنى آدم ما خلا طين قبر
الحسين ع «- وخبر (٥) سعد بن سعد عن ابي الحسن ع «اكل الطين حرام مثل الميتة
والدم ولحم الحزير الا طين الحائر فان فيه شفاء من كل داء وامامن كل خوف
ومرسل (٦) الواسطي عن ابي عبد الله ع «الطين حرام اكله كحرم الحرير ومن اكله
ثم مات منه لم اصل عنه الحديث - والعبوي (٧) من اسمك في اكل الطين فقد شرك
في دم نبيه الى غير ذلك من خصوص الكثير - المثنى (٨) على كون اكله من
مكائد الشيطان ومصادده الكبار واوابه اعظام ومن الوصايف وبورث اسقم
في الجسد وبهيج الداء وبورث العرق ويوقع الحكمة في الجسد وبورث المواسير
وبهيج داء السوء ويذهب بالقوة من الساقين والقدمين وان من ادله معون -
وان من اكله ونقص من عمله فيما بينه وبين صحته من قبل ان يماكله
حوسب عليه وعذبيه - ثم ان الطين كما قالوا هو التراب المخلوط بالماء - وان

١-٢-٣-٧-٨- ابوسائل باب ٥٨- من ابواب الاطعمة المحرمة حديث ٧-٥

ذلك معناه لغة وعرفا - والطاهر كما صرح به جماعة عدم اشتراط نقاء الرطوبة في الحرمة فيحرم يابسها ايضا ويشهد به صحيح (١) معمر بن حاند عن ابي الحسن (ع) قال قلت له ما يروى الناس في اكل الطين وكراهيته قال انما ذلك المعدل وذلك المعدل والمدر هو الطين ايباس - ومرفوع (٢) احمد بن ابي عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل المدر

وهل يحرم التراب ايضا كما في اسمالك والرياس - ام لا كما صرح به جماعة منهم صاحب الجواهر والمحقق العراقي قال: محقق الاردبيلي المشهور من المتقدمين تحريم اتراب والارض كلها حتى الرمل والاحجار - وجهان - يشهد له في الاصل بعد اختصاص النصوص بالطين (واسمك) لاؤلة تارة بما في الاحجار من استسقاء طين قري - حين (ع) فان المراد به ما يعم التراب فكذلك في المستسقي منه - اخرى فان التراب ايضا مصرح به في قطعنا بعموم المعدل دونائه من حرمة التراب بسلام حرمة اتراب - غير كونه رابا وماه ومن معناه عدم حرمة اشياء (وفي اكل طين) اما لاؤلة فلا ما استسقي في الاحجار اما هو صل قري احسين (ع) وهو لا يشمل التراب - بل يحكم بحوار الاستسقاء ان قبره اشريف بمصوص الاحجار احتصمه بالاستسقاء بربته - بل يحكم بالاستسقاء بتراب قبره اشريف ليس لاجل الاشياء كى يستسقه على ارادة العموم من احسانى منه - بل لانه بقديره بدر الحمصة منه مظهر ناراده المدر - واما الثاني فلا الطين حرام ديله وكثيره مع انه ليس في قتيله الضرر فيهم من ذلك ان ما ذكر في النصوص - وهو من قبل لحكمة لا العلة كى يعمم ونخصص - وبالحكمة - ان محل الكلام هو القليل من التراب - بل لا يكون مصرافا - واما الثالث فلا به يرجع الى شبهة الالة المستسقة - وان شئت قلت انه كما ترى ان اسماء اذا حط مع بعض الاشياء يوجب نزع اثر كالحرارة او لاسكار وما شاكن - فكذلك يحتمل دخله في المقام - فالظاهر عدم حرمة التراب - وفي الجواهر وما يزيد محل البيرة المستسقة على اكل الكماد وعلى اكل الفواكه

دأت أعمار وعيها مما لا شك الإنسان عنه غداً خصوصاً في أيام الربح بل يمكن
القطع بعدم وجوب احتساب الطعام بدقوع أجزاء تراب فيه وإن قست انتهى - وهذا
ذكرناه بظاهر حكم الرمل والأحجار وأنه لا دليل على حرمة أكل شيء من ذلك، لم
يهدق عليه عنوان محرمة آخر

الاستشفاء بترية الحسين (ع)

وكيف كان ولا يجد شيء من الظل (عدها البشير عن تربة الحسين عليه السلام للاستشفاء)،
فيه يجوز الاختلاف بل لا حرج عليه فيه - والقصود به مستقيمة أو متواترة
تقدمت حمله بها أو بعضها مشتمل على القسم وغيره من المؤكداً - ولكنه يشترط
في استشفائه أمران - أحدهما أن لا يتجاوز قدر الحصص كما صرح به المحققون
جماعة - ويشهد به حسن (١) صاحب من سدر عن أبي عبد الله (ع) في حديثه ولا تناول
مها أكثر من حصصه فإن تناولها أكثر من ذلك فكأن أكل من الحبوب أو دمنها
والمراد عن حصصها - (١) في حرميوس وهو يعمل بها وقت الحاجة إلى الحصص
وحومها غير هذا - (٢) أن يكون الاستشفاء بالأحجار - كما مره كما هو مستظهر
من الأصحاب - ويشهد به حسن (٢) صاحب من أبي عبد الله (ع) من كل من صنف
الحسين غير مستشف به فكأن أكل من حومها حدث

وقد نقل بحور الأكل ركاً وأرجح فائدة فيه في تركه لأجره وأصله
لعمامة (٣) عن أبي عبد الله (ع) من كل داء - وهو من كل حوصلة وماء (٤) على
تحريك الأولاد بترية الحسين (ع) بدعوى أن استشفاء الأكل - ويحذر (٥)
الوفاء قلت لابي (حسن ع) أباي أضررت يوم أخطر على طين و مرقفت جمعت

١-٢-٣- الوسائل باب ٥٩ من أبواب الأطعمة المحرمة حديث ٧-٩-١٠-٢

٤- الوسائل باب ٣٦ من أحكام الأولاد حديث ٣-٧-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨

٥- الوسائل باب ١٣ من أبواب صلاة العياد حديث ١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-٦٨-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨-٧٩-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١١٤-١١٥-١١٦-١١٧-١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٢-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٢٩-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٣٧-١٣٨-١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٤٥-١٤٦-١٤٧-١٤٨-١٤٩-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٣-١٥٤-١٥٥-١٥٦-١٥٧-١٥٨-١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٦٩-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٧٨-١٧٩-١٨٠-١٨١-١٨٢-١٨٣-١٨٤-١٨٥-١٨٦-١٨٧-١٨٨-١٨٩-١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤-١٩٥-١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٠-٢٠١-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦-٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠-٢٨١-٢٨٢-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨-٢٨٩-٢٩٠-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨-٢٩٩-٣٠٠-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨-٣٠٩-٣١٠-٣١١-٣١٢-٣١٣-٣١٤-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣١٨-٣١٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦-٣٢٧-٣٢٨-٣٢٩-٣٣٠-٣٣١-٣٣٢-٣٣٣-٣٣٤-٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠-٣٤١-٣٤٢-٣٤٣-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٨-٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٤-٣٥٥-٣٥٦-٣٥٧-٣٥٨-٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٦٣-٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦-٣٦٧-٣٦٨-٣٦٩-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥-٣٧٦-٣٧٧-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٠-٣٨١-٣٨٢-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٠-٣٩١-٣٩٢-٣٩٣-٣٩٤-٣٩٥-٣٩٦-٣٩٧-٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠-٤٠١-٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩-٤١٠-٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٤-٤١٥-٤١٦-٤١٧-٤١٨-٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤-٤٢٥-٤٢٦-٤٢٧-٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠-٤٣١-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-٤٣٨-٤٣٩-٤٤٠-٤٤١-٤٤٢-٤٤٣-٤٤٤-٤٤٥-٤٤٦-٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩-٤٥٠-٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٥٨-٤٥٩-٤٦٠-٤٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٥-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٠-٤٧١-٤٧٢-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٧٨-٤٧٩-٤٨٠-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٤-٤٨٥-٤٨٦-٤٨٧-٤٨٨-٤٨٩-٤٩٠-٤٩١-٤٩٢-٤٩٣-٤٩٤-٤٩٥-٤٩٦-٤٩٧-٤٩٨-٤٩٩-٥٠٠-٥٠١-٥٠٢-٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥-٥٠٦-٥٠٧-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠-٥١١-٥١٢-٥١٣-٥١٤-٥١٥-٥١٦-٥١٧-٥١٨-٥١٩-٥٢٠-٥٢١-٥٢٢-٥٢٣-٥٢٤-٥٢٥-٥٢٦-٥٢٧-٥٢٨-٥٢٩-٥٣٠-٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤-٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧-٥٣٨-٥٣٩-٥٤٠-٥٤١-٥٤٢-٥٤٣-٥٤٤-٥٤٥-٥٤٦-٥٤٧-٥٤٨-٥٤٩-٥٥٠-٥٥١-٥٥٢-٥٥٣-٥٥٤-٥٥٥-٥٥٦-٥٥٧-٥٥٨-٥٥٩-٥٦٠-٥٦١-٥٦٢-٥٦٣-٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦-٥٦٧-٥٦٨-٥٦٩-٥٧٠-٥٧١-٥٧٢-٥٧٣-٥٧٤-٥٧٥-٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨-٥٨٩-٥٩٠-٥٩١-٥٩٢-٥٩٣-٥٩٤-٥٩٥-٥٩٦-٥٩٧-٥٩٨-٥٩٩-٦٠٠-٦٠١-٦٠٢-٦٠٣-٦٠٤-٦٠٥-٦٠٦-٦٠٧-٦٠٨-٦٠٩-٦١٠-٦١١-٦١٢-٦١٣-٦١٤-٦١٥-٦١٦-٦١٧-٦١٨-٦١٩-٦٢٠-٦٢١-٦٢٢-٦٢٣-٦٢٤-٦٢٥-٦٢٦-٦٢٧-٦٢٨-٦٢٩-٦٣٠-٦٣١-٦٣٢-٦٣٣-٦٣٤-٦٣٥-٦٣٦-٦٣٧-٦٣٨-٦٣٩-٦٤٠-٦٤١-٦٤٢-٦٤٣-٦٤٤-٦٤٥-٦٤٦-٦٤٧-٦٤٨-٦٤٩-٦٥٠-٦٥١-٦٥٢-٦٥٣-٦٥٤-٦٥٥-٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨-٦٥٩-٦٦٠-٦٦١-٦٦٢-٦٦٣-٦٦٤-٦٦٥-٦٦٦-٦٦٧-٦٦٨-٦٦٩-٦٧٠-٦٧١-٦٧٢-٦٧٣-٦٧٤-٦٧٥-٦٧٦-٦٧٧-٦٧٨-٦٧٩-٦٨٠-٦٨١-٦٨٢-٦٨٣-٦٨٤-٦٨٥-٦٨٦-٦٨٧-٦٨٨-٦٨٩-٦٩٠-٦٩١-٦٩٢-٦٩٣-٦٩٤-٦٩٥-٦٩٦-٦٩٧-٦٩٨-٦٩٩-٧٠٠-٧٠١-٧٠٢-٧٠٣-٧٠٤-٧٠٥-٧٠٦-٧٠٧-٧٠٨-٧٠٩-٧١٠-٧١١-٧١٢-٧١٣-٧١٤-٧١٥-٧١٦-٧١٧-٧١٨-٧١٩-٧٢٠-٧٢١-٧٢٢-٧٢٣-٧٢٤-٧٢٥-٧٢٦-٧٢٧-٧٢٨-٧٢٩-٧٣٠-٧٣١-٧٣٢-٧٣٣-٧٣٤-٧٣٥-٧٣٦-٧٣٧-٧٣٨-٧٣٩-٧٤٠-٧٤١-٧٤٢-٧٤٣-٧٤٤-٧٤٥-٧٤٦-٧٤٧-٧٤٨-٧٤٩-٧٥٠-٧٥١-٧٥٢-٧٥٣-٧٥٤-٧٥٥-٧٥٦-٧٥٧-٧٥٨-٧٥٩-٧٦٠-٧٦١-٧٦٢-٧٦٣-٧٦٤-٧٦٥-٧٦٦-٧٦٧-٧٦٨-٧٦٩-٧٧٠-٧٧١-٧٧٢-٧٧٣-٧٧٤-٧٧٥-٧٧٦-٧٧٧-٧٧٨-٧٧٩-٧٨٠-٧٨١-٧٨٢-٧٨٣-٧٨٤-٧٨٥-٧٨٦-٧٨٧-٧٨٨-٧٨٩-٧٩٠-٧٩١-٧٩٢-٧٩٣-٧٩٤-٧٩٥-٧٩٦-٧٩٧-٧٩٨-٧٩٩-٨٠٠-٨٠١-٨٠٢-٨٠٣-٨٠٤-٨٠٥-٨٠٦-٨٠٧-٨٠٨-٨٠٩-٨١٠-٨١١-٨١٢-٨١٣-٨١٤-٨١٥-٨١٦-٨١٧-٨١٨-٨١٩-٨٢٠-٨٢١-٨٢٢-٨٢٣-٨٢٤-٨٢٥-٨٢٦-٨٢٧-٨٢٨-٨٢٩-٨٣٠-٨٣١-٨٣٢-٨٣٣-٨٣٤-٨٣٥-٨٣٦-٨٣٧-٨٣٨-٨٣٩-٨٤٠-٨٤١-٨٤٢-٨٤٣-٨٤٤-٨٤٥-٨٤٦-٨٤٧-٨٤٨-٨٤٩-٨٥٠-٨٥١-٨٥٢-٨٥٣-٨٥٤-٨٥٥-٨٥٦-٨٥٧-٨٥٨-٨٥٩-٨٦٠-٨٦١-٨٦٢-٨٦٣-٨٦٤-٨٦٥-٨٦٦-٨٦٧-٨٦٨-٨٦٩-٨٧٠-٨٧١-٨٧٢-٨٧٣-٨٧٤-٨٧٥-٨٧٦-٨٧٧-٨٧٨-٨٧٩-٨٨٠-٨٨١-٨٨٢-٨٨٣-٨٨٤-٨٨٥-٨٨٦-٨٨٧-٨٨٨-٨٨٩-٨٩٠-٨٩١-٨٩٢-٨٩٣-٨٩٤-٨٩٥-٨٩٦-٨٩٧-٨٩٨-٨٩٩-٩٠٠-٩٠١-٩٠٢-٩٠٣-٩٠٤-٩٠٥-٩٠٦-٩٠٧-٩٠٨-٩٠٩-٩١٠-٩١١-٩١٢-٩١٣-٩١٤-٩١٥-٩١٦-٩١٧-٩١٨-٩١٩-٩٢٠-٩٢١-٩٢٢-٩٢٣-٩٢٤-٩٢٥-٩٢٦-٩٢٧-٩٢٨-٩٢٩-٩٣٠-٩٣١-٩٣٢-٩٣٣-٩٣٤-٩٣٥-٩٣٦-٩٣٧-٩٣٨-٩٣٩-٩٤٠-٩٤١-٩٤٢-٩٤٣-٩٤٤-٩٤٥-٩٤٦-٩٤٧-٩٤٨-٩٤٩-٩٥٠-٩٥١-٩٥٢-٩٥٣-٩٥٤-٩٥٥-٩٥٦-٩٥٧-٩٥٨-٩٥٩-٩٦٠-٩٦١-٩٦٢-٩٦٣-٩٦٤-٩٦٥-٩٦٦-٩٦٧-٩٦٨-٩٦٩-٩٧٠-٩٧١-٩٧٢-٩٧٣-٩٧٤-٩٧٥-٩٧٦-٩٧٧-٩٧٨-٩٧٩-٩٨٠-٩٨١-٩٨٢-٩٨٣-٩٨٤-٩٨٥-٩٨٦-٩٨٧-٩٨٨-٩٨٩-٩٩٠-٩٩١-٩٩٢-٩٩٣-٩٩٤-٩٩٥-٩٩٦-٩٩٧-٩٩٨-٩٩٩-١٠٠٠-١٠٠١-١٠٠٢-١٠٠٣-١٠٠٤-١٠٠٥-١٠٠٦-١٠٠٧-١٠٠٨-١٠٠٩-١٠١٠-١٠١١-١٠١٢-١٠١٣-١٠١٤-١٠١٥-١٠١٦-١٠١٧-١٠١٨-١٠١٩-١٠٢٠-١٠٢١-١٠٢٢-١٠٢٣-١٠٢٤-١٠٢٥-١٠٢٦-١٠٢٧-١٠٢٨-١٠٢٩-١٠٣٠-١٠٣١-١٠٣٢-١٠٣٣-١٠٣٤-١٠٣٥-١٠٣٦-١٠٣٧-١٠٣٨-١٠٣٩-١٠٤٠-١٠٤١-١٠٤٢-١٠٤٣-١٠٤٤-١٠٤٥-١٠٤٦-١٠٤٧-١٠٤٨-١٠٤٩-١٠٥٠-١٠٥١-١٠٥٢-١٠٥٣-١٠٥٤-١٠٥٥-١٠٥٦-١٠٥٧-١٠٥٨-١٠٥٩-١٠٦٠-١٠٦١-١٠٦٢-١٠٦٣-١٠٦٤-١٠٦٥-١٠٦٦-١٠٦٧-١٠٦٨-١٠٦٩-١٠٧٠-١٠٧١-١٠٧٢-١٠٧٣-١٠٧٤-١٠٧٥-١٠٧٦-١٠٧٧-١٠٧٨-١٠٧٩-١٠٨٠-١٠٨١-١٠٨٢-١٠٨٣-١٠٨٤-١٠٨٥-١٠٨٦-١٠٨٧-١٠٨٨-١٠٨٩-١٠٩٠-١٠٩١-١٠٩٢-١٠٩٣-١٠٩٤-١٠٩٥-١٠٩٦-١٠٩٧-١٠٩٨-١٠٩٩-١١٠٠-١١٠١-١١٠٢-١١٠٣-١١٠٤-١١٠٥-١١٠٦-١١٠٧-١١٠٨-١١٠٩-١١١٠-١١١١-١١١٢-١١١٣-١١١٤-١١١٥-١١١٦-١١١٧-١١١٨-١١١٩-١١٢٠-١١٢١-١١٢٢-١١٢٣-١١٢٤-١١٢٥-١١٢٦-١١٢٧-١١٢٨-١١٢٩-١١٣٠-١١٣١-١١٣٢-١١٣٣-١١٣٤-١١٣٥-١١٣٦-١١٣٧-١١٣٨-١١٣٩-١١٤٠-١١٤١-١١٤٢-١١٤٣-١١٤٤-١١٤٥-١١٤٦-١١٤٧-١١٤٨-١١٤٩-١١٥٠-١١٥١-١١٥٢-١١٥٣-١١٥٤-١١٥٥-١١٥٦-١١٥٧-١١٥٨-١١٥٩-١١٦٠-١١٦١-١١٦٢-١١٦٣-١١٦٤-١١٦٥-١١٦٦-١١٦٧-١١٦٨-١١٦٩-١١٧٠-١١٧١-١١٧٢-١١٧٣-١١٧٤-١١٧٥-١١٧٦-١١٧٧-١١٧٨-١١٧٩-١١٨٠-١١٨١-١١٨٢-١١٨٣-١١٨٤-١١٨٥-١١٨٦-١١٨٧-١١٨٨-١١٨٩-١١٩٠-١١٩١-١١٩٢-١١٩٣-١١٩٤-١١٩٥-١١٩٦-١١٩٧-١١٩٨-١١٩٩-١٢٠٠-١٢٠١-١٢٠٢-١٢٠٣-١٢٠٤-١٢٠٥-١٢٠٦-١٢٠٧-١٢٠٨-١٢٠٩-١٢١٠-١٢١١-١٢١٢-١٢١٣-١٢١٤-١٢١٥-١٢١٦-١٢١٧-١٢١٨-١٢١٩-١٢٢٠-١٢٢١-١٢٢٢-١٢٢٣-١٢٢٤-١٢٢٥-١٢٢٦-١٢٢٧-١٢٢٨-١٢٢٩-١٢٣٠-١٢٣١-١٢٣٢-١٢٣٣-١٢٣٤-١٢٣٥-١٢٣٦-١٢٣٧-١٢٣٨-١٢٣٩-١٢٤٠-١٢٤١-١٢٤٢-١٢٤٣-١٢٤٤-١٢٤٥-١٢٤٦-١٢٤٧-١٢٤٨-١٢٤٩-١٢٥٠-١٢٥١-١٢٥٢-١٢٥٣-١٢٥٤-١٢٥٥-١٢٥٦-١٢٥٧-١٢٥٨-١٢٥٩-١٢٦٠-١٢٦١-١٢٦٢-١٢٦٣-١٢٦٤-١٢٦٥-١٢٦٦-١٢٦٧-١٢٦٨-١٢٦٩-١٢٧٠-١٢٧١-١٢٧٢-١٢٧٣-١٢٧٤-١٢٧٥-١٢٧٦-١٢٧٧-١٢٧٨-١٢٧٩-١٢٨٠-١٢٨١-١٢٨٢-١٢٨٣-١٢٨٤-١٢٨٥-١٢٨٦-١٢٨٧-١٢٨٨-١٢٨٩-١٢٩٠-١٢٩١-١٢٩٢-١٢٩٣-١٢٩٤-١٢٩٥-١٢٩٦-١٢٩٧-١٢٩٨-١٢٩٩-١٣٠٠-١٣٠١-١٣٠٢-١٣٠٣-١٣٠٤-١٣٠٥-١٣٠٦-١٣٠٧-١٣٠٨-١٣٠٩-١٣١٠-١٣١١-١٣١٢-١٣١٣-١٣١٤-١٣١٥-١٣١٦-١٣١٧-١٣١٨-١٣١٩-١٣٢٠-١٣٢١-١٣٢٢-١٣٢٣-١٣٢٤-١٣٢٥-١٣٢٦-١٣٢٧-١٣٢٨-١٣٢٩-١٣٣٠-١٣٣١-١٣٣٢-١٣٣٣-١٣٣٤-١٣٣٥-١٣٣٦-١٣٣٧-١٣٣٨-١٣٣٩-١٣٤٠-١٣٤١-١٣٤٢-١٣٤٣-١٣٤٤-١٣٤٥-١٣٤٦-١٣٤٧-١٣٤٨-١٣٤٩-١٣٥٠-١٣٥١-١٣٥٢-١٣٥٣-١٣٥٤-١٣٥٥-١٣٥٦-١٣٥٧-١٣٥٨-١٣٥٩-١٣٦٠-١٣٦١-١٣٦٢-١٣٦٣-١٣٦٤-١٣٦٥-١٣٦٦-١٣٦٧-١٣٦٨-١٣٦٩-١٣٧٠-١٣٧١-١٣٧٢-١٣٧٣-١٣٧٤-١٣٧٥-١٣٧٦-١٣٧٧-١٣٧٨-١٣٧٩-١٣٨٠-١٣٨١-١٣٨٢-١٣٨٣-١٣٨٤-١٣٨٥-١٣٨٦-١٣٨٧-١٣٨٨-١٣٨٩-١٣٩٠-١٣٩١-١٣٩٢-١٣٩٣-١٣٩٤-١٣٩٥-١٣٩٦-١٣٩٧-١٣٩٨-١٣٩٩-١٤٠٠-١٤٠١-١٤٠٢-١٤٠٣-١٤٠٤-١٤٠٥-١٤٠٦-١٤٠٧-١٤٠٨-١٤٠٩-١٤١٠-١٤١١-١٤١٢-١٤١٣-١٤١٤-١٤١٥-١٤١٦-١٤١٧-١٤١٨-١٤١٩-١٤٢٠-١٤٢١-١٤٢٢-١٤٢٣-١٤٢٤-١٤٢٥-١٤٢٦-١٤٢٧-١٤٢٨-١٤٢٩-١٤٣٠-١٤٣١-١٤٣٢-١٤٣٣-١٤٣٤-١٤٣٥-١٤٣٦-١٤٣٧-١٤٣٨-١٤٣٩-١٤٤٠-١٤٤١-١٤٤٢-١٤٤٣-١٤٤٤-١٤٤٥-١٤٤٦-١٤٤٧-١٤٤٨-١٤٤٩-١٤٥٠-١٤٥١-١٤٥٢-١٤٥٣-١٤٥٤-١٤٥٥-١٤٥٦-١٤٥٧-١٤٥٨-١٤٥٩-١٤٦٠-١٤٦١-١٤٦٢-١٤٦٣-١٤٦٤-١٤٦٥-١٤٦٦-١٤٦٧-١٤٦٨-١٤٦٩-١٤٧٠-١٤٧١-١٤٧٢-١٤٧٣-١٤٧٤-١٤٧٥-١٤٧٦-١٤٧٧-١٤٧٨-١٤٧٩-١٤٨٠-١٤٨١-١٤٨٢-١٤٨٣-١٤٨٤-١٤٨٥-١٤٨٦-١٤٨٧-١٤٨٨-١٤٨٩-١٤٩٠-١٤٩١-١٤٩٢-١٤٩٣-١٤٩٤-١٤٩٥-١٤٩٦-١٤٩٧-١٤٩٨-١٤٩٩-١٥٠٠-١٥٠١-١٥٠٢-١٥٠٣-١٥٠٤-١٥٠٥-١٥٠٦-١٥٠٧-١٥٠٨-١٥٠٩-١٥١٠-١٥١١-١٥١٢-١٥١٣-١٥١٤-١٥١٥-١٥١٦-١٥١٧-١٥١٨-١٥١٩-١٥٢٠-١٥

مركبة وصية - وفي الكل نظرا لما الاول فلانه لا يدل على ان الامان في اكله او امتصاصه
 بل في بعض النصوص الواردة في كيفية اخذه اذا خفت سلطانا او غير سلطان فلا يخرج
 من مترك الاومعك من طين قبر الحسن وع - واما الثاني فلان التحريك لا يستلزم
 الاكل - مع ان تلك الاخبار متضمنة للتحريك بثرية قبر الحسين لا بطين قبره - واما
 الثالث فلانه قضية في واقعة فاعله كان منشفيا ايضا - مع انه ضعيف السند - فالظاهر
 اعتبار الاستشفاء في جواز الاكل - ثم ان النصوص متضمنة لبيان آداب وشرائط
 وادعية لاحده واستعماله وفي بعضها لا شفاء الا ما وقد حملها صاحب الجواهر
 على انها آداب لتأوله واستعماله على الوجه الاكمل في شرعية التأثير ونحوه
 لاشرائط لاصل التأول - قال بل في النصوص المزبورة قرائن متعددة على ذلك و
 من هنا قال في الرباع لم اقف على مشروط لذلك اصل بل صرح جماعة بان ذلك
 لزيادة الفضل قلت كان الامر من الواضحات

ثم ان تمام الكلام بيان امور - ١ - قال السيد في الرباع ثم ان مقتضى الاصل
 لزوم الاقتصار في الاستشفاء بالمحالف له على المتيقن من ماهية اثرية المقدسة
 وهو ما احذ من قبره او ما حاوره عرفا ويحتمل الى سبعين ذراعا كما في الرواية
 لا لبائل لعدم الاقتصار على مادونه مع القطع بعدمه في الازمنة السابقة والحديثة و
 اماما جاوز السبعين الى اربعة فراسخ او غيرها مما وردت به الرواية فمشكل الا ان
 يأخذ منه ويوضع على القرا والفريخ فيقوى ح احتمال جوازه طرا الى ان الاقتصار
 على المتيقن او ما قاربه بوجوب عدم بقاء شيء من ارض تلك القعة الماركة لكثرة
 ما يؤخذ منها في جميع الازمنة وستؤخذ انشاء الله تعالى الى يوم القيامة وطواهر النصوص
 بقاء ترته الشريفة بلا شبهة وبما ذكرناه صرح جماعة كالفاضل المقداد وشيخنا
 على الروضة انتهى

اقول قد وردت روايات بالتحديد بسعين دراعا كمرسل (١) سليمان بن
 صمر السراح عن بعض اصحابنا عن الصادق (ع) يؤخذ طين قبر الحسين (ع) من عند

القبر على سبعين دراعاً ونحوه غيره - ونصوص بالتحديد بسبعين باعاً في سبعين باعاً
 كخبر (١) أحمد بن محمد بن عيسى بإساده عنه (ع) يؤخذ طين قبر الحسين (ع) من
 عند القبر على سبعين باعاً - ونحوه غيره - وفي جملة من الاخبار حدود بالميل لاحظ
 خبر (٢) الكنانى عن الصادق (ع) طين قبر الحسين (ع) فيه شفاء وان اخذ على رأس
 ميل - ونحوه خبر (٣) ابي بكر الحضرمي عنه (ع) وفي خبر (٤) الثمالى عن الصادق (ع)
 يستشفى ما بين القبر على رأس اربعة اميال - وفي المرسل (٥) المروى عن الكامل
 (ع) حرم قبر الحسين فرسخ في فرسخ فتأمل - وفي بعض كتب الاصحاب وروى
 الى اربعة فراسخ وروى ثمانية - ولم يثر على خبر يدل عليهما (ولكن) جميع هذه
 النصوص صيغة الامتداد - لا يمكن التوى بالحلية مستندة الى شيء منها - فالمتممين
 الاقتصار على المفهوم العرفي والابرار عليه بانه يوجب عدم بقاء شيء من تلك البقعة
 المشاركة لكثرة ما يؤخذ منها في جميع الازمنة - يدفع بانه كل ما احدهم ان يجعل
 مكان الماخوذ من سائر الامكنة ومضى عليه زمان يصدق عليه انه ترية قبر الحسين
 او طين الحائر وما شاكل من العاوين الماخوذة في الاحبار فان المراد به ليس
 خصوص احدى كان موجوداً في زمان شهادته (ع) وهذا واضح جداً فلا يلزم محذور
 اصلاً - وبذلك يدفع ما في المستند - قال وعليه يشكل الامر للعلم بتربة طين القبر في
 تلك الازمنة المتطاولة التي تساوت عليه ايدي العامرين له انتهى

٢- انه كما ورد في الاخبار (٦) آداب وشرائط وادعية لاحد التربة و
 استعمالها - كك ورد في صبطه واستصحاحه الى المنزل وانه لا يجعل في الحرج و
 الجوانب ونحوها - وينبغي ان يذكر ذكر ارقه عليه وان يكتم به - لا يجعله في الاشياء
 الدسة والكياب الوسخة وانه لو فعل ذلك لذهب منه الشفاء والبركة - ففي خبر (٧)

١-٣- المستدرك باب ٥٣- من ابواب المزار حديث ١١-٧

٢-٥- الوسائل باب ٦٧- من ابواب المزار حديث ١-٩- كتاب الحج

٤-٧- الوسائل باب ٥٩- من ابواب الاطعمة المحرمة حديث ٣

٦- راجع كامل الزيارات لابن قولويه ص ٢٧٩-٢٨٤

الثمالي عن الصادق (ع) وإنما يفسدها ما يخالطها من أوعيتها وقلة اليقين من يعالج بها إلى أن قال ولقد نامى البعض من بأحد من الثرية شيئا يستحق به حتى أن بعضهم يضعها في محلاة النعل والحمار وفي وعاء الطعام والحرج وكيف يستهي به من هذا حاله عنده

٣- الطاهر كما هو المشهور اختصاص ذلك بطن قرا حسن (ع) ولا م طين قبر غيره من الأئمة الطاهرين عليهم السلام لا إطلاق الأدلة بـ «بحر (١)» العروة عن العيون بسند المتصل عن موسى بن جعفر عليهم السلام في حديث طويل لا يحدو من تربتي شيئا لتشر كوا به فإن كل نزلنا محرمة الأتربة جدي الحسين (ع) وما في خبر الثمالي المتقدم بـ كذلك قبر حدى رسول الله (ص) وكذا طين قرا حسن وعلى ومحمد محمد عليا ما بها شفاء من كل داء وممنه - ضعف سند لا يحدو عليه وقد حمله المجلسي ره عني مجرد الآحاد والاستصحاب دون الأكل ولا بأس به - واما قوله (ع) في خبر (٢) محمد بن مسلم بعدما أرسل إليه أبو حمزة (ع) شراب فشربه وضح جسمه - بما محمد أن الشراب الذي شربه فيه من طين قورا يشفى فمع أن في آخره ما يدل على أنه من طين قرا حسن عنده - لا - لا يدعي على أنه أكل الطين بل الطاهر منه أنه حله في شره ولا إشكال في أحواج الاستفتاءات - لا طاهر عدم الحوار - نعم لا بأس بأخذه وحده في ماء أو شره أخرى بحيث يخرج عن صدق الطين ويشرب وكذا لا بأس بساكن أشرافه من قورهم سواء على اختصاص الحرمه بالطين - وأمن أصحاب الطين وأصلا - وحمداد - وما شكا

٤- امتننى جماعة منهم الشهيدان من الحسين (ع) محرم أكله من الأرض - و استدله بعدم يقين كونه طين وارسمى به كما يستفاد من آثاره وخواصه وصدقته باللسان وقول الأطباء بأنه حار مع أن كل حين يردونه بعدم انصراف الإطلاق إلى مثل هذا الطين بكونه نافعا وعلل حرمة الطين في بعض الأحبار بضرر وجمعة من

١- الوصائل باب ٧٢ - من أبواب المزار حديث ٢

١- الوصائل باب ٧٠ - من أبواب المزار حديث ١٤

النصوص - كحجر (١) ابي حمزة عن ابي جعفر (ع) ان رجلا شكى اليه الرحيق فقال (ع) له خدم طين الارمني واقه سارية واستف منه فانه يسكن عمو عنه (ع) (٢) انه قد في الرحيق تاخذ حرة من حريق ابيض وحرة من بر القطونا وحرة من صمغ عربي وحرة من الطين الارمني يقى سارليه ويستف منه - وحر (٣) الحسن بن الفضل انطرسى في مكالم الاخلاق سئل ابو عبد الله (ع) عن طين الارمني يؤخذ منه للكبير واستفون ايجل احده قال (ع) لا بأس اما انه من طين قبردي القرنين وطين قبر الحسين (ع) حبر منه - ورواه (٤) الشيخ في المصباح عن محمد بن جمهور العمى عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله (ع) قول الروايات وان كانت ضعيفة الاسناد وعدم الاصراف ممنوعا - ركن الوحدة الاول حسن وليكن الاحكام مبدلة والله العالم (ج. ١) حرمة (الحموم القابلة) - احكاما سهوى عن قتل النفس - وقد تقدم الكلام في ذلك وفي حرمة ما لا يغفل وكن يكون مصرا بالبدن في اوائل هذا الفصل ويحرم ايضا من الجوامد ما كان مسكرا لان كل مسكر حرام احكاما وسبأني الكلام - وكد ما كان منه جسا كما مر وما سوى ذلك من الجوامد يحل اكله حتى مثل القمح واصول العنب وما شاكل

في حرمة المسكر

- بحث (الحمس) في (المابع و) - في مسائل - الاولى (يحرم كل مسكر من خمر وغيره) - احكاما محصلا ومغولا مستقيما بل حرمة الحمر من ضروريات الدين و يشهد بها من كتاب آيت (٥) ومن السنة نصوص متواترة متقنة الاشارة الى حكمة منها - وقد تضمنت صائفة (٦) منها السبى عن النداوى بها وان الله تعالى لم يجعل

١- ٢- ٣- ٤- الوسائل - ب ٥٩ - من ابواب الاطعمة المحرمة حديث ١- ٢- ٣

٥- الشرة آية ٢١٩ - المائدة آية ٩٠ و ٩١

٦- الوسائل باب ٢٠ - من ابواب الاشارة المحرمة

فيها دواء ولا شفاء - وفي جملة من الاخبار (١) النهي عن سقي الحمر صبيا بل الدابة - وقد سقى (٢) رسول الله صلى الله عليه وآله ان يروج شارب الحمر وان يعاد اذا مرض ويشهد جنازته ادامات - وفي كثير من الاخبار (٣) ان شرب الحمر رأس كل اثم ومفتاح المعصية - وشاربها مكذب بكتاب الله تعالى - ومذم من الحمر كعابد وثن ومفتاح كل شر - واسهام الحيات ورأس كل شر - والسكران زمامه بيد الشيطان ان امره ان يسجد للانوان سجدا الى غيرتكم من التعابير الكاشفة عن شدة اهتمام الشارع الاقدس بترك ذلك

ويلحق بالحمر كل مسكر ويشهده نصوص متواترة كخبر (٤) علي بن يقطين عن ابي الحسن الماصي ع، ان الله عز وجل لم يحرم الخمر لاسمها ولكن حرمها لمعاقبها فما كان عاقبته عاقبة الخمر فهو خمر - وخبر (٥) عطاء بن يسار عن الصادق ع، قال رسول الله صلى الله عليه وآله كل مسكر حرام وكل مسكر خمر - وصحيح (٦) الفصيل بن يسار قال اتداني ابو عبد الله ع، يوما من غير ان اسئله فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله كل مسكر حرام قلت اصلحك الله كله قال ع، نعم الجرعة منه حرام - وصحيح (٧) ابن ابي عمير عن الصيداوي عنه ع، قال خفف رسول الله صلى الله عليه وآله فقال كل مسكر حرام الى غير ذلك من النصوص الكثيرة

ثم انه لا خلاف ولا كلام في ان ما يسكر كثيره يكون قبيله ايضا حراما وان لم يسكر ويشهد به نصوص لا حط - صحيح (٨) معاوية عن الصادق ع، في حديث قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله كل مسكر حرام وما اسكر كثيره فقبيله حرام قال فقلت

١- الوسائل باب ١٠ من ابواب الاشارة المحرمة

٢- الوسائل باب ١١ من ابواب الاشارة المحرمة

٣- الوسائل باب ١٢ من ابواب الاشارة المحرمة

٤- الوسائل باب ١٩ من ابواب الاشارة المحرمة حديث ١

٥-٦-٧- الوسائل باب ١٥ من ابواب الاشارة المحرمة حديث ١-٣

٨- الوسائل باب ١٧ من ابواب الاشارة المحرمة حديث ١

فقبل الحرام يحبه كثير الماء فردنكميه مرتين لالا وصحيح (١) صفوان عن الاسدي عنه ع^١ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان كل مسكر حرام وما اسكر كثيره فقليله حرام ونحوهما غيرهما من الاحبار المستقيمة - بل في بعض الاحبار انه يحرم الشرب من حب من ماء قطرت فيه قطرة من المسكر - كحبر (٢) عمر بن حفصة روى عنه انه جعل من (٣) المصوص النبي عن التداوي بشيء من المسكر وان الله تعالى لم يجعل في شيء مما حرمه دواء ولا شفاء - وفي جملة من الاحبار النبي عن شرب المسكر مع التقية انه يحبه لكثير من المحرمات

(٤) يحرم ايضا (العصر) والعشي (ادخل) سواء اكان اعيان بهمه او بالنار ولا يجعل حتى يذهب شدة انه كان علا - لمار - او يقلب حلا ان كان علا بهمه - وقد تقدم الكلام في ذلك كله وفي اعيان الرسي والتمر في اخره الاول من هذا المشرح مفصلا فلا يزيد

في حرمة الفقاع

(١) او لاجل ان احد في به يحرم (الفقاع) قدوه وكثير من لاجل انهم ع^١ به ع^١ به بل المحكى به مستعمل او متوار او طعمي كالمصوص كداوي الجواهر وشاهد به مصوص كثيره لاحفظ حبر (٤) ابن سيرين عن ابي بصير ع^١ عن ابي جعفر فقال لا يمر به فانه من الحمرة وموش (٥) ابن فضال كتب الى ابي الحسن ع^١ استأذنه عن الفقاع فقال ع^١ هو الحمرة وفيه حد شراب الحمرة - وموش (٦) عمر بن عبد الله ع^١ عن الفقاع فقال ع^١ هو حمرة - وحبر (٧) ابي حنيفة ومفضل عن ابي الحسن ع^١ عن

١- الوسائل باب ١٧- من ابواب الاشارة المحرمة حديث ٢

٢- الوسائل باب ١٨- من ابواب الاشارة المحرمة حديث ١

٣- الوسائل باب ٢٠- من ابواب الاشارة المحرمة

٤- ٥- ٦- ٧- الوسائل باب ٢٧- من ابواب الاشارة المحرمة حديث ٢- ٦- ١١- ٤

الفقاع فقال: «ع» هو حمر مجهول وفيه حد شارب الحمر - وصحيح (١) الوشا كتبت اليه يعني الرضا «ع» اسئله عن الفقاع فكنت حرام ومن شره كان بمنزلة شارب الخمر قال وقال ابو الحسن «ع» لو ان الدار دارى لتقلت بابه ولبجلت شاره قل وقال ابو الحسن الاخير «ع» حده حد شارب الحمر وقال «ع» هي خمرة استصغرها الناس ونحوها غيرها

اما الكلام في انه هل يحرم نصف من الفقاع الذي لا يسكر منه كما صرح به في الرياض والمستند وعنده في الرياض للاختلاف بين الاصحاب بل عليه لاجماع في كثير من العبارات كالعبية والسرائر وسحرير ولقواعد الدروس واما ما كتبت اجماعه مدام لا يحرم كما هي الحواهر قال ويمكن اضافة مصنف ذلك وكيف كان يشهد لاول اطلاق اصول المصنفه واصحابها الى المعارف وهو ما كان مكر اولئك كثره لوجهه نعم - في صحيح (٢) اس ابي عمير عن مريم قل كان يعمل لابي الحسن «ع» الفقاع في منزله قال ابن ابي عمير ولم يعمل فقاع «ع» ولما ذكر غير واحد منهم الشهيد في انه اما يحرم مع العيان اني هو شيخنا المرحوم (الامام) (افول) الله امر عدم صدق الفقاع على ماء اشعير مدام من لم يشرب واستمتع بالمرارم الفقاع على ما كان يتحد للامام (ع) غير ذلك على كونه نعم - وعنده فان فرض صدق الفقاع مع العيان وان لم يكن مسكرا - كان مضمنا لاداة حرمه - اما صحيح (٣) على من يقطر عن الكاظم «ع» عن شرب الفقاع الذي يعمل في السواق وساع ولا ادري كيف عمل ومتى عمل ايجل ان اشره قال «ع» لا اجد في ذلك لاء لا بدل على الكراهة المصطنعة بل يلائم مع الحرمة ويندرج الاصحاب على التحريم

ويمكن ان يقال ان ماء اشعير بمجرد العيان لا يوجب الاسكار بل صيرورته مسكرا فيوقف على مصي رمان - ولذا كتب «ع» (٤) في جواب الراوي وقد استنه عن

الفقاع أهو مكروه قبل العاين أو بعده لا تقرب الفقاع إلا ما لم يضر آية أو كان جديداً وأنه يعتبر في صدق الفقاع الاسكار ولو باعتار كون كثيره مسكراً أو عليه فماله يسكر لا يكون حراماً - ومع الشك في الصدق يحكم بالحيلة لأصالة العاية وعلى ذلك تصدق الصوموس والله العالم

الدم حرام

المسألة الثانية لأحلاف (و) لا اشكال في حرمة (الدم) وبشبهه قوله (١) تعالى «حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير» وقوله (٢) «وكلوا مما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير» والصوموس الكثرة وقد تقدمت جملة منها في المحرمات من الذبيحة وفي بعضها السب عن أكل الدم وفي آخر تعيين حرمة الطحال باده دم ومنه خبر (٣) المعصل - وموسى (٤) محمد بن عذافة الواردين في عن تحريم الميتة والدم ولحم الخنزير عن الصادق ع، وأما الدم فإنه يورث أكله الماء الأصغر ويحرم الدم ويتن الربح وسبب الحلق ويورث الكلب والعمود في الغاب وقوله الراعي والرحمة النج - ونحوهما خبر (٥) بن عذافة ومما حرم (٦) محمد بن سنان عن أرمضاء ع في حديث وحرم الله الدم كتحريم الميتة - ل في بعض (٧) الصوموس عن تحريم الميتة بأنه قد جمد فيها الدم ويرجع إلى سببها وبخبرها قبل غير مريء لأنها يؤكل لحمها بدمها - أصف إلى ذلك كنهان الدم يحسن كما مر في كتب الطمأرد ويحرم شرب الدجس - مع أنه من اجنات ويحرم أكلها وشربها بالكباب والنسوة والأجماع فلا كلام في حرمة الدم وإطلاق الأدلة وإن كان يشمل الدم المتحجب في لحم الحيوان المأكول مما لا يقدره المدوخ - إلا أنه خلال اجماعاً كما صرح به جماعة وبعضه استلزام تحريمه المعروف بالحرج المشبه شرع (٨) وعقلاً لعدم جدو لحمه وهو -

١- سورة المائدة آية ٤ ٢- سورة البقرة آية ١٧٤

٣- ٤- ٥- ٦- ٧- لم يثبت باب ١ من أبواب الأطعمة المحرمة حديث ٣- ٥- ٣

٨- الصحيح آية ٧٧- المائدة آية ٩- أخرجه آية ١٨٥

عمل مرات - وعليه فيصح الاستدلال باكلهم اللحم في بيوتهم وبيوت من اصافهم
أدم ان ضروري انه كان يبقى في اللحم شئ من الدم - والطاهر الحاق ما يتحلف في
انفسه والكبد وما يتحلف في اللحم لعين ما ذكر

ثم ان مقتضى اطلاق الايات والروايات حرمة الدم مطلقا وان لم يكن مسفوحا
اي خارج بقوة عند قطع عرق الحيوان او دحه - ولا ربه حرمة اكل دم السمك والجراد
وما شاكل - والكن صرح جماعة بعدة اكل دم ما لا نفس له دكان من ما كول اللحم
بل عن المعتز دعوى الاجماع - حوار اكل السمك منه - وقد استدل له بالاية (١)
الكريمة اقل لا يجد فيما اوحى اى محرما على طاعة الله الا ان يكون ميتة ودما
مسفوحا - شرب ما قيد حرمة الدم بكونه مسفوحا فيجب حمل ما صدق على المقيد
فالمحرم خصوص الدم مسفوح فمافى السمك وجراد لا يكون محرما
واورد عليه بوجوه

١- مافى السمك وهو ان هذه الآية تدل على عدم اوجدان فيما اوحى اليه
حين نزول الآية فلا بد من تحريم اكله بعد ذلك قال آية النحل مكية وايشى التحريم
صدقة فمما يار ان هذا الاو في الاية مافى سمكها أصلا (وفيه) انه قد حقق في محله
ان مقتضى ما ورد من ان مقتضى رد الامر من نقيض المصدق وسبح المقتضى يقدم الاول
وهو المشاء ذلك من آية النحل تدل على حلية غير الدم مسفوح لان قوله قل لا تجد
دم اوحى ان ارجح كذا عن حلية ما على المذكور ان الآية طاهرة - في حرمة
مطلق الدم في رد الامر من مقتضى اطلاقها آية النحل وسبح ذلك ذاية سمكها ودم المقتضى
٢- مافى ارباب وهو ان آية النحل تدل على حلية ما عدا الميتة ودم وولحم
بحرير وهذا مجمع للاجماع من اكل والشاء ويدعى استحبابا وحجية لساقى
حسن بن نفى من الكثرة ما يقرب من مدلول النعم وليس سبق بالاكلام ولا امر عن
هذا المحصور الا بعدل التحضر اصفا او مسفوحا واما كذا يصعب الاستدلال به
في المقام (وفيه) ان المعتز في حجة الامام في النفي عدم تخصيص الاكثر لا كون

الناقي ما يقرب من مدلول العام ومن الضروري ان المحللات أكثر من المحرمات
بمراتب فلا يلزم تخصيص الأكثر

٣- انه يعارض هذه الآية الكريمة مع ما ذكرنا (١) على حرمة الجياث والنسبة عموم
من وجه متناسق طار ويرجع الى عموم دليل حرمة الدم (وفيه) ان الدم اذا اجتمع في محل
لا اشكال في كونه من الحياض ويكون حراما واما ما هو باقي في السمك ومخلوط مع
لحمه فلا يصدق عليه الحث (فانحصص) ان الدم من غير ذى النفس مالم يفرد ويجتمع
في الخارج لا يكون حراما وبعبارة الاحصاء المحكى عن المعتبر على حلية اكل
السمك بدمه واسيرة اطعمة - وما دل (٢) على حل اكل السمك

(و) ما ذكرناه يظهر حكم (العلمه) فانها اذا اعدت يحرم اكلها للخبث (و) اما
(ان كانت في البصه) وامرحت فلا دليل على حرمتها كما هو الشأن في النقطة من
الدم بوجوده فيها ودعوى انه يحرم اكله (وهي بحة) قد تقدم الكلام فيها
في كتاب الطهارة ويبين ان الدم موجود في البصه لا يكون نجسا

احد خمسة لا اشكال في اختلاف في انه يحرم (كل ما ينجس من المايح وغيره) و
استدلالنا على حرمة نجس كان هو الماء وغيره كان متنجسا بالملاقاة
مع حمر أو الميتة أو الداء غيره فوق حد سوار واجع ابواب النجاسات من
كتب الحديث واواب من اطعمة محرمة والاشربة المحرمة ستأتي الاشارة
الى مصها الا ان رد لاصح كلام في المقام

(و) قد مر في المحذور من هذا شرح في معن كيفة تنجس المتنجسات
انه ان كان احلاقي نجس بعد يس له حالة حمود توجب الملاقاة مع النجاسة
سرايتها الى جميع اجزاء نجس الجميع ولا يمتنع الاحتساب عنها (و) الا بان كان
تتملاقى مع نجس حالة حمود متباعدة عن السراية الى ساير الاجزاء غير محل الملاقاة
(بقي النجاسة وبما يكتد منها النجس والعلة ويحل الباقي) لعدم تنجس الباقي

بالملاقاة فلا وجه للاختتاب عموم ذلك النصوص مصرحة بهذا التفصيل لاحظ
صحيح (١) زرارة عن الامام الباقر ع ادا وقعت النار في السمن فماتت فيه فان
كان جامدا فانقها وكل ما بقي وان كان دائما فلا تأكله واستصبح به وان ريت مثل
ذلك وصحيح (٢) الحلبي عن الامام الصادق ع عن ابي هارون والدانة تقع في الطعام
والشراب فتموت فيه فبالع ع ان كان سميا او عسلا او زيتا فانه ربما يكون بعض
هدا فان كان الشئ فابزغ ما حوله وكله وان كان الصيف فارفعه حتى تسرح به
ان كان بردا فاصرح الذي كان عليه ولا تترك طعامك من اجل دابة ماتت عليه
غير ذينك من النصوص الكثيرة

وهل يحوز الاتماعاات الاخر بالمتنجس ام لا فيه كلام تقدم في الحرم
الحادية عشر من هذا اشرح فلا يبعد تكراره

الاستصحاب بالدهن المتنجس

اسدسة (واندهن النجس بملاقاة النجاسة بخور الاستصحاب) بالاحلاف الى
الاجماع محصلا ومقبولا- وانصوص شاهدته ذلك مساهم تقدم آتيا- وبما الخلاف
فيما افاده المصنف رحمه قوله (تحت الماء خاصة) وقد احتاره جماعة وذهب الاكثر
الى جوار الاستصحاب تحت الطلاء وقد استدل الاول بالاجماع - وخرسل (٣)
الشيخ زهري اوضح ما انه يستصحب به تحت السماء - وبما الاستصحاب تحت الطلاء
يوجب تنجس السقف وهو حرام - وفي الكل نظر - اما الاول فلهذا ثبوت كيف
قد افق جمع من الاساطين الى الاكثر بجوار - مع انه يمكن ان يكون مدرك حكمهم
هدا ما يشير اليه معنى فرض ثبوته ليس اجماعا تعديا - واما الثاني فانه لا ريب فيه
عدم احرار استدلال اصحابه به لا يعتمد عليه (فان قيل) كيف لا يحرر الاستدلال
انه في المسألة بنصوص دالة باصلاقتها على جوار الاستصحاب تحت الطلاء ليس

١-٢- الوسائل باب ٤٣- من اجاب الاطعمة المحرمة حدث ٣-٤

٣- المسود كتاب الاطعمة

شيء يصحح للتقييد سوى المرحلة (نوجه عليه) أن جماعة من الأصحاب عللوا عدم الجواز بأنه يحسن السمع لحاسة الدخن ولذا فصل المصنف وفي بعض كتبه بين ما لو علم بتصاعد شيء من أجزاء الدهن وعدمه - وجماعة آخرون من القائلين بعدم حوار الاستماع بالمشح - فيمكن أن يكون أفانهم بالسمع استنادا إلى الأدلة التي استدلووا بها على تلك الكري البكية - وأما الثالث فلأن تجسس السقف لا دليل على حرمة - مع أن دخان المجلس ليس يحسن للاستدلال - معصاها إلى احصية الدليل عن المدعى - وهذا لا دليل على الجمع

وقد احتدل للحوار بالصلاق بصوص الاستصباح وقد وافد الشيخ الأعظم أنه إن كانت المطالبات آتية عن التقييد واستند إلى ذلك في كثير من وورودها في مقام البيان (وهو) أن البصوص في مقام بيان مصرف الدهن وأنه الأسراج دون الكل ويست في مقام بيان كبحه الأسراج فلا صلاق له بل قد مر في الجزء الحادي عشر من هذا الشرح أن المراد من قولهم غيبهم أسلام في تلك البصوص يستصحب بعدم الاستماع - بالسماع - المتوقف جوارها على الظهارة ولأن ذلك عدم كونهما في مقام بيان حكم الاستصباح من حيث هو وعيه - في البصوص ما يمكن التمسك - صلافة - ومن العريب أن الشيخ مع اعترافه بذلك اعترف أن المصنفات آتية عن التقييد أصب إلى ذلك أن أكثره - معصاها لا توجب إساء كل واحد منها عن التقييد وبعبارة أخرى لا توجب إقوائية دلالة كل واحد منها في الدلالة على العموم - نحو بابي عن التقييد مع أن الكثرة مبنوعة وورودها في مقام البيان من مقدمات ثبوت الإطلاق لأنه يوجب إساء عن التقييد - وعلى الجملة كما لا دليل على الجمع لا دليل على الجواز - يقول بحواره أو عدمه بشي على أن قول بحوار الاستماع بالمشح وعدمه - قد مر الكلام في المسألة في الجزء الحادي عشر من هذا الشرح مفصلا وعرفت أن الظاهر هو الحوار

حرمة شرب الالبوال

السابعة (ويحرم الابوال كلها عند ابول الامل للاستنفا) كما صرح به جماعة و
ملخص القول في هذه المسألة انه بعدم الاكل في حرمة البول اذا كان حيا ووقع الكلام
في بول الحيوان الذي يؤكل لحمه المحكوم بالطهارة وفيه اقوال - ١ - جواز
شرب الابوال مطلقا اختيارا وعن السيد المرتضى دعوى الاجماع عليه - ٢ - عدم
الجواز كك - ٣ - التفعيل بين بول الابل وغيره وجوز في الاول خاصة

وقد استدلل للاول بالاصل وبحر (١) اني احتجرتي عن جعفر عن ابيه ع ع والسي
اص وقال لا تاس ببول ما اكل لحمه (وكن) بر دعنى الاول انه اما بر حج ابيه
فقد الدليل بويرد على الثاني مصاف الى ضعف سنده وهب الكتاب انما انضم ورله
في حواز الشرب بل الظاهر منه ولا اقل من المحتمل ان المراد منه شرب ماء مع دبه
لوصف دلالته على ذلك بتعين تقيده به ادل على احصاء الخوار مجابا ضروره
واستدل لثاني آية (٢) تحريم الحديث بدعوى ان احول من الحديث بدو
بحر (٣) سماعة عن الصادق ع عن شرب الرجل ابواب الا بل واشتر وأعمع له
من الوجع هل يجوز له ان يشرب قال ع نعم لا بأس به (وبينهما بحر) اما الاول فلهما
من عدم مضمومية المراد من الحديث بل مضمومية ان المراد منه فيه مضمومية وردا تقوم
بنت كون الاول له هذا المعنى واما الثاني فلا استيد اما هو في كلام الاستدل
مع انه لو كان في كلام المعصوم ع لما كان دالا عليه لا على اغواب حقيقة مفهوم بتيد
فالصحيح ان يستدل له بمفهوم موثق (٤) عمار عن الصادق ع عن بول اسفر
يشربه الرجل قال ع ان كان محتاجا اليه يتداوى به يشربه وكث ابواب الا بل والعم
واستدل للقول بالحواز في خصوص بول الا بل بحر (٥) الجعفرى عن ابي

الحسن موسى وعه ابوالاثل حي من السناهو يجعل الله الشفاء في البانها (وفيه)
اولا انه ضعيف المسد لكر بن صالح او ثانيا انه يدل على ثبوت الخير في ابوالها هو
اعم من الجواز التكليفي اذ يمكن ان يكون ذلك من جهة كونه دواء لكثير من الامراض
(فتحصن) ان الاظهر هو الحرمة مطلقا لامع الاحتياح اليه ليتداوى به وفي حالة
الضرورة لا فرق بين بول الابل والقرو العم كما صرح بذلك في خبر الجعفرى
فتخصيص المصنف به الجواز بول الابل ان كان مراده صورة الضرورة فهو
بلا مخصص وان كان صورة الاختيار فهو بلا دليل

حرمة لبن الحيوان المحرم

اشامة في السن الحيوانات (و) المشهور بين الاصحاب تنعيب لبن الحيوان
للحمة خلاو كراهة وحرمة فكما يحل لبن المحلل (كذا يحرم لبن الحيوان المحرم)
ويكره لبن المكروه وعن شرح المصباح دعوى الاجماع على اجماع وعن العدة
الاجماع على اثنائى الكلام في موارد ١- في لبن محرم كل لبن يؤكل منه
وكرها الاثنى من الاسد والذئبة والهريرة

واستدل بحرمة ٢- (١) داود بن فرقد عن ابي عبد الله ع ع الشاة والقره
ومما دلت من ان لبن من حر ان يصب بها الفحل والذئبة وما دلت من غير ان
يركبه اذ يذبحه قبل ذبحه ع هذا خلاف طيب كل شئ يؤكل لحمة وجميع ما كان
منه من لبن او يصب او يذبح فكل ذلك حلال طيب وربما يكون هذا من صفة الفحل
ويطئن وكل هذا خلاف المحصر صعبه للارسال بعد الجماعة - دعوى انه يدل
بالمعوم على حرمة هذه الاشياء من ما يؤكل لحمة - ومما في ارباب ان الذين
قبل استحالته الى صورته كان محرما قطع الكونه حرما بقيا بحرمة الكل يحرم هو
ايضا ادلا وجود ذلك الا وجود اجزائه فتحريره في الحقيقة تحريمها - مع انه قل

الاستحالة دم وهو بيضه حرام اجماعا فتأمل فادأبت التحريم قبل الاستحالة ثبت بعدها استصحابا للحالة السابقة - وبيان اللين بنفسه حرء فبدل على حرمة ما دل على حرمة الكل - وبالاجماع (ولكن يرد) على الاول انه من قبيل مفهوم الوصف ولا نقول بحجته - ويرد على الثاني مضاهيا الى ان الاستصحاب في الاحكام الكمية لا يجري ان حرمة قبل ان يصير لنا لا يمكن استصحابها للبدن الموضوع - اضيف اليه ان الدم قبل الاستحالة لا دليل على حرمة لعدم كونه من الدم المصفوح - ويرد على الثالث - انه لم يبدل الدليل على حرمة الجوارس على حرمة لحمه فبمس اللين من اجراء المحرم - واما الاجماع فثبت انه لم يثبت كونه تعديلا فلا يصح مستدلل بالحكم متوقف جماعة منهم المقدس الاردبيلي وصاحب الكفاية والمحقق اسراقى في الحكم بالحرمة - في محله فلا يصح بحسب الدليل عدم الحرمة - الا ان مخالفة القوم مشككة والاحتياط سبيل المنة

٣- لئن الحيوان المحلل حلال - لا يقع على المستعاد من الخصوص استصحاب شره - لا يفتقر (١) عد الله بن سليمان عن ابي اقرع ع انه لم يكن رسول الله ع يأكل طعاما ولا يشرب شرابا الا قل اللهم بارك لنا فيه واندلنا به خيرا منه لا اله الا انت فانه كان يقول اللهم بارك لنا فيه وردنا به - وحر (٢) حاتم بن ربيع ع الصادق ع ع - يسن طعاما لم يسن - وغير (٣) المكوني ع ع قال رسول الله ص انه ليس احد يعص شرب الخمر الا ان الله عز وجل يقربها خالصا سائعا لشاربين وفي حقه (٤) منها ان اللحم بالن من مرق الاسباء - وفي اخرى (٥) ان اثنين يحملوا ثوبا احمرين كما تجلوا لاصابع العرق من الحبس وانه لو اعى من الموت شيء لاعت التنبية اى الحسب باللين

٣- لئن الحيوان المكروه لحمه مكروه ذكره جماعة وفي الرياض في الخلاف

١- ٢- ٣- الوسائل باب ٥٥ من ابواب الاطعمة المسألة حديث ١- ٣- ٥

٤- الوسائل باب ٢٥ من ابواب الاطعمة المسألة

٥- الوسائل باب ٣٤ من ابواب الاطعمة المسألة

فيه وقد استدلل له - بالإجماع المنقول والشبهة المحتملة بدعوى أن المقام مقام
كراهة يتسامح في دليلها ما لا يتسامح به في غيرها فيكتفى فيها بتوخي فقيه واحد فما ظنك
بإتفاق فتاوى الفقهاء الذي كاد أن يكون إجماعاً ذكره في الريض - وبأنه جزم من
الحيوان المكروه فيكره - وبالموصل المتقدم بدعوى أنه يدل على تبعة اللبن والبيض
لللحم - وفي الكل بطلان ما لا يتسامح محتضراً دالة السنن ولا ربطاً له بالمكروهات مع أنه فيما
ورد رواية ضعيفة دالة عليه ولا يدل على ثبوته بتوخي الفقيه بل التمسك بالان يكشف الفتوى
عن وجود رواية - وكومحرم بالحيوان لا يستلزم كراهته لأن المكروه هو لحم الحيوان
واللبن ليس حراماً - بل يدل على حلية اللبن محلل الأكل ولا يدل على التبعية بل لحم
في الكراهة - من مقتضى أحاديث مخصوصة مقدمة - وخصوصاً ما ورد في أن اللبن قسم
أنهمرة وأثناء وسكوها جمع بين اللبن والحماض - كصحيح (١) العبص عن الصادق
وعنه قال تغذيت معه فقل لي أدرى ما هذا قلت لا أدل هذا شيرار اللبن أنحنائه لمريض
لما كان أحدث أن ناكس به وكفى - وصحيحه (٢) الأحرع ع عنه عن شرب اللبن اللبن
فقل شربه - وهو خبر (٣) أبي هريرة الأصبغ عن أنس ع عنه عن شرب اللبن اللبن
فقل ع عنه أن لا بأس به وهو خبر ع عنه ع كراهة شرب لبن مكروه لحم - ومن
العرب أن الشيد الذي يمد يدعي - أن اللبن تابع لحيوان في الحلال والحرام
أو كراهة يذكر صحيحاً - مع أنها لا يدل على عدم الكراهة ولا يظهر عدم
الكراهة

حكم اللحم الذي لا يدري أنه ذكي أم ميت

التاسعة (ولو أشبه اللحم) فيه صور - ١ - أن لحمه من الحيوان المحلل
يشك في أنه ذكي أم لا - ٢ - أن يعلم كونه من حيوان معبر ويشك في أنه محلل الأكل
أو محرم - أو يشك في أنه قابل للتذكية أم لا - ٣ - أن لا يعلم أنه جزم من المدعي الموجود

فى الخارج أو الميتة ككـ - ٤ - أن يشك فى أنه من الحيوان المعين الخارجى المعلوم
حلية لحمة - أو من الحيوان المعلوم حرمة - والكلام تارة فيما يقتضيه القواعد
أخرى فيما يقتضيه المصوص الخاصة

أما الحبة الأولى فملخص القول فيها أنه فى الصورة الأولى تجرى أصالة
عدم التذكية ويحكم بحرمة - وأما فى الصورة الثانية فيجرى أصالة الحل ويحكم
بحليته بل مقتضى إطلاق ما دل على حابة ما ذكره راسم الله عليه من الكتاب والسنة ذلك
ومعه لا يصحى إلى ما قبل من أنه متى أصالة عدم التذكية واستصحاب حرمة اللحم
الثانية قبل المدح حرمة لأن استصحاب الحرمة لا يجرى لتبدل الموضوع - ولعدم
جربانه فى الأحكام - ولا صلاق أدلة الحل - وأصالة عدم التذكية فدمر فى أو من بحث
أصيد والداحة - لا تحرى فى غير الشبهة الموضوعية - مع أن الشك فى التذكية
مسبب عن الشك فى الحلية والحرمة - وأصالة الحل تقدم عليه تقدم الأصل النسبي
على الأصل المسمى - وأما فى الصورة الثالثة - فقد يقال أنه لا تحرى أصالة عدم
التذكية إذا ما يقع عليه التذكية معلوم فى الخارج لا شك فيه من أحد الحيوانين يعلم
وقوع التذكية عليه أو من غيره ولا رط لأصالة عدم التذكية ذلك فلا بد من الرجوع
إلى أصالة الحل إحصائية فى جميع الشبهات الموضوعية - ولكن يرد عليه أنه فى
جريان الأصل لا يتركون المشكوك فيه غير معلوم من جميع الجهات بل كفى الشك
ولو من جهة - فى المقام يمكن أن يشار أن الحيوان الذى أحدمه هذا اللحم المرددين
المعلوم كونه مذكى والمعلوم كونه ميتة يشك فى كونه مذكى وميتة ويجرى فيه أصالة
عدم التذكية ويحكم بحرمة ولتمام الكلام محل آخر - وأما فى الصورة الرابعة فيجرى
أصالة الحل ويحكم بالحلية ولا يصل إلى دعوى أن المحلل معلوم وكذا المحرم
فلا مشكوك فيه فى إحصاء كمالا يحتج هذا كله مع قطع النظر عن الإمارات المجعولة
للحبيه من يد المسلم أو سوق المسلمين وأرض الإسلام

وأما الحبة - فلا خلاف الثانية بينهم ظاهراً فى أنه دا وجدلهم ولا يدري

ادكى هوام ميت (انقى فى البارغان اقصى مذكى والافمينة) وعن الدروس كادان يكون
اجماعا - وفى المسالك فى العدد عن اجماعه وعن الغنية دعوى الاجماع عليه ويشهد
به خبر (١) اسماعيل بن شعيب الصحيح عن من اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح
عنه عن الصادق (ع) فى رحل دخل قرية فاصاب بها لحما لم يدر اذكى هوام ميت
فقال (ع) فاطرحه على النار فكل ما انقبض فهو ذكى فكل ما انبسط فهو ميت - و
مرس (٢) الصدوق قال الصادق (ع) لا تأكل الجرى الى ان قال وادا وجدت لحما
ولم تعلم اذكى هوام ميتة فلق قطعة منه على النار فانقبض فهو ذكى وان استرخى
على النار فهو ميتة - وسبح انقول فيما يستعاد منه ما بيان امور

١- ان انحرى محصلان بصورة لك فى كونه مذكى ام ميتة ولا يشملان
بقية بصورة بل ربما يقابلهما محصلان بصورة الشك فى الذبح - ولا يعلمان مالو
شك فى التسمية او الاستقبال وما شاكل قال المساق الى الذهن من الميتة الميت
حتف اعه ويؤيده انه لا طريقية ثوتاهى طرف الشك فى التسمية او الاستقبال قطعا
ولا يعمه دليل فى تمام الانساب فى هذا الحكم حكم طريقى لا تعبدى فتدبر

٢- ربما يقابلهما صمما اذنه حلية اللحم الماحوذ من سوق المسلمين
او يدان مسلم او المطروح فى ارض الاسلام - وفى بعض نصوصهم السبى عن الفحص
ويردونه لا تعرض بسببهم فان تلكم اصوص فى مقام بيان طريق معرفة المذكى
وهذان الحيران ايضا فى مقام ذلك ولا بدلاب على نيس اعمال هذا الطريق بل بدلان
على ان الانقاص على النار علامة كونه مذكى والانبساط علامة كونه ميتة فمن
اخذ لحما من سوق المسلمين له ان لا يستخبر حاله بذلك فيجوز له اكله وله ان يستخبر
وعليه فان امتحنه وثبت كونه ميتة لا يجوز له اكله - نظير مالو اخبرت البيئة بانه غير
مذكى - وقد حقق فى محبة تقديم الامارات المشبهة للواقع على مثل اليد وسوق
المسلمين - وقد اشيعا الكلام فى ذلك فى رسالتنا القواعد الثلاث المطبوعة

٣- اذا كان المورد مما لا يجرى فيه شيء من امارات الحل وكان المرجع

فيه اصابة عدم التدكية فمالم يمتحن اللحم لا يجوز له اكله للاصل - وادا امتحنه و
ثبت كونه مذكى لا يحرى الاصل المزبور لحكومة الحرس عليه - فماعن المصنف
وه فى الارشاد والقواعد والمحقق فى النافع والمحر فى الشرح وثانى المحققين
والشبهين فى الحاشية والروضة بين الحكم بحرمة الاكل لاصالة عدم التدكية - غير تام
٤- لاحتصاص للحرين - مورد الشك الدوى بل اطلاقهما يشمل اشك
المقرون بالعلم الاجمالى فماعر الدروس تفريعا على الحرين من انه يمكن اعتبار
المحتلط بذلك الا ان الاصحاب والاحبار هملت ذلك - متين - ولا يرد عليه ما اورده
الشبه الثانى بان المحتلط يعلم ان فيه ميتا به سامع كونه محصورا احتساب الجميع
متعين بخلاف ما يحتمل كونه ناجمه مذكى فلا يصح حمله عليه مع وجود امارق
هان الحرين متضمنان لطريق معرفة التدكى والميتة ولا احتصاص بالشبهة الدوية
خصوصا المرسل ومع الاماره على تدكية او الميتة يحل العلم الاحمالى لانه كما
يسجل بالعلم التمهيلي ككث يسجل - عام الضرب بل وبلاصل - سميت محذرى فى حد
الطرفين دون الآخر - ومعه لا وجه لوجوب الاحتياط

وعنى ذلك فمما هو ظاهر المسح حيث قد - ولو امر حنا وانضه احما - من عدم اعتبار
المحتروح ذلك صفة - انما الايراد به صورة خلق الحيوان المتعددة المدفوعة
وح فوجه وجوب الاحتياط طرفة ويراد به انه مع عدم المسح الى التمييز بحسب
الاجتناب وهو ابصار متين للعلم الاحمالى بحرية احدهما المقتضى للاحتياط عساهما
ولاصالة عدم التدكية اجارية فى كل مسم ما غير المعرصة بالاجارية فى الآخر لعدم لزوم
المخالفة العمية من حربهما مع - وما استوصى (١) الدالة على ان كل شئ ويكون فيه
حلال وحرام فهو حلال المباح حتى تعرف الحرام عنه - فقد ذكرنا فى الاصول انها
محتصة بالشبهة الدوية وغير المحصور به ما شاكل ولا تشمل الشك المقرون بالعلم
الاجمالى مع كون الشبهة محصورة - لان الحرام فيه معصوم عنه - فماعلى المستند

١- الوصائل باب ٦٤ - من ابواب الاضمة المحرمة وباب ٦١ - من ابواب

الاطعمة المباحة - باب ٤ - من ابواب ما يكتب به كتاب التجاره

وعن المحقق الاردبيلي وصاحب الكفاية وغيرهما من عدم وجوب الاجتناب عن
الجمع ضعيف وقدم الكلام في هذه المسألة مفصلاً في كتاب البيع فراجع

حكم الاكل من بيوت الاقارب

ثم انه نفى في استقام (مسائل) لايمن التعرض لها - الاولى الاصل تحريم
التصرف في مال الغير بغير اذنه بالاكل وغيره - لقوله (١) تعالى ولا تاكلوا اموالكم
ببكم بالباطل الا ان يكون تجاره عن تراصه - ولقوله (٢) سبحانه وقان طين لكم
عن شيء منه مما فكهوه حيث مر بنا - دل سقوط الشرط على عدم جواز الاكل بدون
الطبعة وهو في الزوجة ويتعدى الى غيرها بافقوى - ولجملة من النصوص - كحبر (٣)
الاحتجاج المروي عن مولانا عجل الله تعالى فرجه فلا يحل لاحد ان يتصرف في
مثل غيره بغير اذنه ونحوه (٤) التوقيع اشرف الوارد في الحمن - وموثق (٥)
سماعة عن الصادق ع - فلا يحل دم امرؤ مسلم ولا ماله الا بطيبة نفس منه - والنسوي
(٦) المروي عن تحف العقول ولا يحل لمؤمن من ماله احية الا عن طيب نفس منه -
حمر (٧) محمد بن زيد الطري عن الرضا ع - في جواب السؤال عن الاذن في
الحمن كتب ابيه لا يحل من الاذن وجه - حله الله تعالى - وخبر (٨) غوالي الثاني قال
وص - لمسلم احوالهم لا يحل ماء الا عن طيب نفس - وصحيح (٩) زيد الشحام عن

١- سورة النساء آية ٢٩ ٢- سورة النساء آية ٥

٣- الاحتجاج ص ٢٥٧ عن الاسدي عن المعري عنه ع

٤- الوسائل باب ٣٣ من ابواب الاطعمة المحرمة حديث ٣ - وباب ٢ من
الانفال حديث ٦ كتاب الخمس

٥- الوسائل باب ٣ من ابواب مكان المصلى حديث ٣-١

٦- فروع الكافي ج ١ - ص ٤٢٦

٨- المستدرک ج ٢ - ص ٢٢٢

٩- الوسائل باب ١ من ابواب القصاص في النفس

الصادق ع عن النبي ص في حديث لا يحل دم امرأ مسلم ولا ماله الا طيبة بدنه الحديث الى غير ذلك من النصوص وقد استثنى من ذلك موردان الاول ما ذكره المصنف ره بقوله (يحوز للاسا ان ياكل من بيت عن قصته الاية خاصة مع عدم العلم بالكرامية) وهي قوله (١) عروجل رئيس عى الاغنى حرج ولا عى الا عرج حرج ولا عى المريض حرج ولا عى اهلهم ان تاكلوا من بيوتكم او بيوت اسائكم او بيوت امهائكم او بيوت احوالكم او بيوت اعمامكم او بيوت عماتكم او بيوت احوالكم او بيوت خالاتكم او ماملكتكم معانحه او صديقكم ليس عليكم جناح ان تاكلوا جميعا او اشتائا ولا خلاف طاهرا فى الحكم فى النجسة - و النصوص ايضا شاهدة - لاحظ - صحيح (٢) الحصى عن الصادق ع عن هذه الاية قلت ما يعنى بقوله او صديقكم قل هو والله ان رجل يدخل بيت صديقه فساكن بغير اذنه - وخر (٣) زرارة ع في قول الله عروجل او صديقكم فقال هؤلاء الذين سمى الله عروجل في هذه الاية ان كل جبراسهم من شمر و مادوم وكك ساكن المربعة بغير اذن زوجها وامامها خلا ذلك من اصحاء فلا - وخر (٤) حماد بن دراج ع هذه ع للمربعة ان تاكل وان تصدق وللصديق ان ياكل فى مرب احبه ويتصدق - وخر (٥) زرارة عن احمد ع عن الاية فقال ع ليس عليك حرج فيما اصعبت او اكلت مما ملكك معانحه صلم محمد - ورسال (٦) اس اى عمير عن ابي عبد الله ع في قول الله عروجل او ماملكتكم معانحه ان الرجل يكون له وكيل يقوم فى ماله فيما كل بغير اذنه - و صحيح (٧) زرارة عن ابي حمزة ع عن رجل من بيت احبه من الطعام قال ع المادوم - و شمر وكك يحل معانته من بيت زوجها - وخر (٨) ابي اسامة عن ابي عبد الله ع في الاية قال ساد و خيران - و مرفوع (٩) اسمعنى ان رسول الله ص آتخى بين اصحابه فكان بعد ذلك اذا مات احدا من اصحابه فى عرته او صريفة ع

١- سورة النور آية ٦٢

٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩- الوسائل باب ٢٤- من آسواب اداء الاحل

حديث ١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨

الرجل محتاج بيتا الى ابيه في الدين ويقول حذما شئت وكأوا يمشعون من ذلك حتى رسا سد الطعام في البيت فانزل الله ليس عليكم جناح ان تاكلوا جميعا واشتاتا بعضي حصر او لم يحصر ادا ملكتم مفاتيحه - وتخرج القول في المقام في ضمن فروع

١- لاختلاف في اشتراط عدم العلم بالكراهة وعن بعض دعوى الاجماع عليه بل عن جماعة كفاية معرفة الكراهة ولو بالقرائن الحالية المفيدة للنظر الغالب بها في عدم الجوار وعن ائمة اختلفوا في اشتراط عدم العلم بالكراهة وفي الجواهر بل الاكتفاء بمطابق النظر صاهر غيره ايضا في مجمع ائمه ان الاكتفاء بذلك ظاهر في الجواهر اعتبار العلم او الظن بل لا بد قال بل قد يتوقف في صورة الشك الناشئ من تعارض الامارتين - اقول ان الاية الكريمة مطبقة شاملة حتى صورة العلم بالكراهة (وقد استدل) لاعتبار عدمه - بارة بان التصريف في ملك الغير مع الكراهة ظاهرا فسخ بسبق العقل بذلك فيقيد إطلاق الاية - و اخرى بان الجمع بين الاية وبين مدد على حرمة التصريف في ماله الغير يعتبر انه يقتضي ذلك - وثالثة ما في الجواهر من ان الطاهر من الاية اسبقها اي ما هو المتعارف من كون ذلك دال على الادب والوطا (ولكن) يرد على الاول ان التصريف ماله ملك الملوك لا يكون ضمنا ولا بعد عقلا - ويرد على الثاني ان الية - لاية وسلك الادلة وان كانت عموما من وجه الامة حيث يكون المختار في معام من وجه الرجوع الى المرححات وفي المقام لا معنى بذلك فيقدم ولا يرد ان شئت قلت ان المرححات موافقة الكتاب فتفسر ان كتاب اولي بالتقديم - ويرد على الثالث مع الاسبق ان النصوص مفسحة لا كل معبر الاذن فاداً لا دليل على هذا الشرط سوى الاجماع - واما الظن بالكراهة فان كان بالمرتبة الاطمينان الذي هو علم عدي فيشمه معقد الاجماع ولا فاعلا يظهر عدم الاكتفاء به - وما افاده كاشف اللثام من ان هذا الشرط معلوم بالاجماع والنصوص كما ترى - فاعلا يظهر هو الجواز ما لم يعلم او يطمئن بالكراهة

٢- متضمني إطلاق الاية والنصوص عدم الفرق بين كون دخول البيت بادن

رهم بغير اذنه كما عاين الاكثر - وعن الحلبي تقيد الدخول بالاذن وانه يحرم الاكل

مع الدخول بدونه وماله اليه الماضل المقداد (واستدله) بان الاكل يستلزم الدخول الذي هو غير الادن غير جائز والسبب عن اللارم نهى عن ملوومه - وبانه مقتضى الاصل يقتصر فيه على المتيقن - وبان ادن الدخول قريبة على اذن الاكل وحيث لا اذن لا قريبة فلا يجوز (ويرد) على الاول - ان السبب عن اللارم ليس سببا عن ملوومه حاشى مانع من ان يكون الدخول حراما ولكن بعد ما دخل يحل اكل ما فيه - مع انه ان تم دعوى اللارم يمكن ان يعكس القضية فيقال ان الملووم حلالا لصح الاية وحليته تستلزم حلية لازمه وهو الدخول وجوز بدون الاذن - فان قيل انه اذا دخل بغير الادن يجب عليه الخروج فيحرم عليه ذلك الاكل او ان الاكل تصرف في قضاء الدار فيحرم - قلنا ان وجوب احد الصدين لا يستلزم حرمة الاخر - مع ان حرمة استلزام لا ربط له بحرمة الاكل سيما وان الاكل غير مستلزم للثب - ودعوى كون الاكل تصرفا في انقضاء فيحرم وان ذكرها في الجواهر لكها غريبة فان ذلك لا يعد تصرفا في مال الغير - ويرد على الثاني ان مقتضى الاصل وان كان حرمة التصرف في مال الغير لكن المورد يخرج عنه بمقتضى الدليل ومقتضى اطلاقه ان حوازا وان لم يبدن في دخول الدار ومع اطلاق الدليل لا وجه للاقتصار على المتيقن - ويرد على الثالث ان حوازا لا اكل لا يكون مقبدا بحرار الادن والرصاص بالاجماع والكتاب والسنة

٣- ان اطاهر من قوله تعالى بيوتكم بيوت الاكلين - ولعل السكتة في ذكرها مع ظهور الحدة ونسبه على ما اذا ما بعدها معها في الاشارة والله - حتى جعل المذكرين كالنفس - وقد يقال ان السكتة في ذكرها بيان حية ما يوجد فيها وان لم يعرف ما فيها - وقبل ان المراد بها بيوت الارواح وانعبد - وعن بعض ان المراد بها بيوت الاولاد لانهم لم يذكروا في الاقارب مع اولادهم منهم ولا ولد الرجل ببعضه وسجنه وحكمه حكمه وهو ماله لايه كما في البحر فجايز استنباطه - ولعل ذلك صيغة الاولوية - والنصوص الدالة (١) على توسعة الامر بالنسبة اليه وانما هو ماله لايه تكفي في ثبوت هذا الحكم في بيوت الاولاد ايضا والمراد بالامانة هنا

كسائر الموارد من يشمل الاجداد ايضا لان الاب هو من ولد الانسان كان ذلك مع
الواسطة او بدونها - ويؤيد ارادة اعم في المقام اولوية الاجداد من الاعمام و
الاحوال ومع ذلك لم تذكر في الآية - وكذا القول في الامهات بالنسبة الى الجدات
واما الاخوة فلامرق بينهما ان يكونوا للابوين اولاحدهما وكذا الاعمام و
الاحوال - والمراد بما ملكتكم مفاتيحه الوكيل الذي يقوم في ماله كما صرح به في
مرسل ابن ابي عمير ومرفوع القمي - ولكم ما لا يدلان على الحصر في ذلك فان
المصوص المفسرة للقرآن مبيية للمصديق فلا ينافي ذلك وجود مصداق آخر له و
حيث علم من الحريين ان المراد ملك الممانيع ليس معناه الحقيقي بل المراد المعنى
الكسبي فمقتضى اصلاحه شموله لمن له عليه ولاية واكار الاطلاق لو كان المراد
المعنى الكسبي كما في الجواهر لم يظهر لي وجه - اللهم الا ان يكون مراده ان
المعنى الكسبي المراد في المقام هو اطلاق التصرف وعليه فالمراد به الوكيل وغيره
من المادويين في التصرف ولا ينافي به - ولاية غير متعصية لحكم بيوت اموالي
عليهم وهذا اظهر - والمرجع في الصدقة الى العرف كما رمى اليه صحيح الحديث
فانه سئله عن المراد بالصدقة فاحد بين الحكم وذلك كاشف عن الايكاف
الى العرف

٤- مقتضى اطلاق الآية واصوص عدم ائحرف في الماكول بين ما يحشى
فساده وعدمه بل انصرح بالنمر في حمنة من البصوص المتقدمة صريح في عدم
الاحتصاص بما يحشى فساد - وعن المقنع التقييد بذلك كالقول والعواكه - و
استدل به بالقرعة الرعدوى (٢) وحيث انه غير حجة عدنا فضعفه طاهر - وواضعف
منه ما عن كشف اللثام من الاستدلال له بحررارة المتقدم - لا ما في الجواهر من
انه يدل على خلافه باعتبار اشتماله على النمر فان الظاهر ان مراده من الخبر الحر
الثاني لحرارة المتقدم من جهة ما فيه من قوله ع - ما لم تفسد وليس في ذلك الخبر
ذكر النمر - بل لعدم دلالة على التقييد فان غاية ما يدل عليه حواز الاكل مادام لم يفسد وما

احتصاص الجواز بما يقدر فلا يدل عليه. وبذلك ظهر ما في الاستدلال لدخول مرفوع القمي

٥- مقتضى اطلاق الآية والنصوص حوار الأكل من كل مأكول في البيوت

وفي الجواهر قد يقال بالاحتصاص بما يعتاد اكله دون نوائس الاضمة التي تدحر

غالبا ولا تؤكل شيئا بناء على اسباق الاطلاق الى ذلك أو على مراعاة قاعدة

الاقتصار. وفيه ان الانصراف لوجه له. ومراعاة قاعدة الاقتصار بعد اطلاق الأدلة

غير لازمة. وأما ما في الخبرين من ذكر التمرو المادوم فلا يدل على الاحتصاص

بهما لعدم المفهوم للخبرين فمردء ثبوته للصحيح من جهة وروده لبان تحديد

موضوع الحكم بل لان المادوم غير ادام الطعام له معنى عام يشمل المأكولات

الموافقة والملائمة بطعم. اصعب اليه عدم القول بالاحتصاص ما توهم ظهور

الخبرين به من احد فالظاهر عدم الاحتصاص

٦- ان الآية والنصوص محتصة بالأكل ولكن الاصحاب عموما الحكم

الى شرب ايضاً مما يتعرف شره بل الى الوضوء من مائه لمفهوم الموافقة والكون

باليوت حالته. وفي الكل بامل. والاقتصار فيها على ما يعم رضى صاحب البيت

شبه هذا الجان اولى وهو طريق اسجاء اللهم الا ان يقال ان المستند من تجوير الأكل

من بيت ابيير بالدلالة الانترامية جواز الكون به في حال الاكل وقوله وبعبه يسيرا

حال لمتاهم عرف من تجوير الأكل عدم الباس بالدحول والأكل والكار مفهوم

الموافقة في شرب الماء مكاررة. فلا ظهر جواز الاول والثالث. وهل يجوز دخول

الموت لغير الأكل لانه اذا جار الدحول والأكل جار الدحول انسي لا يثبت به مال

بالاولوية. ام لا يجوز لحرمة التصرف في مال الغير الا ما استثنى وجهان. ان الاظهر

هو الاول

٧- ان الآية والنصوص محتصة بالأكل من بيوت المذكورين والمراد بها محل

سكنوتهم هو كان المأكول في غير بيوتهم كما لو كان عند شخص امانة او كان عند

الأكل نفسه او لم يكن الطعام موجودا في البيت وكان ثمه فيه فالظاهر عدم جواز

الأكل في الفرض الاول ما لم يحرز رضاه وعدم جوار الشراء ثمن يؤخذ من البيت

في الفرض الثاني

٨- الحية مختصة بالاكل فلا يجوز ان يحمل شئ من البوت او يطعم الغير
 منها وما شاكل - نعم في خصوص الصديق والمالك لمفاتيحه - دل النص على جواز
 التصديق والاطعام - ولا بأس بالنساء على جوارهن ان لم يكن على خلافه الاجماع كما
 ان خير جميل يدل على جواز تصديق المرأة ايضا - ولا يعارضه ما دل (١) على عدم
 جواز ان تصدق امرأة من مال زوجها - لاختصاص نصوص المقام بالمادوم - و
 قد صرح بحواز ان يصدق من مال زوجها من المادوم خاصة دون غيره في موثق
 ابن بكير

٩- مقتضى اطلاق الابة والاحبار عدم الفرق بين كون الاقارب المذكورين
 كذا بالنسب - او بالرضا - ودعوى نادر احدى منهم لا تسمع

تناول المارة من الثمرة

اشئ من الامر بان ابن امثليان عموم حرمة التصرف في مال الغير الاكل
 مما يبرئ بالاسان من امر احد او غيره من الشجر او المصايف او الررع - كما هو
 المشهور بين العلماء وعنا خلاف واسرائر دعوى الاجماع عليه - وعن السيد
 المرتضى في مسائل الصيد اوية والمصنف رده في مكاسب المختلف والارشاد
 والمحقق الثاني والامتناد الاكثر وغيرهم من المتأخرين ومناجى المتأخرين عدم
 الاستثناء وانه لا يجوز الاكل - الا مع العلم بالرضا

وامتناد الاول - بحجته من الاحبار - كمرسل (٢) ابن ابي عمير عن الصادق ع
 عن الرجل يمر بأحد واسئل والثمرة فيجوز له ان يأكل منها من غير اذن صاحبها
 من ضرورة او غير ضرورة - ع - لا بأس - وخبر (٣) عبد الله بن صنان ع - لا بأس
 بالرجل يمر على الثمرة ويبكل منها ولا يفسد قد نهى رسول الله ص - ان تبني الحيطان

١- الوصائل باب ٨٢ - من ابواب ما يكتسب به كتاب التجارة

٢- ٣- ١ - وسئل باب ٨ - من ابواب بيع الثمار حديث ٣- ١٢

بالمدينة لمكان المارة قال وكان اذا بلغ نخلة امر بالحيطان فحرب لمكان المارة ونحوه - خبر (١) ابي الربيع عنه وع: وزادو لا يفسد ولا يحمل - ومرسل (٢) يوس عنه (ع) عن الرجل يمر بالبستان وقد حيط عليه ولم يحط عليه من يجور له ان ياكل من ثمره وليس يحمله على الاكل من ثمره الا الشهوة له وله ما يعبه عن الاكل من ثمره وهل له ان ياكل من جوع قاله ع: لا ياكل ولا يحمل ولا يفسده - ومرسل (٣) الفقيه عنه ع: من رستين فلاناس ان ياكل من ثمارها ولا يحمل منها شيئا - وخبر (٤) محمد بن مروان عن الصادق ع: امر بالثمره فاكل منها قل ع: كل ولا تحمل - والبحر مروي بطرق ثلاثة - وزاد في احد طرقه قلت حملت عدك ان اشجر قد اشتروها ونقدوا او اهلهم قال ع: اشترى او ما ليس لهم - وهذه - خصوص مصاف الى اعتبار جملة منها في انفسها - لكون مرسل اس ابي عمير في حكم احسانه والمرسة لكونها عن اجمعت العصاة على جميع ما يصح عنه صحيحه - وكذا احراز الربيع - تكون مخرجه بالشبهة عظيمة بين قدماء الاصحاب ولا يراد عنها تصحيح السند غير تام

وربما يورد عليها من مخالفة ما عده قبح التعريف في باب ابي عمير - رآه المعلومه ما نقل وانقل كما علموه حرمة لحوار ونظم واجبا به والسرقة وتحريم اكل اموات الناس بالباطل - وبما استمرار اسيرة على ساء الحذر ان ووضع الاواب ومع الناس وامتاعهم - وبانه لو كان مثل ذلك جائز اشاع حتى بلغ التواتر لانه نعارف حلاله - وبان فتح هذا الباب يقتضي بان تصحح اموال الناس صيما مع كثرة اشمار على الطرق المملوكة بل يثبت على الحرام حتى ان كل من يجبي ويقب لم يكن قاصدا ومن كان له عداوة مع احد يتقصد اصراره وله عذر واضح بل يلزم منه ايضا استباحة الاعياء زكاة الفقراء غير السادات وتحمس السادات مع القول بالتعقب بالعين - وفي الكل بطر - اما الاول فبانه مع ادن الشارع الذي هو أقوى من ادن

١- الوسائل باب ١٧ من ابواب ركاة اعمالات حديث ٢

٢- ٣- ٤- الوسائل باب ٨ من ابواب بيع الثمار حديث ٥- ٨- ٤

المالك لانه المالك الحقيقي يدفع الاشكال بحدافيره - واما الثاني فلان بناء الجدران أو وصع الابواب لا ينافي ذلك والامتناع بعد ذلك من حمة امتياز اكل التصرف الرايدو غروحه عن كونه مازاد حوله في من يمشى بقصد الاكل الذي متعرف عدم حوار - واما الثالث فانه شاع وقدا في جل المتقدمين به وعمل الناس عليه واما الرابع فلان الثمار التي تكون في البساتين والمارع التي تكون على غير الطرق المملوكة خارجة عن الموضوع - والتي تكون على الطرق المملوكة ما كان مساهبي بعد من الطرق يكون خارجا ايضا لانه ان قصده للاكل خرج عن كونه مارا بالثمرة اتفاقا ويعتبر في الجواز ذلك كما سيحيى مما يبقى مشمولا للحكم قبل لا يبرم منه شيء من ما ذكر في هذا اليراد

واستدل بقول الآخر - صحيح (١) على سريطين صالت ابا الحسن وع عن
 ارجل يمر بالثمرة من الررع والحل والكرم والشجر والمطابخ وغير ذلك من الثمر
 لا يحل لمان يتناول منه شيئا ياكل من غير اذن صاحبه وكيف حاله ان نراه صاحب
 الثمرة او امره اقيم فليس لهوكم الحد الذي يسهان يتناول منه قال وع لا يحل له
 ان ياخذ منه شيئا - وجبر (٢) مروث بن عبيد عن ابي اصحاشا عن ابي عبد الله وع
 قبل قلت - الرجل يمر على قراح الررع - يخدمه السبنة فان لاقى اى شيء سنبلة
 فان وع لو كان كل من يمر به ياخذ منه سنبلة كان لا يبقى شيء - وجبر (٣) مسعدة
 ابن رباد عن جعفر بن محمد وع - عما ياكل الناس من العاكة والرطب فمما هو حلال
 فقال وع لا ياكل احد الا من ضرورة ولا بد ان كان عليهما ماء محاط ومن اجل
 الضرورة سبي رسول الله ص - ان يسي على حدائق النخل والثمار بناء لكي ياكل
 منها كل احد - وجبر (٤) محمد بن مسلم عن ابي عبد الله وع ليس للرجل ان يتناول
 من ثمرة سنان او ارض الاذن صاحبه الا ان يكون مضطرا قلت فانه يكون في
 السنان الاخير المملوك ول وع ليس له ان يتناول الا باذن صاحبه وقريب منه

١- ٢- ٣- الوسائل باب ٨- من ابواب بيع الثمار حديث ٦٧- ٦٨- ١٠ كتاب التجارة

٤- المستدرک باب ٥- من ابواب بيع الثمار حديث ٤

صحيح الحلبي

اقول اما صحيح ابن بقطيس والمراد من الاحد المحكوه عليه عدم الحية فيه - اما هو الحمل بان يكون جوا من السئوال الاحمر وهو قوله وكما ان احدا يدى يسمه ان يتناوله ويؤيده عدوله وعه عن لفظ الاكل الواقع فى السئوال الاول الى الاحد - وعدم دلالة على المقام واضح فان محل الكلام ومورد اخبار الحوار هو الاكل خاصة وقد نهي فيها عن الحمل ايضا - واما هو الاخذ للحمل ولاكل ولاعطاء الغير وما شاكل - فهو اعم من اخبار الحوار فيبدأ بطلانه بها - وانما هرا به الى ذلك نظرا لشيء واتباعه من حمل بخصوص المنع على غير الاكل - والحوار على الاكل - وبذلك يظهر الجواب عن مرسل مروان بل كون مورده الاحد للحمل اوضح - فان الله تعالى واحدة لم يتعارف اكلها فلامحالة يكون صاهره الاحد للحمل ولا خلاف في عدم حوارها فلا ريب له بما هو محل الكلام - واما حرر مسعدة فهو اعم من جهة الشمول للمادة غير هم فيبدأ بطلانه بما هو به يظهر ما فى صحيح الحلبي فى تناول مما لك من سنامه الذى آجره ما احسان باحد من شيناه فلا شك فى الحوار - ثم ان جماعة ذكروا انه يكثر فى الحوار امور

١ - كون المرور بالثمره انما فيها معنى ان لا يصدق لها الاكل ابتداء او قصدها كذا لم يحز الاكل - وفى المستند ولعله اجماعى وظاهر الربح من كونه اجماعيا - نسيه صاحب الحدائق الى الاصحاب - ويشهد به ان لم يوجد فىصوص الجوار عنوان المرور ومن المصروى انه لا يصدق على من قصد ان يثمره فلاكل ابتداء - نعم مع تحقق عنوان المرور لا دليل على اعتباره شىء آخر وهو كون مروره عيبا انما فيها وبدون القصد - وبالجمله انه تارة يقصد الثمرة فلاكل ابتداء - وتارة يفتقر مروره عليها من دون قصد الى ذلك وثالثه لا يكون قصده الثمرة ابتداء ولكن يقصد المرور عليها تنافى مسيره الى محل له شغل به مثلا - كما لو كان لمقصده طريقا والثمره واقعة فى احدهما يحتار ذلك الطريق للمرور على الثمرة - لا خلاف فى عدم الحوار فى الصورة الاولى - والحوار فى الثابتة - والظاهر هو الجوار فى الصورة الثانية

لاصلاق الفصوص ومعه لاوجه للاقتصار على المتشعش وعلى هذا فحراين سندر
اي الربيع لايتبين هذا الاشتراط ولاحظهما وتندر - ثم المراد بالمرور بها ليس هو
المرور ملاصقتها حيث لايتحتاج في اخذها الى ان تحطى اليها ولو بخطوات قلائل
بل الطاهر من المرور هو المرور عما يقرب منها عرفا وعادة كما لايجوز

٢- ان لا يحمل منها شيئا واضاهر عدم الخلاف في شرطية ذلك - ويشهد
بها مصداق اداة الجمع من الاداء المعدة والفصوص الخاصة بعداختصاصها بصوص
الحوار بالاكل الظاهر في الاكل في محنتها السبي عن الحمل في الفصوص المتقدمة
المحوزة بالاكل الصاهر في الارشاد الى الشرفية في امثال المقيم - وبتك يظهر ما
في كلمات سيد الربيع حيث قد انشأت اشربية بالاحبار مشكل ادعائه الى
عن الحمل الصاهر في حرمة وهي اعم من الشربية

٣- عدم الاكثار في الاكل حيث يظهر اثره ثرايب - وامدك به امره
بحديث (١) في الحرمة واخرى تنهى عن الاعتماد في الفصوص بدعوى المراد
الاكل كثيرا ولاجماع في الضرورة القطعية في بعض الموارد - كما اوكتات
شجرة واحدة على الصريق لمير لايتكث عنها فوجدر الاكل لكل مدار حتى من
عسكر كثير - وتسيره عدم شيء له وهدامه يعلم عدم حوايه من الشرع - و
لكن ورد على الاول ان هذا الحكم في نفسه ضروري على المالك وجواز الاكل في
جميع الحالات مستتره بضرورة دلالة احسن من دليل على الضرر ويقدم عليه - وورد
على الثاني ان الظاهر من الامة هذه الاحتياط او كسر المعص او نحو ذلك - واما
الثالث فيردده لا ضرورة ولا اجماع على عدم الحوار حتى في الحرص المذكور
في مباح في ان يجوز الشارع الاكل منها حيث لايتبقى منها شيء واي فرق بين
ذلك وبين ان يصير الشجرة عبرة ثمرة هي نفسها فعمل بنوهم احداث يقوى يجب على
الله تعالى ان يجعل الشجرة المقروضة مشرق ولاظهر عدم اعتبار ذلك

٤- عدم العلم لولا انظر بكرة المالك المذكورة جماعة وادلاق الالة بهي

اعتبار ذلك كما انه يعنى الشرط الخامس الذى ذكره فى انعام وهو كون الثمرة على الشجرة لا مقطوعة مجزوزة

٦- ان لا يكون اشجرة محاطا عليها سور مونة ساب - اقول لا اشكال فى ام. ب. كانت كك - لم يجز صعود السور او حرقه ولا فتح الباب او كسره لكونه نصرفا فى مدك ان يجزى اذنه والاكل من اشجرة غير ملزم لذلك فلا يصح ان يقال ان تجوز الاكل مشتمل لتجوز ذلك وهو - رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ابي حنيفة او حيطان حبه كما فى خبر ابن سنان لا يستلزم جوار نصرف لو كان محاطا غير محروق - مع انه ليس للحرث انما هو ولكون - محاطا عليه كان يحرقه اذا نفعه - وخرقه - حيطان - حبه - لا يكشف عن وجوب ذلك عليه فصلا عن غيره - كما انه لا يجوز ان يحول فى مدك لغير لاكل الثمرة لعين ما تقدم - ولكن وفعل حرام فالحل او حرق الحيطان او كسرها او عرسا انما حرج عرس من الشجرة عن السور يجوز اكل الثمرة لعدم - لعل على اعتبار هذا الشرط - نعم من يرى اعتبار عدم العلم بالكراهة لعل بشرط ما بشرط عرسا الحيطان واعلاق الباب اشارة عدم ارضه بالاكل - و لكن قد عرفت انه لا دليل على اعتباره ايضا مع ان عرس - و - يصرح بحوار الاكل من البستان الذى حيط عليه

ثم - المذكور فى احاديث الجوار هو النخل والسبل والاشجار فلا يجوز ان يعادى الى غير الثلاثة اقتصارا فيما حالف الاصل على مورد النص - وهو يجوز اكل المحصورات ام لا وجهان مبيدين على صدق الثمرة عيسا وعدمه - و - عدم صدقها عيسا - اختصاصها بما يحصل من الشجر من الدواكه وغيرها - و - ان ايت عن ذلك فلاقل من ذلك فى ذلك فيرجع الى ادلة الجمع - فان قيل انه كيف يتمت بالعام مع انك فى صدق الخاص - فبان الذى لا يجوز هو التمسك بالعام فى الشبهة المصادقة - واما التمسك بهى الشبهة المفهومية مع كون المحقق غير متصل بعدم فلا اشكال فيه واما مقام من هذا القبيل

وقد يستدل على حوار اكلها وجوه (مها) صدق اشجرة عليها شهادة صحيح

ابن يقطين (وهي) تقول نعم، أما من الموقوف في جملة من أسصوص لها من المراد
منه ما فيه (وهي) الإجماع المحكي (ولكن الأول) يدفع بأن الصحيح لا يدل على
صدق ثمره على الحصر - ثم هو يدعي على صدقها على ما على الزرع اعم من أسسها
وغيره - اللهم الا ان ثبت حوار الحصر بعدم القول بالفصل - والثاني يرد ان الموقوف
في ثبت الاحصر موضوعا لحوار امار المسائل لا كل ما فيها - والاعمال المنقول
سيمام مع مودة المدرس ليس بحقة - فالعمدة مع عدم غصن بين الحصر وات وسائر
الزرع التي ليس لها محل - ثم ان المستفاد من صحيح ابن يقطين صدق ثمره على
مثل الصحيح الجاهل في حوزاته - ونخصيص بعضهم بغيره لا وجه له وبما ظهر شمول
الثمره ههنا وان كان مع بعض اشجره كاحوز والورق وانما اهمها كما يشهر بصحيح
ابن يقطين - فتأمل بعضهم فيه لا وجه له

وحل في هذا النوع في مرة - كما يشهر به حراز - من انهم منقسمون الى ثلث
اذا بلغ ثمره مائة من حطن محرق امكان انه يرد في حوزة (الحقير) عن
ايه كان الذي حصره - ثلث الثمر امر بالحفظ لا بالامساك - ذلك لاصلا في
الصصوص وحراز من سائر الاحقرى لا يدلان على عدم حوزة الاكل في ذلك -
وجمها ان اظهرهما الثاني

(الثانية اذا اقلب الثمر حلا ظهرت ملاح كان او غير ماله يفرجها بخاسة) كما
سواء الكلام في ذلك - فبلا في كتاب الضمارة في آخره لا من هذا الشرح
(الثالثة لا يحرم شيء من الربويات) الاشارة الى ان سكتة من الربويات والمحابس وغيرها
عدا ما عرفت (وان شئ منهار انجحه المسكر) كسب الزمان والتمتع والسهر حل
والنوت وغيرها - لا بها لا يسكر كثيرها - ولا إجماع يسميه عليه ولا يصل - و
لنصوص (٢) الخاصة الكثيرة المصرحة بحلية جميع ذلك

(الرابعة التصير اذ اعلا من قبله او بالارحوم حتى يذهب نفاذه) - واما سائر

١. الوسائل باب ٨١ من أبواب الاطعمة المباحة حديث ١

٢. الوسائل باب ٢٠ من أبواب الاشارة المحررة

(أو يقلب خلا) إذا علم أنه قد مر تفصيل القول في ذلك في الجزء الأول من هذا الشرح

حكم تناول المضطر المحرم

(الخامس يحوز للمضطر تناول المحرم) بالاحلاف به في الحمة - وعن غير واحد دعوى الاجماع عليه ويشهد به الكتاب والسنة والاجماع - اما الكتاب فآيات تدل عليه - قال (١) الله تعالى ومن اضطر في محمصة غير متجاهل لاثم من الله عمرو رحيم والمحمصة المجاعة والمتجاهل المذنب وقال (٢) عمن قاتل هاما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله ومن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه وقال تعالى (٣) وما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله فمن اضطر غير باغ ولا عاد قال الله عمرو رحيم وقال سبحانه (٤) وما لكم الا تاكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه وقال (٥) عمن قاتل وما جعل عليكم في الدين من حرج، وقريب من الاخير بعض آيات آخر واما السنة فتواتر منصوص تدل على ذلك - ١ - ما دل (٦) على جواز السر والحرج اذا حرج اعظم من المانع - ٢ - اذ في (٧) اضربوا الصرار لان في المنع في هذه الحالة ضررا عظيما - ٣ - حديث (٨) رفع النعم عن المضطر - ٤ - ما دل

١ - سورة المائدة آية ٤ ٢ - سورة البحل آية ١١٦

٣ - سورة انفرة آية ١٧٣ ٤ - سورة الاحكام آية ١٢٠

٥ - سورة الحج آية ٧٩

٦ - الوصائل باب ٨ من ابواب الماء المطلق - ٩ - من ابواب احياء المصايف
٣٩ - من ابواب اوضوء كتاب الطهارة

٧ - الوصائل باب ١٢ - من كتاب احياء الموات وباب ١٧ - من ابواب انحيار
كتاب التجارة وباب ٥ - من كتاب الشعبة

٨ - الوصائل باب ٥٦ - من جهاد النفس

على (١) أن معتب الله عليه فهو أولى بالعدر التي يفتح منها الف باب ٥٥ جملة من الاحبار كحضر (٢) المتصل عن الصادق ع في حديث طويل في الخمر والميتة ولحم الحرير والده قبل ع ع به تعادى عنهم ما يتوهمه ادابهم وما يصلحهم فاحله لهم واحده تفضلا منه عليهم له امتدحتهم وعلم ما يصيرهم فيها هم عنه وحرمة عليهم ثم اباحه للمصطر فاحله في الوقت الذي لا يقوم بدله الا به فامر ان يقال منه بقدر البلية لا غير وبحوه مرصلا (٣) محمد بن ع الله ومحمد بن عاذر ومرسل (٤) الصدوق فان الصادق ع من صطر الى الميتة والدم ولحم الحرير فلم ياكل شيئا من ذلك حتى موث فهو كافر والعوى (٥) المصطر ياكل الميتة وكل محرم اذا اضطر اليه اي غير تاكلهم منصوص اني صير عيبت بعضها

وتمنع الغوبه في جميع بالبحث في حركات الاولى الظاهر ان الاضطرار يتحقق بخوفه من النفس او من شواو او حباب المرض الشاق عليه نجهله أو خوف رباه المرض او خوف عدم رزقه كك وكذا او حشى الضعف المؤدى الى التلف او المرض كما هو المشهور بين الاصحاب على ما في المسالك كل ذلك لصدق الاصهار اعرفاوا لمرض والخرج وأصرره وعن الشيخ في النهاية والقاصي والحلي والمصنف رده في المصنف ان حصى بخوفه من النفس -للاية الاولى- وخبر الامم بن ومرسل محمد بن ع الله ومحمد بن عاذر- ولكن لا مفهوم لشيء منها كي يوجب تقييدا لطلاق سائر الادلة -وان اثبت الاعن عدم صدق الاضطرار في بعض الموارد المشار اليها- فوكفيها ادلة نفي الضرر والخرج وقاعدة نفي الضرر وحديث رفع الاكراه وما شاكل من ادلة روافع التكييف

١-الوسائل باب ٣-من ابواب قضاء الصلاة-والواقى باب صلاة المريض

و بهرم الفصل الحام- من كتاب الصلاة

٢-الوسائل باب ١-من ابواب الاضعة المحرمة حديث ١

٤-الوسائل باب ٥٦-من ابواب الاضعة المحرمة حديث ٣

٥-المستدرک باب ٤٠-من ابواب الاطعمه المحرمة حديث ٤

الثانية - المشهور بين الأصحاب أنه لا فرق بين المحرمات في إحسانها في حال الاضطراب - وعن الشيخ في الخلاف والمسوط أنه لا يجوز دفع الضرورة بالخمر - يشهد لذلك إطلاق أكثر الأدلة المتقدمة - وخصوصاً حرر المفضل ومرسل محمد المتقدمين المتضمنين للتصريح بحوار تناول الخمر لمصطر - وموثق (١) عمار عن الصادق ع في حديث أنه سأل عن الرجل أصابه غطش حتى حذف عني عنه عاصاب حرر أقال ع في شرب منه قوته - ومرسل (٢) الصدوق قال جاء الحديث هكذا وشرب الخمر جائز في الضرورة - وحرر (٣) الدعائم وإذا اضطر إلى الخمر شرب حتى يروى وليس له أن يموت إلى ذلك حتى يصغر الله

وأستدل بقول الثاني من الكتب (٤) د على حرمة الخمر وآيات الرجل للمصطر لتصدرها حر الخمر محضه ويرى فلا يصح - في إطلاق آية حرمة والصوص لا تصالح للمقدمة معها فإن كل حر يجب أن يكتب فهو مردود - بحر (٥) أبي بصير عن الصادق ع المصطر لا يشرب خمر لا يلبس لا يلبس الأشرع لأنه أن شربها قوته فلا يشرب منها فطره - وحرر (٦) المفضل بن شداد عن الرضا ع في كتابه إلى المأمون والمصطر لا يشرب الخمر لا يلبس - وشهد المصطحج (٧) الحاسي عن أبي عبد الله ع عن دواء يعجن الخمر لا يجوز أن يجره أنه هو واضطرار فقال وع لا والله لا يجوز لمسلم أن ينظر إليه فكيف يتناول ما هو شرعاً تشتم الحرير الذي يقع في كذا وكذا لا يكمل إلا به ولا شفاء أحد أشفاء خمر أو شعير تخزير

ولكن يرد على الأول أن عليه ما أصدر إليه من كتب من الكتاب في الآية الرابعة والحمد لله مطلقاً - مع أن إمام الكشي يخصص حر الواحد فعلاً

١-٢- أو مسائل باب ٣٦ من أبواب الأشرية المحرمة حديث ٤١-٤٢

٣- المستدرك باب ٤٠ من الأطعمة المحرمة حديث ٤

٤- البقرة آية ٢١٩ - المائدة آية ٩٠ و ٩١

٥- ٦- ٧- أو مسائل باب ٢٠ من أبواب الأشرية المحرمة حديث ١٣-١٢-١٠

المتواتر المعنوي كما في الامام والخبر المخالف للكتاب الذي يكون مردوداً ليس ما يحلّه بالعموم والخصوص المطلق فإن الخاص قريبة على العام ولا يعدم مخالفاً معه عند العرف - وأما الأحاديث فجميع العرفي بينهما وبين النصوص المتقدمة الدالة على جوار شره عند خوف تلف النفس يقتضي اليأس على الجوار مع خوف التلف خاصة وتخريمه بدون ذلك كما احتاره المصنف في المختلف على ما حكى والشهيد الثاني في المصنف من نصوص أصح مطلقاً وموثق عمار الذي هو العمدة في الجوار على المضطر محض بصورة خوف التلف على النفس - ولعل ما في نصوص الجمع من التعيين يراه ذلك - فالأصح هو الجوار في خصوص صورة خوف تلف النفس وعلمه مع عدم الخوف وإن كان مضطراً

الثانية لأحلاف بين الأصحاب في عدة حوار النداي بالمسكر أو غيره من المحرمات مع عدة لأخصار - وفي الجواهر بل يمكن تحصيل الإجماع عليه فضلاً عن محكيه في كشف الغطاء - ويذهب منه مذهبنا إلى إطلاق أداة التحريم السالبة عن معارضة إرخصه فيه - المضطر معلوم عدم تحققه في الفرص كثير من النصوص كصحیح الحلبي المتقدم - وحسن (١) أن أدبة كتبت إلى أبي عبد الله ع واستأله عن رجل يهت له الدواء من ربح أو أسير فيشره بقدر أسكرجة من نبيذ ليس يريد الداء ما يريد أسيراً معاً - لا ولا جرعة ثم قال إن الله عز وجل لم يجعل في شيء مما حرم دواء ولا شفاء - وحسن (٢) أني ع سيرد حلت أم خالد العبدية على أبي عبد الله ع - وأما عدة فقالت فقلت قد عرفت في بطنه وقد وصف لي أطباء العراق السداسيون فقال - ما يمنعك من شره فقد قد قلدتك ديني فقال ع - فلا تذوقني منه قطرة لا والله لأأدب لك في قطرة منه فيما تندمين إذا بلغت نفسك هيها وأومئ بيده إلى حميرته يقولها ثلاثاً فسمعت فقالت نعم - ثم قال أبو عبد الله ما يبل أميل يمجس حرم من ماء يثوبها ثلاثاً وصحيح (٣) الحلبي عنه ع - عن داء عجن بالحمر فقال لا والله ما أحب أن أطرأ به فكيف أتداري به أنه بمنزلة شحم الحنزير

اولحم الخنزير وتروا انما يتداوى به انى غير تنكم من النصوص
انما الكلام فى انه هل يجوز التداوى بالمحرم مع الاحتياط لا المشهور بين
الاصحاب كما فى المسالك عدم الجواز فى الخمر بل عن الشيخ فى الخلاف والنصوص
دعوى الاجماع عليه واستدل له بالطلاق النصوص المتقدمة المعتمدة بما فيها من
التعليل - ولكن الاطلاق يقيد بمادة الاضطراب والتعليل محمول على دعاء وعنى
ارادة حصر الدواء فى المحرم اعمارى من جهة انه لو حذر - وانما هو تعالى (١)
وانما هما اكثر من يقمهما لظاهر فى خصوص دفع بهما ووثق (٢) سماعه عن الصادق
عن رجل كان له داء فانه شرب الاول فذهب لآخر فثبت له مضطر الى شربه
ان كان مضطرا الى شربه وامر به دواء لئلا يشرب بوله وامر به دواء لئلا يشرب
الفنائه فى غير الخمر - وهى السالك وتحملى هذه الروايات على تناول الدواء
للضرورة - وعليه مع الاحتياط فى صورة جواز شرب محرم الاضطراب وهى صورة
شوق تف الدس كما هو محور التداوى به والاولا - فى المحرم وامر بها
من المحرمات فيجوز التداوى به مع الاحتياط وحذر الاضطراب كان يحوف على
الامس او عرره فى اطرافه - ذكرناه فى احسن وجه - مجمع من نصوص واختصاص
الرأفة محور مضطرا - والى المحرم (بعد انما ثبت به رخصة) مع كون الاضطراب
بالسنة اليه خاصة بالاجور التجاور - لان التخصيص عند الامس وانما هو
رفع الاضطراب ولا مجور بعده ولذا قلوا ان الضرورة ان تندر بقدرها وللجماع
المحكى عن جماعة على حرمة الجور - والجور افضل المتكلم - نعم له دعت
الضرورة الى الشح حر - لان الدليل الموع - ولقد يدل على ذلك

الحامسة - وجوز نكل مضطر تناول المحرم (الاغنى وهو الخارج على
الامام (ع) والعاذى وهو قاطع الطريق) بها كما مر - انه لا يبرح حصن الشغى ولا عاذى
ويشهد به مضافا الى الاجماع المحكى عن الاصحاب ما فى الايتين المذكورتين

المتقدمين من صطر عبر باغ ولا عادتاهن - وبعض النصوص الاثني ٢ - احتنفه
 الاصحاب في تفسيرهما وعن بعضهم تفسير الباعى من يأخذ من مصطر مثله - والعادى
 من يأكل الزايد عن قدر الشبع او الزايد عن قدر الضرورة - وفى مرسل (١) البرزطير
 عن ابي عبد الله فى الآية الكريمة الباعى الذى يخرج على الامام والعادى الذى
 يقطع الطريق لانحل له المية وسهما وسهما جماعة من الفقهاء منهم المصنف و
 المحققون - وفى غير (٢) حماد بن عثمان عن الصادق ع فى الآية الكريمة الباعى
 باعى الصيد والعادى السارق ليس لهما ان يأكلا المية اذا اضطراهما حرام
 عليهما ليس هبى عليهما كما هبى على المسلمين الحديث ونحوه غير (٣)
 عبد العظيم الحسى عن النجاشي ع - وفى المروى (٤) عن مجمع البيان عن
 الصادقين عليهما السلام تفسيراً باعى باحارج على امام المسلمين - والعادى هاد
 بالمعصية طريقه المحتشين ولا مودة بين التفسيرات ولا يهدى دخول الجميع فى
 الآية الكريمة فالتعريف بهابى النصوص المعتمدة

سادسة - اد لم يجد المصطر الامال المير فيجوز له اكله فان كان ذلك العبر
 غير مصطر - فان كان اضطرا له ساعد الحوف على النفس من كان مشرفاً على
 الهلاكة وجب عليه التدفع اليه - لان فى الامتناع اعادة على قتل المساك وقد روى
 ابن ابي عمير (٥) فى الصحيح عن ابي عبد الله ع من اعان على قتل مؤمن بشرط كتمه
 جاء يوم القيمة مكتوب بين عبيه آيس من رحمة الله ونحوه غيره - ولانه يجب حفظ
 النفس المحترمة من الهلاكة للاجماع - وللصوص المواصلة (٦) وعبرها - ولما
 ذكره من انه يجب الاندفاع على الناس كناية عن العاجز - وللبوى (٧) المروى

١-٢-٣-٤- الوصائل باب ٥٦- من ابواب الاطعمة المحرمة حديث ١-٢-٣-٤

٥- الوصائل باب ٢- من ابواب القصاص فى النفس حديث ٤

٦- الوصائل باب ٣٤- من ابواب جهاد النفس

٧- الوصائل باب ١- من ابواب القصاص فى النفس حديث ٣

طريق صحيح - فان دماءكم عليكم حرام - وعقوى ما دل (١) على وجوب البيع على المحتكر الى غير تلكم من الاحبار الواردة في الابواب المتفرقة - ولعم ما اعاده صاحب الجواهر رد قال - بل لعنه من الامور التي استغنى بضرورتها عن ادليل المخصوص انتهى - وانما اطلاق الكلام فيه من جهة انه حكى عن الخلاف والسرائر انهما لم يوجبا النذر في المسألة - بدعوى عدم كونه اعانة وعدم دليل يدل على وجوب حفظ نفس الغير مطلقا حتى لو توقف على نذر المال ادبى الا لاجماع وهو في الفرض ممنوع بل لعل السر في الاعصار والامصار على خلافه في المقنولين صدام مع امكان دفعه بالمال وفي المرمى اذا توقف علاجهم المقتضى حيوتهم في حذر اهل الحيرة على نذر المال والافاء المسألة اوضح من ذلك

وكم فرق بين هذه العقوى وما في المسألة من انه اذا كان ذلك العبر مصطرا ضرر وخاف على نفسه الهلاك ان اعطى الطعام لهذا المصطر يحوز به ويؤثر المصطر على نفسه ويعطيه الطعام ويحفظه من الهلاك وان اهلك نفسه (٢) (وارد) في الجواهر على انه لو كان من المعلوم عقلا ولا نقده حفظ نفسه التي بعد الله به على غيره بل لعل ذلك من الالتفات به الى التهلكة (وفيه) الاشبهة في كونه من الالتقاء بيده في التهلكة ان كان المراد بها ما يعم هلاك النفس ولم تحق بعمد الا به كما يكون ذلك يكون احياء النفس وهو واجب على الفرض يقع شر احرم يسما ولم يعم من العقل والدين تقديم حفظ نفسه بعد كون الاخر مساويا معه في الايمان والاحترام - بل ظاهر الآية الكريمة (٢) ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة - راجح حفظ العبر غاية الامر لا يكون لازما - ودعوى - كون ظاهر الآية غيرا عرص كما ترى - لاظهر هو حواردك - نعم لا يجب عليه الاعطاء بخلاف الفرض الاول .

وهل يحوز لمصطر ان ياحذ الطعام من مصطر مشدظما - قال في المستدرك الحكم بعدم اجوار احما على حرمة الظلم وعدم مجور له الا بالضرورة الحاصلة له

١ - الوسائل باب ٢٩ و ٣٠ من ابواب آداب التجارة

٢ - سورة الحشر الآية ١٠

ايضا انتهى سوابقه ان لاصطرار اوجب سقوط حرمة احد مال العير وكون صاحبه ايضا مضطرا لا يبيع عن تأثير اضطراؤه في سقوط الحرمة فيبقى حكمان متزاممان وجوب حفظ النفس وجوب حفظ العير وحيث لا اولوية لاحدهما على الآخر فيحكم بالتخيير فالأظهر هو الجواز .

ثم انه قال أشبهه الثاني في المصادك ان كان المقصر قادرا على دفع ثمنه م يجب على المالك بدله محاب قطع لال ضرورة المحتج ندفع بدله الثمن القادر عليه وان كان عاجزا عنه ففي وجوب بدله مجابا وجهان - احدهما عدم العصمة مال العير كعصمة نفسه فيجمع بين الحقين بامرين وقت القدرة - والثاني عدم جواز احد العوص لوجوب بدله فلا يمتنع العوص لانه لا عوض على من الواجب كما اذا حلص مشرفا على الهلاك لم يمت عليه اجره المثل وحواله مع الكفة كما يجب بدل الطعام في الغلاء على المحتكر بجزءه عليه مع حوار احد العوص اجماعا والمعلوم وجوبه نفس بدل المال اعم من كونه مجابا او عوصا انتهى (قول) ما افاده من حوار احد العوص وعدم وجوب بدله مجابا متين عديته وقد اشاعها الكلام في ذلك في مسحت احد الاخره على الواجب وبما عدم المساقه بين الواجب واحد العوص وامامسألة تحليل المشرف على الهلاك - لتحكم بعدم وجوب اخره انما ليس من جهة عدم اخذ العوص براء الواجب بل من جهة ان ضمان اجره المثل يتوقف على سبب و شئ من اسباب الضمان من اليد والائلاف والمعاملة لا يكون متحققا في العوص ولذا لو احتمل الحال وواقعه على بدل اخره بدلهما او قبلها جاز ذلك

ثم انه هل يجوز للمالك احداث ثمن الرايد عن ثمن المثل ويجب على المضطر دفعه مع القدرة كما هو المنسوب الى المشهور لدفع الاصطرار بالتمكن من بدل العوص ولورايدها - ام لا يجوز له احد الزايد كما عن الشيخ في المسوط لانه مضطر الى بدل الزيادة فكان كالمكره عليه - وجهان اظهرهما الاول ويرد على ما افاده الشيخ انه مضطر الى انشراء لا الى حصوص بذل الزيادة وقد حقق في محله - ان

حديث (١) الرفع يرفع صحة المعاملة المكره عليها - ولا يرفع صحة المعاملة المضطر اليها لكونه في مقام الامتنان ولا منه في رفع الصحة في الثاني - فالظاهر هو جواز اخذ الزيادة اللهم الا ان يقال ان حوار احد الرايد ضررى على المضطر فيرفعه حديث (٢) لا ضرر - ولكن غايته عدم حوار الاحد تكليفا لا وضعا فتدبر حتى لا تبادر ببال الاشكال

ولو لم يجد المضطر الا الادمى وخاف على نفسه الهلاكه ان لم ياكل منه - فان كان ميتا جارا كله لان الميت وان كان محترما الا ان حرمة الحي اعظم و المحاصصة عليها اولى - وبذلك في السفينة ميت وخاف اهلها العرق حار طرح الميت في البحر ولا يجوز طرح الحي - والاحتفين بالاعتصار على اكله لان الضرورة تدفع بذلك وفي طبعه وشبهه هناك بحرمة فلا يحور الاقدام عليه مع اندفاع الضرورة تدونه - ولو كان حيا - فظاهر كمناتهم التسالم على عدم حوار اكله ان كان معصوم لدم - بل في المساكنك ولا يحور ان يقطع من غيره - يحفظ نفسه حيث يكون معصوم انما قد اذ ليس فيه اطلاق انفس لانه الكل و كذا ليس للانسان ان يقطع حرمة المضطر انتهى - فان كانت المصلحة جماعية - والافعة تنصى بقاعدة حوار في امرض الاول والوجوب في المرضين الاخيرين فانه كما يحرم قتل المؤمن ككك يحرم قتل نفسه وبحب ان يحفظ نفسه ولا اهمية لاحدهما على الاخر فيحكم بالحبيب - ولرب في اهمية حفظ النفس المحترمة من قطع عصوه من الاعضاء - وبحب ذلك مقدمة لحفظ النفس والله العليم - وبه يظهر وجوب اكل المضطر الخائف على نفسه لو ترك الاكل من المواسع النعمة - ان علم سلامة نفسه مع القطع وفي كلمات الاصحاب في المقام تشويش واضطراب يظهر لمن راجعها -

(١) الوسائل باب ٥٦ من ابواب جهاد النفس

(٢) الوسائل باب ١٧ من ابواب الخيار كتاب النجاة

آداب الاكل وسنته

(المادة يستحب) عند الاكل امور وله آداب قبله وبعده وحينه اقتصر المصنف
 رده على سبعة منها الاول (غسل اليد قبل الطعام) والنصوص (١) الكثيرة المتضمنة - انه
 ينهى المقر ويزيد في العمر ويجلو الصبر ويكثر حير البيت وما شاكل تدل عليه - وفي
 جملة (٢) منها الامر بالصوء وفي المسالك المراد بالوضوء هنا غسل اليدين - و
 لعنه كك ادلم بعدم الصوء قبل الطعام في الشرع - ولم يذكر الاصحاب ذلك في
 مستحبات الصوء - ويؤيده انه رتب على الصوء في غيره ما رتب على الغسل في
 رواية اخرى من الآثار والمعجم - ويشهد به خبر (٣) هشام بن سالم عن جهم بن محمد
 عن ابيه ع عن رسول الله ص من مره ان يكثر خير بيته فليتوضأ عند حضور طعامه
 من توضأ قبل الطعام ومدة عشر في سعة رقة وعوفي من البلاء في جسده وزاد
 الموسوي احدثوا حديث في حديثه قال لي الصادق ع والوضوء هنا غسل اليدين
 قبل الطعام وبعده

ثم ان الطاهر اختصاص استحباب غسل اليد بمن ليست بده نظيفة - لخبر (٤)
 سليمان بن جهم الجعفي عن ابي الحسن ع انه كان يمانني بالمائدة فيقول من
 كانت يده نظيفة فلم يمسها فالباس ان ياكل من غير ان يغسل يده - ومعلوم ان المراد
 بالبأس المنهى هو مطلق المرحوحية - ولما دل (٥) على ان رسول الله ص لم يمس
 ماء وقد نهي بكتف شاة وتعدي - وما دل (٦) على ان ابا عبد الله ع تغذى ولم يغسل
 يده - وبالمجملة يختص استحباب الغسل بمن يكون يده غير نظيفة - وعليه فيمكن
 البناء على اختصاص الاستحباب بمن ياكل بده فان المستفاد من النصوص سيما
 مقتضية مناسبة الحكم والموضوع ان الامر بالغسل انما هو ثللا يمتزج بالطعام ما فيه

١-٣-٢- ابو حنبل باب ٤٩ عن ابواب آداب المائدة

٤-٥-٦- الوسائل باب ٦٤ من ابواب آداب المائدة حديث ١٠-١٧

يده من التوسعة مما في ألمه والك والجواهر من أنه لا فرق بين كونه بشراً يلد أو بهيمة لا تو
 أن كان الحكم مع المباشرة أكد غير تام - كما أن ما فيهما من هو (أي الأكل ما يلد)
 الأصل في الشرعية لأن الأكل من صاحب الشرع وحفته كان كك - يردون ما علمهم
 صيغته في ذلك الرمان الذي لم يكن الآلة التي يأكل معها كثيره شائعة - لا يدل على
 الاستحباب وكونه الأصل في الشرعية - فالأظهر عدم مرجوحية الأكل مع الآلة - و
 لا يستحب معه غسل اليد

(و) الثاني (التسمية) عند الشروع - فعن أبي عبد الله ع، كما في قوى (١) السكوى
 قال رسول الله ص، إذا وضعت المائدة حفها أربعة آلاف منك فإذا قل أجد
 بسم الله قالت الملائكة بارك الله عليكم في طعامكم ثم يعاون للشيطان أخرج يا فاسق
 لا سلطان لك عليهم فإذا فرغوا فقلوا الحمد لله قالت الملائكة قوم انعم الله عليهم
 فاد واشكر ربهم وإذا لم يسموا قالت الملائكة بشيطان اد يا فاسق فكل معهم
 الحديث ونحوه في الدلالة على ذلك روايات (٢) أبي بصير وأبي حنيفة وحراح
 المدائني ومسمع وعمر بن قيس الناصري وعياض بن أبراهيم والنخعي بن موسى و
 غيرها - ثم إن في حمة منها الأمر بالسنية عند وضع المائدة وفي حمة أخرى ما يرد
 على استحبابها عند الشروع في الأكل ولا بأس بعمل بها

ثم إنه يستحب التسمية عند إرادة الأكل من كل شيء - لصحيح (٣) داود بن فرقد عن الصادق
 ع، قال قلت له كيف أسمى على الطعام فقال ع، ادعوا وحلفت الآية فسم على كل إمام
 وعند إرادة الأكل من كل صوم ومن أحدث لآية - بدوئته (٤) الأخر عنه وع
 عن أمير المؤمنين ع، سميت لمن سمي على طعام أن لا يشتكي منه فقال ابن الكواكب
 أمير المؤمنين لقد أكلت البارحة طعاماً سميت عليه فأداني قال ع، فلعنك أكلت
 الوانا فسميت على بعضها ولم تسم على بعضها فلعنك ونحوه غيره
 ولو تكلم في أثناء طعام سمي عليه أعاد التسمية - لحديث (٥) مسمع وصرح به نافع

١-٢- الوسائل باب ٥٧- من أبواب آداب المائدة حديث ١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١١

٣-٤-٥ الوسائل باب ٦١- من أبواب آداب المائدة حديث ١-٣-٢

أصرار الطعام إما هو أدام بعد التسمية بعد الكلام ولونسي التسمية على الطعام يستحب أن يقول إذا ذكر اسم الله عز وجل وأجره - (١) صحيح (١) ابن فرقة - ثم أن التسمية المستحبة عند وضع المائدة لاستحب على جميع الأفراد لو كانوا جماعة بل يحرى تسمية واحد منهم في ذلك لمصحح (٢) ابن الحجاج عن أبي عبد الله ع إذا حضرت المائدة فسمي رجل منهم أجزأ عنهم أجمعين

(و) الثالث (الاكل باليمى) مع الاختيار - لخراشي (٣) بصير عن الصادق لاناكل ما يرى وانت تستطيع - وحر (٤) سماعة ع ع عن الرجل يأكل شماله و يشرب منها قال ع لا يأكل شماله ولا يشرب شماله ولا يتناول بها شيئاً - ويخوفا غيرهما - ولا يامسها حر (٥) حماد اكل او عذاته يساره ونحوه حر (٦) الحسين - اسأى العرب من عن أبي الحسن ع فانه يمكن أن يكون ذلك لبيان الجواز - كما لا يماسها حر (٧) أي أبواب المتضمن ان الحب والرمال يؤكلان باليدين - لاختصاص ذلك مما

(و) الرابع (عمل اليد بعدة) لمصوصي المشار اليها المتقدمة - والكلام في استخدامه لمن أكل - لانه هو الكلام في عمل اليد قبل الطعام (و) الخامس (الحمم) للاخبار المتقدمة

(و) السادس (الاستقاء) لحبر (٨) أسرى عن الرضا ع إذا أكلت فاستلق على قدمك وضع رجليك اليمنى على اليسرى ونحوه - حره (٩) الآخر (و) سبعة ما يطهر استحب (جعل الرجل اليمنى على اليسرى) ثم انه للاكل والشرب آداب احرم بدكرها المصنف وه وافقينا نحن اثره فمن اراد الاطلاع عليها فليراجع الكتب الاخر

٢-١- الوسائل باب ٥٨- من ابواب آداب المائدة حديث ١-٢

٣-٤-٥-٦-٧- الوسائل باب ١٠- من ابواب آداب المائدة حديث ١-٣-٤-٥-٦-٧

٨-٩- الوسائل باب ٧٤- من ابواب آداب المائدة حديث ١-٣

يحرم الاكل على مائدة المسكر

(ويحرم الاكل) بل الجلوس ايضا (على مائدة) يشرب عليه، المحرم بالاخلاق ويشم له - صحيح (١) هارون بن الحنبل قال كما مع ابى عبد الله ع، بالحيرة حين قدم على ابي جعفر المصوور فخن بعض انقواذ اياه و صنع طعاما ودعا الناس وكان ابو عبد الله ع، فيمن دعاه فيسما هو على المائدة ياكل و معه عدة على المائدة فاستسقى رجل منهم عاتى بقدح فيه شراب لهم فلما صار القدح في يد الرجل قام ابو عبد الله ع عن المائدة فمثل عن قيامه فقال قال رسول الله ص، سمعون معون من جلس على مائدة يشرب عيها المحرم - وخبر (٢) الحراح المدائني عن ابى عبد الله ع، قال رسول الله ص، من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ياكل على مائدة يشرب عليها الخمر - وخبر (٣) الحسين بن زيد ع، عن آتانه عن اسى وص في حديث الماهي قال ونهى عن الجلوس على مائدة يشرب عيها الخمر - ولا ما في بين الخصوص كى يقال ان الاول اصح بالعدل عليه بل، منجه هو اعدل، بالجميع فيحرم الجلوس وان لم ياكل والاكل وان لم يجلس

ثم ان المصوب الى الاصحاب حرمة الاكل على مائدة يشرب عليها (المسكر) وان لم يكن خمرا - ويشهد به مضاد ابى الصوص (٤) المتضمن ان كل مسكر خمر - فتأمل فيه في خصوص التحريم - موثق (٥) عمار عن الصادق ع، عن المائدة اذا شرب عليها الخمر او مسكر قال ع، حرمت المائدة الحديث - وعن المصنف - انه التعدي الى الاجتماع على السهو و اعتسائه وعن الحاي لا يجوز الاكل من طعام يعصى الله به او عليه (وامتدل) لهما بان القيام يستلزم السهو عن المسكر من حيث انه

١-٢-٣- الوصائل باب ٦١- من ابواب الاضعة المحرمة حديث ٣-١-٥

٤- الوصائل باب ١٥ و ١٩- من ابواب الاشارة المحرمة

٥- الوصائل باب ٣٣- من ابواب الاشارة المحرمة حديث ٢

اعراض عن فاعله واهله فيجب لذلك ويحرم تركه - وإن مجلس العصيان في
مرض برول العذاب (ويكن يرد) على الأول أن النبي عن المسكر شرائط والكلام
أنما هو في حرمة الجلوس والأكل من حيث هما وإن لم يكونا موردين للنهي عن المسكر
ولا كان القيام من مصاديقه - ويرد الثاني أن مجرد ذلك لا يصلح مستثناً للحكم بالحرمة
والقياس على مجلس شرب الخمر باطل - فلا يظهر عدم الحرمة

(و) قد تقدم الكلام في مسألة حرمة أكل ما يضر بالدين ما يظهر منه حكم (افراط
الأكل المعتضض للضرر) ثم كتاب الصيد وتوابعه في عصر يوم السادس عشر من حجة
والحمد لله أولاً وآخراً

كتاب الميراث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين - والصلاة على اشرف برئه محمد وعترته الطاهرين
(كتاب الميراث) وفي حصة من الكتب الفقهية التعبير عن ذلك بكتاب شرائع وابطاهر
ان التعبير بها اولى - لان الميراث اعم من العريضة ان اريد بها المعروف بالتمصيل
عم ان اريد بها ما يعم الاحمال كارت اولى الارحام فهو نعمها - والاصل فيه عند
الاجماع من المسلمين بل الصرورة من الدين الكتاب والامة - فمن الكتاب آيات
مكثرة فان (١) الله تعالى ارجن نصيب مما ترك ابو الدان والاقرتون وله نصيب
مما ترك ابو الدان والاقرتون - وقال سبحانه (٢) ويوصيكم الله في اولادكم للذكر
مثل حظ الانثيين - وقال عز من قائل (٣) وان امرؤ هتك ليس له ولد وله احت فلها
نصف مما تركه - واما من السنة - مخصوص متواترة مستمر عليك في ضي المسائل
الآتية - روى (٤) شيخ الطائفة عن عبد الله بن - عودان االى وص - فان تعموا المراتب
وعلموها الناس فاني امرؤ مقوص وسيعص العم ويظهر الفتن حتى يحتلف الرحلان

١-٢-٣ - سورة النساء آية ٨-١٢-١٣-١٧٧

٤. المصنوع او كتاب الميراث والموارث

في الفريضة ولا يحدان من يحصل بينهما - وروى (١) ايضا عنه «ص» تعلموا العرائض
وعلموها الناس فانها نصف العلم وهو يسي وهو اول شيء يترع من امتي - وذكروا
في توجيه التتبعين وحواها - ١ - اختصاصه باحدى حائتي الانسان وهي حالة
الممات بخلاف سائر العلوم ولا شك ان المختص باحدى الحائتين نصف المجموع
- ٢ - اختصاصه باحد مني الملك وهو سبب الاضطراب من الموت والارث وباقي
العلوم لا يختص به واحد مني العلمين نصف مجموعهما - ٣ - ان العلم قدماة سم
المقصود بالذات فيه العلم والتعليم والعمل تابع والاخر بالعكس والاول العرائض
والثاني باقي الصفه واحدا لتسمين نصفهما - ٤ - انه نصف العلم لاشتماله على مشقة
عظيمة في معرفته وتصحيح مسئلة بخلاف باقي العلوم واحدا للعلمين مجموعهما
- ٥ - انه نصف باعتبار انوار - وفي المسالك وروى ان ثواب مسألة من العرائض
ثواب عشرة من غيرها - ولكن الكل كما ترى بكلمات - ويمكن ان يكون المراد بالفريضة
ما يجب فعده فتكون اشارته الى الحكمة العملية التي هي احد قسمي العلم واما قوله
«ص» انه اول ما يترع من امتي - قبل ان مضدقه ماشاع وذاع من قصة غصب ذلك
وخبره وضع حديث لا ورت - ويمكن ارجاع النصير الى العلم وكو به اول ما يترع
لكون الخلافه التي يوجب اشرعها اشرع العلم والتعليم

موجبات الارث واسبابه

(و) كيف كان وفيه فصول الفصل الاول في اسبابه (بالمعنى الاعم اى الموجبات
الارث اشتمالة للسبب بالمعنى الاخص (وهي شتان) بالاستقراء والضرورة
من الدين (سبب ونسب فالسبب) هو الاتصال بالولادة بانشاء احد الشخصين الى الاخر
كالا ب والابن - او بانشاءهما الى ثالث مع صدق اسم السبب عرفا على الوجه الشرعى
فيخرج بقولنا عرفا من ينقل بالاحتراف اتصالا بعيدا كاتصالهما بالولادة من ابي «ص»

وتقرب بالولادة اتصال أحدهما بالآخر ورجية أولاد أو نحوهما - وتقولنا على
أبو حنيفة وشرعي ولد الرنا - ويدخل به من الحقبة الشارع ولم يعلم الولادة

ثم إن ينسب عمودا وحواشي - وعموده الأساء والأساء و لواقى حواشي

(و) اعقبا ذكروا - ان (مراتب ثلاث) باعتبار الاجتماع والافتراق في الارث

والذين والثالث في جهة النسبة - نوضح ذلك - انه لاشبه في انه في كل مرتبة
من هذه المراتب الثلاث يقدم الاقرب على الأبعد - وانه كما أن الأباء والأساء

يقدمون على الأخوة والأجداد - ولذا قدمت مرتبة الأوتين على مرتبة الأخيريين
فكث الأولاد مع آبائهم - ثم لا يرون مع وجودهم فيهم - بكونوا في مرتبتين و

كذلك القول في الأخوة مع أولادهم - وأجدانهم مع الأبعد منهم على هذه المراتب
وإن اعتبروا المراتب ثلاثا مع ذلك فمن جهة الأساء أمهات وأسوان في جهة

نسبهم أو متساويين - والمتساويين أمهات مع بعضهم بعضا لا يجمع لأحرار ولا
وأما الذين أمهات مجتمعين في الارث أم لا - فجهتوا كل من من من لا يجمع

أحدهما مع من معه الآخر أو متساويين مجتمعين في الارث في صفة واحدة ولا حل
ذلك حصص نسب صفت الثلاث - هكذا - فائدة هذه المحققين

ويشهد الثاني به في المسائل ووجه آخر ذلك - قال لان الاقرب في المرتبة

وإن مع الأبعد لكن قصره في المرتبة لا يجمع - به من غير حصة - فكان الأبعد وارثا مع
مسوى الاقرب في تلك المرتبة فذلك جعلت واحدة بخلاف حال كل واحد من أهل

المرتبة مع من هو في غيرهما فانه لا يشاركه - ووجه فذلك تعددت هذه الوسطة مثل
أولاد الأولاد فيهم وإن كانوا لا يرون مع أولاد فيكونون بالنسبة إليهم مرتبة كسنة

الأخوة إلى الأولاد لان أولاد الأولاد يشاركون الأباء أمهات انهم لا أولاد في المرتبة
هكذا وان ذلك في المرتبة الأولى وإن تفرقا واعني بعض الأخوة - وكذا القول في أولاد

الأخوة فيهم وإن كانوا مع الأخوة مرتبة متأخرة إلا أنهم مع الأجداد مرتبة واحدة
حيث لا يبعد من أولاد الأخوة مع الاقرب من الأجداد ومسوى المساوي في قوة

المساوي - ثم قال وهذه السكتة تنحصر في الأعمام والأخوات لان أولاد كل طقة منهم

مقدمون على الطبقة التي بعدها مطلقا كالولاد اعمام الميت فانهم اولى من اعمام
اب الميت وهكذا انتهى

ولبعض الفقهاء صسط هذه المراتب - بان القريب ان تقرب الى الميت
غير واسطة فهو والمرثة الاولى او بواسطة واحدة فهو المرتبة الثانية او بازيد من
مرتبة فهو الثالثة - واشكاه طاهر - فانه يختلف في حق اولاد الاولاد وفي حق اولاد
الاخوة وفي حق الاحداد العبا وفي حق اولاد العمومة والمخولة فالصحيح هو
اموجه الاول

ثم ان لكل من المرتبتين الاولتين من المراتب صفتين - هي الاولى الابوان
والاولاد وهي لثنية لاحوه والاحداد - واما الثالثة فهي طقة اولى الارحام فصنف
واحد هم اخوة الازواج والامهات واولادهم - والاخر من كل صنف يحجب الاعدل من دون
الآخر - والاولاد ملاواسطه يحجبون الاولاد مع لواسطة ولا يحجبهم الابوان - و
انحد الادنى يحجب الاعلى دون اولاد الاخوة - والاخوة يحجبون اولاد الاخوة دون
الصاعد من الاعداد - واعم القريب يحجب لبعيد من الاعماد والاحوال - واولاد
العمومة وادنى وكذا احد لا تحدد الصنف - والواحد من كل مرتبة او درجة وان كان
اشي يحجب من ورائه من المراتب والسرحدات الالهي صورة واحدة اجماعية وهي
ان الاعم الاب والام يحجب عمه للاب وحده وباحد نصبه كما سيأتي

في بيان معنى ذافرض وذاقربة

ثم انه ينقسم النوراث باعتبار الارث بالفرص والقرابة الى اقسام - وللقوم
في بيان سلك الاقسام كلمات وتعل احصاها من افاده الشهيد في الدروس على صاحبها
وعبارته وحاصها على ما في المعتمد - ان كل وارث مناسب او مناسيب اما مسمى
النهائي في كتابه سبها ميعا واولا - والاول يسمى ذافرض والثاني ذاقربة والاول
اما مسمى له في جميع حالاته او في حالة دون اخرى - فلوراث ثلاثة - الاول ذوفررض

لاغير الاعلى الرد - وهولثلاثة اصناف - الام قال الله تعالى (١) ولا يوبه لكل واحد منهما السدس مما تركا ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فللمه الثلث من كان له اخوة فللمه السدس - سمى لها في جميع حالاتها سهما معيا - واربو جان قال الله سبحانه (٢) ولكم نصف مما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكن الربع وقال تعالى (٣) ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكنكم ولد فلهن الثلث - وكلالة الام اتحدت ام تعددت قل عز شانه (٤) وان كان رجن يورث كلاله او امرأة وله اح او احدث فكل واحد منهما السدس وان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث - الثاني ذو فرض تارة وقرابة اخرى وهم ايضا ثلاثة اصناف - الاب فيرث بالفرض اذا اجتمع مع الولد قل تعالى (٥) ولا يوبه لكل واحد منهما السدس مما تركا ان كان له ولد وبالفراية اذا انفرد قل فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فللمه الثلث - فرض للام على تقديرى وجود الولد وعدمه ولم يجعل للاب على الاحير فرضا ح فيرث بالفراية - والست ميرث بالفراية اذا دخل عليهن الذكر - قل عز من (٦) قائل يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين - ولم يجعل لهن ح فرضا - وبالفرض اذا انفردت قال سبحانه وان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا مما ترك وان كانت واحدة فلها النصف - والاحت من قل الابوين او الات اتحدت ام تعددت ميرث بالفراية اذا دخل عيشت دكر من الاب قل (٨) سبحانه وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين - وبالفرض اذا انفردت او دخل عليهن كلاله الام - قال عز (٨) شانه ان امرؤ هلك ليس له ولد وله احدث فلها نصف ما ترك وان كانتا اثنتين فلهما الثلثان - الثالث ذو فراية لاغير وهم الباقيون - هذا ما ذكره الشهيد وهو نام ان لم يجعل الرد داخلا في الفراية او قطع الطرعة - وهذا وان كان تلاف كلمات القوم الا انه احسن ما قيل في المقام

ميراث الابوين

ثم انه قد عرفت ان النسب مراتب ثلاثا (الاولى الابوان والاولاد) وفيها مباحث
 اسحت الاول في ميراث الابوين اذالم يكن معهما ولد وفيه مسائل
 الاولى لا يتقدم الابوين احدهما الارحام ولا من ذوى الاسباب احدا جمعا
 وكتبا وصلة بل لا يرث معهما او مع احدهما من الاسباء غير الولد وولده وان ترل
 احدا في غير الحد فان به خلافا مياتني -و غير الروح والزوجة من ذوى الاسباب
 والنصوص المستفيضة شاهده ذلك لاحظ- صحيح (١) محمد بن مسلم عن الباقر ع
 لا يرث مع الام ولا مع الاب ولا مع الابن ولا مع الالة الا الزوج والزوجة الحديث
 وصحيح (٢) رداة -ولا يرث مع الام ولا مع الاب ولا مع الابن ولا مع الابنة احد
 حقه الله غير زوج او زوجة- وحبر (٣) الحسن بن صالح عن ابي عبدالله ع عن امرأة
 ممكنة لم يدخل بها زوجها مات وترك امها واحوس لها من امها وايسها وجدها
 اب امها و زوجها قال ع يعطى الروح النصف وتعطى الام الباقي ولا يعطى الجد
 شيئا لان بنته حجة ولا يعطى الاحوة شيئا - وموثق (٤) ابي بصير ع ع عن رجل
 مات ترك اباه وعمه وجده فقال ع وحجب الاب الجد عن الميراث وليس للعم
 الا للحد شيء - وحبر (٥) يوسف بن عمار قلت لابي عبدالله ع ان زارة قد روى عن
 ابي جعفر ع انه لا يرث مع الام والاب والابن والنت احد من الناس شيئا الا الزوج
 او زوجة فقال ع عبدالله ع اسماروى زارة عن ابي جعفر ع فلا يجوز ان ترد
 الحديث - وخبر (٦) ابي بصير ع ع في امرأة وفيت وترك زوجها و امها واباها

١- الوسائل باب ١- من ابواب ميراث الابوين والاولاد حديث ١

٢- الوسائل باب ٧- من ابواب موعات الارث حديث ٨

٣- ٤- الوسائل باب ١٩- من ابواب ميراث الابوين حديث ٢- ٣

٥- ٦- الوسائل باب ١- من ابواب ميراث الاحوة والاجداد حديث ٧- ٨

وأخوتها قال (ع) هي من متاعهم للزوج النصف ثلاثة أسهم وللأب الثلث سهمان وللأم السدس وليس للأخوة شيء إلى غير تلكم من النصوص الأتية في المسائل الأتية وأما موثق (١) فضيل بن يسار عن الصادق (ع) في رجل مات وترك أمه و زوجته وأخته وجدته قال (ع) للأم الثلث وللعمة الربع وما بقى بين الجد والأخت للجد سهمان وللأخت سهم - وغير (٢) أبي بصير عن الباقر (ع) عن رجل مات وترك أمه وزوجته وأختين له وجدته قال (ع) للأم السدس وللعمة الربع وما بقى نصفه للجد ونصفه للأختين - وغير (٣) زرارة عن الصادق (ع) عن امرأة تركت أمها وأخواتها لا يها وأمها وأخوة لام وأخوات لأب قال (ع) لأخواتها لا يها وأمها السدس ولأمها السدس ولأخوتها من أمها السدس - وقريب منه خبره (٤) الآخر - فلا عراض الأصحاب عنها ومعارضتها مع النصوص المتقدمة المعمول بها - وموافقها للعامة ومعارضة بعضها مع بعض فإنه حكم في الأول بأن للأم الثلث وفي الثاني قال (ع) وإن لها السدس - وحكم في أحد خبري زرارة بأن الأخوة من الأبوين يرثن - وفي الآخر حكم بعدم تورثهن - لا بد من طرح الجميع - أو الحمل على النية - أو البقاء على أنها وردت التزاما على العامة بما الرمو به أنفسهم

إذا انفرد أحد الأبوين كان له المال كله

أثنية إذا انفرد أحد الأبوين عمن في درجته والزوج - كان له المال كله عاية الأمر أن الأب يرث المال كله بالقراءة - والأم ترث ثلثه بالعرض والباقي رد عليها وبالجمل (للأب المفرد المال) قراءة - (ولأم وحدها الثلث) فرضا (والباقي رد عليها) - لا خلاف في شيء من ذلك - ويشهد لذلك مصابحا إلى الإجماع أنه لا وارث غيره لمنه أياه فقد تقدم أن الأب ح يرث المال بالقراءة - وأنه لا عرض له - والنصوص

تقدم بعضها ويأتي آخر ويشهد لان الام ترث الثلث فرضا - الاجماع - والكتاب - و
 المنة - ولا تنهقرث الباقي ردا - عاتقدم من مادل على انه لا يرث مع الام احد من ليس
 في درجاتها ومادل على ان الاقرب يسمع الا بعدوان السابق احق بميراث قريبه كخبر (١)
 حماد بن عثمان عن ابي الحسن ان عليه ع، كان يعطى المال الاقرب فالاقرب وبغير (٢)
 حسين الرزاز عن ابي عبد الله ع، المال للاقرب والعصبة في فيه التراب - وصحيح (٣)
 زرارة عن الصادقين ع، ان مات رجل وترك امه واخوة واخوات لاب وام واخوة
 واخوات لام وليس الاب حيا فاسم لا يرثون ولا يحجبونها لانه لم يورث كلاله - و
 مرسل (٤) يونس عن الصادق ع، اذا التفت القرابات فالسابق احق بميراث قريبه
 وخبر (٥) سليمان بن خالد عنه ع، اذا كان وارث من له فريضة فهو احق بالمال -
 ادلاحقة اهم من تقديم فريضة وردما يبقى بعد فريضة عليه - وخبر (٦) موسى بن
 بكير قلت لزراعة حدثني بكير عن ابي جعفر ع، في رجل ترك ابنته وامه ان العريضة
 من اربعة لان للبت ثلاثة اسهم وللأم السدس منهم وما بقي سهمان فمما احق بهما
 من العم ومن الاخ ومن العصبة لان الله تعالى سمى لهما ومن سمى لهما فيرد عليهما
 بقدر سهامهما - فانه علل الرد بالتسمية وهي هامتحفة

ثم انه ربما يستدل على ذلك وعلى غيره من جريئات الرد - بالاية الكريمة (٧)
 واولو الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله، تنقيب انها يدل على ان بعض
 اولى الارحام وهو الاقرب اولى ببعض من الامم كما ورد في الروايات - فحق خبر (٨)
 زرارة عن الباقر ع، في قول الله تعالى واولو الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله

١- الوسائل باب ٥- من ابواب ميراث الابوين والاولاد حديث ٦

٢- الوسائل باب ٨- من ابواب موجبات الارث حديث ١٨-١

٣- الوسائل باب ١٢- من ابواب ميراث الابوين والاولاد حديث ٣

٤- الوسائل باب ٢- من ابواب موجبات الارث حديث ٢-٣

٦- الوسائل باب ١٧- من ابواب ميراث الابوين والاولاد حديث ٦

٧- سورة الانفال آية ٧٩

ان بعضهم اولى بالميراث من بعض لان اقربهم اليه وحما اولى به ثم قال
ابو جعفر ع: ايهم اولى بالميت واقربهم اليه امه او اخوه اليس الام اقرب الي الميت
من اخوته واخواته ومحوه غيره - وخبر زرارة كما نرى كالص في ارادة البعض الخاص
مسم عن بعض - فلا يصح في اي ما قبل من انه يمكن ان يكون المراد مطلق البعض اي بعض
اولى الارحام كان اولى ببعض من غيرهم - وح فلا دلالة لها على ارد

حكم مالوا اجتماع الابوان

(ثالثه) (ولو اجتماعاً) أى لو اجتماع الألوان (كأن) الثلث للام مع عدم الأخوة بالحاجة - واحد من مع وجودهم - (والأقوى) أى للاب، الاختلاف فى شئ من تنكح وشهد لحكم لام فى اصولين الآية الكريمة المستدرة - وعليه وعنى حكم الاب للصوم المستقص - كصحيح (١) رواية عن ابي حمزة ع - فى رجل مات وترك ابويه قال ع - للاب سهمان وللأم سهم - وصحيحه (٢) الآخر عن ابي عبد الله فى رجل مات وترك ابويه قال ع - للام الثلث وللأب النشأ - وحبر (٣) ابان بن علقم ع - فى رجل مات وترك ابويه قال ع - للام الثلث ومابقى للاب ويحويها غيرها هذه النصوص تدل على حكمها مع عدم وجود الحاجب

وبدل على حكمهما مع وجوده جملة اخرى من المصوص - كحبر (٤) زرارة عن ابي
عبدالله ع قال قال لى يار زاره ما تقول على رجل مات وترك اخويه من ابيه واخويه
قلت السدس لامه وهاقى فللاب فقال ع من اين هذا قلت سمعت ابا عبد الله يقول
على كتابه يار زاره ان كان له اخوة فلامه السدس فقال ع ويحك يار زاره اولئك
الاخوة من الاب اذا كان الاخوة من الام (م) يحجبوا الام عن الثلث - وخبر (٥) ابي
بصير عن الصادق ع على رجل ترك اخويه واخوته قل ع للام السدس ولللاب خمسة
اسهم وحفظ الاخوة وهى من ستة اسهم - وصحيح (٦) زرارة الموقوف اذا ترك

ابوين فلامه الثالث ولايه الثلثان في كتاب الله عز وجل - فان كان له اخوة يعى الميت يعنى اخوة لاب وام او اخوة لاب فلامه السدس وللأب خمسة أسدس - ولا يضر ضعف بعض النصوص بعد عمل الأصحاب بها - كما لا يضر الوقف في صحيح زرارة وفي الوسائل يستفاد من أحاديث كثيرة أن زرارة قرأ صحيفة الفرائض بخط علي وعه وانهم كانوا يرجعون فيها لذلك

حكم مالو كان مع الابوين احد الزوجين

الرابعة (ولو كان معهما زوج أو زوجة فله نصيبه وللأم الثلث) أن لم يكن معهم إلا أخوة الحاجبة - والأب السدس (والأم في الأب) بلا خلاف في شيء من ذلك - ويشهد بالجميع مع عدم الحاجب - صحيح (١) الجعفي عن أبي عبد الله (ع) قال قلت له رجل مات وترك أمراًته وأبويه قال (ع) وأمراًته الربع وللأم الثلث وما بقى للأب - وموثقه (٢) عن أبي جعفر (ع) في زوج وأبوين قال للزوج النصف وللأم الثلث وللأب ما بقى - وقال في امرأة مع أبوين قال للمرثبة الربع وللأم الثلث وما بقى للأب - وصحيح (٣) محمد بن مسلم قال قرأ أبي أبو جعفر (ع) صحيفة الفرائض التي هي أملاء رسول الله (ص) وخط علي (ع) بيده فقرأت فيها امرأة ماتت وترك زوجها وأبويه فلزوج النصف ثلاثة أسهم وللأم الثلث سهمان وللأب السدس سهم - وموثق (٤) أبي بصير عن الصادق (ع) في امرأة توفيت وترك زوجها وأبويه قال (ع) هي من ستة أسهم للزوج النصف ثلاثة أسهم وللأم الثلث سهمان وللأب السدس سهم ونحوها غيرها

ويشهد للأحكام المذكورة مع وجود الحاجب خبر (٥) أبي بصير عن أبي

١-٢-٣-٤- الوسائل باب ١٦- من أبواب ميراث الأبوين والأولاد حديث

١-٢-٣-٤-

٥- الوسائل باب ١- من أبواب ميراث الأخوة والأحاد حديث ٨

عبد الله ع، في امرأة توفيت وترك زوجها وأباً وأخوها قال دوع، هي من ستة أسهم للزوج النصف ثلاثة أسهم وللاب الثالث سهمان وللأم السدس وليس للأخوة شيء مع أن الجمع بين الآية الكريمة فإن كان له أخوة فلامه السدس - و
النصوص الدالة على الحجب وبين الأخبار المتقدمة في الفرض يقتضي ذلك - وأما
غير (١) أبان بن تغلب عن أبي عبد الله ع، في امرأة ماتت وترك أبوها وزوجها
قال دوع، للزوج النصف وللأم السدس وللاب ما بقي - فيحمل على صورة وجود
الحاجب وعن الشيخ رحمه الله على التقية والأول أولى

ولو اجتمع الأب خاصة مع أحد الزوجين فلا أحدهما نصبه الأعلى اجتماعاً
كتاباً ومثلاً - أما الكتاب فقد تقدم أما السنة - فصح (٢) الجعفي عن الصادق ع،
ع أن تركت امرأة زوجها وأباً فلزوج النصف وما بقي للأب - وللاب الباقي
أحماً وبشده صحيح الجمع المتقدم - وآية أولى الأرحام - فاسها كما تدل
على أن من أولى الأرحام أولى من بعض آخر كما في المسألة الثانية - كذلك تدل على
أن أولى الأرحام بعضهم أولى ببعض من غيرهم كما يشهد به صحيح (٣) ابن مسنن
عن أبي عبد الله ع، احتج على بن أبي طالب ع، وعثمان في الرجل يموت وليس
له عصة يرثونه وله دو قرنة لا يرثونه ليس لهم سهم معروف فقال دوع، ميراثه للزوجة
قرابة لا لأن الله تعالى يقول وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله - وحس (٤)
محمد بن قيس عن أبي جعفر ع، قضى أمير المؤمنين ع، في حالة جاءت نخاصم في
مولي رجل مات فقرأ هذه الآية فدفع الميراث إلى الحالة ولم يعط المولى
وصحيح (٥) آخر لابن مسنن عن الصادق ع، يقول كان على دوع، إذا مات مولى له
وترك ذواتاً لم يأخذ من ميراثه شيئاً ويقول وأولوا الأرحام الآية - ونحوها غيرها

١- الوسائل باب ١٦- من أبواب ميراث الابوين والأولاد حديث ٩

٢- الفقيه ٤ ص ١٩٥ حديث ٢

٣- الوسائل باب ٨- من أبواب موجبات الإرث حديث ٩

٤- الوسائل باب ١- من أبواب ميراث ولاء العتق حديث ٥-٣

وتقريب الاستدلال بها انها تدل على انه لا يرث احد من اولى الارحام خرج عنه الزوج او الزوجة بالنسبة الى النصف او الربع بالدليل وبقي الباقي ولو اجتمع الام خاصة مع احد الزوجين فلا حدهما النصيب الاعلا - اجماعا ووجه ظاهر مما تقدم والباقي للام الثلث بالفرض نص الكتاب والباقي بالرد بالاجماع - والاقريفة - وآية اولى الارحام - وخير (١) الحسن بن صالح المتقدم في امرأة ماتت وترك زوجا واخوين وجدا واما - يعطى الزوج النصف وتعطى الام الباقي - وصحيح (٢) الجعفي عن الصادق ع فان تركت امرأة زوجها واما فللزوج النصف وما بقي للام - وموثق (٣) جميل عنه ع لا يكون الرد على زوج ولا زوجة

ميراث الاولاد

المبحث الثاني - من ميراث الاولاد اذا لم يكن معهم واحد من الابوين -
 فقيه ايضا مسائل
 الاولى لا يرث مع الاولاد من الانساب غير الابوين من طير ارتفاع - اجماعا هي غير الجد فان فيه خلافا سباني وغير الزوج والزوجة من ذوى الامساب - والنصوص المتقدمة في المسألة الاولى من مسائل ميراث الابوين شاهدة بذلك - وبحواها غيرها
 الثانية - (وللابن) المنفرد (الحال) كله اجماعا - للاقريفة - وآية اولى الارحام والنصوص المستفيضة الاتية الدالة على ان الحال كله للبت الواحدة - بضميمة ما دل من الاجماع والاختبار على ان نصيب الرجل لا ينقص عن نصيب المرأة لو كان مكانها

١- الوسائل باب ١٩- من ابواب ميراث الابوين والاولاد حديث ٢

٢- الفقيه ج ٤ ص ١٩٦ حديث ٢

٣- الوسائل باب ٤- من ابواب ميراث الازواج حديث ١٠

كخبر (١) بكبير عن الباقر ع في حديث والمرثة لان تكون ابدا اكثر نصيبا من رجل لو كان مكانها وخبر (٢) زرارة عن الصادق ع عن امرأة تركت زوجها وامها وابنتها قال ع للزوج الربع وللأم الثلث وللأختين ما بقى لهما لو كانا بنين لم يكن لهما شيء إلا ما بقى ولا تراد المرثة ابدا على نصيب الرجل لو كان مكانها ونحوهما غيرهما (و كذا لابن فهد) يكون المال كله لهما بالاجماع وفي المسند بل الضرورة. ويشهد بالنسوية مصابا الى استواء النسوة صحيح محمد بن مسلم وبكبير الاثني

الثالثة (ولو اوردت الست فلها النصف) بالمرص اجماعا وكتابا وسنة. (واباقي رد عليها) - بالاجماع - والنصوص المقتضية - لاحظ صحيح (٣) زرارة عن الباقر ع في رجل مات وترك ابنة واحتلايه وامه فقال المال للابنة وليس للاخت من الاب والام شيء - صحيح (٤) البرقي عن الباقر ع عن رجل هلك وترك ابنة وحمه فقال ع المال للابنة قلت رجل مات وترك ابنة له واحا وولد ابن اخيه قال ع كنت طويلا ثم قال المال للابنة. ونحوهما احبار (٥) يزيد - والمقرئ - وعبداله بن محرز وعبداله بن محمد

(ولابنتين فمأزاد الثلثان) مرصا للاخلاف - والكتاب شاهده - قال تعالى (٦) فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما تركه ولكنه مختص بما اذا كن فوق اثنتين - واما فيهما فبمذات اتفاق على ان فرضهما الثلثان اختصوا في وجهه - فقبل دليله الاجماع وقبل الرواية ولم اقف عليها واما اشارة اليها في المسالك - وقيل اولو بنتهما من الاختين بذلك لكونهما امس رحمة - وقيل وان نلت مع الابن اكثر ما ولي ان يكون لهما

١- الوسائل باب ٦- من ابواب ميراث الابوين والاولاد حديث ٢

٢- الوسائل باب ١٨- من ابواب ميراث الابوين والاولاد حديث ٣

٣-٤-٥- الوسائل باب ٥- من ابواب ميراث الابوين والاولاد حديث ١١

٣-٢-٥

جمع ست آخر ذلك

وفي المسائل والمحققون على أن ذلك مستفاد من قوله تعالى (١) ولذا ذكر
مثل حظ الاثنين فإنه يدل على أن حكم الاثنين حكم الذكر وذلك لا يكون في حالة
الاجتماع لأن غاية ما يكون لهما معه النصف إذا لم يكن معه ذكر غيره فيكون ذلك
في حالة الانفراد وتحقيقه أن الله تعالى جعل له مثل حظ الاثنين إذا اجتمع مع الإناث
وله فروع كثيرة أولها أن يجتمع مع شيء من أولي الأعداد المقتضية للاجتماع أن
يجتمع ذكروا شيء فله مقتضى الآية مثل حظ الاثنين والحال أن له الثلثين وللواحدة
الثلث فلا بد أن يكون الثثنان حظاً للثنين في حال من الأحوال وذلك في حالة الاجتماع
مع الذكر غير واقع اتفاقاً بل غاية ما يكون لهما النصف فلو لم يكن لهما الثلثان في
حالة الانفراد لم يكن أن لا يصدق في هذه الصورة وهي اجتماع الذكر مع الواحدة أن
له مثل حظ الاثنين فيكون للثنين الثلثان في حالة الانفراد وهو المطلوب (فان قيل)
يمكن النظر إلى الواحدة في الصورة المذكورة وهي ما لو اجتمع ذكروا شيء
إذا كان لهما الثلث والبنات لا يفصل على البنت اجتماعاً مع كون الثلثان في قوة نصيب
الثنين فيصح إطلاق حظهما لذلك وهو في حالة الاجتماع - فلا يدل على كون
الثنين لهما في حالة الانفراد الذي هو المنازع (قلنا) عدم تفصيل الشيء على مثلها
لا يسمي كون الثلثين حظاً لهما بل ولا يجامعها لاسيما حالة الاجتماع لا يكون
لهما ما يريد من النصف قطعاً كما ذكرناه وما يقتضي المماثلة كونها مع الاجتماع
متساويتين في النصيب وهو كذلك فإن الواحدة لا يكون بها ثلث فلا يكون لهما
ثلثان لاشباعه حصة الاجتماع إذا لم يكن يفصل الذكر بقدر النصيب فيعتين أن يكون ذلك
في حالة الانفراد انتهى

وكيف كان فالحكم أي كون الثلثين لهما من أقرص اجتماعي (والناتج رد عليهما)
ويشهد به مصابوا إلى الاجتماع بل الضرورة - وأقر بيته مؤثق (٢) اسحاق بن عمار

عن الصادق (ع) قال مات مولى لعلى بن الحسين (ع) فقال انظروا اهل نجدون له وارثا فقبل له اثنان باليمامة مملوكا فاشتراهما من مال مولاه الميت ثم دفع اليها بقية المال - وخبر (١) ابي بصير عنه (ع) ان رجلا مات على عهد النبي (ص) وكان يبيع التمر فاخذ منه التمر وكانت له بيات قالت امرأته النبي (ص) فاعلمته بذلك فانزل الله عز وجل عليه فاخذ النبي (ص) التمر من العم فدفعه الى البيات - وخبر (٢) علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن (ع) قال مثلته عن جاريته هلك وترك بنات قال (ع) والمال لهن

الراثة (ولو اجتمع الذكور والاناث من الاولاد) المال كله لهن كما هو ظاهر مما تقدم (وللذكر مثل حظ الانثيين) بالضرورة الدينية - وينص الكتاب قال (٣) الله تعالى ويوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان المراد كما هو ظاهر وعليه اتفاق المفسرين ان لكل ذكر مثل حظ الانثيين لاجنس الذكر وبالنصوص كخبر (٤) ابي بصير عن الصادق (ع) في حديث في رجل مات وترك بيات وبنتين واما قال (ع) للام السدس والباقي يقسم لهن للذكر مثل حظ الانثيين - وصحيح (٥) بكبر عنه (ع) لو ان امرأة تركت زوجها وابويها واولاد ذكورا واناثا كان للزوج الربع في كتاب الله وللأبوين السدسان وما بقي للذكر مثل حظ الانثيين ونحوهما غيرهما اضيف الى ذلك النصوص (٦) الكثيرة الواردة في علة تفضيل الرجال

الخامسة لو اجتمع مع الولد احد الزوجين - كان له نصيبه الأدنى الربع والنصف بالاجماع والكتاب والسنة والباقي للولد ذكرا كان او انثى واحدا ام متعددا فيختص

١- الوصائل باب ٥- من ابواب ميراث الابوين والاولاد حديث ٨

٢- الوصائل باب ٤- من ابواب ميراث الابوين والاولاد حديث ٥

٣- سورة النساء آية ١٢

٤- الوصائل باب ١٧- من ابواب ميراث الابوين حديث ٧

٥- الوصائل باب ١٨- من ابواب ميراث الابوين حديث ٤

٦- الوصائل باب ٢- من ابواب ميراث الابوين والاولاد

الردع الست او الست بها بخلاف في ذلك والنصوص المتقدم بعضها شاذة

ميراث الاولاد والابوين اذا اجتمعوا

المبحث الثالث في ميراث الاولاد والابوين اذا اجتمعوا - وفيه مسائل الاولى
(و) اذا اجتمع مع الابوين او احدهما - الولد الذكر واحدا كان ام تعدوا - كان
(لكل واحد من الابوين) المجمعين (مع الاولاد) (الذكور) نصيبه الاثنى (السدس)
والباقي (للاولاد) او الولد - بخلاف فيه ويشهد لكون نصيب كل من الابوين السدس
الاية الكريمة (١) ولا يوبه لكل واحد منها السدس ان كان له ولد ولكون الباقي للاولاد
النصوص الانية الدالة على ذلك لو كان مكان الذكر الانثى بصيغة النصوص المتقدمة
الدالة على انه لا يراد المرفة على الرجل لو كان مكانها (ولو كان معهم انثى فالباقى يسهم
للكرملة حظ الانثيين) اجماعا وبطهر وجهه مما اختلفوا

الثانية (و) اذا اجتمع احد الابوين مع بنت واحدة - فله السدس فرضا ولها
النصف كثر - والباقي يرد عليهما ارباعا فيكون التركة مقسومة اربعة وعشرين
حاصلة من ضرب الاربعة في الستة ربعها وثلثة ارباع لها - فيكون (لكل واحد
من الابوين مفردا مع الست الربع بالتعمية والرد والباقي للثنت ثلث) اما كون
فرص كل منهما ماذكر فلا يصح الكتاب - واما انه يرد عليهما ارباعا فتكون النتيجة
ما ذكر - ويشهد له مضاف الى اجماع جملة من النصوص - كصحيح (٢) محمد بن
مسلم قال اقراى ابو جعفر وعصية كتاب العرائض انى هي املاء رسول الله صلى
وخط على عبيده فوحدت فيها رجل ترك ابنته وامه للابنة النصف ثلاثة اسهم وللأم
السدس سهم يقسم المال على اربعة اسهم فما اصاب ثلاثة اسهم للابنة وما اصاب
سهما للاب قال وقرأت فيها رجل ترك ابنته وامه لثلاثة النصف ثلاثة اسهم وللأب

السدس سهم يقسم المال على اربعة اسهم فما اصاب ثلاثة اسهم فلامه وما اصاب
سهما فلاب. وحر (١) حمران بن اعين عن الصادق ع في رجل ترك بنته وامه ان القرينة
من اربعة اسهم فان لبست ثلاثة اسهم وللألس سدس سهم ونفى سهمان فلهما اثنان
من العم وابن الاخ والعصبة لان البنت والام سمي لهما ولم يسهم بهن فيرد عليهما
بقدر سهميهما. وحر (٢) سلمة بن محرز عن الصادق ع في حديث انه قال في بنت واب
قال ع لست بصيف وللاب السدس ونفى سهمان فما اصاب ثلاثة اسهم منها
فلدت وما اصاب سهما فلامه واربعة من اربعة سهم لست ثلاثة ارباع وللاب
الرابع. وحر (٣) بكير عن ابي قرع ع في رجل ترك بنته وامه ان خريصة من اربعة
لان لست ثلاثة سهم وللام السدس سهم وما غنى سهمان فلهما اثنان من اعم و
ابن الاخ ومن العصبة لان الله تعالى سمي لهما ومن سمي لهما فيرد عليهم ما بقدر سهميهما
(٤) لو اجتمع احدهما مع البنتين فماتت وهما السدس فلهما اثنان من اعم و
ابن الاخ كذا بالاجماع والكتاب والسنة على سدس فيرد احماس كما هو المشهور
من لا صاحب - ل عن الروضة سنة لقول احمد لعل الى الدور وقل وهو مترك و
عن تحرير الاجماع عه - فيكون له (انعم) - ولهما او اثنان اربعة حماس - و
يشهد به حرا بكير وحمران المتقدمان - فان ائمة المذكورة فيهما موجودة في
الابنتين واحدا لاوين - وورما يستدل له بان المااصل لا بد له من مسحق ويبس هو غيرهم
بمع الاقرب الا عدولا فلهما لا متواء السنة وعدم الاولوية بينهما الجميع على السنة
- فان قيل لا يمكن التقسيم بينهم بوجه آخر او التخيير - فلان غير هذا النحو من
التقسيم يتدفع بالاجماع المركب

وعن الاسكا في - ويرد الباقي على البنت لدخول النقص عيها بدخول
الزوجين - ولموثق (٤) ابي بصير عن ابي عبد الله ع في رجل مات وترك ابنته واباه
فقال ع للاب السدس وللابنتين الباقي - ولكن يراد الاول انه قياس لا يقول به - مع ان
الشارع الاقدس قد حذر القص الوارد شيء آخر حيث جعل لبن مريضة عيها خاصة

لأدينا فالنقص لهم ما يكون حصة الدنيا لأبوين فيساويان من جميع الوجوه - ويرد على الثاني - وأولاه محض لعمل المشهور فيكون ساقطاً عن الحصة - وثانيه أنه في بعض النسخ اثنتاسيه - بدلا من ثلث الواعى السهاى ثلث السعة المصححة - و قوله وللأثنين الصواب وللأثنين

الثالثة (و) لو اجتمع الأبوان مع ست واحد فكل منهما سدس مرسا - و ثلث النصف كتب - لأجماع والكتاب والسنة - فيبقى سدس يرد عليهم أحاسا على نسبة سهامهم بكل سهم أحدهم - وثلاثا لأخدا - فيكون (لهم مع الثلث الخمسان تسمية ورواها في لها) ولا خلاف في شيء من ذلك بل على الجميع الإجماع - وبشهادة جملة من المصنفين - كصحيح (١) محمد بن مسلم أقرأى أبو جعفر صحيفة كتاب الفرائض التي هي أملاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على وعده بيده إلى أن قارو وحدث بهما رجل ترك أبويه وأخته فللأب النصف ولأبويه لكل واحد منهما السدس يقسم المال على خمسة اسمهم فما أصاب ثلاثة فلأب وما أصاب سهمين للأبوين - وحر (٢) رواية أخرى لا تأمل في سنده إلا من ناحية سهل بن زياد وأمره سهل بن الشبح وجماعة وثقوه واعتمد عليه كثير من فقهاء أصحابنا ومع ذلك فهو من شيوخ الأجازة فلا يسمى التردد في اعتباره - قال وجدت في صحيفة الفرائض رجل مات وترك أخته وأبويه فللأب ثلاثة أسهم وللأبوين لكل واحد سهم يقسم المال على خمسة أجزاء فما أصاب ثلاثة أجزاء فلأب وما أصاب جزئين للأبوين ونحوهما غيرهما

ثم إن هذا الحكم محقق بما إذا لم يكن الحاجب موحودا - والأفع وجود الحاجب فالرد محقق بالث والاب اتفاقا كما هي المسالك وبالأجماع المحقق كما في المستند - وقد استدلوأه تارة - بقوله (٣) تعالى ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد - بتقريب أنه يدل على أنه مع وجود الولد ليس لكل منهما إلا السدس خرج ما خرج بالدليل بقى الباقي - وأخرى بقوله عروجل (٤)

« فان كان له اخوة بلامه السادس، وثالثة - بيان وجود الاخوة موجب لحرمانها عن اصل الميراث فكونه موجبا للحرمان من الرد اولى - وفي الكل نظر - اما الاول فلان مقتضى اطلاق النصوص المتقدمة الرد حتى مع وجود الاخوة فهي كما تكون دليلا على الحرج من الدليل المذكور مع عدم الاخوة تكون دليلا عليه مع وجودها - واما الثاني فلان ظاهر الآية الاختصاص بما اذا لم يكن له ولد واما الثالث فلمنع الاولوية القطعية بعدم العلم بالمناط - فالحق ان يستدل له باطلاق ادلة الحجب الشامل لقرض سيما مع ما فيها من التعليل بان الاخوة عيال الاب - والسبب بينهما وبين نصوص المقام عموم من وجه والشبهة الفتوائية الى هي اول المرجحات مع نصوص الحجب ونصوص الاجماع فلا إشكال في الحكم

ثم ان الاصحاب اختلفوا في ان ما حجب منه الام من النصيب يقسم بين الاب والام على نسبة سهميهما وهو المشهور بين الاصحاب - او يحصن بالاب ذهب اليه بعض فقهاء - يمكن ان يستدل للاول مضافا الى الاجماع وعموم التعليل في خبر كبير المتقدم لان الله تعالى سمي لهما ومن سمي لهما فيرد عليهما بقدر سهميهما - وطرهه اصيل في غير هذا الحر

(و) لو اجتمع الابوان (مع السنين) او البنات فللابوين (الثلاث) ولهما اولهن الشبان يقسم بينهما اوبين بالسوية والوجه في الكل ظاهر

حكم ما اذا اجتمع مع الاولاد احد الزوجين

الرابعة (ولو شاد كهم روح ووروة) فقد ينحصر الارلاد في الامااا بان لا يكون على الاولاد ذكر بل تكون سوا واحدة او اريد وقد لا ينحصر فيهن - فللكلام في موردين اما لاول ففيه عرض - اذ قد تكون التركة رايدة على الفروض - وقد تكون باقصة وبلاول صور - ١ - اجتماع احد الابوين والروجة مع السنين فصاعدا - ٢ - اجتماع احدهما مع الروح وانست - ٣ - اجتماع الابوين او احدهما مع الروجة - ولذا نفي بياقي الصور

اما في الفرص الاول فياخذ كل ذي فرض فرضه ويرد الرايد على غير الزوجة لما تقدم من النص على انه لا يرد عليهما - وعليه في المثال الاول يرد على البنين وعلى احد الابوين احماسا فيكون التركة مقسومة على مائة وعشرين - وفي المثال الثاني يرد على البنت واحد الابوين ارباعا فتكون مقسومة على ثمانية واربعين - وفي المثال الثالث يرد عليهما وعليهما احماسا ويكون ح التركة مقسومة على مائة وعشرين هذا مع عدم الاحوة الحاجية - والا فلا يرد على الام بل يرد على الاب والبنت خاصة فتكون التركة مقسومة على ستة وتسعين - وفي الرابع يرد عليهما وعلى احد الابوين ارباعا فيقسم التركة على ستة وتسعين - والدليل على ذلك مصافا الى الاجماع - والى ما مر صحيح (١) زرارة عن الصادق عبيها السلام انهما مثلا عن امرأة تركت زوجها وامها واستتبعها قال ع: للزوج الربع وللام السدس وللبنين ما بقى لهما لو كانتا بنتين لم يكن لهما شيء ولا ما بقى ولا يراد الميراث اذ على نصيب الرجل لو كان مكانها - وان ترك الميت اما ارباعا ميراثا واحدة - فان الفريضة من اربعة وعشرين سهم - وميراث الثلث ثلاثة اسهم من اربعة وعشرين سهموا لكل واحد من الابوين السدس اربعة اسهم والامثلة النصف اثنا عشر سهموا وفي حصة اسهم هي مردودة على سهام الامة واحد الابوين على قدر سهمهم ولا يرد على الزوجة شيء - وان ترك ابوين وامراة واحدة فهي ايضا من اربعة وعشرين سهمها للابوين السدسان ثمانية اسهم وللزوجة الثلث ثلاثة اسهم والامثلة النصف اثنا عشر سهمها وفي سهم واحد مردود على الابوين والامة على قدر سهمهم ولا يرد على الزوجة شيء - وان ترك ابنا وزوجا وابنة فللاب سهمان من اثني عشر سهمها وهو السدس وللزوج الربع ثلاثة اسهم من اثني عشر سهمها وللبنت النصف ستة اسهم من اثني عشر وفي سهم واحد مردود على الابنة والاب على قدر سهمها ومهما ولا يرد على الزوج شيء الحديث

واما في الفرص الثاني وهو كون التركة ناقصة عن القروض فلا خلاف بينهم

١- الوسائل باب ١٨ - من ابواب ميراث الابوين والاولاد حديث ٣ الفروع

قئ أنه (دخل النقص على الست أو السات) ويأخذ أحد الزوجين والأبوان أو أحدهما النصيب الأدنى والباقي للست أو السات. ويشهد له مصاف إلى الإجماع. وإلى بطلان العول كما سيأتي إنشاء الله تعالى. وإلى الأحبار المصراحة بأن الأبوين لا ينقصان من السدس أبداً والزوج والروحة من الربع والثمن كل. لاحظ مؤلف (١) محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) في حديث أن الروح لا ينقص من النصف شيئاً إذا لم يكن ولد وارثه من الربع شيئاً إذا لم يكن ولد فاداك من ماله ولد للروح الربع وللمرثة الثمن. وغير (٢) العبدى عن أمير المؤمنين (ع) في حديث أنه قال ولا يراد الروح على النصف ولا ينقص من الربع ولا تزداد المرثة على الربع ولا تنقص من الثمن الحديث. وصحيح (٣) زرارة إذا أردت أن تلقى العول، ما يدخل النقصان على الذين لهم الإرادة من الولد والأخوة من الأب وأما الروح والأخوة من الأم فليس لهم لا ينقصون مما سوى لهم شيئاً. وصحيح (٤) زرارة قال أراى أبو عبد الله (ع) صحيفة الفرائض فإذا فيها لا ينقص الأبوان من السدس شيئاً. وخبر (٥) مسلم عن الباقر (ع) أن الله أدخل الوالدين على جميع أهل الموارث فلم ينقصهما من السدس وأدخل الروح وأمرته فلم ينقصهما من الربع والثمن إلى غير تلکم من النصوص. حصة من الأخبار كصحيح (٦) محمد بن مسلم عن الباقر (ع) في أمرته ماتت وترك زوجاً وأبوين وأبوين وأبوين قال (ع) للزوج الربع ثلاثة أسهم من اثني عشر سهماً وللأبوين لكل واحد منهما السدس سهمين من اثني عشر سهمي حصة سهمي لئلا يكون ذكر الم يكن له أكثر من خمسة أسهم من اثني عشر سهماً لأن الأبوين لا ينقصان كل واحد منهما من السدس شيئاً والروح لا ينقص من الربع شيئاً. وصحيح (٧) زرارة عن محمد

١- الوسائل باب ١- من أبواب ميراث الأرواح حديث ١

٢- الوسائل باب ٢- من أبواب ميراث الأزواج حديث ١

٣- الوسائل باب ٧- من أبواب موجبات الإرث حديث ١- ٢

٤- الوسائل باب ١٧- من أبواب ميراث الأبوين والأولاد حديث ٦

٥- الوسائل باب ١٨- من أبواب ميراث الأبوين والأولاد حديث ١ ٢

ابن مسلم ويكبر عنه في روح وابوين وابنة لروح الربع ثلاثة اسهم من اثني عشر
سهما و لابوين السدان اربعة اسهم من اثني عشر سهما وبقي خمسة فهو للابنة الى
ان قال وان كانت اثنتين فلهما خمسة من اثني عشر لاسهما او كانا ذكرين لم يكن لهما
غير ما بقي خمسة من اثني عشر سهما الحديث - ووجهها غيرهما

واما اثني وهو ما اذا كان في الاولاد ذكر مفرد او مع اشي - فلكل من الابوين
واحد الزوجين اصبحت الادبي - لاجتماع والاية والنصوص والباقي للاولاد
اجمعا - والنصوص شاهدة به لاحظ - ما رواه (١) العياشي في تفسيره عن بكير
عن ابي عبد الله ع، لو اب امرئة تركت زوجها وابوها واولادها ذكورا واناثا كان
للزوج الربع في كتاب الله وللابوين السدان وما بقي للذكر مثل حظ الانثيين - و
صحيح محمد وبكير الاثني

لا يثبت الجد والجدة مع أحد الابوين شيئا

المبحث الرابع فيما اذا اجتمع الجد او جدة مع أحد الابوين أو الاولاد
وبه - ثل - الاولى - المشهور بين الاصحاب شهرة عظيمة انه لا يثبت الجد ولا الجدة
لاب كان ام لام مع أحد الابوين شيئا بل عن ظاهر المسوط والمية والمقانيع والكفاية
وصريح الانتصار والخلاف وغيرهما دعوى الاجماع عليه - و عن الصدوق ره
تشريك الجد من الام معه والجد من الام معها وقيل ان ظاهر كلامه وان كان ذلك الا انه
صرح بخلافه بعد ذلك فلا يكون مخالفا في المسألة - وعن الاسكافي تشريك الجدتين
والجدتين مع الابوين والبيت الواحدة وان الفصل عن سهام الابوين والبيت لهم
ويشهد للمشهور طوائف من النصوص منها ما دل (٢) على ان الاقرب يتمتع

١- الوسائل باب ١٨- من ابواب ميراث الابوين والاولاد حديث ٤

٢- الوسائل باب ١- من ابواب موجبات الارث

الابعدان الاقرب الى الميت الاب فان الجد يتقرب به بواسطة - وبه يظهر دلالة (١) آية اولى الارحام عليه - ومنها - ما دل (٢) على فريضة الابوين مع الولد وعدمه المتضمنة انه يقسم التركة بينهما وبينه على الاول ويسهما على الثاني - فمن دون اشارة الى الجد والجدة - ودعوى ان تلكم النصوص تشمل الجد والجدة لصدق الاب والام عيهما - تندفع بالاجماع - وما دل من النصوص (٣) المتواترة على ان الله لم يسم للجد شيئا لكن جعل له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فاجاز الله له ذلك - ومنها النصوص الدالة على انه لا يرث مع الام او الاب او الولد احدا من الزوج والزوجة وقد تقدمت تلك النصوص في المبحث الاول والثاني - ومنها النصوص الخاصة - كمؤثقي (٤) ابي بصير عن الصادق عليه السلام عن رجل مات وترك اباه وعمه وجده فقال (ع) - حجب الاب الجد عن الميراث وليس للعم ولا للجد شيء - وغيره (٥) الحسن بن صالح عنه (ع) عن امرأة مملوكة لم يدخل بها زوجها مات وترك امها واخوين لها من امها وابيها وجدها ابا امها وزوجها قال (ع) يعطى الزوج النصف وتعطى الام الباقي ولا يعطى الجد شيئا لان بنته حبيبة ولا يعطى الاخوة شيئا - وصحيح (٦) الحميري كشيء الى ابي محمد (ع) عن امرأة ماتت وترك زوجها وابيها وجدها واخوتها كيف يقسم ميراثها فوقع (ع) للزوج النصف وما بقي للابوين - ومنها ما دل (٧) على كون الاجداد كالاخوة الا اني المعلوم ناخر مرتبتها عن الابوين - ومنها النصوص الطاهرة او الصريحة في استحباب الاطعام الانية

وبازاء جميع ذلك - نصوص تدل على انه يرث - كمؤثقي (٨) الفصيل بن يسار

١- سورة الانفال آية ٧٦

٢- الوسائل باب ٩ و ١٧ من ابواب ميراث الابوين والاولاد

٣- الوسائل باب ٢٠ من ابواب ميراث الابوين والاولاد

٤- ٥- ٦- الوسائل باب ١٩ من ابواب ميراث الابوين والاولاد حديث ٣- ٢- ٤

٧- الوسائل باب ٦ من ابواب ميراث الاخوة والاحداد

٨- الوسائل باب ١ من ابواب ميراث الابوين والاولاد حديث ١٠

عن الصدوق «عنه» رجل مات وتركاه وره حته واحنه وحده قائده، لام اثلاث
 وبميراثه اربع ومائتي من الحد والاحت للحد سهمان والاحت سهم - وجر (١)
 ابي بصير عن الصادق «عنه» عن رجل مات وتركاه وزوجته واحتين له وحده قائده،
 للام السدس والميراثه اربع ومائتي نصه للحد ونصه للاحتين وحدوهما غيرهما
 - لكنه لعدم عدل احد من الاصحاب بها حتى المحالين في المسألة ومعارضتها مع
 ما تقدم لاندس طرحتها وحملها على النية، واما احثار الطاعة فيجب، الكلام فيها
 - واشتركتهم مع الاوين في الحصة قدم ما به - وعيه فليس لقول الاخرين ما يمكن
 أن يستدل به لهما

الثانية لا يرث الحد والعدة مع الاولاد مطلقا، لا خلاف الا على الاستصحاب و
 المصوحس المتقدمة شاهده

الثالثة لا يرث الحد ولا العدة مع اولاد الاولاد وان رلوا وعن السيد في
 المصريات الاحماع عليه - وعن الصدوق تشريك العدة مع ولد الوالد بشهدته مشهور
 المصوحس (٢) الآية المنعصمة ان اولاد الاولاد يقومون مقام الاولاد - ومنعصية احكامها
 قيامهم مقامهم في جميع الاحكام - بل ربما يقال ان المراد من قيام ولد الوالد مقام الوالد
 ليس في مطلق انوارث والا لم يكن فائدة في التخصيص بل اما في جميع الاحكام
 او العجب او قدر الميراث - ما لكل باب المطلوب - وصحيح (٣) زرارة المتقدم
 وفي ديه ان لم يكن له ولد وكان ولد الوالد ذكورا او انثا فابهم بميراثه الولد
 ولد البنين بمنزلة البنين يرثون ميراث السبي و ولد الثنات يرثون ميراث البنات و
 يحجبون الاوين وارواحين عن سهامهم الاكثر وان سفوا سطين وثلاثة واكثر
 يرثون ما يرث ولد الصلب ويحجبون ما يحجب ولد الصلب

واستدل لما ذهب اليه الصدوق بتساوي الحد واولاد الاولاد في القرب - و

١- الوسائل باب ١ من ابواب ميراث الاخوة والاجداد حديث ١١

٢- الوسائل باب ٧ من ابواب ميراث الاوين والاولاد

٣- الوسائل باب ١٨ من ابواب ميراث الاوين والاولاد حديث ٣

صحيح (١) سعد بن أبي حنف عن أبي الحسن موسى (ع) قال سمعته عن يقات بنت
 وحيد بن زرع الجدة الحسن والفقى لسان الت - ولكن يرد على الوجه الأول
 ان السليل دل على اوبة اقرب عن سعد بن الأثرث لأبي بصير المتناو - مع
 انه لو كان دل على ذلك ايضا - تخصيصه بمصر من الامة - لا على ان الجدة
 لا يرث مع اولاد الاولاد - والله المصحيح - فثبت ان استحبابه عن مدعيه واحتمال
 اراده لطفعة المستحبة موقفا - بل منه ظهور في ان استحبابه ان يكون المراد
 به الجد جدات وهو الميت - - وسدس من جميع حديث حيث انه معارض مع
 ما تقدم - لا يحسنه لم يثبتها - - من غير طريق واحدة - عن اولاد - تقدم مشهور
 من استحبابه الشهيرة - ان المراد به الجد والجدات مع اولاد الاولاد ايضا

استحباب اطعام الجد والجدة

رعد الحشور من استحبابه - يرد عليه ان الجد والجدة وان كانا
 لا يرثان مع الاوين - وسدس - ولا مع الاولاد - وان - وانما - استحبابه - معهما - و
 الاصل في ذلك حديث من احمد بن - كصحيح (٢) جميل عن عبد بن اخ - رسول الله
 ومن اطعم جداه الله الله الحسن والشه - وسدس (٣) - زاهر عن - رسول
 الله ومن اطعم الجدات الله - موان (٤) رارة عن - رسول الله
 اصعب احمد بن الحسن والشه - وسدس (٥) احمد بن محمد عن - رسول الله
 في حديث ان الله تعالى في من اطعم جداه الله الله - رسول الله
 اصعب احمد بن الحارث بن الحسن والشه - وسدس (٦) احمد بن محمد عن - رسول الله
 عن ابي عبد الله (ع) سمعته عن عبد بن - رسول الله في حديث وامى
 جنة فدل - ليس لا شك في استحبابه - وسدس (٧) احمد بن محمد عن - رسول الله

١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-٦٨-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨-٧٩-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١١٤-١١٥-١١٦-١١٧-١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٢-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٢٩-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٣٧-١٣٨-١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٤٥-١٤٦-١٤٧-١٤٨-١٤٩-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٣-١٥٤-١٥٥-١٥٦-١٥٧-١٥٨-١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٦٩-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٧٨-١٧٩-١٨٠-١٨١-١٨٢-١٨٣-١٨٤-١٨٥-١٨٦-١٨٧-١٨٨-١٨٩-١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤-١٩٥-١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٠-٢٠١-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦-٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠-٢٨١-٢٨٢-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨-٢٨٩-٢٩٠-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨-٢٩٩-٣٠٠-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨-٣٠٩-٣١٠-٣١١-٣١٢-٣١٣-٣١٤-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣١٨-٣١٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦-٣٢٧-٣٢٨-٣٢٩-٣٣٠-٣٣١-٣٣٢-٣٣٣-٣٣٤-٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠-٣٤١-٣٤٢-٣٤٣-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٨-٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٤-٣٥٥-٣٥٦-٣٥٧-٣٥٨-٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٦٣-٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦-٣٦٧-٣٦٨-٣٦٩-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥-٣٧٦-٣٧٧-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٠-٣٨١-٣٨٢-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٠-٣٩١-٣٩٢-٣٩٣-٣٩٤-٣٩٥-٣٩٦-٣٩٧-٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠-٤٠١-٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩-٤١٠-٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٤-٤١٥-٤١٦-٤١٧-٤١٨-٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤-٤٢٥-٤٢٦-٤٢٧-٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠-٤٣١-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-٤٣٨-٤٣٩-٤٤٠-٤٤١-٤٤٢-٤٤٣-٤٤٤-٤٤٥-٤٤٦-٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩-٤٥٠-٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٥٨-٤٥٩-٤٦٠-٤٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٥-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٠-٤٧١-٤٧٢-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٧٨-٤٧٩-٤٨٠-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٤-٤٨٥-٤٨٦-٤٨٧-٤٨٨-٤٨٩-٤٩٠-٤٩١-٤٩٢-٤٩٣-٤٩٤-٤٩٥-٤٩٦-٤٩٧-٤٩٨-٤٩٩-٥٠٠-٥٠١-٥٠٢-٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥-٥٠٦-٥٠٧-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠-٥١١-٥١٢-٥١٣-٥١٤-٥١٥-٥١٦-٥١٧-٥١٨-٥١٩-٥٢٠-٥٢١-٥٢٢-٥٢٣-٥٢٤-٥٢٥-٥٢٦-٥٢٧-٥٢٨-٥٢٩-٥٣٠-٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤-٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧-٥٣٨-٥٣٩-٥٤٠-٥٤١-٥٤٢-٥٤٣-٥٤٤-٥٤٥-٥٤٦-٥٤٧-٥٤٨-٥٤٩-٥٥٠-٥٥١-٥٥٢-٥٥٣-٥٥٤-٥٥٥-٥٥٦-٥٥٧-٥٥٨-٥٥٩-٥٦٠-٥٦١-٥٦٢-٥٦٣-٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦-٥٦٧-٥٦٨-٥٦٩-٥٧٠-٥٧١-٥٧٢-٥٧٣-٥٧٤-٥٧٥-٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨-٥٨٩-٥٩٠-٥٩١-٥٩٢-٥٩٣-٥٩٤-٥٩٥-٥٩٦-٥٩٧-٥٩٨-٥٩٩-٦٠٠-٦٠١-٦٠٢-٦٠٣-٦٠٤-٦٠٥-٦٠٦-٦٠٧-٦٠٨-٦٠٩-٦١٠-٦١١-٦١٢-٦١٣-٦١٤-٦١٥-٦١٦-٦١٧-٦١٨-٦١٩-٦٢٠-٦٢١-٦٢٢-٦٢٣-٦٢٤-٦٢٥-٦٢٦-٦٢٧-٦٢٨-٦٢٩-٦٣٠-٦٣١-٦٣٢-٦٣٣-٦٣٤-٦٣٥-٦٣٦-٦٣٧-٦٣٨-٦٣٩-٦٤٠-٦٤١-٦٤٢-٦٤٣-٦٤٤-٦٤٥-٦٤٦-٦٤٧-٦٤٨-٦٤٩-٦٥٠-٦٥١-٦٥٢-٦٥٣-٦٥٤-٦٥٥-٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨-٦٥٩-٦٦٠-٦٦١-٦٦٢-٦٦٣-٦٦٤-٦٦٥-٦٦٦-٦٦٧-٦٦٨-٦٦٩-٦٧٠-٦٧١-٦٧٢-٦٧٣-٦٧٤-٦٧٥-٦٧٦-٦٧٧-٦٧٨-٦٧٩-٦٨٠-٦٨١-٦٨٢-٦٨٣-٦٨٤-٦٨٥-٦٨٦-٦٨٧-٦٨٨-٦٨٩-٦٩٠-٦٩١-٦٩٢-٦٩٣-٦٩٤-٦٩٥-٦٩٦-٦٩٧-٦٩٨-٦٩٩-٧٠٠-٧٠١-٧٠٢-٧٠٣-٧٠٤-٧٠٥-٧٠٦-٧٠٧-٧٠٨-٧٠٩-٧١٠-٧١١-٧١٢-٧١٣-٧١٤-٧١٥-٧١٦-٧١٧-٧١٨-٧١٩-٧٢٠-٧٢١-٧٢٢-٧٢٣-٧٢٤-٧٢٥-٧٢٦-٧٢٧-٧٢٨-٧٢٩-٧٣٠-٧٣١-٧٣٢-٧٣٣-٧٣٤-٧٣٥-٧٣٦-٧٣٧-٧٣٨-٧٣٩-٧٤٠-٧٤١-٧٤٢-٧٤٣-٧٤٤-٧٤٥-٧٤٦-٧٤٧-٧٤٨-٧٤٩-٧٥٠-٧٥١-٧٥٢-٧٥٣-٧٥٤-٧٥٥-٧٥٦-٧٥٧-٧٥٨-٧٥٩-٧٦٠-٧٦١-٧٦٢-٧٦٣-٧٦٤-٧٦٥-٧٦٦-٧٦٧-٧٦٨-٧٦٩-٧٧٠-٧٧١-٧٧٢-٧٧٣-٧٧٤-٧٧٥-٧٧٦-٧٧٧-٧٧٨-٧٧٩-٧٨٠-٧٨١-٧٨٢-٧٨٣-٧٨٤-٧٨٥-٧٨٦-٧٨٧-٧٨٨-٧٨٩-٧٩٠-٧٩١-٧٩٢-٧٩٣-٧٩٤-٧٩٥-٧٩٦-٧٩٧-٧٩٨-٧٩٩-٨٠٠-٨٠١-٨٠٢-٨٠٣-٨٠٤-٨٠٥-٨٠٦-٨٠٧-٨٠٨-٨٠٩-٨١٠-٨١١-٨١٢-٨١٣-٨١٤-٨١٥-٨١٦-٨١٧-٨١٨-٨١٩-٨٢٠-٨٢١-٨٢٢-٨٢٣-٨٢٤-٨٢٥-٨٢٦-٨٢٧-٨٢٨-٨٢٩-٨٣٠-٨٣١-٨٣٢-٨٣٣-٨٣٤-٨٣٥-٨٣٦-٨٣٧-٨٣٨-٨٣٩-٨٤٠-٨٤١-٨٤٢-٨٤٣-٨٤٤-٨٤٥-٨٤٦-٨٤٧-٨٤٨-٨٤٩-٨٥٠-٨٥١-٨٥٢-٨٥٣-٨٥٤-٨٥٥-٨٥٦-٨٥٧-٨٥٨-٨٥٩-٨٦٠-٨٦١-٨٦٢-٨٦٣-٨٦٤-٨٦٥-٨٦٦-٨٦٧-٨٦٨-٨٦٩-٨٧٠-٨٧١-٨٧٢-٨٧٣-٨٧٤-٨٧٥-٨٧٦-٨٧٧-٨٧٨-٨٧٩-٨٨٠-٨٨١-٨٨٢-٨٨٣-٨٨٤-٨٨٥-٨٨٦-٨٨٧-٨٨٨-٨٨٩-٨٩٠-٨٩١-٨٩٢-٨٩٣-٨٩٤-٨٩٥-٨٩٦-٨٩٧-٨٩٨-٨٩٩-٩٠٠-٩٠١-٩٠٢-٩٠٣-٩٠٤-٩٠٥-٩٠٦-٩٠٧-٩٠٨-٩٠٩-٩١٠-٩١١-٩١٢-٩١٣-٩١٤-٩١٥-٩١٦-٩١٧-٩١٨-٩١٩-٩٢٠-٩٢١-٩٢٢-٩٢٣-٩٢٤-٩٢٥-٩٢٦-٩٢٧-٩٢٨-٩٢٩-٩٣٠-٩٣١-٩٣٢-٩٣٣-٩٣٤-٩٣٥-٩٣٦-٩٣٧-٩٣٨-٩٣٩-٩٤٠-٩٤١-٩٤٢-٩٤٣-٩٤٤-٩٤٥-٩٤٦-٩٤٧-٩٤٨-٩٤٩-٩٥٠-٩٥١-٩٥٢-٩٥٣-٩٥٤-٩٥٥-٩٥٦-٩٥٧-٩٥٨-٩٥٩-٩٦٠-٩٦١-٩٦٢-٩٦٣-٩٦٤-٩٦٥-٩٦٦-٩٦٧-٩٦٨-٩٦٩-٩٧٠-٩٧١-٩٧٢-٩٧٣-٩٧٤-٩٧٥-٩٧٦-٩٧٧-٩٧٨-٩٧٩-٩٨٠-٩٨١-٩٨٢-٩٨٣-٩٨٤-٩٨٥-٩٨٦-٩٨٧-٩٨٨-٩٨٩-٩٩٠-٩٩١-٩٩٢-٩٩٣-٩٩٤-٩٩٥-٩٩٦-٩٩٧-٩٩٨-٩٩٩-١٠٠٠-١٠٠١-١٠٠٢-١٠٠٣-١٠٠٤-١٠٠٥-١٠٠٦-١٠٠٧-١٠٠٨-١٠٠٩-١٠١٠-١٠١١-١٠١٢-١٠١٣-١٠١٤-١٠١٥-١٠١٦-١٠١٧-١٠١٨-١٠١٩-١٠٢٠-١٠٢١-١٠٢٢-١٠٢٣-١٠٢٤-١٠٢٥-١٠٢٦-١٠٢٧-١٠٢٨-١٠٢٩-١٠٣٠-١٠٣١-١٠٣٢-١٠٣٣-١٠٣٤-١٠٣٥-١٠٣٦-١٠٣٧-١٠٣٨-١٠٣٩-١٠٤٠-١٠٤١-١٠٤٢-١٠٤٣-١٠٤٤-١٠٤٥-١٠٤٦-١٠٤٧-١٠٤٨-١٠٤٩-١٠٥٠-١٠٥١-١٠٥٢-١٠٥٣-١٠٥٤-١٠٥٥-١٠٥٦-١٠٥٧-١٠٥٨-١٠٥٩-١٠٦٠-١٠٦١-١٠٦٢-١٠٦٣-١٠٦٤-١٠٦٥-١٠٦٦-١٠٦٧-١٠٦٨-١٠٦٩-١٠٧٠-١٠٧١-١٠٧٢-١٠٧٣-١٠٧٤-١٠٧٥-١٠٧٦-١٠٧٧-١٠٧٨-١٠٧٩-١٠٨٠-١٠٨١-١٠٨٢-١٠٨٣-١٠٨٤-١٠٨٥-١٠٨٦-١٠٨٧-١٠٨٨-١٠٨٩-١٠٩٠-١٠٩١-١٠٩٢-١٠٩٣-١٠٩٤-١٠٩٥-١٠٩٦-١٠٩٧-١٠٩٨-١٠٩٩-١١٠٠-١١٠١-١١٠٢-١١٠٣-١١٠٤-١١٠٥-١١٠٦-١١٠٧-١١٠٨-١١٠٩-١١١٠-١١١١-١١١٢-١١١٣-١١١٤-١١١٥-١١١٦-١١١٧-١١١٨-١١١٩-١١٢٠-١١٢١-١١٢٢-١١٢٣-١١٢٤-١١٢٥-١١٢٦-١١٢٧-١١٢٨-١١٢٩-١١٣٠-١١٣١-١١٣٢-١١٣٣-١١٣٤-١١٣٥-١١٣٦-١١٣٧-١١٣٨-١١٣٩-١١٤٠-١١٤١-١١٤٢-١١٤٣-١١٤٤-١١٤٥-١١٤٦-١١٤٧-١١٤٨-١١٤٩-١١٥٠-١١٥١-١١٥٢-١١٥٣-١١٥٤-١١٥٥-١١٥٦-١١٥٧-١١٥٨-١١٥٩-١١٦٠-١١٦١-١١٦٢-١١٦٣-١١٦٤-١١٦٥-١١٦٦-١١٦٧-١١٦٨-١١٦٩-١١٧٠-١١٧١-١١٧٢-١١٧٣-١١٧٤-١١٧٥-١١٧٦-١١٧٧-١١٧٨-١١٧٩-١١٨٠-١١٨١-١١٨٢-١١٨٣-١١٨٤-١١٨٥-١١٨٦-١١٨٧-١١٨٨-١١٨٩-١١٩٠-١١٩١-١١٩٢-١١٩٣-١١٩٤-١١٩٥-١١٩٦-١١٩٧-١١٩٨-١١٩٩-١٢٠٠-١٢٠١-١٢٠٢-١٢٠٣-١٢٠٤-١٢٠٥-١٢٠٦-١٢٠٧-١٢٠٨-١٢٠٩-١٢١٠-١٢١١-١٢١٢-١٢١٣-١٢١٤-١٢١٥-١٢١٦-١٢١٧-١٢١٨-١٢١٩-١٢٢٠-١٢٢١-١٢٢٢-١٢٢٣-١٢٢٤-١٢٢٥-١٢٢٦-١٢٢٧-١٢٢٨-١٢٢٩-١٢٣٠-١٢٣١-١٢٣٢-١٢٣٣-١٢٣٤-١٢٣٥-١٢٣٦-١٢٣٧-١٢٣٨-١٢٣٩-١٢٤٠-١٢٤١-١٢٤٢-١٢٤٣-١٢٤٤-١٢٤٥-١٢٤٦-١٢٤٧-١٢٤٨-١٢٤٩-١٢٥٠-١٢٥١-١٢٥٢-١٢٥٣-١٢٥٤-١٢٥٥-١٢٥٦-١٢٥٧-١٢٥٨-١٢٥٩-١٢٦٠-١٢٦١-١٢٦٢-١٢٦٣-١٢٦٤-١٢٦٥-١٢٦٦-١٢٦٧-١٢٦٨-١٢٦٩-١٢٧٠-١٢٧١-١٢٧٢-١٢٧٣-١٢٧٤-١٢٧٥-١٢٧٦-١٢٧٧-١٢٧٨-١٢٧٩-١٢٨٠-١٢٨١-١٢٨٢-١٢٨٣-١٢٨٤-١٢٨٥-١٢٨٦-١٢٨٧-١٢٨٨-١٢٨٩-١٢٩٠-١٢٩١-١٢٩٢-١٢٩٣-١٢٩٤-١٢٩٥-١٢٩٦-١٢٩٧-١٢٩٨-١٢٩٩-١٣٠٠-١٣٠١-١٣٠٢-١٣٠٣-١٣٠٤-١٣٠٥-١٣٠٦-١٣٠٧-١٣٠٨-١٣٠٩-١٣١٠-١٣١١-١٣١٢-١٣١٣-١٣١٤-١٣١٥-١٣١٦-١٣١٧-١٣١٨-١٣١٩-١٣٢٠-١٣٢١-١٣٢٢-١٣٢٣-١٣٢٤-١٣٢٥-١٣٢٦-١٣٢٧-١٣٢٨-١٣٢٩-١٣٣٠-١٣٣١-١٣٣٢-١٣٣٣-١٣٣٤-١٣٣٥-١٣٣٦-١٣٣٧-١٣٣٨-١٣٣٩-١٣٤٠-١٣٤١-١٣٤٢-١٣٤٣-١٣٤٤-١٣٤٥-١٣٤٦-١٣٤٧-١٣٤٨-١٣٤٩-١٣٥٠-١٣٥١-١٣٥٢-١٣٥٣-١٣٥٤-١٣٥٥-١٣٥٦-١٣٥٧-١٣٥٨-١٣٥٩-١٣٦٠-١٣٦١-١٣٦٢-١٣٦٣-١٣٦٤-١٣٦٥-١٣٦٦-١٣٦٧-١٣٦٨-١٣٦٩-١٣٧٠-١٣٧١-١٣٧٢-١٣٧٣-١٣٧٤-١٣٧٥-١٣٧٦-١٣٧٧-١٣٧٨-١٣٧٩-١٣٨٠-١٣٨١-١٣٨٢-١٣٨٣-١٣٨٤-١٣٨٥-١٣٨٦-١٣٨٧-١٣٨٨-١٣٨٩-١٣٩٠-١٣٩١-١٣٩٢-١٣٩٣-١٣٩٤-١٣٩٥-١٣٩٦-١٣٩٧-١٣٩٨-١٣٩٩-١٤٠٠-١٤٠١-١٤٠٢-١٤٠٣-١٤٠٤-١٤٠٥-١٤٠٦-١٤٠٧-١٤٠٨-١٤٠٩-١٤١٠-١٤١١-١٤١٢-١٤١٣-١٤١٤-١٤١٥-١٤١٦-١٤١٧-١٤١٨-١٤١٩-١٤٢٠-١٤٢١-١٤٢٢-١٤٢٣-١٤٢٤-١٤٢٥-١٤٢٦-١٤٢٧-١٤٢٨-١٤٢٩-١٤٣٠-١٤٣١-١٤٣٢-١٤٣٣-١٤٣٤-١٤٣٥-١٤٣٦-١٤٣٧-١٤٣٨-١٤٣٩-١٤٤٠-١٤٤١-١٤٤٢-١٤٤٣-١٤٤٤-١٤٤٥-١٤٤٦-١٤٤٧-١٤٤٨-١٤٤٩-١٤٥٠-١٤٥١-١٤٥٢-١٤٥٣-١٤٥٤-١٤٥٥-١٤٥٦-١٤٥٧-١٤٥٨-١٤٥٩-١٤٦٠-١٤٦١-١٤٦٢-١٤٦٣-١٤٦٤-١٤٦٥-١٤٦٦-١٤٦٧-١٤٦٨-١٤٦٩-١٤٧٠-١٤٧١-١٤٧٢-١٤٧٣-١٤٧٤-١٤٧٥-١٤٧٦-١٤٧٧-١٤٧٨-١٤٧٩-١٤٨٠-١٤٨١-١٤٨٢-١٤٨٣-١٤٨٤-١٤٨٥-١٤٨٦-١٤٨٧-١٤٨٨-١٤٨٩-١٤٩٠-١٤٩١-١٤٩٢-١٤٩٣-١٤٩٤-١٤٩٥-١٤٩٦-١٤٩٧-١٤٩٨-١٤٩٩-١٥٠٠-١٥٠١-١٥٠٢-١٥٠٣-١٥٠٤-١٥٠٥-١٥٠٦-١٥٠٧-١٥٠٨-١٥٠٩-١٥١٠-١٥١١-١٥١٢-١٥١٣-١٥١٤-١٥١٥-١٥١٦-١٥١٧-١٥١٨-١٥١٩-١٥٢٠-١٥٢١-١٥٢٢-١٥٢٣-١٥٢٤-١٥٢٥-١٥٢٦-١٥٢٧-١٥٢٨-١٥٢٩-١٥٣٠-١٥٣١-١٥٣٢-١٥٣٣-١٥٣٤-١٥٣٥-١٥٣٦-١٥٣٧-١٥٣٨-١٥٣٩-١٥٤٠-١٥٤

صحيح (١) جميل على ، صدق على ان رسول الله اطعم لجده ام لآب المقدس و
استباحى واحصم الجدر دلام المقدس واستباحية وحبر (٢) اصحاح في عمارة عه
في ايوين وحدد لام وروح الام المقدس وانجده المقدس وماضي وروايات لآب
التي غير سبب من النصوص - وتعد الكلام في هذه احسنه بالحد في حيات

١- انه هل يكون هذا الحكم على وجه الروم والاستحياب - الظاهر انه
لا خلاف بينهم في كونه على وجه الاستحياب لا الروم - لانما في حصة من الكرم
من ان المأمور به هو الاطعام ونعمته في الدنيا وعلى غيره الارث الاشبهة
فيكون مستحقا ويردوا لعدم كون النعمة على الميت - وانما ان كونهما
هذه غير مستتر بعد وجوب ان يمكن ان يكون هذه واحدة - ولا حاقيل
من ان فعل من وصي له على وجه الوجوب والاستحياب وعلى وجه
عيناها ، فانما هو ما لم كونه على سبيل الوجوب وهذا غير ثابت في احكامها
يرد ان النصوص - مصححة لاطعام الوصي وان كان لا ينفاد منها الوجوب
لكي تارة ، خصوص كذا الصحيح - ان الارحام وحبر سبب وشما يستند منها الوجوب
وتكون قريبة على كونه فعله وصي على وجه الوجوب - انهم الا ان يقال ان تلك
النصوص غير مصححة كون المقدس على وجه الطعمة - ان ظاهرها كونه على
وجه الارث وسبب استحبابه - كون الاستحياب وعمارستها مع ما تقدم - يعني
طرحها ، فاحتمار انفعه - يحصر فيما ضمن اطعام الوصي وهو اعم من الوجوب
فان قيل ان تلك الاخبار ظاهرة في الوجوب ادنى ان ضروري انه لا يستحب لاحد
اعضاء من الغير بدون رضاه - ان يستند منها ان النعمة مستحب مالى - وليس
في شيء منها ان الوصي اعم الحد والجدة بدون رضا الابوين ومن بعد
تلك النصوص - ان الوصي على هذا الحكم والله سبحانه احل ومضى اطعم اي
حول له الطعمة - وكيف كان فيمكن ان يستند للاستحياب مضافا الى ذلك - والى
الاحتماع - بانه من النصوص المتقدم بعضها الدالة على عدم شيء الاجداس مع

الابوين والروح او احدهما اومع الولدان انما يتم بهم فانها صريحة في عدم لزوم اعطاء شيء من الجدود الجدد فتكبر قرينة حمل هذه النصوص على الاستحباب ويمكن ان يستدل له بموثق رراره المتقدم اطعم الحدة السدس ولم يفرص لها شيئا اذ الصمير في لم يفرص يرجع الى النبي صلى الله عليه وآله لا الى الله تعالى وحيث ان ليس له جعل لها السدس فيعلم ان المراد ان يفرص اسم يوحى لم شيئا فلا معنى للتوقفه في الحكم بالاستحباب وعدم الوجوب

٢- المشهور بين الامة ان لا يخصص الاطعام بالجد والحدة بل بالولد وشبهه. فضافا الى اصناف خمسة من النصوص المتقدمة - خصوص صحيح جميل الثالث وفيه - اطعم الحدة م لام السدس - استباحية وحر اسحق - وماعن الحلبيين والمحقق الطوسي من الاختصاص بغير طاهر الوجه

٣- سألني السيد ابن زهره اختصاص الاطعام بجدته وعدم وجوب استحباب اطعام الجد - واستدل له باختصاص النصوص المعتمدة باطعام الجدة وليس على استحباب اطعام الجد - دليل - وردتارة بالاولوية - واخرى يصحح سعيد المتقدم المتضمن ثبوت السدس على الجد مع وجود الاولاد - ولكن الاولوية ليست قطعية لعدم انعم بالحفاظ - والصحيح وما شابهه من النصوص على فرض الاعراض عن ما يرمي ما اورد عليهم تدل على ثبوت الارث له وقد عرفت انه يتعين طرحها - ووجهها على ارادة الصفة بفتح اى دليل - فالحق ان يورد على السيد ان بعض النصوص متضمن لاطعام الجد - كحر اسحق عن الباقر ع المتقدم وحر (١) عده من - ان عن ابي عبد الله ع في حديث ان رسول الله صلى الله عليه وآله اطعم الجد فاحار الله ذلك فهو حرهما - حرأ (٢) بقسم من الولد وانما قسم من محمد ولا يصير ضعف اسبدها مدعمل الاصحاب بها

٤- هل يخص استحباب الطعمة بصورة عدم الولد ام تستحب حتى مع وجود الولد ومن المعانيح ان ظاهر الاصحاب هو الاول - قد اسند للاختصاص بان نصوص الاطعام من جهة كونها متضمنة لتعل النبي صلى الله عليه وآله في واقعة أو واقع

خاصه فلا يطلق ما يقتضيه لاحد بالمتيقن وهو اما يكون مع عدم الولد (وفيه)
اولا - ان معنى اطعم ابي وصيه هو انه يصح جعل الطعمة لانه اعطاها بخارجا كما
يقال انه قصية في واقعة ولا ريب في اخلاق النصوص - وما يشهد بان المراد من اطعامه
وصيه ثلث مصاف ابي معروف ما يخص ابي النبي وصيه اطعم الجد السدس فاجازه
الله تعالى ومن الواضح - قال - قضاء الله تعالى لم يكن النبي يعطى للجد السدس من مال
غير قصده واما شهيدنا الحريص في - حر (١) انما سمى بن الوليد عن الصادق ع - بانه
جعل رسول الله وصيه للجد سماها خارجا بذلك له - ويحوى مرسل (٢) ابن عداقر - وثانيا
ان صحيح النجاشي منضم لا مراعى في - ع - ما عطاء الجد السدس وهو من جهة ترك
الاستحباب ليس على اعمى - في - ا - السدس الاختصاص بمرسل (٣) الكايني اخبرني
عن - صاحبنا رسول الله - ما عطاء الجد السدس مع الاب ولم يطعمه مع الولد المنجبر
صحة - عمل - ولا ظهر اختصاص الاستحباب بصورة عدم الولد وبذلك يظهر اختصاصه
بصوره وجود الابوين او احدهما مع عدم ماله - والمرص عدم الولد لا مورد للطعمة
بل - الجد والجدة مع من الميراث - قيل هذا امر اذ انهم من قولهم ان المطعم هو احد الابوين
- ٥ - المشهور بين اصحاب ان كلام الحدود يطعم مع وجود من يتقرب
من الابوين ولا يكفي وجود من يشرب بالآخر - مع الاب يطعم ابوه وامه ومع
الام يطعم امها وابوه - عن - كفاية - ومعانيج انتردي ذلك - اقول جملة من النصوص
مطلقة كما مر وحملتها ان كانت محكمة بصورة وجود من يتقرب به كصحيح
انسري والصحيح انما حمل وعبرهما - لانه لا مفهوم لشيء منها كي يوجب
تمديد تكلم النصوص المطلقة - ودعوى انها مجملة لكونها قضايا في وقائع قد
عرفت ماضيها وعليه فتريد العامين في محله - الا ان الظاهر من التنقيح الاجماع
في المسألة - قال - يدل على استحباب الطعمة قوله تعالى (٤) واذا حضر القسمة
اولا لثري واليتيم والساكن فادقوهم منه وهذا وان كان عاما في طرفي

المطعم والمطعم لكن اجماع أصحاب الروايات خصوصها . المسألة المذكورة
واشارتها الى هذه المسألة

٦- قد صرح الأصحاب بما يترتب في امتناع أصحاب كل من الأبوين . ده
نصيه عن السدس فلولا لم يكن نصيب أحدهما إلا السدس كذا في أبي يونس وروى
يدون الأحوط والحاحنة والام هي أبو يونس وروى مع الأخوة لحد واحد لم يتحب له الاطعم
واستدلوا به بالتبادر والاعبار بالاصل بعد اجماع أصحابه . ولكن كما مر
فالعمدة فيه الاجماع فمعظم ظاهر الامتناع وكفاية من الردد في محله (ثم)
على القول باعتبار ذلك . هل يكفي معنى التبريد عن السدس كما عن القواعد
الشرايع والمساكن أم بشرط كونها بقدر أحدس كما احتج به المحقق في الجمع
والشبه في اللقمة والدروس على ما حكى وعن الروضة الشهيرة . ولكن لا يحرر
لعوية هذا النزاع على المحرر المشهور وهو احتساب الاستصحاب بصورة عدم
الولد اذ لا يتصور صورته بغيره حسب الأب أو الأم بعد قل من أحدس كما لا يخفى

٧- هل يختص الحكم بصورة وحدة وحد واحد أم بم صورة وجودهما
أيضاً وجهان . الخصوصية مختلفة بصورة اوحدة ومع التعدد مقتضى الأصل عدم
الامتنع لكن عدم التفاضل بالمعنى بين الصورين كاف في ثبوته فيها . وعنه ومع
التعدد هل يكون السدس بينهما السوية ويتخير المتعبد بعينه بامام شاء أم يشجب
لكل منهما السدس وجوه . انفقوا على عدم الثالث . واستدلوا بالرجوع الوجه الاول .
بعدم مرجح لاحدهما . القياس على ابورث . ولكن الاول يدعى بعدم الرجوع
بلا مرجح كما يكون بالحكم بتقسيم بينهما السوية كذا يكون بالحكم بالتعجير .
اللهم الا ان يقال ان الاستعداد من مجموع الأدلة بعد عدم نصيب بعض ان هذا المقترن
من المال مجعول لهما اما سحوا لا شراك او التعجير وحيث ان شيئاً من المال يدعى عليه
دليل فمقتضى قاعدة العدل والائصاف المصطفاة من الأدلة الواردة في الموارد
الحاجة هو تقسيم المال بينهما بالسوية .

٨- الظاهر ان المشهور بين الأصحاب انه ذكر كل من الأبوين حداً واحدة

يستحب لكل منهما طعمة من يغرب به ويكون لكل منهما السدس - لا كالصورة السابقة بأن يقسم سدس واحد بينهما - ومرس (١) اسماعيل بن أبي منصور عن الصادق عليه السلام إذا جمع أربع جدات ثنتين من قبل الأب وثنتين من قبل الأم طرحت واحدة من قبل الأم - ثم عدا وكان السدس بين الثلاثة - وكذلك إذا اجتمع أربع أجداد سقط واحد من قبل الأم - ثم عدا وكان السدس بين الثلاثة - يشهد بخلافه كما أنه يصلح شاهدا للتقسيم في الصورة - كما - ولكن ذكر - الشيخ رحمه الله غير معمول به ويظهر منه جملة شيء انتهى وأهل حردا شريف رحمه الله إلى أنه يدعى ثبوت السدس في فرض أن الأجداد يرثون - مع أنه يمكن حمله على إرادته لطمعة مع الأولين كما ذكره في الوسائل - فمن هو متعين فله

٩- المشهور أن صاحب السدس منه سدس الأصل وهو الظاهر من مذهبنا وصريح خبر الصادق عليه السلام - ومن قد عده بأقل الأمرين من السدس ورثه صاحب الطعمة من السدس - وهو مضاف إلى عدم دليل عليه مضاف لجميع ما تقدم من - صاحب السدس خصوص الصورة عدم وجوده ولو هي تلك الصورة لا يشرع في إخراجها مع كونها أقل من السدس كما مر - مع ذلك لى ما هو المشهور - وعن الأصحاب في السدس - مع مطلق الاحتمال - أن كل من كان له الأصل والأصل عدمه - راجع إلى ما مر من حيث هو كونه - من السدس - والأخبار تؤيده

في الحجب وبيان المراد منه

ثم إنه يلحق بالسدس (سائر الأولي) في الحجب ودرجته المنع والمراد منه في إخراج السدس من السدس - كما ذكره في أوامره - والأول يسمى حجب حرمان - وهو حجب قصص - توضيح ذلك - مقدمان دورته أساسيات أو مبيات - وكل منهما مرتب وصفت - وكل منهما صف ودرجات وعرفت واستعرف أن

جميع الطبقات والدرجات لا يجتمعون في الارث بل يسمع بعضها من الارث بالكلية - وذلك يسمى حجب حرمان - ثم ان الذين يجتمعون في الارث قد يصير الاجتماع مع بعض موجبا لنقص ما يرثه الاخر عند علمه بفساده عن الرائد - يسمى ذلك حجب نقصان - اما القسم الاول فتعصيلة في حسن المسائل المتقدمة والاية - وقد عرفت طائفة من الذين يجتمعون من بعدهم من المراتب الطبقات ويسمى طوائف اخرى منهم - واما القسم الثاني - فله مصاديق يظهر من المسائل المتقدمة والاية كحجب الزوج للأولاد عماراد عن ثلاثة ارباع - وحجب الاب للأولاد عماراد عن خمسة اشداس - وحجب الام عماراد عن الثلثين - وقد تقدمت جميع ذلك - الا ان الاصحاب خصوا استعمال الحجب - في حجب الاولاد وحجب الاحياء - اما الاول فهو على قسمين حجب الابوين فان لولدوا من رجلين عماراد عن الشدين واحدهما عماراد عن الشدس الامع ست واحدة الحاية عن الاحوة الحاية للام مطلقا واكثر من الواحدة مع احدهما - وقسم الكلام في ذلك وحجب الولد الزوجين - فان تعصيهما مع عدم الولد النصف والربع - ومع وجوده الربع والثلث وسباني تفصيل القول في ذلك في الاساب .

واما القسم الثاني وهو حجب الاحوة فهذه المسألة سبقت بيانه لاحلاف ولا كلام في انه (اذا خلف الميت مع الابوين اخا واختين او اربع اخوات او اخوين حجبوا الام عماراد عن الشدين) من غير فرق بين النقص والرد - اما اصل حجب الاحوة فهو ثابت بالكتاب (١) والسنة (٢) المتواترة والاجماع ولكنه مشروط بشروط

الاول - مادكره المصنف ربه في عارثه المتقدمة - وحاصله اعتبار ان يكونوا رجدين فصاعدا او رجل وامرأتين او اربع نساء فلاحجب اذا لم يكونوا كذلك بالاحلاف اجده يشا بل الاجماع بقسميه عليه بل السنة مستبضة او متواترة فيه كما انه يحق

١- سورة النساء آية ١٢

٢- او مسائل باب ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من ابواب ميراث

الابوين والاولاد

الحجب بذلك باختلاف اجده فيه بل الاجماع يسميه عليه ايضا كداهي الجواهر
 ويشهد بالحكم اثنا وديا جملة من الصوص - كصحيح (١) محمد بن مسلم عن
 الصادق ع لا يحجب الام عن الثلث اذ لم يكن ولدا لا اخوان او اربع اخوات - و
 خبر (٢) الباق ع لا يحجب الام عن الثلث الا اخوان او اربع اخوات لاب
 وام او لاب - وحسنه (٣) الاخر عنه ع اذ ترك الميت اخوين فهم اخوة مع الميت
 حجب الام عن الثلث وان كان واحدا لم يحجب الام وقال اذا كن اربع اخوات حجب
 الام عن الثلث لانهن - رنة الاخوين وان كن ثلاثا لم يحجبن - وحسنه (٤) ابي ابياس
 سمعت ابا عبد الله ع يقول لا يحجب عن الثلث الاح والاحت حتى يكونا اخوين
 او احا واختين فان الله تعالى يقول فان كان له اخوة فلامه السدس ويحويها غير هـ
 وهذه الصوص كما ترى شاهدة بالحكمين مطوفا ومفهوما - ومع ذلك فلا يصح
 الى ما قيل من ان ظاهر الآية الكريمة اعتبار الثلاثة ذكورا لانه اجتهاد في مقابل
 النص فان هذه الصوص كاشفة عن اقل الجمع الثا - وان المراد بها ما ذكرك
 مجازا - كما انها شاهدة بارادة ما يشمل الاناث من الاحوة مع احتساب ثنتين بواحدة
 اما خبر (٥) الفضل بن عبد الملك عن ابي عبد الله ع عن ام واخنتين قال ع «الام الثلث لان
 الله تعالى يقول فان كان له اخوة ولم يقل فان كان له اخوات - فلا يسمي ما تقدمه فان المراد
 به هذا الجمع بين وبين غيره - انه في الرخص لا اخوة ولا ميراث - وان آيت
 من ذلك فيمن حمله على الثقة

(و) الشرط الثاني مما ذكره احتج به بقوله (شرط ان يكونوا مسلمين)
 فاو كان الاحوة كفرة لا حجب - ويشهد به الاجماع والصوص لاحظ - خبر (٦)
 الحسن بن صالح عن ابي عبد الله ع المسلم يحجب الكافر ويرثه وانكرا لا يحجب
 الام ولا يرثه - ومرسل (٧) الصدوق - وقال **عليه السلام** يعاوي ولا يعاوي عليه

١-٢-٣-٤-٥- الوسائل باب ١١ - من ابواب ميراث الايوس والاولاد

حد ث ٦-٧-١-٣-٤

٦-٧- الوسائل باب ١٥ - من ابواب ميراث الايوس والاولاد حديث ٢

والكفار لا يحبون ولا يرثون - وصحيح (١) محمد بن عطاء عن الصادق عليه السلام عن
 المملوك والمشرک يحببان أدام يرثان قبل من ولا - وحوها غيرها - ودعوى أن
 المراد بالحب فيها حب الحرمان لا حب النقصان - بل هوها - أنه نقيض
 للإطلاق من غير قرينة - فإن قيل إن ذلك هو المصروف إليه الاطلاق - فإسأله
 تكرر منا عدم الاعتناء بثل هذه الانصرافات - ودعوى أن آيت عن ذلك بقول مع
 انصراف الأخوة الحانية إلى الم - أولى - فلا بد من عني حب الأخوة الكفرة
 أثبت أن يكونوا (غير فاضل) فلا يحب الأخ - بل كما هو المشهور بين
 الأصحاب شجرة شطحة أن عن اختلاف أجماع قطعية بل الأمة عليه - وعن
 الصدوق والعمادى عدم اعتباره ذلك - بل لا يحب وعنه لم يصح أنه في المختلف
 هي المسألة - وبما في ظاهر الشرح في أسرار وسلا - وما - وعن المختلف
 لا يرد فيه واستقره في محكي الكفاية وقواه في الم - (واستدل) بمشهوره
 لا عموم ذلك - لا يحب كذا - وسواء ينشئ منها غيرها - - - - -
 هو وجود - مع من الإرث - وكان - وأرثه بالأجماع المحكي عن اختلاف (ويكن)
 المحب - أنه يمكن له عموم لأرب في اسم قطعية - مع - بعضها عملاً - أجمع
 المحبى - لا لا واللام من إداة العموم - والعلة المثار للمصلحة - مقتضى
 بل دعة التي صرح بها في النصوص وهي كون - لا عيب إلا - مقتضى ثبوت
 المحب - لا لا لا يخرج - فلي عن عيب إلا - فله كونه عتيد - بحكم
 مدارها والأجماع لعدم - وأنه وعدم كونه تعدى لا يعتمد عليه - فلا يصح عدم اعتبار
 هذا الشرط .

(و) أربع (لا) بكونوا (مقابلك) - الأجماع قسميه وليس خصوص منها
 كما تقدم .

(و) الخامس أن يكونوا (مصلين غير حمل) فلا يحب الحمل - وبكونه
 متمم للعد - كما هو المشهور بين الأصحاب بل في المصالح أن القائل بحب الحمل

الى قول مشعرا بضعفه وكثير مسجل لم يتعرضوا لاختلاف

وقد استدلل لعدم الحجب بوجوه ١- ان صدق الاحوة على الحمل غير معلوم بل عن الروضة بقى لاصلاقي فمع الشك في صدق الاحوة لا يصح التمسك باطلاق دليل الحجب (وفيه) أولا- ان الاحوة كالاب والابن والعم وما شاكل فكما ان تلك العناوين تعدق على الحمل ولذا يسى على حجب الحمل في غير المقام ككث الاحوة تعدق على الحمل - وايضا ان المحصن اذا كان مجملا غير مبين فان كان متصلا بالعم يسرى احكامه اليه فكما لا يصح التمسك باطلاق المحصن في صورة الشك في صدق العنوان - حدوده - ذلك لا يصح التمسك بمعوم العام في ذلك المورد - وفي المقام الدليل الدال على ان الام ترث الثلث قد حصص بمادل على انه مع وجود الاحوة ترث السادس - فكما لا يصح التمسك باطلاق مادل على حجب الاحوة لا يصح التمسك بمعوم المصدر الدال على انها ترث الثلث لانصال المحصن بالعم في الآية الكريمة - فزيادة عن السادس غير معلومة والاصل يقتضي عدمها ٢- اشتباه المعنى وهي وجوب الاتفاق (وفيه) ان وجوب الاتفاق المذكور في الاحبار ليس من قبيل المقتضى بدور الحكم مدارها وجودا وعدمها والاسما حجب الاحوة الاغنياء وحجب اولاد الاحوة المتراء - مع ان اشتباهها غير معلوم كيف وقد افق الشيخ شيوخ النخبة للحمل .

٣- الشك في وجود الاحوة لا حمل كون الحمل اشئ (وفيه) اولاه انه يمكن حصول ايتين محصون العدد المشر كثير آ- كما اذا كان الوجود المنفصل اشئ وستا او ثلث ساب او كل عك اربع سوة حاملات او غير ذلك من العروس وثانيا بانه يتكشف بهذا الانفصال .

٤- حر (١) الملاين مفصل عن ابى عبد الله ع ان الطمل والوليد لا يحجبك ولا يرث الامن ادن انصراح ولا شئ اكنه الطن وان تحرك الاما اختلف عليه الليل والهار الحديث - وورد عليه تارة ضعف السند واخرى بان القيد المتعقب بالجمال

المتعاطفة وإن كان راجعاً إلى الإخوة إلا أن القرينة هنا هي رجوع الاستثناء إلى
الجمتين والآن لم يرد حجب الصبي ما لم يبلغ حد الكمال ولم يقل به أحد وادرجع
إليه لزم ثبوت الحجب للحمل بمذاق فضاله حياً بمعنى أن يجعل الحجب مراعى
إلى أن يظهر الحمل كما هي إرته (أقول) يرد على ما ذكر من ضعف السند أنه لا يكون
في سنده من يتوقف فيه إلا محمد بن سنان والنظار أنه في الخبر هو الراوى الخراعى
بشربة من يروى عنه وهو وإن سمعه جماعة إلا أن الطاهر كونه ثقة صحيح الاعتقاد مقلول
الرواية - صم إلى ذلك استند الأصحاب إليه فالحرج لا يشكل فيه سنداً - وأما من
حيث الدلالة فلا يرد المذكور عن طاهر فإنه مع رجوع انقياد إلى الجمتين يكون
مما ذكره من عدم الحجب وعدم الإرث ما لم يتولد ونسب الإرث للحمل مراعى
بأن يظهر أحسن ما هو - بل آخر لا لهذا الدليل - وما في الرصاص من أن القيد هو
الحرج لو رده مورد الحال في تولد الحمل ومجيبه فلا علة لمفهومه كما هو الحال
في نظائره فيكون المراد به الكناية عن إحصاء حياته دون صراحه الحقيقي بتدفع
أولاً أن ورود تقديم مورد الحال لا يمنع عن ثبوت المفهوم في انقياد انتهى إلى ما فهم
كالشرط والاستثناء - وثانياً بأن المعنى الحقيقي للصراح وإن لم يرد قطعاً ولكن
الطاهر بقرينة بعده كونه كتابة عن التولد جبالاً عن خصوص الحياة - وعنده دلالة
الحرج على هذا القيد طاهره فلا يظهر ذلك - وبه يقيد إطلاق أدلة الحجب - ويخرج
عن أصالة عدم الاشتراط

(و) الشرط السادس (أن يكونوا من الأبوين أو من الأب) فلا يحجب الأخوة للأم
خاصة بالأخوة وهي المسالك هذا الشرط عدنا موضع وعاق - وفي الرصاص بل
عليه الإجماع في غير جماعة - وفي الجواهر إجماعاً تسميه - وبشده جملة من
الخصوص تقدم بعضها - ومنها موثق (١) الفباقي عن أبي عداق - ولا يحجب الأم
عن الثلث لا أخوان أو أربع المكنونات لاب وأم أولاد - ومنها موثق (٢) عيدين

١- الوسائل باب ١١- من أبواب ميراث الأبوين والأولاد حديث ٣

٢- الوسائل باب ١٠- من أبواب ميراث الأبوين والأولاد حديث ١

زرارة سمعت ابا عبد الله ع، يقول في الاخوة من الام لا يحجبون الام عن الثلث - ومنها خبر (١) زرارة ع، ع، في حديث ويحك يا زرارة اولئك الاخوة من الاب اذا كان الاخوة من الام لم يحجبوا الام عن الثلث ومنها غير ذلك من النصوص الكثيرة المعمول بها

(و) السامع ان (يكون الاب موحودا) فلا يحجبون مع موته على الاظهر الاشهر بل عليه عامة من تقدموا تاحرا الا الصدوق مع تامل فيه كذا في الرضا - وفي المسالك هو المشهور بين الاصحاب ذكره الشيخ والاتباع وجميع المتأخرين - وكيف كان فيشهد لا اعتبار ذلك - خبر (٢) بكير عن ابي عبد الله ع، قال الام لا تنقص عن الثلث انما الامع الولد والاخوة اذا كان الاب حيا - وقصد به في المسالك ونحوه غير مسمع انه اما حسن او صحيح او موثق ولا ضعف ولا جهة ولا اهمال في احد من رواية الحديث سيما وفي الطريق صفوان بن يحيى الذي هو من اصحاب الاجماع - وصحيح (٣) زرارة عن ابي جعفر وابي عبد الله ع، انهما قالان مات رجل وترك امه واخوة واحوات لاب وام واحوات لام وليس الاب حيا فانهم لا يرثون ولا يحجبونها لانه لم يورث كلالة - ولم يذكر هذا الصحيح في المسالك - وموقفه (٤) المتصل به بطريق صحيح وان مات الرجل وترك امه واخوة واحوات لاب وام واحوة واحوات لاب واحوة واحوات لام وليس الاب حيا فانهم لا يرثون ولا يحجبونها

واستدل لقول الآخر بطلاق آية الحجب (٥) - و خبر (٦) زرارة عن ابي عبد الله ع، عن امرأة تركت زوجها وامها واحوتها لامها واخوتها لايها وامها فقال ع، لزوجها النصف ولانيها السدس وللأخوة من الام الثلث وسقط الاخوة من الاب والام - وخبره (٧) لآخر ع، ع، في ام واحوات لاب وام واحوات لام

١-٤- الوسائل باب ١٠ من ابواب ميراث الاوين والاولاد حديث ٢-٤

٢-٣- الوسائل باب ١٢ من ابواب ميراث الاوين والاولاد حديث ١-٣

٥- سورة النساء آية ١٢

٦-٧- الوسائل باب ١ من ابواب ميراث الاخوة والاحداد حديث ١٣-١٢

أن لاخوتها لآبيها وأما الثالث ولأما السلس ولاخوتها من أمها السلس (ونكر)
 الآية الكريمة مختصة بصورة وجود الأب لآبها هكذا فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه
 فلامه الثالث فإن كان له أخوة فلامه السلس فجعل لها السلس مع الأخوة حيث يرثه
 أبواه فلا تدل على المحجب بدون ذلك والحران وإن دلا على حجب الأم عن أش
 إلا أنهما مخالفان لما أجمع عليه الطائفة من عدم إرث الأخوة مع الأم
 ولذا حملهما الشيخ على النية أو على إرث الأم لو كانت ترى ذنبهم بذلك لأنهم
 يلزمون بما ألزموا به أنفسهم (ثم انه) كما صرح به المصنف في المختلف عني ما
 حكى وتعه فيره - أن هذا النزاع لا اثر له قدا ولا مارة ههنا الحاصل لم يرد
 والتسمية لأن الباقي كلف لها وأما النزاع في التقدير الخ - نعم يتصور الأثر لو
 أن المحجب يختص بالعرض عند انشاء الولد أو إمامه فيحجب عنهما لمكان من
 يرد عليه وقد مر الكلام في المبني

الثامن كونهم أحياء عند الموت هو كان بعضهم ميتا بعده وكنهم لم يحجب
 ووجه ظاهر

فروع

في مقام فروع - ١ - (فإن هذا حده) أقود (فلا محجب) وهو واضح

- ٢ - (وإذا) اجتمعت الشرائط فإن لم يكن معهما الولد فلام السلس خاصة والباقي ثلاث وإن
 كان معهما بيت فلكل من الأبوين السلس وثالث الصف والباقي يرد على الأب والنسب (وإذا)
 وقد مر الكلام في هذا كله في المباحث السابعة

- ٣ - لو مات أخوان ولهما أبوان وأخ ولم يعلم المتقدم من الدروس والروايات
 في الجواهر الظاهر عدم المحجب (واستدل به) بأن حجب كل منهما مشروط بتأخر موته
 وهو غير معلوم واستصحاب حبه معارض بالمثل (وفيه - أولا) أن المحجب وإن كان
 مشروط بتأخر الموت ومع عدم إرازه لا يحكم به وإن ارثها ثلث أيضا مشروط بعدم

وجود الحاجب مع الثلث فيه لا يمكن ان يحكم باسباترث الثلث - وما في الجواهر من ان اصل واعتوى صهران في ان الشروط حجب الام عن الثلث الى السدس لاصل استحقاقها الثلث بل هو مقتضى الآية فالشك في الشرط شك في المشروط فينتى الام عن اصل استحقاقها الثلث - يرد عليه انه ان اراد بذلك ان مقتضى العموم اسباترث الثلث خرج عن ذلك صورة وجود الحاجب فمع الثلث فيه يتمك بعموم اعم - ويرده اردنك من قبل التمسك بالعام في الشبهة المضادة وهو لا يجوز - وان اراد بذلك استحقاق الثلث حتى مع وجود الحاجب - فيرده انه لا دليل على ذلك بل ظاهر الدليل ان مفصل عدم استحقاقها لثلث الامع عدم الحاجب (وثانيا) انه لو فرض اشك في احتقانه وانما حرم ام يحتمل انما يعلم اجمالا بعدم ارث الام عما اراد عن سدس احدهما كما يتم ارثها من ثلث احدهما بل او فرض مال مشترك بين الاخوين يتم نصفه لهما ارثها من نصف سدسه كما لا يخفى - وعليه فلا يلزم اجراء حكم المال المشترك عبر المعلوم صاحبه اعمد - بين محصور - من المصلح - او انفسه - اوق عدة عدل والا فموتها كل كل عن ذلك

وكان موت الاخوين بغيرق او الهدم - فمقتضى الدليل الدال على ان كلامهما يرث الاخر - فرض وجوده فيكون حاجبا - نسبة ابي ارث الام فلا ترث اريد من السدس بالنسبة الى كليهما (وقه) ان الدال به يدل على خصوص الارث ولا يدل على فرض وجوده حوقياس التمام به لا وجه

- ٤- لا يحجب الاخوة الاب المنجبون عنه - علاه كما صرح به الشهيد ان وغيرهم - اما دل على اشتراك كونهم للاب ومع عن كونهم له شرعا يقتضى المشروط
- ٥- عن الشهيد الثاني في الروضة اعتبار قيد آخر - وهو المفيرة بين الحاجب والمحجوب فوكانت الام احتلاب فلا يحجب كما يتفق في المجوس أو الشبهة بوضع الرحمن سه فولدها اخوها لا ينها - وهو واضح

ميراث اولاد الاولاد

(الثانية اولاد الاولاد يقومون مقام الاولاد عند عدمهم) وعدم الوادين بلاحلاف والمعتبره
الانية تشهد بذلك. اما الاخلاف في اسم هل يرثون مع الابوين او احدهما كما بينهم
ام انهم لا يرثون الا مع فقدهما. ذهب الى الاول الكليني ره والشحان والسيديان و
العماني وسار والجلي والعالى والقاضى والكراحيكى وعامة من نحر عنهم و
اختار الثاني الصدوق ره في محكي المفتع والفقيه وعن المحدث الكاشاني الميل اليه
يشهد بالاول جملة من المصنفين - كصحيح (١) عبد الرحمن بن الحجاج
عن ابي عبد الله ع قال يثبت الابن يرث اذا لم يكن له كس مكارا ساءت. دل به مفهوم
الشرط على ان ابنة البنت مع عدمها تقوم مقامها ومقتضى اصله شمول ذلك في
حال وجود الابوين كشموله لحال عدمهما - وعن الشح الاستدلال به للمطلوب
بوجه آخر - وهو ان قيامها مقامها لو كان مشروطا بعدم الابوين لزم قيام غير الشرط
مقامه لان عدم الولد مع لاصاب حره الشرط وهو غيره - ولا بأس به ولا يرد عليه ان
الشرط ما يباين من عدمه لعدم الامن وجوده الوجود - ومن المعلوم ان عدم وجود الوالد
للاصاب كك - فانه يدعى به اذا حكم بوجود شيء معنفا على شرطه من وجوده
الوجود وفي المقام كك - فانه حكم بقيام ولد الوالد مقامه الولد ان لم يكن الولد
للاصاب فتدبر - وحسنه (٢) الذي هو كالمصحيح بوجود من اجتمعت العناية على
تصحيح ما يصح عنه وهو صفوان بن يحيى ع ع ابن الابن اذ انه يمكن من صلب
الرجل احد مقام مقام لاني - واما البنت اذ لم يكن من صلب الرجل احد قامت مقام
البنت - وتقريب الاستدلال به كما سبقه - وخبر (٣) اسحق بن عمار ع ع ابن الابن
يقوم مقام ابيه - وصحيح (٤) زرارة عن الصادقين ع ع في حديث ولا يرث احد من

١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-٦٨-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨-٧٩-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١١٤-١١٥-١١٦-١١٧-١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٢-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٢٩-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٣٧-١٣٨-١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٤٥-١٤٦-١٤٧-١٤٨-١٤٩-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٣-١٥٤-١٥٥-١٥٦-١٥٧-١٥٨-١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٦٩-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٧٨-١٧٩-١٨٠-١٨١-١٨٢-١٨٣-١٨٤-١٨٥-١٨٦-١٨٧-١٨٨-١٨٩-١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤-١٩٥-١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٠-٢٠١-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦-٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠-٢٨١-٢٨٢-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨-٢٨٩-٢٩٠-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨-٢٩٩-٣٠٠-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨-٣٠٩-٣١٠-٣١١-٣١٢-٣١٣-٣١٤-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣١٨-٣١٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦-٣٢٧-٣٢٨-٣٢٩-٣٣٠-٣٣١-٣٣٢-٣٣٣-٣٣٤-٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠-٣٤١-٣٤٢-٣٤٣-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٨-٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٤-٣٥٥-٣٥٦-٣٥٧-٣٥٨-٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٦٣-٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦-٣٦٧-٣٦٨-٣٦٩-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥-٣٧٦-٣٧٧-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٠-٣٨١-٣٨٢-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٠-٣٩١-٣٩٢-٣٩٣-٣٩٤-٣٩٥-٣٩٦-٣٩٧-٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠-٤٠١-٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩-٤١٠-٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٤-٤١٥-٤١٦-٤١٧-٤١٨-٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤-٤٢٥-٤٢٦-٤٢٧-٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠-٤٣١-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-٤٣٨-٤٣٩-٤٤٠-٤٤١-٤٤٢-٤٤٣-٤٤٤-٤٤٥-٤٤٦-٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩-٤٥٠-٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٥٨-٤٥٩-٤٦٠-٤٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٥-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٠-٤٧١-٤٧٢-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٧٨-٤٧٩-٤٨٠-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٤-٤٨٥-٤٨٦-٤٨٧-٤٨٨-٤٨٩-٤٩٠-٤٩١-٤٩٢-٤٩٣-٤٩٤-٤٩٥-٤٩٦-٤٩٧-٤٩٨-٤٩٩-٥٠٠-٥٠١-٥٠٢-٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥-٥٠٦-٥٠٧-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠-٥١١-٥١٢-٥١٣-٥١٤-٥١٥-٥١٦-٥١٧-٥١٨-٥١٩-٥٢٠-٥٢١-٥٢٢-٥٢٣-٥٢٤-٥٢٥-٥٢٦-٥٢٧-٥٢٨-٥٢٩-٥٣٠-٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤-٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧-٥٣٨-٥٣٩-٥٤٠-٥٤١-٥٤٢-٥٤٣-٥٤٤-٥٤٥-٥٤٦-٥٤٧-٥٤٨-٥٤٩-٥٥٠-٥٥١-٥٥٢-٥٥٣-٥٥٤-٥٥٥-٥٥٦-٥٥٧-٥٥٨-٥٥٩-٥٦٠-٥٦١-٥٦٢-٥٦٣-٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦-٥٦٧-٥٦٨-٥٦٩-٥٧٠-٥٧١-٥٧٢-٥٧٣-٥٧٤-٥٧٥-٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨-٥٨٩-٥٩٠-٥٩١-٥٩٢-٥٩٣-٥٩٤-٥٩٥-٥٩٦-٥٩٧-٥٩٨-٥٩٩-٦٠٠-٦٠١-٦٠٢-٦٠٣-٦٠٤-٦٠٥-٦٠٦-٦٠٧-٦٠٨-٦٠٩-٦١٠-٦١١-٦١٢-٦١٣-٦١٤-٦١٥-٦١٦-٦١٧-٦١٨-٦١٩-٦٢٠-٦٢١-٦٢٢-٦٢٣-٦٢٤-٦٢٥-٦٢٦-٦٢٧-٦٢٨-٦٢٩-٦٣٠-٦٣١-٦٣٢-٦٣٣-٦٣٤-٦٣٥-٦٣٦-٦٣٧-٦٣٨-٦٣٩-٦٤٠-٦٤١-٦٤٢-٦٤٣-٦٤٤-٦٤٥-٦٤٦-٦٤٧-٦٤٨-٦٤٩-٦٥٠-٦٥١-٦٥٢-٦٥٣-٦٥٤-٦٥٥-٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨-٦٥٩-٦٦٠-٦٦١-٦٦٢-٦٦٣-٦٦٤-٦٦٥-٦٦٦-٦٦٧-٦٦٨-٦٦٩-٦٧٠-٦٧١-٦٧٢-٦٧٣-٦٧٤-٦٧٥-٦٧٦-٦٧٧-٦٧٨-٦٧٩-٦٨٠-٦٨١-٦٨٢-٦٨٣-٦٨٤-٦٨٥-٦٨٦-٦٨٧-٦٨٨-٦٨٩-٦٩٠-٦٩١-٦٩٢-٦٩٣-٦٩٤-٦٩٥-٦٩٦-٦٩٧-٦٩٨-٦٩٩-٧٠٠-٧٠١-٧٠٢-٧٠٣-٧٠٤-٧٠٥-٧٠٦-٧٠٧-٧٠٨-٧٠٩-٧١٠-٧١١-٧١٢-٧١٣-٧١٤-٧١٥-٧١٦-٧١٧-٧١٨-٧١٩-٧٢٠-٧٢١-٧٢٢-٧٢٣-٧٢٤-٧٢٥-٧٢٦-٧٢٧-٧٢٨-٧٢٩-٧٣٠-٧٣١-٧٣٢-٧٣٣-٧٣٤-٧٣٥-٧٣٦-٧٣٧-٧٣٨-٧٣٩-٧٤٠-٧٤١-٧٤٢-٧٤٣-٧٤٤-٧٤٥-٧٤٦-٧٤٧-٧٤٨-٧٤٩-٧٥٠-٧٥١-٧٥٢-٧٥٣-٧٥٤-٧٥٥-٧٥٦-٧٥٧-٧٥٨-٧٥٩-٧٦٠-٧٦١-٧٦٢-٧٦٣-٧٦٤-٧٦٥-٧٦٦-٧٦٧-٧٦٨-٧٦٩-٧٧٠-٧٧١-٧٧٢-٧٧٣-٧٧٤-٧٧٥-٧٧٦-٧٧٧-٧٧٨-٧٧٩-٧٨٠-٧٨١-٧٨٢-٧٨٣-٧٨٤-٧٨٥-٧٨٦-٧٨٧-٧٨٨-٧٨٩-٧٩٠-٧٩١-٧٩٢-٧٩٣-٧٩٤-٧٩٥-٧٩٦-٧٩٧-٧٩٨-٧٩٩-٨٠٠-٨٠١-٨٠٢-٨٠٣-٨٠٤-٨٠٥-٨٠٦-٨٠٧-٨٠٨-٨٠٩-٨١٠-٨١١-٨١٢-٨١٣-٨١٤-٨١٥-٨١٦-٨١٧-٨١٨-٨١٩-٨٢٠-٨٢١-٨٢٢-٨٢٣-٨٢٤-٨٢٥-٨٢٦-٨٢٧-٨٢٨-٨٢٩-٨٣٠-٨٣١-٨٣٢-٨٣٣-٨٣٤-٨٣٥-٨٣٦-٨٣٧-٨٣٨-٨٣٩-٨٤٠-٨٤١-٨٤٢-٨٤٣-٨٤٤-٨٤٥-٨٤٦-٨٤٧-٨٤٨-٨٤٩-٨٥٠-٨٥١-٨٥٢-٨٥٣-٨٥٤-٨٥٥-٨٥٦-٨٥٧-٨٥٨-٨٥٩-٨٦٠-٨٦١-٨٦٢-٨٦٣-٨٦٤-٨٦٥-٨٦٦-٨٦٧-٨٦٨-٨٦٩-٨٧٠-٨٧١-٨٧٢-٨٧٣-٨٧٤-٨٧٥-٨٧٦-٨٧٧-٨٧٨-٨٧٩-٨٨٠-٨٨١-٨٨٢-٨٨٣-٨٨٤-٨٨٥-٨٨٦-٨٨٧-٨٨٨-٨٨٩-٨٩٠-٨٩١-٨٩٢-٨٩٣-٨٩٤-٨٩٥-٨٩٦-٨٩٧-٨٩٨-٨٩٩-٩٠٠-٩٠١-٩٠٢-٩٠٣-٩٠٤-٩٠٥-٩٠٦-٩٠٧-٩٠٨-٩٠٩-٩١٠-٩١١-٩١٢-٩١٣-٩١٤-٩١٥-٩١٦-٩١٧-٩١٨-٩١٩-٩٢٠-٩٢١-٩٢٢-٩٢٣-٩٢٤-٩٢٥-٩٢٦-٩٢٧-٩٢٨-٩٢٩-٩٣٠-٩٣١-٩٣٢-٩٣٣-٩٣٤-٩٣٥-٩٣٦-٩٣٧-٩٣٨-٩٣٩-٩٤٠-٩٤١-٩٤٢-٩٤٣-٩٤٤-٩٤٥-٩٤٦-٩٤٧-٩٤٨-٩٤٩-٩٥٠-٩٥١-٩٥٢-٩٥٣-٩٥٤-٩٥٥-٩٥٦-٩٥٧-٩٥٨-٩٥٩-٩٦٠-٩٦١-٩٦٢-٩٦٣-٩٦٤-٩٦٥-٩٦٦-٩٦٧-٩٦٨-٩٦٩-٩٧٠-٩٧١-٩٧٢-٩٧٣-٩٧٤-٩٧٥-٩٧٦-٩٧٧-٩٧٨-٩٧٩-٩٨٠-٩٨١-٩٨٢-٩٨٣-٩٨٤-٩٨٥-٩٨٦-٩٨٧-٩٨٨-٩٨٩-٩٩٠-٩٩١-٩٩٢-٩٩٣-٩٩٤-٩٩٥-٩٩٦-٩٩٧-٩٩٨-٩٩٩-١٠٠٠-١٠٠١-١٠٠٢-١٠٠٣-١٠٠٤-١٠٠٥-١٠٠٦-١٠٠٧-١٠٠٨-١٠٠٩-١٠١٠-١٠١١-١٠١٢-١٠١٣-١٠١٤-١٠١٥-١٠١٦-١٠١٧-١٠١٨-١٠١٩-١٠٢٠-١٠٢١-١٠٢٢-١٠٢٣-١٠٢٤-١٠٢٥-١٠٢٦-١٠٢٧-١٠٢٨-١٠٢٩-١٠٣٠-١٠٣١-١٠٣٢-١٠٣٣-١٠٣٤-١٠٣٥-١٠٣٦-١٠٣٧-١٠٣٨-١٠٣٩-١٠٤٠-١٠٤١-١٠٤٢-١٠٤٣-١٠٤٤-١٠٤٥-١٠٤٦-١٠٤٧-١٠٤٨-١٠٤٩-١٠٥٠-١٠٥١-١٠٥٢-١٠٥٣-١٠٥٤-١٠٥٥-١٠٥٦-١٠٥٧-١٠٥٨-١٠٥٩-١٠٦٠-١٠٦١-١٠٦٢-١٠٦٣-١٠٦٤-١٠٦٥-١٠٦٦-١٠٦٧-١٠٦٨-١٠٦٩-١٠٧٠-١٠٧١-١٠٧٢-١٠٧٣-١٠٧٤-١٠٧٥-١٠٧٦-١٠٧٧-١٠٧٨-١٠٧٩-١٠٨٠-١٠٨١-١٠٨٢-١٠٨٣-١٠٨٤-١٠٨٥-١٠٨٦-١٠٨٧-١٠٨٨-١٠٨٩-١٠٩٠-١٠٩١-١٠٩٢-١٠٩٣-١٠٩٤-١٠٩٥-١٠٩٦-١٠٩٧-١٠٩٨-١٠٩٩-١١٠٠-١١٠١-١١٠٢-١١٠٣-١١٠٤-١١٠٥-١١٠٦-١١٠٧-١١٠٨-١١٠٩-١١١٠-١١١١-١١١٢-١١١٣-١١١٤-١١١٥-١١١٦-١١١٧-١١١٨-١١١٩-١١٢٠-١١٢١-١١٢٢-١١٢٣-١١٢٤-١١٢٥-١١٢٦-١١٢٧-١١٢٨-١١٢٩-١١٣٠-١١٣١-١١٣٢-١١٣٣-١١٣٤-١١٣٥-١١٣٦-١١٣٧-١١٣٨-١١٣٩-١١٤٠-١١٤١-١١٤٢-١١٤٣-١١٤٤-١١٤٥-١١٤٦-١١٤٧-١١٤٨-١١٤٩-١١٥٠-١١٥١-١١٥٢-١١٥٣-١١٥٤-١١٥٥-١١٥٦-١١٥٧-١١٥٨-١١٥٩-١١٦٠-١١٦١-١١٦٢-١١٦٣-١١٦٤-١١٦٥-١١٦٦-١١٦٧-١١٦٨-١١٦٩-١١٧٠-١١٧١-١١٧٢-١١٧٣-١١٧٤-١١٧٥-١١٧٦-١١٧٧-١١٧٨-١١٧٩-١١٨٠-١١٨١-١١٨٢-١١٨٣-١١٨٤-١١٨٥-١١٨٦-١١٨٧-١١٨٨-١١٨٩-١١٩٠-١١٩١-١١٩٢-١١٩٣-١١٩٤-١١٩٥-١١٩٦-١١٩٧-١١٩٨-١١٩٩-١٢٠٠-١٢٠١-١٢٠٢-١٢٠٣-١٢٠٤-١٢٠٥-١٢٠٦-١٢٠٧-١٢٠٨-١٢٠٩-١٢١٠-١٢١١-١٢١٢-١٢١٣-١٢١٤-١٢١٥-١٢١٦-١٢١٧-١٢١٨-١٢١٩-١٢٢٠-١٢٢١-١٢٢٢-١٢٢٣-١٢٢٤-١٢٢٥-١٢٢٦-١٢٢٧-١٢٢٨-١٢٢٩-١٢٣٠-١٢٣١-١٢٣٢-١٢٣٣-١٢٣٤-١٢٣٥-١٢٣٦-١٢٣٧-١٢٣٨-١٢٣٩-١٢٤٠-١٢٤١-١٢٤٢-١٢٤٣-١٢٤٤-١٢٤٥-١٢٤٦-١٢٤٧-١٢٤٨-١٢٤٩-١٢٥٠-١٢٥١-١٢٥٢-١٢٥٣-١٢٥٤-١٢٥٥-١٢٥٦-١٢٥٧-١٢٥٨-١٢٥٩-١٢٦٠-١٢٦١-١٢٦٢-١٢٦٣-١٢٦٤-١٢٦٥-١٢٦٦-١٢٦٧-١٢٦٨-١٢٦٩-١٢٧٠-١٢٧١-١٢٧٢-١٢٧٣-١٢٧٤-١٢٧٥-١٢٧٦-١٢٧٧-١٢٧٨-١٢٧٩-١٢٨٠-١٢٨١-١٢٨٢-١٢٨٣-١٢٨٤-١٢٨٥-١٢٨٦-١٢٨٧-١٢٨٨-١٢٨٩-١٢٩٠-١٢٩١-١٢٩٢-١٢٩٣-١٢٩٤-١٢٩٥-١٢٩٦-١٢٩٧-١٢٩٨-١٢٩٩-١٣٠٠-١٣٠١-١٣٠٢-١٣٠٣-١٣٠٤-١٣٠٥-١٣٠٦-١٣٠٧-١٣٠٨-١٣٠٩-١٣١٠-١٣١١-١٣١٢-١٣١٣-١٣١٤-١٣١٥-١٣١٦-١٣١٧-١٣١٨-١٣١٩-١٣٢٠-١٣٢١-١٣٢٢-١٣٢٣-١٣٢٤-١٣٢٥-١٣٢٦-١٣٢٧-١٣٢٨-١٣٢٩-١٣٣٠-١٣٣١-١٣٣٢-١٣٣٣-١٣٣٤-١٣٣٥-١٣٣٦-١٣٣٧-١٣٣٨-١٣٣٩-١٣٤٠-١٣٤١-١٣٤٢-١٣٤٣-١٣٤٤-١٣٤٥-١٣٤٦-١٣٤٧-١٣٤٨-١٣٤٩-١٣٥٠-١٣٥١-١٣٥٢-١٣٥٣-١٣٥٤-١٣٥٥-١٣٥٦-١٣٥٧-١٣٥٨-١٣٥٩-١٣٦٠-١٣٦١-١٣٦٢-١٣٦٣-١٣٦٤-١٣٦٥-١٣٦٦-١٣٦٧-١٣٦٨-١٣٦٩-١٣٧٠-١٣٧١-١٣٧٢-١٣٧٣-١٣٧٤-١٣٧٥-١٣٧٦-١٣٧٧-١٣٧٨-١٣٧٩-١٣٨٠-١٣٨١-١٣٨٢-١٣٨٣-١٣٨٤-١٣٨٥-١٣٨٦-١٣٨٧-١٣٨٨-١٣٨٩-١٣٩٠-١٣٩١-١٣٩٢-١٣٩٣-١٣٩٤-١٣٩٥-١٣٩٦-١٣٩٧-١٣٩٨-١٣٩٩-١٤٠٠-١٤٠١-١٤٠٢-١٤٠٣-١٤٠٤-١٤٠٥-١٤٠٦-١٤٠٧-١٤٠٨-١٤٠٩-١٤١٠-١٤١١-١٤١٢-١٤١٣-١٤١٤-١٤١٥-١٤١٦-١٤١٧-١٤١٨-١٤١٩-١٤٢٠-١٤٢١-١٤٢٢-١٤٢٣-١٤٢٤-١٤٢٥-١٤٢٦-١٤٢٧-١٤٢٨-١٤٢٩-١٤٣٠-١٤٣١-١٤٣٢-١٤٣٣-١٤٣٤-١٤٣٥-١٤٣٦-١٤٣٧-١٤٣٨-١٤٣٩-١٤٤٠-١٤٤١-١٤٤٢-١٤٤٣-١٤٤٤-١٤٤٥-١٤٤٦-١٤٤٧-١٤٤٨-١٤٤٩-١٤٥٠-١٤٥١-١٤٥٢-١٤٥٣-١٤٥٤-١٤٥٥-١٤٥٦-١٤٥٧-١٤٥٨-١٤٥٩-١٤٦٠-١٤٦١-١٤٦٢-١٤٦٣-١٤٦٤-١٤٦٥-١٤٦٦-١٤٦٧-١٤٦٨-١٤٦٩-١٤٧٠-١٤٧١-١٤٧٢-١٤٧٣-١٤٧٤-١٤٧٥-١٤٧٦-١٤٧٧-١٤٧٨-١٤٧٩-١٤٨٠-١٤٨١-١٤٨٢-١٤٨٣-١٤٨٤-١٤٨٥-١٤٨٦-١٤٨٧-١٤٨٨-١٤٨٩-١٤٩٠-١٤٩١-١٤٩٢-١٤٩٣-١٤٩٤-١٤٩٥-١٤٩٦-١٤٩٧-١٤٩٨-١٤٩٩-١٥٠٠-١٥٠١-١٥٠٢-١٥٠٣-١٥٠٤-١٥٠٥-١٥٠٦-١٥٠٧-١٥٠٨-١٥٠٩-١٥١٠-١٥١١-١٥١٢-١٥١٣-١٥١٤-١٥١٥-١٥١٦-١٥١٧-١٥١٨-١٥١٩-١٥٢٠-١٥٢١-١٥٢٢-١٥٢٣-١٥٢٤-١٥٢٥-١٥٢٦-١٥٢٧-١٥٢٨-١٥٢٩-١٥٣٠-١٥٣١-١٥٣٢-١٥٣٣-١٥٣٤-١٥٣٥-١٥٣٦-١٥٣٧-١٥٣٨-١٥٣٩-١٥٤٠-١٥٤١-١٥٤٢-١٥٤٣-١٥٤٤-١٥٤٥-١٥٤

خاف الله مع الولد الا الاولاد والروح والروحة ان لم يكن ولد وكان ولدا لولد ذكورا
اوارثا فانهم بمنزلة المولد وولد البين بمنزلة البين يرثون ميراث السب وولد اسات
بمنزلة البسات يرثون ميراث البسات ويحبسون الابوين والروحين عن سبهم
الاكثر وان سفلوا بطين وثلاثة واكثر يرثون ما يرث ولد الصلب ويحبسون ما يجب
ولد الصلب ويؤيدها الاجماع المحكي عن الخلاف والكافي والانتصار والسرائر
والعبه والكز والتفصيح - والاية والنصوص المصرية يارث ائله مع الابوين و
هو يصدق على ولد الولد حقيقة فتأمل

واستدل لقول الآخر - بصحيحين وهما - صحيح (١) الجلي عن الصادق ع
بسات الامة فمن مضمون الامة اذالم يكن للميت سب ولا وارث غيره من سبات الاب
اذالم يكن للميت ولولا وارث غيره من - وتقريب الاستدلال به انه يدل على اشتراط
ارث ولد الولد ما اذالم يكن وارثا صلا حرج غير الابوين والاولاد بالاجماع و
صحيح (٢) الحزار عنه ع ان في كتاب علي ع ان كل ذي رحم بمنزلة الرحم
الذي يحربه الا ان يكون وارث اقرب الى الميت منه فيحجبه - وبان الابوين اقرب
منه - وبان نسة ولد الولد كنيسة الجد وهو لا يرث مع احدهما فكذلك ذلك - وبان
الابوين متساو السب مع الولد وهو يحجب ولد الولد فكذلكهما

ولكن الصحيح الاول يدل على ان المراد بقوله لا وارث غيره ولا يرثه من
غيره كما لا يرث مع الاولاد للصلب غيره من يكون معطوفا على سبات الابنة - اجاب
الشيخ ربه عن المراد لا وارث غيره من الاولاد للصلب غيره من تقرب به ولد الولد
وبدل على اداة دلت ورود التصريح به في خبره (٣) الاخر عنه ع ان الابن اذالم
يكن من صلب الرجل احد مقام الاب وابنة الميت اذالم تكن من صلب الرجل
قامت مقام الميت وهو يدل على قيام ولد الولد مقام ابيه وامه مع عدم ولد آخر - واما
الصحيح الثاني فهو عام يخص بصحيح زكاة وغيره مما تقدم - وبذلك يظهر ما

٣-١- الوسائل باب ٧- من ابواب ميراث الابوين والاولاد حديث ٥٠٤

٢- الوسائل باب ٢- من ابواب موجبات الارث حديث ١

في الوجه الثاني من الأبوين وان كانا اقرب وقد دل الدليل على ان الاقرب يمسح
 الا مد كما مر - لكن يتبادر على ذلك الدليل في اجتماع ملاحمات وصحيح رارة
 وعبرهما مما تقدم - واحب منه صاحب الكفاية يمسح الاقربة ولم يظهر في وجه
 صاحب الفار ولد الولد يتصل بالاشخص مع الواسطة والابوين يتصلان بهلا واسطة
 اما الثالث والرابع فهما وجهان اعتباريان لا يصحان مثلاً بحكم شرعي سيما
 مع وجود ما بين على الخلاف - ولا ط - اولاد اولاد يرون مع الابوين ايضا

كيفية ارث اولاد الاولاد

هذا في اصل ارثهم وما كفيته ومشهور في اصحابنا (باجد كل
 فرقة منهم نصيب عن بقرب هذه الاولاد الست) قسم واو كوار كوار - اولاد الاب
 بعده - كما ان الاولاد الست المتفرقة جميعاً مع ابائهم الست وان تعدد نصف
 بقصر وان في مارد - رواجع - ولا است (مع اولاد الاب) كتابهم (الثلث)
 فذكر مثل جنات بنين واولاد الابن الطمان كتب ان غير ذلك من الاحكام - وهو مذهب
 المندوي و شريح واعمال في احقة له وانحلي واه من وس حرة وعنه
 من حر عدم وعن كثر اعراف اعفاء واجماع عليه من المدوع عن اعراف عليه
 واجماع الفدية - وذهب جماعة منهم العمري في قوله الاخر واحيد - مصري
 وانحلي اي اسم يقتسمون تقاسم الاولاد من غير اعتبار من نقر بوابه فذكر منهم
 مثل حط لاشين وان كس المذكور من الاشياء لاشي من المذكور عن صاحبنا لا يحو
 عن قوله وعن كفاية لا يبعد ترجيحه وعن تقدم الارديلي في قريب

اقول يمكن ان يستدل لما ذهب اليه المشهور بوجوه (الاول) النصوص
 المنقضية لقيام اولاد البنين معهم واولاد البنات معهم فانها ظاهرة في ارادة لسريل
 هي الكيفية ايضا لافى خصوص الارث او هو مع حجب الابوين والروحين عن نصيبهم
 الاعلى - الا لا كفى في ذكر الاولاد من دون تعصيب بين اولاد البنين واولاد

اقول يرد على الاولين - اولاده لو سلم صدق الولد يفيد الاطلاقات بالادلة المتقدمة - فكما انه قاعدة الاقربة يحكم بانهم لا يرثون مع الاولاد كك بالصوص المتقدمة يحكم بان ارثهم كك - وثانيا ان صدق الولد على ولد الولد حقيقة مصوغ اذ كونه حقيقة فيه ان كان من جهة اللغة فيرده نصريح العويس بان ولد الشخص ما تولد عنه - وان كان من جهة الشرع فلم يدل دليل على كونه حقيقة شرعية او مشرعية به - وان كان عند العرف فيرده هاهنا الاكثر الى الخلاف وهم اهل اللسان والعرف - ومجرد استعماله فيما يعنه في الابات والاحبار لا يكون دليلا فان الاستعمال اعم من الحقيقة - بل صرح السامر جبهتها فيهما من التصريح سعى الولد - وانه يترد ولد الولد - حسنة الوالد - تدل على عدم كونه حقيقة فيه - واما الوجه الثالث فيدعيه انه اي محذور في كون نصيب الست اريد من نصيب الابن واسين - فان الدليل انما يدل على انه لا يريد نصيبها على نصيبه لو كان مكانها اي فيما ادالم يكن الست وكان الابن متقربا على وجه يتمرب هي به - وليس موضع الارام من هذا القبيل - واما الرابع فيدعيه انه لا اعتماد في تساوي نصيب الست والاس لغير النصيب ولا دليل على بطلانه واما الخامس فيرده عليه ان ثبوت النصف لست واحدة واشتلك لاثنين في القرآن اسماهو في الاولاد للنصيب ولا يشمل المقام - واما السادس فيرده عليه انه يدل على انهم يتقاسمون تقاسم الاولاد مصافا الى الاجماع الصوص (١) الكثيرة الواردة في حصة تفصيل الرجال فاسها باطلا فها تدل على انه في كل مورد اشترك الرجال والنساء في مقدار من الارث يكون المذكور مثل حظ الاثنيين الاما حرج بالدليل - كما في المقام بالنسبة الى اولاد الست مع اولاد الابن - فيبقى بالنسبة الى كل فريق منهم على حاله .

وبذلك يظهر حال مسألة اخرى وهي ان اولاد البت ينقسمون نصيبهم للذكر مثل حظ الاثنيين كما بين اولاد الابن وهو المشهور بين الاصحاب شهرة عظيمة بل عن صريح الشيخ الاجماع عليه بل لعله ظاهر الشرايع وغيرها - وعن الشيخ في المسوط

والفاسى وجماعة ان اولادالت يقتسمون بالسوية (واستدل له) بان التقرب بالانثى يقتضى الاقتسام بالسوية. وبان القول باخذهم نصيب امهاتهم اما يكون بعد عدم شمول الاية الكريمة للذكر مثل حظ الانثيين لهم ولا دليل غيرها يقتضى الاقتسام المذكور فعدم جوار الترجيح للامرحح لا بد وان يلتزم بانهم يقتسمون بالسوية (ولكن) يرد على الاول انه لا دليل على تلك الكرى الكلية بعد حرمة القياس على كلاله الام - ولذا اعترف المستدل بان اولاد الاحث للاوين والاب يقتسمون بالتموات ويرد على الثانى اولا ما تقدم من الدليل على الاقتسام بالتموات غير الاية - وثانيا بان القول باخذهم نصيب امهم لا يكون ممتزعا على عدم صدق الولد عليهم لا مكان الاسرام بالتخصيص فى الاية كما مر

ثم انه قد ظهر من مضمون ما ذكرناه امور - ١ - ان ولد الولد يحجب الابوين والزوجين عن الهيب الاعنى لحررارة المصرح بذلك - ٢ - ان كل حكم ثبث لولد الولد ثبث لولده مع فقد ابصاره وان رل طبى او اكثر للاجماع ولخبر وزارة - ٣ - ان اولاد الاولاد المتنازلة مترتبة فى الارث (و) لا يرث الا بعد مع وجود الاقرب لقاعدة (الاقرب يصح الاعد) - ٤ - انه لا يرث مع ولد الولد غير الابوين والزوجين اذا لم يكن وس - ودليله الاجماع وخبر وزارة وما دل على انه يرث نصيب ابيه ولو شاركه غيره او حجب له اماكن له نصيبه المتقدم - ٥ - (ويشاركون الابوين كانوا هم) - ٦ - (ولو على اولاد التنت معاير وعليها ذكر وانثا)

فى الحبوة

(الثالثة) من مفردات الامامية والمعلوم من مذهبهم - انه (يجبى الولد الذكر الاكبر) من تركه ابيه (بشباب بنى الميت وخاتمه وسيفه ومصحه) وبذلك تضافرت نصوصهم الماثورة عن ائمتهم الطاهرين لاحت - صحيح (١) روى بن عبد الله عن ابي عبد الله ع

١ - الو مسائل باب ٣ - من ابواب ميراث الابوين والاولاد حديث ١

اذا مات الرجل فسيقو مصحفه وحاتمته وكنته ورحله وراحتته وكسوته لأكبر ولده فان كان الأكبر اسة فلاكبر من الذكور - وصحيحه (١) الآخر عنه وع اذا مات الرجل فلاكبر من ولده سيقو مصحفه وحاتمته ودرعه - وصحيح (٢) حرر عنه وع اذا مات الرجل وترك ابن فلاكبر السيف والدرع وحاتم والمصحف فان حدث به حادث فلاكبر منهم - وموسى (٣) رابطة المصحيح عن ابي عمير عن احدهما وع ان الرجل اذا ترك سيفه وسلاحه فلولاه فكن له موت فهو لأكبرهم - وموثق (٤) الفصلاء عن احدهما وع ان الرجل اذا ترك سيفه او سلاحه فلولاه فان كانوا اثنين فهو لأكبرهما - وموثق (٥) يعقوب بن عيسى عن ابي عبد الله وع ان الرجل يموت ماله من متاع بيته قبل السيف وقبل الميت دامات له لاسه سيف والرجل والثياب ثياب جده - وصحيحه (٦) الآخر عن ابي بصير عن ابي عبد الله وع ان الميت اذا مات فان لاه لأكبر السيف والرجل والثياب ثياب جده - (٧) سماعة عنه عن الرجل يموت ماله من متاع است قبل السيف والسلاح والرجل وثياب جده وموثق (٨) يي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال كن من اسر اهل حق لا يعرفك وما ذاك اصلحت الله قال ان صاحبى انجد ركن بهم كبر حننه لاهلما ناه به لم يكن يذهب ولا فضة قلت وما كان قبل كبر عمت قلت فاهما احق به قبل الكبير كلك نقول نحن - ويحيونكم عبرها من بعض من انى سناني الاشارة بهما - وع القول فيما يستفاد من هذه خصوص انه هو بالبحث في حديث

في ان الحبوة واجبة او مستحبة

١- احتلوا في ان احبوه وجفاء مستحبة والشيوخ والاشخاص وحنى وابن حمزة وابن سعد والمحقق والمصنف في غير المحقق وشبهه دار وجماعة

١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨- فوسائل باب ٣- من نوابه يرت لا يوبن واذولاد

حديث ٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-١٠

أخرى على الأول وهي الممالة المستهالة الأكثر وعن غير هذا إلى المشهور وفي الرياض
أدعى الشهرة عليه جماعه جدا الاستفاضة ولأرب فيها عن الحل على الإجماع
- وذهب السيد والاسكافي إلى الثاني - وبسبب إلى الأصاح والرسالة المصرية في
الفرائض وأما مختلف والكمالية وظاهر الوافي وظاهر المسالك التوقف فيه - والأول
أظهر لظهور اللام في الملكية أو الاستحقاق كما في غير اسماء كتاب الارث فإن
آبائه وحسبه متضمنة لفظة لام ولم يتوقف أحدهما حملها على ذلك وكما في باب
الأقارب وأوصايا والحنة - فـ تراهم يكتبون في جميع تلك الأبواب بقولهم
للان أدنا والحنة ظهور اللام في المدة أو الاستحقاق لا يسعى إنكاره - مع أنه لو
كانت للاختصاص أيضا ثبت المطالب من اختصاص شيء بشخص بقول مطلق
أما يكون بعدم اشراكه في شيء في شخص - ولا يكون ذلك الأعلى كونه
بحدوث التروم

واستدل بقول الآخر - إطلاق لفظة لأرب - الآيات والروايات الدالة على
الجموع وتركه الشبهة - وقد وردت حرج عن ذلك أولوية لاختصاص بالإجماع
والخصوص - بقي الباقي - وبوجه آخر - فـ خصوص أحد في ما يخصه به لا يصح شيء
مما لا يقع على الأصحاب وهو الاستصحاب - وبان خصوص الحجة متضمنة
حالة لم يقع أحد من الأصحاب بوجوب دفعه إلى أحد الأكرار وعنه فإن حملت
الخصوص على الاستصحاب لأرب محدود ولأرب استعمال النقط الواحد في
الوجوب والاستصحاب وهو عر حرج - وبان خصوص الخصوص مشتمل على غير الأربعة
المعلومة وذلك البعض لأنه وان يحمل على غير الوجوب فيحمل غيره أيضا عليه
لاتحاد المساق فيها اجمع - وبان النكاح لا يخص بحد واحد فلهما خص هو
الإجماع والمتيقن منه أولوية الاختصاص

وفي النكل بطرطاهر - أنه قد يكون أحد الحجة طهارة في كون ذلك على نحو
الوجوب يقيد بها إطلاقات الكتاب والسنة على ما هو الحق من تخصيص الكتاب
بالحر - ومجرد الاختلاف لا يكون دليلا على الاستصحاب كيف وغلب الاختيار

في أغلب الاحكام مختلفة - مع ان اكثر النصوص متضمنة الارادة بمعنى ان حملة منها متضمنة لاثني او ثلاثة منها وحملتها كلها كصحيح رضى الثانى وصحيح حرير متضمنة للارادة بناء على ارادة القميص من الدرع لا الحديد ويلحق به غيره من ثياب البدن اجماعا وهذه النصوص لا تعارض بسبب العلم المقنن لما تقتصر على الأقل فابقائها على ظاهرها من الوجوب لا محذور فيه والناقص من النصوص المشتمل على غير الارادة قليل - وهذا هو من الاختلاف ليس آية الاستصحاب قطعا

واما الوجه الثالث فبرد عليه اولا النقص بانه اشكال يرد على الثمانيين بالاستصحاب فانهم لا يقولون بالاستصحاب في الازيد من الارادة مما اجابوا به عنه نجيب به على القول بالوجوب - فان قيل ان القائل بالاستصحاب في صحة التماس مع باب المستصحاب بخلاف القول بالوجوب - قلنا ان مثل هذا الاستصحاب الذى هو معارض بقاعدة حرمة التصرف في مال الدرو خصوصاً البنيم والمحدثين ومثل لا يبدل له من دليل صالح لتخصيص القاعدة القاضية بالحرمة فبان صلاحته النصوص لذلك صلاحته لافادة الوجوب - ح - ونريد ان عدم العمل ببعض النصوص للاجماع او غيره من الدليل لا يوجب عدم العمل بالنصوص الاخر المتضمنة للنقص الذى لا دليل على خلافه - وثالث - انه اذا تضمن حرر الامر بعده امور دال الدليل على عدم وجوب بعض تلك الامور بسى على الاستصحاب بالنسبة الى ذلك النص والوجوب فيما لا دليل على عدمه ولا يلزم من ذلك استعمال استلزام اكثر من معنى واحد لما حقق في محله من ان الوجوب والاستصحاب حارجهما عن حريم الموضوع له والمستعمل فيه واسمها امران متزاعيان يتزعان من الترخيص في ترك المأمور به وعدمه والاعمال مستعمل فيه فيهما شيء واحد - ورابعاً ان غاية ما يلزم من ما ذكر استعماله في خصوص تلكم الاحبار في الجماع بين الوجوب والذهب فلا يستمد منها الوجوب - ولكنه لا يبا في ذلك استمادة الوجوب من الروايات الاخر - وبما ذكرناه يظهر ما في الوجه الرابع - كما انه قد ظهر ما ذكرناه ايراداً على الوجه الاول ما في الوجه الخامس - فالأظهر ان ثبوت الحجة على وجه الوجوب

الحوة تؤخذ مجاناً والمحبوشارك الباقي في الباقي

٢- المشهور بين الاصحاب ان هذه الحوة مجانية والمحبوشارك الباقي في الباقي بقدر حبه وعن السدقي الانتصار والاصحابي انهما على وبحسب عيه من ميراثيه وعن السدقي المختار اختياره وكذا صاحب الكفاية وان فصل الهندي في شرح النقا عند وصفه احوالكم المثل اليه وقواه اراقى في الحسد - وعن المحقق الاردبيلي ان الاولى احوالهم اما الاستصحاب او الاحتساب بنحوه الاكبر مجيراً بين الاخذ بالقيمة والتزك - وعن الروضة والمهاتج وغيرهما التوقف في احصائه

اقول لا ريب في ان العوص في انفسها طهارة في المجانية فان سببها سبيل ادلة الارث فكما انما فاهره في كون المال المورثة غير عوص كلك خصوص الحوة ودعوى ان العوص انما تدل على اختصاص الحوة - او لا الاكبر واما كون هذا الاختصاص والملكية لا عوص او مع العوص فالعوص ساكنه عند الوارث يكره في عى كونها مع العوص يحكم بمقتضى الاصل بكونها لا عوص ومع الدليل عليه كما سيمر عليك لا محذور للاصل - مدعيه بان العوص باعها كما تدل على اختصاص الحوة بالاكبر كذا تدل على انفسها المجانية - لان جهة انه يلزم من عدمه تاخر البيان عن وقت ايجاده كما في الرخص - فانه يرد ان لا محذور في ذلك اذا اقتضت المعالجة ذلك او كان هناك مع عدمه في التديم - ولا للاصل كما فيه ايضاً - لان جهة - جعل شيء لشخص من دون ذكر العوص طاهر في شمايك المحاي - فان شئت فاحتر ذلك من حال الغيب قبل يتوقف احدكم بقول قلريد يمكنك هذا الشيء واما بذكر العوص في كونه مالاً مجانياً او باعاً فانه شمايك شيء بشخص وتخصيصه به من دون ذكر العوص فاهره في كونه على وجه المجانية والفرق بين المجانية ومع العوص اما هو ذلك

وامتثل بقول الاخر بان صهر جميع اداة لارب كتابا ودية ان جميع مركة

تقسم بين الورثة - قال قوله تعالى ولا يوه لكل واحد منهما السدس - وقوله وفيكم
الرابع مما تركتم - وقوله تعالى فليمن الله - وكذا النصوص مبينة ما تضمن انه
الاولين لا ينفصل من السدس وما شاكل - فظهر في ان الحوكة يضافها يرثه غير
الولد الاكثر - والجمع بينهما منصوص الحوكة يقتضى الساء على اختصاصها بها
واحتسابها عليه - وفيه اولاد منصوص احواله حص من جميع نكك الادلة وحيث
لا ريب في ان ظهور احواله مقدم على ظهور احواله فتخصص نكك الادلة باحواله
الحوكة - وثانيا ان نكك الادلة في غير ان الاولين وغيرهما من الورثة يستحقون
نصفهم من جميع التركة - نحو الاشياء ومنها الحوكة - فادانت بمقابل اختصاصها
بواحد منهم - منهم عدم استحقاق غيرهم منها فيبقى ما يتركة مستحقة - لهم ودعوى ان
المستفاد من احواله الارث يكون احواله شركاء في التركة وما يكون ذلك على وجه
الاشاعة فلا يستفاد منه بل يعلم ذلك من الخارج - مدفعة - ملاحظة ذلك في ما يتر
الانواع كالاقرار وغيره - بل يشك احد في صدور الكسور في الكسور - وشاع - و
بالجملة انكار ظهور سدس التركة ونسبها ورثها وما شاكل في الاشاعة مكاررة - و
من العريب ما عن كشف ذلك من الاستدلال قوله - في صحيح حرير المتقدم اذا
هلك الرجل فترثه ابنه فلا كسر السيف والدرع والخدم والمصحف من حديثه
حدث فلا كسر منهم بدعوى انه لا ريب في عدم كونها من بعده من الاكثر محالنا
وكذا السدس اليه - فانه يرد ان الظاهر منه حدوث الحدث - لا كسر قبل هلاك الرجل
وان الحوكة تكون للاكثر الباقي لا الاحتساب بالقيمة ادمصاصها الى انه لا قرينة
لا يتوهم احد - و اضعف من ذلك الاستدلال بحجج الرواية عمادها من احواله العرس
و اسماء بالقيمة - في قياس محض

بيان ما يحى به

٣ - ظهور بين الاصحاب ان ما يحى به اربعة السيف والمصحف وانما هم
و اناب منه - وعن الانصار والعبية والاصحاح واعلاء المقيد عدم ذكر انبياء - و

عن الكافي الاحتصاص بثبات معصاه - وعن الخلاف عدم ذكر الجنام - وورد
الاسكافي على الارعة السلاح - والصدوق الكتب والرحل والراحنة

اقول اما كون الارعة من ما يحى به فيشبهه النصوص المتقدمة فيهم، المذكورة
فيها - ولا يصير اقتصار بعض النصوص على بعضها لانه لا مفهوم له كي يدل به على
عدم كوني مالم يذكر فيه من الحوة معارض مذكورة في ذلك - كما لا يصير بذلك
اشتمال النصوص على ما لا يقوله أحد في عدم العمل ببعض الحر لا يصير بعمل
بالبعض الآخر - مع ان جميعها ليست كذلك بل صحيح الرعي الثاني مشتمل على
الارعة المذكورة خاصة وكذا صحيح حرر فان الطاهر ان المراد بـ «رعي» فيها
القميص كما هو واحد معيه في العمدة استعمال فيه كثر في الاخبار وفيهم من ادعى ان
الاخبار حيث استدلوا به على تمام المطلب في كلامهم - وادامت الدلالة في
القميص ثبات الحكم في صبر اثبات عدم القول بمقابل - فلا ينبغي التوقف في كون
الارعة من الحوة - واما الزيادة غيرها - فالاخبار وان دلت على كونها مهتلة لاحظ
صحيح الرعي الاول لكن الطاهر الاحتماع على التمسك الامن من عفت - ومثل هذا
الاحتماع الذي لا مستند ظاهره والحرر الصحيح يدل على خلافه يكون حجة قطعا
يكون كاشفا عن وجود دليل معتبر لم يقبل التباين برفع اليد عن النصوص

والعرب من في المسائل فان ان الاحتماع خصوصها من الاصحاب
بخصوصهم لانه من مستند وجده غير ظاهر - فان الاحتماع الذي يكون
مستند طاهر الا يكون حجة والحققة ما لا يكون المستند طاهرا لها وبالجملة لا ريب
في انه لا بد من المستند لكل لا - بمصهور المستند لها فله من قيل كثير من الموارد انني
يكون فيها بهم مستند محتمل عينا - فلا اشكال في الحكم ثنائيا وبها (ثم انه) تصدى
بعض المحققين بتطبيق النصوص على ما هو المشهور فقل ان السلاح لم يتكرر الا في
المرسل وميثاق انفصلاء والاو ليس بحجة وانني عطف لفتحه او لمقدمة لترديد
فممكن ان يكون الترديد من الراوى - مع ان السلاح ممكن ان يكون مذكورا في كيداً
للسيف فانه احد معانيه كما عن القاموس

واما ان حل فهو مشترك بين الممكن - وما يستصحبه الا حد من الاثبات - وحل
الغير ولا قرينة على استعين بحجب التوقف - ويمكن ان يراد بالشاي وبه الكسوة
يكون عطفهما للتأكيد

واما الملاحظة فلم تذكر في بعض نسخ الفقيه مع ما في معناه من الاجم
واما يكتب فيمكن ان يكون تأكيد المصحف او يكون المراد الكتب
اسما وفيكون الحجة كدلالة غير محتاجة الى احقية - ولكن لا حاجة الى ذلك
فيما هو ان يحجب هذا الباب - وحيث ان الاثبات في كثير من المقامات والحق
في ذكره - ثم ان بقى الكلام في من مصنفين الاراء المذكورة

المراد بالمراد بها - وهي اسي يسميها او غيرها من وان لم
يسمها - بل التي اعدها بحجته او ان العيود في كل خارجة عن الحيوة
كتب في باب ما له واولاده خارجة وذلك في المذكور في بعض الاصول ثبات
جده وهي آخر كونه وامر من المنة باعتبار انه الكسوة اليه ذلك واما
الاولى فحيث ان المراد بها ليس هو - بل المصنف بحجته اجماعا ويكون المراد
ما عده من الاجماع وهي الثواب والامحبة يقولون بالاراسطة او بالوسيلة او المعدة
له والاصح في ذلك - وما من الحجة من التحصيل بما يشبهه وبما يصعب - واصعب
منه من الحجة من التحصيل في باب الصلاة - ثم ان الطاهر صدق الثوب والكسوة
على التخصيص والعماء والسراري نحوها بالاحكام - وكذا العماء والرداء والبراء
اثوب من ان يدعى احكاما كالحرج القسوة قالوا قد صرحوا بعدم اجراء القسوة
عن الكسوة مع كونهما متفرعا عن الكسوة - وفيه ان الكسوة تصدق عيها واحراج
القسوة في باب انكمارات اما هو لعل آخر لانهم صدق الكسوة والطاهر
صدقها على مثل الامامة - وهل يدخل العمل والحجف وما يشبهه الوسط من المسطرة و
الخدم فيه تردد - والاصل يقتضي العدم - ولو احتاج الثوب الى القص والحياطة
والظاهر عدم دخوله لعدم صدق الثوب والكسوة عليه - ولو تعددت اثوب من كل
نوع منه وطاهر دحو - الجميع للاطلاق - ولا فرق بين ان يكون الثوب مما يحرم

عليه اسم كالنوب من التحرير وغيره لعدم الملازمة بين الحرمة والحرمان
واما الحديث ففي حقه من النصوص اختلف الى المست وعليه فالمراد به ما لم يعد
للتجارة او الناس العير وما شاكل الا انه في صحيح حرير ذكر التعريف دون الاضافة
واطلاقه يشمل الجميع يكن الظاهر قيام الاجماع على الاحتصاص بما اعده
للاعمال فيه والظاهر دخول بعض الحديث فيه لعدم صدق الحاتم عرفا بدونه ولا فرق
فيه بين كونه مقنونا او لا بين ان يكون من الذهب او الفضة او غيرهما وفي
خصوص الذهب كلام قدم وقد عرفت دخوله - ولا بين ما يلبس في التحنير وغيرها
في اليمين او اليسار - ثم ان احاتم يطلق على حلي للاصبع معروف وعلى ما يوضع
على الخنجر وبين الحديثين عموم من وجه مما كان حائما للموسمين لا كلام في دخوله
وكذا ما احتص بالادب صدق اعرافى - وامامنا احتص بالشأنى ففي دخوله اشكال
لعدم كونه متعارفا عدا حرب والاصل نصي القدم - وبوجه دد الحديث بالظاهر عدم
كون اكثر من واحد من احتم داحلا في الحدود لان احتم ذكر صبغة الوحدة
بحداب الثياب - وعليه بان كان واحدا منهما يلبس - وبوجه يعين للانصراف وان تساوت
السنة تحيز الوارث واحدا منهما - ولا وجه - راجع الى الفرقة

وما ذكره ظهر حكم السيف والمصحف ووجه اختصاصهما بما لم يعد
للتجارة وما شاكل - وبوجه كون اكثر من واحد منهما داحلا في الحبة وفي دخول
حلية السيف وجنبه وبيت المصحف وحلده وجهان من تعييب لهما عرفا وحروجا
عن حققتهما - ولعل الاول اقوى - ولو فصل بين ما لا يبدل عنهما غالبا كالجلد في
المصحف والقرايب والفضة والحمدين في السيف - وبين ذلك وثى على دخول
القسم الاول دون الثاني كان احسن واوفق بما يتساق اليه ادهان اهل العرف

في بيان من له الحبة

٤- لا اشكال في الاحوة للأنثى مطلقا - للاجماع - التقييد بالذكر في جملة من
النصوص المحمول عليه ما في غيره من النصوص - مع انه في احد صحيحى الرضى

صرح بذلك والدكور ارنعدد واعلاكر منهم الحوة وان كانت هناك اشئ اكبر منهم اجماعا كما في المسالك وغيرها ويشهد به النصوص المتقدمة وخصوصا صحيح الربيعي المصريح بذلك - فلا يصح انى ما عن الاسكافي سقوط الحوة او كانت الاثنى اكبر - وان اتحد الولد الذكر كانت الحوة له اجماعا - وموثق الفضلاء - ومرسل ابن اذينة شاهدان به والاستشكال فيه ان الحوة للاكبر من الارلاد ال كور وافعل التفضيل يقتضى مشاركا في اعمل - في غير محله - قد صرح ا رايات ثوبها له كما عرفت

ولو تعدد الاكبر بان كان هناك دكور متساوية في السن - ومن جملة من منهم الشيخ في النهاية وانقاصى وان حرة سقوط الحوة - وفي مسند لا يعد راجح هذا القول - والمشهور بين الاصحاب عدم سقوطها - وانهم يشركون فيها - اقول ان جملة من النصوص منضمة ثبوت الحوة للاكبر - وجملة منها منضمة لثوبها للابن والولد - اما الاولى فالظاهر عدم شمولها لغيره - لانما قبل من يدره هذا العرض فينصرف عنه الاطلاقات - لما مر مرارا من ان الاعتراف بالشيء عن ادة وجود فرد وشيوع آخر لا يصلح مقيدا لاطلاق - ولا ما قبل من طهه والاكر في الواحد فانه يرداه وان كان ظاهرا في ذلك لكن لا يرد ثبوت الحوة لاحدهما ولا احدهم لاسقوط الحوة - لان الظاهر من الاكبر ثبوت مطلق هو الاكبر من جميع من عداه وهذا لا يصدق في الفرض كما لا يخفى - واما الثانية فما كان منها ظاهرا في صورة وحدة الولد كموتقة الفضلاء وما شاكنه من جهة ما فيها من اشتغال التقاطع للشركة فعدم شمولها لفرض ظاهر - واما غير الحكم من الاحاد احتصمه لان الحوة للابن كموتق العرفوقى فتدقيقا لعدم شموله ايضا فان المطلق لا بد وان يحمل على المقيد فاطلاقه مقيدا للاكبر فلامت للحووة في الفرض - ولكن يمكن ردها عن المطلق انما يحمل على المقيد فيما اذا وجد لا مطلقا وعليه فاموتق يشمل الفرض ومضمومه ثبوت الحوة للابن وهو يصدق على الكثير والواحد ولا رة ذلك اشتراكهما فيها اللهم الا ان يجمع صدقه على اكثر فلا يرد ثوبها لاحدهما - فتعين ح الرجوع

الى القرعة

وهل الاكر في التوأمين اولهما حر وحاولو كان التماوت يسيرا كما هو الظاهر
 عرفنا ام هو الذي يحرح احيرا - للخبر (١) اصاب رجل علامين في بطنهما ابو عبد الله
 (ع) ثم قل ايهما الاكر فقال الذي حرح اولاهما (ع) وعنده (ع) الذي خرج اخيرا هو
 الاكر ما نعلم اسما حملت ذلك اولاهما وهذا دخل على ذلك فلم يمكنه ان يخرج حتى
 يحرح هذا فاستخرج احدا هو الاكرهما - وجهه ان اظهرهما الاول لان الخبر
 ضعيف بالارسال والجملة المرسلة وهو على س احمد الاشيم - مع ان ما رواه (٢)
 الصدوق عن الصادق (ع) الاكر ما يكون الانسان يولد واصغر ما يكون يوم يموت
 اعني بالاول (٣) (ثم ان) انما ظاهر كما عن المصنف ره في الارشاد اختصاص
 بالحكم بالولد مفضل فلا يستحق الحوة لو ولد الاول لعدم صدق ما اخذ في الموضوع
 من الاس والولد لو ولد ابوك كما مر

وهل يعتبر انصاف الولد عند موت امه - ام حتى الحمل ايضا مطلقا - ام بشرط
 كونه متصفا بذكورية حين الموت فتوتم له اربعة اشهر يحيا والا فلا - وجوه
 واقواب - اظهرها الاخير ام عدم اشتراط الانصاف - فصدق الولد الذكر على الحمل
 ولد اكر - مصيب اكر - ولان الحوة ارث فان انتقالها اسما هو بالارث وقد ثبت
 ان الحمل يرث (ودعوى) الحوة عقت عن الذكر ولا يحكم على الحمل بكونه ذكرا
 - وانصاف الحكم باستحقاقه مخالف للاصل فيجب الاقتصار على اليقين - وايضا فان
 الحكم كونه احدية له من حين الموت كل حكماء غير مطابق للواقع لعدم احرار كونه
 ذكرا وان حكم بكونها له بعد التولد فقل ان يولدان حكم بها للورثة يحتاج الانتقال

- ١- لو صائل باب ٩٩ من ابواب احكام الاولاد حديث ١ - كتاب النكاح
- ٢- الفقيه ج ١ ص ١٢٤ رقم الحديث ٥٩٥ الطبعة الرابعة الوافي ج ١٣ ص ٤٢
- ٣- وهو بعيد عاينه وبعبارة ذيله ويمكن ان يكون المراد بالاكبرية والا صغرية
 هو الاكر والاصغر بمعنى ورثة باعتبار اقد الروح الذي هو من عالم الامر الذي
 هو اعلى واشرف من عالم الخلق يوم اولاده وانما به يوم الموت

عنهم اليه دليل آخر هو معقود وان لم يحكم به بهم بمرغشاء حال الاما لك
(مدفعة) بان الموضوع هو الولد الذكر واقعا لما احرر دكوريته - وعليه فلامانع
من الحكم به له بعد الانكشاف والحكم بالاستحقاق وان كان خلاف الاصل الا انه
مع وجود اطلاق الدليل لوجه للاقتضار على المتعين واما يحكم بكونها له من حين
الموت مراعى بانكشاف الذكورية كما هي الارث فلا يرم شيء من المحاذير

واما اشراط الذكورية حين الموت فتعيق الحكم على ذلك في الموضوع
والصدق المتأخر لا يكتفى في الحكم - فما استرحبه الشهيد الثاني في محكي
الرسالة بان الحمل يحيى ان كان حين موت ابيه متصفا بالذكورية والافلا هو الاظهر

ثم انه لا يشترط في المحو النوع لاطلاق الادلة - فمما ماهر الحنفى و
صريح ابن حمزة من اعتباره لان الحوة في مقابل المقصود ولا يتعدى من الصبي
ضعيف لمنع المقالة اولا - ومع ثورية امضاء نساهل يختص الحوة - ما
(اذا لم يكن) المحو (سعيها ولا فساد الراى) كما في المس وعيسى حمزة وأدريس
بل في الشرايع نسبت الى قول مشهور - وعن احمد والسيوطي والقواعد وغيرها
اعتبار الاول - ام لا تختص بذلك يحيى السعيد والمخالف وجوه - اظهرها الثالث
لاطلاق الادلة (واستدل) لاعتبارهما بان الشهيد والمخالف ليسا ادلا لكرامة
الظاهرة في حكمة الحياء الذي هو كعوض عماد اراد به من قصه الصلاة والصوم
وبالشك في ارادة هذا الفرد من اطلاق الموضوع وتبقى عموم الارث ح ص لما عن
المعارض - ولا اعتبار الثاني بالموضوعين بعدل على جوار الزام المخالف بمدهه
(ولكن يرد) على الاول مع كون احكامه ذلك - ودم وجوب اطرافها وعلى الثاني
ان التمسك بالاطلاق انما هو في فرض الشك في ارادته ومن لا يطلق - وعليه اشك
ان الزام المخالف بمدهه وان حار ولكن ليس ذلك سبب الشرطية ولدائم بشرط
احد في ابطال القول والعصبة عدم مساد الرأى بل حكموا به مطلقا مع تصريحهم
كجملة من الاخبار بجوار ادانة المخالف معتقده فيها - و جاء كرماد يظهر عدم
اعتباره لعل وان امجول اصايحي هو معتبر اسلامه لا - نحوه ودرارث و كرامه لا ث

الأثر بلا كلام. بل في المسالك ولو كان هناك دين غير مستغرق ففي معناه من مقابلة
 مثبته لثبوت وجوبها أظهر مما ذكر انتهى - وأن نسب المصروف محكي الرسالة
 إلى طاهر الأصحاب (واستدرك) بالأول في المسالك بأنه كما يسمع المدين غير العلاء
 من ميراث ككك العلاء - وحاصله أن الدين يتعلق بالتركة على الشياخ والحوة
 منه فيصير بنفسها (وامتدلت الآية في الرسالة على ما حكى العموم - خصوص قال
 ويؤيده إطلاق خصوص - وعندي ما يحقق جميع الحوة مع أن الميت لا يملك
 عن دين في الحوة إلا بدراة - فمطلق الدين له في انقضاء عليه السهوا عليه
 هي - وبما في الواجب - لا يمكن به وفاة التجهيز كالدين بل أقوى بتقديمه عليه
 من غير - وتركة العلاء غير أن لا يتم الحوة لاحد وهو صاف لا إطلاق الثبوت فيها
 لعدم العموم - حصص - وأما ما مرردا من عادلة عارض ما سبق

أقول في واضح من الأثر مطلقا وخصوصا حوة من الأثر كما يكون
 في جميع المصروفات كل واحد من الورثة إنما هو حصته من جميع التركة
 وبحث في ما يتعلق على قدم الدين على لارث وأنه يعني بالدين أو لارم منه مطلقا
 - هو صيب كل واحد منهم - ميراثه - وأما الحوة فتدلل بتدليل على اختصاصها
 بالمرور معية خارجة مع أن كل الدين مستغرقا كان لارم يقدم الدين صرفها فيه - وإن لم
 يكن مستغرقا كان مقتضى الجمع من دليل الدين - وخصوصا حوة تعلق الدين بغير الحوة
 من التركة - وإن شئت فحسب ذلك من ضائر المصروف في العرف - فموت - القائل
 معك نصف الدار وعت عمرو - أصعبها الآخر كان ذلك مشتركا بينهما - أم لو قال
 معك نصف الدار وعت عمرو الجنب الشرقي من الدار وكان البعد في
 زمان واحد فيصرف النصف إلى غير الجنب الشرقي بمقدار نصف
 المجموع - وإن شئت قلت أنه مع عدم استغراق الدين يتوارد حقن على مال واحد
 أحدهما متعلق بالموال معية والثاني متعلق بالجميع فالجميع بين الحقين يقتضي
 صرف الدين إلى غير متعلق الحوة فبدرقاه دقيق - فلا عير ما عيه طاهر الأصحاب
 وبذلك يظهر حكمه ما لو أوصى بجزء من التركة مطلقا كمائة درهم أو مسوب

كالثالث - فان ما ذكرناه من الذين يجري فيه نعم له ان يوصي بين الحيوة و بعد
لعموم الأدلة - ولما (١) - ان على ان الميت احتسابه مناداه به الروح واحتصاص
المحبوس بعد الموت - وعليه فان رادت على الثلث اشتر احارة المحبوس والافلا
٧- (و) كان (عليه قضاء ما على الميت من صلاة وصيام) وقدر الكلام في ذلك في
مبحث انقضاء من كتاب الصلاة

في ميراث الاخوة والاجداد

(الموتة الثانية) من الميراث الثلاث اسي - (الاخوة) وهما اولادهم
المسمون بالكلالة (والاجداد) ملخص نقول في احدهم انه (اذا لم يكن للميت ولد وان
بول ولاحد الابوين كان ميراثه للاخوة) واولادهم (والاجداد) ههنا لا خلاف
ولا كلام - ولا يتقدم عليهم احد من غيرهم ولا يكون احد من موتتهم الا الروح وارجو
للاجماع - ولاية ابو الارحام بعضهم اولى به من في كتاب الله - والاخر الواردة في
الموارد الخاصة التي ستمر عليها - نعم في خصوص اس لاح الابوين مع الاحلام خلاف
صياتي (٢) الكلام في هذا المقام يقع في مساحت - الاول - في ميراث الاخوة اذ لم يكن
معهم جد ولا جدة وفيه صياتي - الاول - (للاح من الابوين) اذا انفرد عن يرث منه من
اول طيفته المسب كله فيقرأة للاخلاف ولا اشكال واشاهدة الاحماع والكمات
والسنة لاحد قول الله تعالى (٢) ورثتهما ان لم يكن لهما ولد وصحيح (٣) عبد الله بن
سنان عن الصادق ع عن رجل مات وترك اخاه وورثته وارثا غيره قال ع: لا يصل له
الحديث - وغير (٤) موسى بن بكير قلت لمرارده بكر اخي عن ابي جعفر ع: ان
لاخوة للاب والاحوات للاب والام رادون ويفقدون لا من لا يمكن اذ لم يسموا الاخوة

١- الوسائل باب ١٧ من ابواب الحكم وصايا

٢- سورة النساء آية ١٧٧

٣- الوسائل باب ٢ من ابواب ميراث الاخوة والاجداد حديث ٢-١

للانث والام وكانوا مكاسبه لان الله عز وجل يقول ان امرؤ ضحك يسه ولموله اخت
 فلم ينصف من ثركا وهو يرثها من كل شيء ولقد يقولون يرث جميع ما فيها لم يكن لها
 ولد وعطو من سمي الله اخنصف كملاؤه عمدوا افاعدها الذي سمي له المال كله
 اقل من النصف والخرقة لا يكون ادا اكر ضيفا من رجل وكان مكانها فان فقل
 برأه وهذا فانه عند جميع الاحاديث فيه وصحيح (١) بكبر عن ابي جعفر وع
 ادامت الرجل وبهاحت احاد من المراث لا به كما نحد الالة نوكانت و
 النصف اقل رددها احاد لا يمكن وارث اقرب منها فان كان موضع
 الاخت اي احد المراث كنه يقول الله تعالى وهذه رثها من كل شيء لها ولد
 ان كان احد من احاد من الله تعالى رحم وان واخوه رجالا او نساء
 وقد كره من احد الاله وارث كنه ان كل ميراث واولاد او وجة وبحوها
 غيرها وكذا خلاصه وان كان من الاله كل الاحاد من (المراث) يكون لهم
 (الخال) انه اجماع ورواه احمد بن محمد بن عيسى بن عطاء بن كاه واحدا
 وكذا في احاد من احمد بن محمد بن عيسى بن عطاء بن كاه واحدا
 مع احاد من احمد بن محمد بن عيسى بن عطاء بن كاه واحدا
 اس ورواه احمد بن محمد بن عيسى بن عطاء بن كاه واحدا
 به صحيح احمد بن محمد بن عيسى بن عطاء بن كاه واحدا
 اي في صحيح كبر من احمد بن محمد بن عيسى بن عطاء بن كاه واحدا
 كتاب الله فيهم من احمد بن محمد بن عيسى بن عطاء بن كاه واحدا
 (مذكور مثل احمد بن محمد بن عيسى بن عطاء بن كاه واحدا)
 عند كره مثل احمد بن محمد بن عيسى بن عطاء بن كاه واحدا

صحيح (١) بكبري عن ابي عن ابي عبد الله ع ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر ع - من امرأة تركت زوجها واخوتها لامها واخوتها واحواتها لابيها فقال ع: لروح الصف ثلاثة اسمهم وللأخوة من الام الثلث الذكر والانثى فيه سواء وبقي سهمهم وللأخوة والاخوات من الاب للذكر مثل حظ الانثيين الحديث وجوها غير هذا وهذه النصوص وان كان مورد بعضها صورة وجود أحد - ومورد آخر وجود قراءة الاب - الا انه يتم الحكم بالاجماع المركب وعدم انفصال وعيه وبذلك على الحكم - غير (٢) ابي عمير العمري عن امير المؤمنين ع في حديث ولا تزا الاخوة من الام على الثالث ولا يقصون عن السمس وهم فيه سواء الذكر والانثى الحديث ويمكن ان يستدل له سبعة نصوص اطلاق اشركه الموجود في الكتاب والسنة كما لا يخفى

حكم المتقرب بالاب وحده

الثالثة (ويقوم المتقرب بالاب خاصة مقام من يقرب بالابوين من غير مشاركة وحكمه حكمه) بالاحلاف اجده فيه للاحماع بقسميه عليه كذا في الاحكام والاشهاد - عموميات مادل على حكم الاح وعمومات تفصيل الرحا عن النساء خرج عنها المتقرب بالام وحدها دليل وبقي الدقي وخصوص صحيح كرو غيره مما تقدم في المسألة الاولى - ويشهد للتفصيل دون المشاركة دليل صحيح بكبر المتقدم في المسألة المتقدمة وعلى هذا الفرد الاح - للاب كان المصا وان كان معدد ذكر غيره فالمال بالسوية وان كان انثى فذكر مثل حظ الانثيين - وان كان المنفرد الاخت كان لها الصف فرصا في كتاب الله والباقي مرد عيبها قراءة نابه اولى الارحام وغيره ولو كان اختان فصاعدا كان سهما اولهن اثنتي عشرة في كتاب الله والباقي يرد عليهن او عليهما قراءة وينقسمون بالسوية

١- الوسائل باب ١٠ من ابواب ميراث الاخوة والاحداد حديث ١

٢- الوسائل باب ٧ من ابواب وحيات الارث حديث ١٢

حكم اجتماع الاخوة المتفرقين في جهة التقرب

ارابعة (ولو اجتمع الاخوة من الابوين مع الاخوة من كل واحد منهما) بان كان له ثلاثة اصناف من الاخوة - ابنى - وابى - وامى (كان له يقرب بالام المدنى ان كان واحدا والثلاث ان كانوا اكثر منهم بالنسبة وان كانوا ذكورا واناثا ولعن تقرب بالابوين الثاني واحدا كان واكثر للذكر مثل حظ الانثيين وسقط الاخوة من الاب) بل اختلف في شئ من ذلك بل الاجماع به عليه واستند المحقق في اشراف سقوط الاخوة من الاب عند الاجتماع مع الاخوة من الابوين - اجتماع السبيين هي كلالة الابوين وحاصل ما افاده ان كلالة الابوين من جهة اربابهم بالميت انما يكون اشد بل جهة قريبهم ايه اكثر من المتفرق به باحدهما - ويكون اقرب الى الميت هرفا حبسهم اية اولى لارحامه وغيرها مما شاع على ان الاقرب بمنع الاعداء ولا ينقض ح كلالة الامم منهم فذكر حواشي الدليل الخاص - وامله الى ذلك نظر المفيد قدس حيث استدل بتقديم كلالة الابوين على كلالة الاب بيه اولى الارحام - فلا يراد عليه

ويشهد له مصها الى ذلك صحيح (١) الكاسى عن ابى جعفر وع ابنك اولى بك من اسارك - واسارك اولى بك من احيك قال واحوك لايك وامك اولى بك من احيك لايت الحديث - وجبر (٢) الحسن عمارة قال ابو عبد الله ع ايماء اقربيه اس عم لاب وام - او عم لاب قال قلت حدثنا او اسحق السيعى عن الحرث لاعور عن امير المؤمنين على بن ابي طالب ع انه قال يقول - اعيان بنى الام اقرب من بنى العلات قال فاستوى جالس ثم قال حثت بها من عين صافية ان عبد الله ارسول الله وصه احوالى طالب لابه وامه (والاعيان الاخوة للابوين من عين الشئ اى النفس منه

١- الوسائل باب ١ من ابواب موجبات الارث حديث ٢

٢- الوسائل باب ٥ من ابواب ميراث الاعمام والاخوان حديث ٢

وبو العلات الذين الالب وحده) وفي احدى هرقين سموه من اب اسهل شرب
الابل الماء اولها الثاني عن بعد بل فكان من تروح باسمه بعد لاوى سهل اوى
لاولى ثم على باثاية انتهى - ورميل (١) يملكون في اوى من عيل من الام
الحق بالميراث من بنى العلات وبحوه الموصون (٢)

واما كيفية تقسيم الارث فيما افاده المصنف به لاجل ان ادى عبر
واحد من الاخوة - ويشهد بذلك من خصوص - مفهوم على ان الاخوة الام
لا يرادون ولا يقصون - كصحيح (٣) كبر عن اى عن الله ربح عن امرأة تركه
زوجها واخوتها واخوانها لامها واخوتها واخوانها لايتها ربح ربح زوج المصنف
ثلاثة اسمهم وبلاخوة من الاء الثلث ربح كبر والاى ووصوه من الاء ولا يثبت الارث
من المصنف ولا الاخوة من الام من شبهة لان المصنف ووصوه من الاء كانوا
من ذلك فهم شركاء في الثلث وان كانت واحدة من المصنف ووصوه من الاء كانت
في قربة وان كان رجل - الاء بما عني ذلك لاجل ان الاخوة من الام حصة
وهي في آخر سورة النساء ينفق بك قسمة علكة في كلاله من ربح هلك من
الوالدولة تحت يعنى احتلال واء او احد الاب ووصوه من الاء ووصوه من الاء
يكن لها وادوان كابو الاخوة رجل ووصوه من الاء ووصوه من الاء ووصوه من الاء
ويقتصون وكلك اولادهم الذين يادون ويقتصون - حديث وقرب به
صحيح (٤) محمد بن مسلم وهذا الخبر ان كلاله الاء على ان يثبت
الاخوة للام ان كان واحدا المصنف وان كانوا اكثر ثبت به الاء يقتصون - اسوة
بوايضا يدل على ان النافي للاخوة الاب والاء من غير من الاء كلاله الاء
غير ذات فرض ان كانت ذكر او كبر - ووصوه من الاء تكون - فرض لم ياد
التركة من فرضها وفرض كلاله الام كالح - وان والاخوة والاخوات للام
اورادت التركة - وما عن العمالي والمصل من انه في المصنف لاجل ان يثبت

٢-١- ابو صائل باب ١٣ من اجواب ميراث الاخوة والاحد حديث ٢-٤

٣-٤- ابو صائل باب ٢ من اجواب ميراث الاخوة والاحد حديث ٣-٢

فرض فرضه ويرد لرائد على الكلال على قدر نصيبهما في واحد ما اذا كانتا احدا
 او اختلا لام واحتي فرضه على الاوين - او كانتا احوة و احوات لام واحتي بلاوين
 (غير ثمة) والاستدلال لعدم التساوي في القرب وعدم اولوية الدعوى - في غير مقدم لمع
 عدم اولوية بعد دلالة النص عيها - كما ان الاستدلال له محاذل من اصوصي المتقدمة
 على انه يرد على من سمي الله - يرد ان الحبرين المتدلين على ان كلاله الام لا يزدادون
 ولا يقصون بحصصان تلك الصوصي فلا اشكال في الحكم - واما يستدل به
 بان مقتضى قاعدة لامرية المتقدمة من اية اوى الارحام وغيرها من الاحبار
 كون تمام الماد بكلاله الاوين خرج عنهما فرض كلاله الام بالادلة فيبقى الباقي
 تحتها وهو حسن

(ولو اجتمع الاخوة من الام مع الاخوة من الاب خاصة كان لمن تقرب بالام السند ان
 كان واحدا والثالث ان كان اكثر بالسوية والباقي لمن تقرب بالاب للذكر مثل جهة الاثنين)
 ملاحلاف ولا اشكال على ذلك بدل لاية والصوصي كما مر - فيما اذا كان كلاله
 الاب غير ذات فرض - وكانت ذات فرض لا يربط الركعة على الفرائض - اما الكلام
 (و) الخلاف فيما لو كانت ذات فرض زينة الزكاة على الفرائض كما (لو كان الاخوة
 من قبل المات ثمة) فامشهور بين الاصحاب انه يرد الباقي على كلاله الاب خاصة و
 عن الشيخ في الام - ورواها في الفصل والعمدي واسرهرة والحلي والمحقق
 والكيدري والمصنف وفي الامام في التحرير - انه (كان) فريضة بين المصنف
 بالام ارباعا او اخماسا - انفصال المتقدم في الفرع السابق - اقول يمكن ان يستدل
 للمشهور بالحبرين المتقدمين المتدلين المصنوع على ان كلاله الام لا يزدادون و
 لا يقصون - ويحسن (١) ان ادينة فالريرة اذا اردت ان تلقى انعم فاما يبدل
 انفصال على الدين لهم الزيادة من الولد والاخوة من الاب واما الزوج والاخوة
 من الام فانهم لا يقصون مما سمي لهم شيئا - وتقرير الاستدلال به انه يبدل على ان
 الزيادة اما تكون لمن يرد انفصال عليه دون من لا يرد عليه ذلك والاخوة من قبل

الام لا يرد عليهم النقصان فلا يرد عليهم الزيادة. وبالمثل (١) احرز في مجمع البيان ويصح اجتماع الكلالتي مع النسوي قرأتهما وادقت التركة عن سهامهم بردها فصل على كلاله الاب والام أو الاب دون كلاله الام. وقد يستدل به يعقوب (٢) محمد بن مسلم عن الباقر ع. في ابن اخت لاب واس اخت لام. قال ع. لان الاخت للام السدس والاب الاخت للاب الساقى شترت به حدث استوصى على ان كل قريب لم يكن معرضا عنه. ملة فريه فمقتضى عموم هذه الاحكام ان الاخت لا تركة لاخت في متدارك. وبمهم من قسم النكاح اي هذه النكاح ان يكون للاخت من الاب ادا. فتدفع لاخت من الام خمسة امداس ولا يرد لرايد عن العرض. لا يرد. او شتر. ما شتر في حر المدي المنفرد ولا يرد لاحوة من الام على الاب ولا يستوصى من السدس واستدل به في الوسائل - صحيح (٣) بكباسي عن اي جمع ع. هو - لو لا كك اولى كك من احيكك لا يمكن. - واوجه ان له ما يقضي ان كان ذكرا ويرد عليه حصه ان كان انا - ويوصيه ان يقتضي الاولوية اشابة. - يصح ان لا يرد. - شتر. - لام مع وجود المتقرب. - لاب لانه اولى الارحام. وغير ما خرج ع. اجمع ع. وهو اراء الفرض قسمي. - في - واجه. - نقول. - لا حرما. - اخرج. - في - فرع السابق وقد مر الجواب عنه فها هو المشهور صر

حكم مالو اجتمعت الكلالة مع احد الزوجين

احد منه في مالو اجتمعت الكلالة مع احد الزوجين وفيها صور
 ١ - ان يجتمع احدهما مع كلاله. لام لا اشكال في ان احدهما يرث نصيبه
 الاخر من النصف او اربع ويكون الباقي للكلالة السدس ان كانت واحدة واشت
 ان كانت متعددة. تعرض في كتاب القواعد الباقي بالرد عليها ولا يرد على احد الزوجين

١ - شبه صاحب الوسائل في باب ١ من ابواب موصيات الارث حديث ٥

٢ - ٣ - وسائل باب ٧ من ابواب ميراث الاحوة والاحداد حديث ٣١

حكم ما لو اجتمعت الكلافة مع احد الروح حين

شيء للاجماع - ولما دل من المصنف على انه لا يرد على الروح والروحة - كموت (١) حميل من ذراح عن ابي عبد الله (ع) لا يكون الرد على روح ولا روحة - وحبر (٢) العددي عن ابي سابط (ع) في حديث انه قال ولا يرد الروح على المصنف ولا يقص من الربيع ولا زاد الميراث على الربيع ولا تنقص من الثمن - وما مررد على الكلافة لظلال التعصيب (فان قيل) ان كلافة الام ايضا دل الدليل على انه لا يراد عصبهم فما الوجه في تحصيل الرد عليهم والتمسك كما تنصيح لان تكونه مثب الرد على الكلافة تنصيح مشأا للرد على احد الروحين اي - (قلنا) اولان الوجه في ذلك الاجماع - وثانيا ان الدليل الدال على عدم الريادة في نصب الكلافة منحصر في عدم الريادة مع وجود الوارث الاخر الذي يراد نصبه ونقص لامتناع وهذا خلاف دليل عدم الرد على الروح والروحة فانه مطلق شامل للمقام فتدبر

٢- ان يجمع احدهما مع كلافة الاخر او كلافة الاب او في هذه الصورة (للروح والروحة نصها الاعلى) للاجماع والكتاب والروحة ان لم يكن الكلافة من ذوات الصروص كما اذا كانت ذكر او ذكر او انى عا لى لها اجماعا ولم يدل (٣) على ان كل ذي رحم بمنزلة الرحم اى يحرمه وقد مر ان احدا لا يورث اذا اجتمع مع احد الروح حين يكون الباقي له فكذا كلالته - وان كانت من ذوات الصروص وح اى مساوى عرصها وفرض احد الروح حين التركة كان يكون هناك احت وروح مباحد كل فرضه (و) ان نصت التركة عنها كاحت وروح (يدخل النص على العتق بالابوين او بالان) اجماعا لمادل من المصنف عن ابي اسلم يردادون ويصسون وقد مرث ولحسن ان ادية المتقدم - ونصحه (٤) محمد بن مسلم عن ابي حمزة (ع) في حديث ان الروح

١- الوسائل باب ٤- من ابواب ميراث الارواح حديث ١٠

٢- الوسائل باب ٢- من ابواب ميراث الارواح حديث ١

٣- الوسائل باب ٢- من ابواب ميراث الارواح حديث ٥ من ابواب ميراث

الاحوة والاجداد وباب ٢- من ابواب ميراث الاعمام والاحوال

٤- الوسائل باب ١- من ابواب ميراث الارواح حديث ١

لا ينقص من النصف شيئا ما لم يكن ولد والروحة لا تنقص من الربع شيئا اذا لم يكن
ولد واكل معهما وتدفرواح الربع ولعمرته النصف

٣- ان يجتمع احدهما مع الكلالتين فيأخذ كلالة الام بنصيبها من النصف
اذا ثبت واحد الزوجين نصيبه الاعلى من الربع او النصف ويكون الباقي لكلالة
الاب والابوين بالاخلاف في ذلك وقد دلت على جميع ذلك خصوص لاحظ صحيح
يكبر وابن مسلم الى عند من قريبا

في ميراث الاجداد

١- في ميراث الاجداد ما لم يكن معهم لاحوه وفيه ماثل
الاولى لا ينقص من ميراث الارث احد غير الزوجين ولا اولاد وان يروا
احدا معا وشهد به مصدق ذلك وبي الاية والخصوص (١) على نسيم الاقرب و
١- مع الام خصوص احدا وصفا وارده في الموارد حرة ومستعربة حملتها
لثانية اس في ميراث الاجداد من الاسباء احدا لا لاحوه وهذا بصا ثبات
الاجماع والاحسن

الثانية (ولتجدوا انفراد) عن في ميراثه (العال) كنه (وكذا الحدة) من غير
فرق من ان يكون لاب اولاد بالاخلاف ويشهد بمصافها الى الاجماع لاقرية
حبر (٢) من ابى الحمد عليها واعطى الحدة كنفه في الصدوق والشيخ انما
اعطاها احدا كنه لانه يمكن لميراث غيره وهو و كان في الحدة الا انه
ثبت الحكم في الحدة بدم قول بالعقل وما دل من خصوص عن انه لا يكون
نصيب الميرثة اكثر من نصيب الرجل لو كان مكانها مع نديب عن ذلك في الجدل
في الحدة صحيح (٣) ابى عبيد عن ابى جعفر وع عن ابن عمه حدة قوله والميراث للحدة

١- ابو صائل باب ١- ٢- ٨- من ابواب ميراث الاجداد

٢- ابو صائل باب ٩- من ابواب ميراث الاجداد حديث ١

٣- ابو صائل باب ٦- من ابواب ميراث الابوين والاولاد

الرابعة (ولو اجتماعاً) ان كانا (لاب) كان المال لهما (للكوصف خط الاني
 وان كانا) يقتسمون المال بينهم (بالسوية) بالاحلاف - وبشهادة لكون المال في
 الفدوتين لهما مائة مولا لهما يتقسمان في الصورة الاولى بالتساوت بالصوص
 الدانة على تفصيل الرجال على اربعة وارملة ذلك ان ليس عليهن جهاد ولا عقة
 ولا معتلوا ما ذلك على الرجل - وذلك - ان الله تعالى لم يرثة من مال الرجل سهمين كما
 في صحيح (١) لاحول وغيره - وفي ثالث (٢) ان الله ساركونه في قصص الرجال على
 النساء بدرجة لان النساء يرجعون عبالا على الرجال اي غير ذلك من الاخبار الكثيرة
 وهذه بنصوص عامة من حيث التفصيل اولاً - ومن حيث الاحلاق او العموم ثانياً
 لاوله بعباده او تحصيله من عده تفصيل الاولاد وكلاهما - من نصيبهم الآية
 اكرامة والمرس (٣) مردف عن مجمع البيان انتهى اجتماع قراءة الاب مع قراءة
 الام مع استوائهم في الميراث كان لقراءة الام ثالث - سوية والسبق لقراءة الاب للدكر
 مثل خط الاثني - واسدب - بنصوص الائمة مدانة على رين الاحداد مسرة
 الاحود است منهم هذا الحكم قدس - وبشهادة انسابهم ما - سوية في الصورة
 الثانية - تقدم من انه صاهر من دله شرقة حيث اظمت - ومرسل المجمع بو
 الاجتماع - فلا اشكال في الحكم اصلاً

حكم مالوا اجتماع جدود مختلفون

احد مائة ولو اجتماعاً (مختلفون) كتبوا كان جدواً واحدة - او هما لاسبوجداً
 - اربعة - او هما - لام - وللمتقرب بالدم الثلث وان كان واحداً الباقي للمتقرب بالاب
 اجتماعاً في بعض الصور وعلى المشهور في بعضها الآخر - تصبح ان الصور المتصورة
 احداً من صرب ثلاث صور من صور وجود المتقرب - لاب - وهي وجود الجد

٢-١- الوصاين باب ٢- من ارباب ميراث الاويين والاولاد حديث ٢-١

٣- الوصاين باب ١ من ارباب موصيات الارث حديث ٥

على انه لكل واحد من دوى الارحام نصيب من يقرب به ولازم ذلك ثبوت الثلث اكل
واحد من الحد واحد الام - لا اثنت لهما (وفيه) انهما اذا كان كل واحد مع منزلة من
يقرب به لا لكل شخص واخرية عليه الاجماع وهم العلماء الاحبار وعدم صحة
ارادة شخص في كثير من الاحوال كما دلت اجتماع مائة من كلاله الام مع مثلهم من
كلاله الاب - ٣ - ان الام عشرين اثنت والستين فترجيح الاول على الثاني يحتاج
الى مرجح وهو مفقود - احب عنه السيد في الرياض - مع كون الستين مريضتها
الاصابة بل هي الثلث مريض - اما الستين مريضتها الحاديه والارام ثبوت
مريضتها الاصبه (وفيه) ان كلالهها حسبها الاصبه عدية الامر احدهما مع عدم
الاخوة الحاحية والاخر مع وجودها (فالحق) في الجواب ان يقل ان الستين
مريضتها مع فرض وجود الاب امر من انفس شرع الحجب والاب ههنا ليس
موجودا فشرط هذا نصيب مفقود فلم يورد في محض في كون نصيبها اثنت - فان
قل ان الجدود مائة اب ومضى مائة - بل كونه كلاله في الشرطية
الحجب - قد ان لا وجوده شرعي - حجب الاخوة عن النصيب الاعلى للام فعموم
اسرين لو ثبت كلاله كونه كمالها في الحجب بالنسبة الى الام مع عدم الاب وهذا
واضح - فقال ولم يقل - واحد حتى ان اصحوص المائدة على ان الحديث مع الام
والاولاد - مقدمة التي قد عرفت اروم طرحه يدل على عدم كماله في الشرط للحجب
وبالحكم في الام اثنت - وبالحكم لا اشكال في عدم كماله في حجب الاخوة
للاستسباب نصيب الام وليس اساء على حجب الاخوة لاب عن نصيب الاخوة للام مع
وجود الحد مقتضى عمود - بل كماله لا يحق فشرطه قد تحقق جدا

وبشهادة الحكم في بعض الصور - موثق (١) محمد بن مسلم عن ابي جعفر (ع)
انهم يترك الميت الواحد - ابيه وخدمته امه فان الوحدة اثنت ولحد الباقي قال
واذا تركه جد من قبل ابيه وخدمته من قبل امه وخدمته من قبل امه كان للجد من قبل
الام اثنت وسقط حدة الام - وبقى لا تخدم من قبل الاب وسقط جد الاب - وعن النكت

الاستدلال المخالف حجر (١) محمد بن حمزة عن زرارة قال رأى أبا عبد الله ع
صحية العرائض فادفنها لا يتنص أحد من شذوذ رأيت منهم بعد فيه مشقة
قال في وجه الاستدلال وهو غير محمول على الجد لأب لأن النص أنه إذا كان مع
أخوة كان كأحد من أبي - وفيه - أولاً - يدعي أن سهم الجد لا يتنص عن السمس
ولا يدل على أنه لا يراد به نعم يدل على أنه ربما يكون نصيبه السمس وهو كثرة
إذا كان الجد للام مع الحدة له يارث كل منهما سهمان مثلاً سهماناً وثانيان
موقوف محمد صريح في أنه يورث اثنتان مع اعتصده بعمومات وعمل الأصحاب

وقد انصرف بعضهم للمخالف بالأخبار الآتية السرة للأجداد ميراثاً لأخوة
ومقتضاها ما ذكرناه لأن الواحد من كلاً من الأعمام نصيبه السمس فيمكن أيضاً نصيب الجد
السرل ميراثه عملاً بعموم السرة وفيه أولاً ما عاده النص وقوله من أنه يرث منها أحد
ميراثاً لأخوة لا مطلق بل في صورة كونه مع كلاً من ثانيان لأن الجد لأب مائة
ألا ح به ولا يلزم ذلك لتبريل الجد للام ميراثاً - وثالث أن موقوف محمد أحص
منها - ثم أن هذين الوجهين - وما يستتبعهما مذهب أبيه - وثالثاً أن الميراث
الأخوان فلم يخرجهما عن سبي دليل

سادسة (ولو دخل الروح أو الروح) كونه نصيبه السمس من النصف أو الربع
وإن بقي السمس للأخلاف وشهد له مصداق إلى الاجتماع - الأجدود بميراث الأب
والأم فكما أن لهما الباقي بعد نصيب الروح أو الروح فكذلك للأجدود - روح
كل الباقي من الميراثين أي المتقرب بالأم والمتقرب بالأب كان الثلث للمقرب
بالأم والباقي وهو السمس للمقرب بالأب (دخل النص على المقرب بالأب)
للاخلاف والدليل عليه غير الاجتماع أن المقرب بالأم ميراث الأم والمقرب بالأب
ميراث الأب على ما هو مفاد النصوص المتقدمة

(و) الباقية الجد (الأقرب يمنع الأبعد) لا خلاف ولا إشكال - ويشهد له مصداق

الى الاجماع والى قاعدة الافريه المستفاده من الكتاب (١) واية (٢) مؤيدتين
ابن مسلم المتقدم

ميراث الاخوة والاحداد اذا اجتمعوا

البحث الثالث في ميراث الاخوة والاحداد اذا اجتمعوا (و) قد طغنت كتمانهم
بدعوى الاجماع على انه لو اجتمع الاخوة والاحداد كان الحد كالاخ والحدة كالاخت
وتصبح ذلك ان الحدوده محتممين مع الكلالة باره يكونون مقربين بالام- واخرى
بالاب- وثالثة من الفرقة- والكلالة قد يكون كلاً- لا- هو قد يكون كلاً- لا-
وقد تحتمل ان في الكلام يقع في مسائل

الاولى اذا اجتمع احدوا واحده- وهما من قبل الام- مع كلاً- لا-ام واحدة كانت
ام متعددة ذكرنا ام اشئ او ذكرنا اشئ- فالامال كدهم يتسمونه بالسوية- ويشهد
به مخصوص كمؤث (٣) ابي عبد- سمعت ابا عبد الله ع- يقول في سبعة حوة وجد للجد
السمع- وخبره (٤) عنه ع- في رجل ترك خمسة اخوة وحداً- لا- وع- هي من سبعة كل
واحد منهم- وصحبه (٥) فت لا يبي عداؤه ع- رجل من سبعة حوة وجد قال وع-
هو كاحدهم- وخبرها ع- زوده وان احصيت احد مع الاخوة وتدل على انه
ميراث واحد من الكلالة- الا انه يسم الخوف من العدة اجبا لعدم اقول بالفصل- و
بمرسل المجمع المتقدم- واما من مخصوص (٦) عني انه لا يرث نصيب الرجل
لو كان مكانه- ونحو (٧) الحسن بن ابي عمير في حديث عن ابي عبد- هو كثل الحدة

١- الاموال

آية ٧٥

٢- الوسائل باب ١ و ٨- من ابواب موجبات الارث

٣- ٤- ٥- ٧- الوسائل باب ٦- من ابواب ميراث الاخوة والاحداد حديث ١٥

١٦- ٧- ٢٢

٦- الوسائل باب ٦- من ابواب ميراث الاولاد

أحت من الأخوات - وأما صحيح (١) أن سنان عن الصادق ع في حديث قلت فإن كان مع الأخ للام حقة له ع، يعنى الأخ للام السدس، وبعض الحدائق الحديث فمحمول على الحد للاب للإجماع. وأما الآثار (٢) الدالة على أن الجد يقاسم الأخوة إلى النصف وإدارادوا لم يقص بحسب الجد من السدس فمضاف إلى معارضتها بما صرح (٣) به بأن الجد يقاسم الأخوة ولو كانوا مائة ألف مبردها ما فقه الشيخ رحمه الله هذه الآثار محمولة على أنه لا سهم موافقة له عامه ومجانبة لإجماع الطائفة الشيعية إذا احتج الحداد وحده من قبل الإجماع كالأب - فإن كانت الكلائة ترث بقراءة دور العريضة كالذكر - أو الذكر والأب - كان اثنتان للحداد والجدة أو خمس بالسوية وإشراك الكلائة للذكر مثل حظ الأنثى (٤) - كون اثنتان للحداد والجدة والأنثى بكلاهما مما ذكره من النصوص (٥) على أن الميراث الذي لم يستحق له عريضة هو جزية أرجم لدى بحرية ويرث نصيبه (وأم) - فسيم الجد والجدة بسوية فلما هو مفصلاً (وأم) بنسبة الكلائة بالتفاوت فلاية (٥) و - سنة (٦) - وأما النصوص (٧) الدالة على أن أحد كواحد من الأخوة فمحموله على أن الحد للاب كواحد من الأخوة وأجد للام كواحد من الأخوة - بالإجماع وبما يفرض أحد من الجد للام كالأخ للاب ولا عكس - كما أن استصوص الأمه الدالة على أن أجد مطلقاً كواحد من الأخوة للاب محمولة لذات على أحد للاب وإن كانت الكلائة ترث بمعرض فصح أن كانت أكثر من واحدة فيكون للحداد والجدة اثنتان لمأمور والاحتسب فمما أشد لأية الكريمة - وإن كانت واحدة أشي كان للجد

١- الوسائل باب ٢ من أبواب ميراث الأخوة والأخوات حديث ١

٢- الوسائل باب ٦ من أبواب ميراث الأخوة والأجداد حديث ١٠٠

٣- الوسائل باب ٢ من أبواب ميراث الأعمام والأخوال حديث ١٠

٤- النساء آية ١٧٧

٥- الوسائل باب ٢ من أبواب ميراث الأخوة والأجداد

٦- الوسائل باب ٦ من أبواب ميراث الأخوة والأجداد

او الواحدة اثنتي عشر. وبلاحت النصف سالفه في ثلثي النصف - واحتسبوا فيه
 من النهاية والقاصي وابنهما والشهد في الدرهم واسكت وظهر الايصاح وصرح
 الرياض والمستند وغيره انه يدعى الاخت - وعن ابن زهره والكبيرى انه يرد
 عليهم ما سبقت به من غير ادعاء عن الفراء وغيره التحرير التوقف في المأه
 في خصوص الاخت ثلاث دول الاخت ثلاثين

والاظهر هو الاول بصدقه بين المتقدمين في ما سألوا جميع الاخوة من
 الاوين مع الاخوة من الام الدائين على حصر الرب - وبافتقار في كلاله الاب
 وحيث لا يكون بينهما نسب ما اذا اجتمعوا مع كلاله له خاصة بل هما عامان شاملان
 له ولما اذا اجتمعوا مع الاحداد له فدلل بالمشهور على ان الحدود الواحدة للام
 لا يزيدان - واحسن (١) ان اربعة قتل زواجه اذ اردت ان تبقى الامور قائما بدخل
 ابنة هان على الدين لهما ارادة من اولدوا الاخوة من الاب - وقد يستدل به صحيح (٢)
 سليمان بن حبيب عن الصادق في حديث وكان على اخ وقول اذا كان وارث من له
 مريضة فمها حق سبعة - فخرسان الاخت ثلاث ابواب الاوين سماها مريضة الحق
 بالجميع خرج عنها ثلث وثلاثين مائة - وايضا استدعاهم له صحيح (٣) ومحمد بن
 مسام عن النافذة عن ابن عباس اخ لا يورث من الاب الاخت من الام
 النصف ولا ابن الاخت من الاب السابق بغير ابنة من الزيادة من هو ميراث الاخوة
 من الاب فكذلك الاخوة نصف ولا من بعده مؤبد

واستدل لقول النبي صلى الله عليه وسلم في ذوجه اولى الارحام من هي النسب في
 الرد وعدم اولوية احد هما على الآخر - ويؤيد في الرد وكل على ستة نسبين - و
 يظهر حوايه مما قدمه ولعل وجه توقف المصنف رد في خصوص الاخت ثلاث
 نسيم هذا الوجه وان لاخت ثلاثين من جهة بغيرها يسبين تكون اكثر ثمر او اولى

١- الوصل ثلث باب ٧- من ابواب موهبات الارث حديث ١

٢- الوصل ثلث باب ٥- من ابواب ميراث الاخوة والاحد حديث ١

٣- الوصل ثلث باب ٢- من ابواب ميراث الاعداء والاخوان حديث ١

مخرج عنه وفيه ممر

الثلاثة اجتماع احد - او اجدده او همام من قسم مع ثلثتين - فكلالة الام
وحدس فرض الله لها في كتبه وهو السلس ان كانت واحدة واشت ان كانت اكثر
والحد او اجدده او هماما حد نصيب من يقترب بها وهي لام فيبقى الثلث لكلالة الاب
انهم الان يقبل ان اجدد لا يكون وحده مقبدا في قريب الام لياحد نصيبه بل نصيبه
الكلالة ولاوجه لاعدته اشت وعده وان كانت كلالة لام واحدة كان لها السلس
واحد وده السلس وان كانت اب ولا يلزم احدور - اما احدور فيمالو
كانت كلالة اثر من واحدة من نصيب الالة الكريمة كان الثلث لكلالة - ومقتضى
من نصيب كل وع من الاخره باحد نصيب من سرب مكمل الثلث لكلالة
وحدوده منصوص فيهم ما هو ولازم ذلك نقصان نصيب كلالة الام من الثلث
وقد ثبت ان نصيب (١) معتبره على اهم لا تقصوب من نصيب شئنا واندى يحظر
في حال عدا ان نصيب سلكالة باحد نصيبها السلس واشت نصيب الالة الكريمة
وحدوده حكمهم حكم الاخوة حتى اطلاق مدد على اب جد كالأح فان كان
اثر سلس واشت ثلثين ثلثين الاب والابوين - ولا يدرى ذلك ما دل على ان كل
قريب باحد نصيب من سرب مكمل نصيبه لم يعين نصيبه كما هو واضح

ويمكن ان يقال ان الصرح المتقدم المنزله لجدسرتة اجدد الاخوة ندل عموم
اشتريل على ان حكم الجد والجددة حكم اجدد الاخوة فكما ان الاخوة اذ تم مدوا اكاره
مثلا لم يرأوا اريد من الثلث مكث في صورة وجود الجد معهم وعليه فالالة الكريمة
نصيبه تلك النصوص تدل على ان الكلالة للام والجدد اجددة من قبلها يرثون الثلث
وتطابق مع مدد النصوص الدالة على ان كل قريب يرث نصيب من يقترب به ويبقى
الثلثان لكلالة الاب - فان قيل ان نصيبها الاحار المنتصمة ان الاخوة للام لا ينقص
نصيبهم عن الثلث وفي المقام يلزم النقص كما لا يخفى - فساد نزيل الجد والجد
ميراث الاخوة لا يلزم نقصان نصيب الاخوة عن الثلث وهذا هو الاظهر

الرابعة: إذا اجتمع أحد والجد أو هما ثلاث مع ثلاثة الأم - كان لكلالة الأم
السدس أن كانت واحدة أو اثنتان كانت أكثر لثلاثة الكريمة والاجماع - وبالباقى
للجد أو الجد - أو هما معاً وذلك للاجماع ولما دل على تنزيل قراءة الأب مرارته
ولحمية من النصوص في بعض الفروع (خط - صحيح (١) ابن صان عن الصادق ع «
في حديث قتل فإن كان مع الأخ ثلاث جدقات ع. يعطى الأخ للأم السدس ويعطى
الجد السدس في - و خبر (٢) كساي عه ع. عن الأخوة والأم مع الجد - قال ع. والأخوة
من الأم يرضعن الثالث مع أحد - وصح (٣) الحاشي عه ع. في الأخوة من الأم مع
الجد يرضعهم الثالث مع جد - وحوها غيرها من النصوص الكثيرة المتضمنة لهذا
المضمون .

والجائزة اذا اجتمع احد واحد او هم ثلاث مع ثلاثة الاب كان الجدة
سبعة الا والجددة واحدة لا تحت قسمين المال بينهم للذكر ضعف حظ الانثى
ويشهد به خصوص كثيره - كصحیح (٤) الفصل من احد هما عديهما السلافة ان الجدة مع
الاخوة من الاب بصير مثل واحد من الاخوة ما عدا اولاد ترك اخاه لانيه وامه
وحده واحده لانيه او ترك جده واخاه وامه فتدفع له ربع المال بينهم وان كانوا الاخوين
او مائة دفع فله مثل نصيب واحد من الاخوة فتدفع لترك جده واحته فقال دفع
للكرم مثل حظ الانثى وان كانتا اثنتين فالنصف للجد وال نصف للاخوات وان كن
اكثر من ذلك فعلى هذا الحساب وان ترك اخوة واخوات لاب وام اولاد وجداهما الجدة
احدا لاخوة وللمن سهم للذكر مثل حظ الانثى وقدر رارة هذا مما لا يؤخذ فيه قد
سمعت من ابيه ومه قبل ذلك وليس عبدنا في ذلك شك ولا اختلاف - وصحيح (٥) زارة
عن ابي ابراهيم عن رجل ترك جده لانيه وامه وحده قال دفع المال بينهم حصان فان كانوا
خمس او مائة كان الجدة معهم كواحد منهم يصيب الجدة ما يصيب واحد من الاخوة
قال وان ترك اخوة وجدته فله حصان وللذكر سهم وان كانتا اثنتين فالجد والنصف

٣-٢-١- الوسائط: باب ٨ من انوار ميراث الاحوة والاجداد حديث ١-٢-٣

٥٤- الوسائل باب ٦- من اعاب ميراث الاحقر والاعداد حدث ٩- ١٣

وللاثنين النصف فان ترك احوده و احوات من اب وام وحدا كان الجدة كواحد من الاخوة عند كرم مثل حظ الانثيين - وصحيح (١) اي عبيدة عود وفي رهن مات وترك امرأته واحده وجده قال عوده من اربعة اسهم للثلاثة وللأخت سهم وبه حظ سهمان اي غير تمكهم من المصوص المستقيمة ولكن اجمع في الجدة وما حكم الجدة وبهم من الاجماع المصريح به في كلام غير واحد

السادسة اذا اجتمع الجد والجدة او هما من قبل الاب مع الكلايين - كان لكلالة الام ما فرض الله لها من الدر - ان كانت واحدة والثلاث ان كانت اكثر وكان الباقي بين كلالة الاب والجدة او واحدة او هما للذكر مثل حظ الانثيين لا سهم جميعا من غير دوات المروضة فيرثون نصيب من ينشرون وهو الاب

السابعة لو اجمع الجد والجدة وهما من قبل الاب والام مع ما من الكلايين - كان لكلالة الاب الثلث والثلث الباقي لكلالة الام واحدة او جده وهما من قبلها لمام في المسألة الثالثة

ميراث الاجداد العليا

بحث الرابع في ميراث الاجداد العليا (١) وفيه مسائل الاولى (الحدود ان علا يناسب الاخوة) الاحوات مطقة بشرط الترتيب الاقرب فالأقرب وبشرط ان يصدق النسبة عرفا غير خلاف مخرج به في كلام جماعة كذا في الرتب - واسكن له المصوص الكثيرة المتقدم الى حقه من الاشارة المتضمنة سري الجدة له الاحود واسماهم للفرقة - وورد عليه وحده - ان الاطلاق ينصرف الى الفرد الشايع وهو الجد الادنى (وفي) ان شيوع فرد لا يصح موحدا لانصرف المقيد للاطلاق كما مر مرارا - ان المصادر الى المذهب من الجدة هو الادنى منه سيما وفي حجة من كتب الفقار الجد والاب والام (وفي) مع المصادر واعويون بناسبهم في

مقام بيان المصاديق ويست وظيفتهم تعيين المفاهيم فلا بدل كلاسهم هذا على الاحتصاص ٣- معارضة هذه النصوص بعموم -مادل (١) على مع الاقرب للامد ولاشئ ان الاخ اقرب من جد الاب -والجمع كما يمكن تخصيص عموم الاقرب كلها يمكن تخصيص عموم الحدود امر جمع لاحدهما (اقول) ان النسبة بين الدليلين وان كانت عموميا من وجه الا ان الظاهر حكومة دليل تربل الحد مثلة الاح على دليل الاقرب -ولا يلاحظ -نسبة -محكم والمحكوم -ويؤيده فتوى الاصحاب بتدبر الثابتة لا قرب من الاجداد مع الامد للاجماع وقاعدة الاقربة الثابتة بالاية وانصوص كما تقدم

الثالثة قول الشهيد ان يرى في المسالك للاب -اب وام وهما اوقا -في الدرجة الاولى من درجات اصولهم ثلثا لايه اب وام -وكذلك لاهمه الاربعه هم الواقعون في درجات الاصول وهذه الدرجة هي الاولى من درجات الاجداد واحداث ثم لاصول في الدرجة الثالثة ثمانية لان كل واحد من الاربعه اب وام -فتضرب الاربعه في الاثنين وفي الدرجة الرابعة ثمانية عشر وفي الخامسة اثنان وثلاثون لمثل ذلك والنصف من الاصول في كل درجة كور والنصف اثنان وقد حرت العادة بالحث عن ارث ثمانية اجداد وهي المرتبة اثنان في مرتبة واحلاف في اثنان في التركة لجدي الاب وجدته وثلاث حذية وحديثه من قبل امه لان ذلك هو قاعدة ميراث المجتمعين لا يفرق فيها مير -مدد الصنفين واتحاده الى آخر ما في ده

اقول ويشهد لذلك مادل (٢) على ان كل نوع من ذوى الارحام يرث نصيب من يرث به وباضا لاحلاف سهم -في ان ثلثي الاجداد الاربعه المتقرين بالاب يقع من اثنان -فثنا هما مجدو الحدة لاب الميت من قبل ابيه وثلثهما للجدة والجدة لايه من قبل امه والدليل عليه مادل على ان لكل ذي رحم نصيب من يتقرب به -ونصيب

١- الوسائل باب ١٠ و ٨- من ابواب موجبات الارث

٢- الوسائل باب ٢- من ابواب ميراث الاعمام والاحوال و باب ٢- من

ابواب موجبات الارث

اباب الميت أى حده لايه اثنتان هم ما لمن يقرب به ويصيب أم ايه الثلث فهو لمن يقرب بها - وايضا لأخلاف يسهم فى ارتنى اثنتين الذين يحدوا الحدة لايه من قبل ايه ينقسمان يسهم اثلاثا فالثلاثان للحدوا الثلث بحدة - وذلك من جهة عموم مدله على تفضيل الرجال على النساء

أما الخلاف بين الاصحاب فى موردين - ١ - فى ثلث اثنين الذى هو الحدة والحدة لاب الميت من قبل أمه - ٢ - فى ثلث تركته لى هو للأجداد الأربعة لأم الميت - فعن أكثر الاصحاب انقسم فى المورد الأول بالغاوت - و فى المورد الثانى بالسوية - وعن الشيخ عيسى الدين المصرى ان ثلث الثلثين - بين الجدو الحدة لاب الميت من قبل أمه بالسوية وثلث التركة ينقسم بين الأجداد الأربعة للام الثلث - فالثلاث لأموى أم لأم بالسوية وثلاثة لأموى - بها لموى به - وقال الشجرى الدين محمد بن القاسم الرهوى بانقسم ثلثى التركة بين الأجداد الأربعة لاب الميت على النحو الذى ذكره الأكثر وانقسم الثلث الذى لأجداد الأربعة - لأم ثلاثا لأم لأموى أم لأم بالسوية وثلاثة لأموى ايها ثلاث - وطاهر اشراج سررد فى مسألة - وقد صرح عر واحد بعدم دال بل يرجع أحد الأقوال - وأصح عندنا آخره - بغية الأكثر أمه انقسم بالغاوت فى المورد الأول فلا الأصل عند اجتماع الرجال والنساء من تفصيل الرجال كما يدعى به أصحاب الحنفية - وما انفقه بالسوية فى المورد الثانى - فلا أب لأم وأمه ينقسمان الثلث كذلك وكل قريب ميراث نصيب من يقرب به - أم سررد وقوع اخرص كفتة عن اطمة لبحث فى حديث

ميراث اولاد الكلاء

البحث الخامس فى ميراث اولاد الكلاء (و) الكلاء فيه يصافى حتى مسائل الأولى (اولاد الاخوة و) اخوات يقومون عنهم فانهم عند عدمهم فى مقاسمة الأجداد (والجدات) لأخلاف وعن الأصناف والرائر والعمية وكبر العرفان وغيرها الإجماع - علمه

استدل به) في الريض من مائة متر من الصحيح (١) وغيره الدالة على ان كل دم رحم
ممرلة الرحم الذي يجريه (واورد) عليه ما استثنى فيها ما اذا كان هناك اقرب منه
والجد اقرب من ابن الاخ والاخت (وفيه نظر) فان لاح في الامرية بغير الاب
والجد الا بعد درجة ممرلة من الاخ البعيدة بشرط ذكره كان فالصوص الخاصة
يعني عن اطالة البحث في ذلك لا حظ - صحيح (٢) محمد بن مسلم قال بشر ابو جعفر
ع وصحيفة فاول ما سئلتني فيه ابن اخ وجد المال بينهم ما يصحان نعم جعلت هناك
ان الفضة عندما لا يقصون لاسن الاخ مع الحديث - فقال ع وان هذا الكتاب يحط
على وع واملاء رسول الله وص - وصحيحه (٣) الاخر قال نظرت الى صحيفة يظن
فيها ابو جعفر ع فقرأت مكررا ابن اخ وجد المال بينهم ما سواء نعمت لا يحفره ع
ان من عندما لا يقصون هذا النص - ولا يقصون لاسن الاخ مع الحديث ما قال
ابو جعفر ع واماء املاء رسول الله وص - وحط على (ع) من فيه بيده - وصحيح (٤) محمد
ابن قيس عن ابو جعفر ع وقال حدثني جابر عن رسول الله وص - ومن يكذب جبارا ان
ابن الاخ بنحسب الجد - ومرسل (٥) سعد بن ابي حلف الصحيح عن من احدثت العصاة
عني تصحيح ما يصح عنه عن ابي عبد الله ع وقال في سائر احث وجد احث الاخت
الثالث وما في مسند فقه - سائر الاخت وحفل الجد ممرلة الاخ - الى غير تلكم من
الصوص الواضحة الدالة على هذا الحكم (ثم ان) الاثحاب وطردوا الحكم الى
الاجداد وان عوا واوول - الاخوة وان - او اول المدر لكهم العمومات المتقدمة وهذه
الصوص تصح مؤيده لهما لا يلا - فان في صدق الاولاد على اولاد الاولاد سيما
بعد وسائط تاملا - ولكن الظاهر ان الحكم انما في

(و) الثانية (كل واحد منهم) اي احصاف الاولاد (يرث نصيب من يترب به ويستعملون

١- الوسائل - ٢- من ارباب ميراث الاعمام والاخوان ومات ٥ من ابواب

الاخوة والاحداد

٢- ٣- ٤- ٥- الوسائل - ٥- من ابواب ميراث الاخوة والاجداد حديث ١

بالسوية ان كانوا الام وان كانوا الاب فلذلك صعب الانثى) لا خلاف - ويشهد للحكم
مفسدوا الى الاحماع - المعترضة (١) من الصحيح وغيره الدالة على ان كل ذي رحم بمنزلة
الرحم الذي يحرمه الابان يكون وارث اقرب الى الميت ويحجمه وموثق (٢) بمحمد
ابن مسلم عن ابي جعفر ع، عن ابن ابي عمير عن ابى عبد الله ع، عن ابن ابي عمير عن
الام السديس ولان الاحتم من الاب السابق - وحده (٣) الاخر عنه ع، وعن ابن ابي عمير
وابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير
(٤)، كذلك عنه ع، قلت هـ - اح واح قتل وع واحد لان الاح الحديث
فقد حمله الشرح على التبع وجوز حملته على كون لاح من الابوين وسات الاخ
من الاب وحده

ثم ننتقل من أحد وهو ما افاده السيد في ارضي من ولد ذكر امثلة اقسام
اولاد الاحود معتردين عن الاحداد ثم امثلة اقسامهم محتجبين منهم - فنقول او
حسب الميت اولاد اح لاه او ائت لها خاصة كالامثال لهم بالسوية السدس فرضا
والباقى ردامن غير فرق بين ذكر والانثى وان تعدد من تقرؤوا من الاحوة للام
والاحوات او جميع كذا لكن فرق من الاولاد صيب من تقرب به يقتسمونه
السوية وان كانوا اولاد اح نلاوين والاب ولا وارث مواهم كالبيهم بالسوية
ان اسقوا ذكوره او اؤنثيه والامثال معصّل - وان كانوا اولاد اح نلاوين والاب
كالمصّف فرضا وان لم يرد امع عدم غيرهم وان كانوا اولاد اح نين ومعدا كك
فكذلك ان لهم فرضا والباقى ردامع عدم غيرهم ويقتسمونه بالسوية او المعصّل
كصنم - ووجميع اولاد الاح نلاوين والاب مع اولاد لاح او الاحوة او
الاحوات بلام فنفريق اشى السدس مع وحدة من يقربون به والثالث مع تعدده وللنريق
الاول الصّف والباقى يرد عليهم خاصة او عليهما على الاختلاف المتقدم اليه الاشارة -

١- البوسنة ثل حاد ٢- من ابواب ميراث الاعمام والاحوال وباب ٢ من

موجبات الارث

۲-۳-۴- التومائل باب ۵- من احوال میراث الاحوة والاجداد حديث ۱۱-۱۲-۱۳

ولو اجتمع اولاد الكلاله الثلاث فقط اولاد من يترب بالاب وكان من يترب بالام المندس مع واحدة من يترب به والافانث ولعن يترب بالابوس الدقى ولودخل فى هذه الترويض زوج توارحه كان له الصيب الاعلى والناقى بقسم كما تقدم ولو حلف اولاد اخ الابوين واولاد اخت لهما ومنهم من قبل الام وجد ار حده من قبل الاب ومنهم من قبل الام فكلاله الام مع الحديث لهما الثلث بقسمه اربع اربع للجد وربع للجد وربع لاولاد الاح ربع لاولاد الاح وكمن هؤلاء يتسمونه بالسويه والناقى وهو الشار يقسم على الناقين بالمفاضل فثلاثة للجد من الاب ولاولاد الاح من الابوين ايضا فايته ويسمى بالمفاضل بينهم وذلك للجد واولاد الاح ايضا فايته ويسمى كك ولا فرق بين كون الاح موافقا للجد فى النسبة او مخالفاً فهو كتاب ابن ح لام مع جدلات فلاس الاح سندس اربعة اياه وللجد الباقي - ولو انعكس فكان الجد لام وابن الاح الاب فثلاثة او السندس على الجدلات مقدم وذلك لان الاح ادافى انتهى كلامه زيد مقامه

الثانية لا يرث اولاد الاح مع الاح مطلقا كما هو المشهور بين الاصحاب للاختلاف فيه يعرف الامن الفصل من شدة ان فانه شركاء الاح من الابوين مع الاح من الام وابن ابن الاح منهم ما مع ابن الاح منها ما هو حدوث فعلى السندس يصرف بالام والناقى يصرف بالابوس - شهد بالاول مدك (١) على مع الاقرب بلا مد - ادلا شك فى ان الاخ من الام اقرب من ابن الاح للابوس عرفه واستدل لما ذهب اليه الفصل - ثمرة بان ابن الاخ للابوين مجتمع ليس ولا يكون الاح من لام الذى به سب واحد اقرب الى الميت - واخرى - ان الاحوة اصناف وبعتبر الاقرب من احوال الام والاقرى وكذا احوة الابوين والاب ولا يترقب احد الصنفين بالنسبة الى الآخر كما يحترق الاح بالنسبة الى الجد الاعلى لتعدد الصنف - ونكس الاول يرددها كثرة الاسباب تؤثر مع التساوى فى الدرجة لامع التمايز - ويرد الى ابنى اولاد المعتر هو الاقرب قول مطلق بالنظر الى اقسام - وثاب ان الاحوة صنف واحد كالأولاد سواء كانوا

لاب اولادهم اولهما او متفرقين - وفي المسالك بعد ان اجاب عنه بالجواب الثاني قال مصنفها الى النص الصحيح ولم يشر عليه من تاجر عنه ولا حاشية اليه بعد و صرح المحكم والله تعالى اعلم

ميراث الاعمام والاحوال

(المحنة الثالثة الاعمام والاحوال) واولادهم وهم اولوالارحام (واعبايرثون مع فقد الاولين) كما هو المشهور في كتاباتنا لم يثن الخلاف لاعتبار يونس في مشاركة العلم مع ابن الاخ - واستدل مشهور في الرياض بقرينة كل من آحاد المرننة شاة من كل اهل هذه المرننة فالعيراث لهم لعموم مدعي مع الاقرب بالامم من الاقرب (وارواية ٢) و الارضوى (٣) من ترك عساو حيا فامان له جدها فان ترك عساو وحده لا واحد له من الاخ والجد يقطع العلم والحدث - وكل يرد على الاول ان ابن الاخ لا يشارك ميراث ابيه لانه لا يكون امة من امة فقط - وارضوى مصنفها الى انه لا يدل على ميراث ابن الاخ عن اعم لا يكون حجة لانه ثبت استنده الى الامام مع اولادى ان يستدل به صحيح (٤) كمناسي عن ابن جعفر وعنه في حديث وان احب من ايت اوسى بك من عمك والحدث وهو ان كان في بعض الفرع من الابه شت في باقي عدم المصل - وفي الخواهر استدلاله بالتخصص في ابيه - ولم احضرها الا يكون مراة رضوى والصحيح - ويمكن ان يكون نظره في التخصيص الدائنة على ان ابن الاخ او الاحب يرث مع الجد والجد والاحوة في المرننة مقدمه على هذه المرننة فيكون اولاد اخوه ايضا مقدمين ولا ينافي ذلك ويمكن ان يستدل به

١- الاممال آية ٧٥

٢- الوسائل باب ١ من ٨-٢ من اواب موجبات الارث وبنات ٥ من ابواب

ميراث الاعمام والاحوال

٣- المستدرکات باب ١ من ابواب ميراث الاعمام والاحوال حديث ١

٤- الوسائل باب ١٣ من ابواب ميراث الاحوة والجد حديث ١

في الحملة بغير (١) أبي بصير عن أبي جعفر وع الغال والحالة ثلثان إذا لم يكن معها
أحد من غيرهم الحديث وكيف كان فالحكم مسلم ومخالفة يونس لانصر ثم ان
هذه المرتبة ما حوده من الاية اولوا الارحام بعضهم اولى ببعض وليست مذكورة في
الكتاب بالخصوص - ووردت به ايضا خصوص صحاح سنن عليك في ضمن
المسائل الانية

ميراث الاعمام والعمت

سمي ثمانية اقسام في البحث في مواضع الاول - في ميراث الاعمام والعمت
وهي - مثل - الاولى - دامت الميت ولم ينف احد من هو في المرتبتين المتقدمتين
ولا سير الاعمام والعمت من هو في هذه المرتبة ولا الروح ولا الروح في العلم وحده
الفعال (كذا) (وكذا العمان فمما زاد) يكون المال بينهما وبهم - سوية اذا كانوا لاب
اولاد و - همدو كذا - اعمه وامتثال وامتات الاختلاف في شيء من ذلك من الاجماع
المحقق فيه - في ثمة - في شيء - قاعدة - لا قرب ينع الا بعد الاستمادة من
الكتاب - السنة - المتقدمين - وصحيح (٢) محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله ع
عن رجل يموت ويترك خا - وخالته وعمه وعمته واسه وابته واحاه واحتة قال ع كل
هؤلاء يرثون ويحوررون - حتمت اعمه والحنة فللعمة ثلثان ولمحالة الثلث -
والو - همدو - او قطعنا ذكر الاب والاسه والاح والاحت - ويمكن ان يستدل له
بالنصوص الاية الدالة على ان العم والعمة بمرتبة الاب - فلا اشكال في الحكم
اشاية (ولواحتصوا) بان كان هذا لعم - عمه - او اعمام وعمت من نوع واحد
كان حال كلهم كعامر - بنسبه - لتفاوت (فلذلك مثل حظ الانثيين) اجماعا
اذا كانوا جميعا من الابوس والاب - وعنى المشهور اذا كانوا جميعا للام - بل عن

١ - المسائل باب ١ - من ابواب ميراث الاعمام والاحوال حديث ١

٢ - المسائل باب ٢ - من ابواب ميراث الاعمام والاحوال حديث ٤

العية دعوى الاجماع عليه - وعن المصنف في الارشاد والقواعد وغيرهما من كتبه
والشهيدين في الدروس واللهيب وغيرهم اسماء اذ كانوا لا يقتضونه بالسوية بل
عن الكفاية لا يعرف فيه خلاف بل في الرياض لا يفي عنه بخلاف جملة ومنهم صاحب
الكفاية يشهد للمشهور - غير (١) سلمة بن محرر عن احمد بن داود قال في عم وعمه
لنعم الثالث والعمه الثالث - واورد عليه تارة ضعف السند - واخرى بعدم صراحة
الدلالة لاحتمال الاحتمال بالعم او العمه لابن الايوبي خاصة - وثالثة بمعارضة
مع اقتضاء شركة المتعديين في شيء اقتضاهم له يسهم بالسوية - واكمل محل مع
اما الاول فلانه يحزر ضعفه بعمل - ومن اعريب ما في الرياض حيث انه يسند
به في ما اذا كانوا جميعا للابوين ارباب مدعى ان ضعفه محذور بعمل ولكنه في ما
اذا كانوا جميعا للام يردده بنقص السند وعدم اجازته في هذه الصورة فان صاحب
البحر هو السند وبعد جبره لا احتياج الى العمل به في كل مورد خاص بل يكون
اطلاقه - كاطلاق البحر صحيح حقه - واما الثاني فلان المشهور كالصراح حقه
ولا احتياج في استفادة الحكم من الحران صراحته فيه بل يكفي بالظهور كما
لا يخفى - واما الثالث فلان البحر احصى منه وظهور احصى مقدمه على ظهور عام
ولا ظهر تماميه دلالة على الحكم في جميع الصور وشبهه له مصداقا في ذلك ما دون
على تعيين الرجال على اسماء الشامل بعمومه لنقص اثبات - وما ذكرناه ظهر
مدرك القبول الاخر - ضعفه - فلا يظهر اسمهم يقتضون احدا - يشتمون هذا كله اذا
كانوا محمدين في الدرجة (٩) اما (لوتعرفوا) بان كان بعضهم للابوين وبعضهم للام
وبعضهم للام (٩) المشهور بين الاصحاب ان (للو واحد من) - متعرب (بالام اسفلس
وللايد عليه الثلث بالسوية والباقي لمن يقترب بالابوين واحدا واكثر للذكر ضعف الانثى
وسقط المتعرب بالاب) وعن غير واحد من اهل الخلاف في ذلك كنه - اقول اما سقوط المقررب
بالاب فيشهد به - صحيح (١٠) انكاسي وغيره مما تقدم في مسألة اجتماع الاخوة

١- الوصائل باب ٢ من ابواب ميراث الاعمام والاحوال حديث ٩

٢- الوسائل باب ٤ من ابواب ميراث الاعمام والاحوال حديث ١

المتصرفين - واما كون ان تقسيم بين المتصرف بالابوين والمتصرف بالام بالحوال المذكور فقد استدل له بالاجماع - والحاق الاعمام بالكلالة وان ارثهم ائما هو من حيث الاخوة لاب الميت فكما ان لمن يقرب منهم بالام السدس مع ان وحده والثالث مع الكثرة بينهم بالنسبة ولمن يقرب منهم بالابوين او لاب بالتفاضل وكذلك هنا - واورد على الاول عدة ثبوتها الى اطلاق عبارتي الصدوق والفصل بانقسام العلم او العمة المال بالتفصيل من دون تفصيل بين كوسمها بمالاب اولام او محتلمين - و على الثاني به لا يخرج عن اعيان - ثم انه من الموردين من قال ان مقتضى قاعدة التفصيل والاقلاق حرم مسمة المتقدم عليهم جميعا فيسمون المال بينهم بالتفاوت من غير فرق بين الصنفين - اقول اما الاحمد - فلا يصح رده وان كانت شحوص لا تنصر بحدته لو كان تعديا - وما عيان على الكلا - فظاهر عدم كونه قياسا باطلا نوضح ان ان الاعمام والعمات اما يتقربون الى الميت بواسطة كوسم اخوة لاب الميت - وقد ثبت اختصاص (١) على ان من لا فرض له يورث نصيب من يتقرب به - نصيب الاخوة للاءاد اجمعوا مع اخوة للابوين والاب السدس او اثلاث بالحموية والاقربى لاهوه الاب والابوين - سبب فكذلك لاعمام والعمات انفسهم منقررون بالميت واسم اخوة والاحوات هذا غاية ما يمكن ان يستدل به المشهور (ولكن) في انفس شافعيين ما دل على ان من لا فرض له يورث نصيب من يقرب به اما بدل عن يورث نصيب من هو واسطة بينهما وبين الميت وهو الرابط بينهما لا على انه يورث نصيب اخوان المطلق عنه مع الواسطة وفي المقام الواسطة هو الاب وهو الرابط والاحوة اما هي عنوان منطبق على العلم اولو حفظ النسبة بينهما وبين الواسطة فتقدر فيه دقيق جدا وعلى ذلك فيشكل الامر فيما مع اطلاق خبر سلامة المتقدم انه يؤيد بقاعدة التفاضل لا يجمع مع التعدي محل نظر - فالظاهر هو لاقتسام على ما اردوا صدوقه وان كان رعاية الاحتياط بالمصالحة وغيرها لا بمعنى تركها

١- او مسائل باب ٢ - من ابواب ميراث الاعمام والاحوال - وباب ٢ - من

ابواب موهبات الارث

(و) الثانية الصهر أنه لا خلاف بينهم في أنه (لو فقد المتقرب بهم) أي الأولين (قام المتقرب بالاب مقامه وحكمه حكمه) بل عن النجاشي والرائر الإجماع عليه. ويشبهه كون ذلك مقتضى العمومات والأفلاقيات وأما حكمها فتوط المتقرب بالاب مع وجود المتقرب بالأوين للنص الخاص فيبقى غيرك بصورة تحت الأدلة به.

ميراث الاخوال والخالات

الموضع الثاني في ميراث الاخوال والحالات وفيه مسائل
الأولى (وللخال المهر المهر) كله (وكذا الخالين فمأزاد وكذا الخالة والحالات
والخالات) الإجماع - والأفرية - وحر سلة وصحيح محمد المسمى - وكوهم
بمترقة الام

الثانية (ولو اجمعوا) من نوع واحد بان كان لهم قرانهم متحدة (كما هو) سواء
كانوا جميعا بالاولام اولهما لا خلاف فيه - ويشبهه الإجماع - وهو من المجمع
(١) المتقدم انما على ان قرابة الام تفسمون احدى - بسوية - بقاعدة الشركة

الثالثة (ولو تفرقوا) بان كان بعضهم لاب وام وبعضهم لاب وبعضهم لام
(فللمتقرب بالام المهر) ان كان واحدا والثلاث ان كان اكثر بالسوية والناقي لمن يتقرب بالابوين
واحد كان او اكثر بالسوية يسقط المتقرب بالاب ولو فقد المتقرب بهما قام المتقرب بالاب مقامه
كهيئته على المشهور بين الاصحاب - وفي الريبس ولا خلاف في شيء من ذلك اجده
وهو صرح جماعة الاغني الحكم الاخير من اقتضاء اخوال الاب والجدات له بالنسابة
فقد حالف به بعض اصحابنا كما في الخلاف - وتخصيل القرب في استقام ان يسميها
حكما

١- انه يستند المتقرب بالاب مع وجود احقر بالابوين والظاهر انه انتهى - و
استدلوا له نارة باجماع السنين في المتقرب بالابوين - واخرى بآية (٢) اولى الارحام

تصبح ما افادوه ان المتقرين بالابوين من جهة ان اوتساطهم بالميت وانسابهم اية اشتدال جهة قرعهم الماكث من المتقرب به باخذهما فيكونون اقرب الى الميت عرفا تشملهم اية اولى الارحام وغيرهما ماذ على (١) ان الاقرب يمسح الاعدولا - ينتقص بالمتقرب بالام ولا يجرح بالدليل الخاص

٢- ان القصة اما يكون اسداسا مع وحدة المتقرب بالام وانلا ناسع التعداد ويشهد له اتفاق الاصحاب عليه كما مع غير واحد ولا دليل غيره يعتد به فانه قد استدل له تارة بار مادل (٢) على ان من لا فرض له يرث نصيب من يتقرب به تقربا به يدل على انه يعامل في صورة انهم معاه الوارث له ولا يرث في كون قسمتهم ذلك لو كانوا هم الورثة واخرى بان الحوالة لا وير او الاب يقربون بالاب في الحملة - ويرد الاول ان ظاهرتك الادلة انهم يرثون نصيب من تقربوا به بمعنى انه يعرض الواسطة حياها المقدار الذي كان يرثه على فرض الحياة يرثه من تقربوا به لان الواسطة يعرض ميتا ويرث مالو كان هو مكان الميت وشهد بذلك مصافا الى ظهوره تنزيل الحالة مرة بالام والعملة مرة بالاب في صدر بعض نمك النصوص - ويرد الثاني - انه لا عبرة تقربهم بالاب لعدم دخله في المقام والحق انه مستسور بالام ومن تلك الجهة يرثون - ويمكن ان يستدل له ان المتقرب بالام او بالاب اقرب بغير العرف من المتقرب بالام خاصة ومقتضى قاعدة الاقربة ان يكون تمام المال للمتقرب بالاب جرح عن ذلك اسدس ان كان المتقرب بالام واحدا والثالث ان كان متعددا - وبقي الباقي

٣- ان قصة اثنت واسا في اما يكون بالسوية وفي المصداك اقتسام الحوالة مطلق بالسوية هو المذهب كغيرهم ممن ينسب الى الميت بام - ويشهد له مرسل المجمع المتقدم ادال على ان المتقرين بالام يقتسمون المال بالسوية وهو وان كان في بعض الصور هو الاجتماع مع المتقرين بالاب الا ان الصاهر عدم اقول

١- الوصائل باب ٨٩ و ٨٩ من ابواب موجبات الارث

٢- الوصائل باب ٢ من ابواب ميراث الاعمام والاحوال و ٢ - من

موجبات الارث

فانه غير تمام الاعلى اقول بان عماد مخصوص ارث، لقرب معاملة المتقربين بالواسطة مع الواسطة معاملة الوارث له - وقد مر ان ذلك خلاف ظاهر الأدلة بل صريح الصحاحين يدفعه كما لا يخفى - وامامنا عن العماني والديلمي والمفيد والقطب والكيدري وابن زهره ومعين الدين المصري من تترك الحولة والعمومة مرة واحدة لا تسوا أحدهما الحولة للام السدس ذكر اركانها شي وللاثني فصاعدا ثبت والساقى للعمومة بالقراءة مع وجود ذكر والثلاث بمرس مع عدمه وثبت التعدد والصف مع عدمه والساقى يرد على الجميع او على العمومة او العامة - على الخلاف المتقدم - فان طاهران نظرهم الى ترك الحولة مرة واحدة والعمومة مرة لا بال تقرب المتقدم وقد عرفت خصمه - مضافا الى ان النصوص الخاصة ترد -

ثم انه على اشهر من قريبه - فان يرق الاخوال للمتقرب بالام سدس الثلث ان كان واحدا وثلاثة ان كان اكثر بالعمومة والساقى لمن يتقرب بالابوين ويسقط المتقرب بالاب) و مع عدم الفرق فيتمحور ثلثهم بالسوية (والاعمام الساقى فان تعرفوا للمتقرب بالام سدسه ان كان واحدا والا فالثالث والساقى للمتقرب بهما ويسقط المتقرب بالاب) يظهر وجه الجميع مما قدمناه كما انه يظهر منه انه لو دخل عليهم أو الروح الروح بكون - (لروح أو الزوجة نصبه الاعلى) النصف أو الربع (وللمتقرب بالام ثلث الاصل والساقى للمتقرب بهما والاب)

ميراث اولاد العمومة والحولة

الموضع الرابع في ميراث اولاد العمومة والحولة (واعلم انه يقوم اولاد العمومة واعمام والحولة والغالب مقام اباؤهم مع عدمهم وبأخذ كل منها نصيب من يتقرب به واحدا كن او اكثر) للاخلاف ويشهد به الاجماع ودليل (١) المتر لموصحيح (٢) ابن سنان عن ابي عبد الله (ع) اخذت امرأته مؤمينا وع عثمان بن عمن في الرجل يموت وليس

١- الوسائل - باب ٢ - من اواب ميراث الاعمام والاحوال

٢- الوسائل باب ٥ - من اواب ميراث الاعمام والاحوال حديث ١

له عصبة يرثونه وله دو قرابة لا يرثون فقال علي بن ابي طالب وميراثه لهم بقول الله تعالى واولو الارحام بعضهم اولى ببعض الحديث وبحوه غيره - ثم ان الاولاد يقاسمون تقاسم الابهاء لان لكل ذي رحم نصيب من يقرب منه - وخبر (١) سلمة بن محرر عن ابي صادق في حديث قال في ابن عم وابن خدة لذكور مثل حظ الاشياء - شاهد به فان المراد من الذكر العم ومن الاشياء الحالة وعلى هذا فياخذ ولد العم او العمه وان كان اشياء اثنين وولد الحال وان كان ذكر الثلث وان ابنة مع بنت العم اشياء كثيرة يتساوى ابن محب وان ابنة واحدة ومنهما واحد وولد العم وعمه بلام السدس مع الواحد في الثلث مع متعدد واولاد الحائض او الحائض فصاعدا او هما كثلث الثلث وبقية مشتركة منهم بلام - وهكذا القول في اولاد العمومة المتفرقة بل الاضافة الى الثلثين وهكذا يقسمون اولاد العمومة من الابوين اولاد عمهم بلام وتذكر مثل حظ لانيين اذا كانوا حرة محتضنين في الذكورية والانثوية وتقسم اولاد العمومة من الام بامساوي وكذا العم من اولاد الخالة المشرقة - وما ذكرناه يظهر حكم ما لو اجتمعوا وان اولاد حال او احد او الحالة او حدة بلام سدس الثلث واولاد احد اثنين او الحائض فصاعدا او هما ثلث الثلث والباقي للمترقب منهم بالاب وهكذا الحكم في البواقي

ابن العم من الابوين مقدم على العم من الاب

احكام - لا خلاف (و) لا اشكال في انه لا يرث مع العم او العمه - احكام اولادهم - وكذا لا يرث اولاد الحال والحالة مع وجود احد من المذكورين لان (الاقرب يصح الابعاد) كما في النصوص (الامى صورة واحدة وهي ابن عم من الابوين مع العم من الاب فان الحال لانس العم خاصة) لا خلاف وعن غير واحد دعوى الاجماع عليه وفي المسالك وهذه هي المعروفة بالاجماعية - والمستند - خبر (١) حسن بن عمار

قال ابو عبد الله ع: «ابا اقرأ ابن عم لاب وام او عم لاب قال قلت حدثنا
 ابو اسحق السعي عن الحارث الاعور عن امير المؤمنين ع: انه كان يقول اعيان
 بنى الام اقرأ من بنى العلات قال فاستوى جالسا ثم قال جئت بها من عين صافية
 ان عند الله ابا رسول الله ص: احراى طائب لايه وامه - وقول (١) الصدوق فان ترك
 عم لاب وابن عم لاب وام فالعمال كنه لابن العم للاب والام لانه قد جمع الكلاتين
 كلاته لاب وكلاته لام وذلك بلحق الصحيح المأثور عن الائمة عليهم السلام - وربما
 يسد له مخر (٣) الحارث الاعور عن امير المؤمنين ع: اعيان بنى الام يرثون
 دواب بنى العلات - والسوى (٢) اعيان بنى الام احق بالميراث من بنى العلات - وفيه
 ان المراد باماعين بنى الام - بنى العلات - اما الاخوة للاوين من الاولى - والاخوة
 للاب من الثانية - او يكون المراد من الاولى طوى المنفرد بالابوين - ومن الثانية
 المنفرد بالام - وعنى المنفرد لا يتم الاستدلال بهما - اما بنى الام هو واضح -
 وام عنى ابناى فلاهما بدلا على تقديم المنفرد بالابوين مع اتحاد الدرجة
 لامع الاختلاف - اللهم الا بقا انه من حرج حسن عمارة الظاهر في انه ذكر
 الحرج هذه الجملة لمأثورة عن امير المؤمنين ع: جواب لسؤال الامام ع: و
 الامام ع: قرره عنى هذا الجواب يستفاد من المراد بهذا السوى والمرنصوى معنى
 يشمل سديهم ابن العم من الاوين على العم من الاب - وكيف كان فلا يصح ضعف السند
 في بعض الخصوص الدالة على هذا الحكم من جهة عمل الاصحاب بها

ثم انه وقع الخلاف بينهم في انه هل يقتصر على موضع الاجتماع وهو ما اذا
 انحصر الوارث في ابن عم لاب وام وعم لاب لا غير - ام يتعدى الى غيره - والخلاف
 في غير موضع الاجتماع وقع في مواضع

١ - ما اذا كان للعم لاب متعددا - او كان ابن العم لهما متعددا - او كانا معا متعددين
 من جماعة منهم الشبيده انه يقدم ابن العم في هذه الصورة - وهل عنهم في المسالك

١ - الوسائل باب ٥ - من ابواب ميراث الاعمام والاحوال حديث ٥

٢ - ٣ - الوسائل باب ١٣ - من ابواب ميراث الاخوة والاجداد حديث ٢ - ٤

في وجه ذلك ان مقتضى المرحح وهو ان العم مع اعم موجود - وانما اذا منع مع اتحاد مع تعدده اولى بتعدد السبب المرحح - وان سبب اثر العيين وما را هو العمومة وابن العم مانع بهذا السبب وما منع احدا سبب المتساويين مانع للاخر - وان ابن العم بعد للعموم سبب الاصفه والشهد الثاني رديقل هذه الوجوه ولا يعترض عيبها وظاهر ذلك تسمه اصالتها (اقول) يرد على الوجه الاول ان كون ابن العم مطلقا مقتضيا اول الكلام وعلى المقتضى ذلك بقيد اوحدة - ويرد على الثاني ان السبب في صورة الاتحاد لو كان نفس العوار اي ابن اعم من الاووين كان السبب متعددا في صورة التعدد - وان ابن كان السبب مر كما منه ومن قيد الوحدة ففي صورة التعدد ينهي السبب لانه بتعدد - ويرد على الثالث انه يمكن ان يكون مابعية ابن العم هي من وحدة السبب - ويدفع الرابع عدم وجوده مفرد لمصاف في الصوص - فلا وى ان يستدل له بالنوى - وان معوى اعيان سى الام اعم قسمها يشملان صورة التعدد ايضا

ومنها ما لو كان معهما روح او روحه فدل في المسالك والشهد به هاتين اصله في السابق بوجود المقتضى للمرحح ووجه عدمه في الموضعين الخروج عن صورة الص - اقول رد على مدرك الشهيد تقدمه واصلاق الخبرين يشمل الموضع ايضا ومنه ما اذا تميزت المذكورة بالاثوية فيهما وفي احدهما كما اذا كان بدل العم لعمه وبذلك ابن العم من العم - وبسبب في المسالك الى الشيخ ره عدم تغير الحكم فيما اذا تبدل العم بالعمه نظر الى اشتراك العم والعمه في النسبة - وبه ان الاشتراك هي النسبة لا يلزم الاشتراك في المصوعة - وحيث ان اعم ج د في المصوص - اعم وابن اعم - وسوال الام - وسوال العلات مع تغير المذكورة لا يكون الحكم ناشئا في شيء من الصور الثلاث

ومنها ما اذا تغير المورد بالهوط كما اذا كان بدل ابن العم من ابن ابنه وكان بدل العم منه وفي المسالك والاقوى ما تغير الحكم - اقول وهو كك فان العم لا يشمل ابنه وان العم لا يشمل ابن ابنه - وانما قوله وص اعيان سى الام احق بالميراث من سى العلات وكذا المرصوى فحيث ان المراد منهما غير معنوه لنا - وانما مهمما من

اقرار الحسين عمارة غني ما استعاده من المرنصوي شمولهما بمقام ولايصح التمسك باطلاقهما كما لا يخفى

ومنها تغير الصورة بالنقصان والحاجة والحق - وقد اختلف في هذه الصورة اقوال
العلماء وطائفة من حريتهم - وفي المال كذا حتى افرزوا ما ينصفه من هذه ما
حمله لا وجه للمعتبرة فيه اربعة - ١ - حرمان ابن العم ومقاسمة العم وادخال المال
في المناسبات هذا ينوب اي نصري واكثر المحققين كما مر في المسألة واستحقق والشهيد
وعبرهم - ٢ - حرمان العم خاصة وجعل المال لعمه وليس للعم ذهب اليه ادا اولى
والنصري - ٣ - حرمان العم وابن العم به او احصا المال لعمه ادا دخل ذهب اليه
الحنفلي - ٤ - حرمان العم - ٥ - حرمان وجعل المال كله لابن العم (اقول) في المقام
موقوف من مائة مائة على ما خلافة على ما جرت به عادة في حال او بعد كتمه جميع (١)
اي عند اقدم العلم - ٦ - حرمان ابن العم خاصة به وكان ابن العم ايضا
ومنهم من يدعي انه تراخي بين ابن العم مع حاله خاصة يكون ابن العم محروما عن
الارث ويكون له رثته من حاله خاصة كذا روي (٢) ثم قدم قبل الصادق
وع في ابن عمه وحالة قول في الحاجة وفي ابن عمه وجعل المال لعمه ومنها
ما مر ٣ على ما هو جامع بين ابن العم الاول مع ابن العم الثاني يكون المال لابن العم -
فروا في الاحتمال يشمل المقام والامر واضح - فان مقتضى انقسم الاول من
المقصود تقسم في الحاجة والحق المال ثلاثا ولا يبا فيه القسم الثاني - واما
انقسامه في الاخير شمل في عرض فيقسم الثاني بوجوب حرمان ابن العم عن الارث
لو جرد لعمه وهو الحق او اخل به ولا يعارضه الاخير - فانه على تقديم ابن العم
واقربته في عرض كونه وارثا وهو في عرض لا يكون وارثا على العرض - وعليه فلا
وجه لحرمان العم فان حرمة كان من جهة اقربته ابن العم وهو في المورد ممنوع عن
الارث فلا يصح ما يحرمه - والجمعة كما ان الاقرب يقتل لا يسمع الا بعد عن

٢-١- الوسائط ٢-٢- ابواب ميراث الاعمام والاحوال ودبله حديث ٩-١

۳۔ اوسائل باب ۵ میں ابواب میراث الاعمام و الاحوال

الارث فكذلك الاقرب المحروم عن الارث بسبب آخر - وعيه فتعين تفهيم الحال بين العم والخال او الجد اثلاثاً كما اعاده الاولون

واستدل بقول الشافعي بان الحال لا يمنع العم فلا لا يمنع ابن العم الذي هو اولى منه اولى - وبان الحال انما يحجب ابن العم مع عدم كل من هو في درجته من ناحية العمومة فاما مع وجود احدهم الاية ان له محجوب هو اعماءه ومحجوب بذلك الذي هو من قبيل العم لانه ياخذ منه النصيب من الارث بخلاف الحال فان مرصه لا يتغير بوجود ابن العم ولا به واما المحجب انما يتحقق باخذ ما كان يستحقه المحجوب لاما ياخذ غيره - ولكن يرد على الوجه الاول ان حجب ابن العم للعم لا يدل على كونه اولى منه حتى في عدم المنوعة بالحال الذي دل الدليل على كونه ممنوعة الشامل اطلاقه بفرض كما مر - ويرد على الوجه الثاني ان الدليل الخاص والعام دلا على حجب الحال لابن العم وهو دليل منع الاقرب الا بعدو النصوص الخاصة في الحال او النية وابن العم واطلاقهما بشتم ما و كان في درجته من ناحية العمومة وتحقيصها بصورة عدم كن من هو في درجته من ناحية العمومة بلامخصص - ثم ان الوجهين انما يدلان على انهما يتسما على عدم محرومية ابن العم فلا بد وان يصمم ايها ابن العم بوجوب حرمانه من العم كى ثبت ما ذكره - وقد عرفت ما في ذلك ايضاً

واستدل بقول الشافعي - بان اعم محجوب بابن العم وابن العم محجوب بابن العم والجدلة فيكون المال كله - وبان خبر سلمة يدل على حرمان ابن العم بالحال والجدلة - فحرمان من هو اصعب منه اولى - ويرد لا بان ابن العم لا يحجب العم مطلقاً بل في صورته ورثته فانه اذا كان ممنوعاً لم يمنع غيره ضرره لو كان ثنائلاً او كافراً او - وجود ذلك لم يحجب في المقام ممنوعه بالخال مفروضة فلا يكون ما عا عن ارث العم - ويرد الثاني ان اولوية ابن العم عن العم في اليراث لا الارام او لويته عنه في جميع الاحكام كما لا يخفى ولذا لم يتوهم احداه لو اجتمع الحال او النية مع العم للاب ان يكون العم محروماً هو كانت الاولوية تمامه لزم الساء على المحرومة في انفرص ايضاً

واستدل لرابع - بان احدل مسانعة نعم واس العم مبيع عن العم - فيكون ما حأ
عن من هو مساويه والام يكن مساوياً (وقبه) ان ائسى ثلث بالدليل تساويهما في الارث
وفي المرأة لا في جميع الاحكام - ولا ظهر هو الاول

ميراث عمومة الابوين وخؤولتهما

اسدس (وعمومة الاب وخؤولته وعمومة الام وخؤولتها يقومون مقام العمومة والعمات و
الخؤول والاختلات مع لقدمهم) وثلث من هو اقرب منهم ائسى ثلثي لا اختلاف - وان اترك
فيه الاجماع (و) مادل (١) من الآية انصوص - على ان (لا قرب يصح الا بعد) ويرث هو
الاميراث - وانما كية تبسبهم الميراث بظ هر انه لا خلاف في ان ثلث التركة
لاقارب الام والابوين لا قارب الاب - والوجه في ذلك مادل (٢) على ان من لا فرض
له يرث نصيب من يترتب به نصيب الا - ثلث - ونصيب الاب اثلث - وبما احتتمه
في المسالك من ان يرث الخؤولة لارثة اثلث والاعمام الثلث - ونصيب عاتيه
ثم انه لا خلاف بعده في ان المستقرس لا يفتحمون شهم بسوية للمرسل
المصحح (٣) المنصحت انه لو اجمع الفريقان يكون نصيب اقرباء لام بينهم بسوية
ومنه لا يصحى الى ما قبل من انه يحتمل ان يقتسم بين الاحوال ولا عدم على ان نصيب ان
يكون نصيبه الاحوال وصحة للاعمام ويظهر المخالفة للمشهور والصغير فيما اذا كان
احد الصغين واحدا بطراى اقرب عمومة لام باب الام - خؤولتهما اسماء هما يقتسمان
ككك - وانما ثلث المستقرس بالاب فة نصيب عدة اتصال والمرسل ان يقتسموا
لذكر صغف خط الاثنى والمشهور بين الاصحاب ان ثلث اثنتين يكون لحد
الاب وحالته يقتسمان باسوية وثنى اثنتين للعم تذكر صغف خط الاثنى لا اعتبار

١ - الاصل آيه ٧٥ - ابو سئل باب ١ و ٢ و ٨ - من أبواب موحديات الارث

٢ - الوسائل باب ٢ - من أبواب ميراث الاعمام والاحوال

٣ - الوسائل باب ١ - من أبواب موحديات الارث حديث ٥

التقرب بالاب - والظاهر مادكرناه

ثم ان المشهور بين الاصحاب بل (و) عليه الاجماع في كثير من الكلمات ان (اولاد العمومة والخوول وان تزلوا يصنعون عمومة الاب وحقوقه وعمومة الام وخوولتها) واستدل له به لاشكال في ان عمومة الميت وحقوقه اقرب الى الميت من عمومة ابيه او امه وحقوقه فيمعونهم لحديث الاقرية وآية اولى (١) الارحام والاولاد يقومون بمقام ابائهم كما امر فيمعونهم ايضا ذكره في اخواه - وحديث (٢) لاقرية منه - وبعموم ما دل (٣) على ان كل ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يعمره بتقريب ان اسة الحمة مثل ام ولد له الجدة وعمة الام مثل ام ولد له حدة الام - والاولى بارلة بمنزلة اجددة واشنية بارلة بمنزلة حدة لام - ومعلوم ان اجددة قريب من جددة الام هكذا من نزل منزلتهم - وبكى يراد الاوراءه كما دل الدليل على قيام الاولاد بمقام ابائهم ككذلك الدليل على قيام عمومة الام او اب وحقوقه بمنزلة عمومة الميت وحقوقه كما مر ايضا - ويرد ذلك على مع اقرية ابن عم الميت مثل اعم اب الميت - هما في طر العرف في مرتبة واحدة من جهة الاقرية - ويرد الثالث ان اسة العائلة مثل ارات منزلته الحالة لا الحدة - وعمة الام ايضا بزلت منزلة عمه الميت او رات منزلته الام التي هي بمنزلة الام فلا وجه لتقديم احدهما على الاخرى مع اتحاد المرتبة - فالعمدة هي ذلك هو الاجماع وكفى به مدركا

حكم مالو اجتماع للوارث سنان

بقي في المقام مسألة (و) هي - انه (لو اجتماع للوارث سنان متشاركان) من السبب بالعمى الاعم اشامل لسبب او لسبب الخاص (وورثهما) اتحد النوع كما في

١- الانفال آية ٧٥

٢- الوسائل باب ٢ من ابواب موجبات الارث

٣- الوسائل باب ٢ من ابواب ميراث الاعمام والاخوان

ذكر الشهيد الثاني في المسالك ثمانية صور لاجتماع الميراثين او الاسباب - ١ - سببان يرث بهما كعم هو وحل - كما لو تزوج اخوات شخص من امه باخته بابه - فهذا الشخص بالنسبة الى ولدهذين الزوجين عم وخال - ٢ - اسباب متعددة يرث بها مثل ابن ابن عم لاب هو ابن ابن خال لام وهو ابن بنت عمته وهو ابن بنت خالته - وذلك كما لو تزوج امرأتين فوالت احدهما بنت اسمها صفية والاخرى بنين اسمهما مريم وسارة ثم فارقهما ونزوحهما رجل عاود هما ولدين - فمريم صفية حين ومن ام مريم وسارة حسن - ولها المرحوم ابن ابن بنت من امرأة اخرى محمد وفاطمة وزوج الحسن من صفية فاودها ولد اسمه علي فهذا هو المتوفى فحين عمه من جهة الاب وحاله من جهة الام ومريم وسارة عمته من جهة الام وحاشاه من جهة الاب ثم ولد الحسن ولد اسمه جعفر وولد لسارة اسمها سكينة وزوج جعفر من سكينة فولد لهم ولد اسمه موسى وهو در عرايات الارواح بالنسبة الى علي المتوفى كما لا يخفى - ٣ - سببان يحجب احدهما الآخر كاخ هو ابن عم - وقد مر تفصيله - ٤ - سببان في واحد لا يحجب احدهما الآخر كزوج هي بنتى او صديق حريرة - ٥ - سببان يحجب احدهما الآخر كالامام ادامت عقبه فترث باعتق لاب الامامة - ٦ - سببان وهما من يحجب احدهما كزوج بنت عمته فولدوا اخ - ٧ - سبب وسبب لا يحجب احدهما الاخر كابن عم هو زوج وبنت عمته وهي زوجة - ٨ - سبب وسبب يحجب احدهما خارج عنهما كزوج هو ابن عم وللزوجة اخ او ولد

في ميراث ذوى الاسباب

(المتن الثاني في الميراث بالسبب) بالمعنى الخاص (وهو اثنان الزوجية والولاء) معتنع الواو بمعنى القرب والمراد به في المقام تقرب احد الشخصين بالآخر باعتق او ضمان الجبريرة او الامامة - فالكلام في مقامات اربعة الاولى في جملة من احكام ميراث الزوجين واما جعسا عنوان البحث فذلك ولم نقل في ميراث الزوجين لانه

قد تقدم جملة من احكام ميراسها فيما سبق بل ذكرنا بعضا من مسائلها وانما بقيت احكام تذكرها في طي مسائل

الاولى يدس اروجيات على جمع، عتاتات ولا يحجبها حجب حرمانا عند
لعوء الاية الكريمة وخصوص المنوثة المتقدم بعضها في ميراث الابوين - و
بعضها في ميراث الاولاد - وبعضها في ميراث الاحوة والاحداد ولا حظ المرسل
(١) القريب من اصحيح عن ابي جعفر عليه السلام انه اذا حل الروح في ارجفة على جميع
اهل البواريت - ينقسمها من الربع والشمس - والاجماع بل انصرفا كما في
الرباس - ودمر انه من وحدوارث آخر معهم (فلزوج مع عدم الولد النص ومعه
والاول الرابع وللزوجة مع عدمه الربع ومع وجوده الشمس) اما الكلاء في المدام وما
(لو فقد غيرهما) فله شهور من الاصحاح انه ارد) السابق (على الزوج) ما هو
المعروف عن غير سائر - وعن الشيخين والسير - حتى دعوى لاجماع - به - وبه اجماع
مستقيمة - كصحيح (٢) محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام انه امرته وبيت ولم علم
له احد ومن روح قبل له في ميراث كنه روحه - (وصحيح (٣) ابي بصير كنه عبد
ابى عبد الله عليه السلام بالجمعة فمطر فيها داء امرته مات وترك روحا لاوارث
له غيره - بدل له كله - وحده (٤) الاخر عن ابي جعفر عليه السلام انه امرته وبيت وتركته
روحا قبل له في المثل كنه الروح يعني اذ لم يكن وارث غيره - موثق (٥) انثالث
قرا على ابو عبد الله عليه السلام فرائض على روحه فدد فيها الروح يجوز الحال اذ لم يكن
غيره - اي غير تنكم من المصوص الكثيره

وعن سائر ما يدعى انه لا يرد عليه السابق بل هو للإمام عليه السلام واستدل له بموثق
(٦) جميل بن ذراح عن الصادق عليه السلام لا يكون الرد على روح ولا زوجة - وخبر (٧)

١- الوسائل باب ١- من ابواب ميراث الارواح حديث ٢

٢- ٣- ٤- ٥- الوسائل باب ٣- من ابواب ميراث الارواح حديث ١- ٣- ١٢- ٢

٦- الوسائل باب ٤- من ابواب ميراث الارواح حديث ١٠

٧- الوسائل باب ٧- من ابواب زوجات الارث حديث ١٢

العبدى منعم عن على بن ابي طالب روحى حديث ولا راد روح عن اصفه
ولا ينقص من اربع ولا تزداد بمرقة على اربع ولا ينقص عن اثنى الحديث وظاهر
الاية (١) المؤيد بالاصل لان الرد انما يستفاد من آية اولى الارحام ورحم منعم
عن الزوج. حيث هو روح. ولكن لاولين ان لم يخصصا ادا حاما مع احد الروح
مع دوى فرد من اوى الارحام حيث يربط اتركة على فرصها. كاحد الروح مع الام
والاخ فهما مصنفان يفيد اصلهما بهذه التصويص. ولا واحد احمل لموافق على
الثقة كما عن بعض الاحقة الى موافقة لمذهب العامة بعدا. عمل فى غير هذا
المورد وفيه لا يعمى به للتصويص المتقدمة وظاهر الاية بحرج عنه بتسريح التصويص
فلا اشكال فى الحكم

(وفى رد الفحص عن نصيب الروح) عدها اذ يمكن بعد الامام واثبات
سواها (قولان) ١- ان اقوان ١- ان الباقي لا يرد عيها هو الامام و٢- وهو المشهور
بين الاصحاب ٢- عن حيدرة وهو انه يرد عيها مقيضا ٣- ١- يرد عيها مع
عبية الامم و٤- ومع حضوره و٥- لا يرد عيها وهو الصدوق وتبعه جماعة من المتأخرين
ومشأ الاختلاف اختلاف مصوصاتهما فانهم ٦- (لاولى) ما يدل على انه لا يرد
عيها ٧- كتحقيق (٢) على بن محمد بن محمد بن حمزة انه سئل اى بن حمزة
الثانى موسى لك اوصى حائنه درهم الى وكنت اسمعه يقول كل شيء هو لى فهو حولاى
عمات وتركها وامر بها شيء وله امران احداهما عداد ولا يعرف لهما موصى
الساعة والآخرى نعمه لى نامرس فى هذه المائة درهم فكنت اعرفه نظرا
تدفع من هذه المائة درهم لى روجتى ارحرو حتمها من ذلك الثمن ان كان له ولد
وان لم يكن له ولد فارجع وتصدق بالباقى على من تعرف ان له ليه حاجة اشاء الله
تعالى - ودعوى ان سمائه له و٨- بالاقرار لا بالارث - بدفعه تعيين سهم الروح خبير
مسيها مع االاقرار فى بعض الصور لا نقل ومضى آخر بقى - وفى ثالث يمضى عيه

من الثالث بعدم الاستفصال في الخبر دليل عدم كونه من باب الاقرار - وموثق (١) -
 ابي بصير قرأ على ابي جعفر ع في المراءى امرأة توفيت وترك زوجها قال ع
 المال يروح ورجل توفي وترك امرأته قال عمرته الربع وما بقى فلامام ع
 وموثق (٢) الصحابي مات محمد بن ابي عمير يباع الساري واوصى الى وترك
 امرأته لم يترك وورثا غيرها فكتبت الى العبد الصالح ع فكتب الى اعط الميراث
 الربع واحمل الباقي ايسا - وموثق (٣) ابي بصير عن ابي جعفر ع في رجل توفي وترك
 امرأته قال ع للميراث الربع وما بقى فلامام - وسجوها غيرها (اشابة) ما يدل على
 انه يرد اساقى اليها - كصحيح (٤) ابي بصير عن الصادق ع قال قلت لرجل مات
 وترك امرأته قال ع المال لها الحديث - وصحيحه (٥) الاخر عنه ع في امرأة
 ماتت وترك زوجها قال ع المال كله له قلت فالرجل يموت ويترك امرأته
 قال ع المال لها

واستدل القائلون بن اساقى الامام - طائفة الاولى - واحابوا عن الثانية
 ما بها محمولة على ما اذا كانت الميراث قريبة له بشهادة - صحيح (٦) الصري عن
 الرضا ع عن رجل مات وترك امرأة قرينة ليس له قران غيرها قال ع يدفع المال
 كله اليها - وفيه انه حمل لاشاهد له والصحيح لا يشهد بذلك ادلا مفهوماً له كي يدل
 على انه مع عدم كونها قرينة لا يكون المال لها - نعم من يقول بانقلاب السبة يمكن
 له توجيه هذا الوجه - صحيح الصري بقيد اطلاق نصوص كون الباقي للامام - ثم
 تنكم النصوص تنيد اطلاق مادل على اهلها - ولكن انشأت في محله بطلان
 انقلاب السبة

واستدل القائل - بهلها بالطائفة الثانية - ولم اجدها اجابوا به عن الاولى
 الاما ذكر في ديل صحيح ابن مبرز

واستدل بقول الثالث بانه مقتضى الجمع بين الطائفتين بحمل مادل منها

١-٢-٣-٤-٥-الوسائل باب ٤- من ابواب ميراث الارواح حديث ٣-٤-٥-٦-٩

٦-الوسائل باب ٥- من ابواب ميراث الارواح حديث ١

على الرد على حال النية ومادل مها على عدمه على حال الحضور ولهد كرو المدا
 ان جمع شهدا سوى الحذر عن افعال الحديث الصحيح يؤلم بربك هذا الجمع
 -ويمكن ان يذكر في وجهه امران - احدهما ان جملة من نصوص الرد الى الامام
 مختصة بحال الحضور كصحيح ابن مبريار وموثق الصحف فهو قيد قية ذلك
 النصوص المختصة - ثانياً ان تلك النصوص المختصة بحال الحضور احص من
 نصوص الرد فيها فبقيد اخلاقها بها ثم بقيد اطلاق مادل على انه للامام - فتكون
 النتيجة ذلك - ولكن يرد على ما ذكره ان الجمع الترخي ليس اولى من الطرح ل
 المتعين هو الذي مع مراعاة موارد الترجيح - ويرد على اوجه الاول الذي ذكره
 انه لا مفهوم لنصوص الاعطاء للامام والحمل اليه كى تدبره على انه لا يكون له مع
 عدم امكان ذلك كحال العبة وموقوفها لاسا في نصوص كونه له - فلا وجه لتقيدها
 بها - ويرد على الوجه الثاني ما حقق في محله من ثلث القول باقلاب السام

ثم ان الحللي اقرض فيما حكى عنه في تعيد هذا الوجه - قال ان الشوال في
 الصحيح لا يقره - وقع من رجل مات بصفة الماضي وامره - مع طاهره الدع
 اليهم ممكن فمحتمل في حال العنة المتأخرة عن استوائ عن ميت ما فعل برب
 من مائة وخمسين سنة اعمد ما ان المشرق والمغرب (وفيه) ان الشوال عن الامام ما
 يكون عن واقعة شخصية خارجية - وورم يكون عن حكم واقعة بحوال الكلى - وعلى
 الثاني يكون استواء الحواب من قبل القصية الحقيقية - فتضمنه لجعل الحكم على
 تقدير وجوده - وهو موضوع - لا يختص بزمان خاص - والظاهر من الشوال في الصحيح
 كونه من قبل الشىء - مثله استواءه في الصحيح الثاني ع - نصيبه المقصود

وإن حق ان يقول - ان نصوص معارضة ولا يمكن الجمع العرفي - - - فترجع
 الى اخبار الترجيح - وهي قصى قديم احبار كونه للامام - مع ولايتهم مما اشتهر بين
 الاصحاب اذ لم يحك الرد عليها - الا عن المتيد ومع ذلك فقد حكى عن العصى
 رجوعه عنه وعن الانصار عدم عمل الطائفة بالرواية الدالة على الرد على الروحة
 وعن الحللي انه لا خلاف بين المحضين - فالظاهر ان الباقي يكون للامام - ع

الثانية (ويتشاهد ما زاد) من الزوجات (على الواحدة في الثمن او الربع) اذ ما قاله
وتوى وصا - لاصح صحيح ابن مبريار - وحر العدى المتقدمين - ارادى
قال الفصل الراوى له وهذا حديث صحيح على موافقة الكتاب - وسأنى حمله
اخرى منها

لا يعتبر الدخول في ارث الزوجين

الثالثة (ويرث كل منهما من صاحبه مع الدخول وعدمه) اجماعا حكاه جماعة - و
يشهد له مضاف الى ذلك وابى لاطلاقت والعمومات - والى ما دل على ثبوت التوارث
بين الزوجين الصغيرين الاى - حمله من النصوص الخاصة - كصحيح (١) محمد بن
مسلم عن ابي جعفر ع - عن الرجل يتزوج المرأة ثم يموت قبل ان يدخل بها فقل
ع - لها الميراث وعليها العدة اربعة اشهر وعشرا - وموثق (٢) ابن ابي عمير عن
ابى عبد الله ع - فى امره توفيت قبل ان يدخل بها فله من المهر وكيف ميراثها
وقال ع - ادا كان قد عرض لها صداقا فبها نصف المهر وهو يرثها وان لم يكن عرض
صداقا فلا صداق به وهى رجل توفى قبل ان يدخل بها فله ما ارثه قاتل ع - ان كان عرض
لها ميراثا فبها نصف المهر وهى ترثه وان لم يكن عرضا فله مهرها ولا ميراثها وهى يرثها
وموثق (٣) الباقى وعبد بن زرارة عن ابي عبد الله ع - فى رجل تزوج امرأة ثم مات
عسا وقد عرض الصداق وترثه من كل شىء وان ماتت عسا فكذلك الى غير ذلك من
النصوص الكثيرة - ويستشعر من ذلك مورد سبأى حكمه عند تعرض المصفره
له وهو ما اذا كان الزوج مريضا حال التزويج ولم يرأس مريضا

(١) ايضا يرث كل منهما من صاحبه (مع الطلاق الرجعى) فى لعله - اجماعا
كما فى جملة من الكلمات - ويشهد به مصافنا الى ما مر فى كتاب الطلاق ان المطابقة

١- الوسائل باب ١٢- من ابواب ميراث الارواح حديث ١

٢-٣- الوسائل باب ٥٨- من ابواب المهور من كتاب النكاح حديث ٨-٩

ان المطلقة الرجعية روجة او في حكمها فيشملها عمومات ادلة ارث الزوجين ومطلقاتها حملة من النصوص الخاصة - كصحيح (١) محمد بن بن قيس عن ابي جعفر ع، اذا طلقت المرأة ثم توفي عنها زوجها وهي في عدته لم تحرم عليه فانها ترثه ويرثها مادامت في الدم من حيضتها الثانية من التطليقتين الاوليتين فان طلقها الثالثة فانها لا ترث من زوجها شيئا ولا يرث منها صحيح (٢) الحلبي عن ابي عبد الله ع، اذا طلق الرجل وهو صحيح لارجعة له عنها لم يرثها - وقال ع، وهو يرث ويورث ما لم تر الدم من الحيضة الثالثة اذا كان له عليها رجعة - وموثق (٣) زرارة عن ابي جعفر ع، عن الرجل يطلق المرأة - فقال ع، يرثها وترثه مادام له عنها رجعة - وموثق (٤) محمد بن مسم عن ع، عن رجل طلق امرأته تطليقة على طهر ثم نوى عنها وهي في عدتها قال ترثه ثم تعد عدة النوى عنها زوجها وازمات بقل انفسه العدة منه ورثها ورثته - وبحوه غيره - ولا يعارضه صحيح (٥) الحلبي عن ابي عبد الله ع، عن رجل يحضره الموت فيطلق امرأته هل يجوز طلاقه قال نعم وهي ترثه وان ماتت لم يرثها - فإنه مطلق بحجب تعدده حاكم - ولا يرد فيه الحكم بآثار الزوجه لانه في صلاحي المريض وسياى ارث المصنفه بآية فيه

ثم انه من النصوص المتقدمة بظهور ان المطلقة اذا كانت سنية لا ترث ولا يرثها المطلق ويشهده مصنفنا الى ذلك - صحيح (٦) الكناسي عن ابي جعفر ع، لا ترث المحنمة والسحيرة والمارة والمستأجرة في صلاتها هؤلاء لا يرث من ارواجهن شيئا لان العصمة قد انقطعت فيما بينهم وبين ارواجهن من صاعين والرجعة لا لارواجن ولا ميراث يسهم وحوه غيره - واما موثق (٧) يحيى الاررق عن ابي الحسن ع، المطلقة ثلاث ترث وتورث مادامت في عدتها وحوه موثقه (٨) الاخر عن عبد الرحمن ولا يصلحان لمعاوضة ما قدم فيحملان على ما اذا وقع الطلقات

١-٢-٣-٤-٦- الوصائل باب ١٣- من ابواب ميراث الازواج حديث ١

١-٢-٣-٤-٦-٥

٥-٧-٨- الوصائل باب ٢٢- من ابواب اقسام الطلاق حديث ١٣-١٢-١٢

الثلاث في مجلس واحد او غير ذلك من المحاميل - وقد استثوا من ذلك ما لو كان الطلاق واقعا في حدث المرض فانه ح تونه ولا يرثها كما سيأتي بيانه

حكم ما اذا اشتمت المطلقة من الاربع

الرابعة - اذا طلق واحد من اربع وتزوج اخرى ثم مات واشتمت المطلقة في الزوجات الاول - كان للاحيرة ربع النصف مع الولد - وربع الربع بدونه والباقي من ثلاثة ارباع النصف او اربع - فممن من الاربع للاخلاف فيه - ويشهد له - صحيح (١) اي نصير عن ابي حمزة ع ١ عن رجل تزوج اربع نسوة في عقد واحد او قال في مجلس واحد ومهورهن مختلف فله ع ١ حائر له ولهن قس ارأيت ان هو خرج الى بعض البلاد فمضى واحدة من الاربع واشهد على طلاقها فومامن أهل تلك البلاد وهم لا يعرفون المرأة ثم تزوج امرأته من أهل تلك البلاد بعد ان مضى عنه ذلك ان طلقه ثم مات بعدما دخل بها كذب بقسم ميراثه فله ع ١ ان كان مهورها من المهرقة اي تزوجها احيرا من أهل تلك البلاد ربع النصف ما تركوا وعرفت ان طلق من الاربع بعينها وبسببها ولا شيء من ميراثها وليس عينا العدة قان به - فمن الثلاثة النسوة ثلاثة ارباع النصف تركوا عمن العدة وان لم تعرف التي صلت من الاربع قسم النسوة ثلاثة ارباع النصف ما تركوا عمن جميعا وعليهن جميعا العدة

وعن الحديث انما عني اقره اي هي (٢) لكل امرئ منه مطلق او مشبه في الظاهر دون الواقع والمرص سي كل من موارده - بناء على انه من عدم حجه الخبر الواحد

اقول يمكن ان يقال ان المساعدة في امثال المقام يقتضي التقسيم بان يهالج الحاكم كلامين بدعوى لما مر منافي كتاب الخمس في - بحث الحلال المختلط

١ - النور تل باب ٩ - من اواب ميراث الارواح حديث ١

٢ - الوسائل باب ١٣ - من اواب كيفية الحكم كذا انصاه

بالمحرّم انه اذا تردّد المالك لمسلمين افراد محصورة كان المال مبيّنام في الذمة
 فان لم يكن يداخذه عليه بدعوى او لم يكن المال في يداخذه بصالح الحاكم مع كل من
 يحتمل كونه مالكا بالتوريع بالنسبة فالحبر موافق مع الفعدة الاولى دلالة على
 عدم اعتبار مصلحة الحاكم فان الميراث في المذموم مرددين الاربع وكل من
 يحتمل ان لا يكون وارثه فلا يكون لها الحاكم هو التوريع بالنسبة لا القرعة

وما ذكرناه يظهر احكامه الشرع غير المقصورة كما لو كان بملق دون اربع
 ووجبات ولم يتزوج اخرى او زوج ساكن من واحد او طلق اكثر من واحد او
 حصل الاشهاد في حصة الخمس او الاكثر او اشتهت المطلقة في اقل من الاربع
 وفسخ نكاح واحدة لغيره وان احكم في الجمع هو التوريع بالنسبة و
 من يعتبر بمصلحة الحاكم مع كل من - ام يورع المال عيّن بالنسبة من
 دون مراجعته الحاكم وحده - مبدل على اداء خصوصية المورد وعدمه - والاول
 و - ام يكن مبيّنا - بغير ثبات - نحو استدلاله في الخوف - فلا خوف مراعاة
 ذلك (واستدل) بعض المحققين بذلك باستصحاب الحكم السابق لكل من - ثم
 قال ولا يصره العلم بعدم روحية الجمع كما في استصحاب الشهادة في كل من
 الاوان الاربع المشبهة وقضاياه مع الاشهاد الذي هو موضوع الفرقة (وفيه)
 اولاً ان الاستصحاب المذكور من قبل الاستصحاب والتعليق فان المتيقن هو
 ارث كل من لو كان ما قبل الطلاق او قبل انقضاء العدة ولا يخفى بحديثه وثابته
 انه يعارض مع الاستصحاب الحارثي في حق غيرها - بها تعدد - انه لا يجوز لها
 التصرف فيما تحب - ولا يجوز لها التصرف فيما ياحده فيه لسوء مع ادبها و
 الاستصحاب الحارثي بالنسبة اليها يعارض مع الاستصحابات الحارثية بالنسبة
 اليهن وحيث انه يلزم من حرمان الاستصحابات جميعا المحاربة العمية بتكليف
 الاثامي المعلوم فلا تخفى - وما مذكوره خبير بالمقام فلم يظهر لي وجه جريان
 الاستصحاب فيه اذا كان علم اجمالاً بحجاسة احدي الاوان واضح ان مقصوده
 استصحاب الحجاسة في كل من الاوان الاربع المعلوم بحجاسة الجميع ثم طهارة

أحدها - فإن الاستصحاب يجري في الكل ولا يسقط بالتعارض لعدم لزوم المخالفة
العمية لتكليف الرامي معلوم - وصادق كراهه يظهر عدم كونه بطير المقام

ميراث الصغيرين اذا زوجهما وليان

الحامسة اد روح الصبي ابوه وولدها لابسها بالكموم ومير المثل او انصبى
وسه لبدعة او انصبى والصبية وليهما توارثا بلا خلاف محتج أحده فيه - ويشهد
للحكم في جميع الموارد اطلاق أدلة توارث الزوجين لشمس لشمس - لما عرفت
في كتاب النكاح من صحة نكاح الصغير والصغيرة اذا كان اباها أو ابنتها - ولا حيز
صحيح (١) محمد بن مسلم عن سفيان عن أبي بصير عن روح الصبية توارثت فقال (ع)
اذا كان ابواهما اعدان روحهما معهما - قلت فمن يجوز خلاف ذلك (ع) لا -
حز (٢) عبيد بن رزاة عن الصادق (ع) عن أبي روح الصبي هل توارثت قال (ع)
ان كان ابواهما هما اللذان زوجهما فمعهم الحديث - واما صحيح (٣) حسي عن
الصادق (ع) قال قلت له علام له عشرين في روحه ابوه في صغره يجوز صلاه وهو
ابن عشر سنين فقال (ع) اما تزويجه فهو صحيح واما طلاقه فليس - فحس عليه
امرأته حتى يدرك فبعد ان كان اقر بدنتها ومعه في واحدة بائنة وهو مخاطب من
الحدث وان اكر ذلك وإي ان بمصيه في امرأته قلت من ماتت او مات قال (ع)
وقف الميراث حتى يدرك ابهما في ثم يحلف بائنة مادعاه الى اخذ الميراث الا
ارضا بالنكاح ويدفع بها ميراث - فمتروك معارض بهار - مع ان الحكم بقاء
اوارث الى اب صالح فحيف انما هو في ظرف الطلاق وهو غير مانع فيه - واما
صحيح الحداء الا في الدال على ذلك فمتعرف انه فيما لوروجهما غير الوليين
الشرعيين في فرض تزويج لولي لا اشكال في التوارث - ثم ان الكلام في اختصاص

١- الوسائل باب ١٢- من ابواب عقد النكاح واولياء العقد حديث ١

٢-٣- الوسائل باب ١١- من ابواب ميراث الارواح حديث ٤-٣

التوارث بما اذا كان الروح بالكمف ومهر امثل ايمع ما لو كان بعره وبدن مهر المثل ام يفصل بين الموردين - متى على صحة الترويح بدون مهر المثل - ومن لا يكون كموا وعنده وقدر الكلام في المسمى في باب النكاح مفصلا

ولو زوج الصغيرين عبر الولي فصولا ولم يكن لهما ولي يجيز العقد - مات احدهما او كلاهما قبل الملوغ بطل العقد ولا ميراث بينهما - ولو بلغ احدهما اجاز العقد ثم مات قبل الملوغ الا حبر على نصيب الاخر من ميراثه فان مات قبل الملوغ او بلغ ورد له فقد ولم يرص به فقد بطل له وقد لا ميراث وان اختلفا - م يدفعه الى الرصد الرعة في الميراث لا خلاف احده في شيء من ذلك - ويشهد به صحيح (١) الحديث صلت ابنا حمير ع عن علام وجارية روجهما وليا لهما واهما غير مدركين قال فعل وعه لنكاح حدث ايمع ادرك كان له اختيار من ماتا قبل ان يدركا فلا ميراث بينهما ولا مهر الا ان يكون قد ادركا رصيا فقت ادركا احدهما قبل الاخر قبله ع يجوز ذلك عنه ان هو رصى فقت من كان الرجل اسي ادرك قبل الجارية ورصى النكاح ثم مات قبل ان يدرك جارية ارثه فان وعه بميراث ميراثها منه حتى تدرك وتحجب بالله ما عه الى احد الميراث الارصد بالترويح ثم يدفع اليها الميراث ونصف المهر فقت ميراث الجارية ولم يكن اذ ركت ايرثها الروح اسدرك قبله ع لالا لهما اختيار اذ ركت - فقت من كانا وهما هو اسي زوجهما قبل ان تدرك قبله ع يجوز عليهما روح لا ويجوز على العلام والمهر على الاب للجرية - وتقرىب الاسدلال بان المراء من ترويح الولي في الصدر هو ترويح عبر الولي الشرعي قرينة قوله في الدل فقت من كان ابو هال - وعلاق الولي في الاخير على عبر شرعي كبير - بل اصلافة على الشرعي منه قليل - روح فقوله فان ماتا الخ يدل على عدم التوارث لو ماتا قبل الملوغ - وقوله عه بميراثها حتى تدرك وتحجب الخ - وقوله فان ماتت الجارية يجزى لابي عه عدم التوارث ان مات احدهما قبل الملوغ - وقوله فان كان الرجل الخ يدل على الحنف والتوريث مع موت احدهما

يعد البوع والاجارة - وحياء الاخر الى اللوغ - وهو وان كان في موت الرجل الا ان الاصحاب انتموا به في موت المرأة ايضا والخوا الحصوصية

ثم انه في اصحاب الحكم الى غير محل المص والعتوى - كما لو زوج الفضولي النكابين او احدهما وزوج الولي احد الصغيرين والفضولي الاخر او نحو ذبئك خلاف بين الاصحاب - قال الشهيد الثاني انه ان اكثر هذه الاحكام موافقة للاصول الشرعية لا تتوقف على من حاصي واما يقع الالتباس فيها في اثبات ائث المجيز المناحر بيمينه مع ظهور التهمة في الاجارة انتهى

اقول الحق ان يقال انه ان قسما عدم جريان الفضولي في النكاح - فلا كلام في نه لا توارث في شيء من الموارد كما لا يخفى - ولكن عرفت في كتاب النكاح مساد المني وان قلنا بحريته فيه فتارة نقول في الاجارة بالنقل فاذا لا توقف في بطلان النكاح بالموت وسقوط التوارث لعدم معقولة تحق الزوجية بالاحازة ولكن قد عرفت في كتاب البيع ان الاظهر كون الاحارة كاشفة لكن لا سحوا الكشف الحقيقي بسحو لا يكون لاحارة دخل فيه - بل بمعنى الانقلاب وان جزء المؤثر هو الاحارة ولكن تؤثر الاحارة فيما قبل ونوجب اعتد - ثم تحقق المعتبر من حين العقد على هذا بحيث قد حققنا في محله في كتاب البيع في شرائط العقد - انه يعتبر كون كل من طرفي العقد اهلا له قد قبالا لتعاقد وانعاهد حين اشاء الاخر - اذ لا ريب في انه يعتبر في ترتيب انعلاء والشارع الاثر على الالتزام المسماني ان يظهره لمن هو طرفه في العقد - فاذا كان الطرف عرقا ل لتحابط - لاظهار له كلا اظهاري و ابصا فانه في حال اشاء الثاني منهما لمعقد - يتم العقد ويتحقق الزوجية فلا بد وان يكون الاخر اهلا وقابلا كي يترتب الاثر على التزامه المسماني وتعمام الكلام في محله هاتين احدهما وخرج عن قياسية العقد والترويج فاجازة الاخر بعد البلوغ التي سببست العقد اليه ويصير طرفا للعقد لئلا يترتب عليها الاثر مقتضى القاعدة عدم صحة الترويج وعدم التوريث - مما افاده الشهيد الثاني وانه صاحب الجواهر من ان القاعدة تقتضي التوريث واما النكاح واليمين على خلاف القاعدة - في

غير محله - واما دعوى استحباب الحكم الى جميع تلك الصور وان كان على خلاف
 القعدة للأولوية - او تنقيح - بساط - فمسئلة لعدم حصول انقطع بذلك سيما بعد
 ملاحظته ان الشارع لا قدس قديم جمع بين المختلفات وبقرق بين المجتمعات والظن
 بالأولوية او المساواة لا يعنى من أحق شيئا - فلا ظهر عدم الالتحاق
 هم فى خصوص مادا كان احدا طرفين باعد وكان الفصولى من الطرفين
 الآخر الذى هو صغير - فمات اسلخ قبل بلوغ الآخر يثبت هذا الحكم ايضا
 لعبر (١) عيل من رارة عن ابي عداقه - وهى ارسل يزوح اسه بيمه فى حجره واسه
 مدرك والبيمة غير مدركة قلده - وكأحه حائر على اسه فان مات عرض ميراثها منه
 حتى تدرك ودا ادركت حلفت بالله مادعاها الى احد الميراث الارصاها ثم يدفع
 اليها الميراث ونصف ميراث حديث - وحر (٢) عبد بن كثير الذى هو كالمصحيح
 عنه وهى عن رجل زوح اسه مدركا ثم تيممه فى حجره فان دفعه تركه ان مات ولا يرثها
 لان لها حيار ولا حيار عليها - المحموم - اصلاقة التوريث على ما لو ادركت و
 اجازت وحلفت بالله انه مادعاها الى احد الميراث الارصاها - للحر الاول - وهى
 غير هذين بمورد من لا يثبت الحكم

حرمان الزوجة من بعض تركة زوجها

اسئلة لاحلاف (و) لا اشكال فى انه (يرث الزوج من جميع التركة) ويشهد به
 مضى ما الى الاحماع وعمومات الارث من الكتاب والسنة حسنة منصوص الاتية
 كما انه لا خلاف من غير الامكامى فى حرمان الروحة عن بعض اعيان التركة وعن
 نكت الشبهة وغيره دعوى الاحماع عليه وفى المسالك جمع من متعديرات الامامية
 وانما الخلاف بينهم فى ما تحرم منه - وبين تحريم من الزوجات والكلام فى مورد

١- الوسائل باب ٥٨- من ابواب المهور من كتاب النكاح حديث ١٤

٢- الوسائل باب ١١- من ابواب ميراث الزوجين حديث ٢

الاول في بيان ما تحرمه الزوجة - وقد اختلف فيه الاصحاب على اقول
 (أحدها) وهو المشهور - هم كما في المسالك حرمانها من نفس الارض سواء
 كانت بيضاء مشعوبة ررع او شجر وساء وغيرها عينا وقبلة ومن عين آلتها
 وابيئتها وتعطى قبلة ذلك - ذهب اليه الشيخ في النهاية على ما حكى وانه كالقاضي
 وابن حمزة وقيلهم ابو حنيفة - وهو ظاهر المصنف في المحلف والشهد في اللمة
 على ما حكى والمحقق في الشرايع وعرفهم (ثالثها) حرمانها من جميع تنكح مع
 اعضاء الشجر الى الالات في الحرمان من عه دون قيمته وفي المسالك وبهذا صرح
 من المتأخرين العلامة في النواعه والشهد في الدرر و اكثر المتأخرين وادعوا
 انه المشهور - بل ادعوا - عين الاول وهو مجموع كما يظهر لمن تتبع عباراتهم
 الطاهران الاول مشهور بين القدماء - واشاي من احتأخر من (ثالثها) حرمانها
 من الرضاع وهي الدور و مسكن دون اللباس والضياع وتعطى قيمة الالات و
 الاية من الدور مسكن دون اللباس وهو قول الشهيد والحنفي وانه محقق في
 الدفع ومال اليه في محكي - محقق بعض العيلاراعها) حرمانها من عين الرضاع
 خاصة لان قيمتها ذهب اليه المصنف وامتحنه المصنف رده في نفس كنهه وان
 انقروا بها احراز على الاول ووجه صاحب الحكمة اقوى (خامسها) من عن الامكان
 من عدم حرمانها عرشه - وقد في ان حاو حملة من كتب الاصحاب على ما قيل
 كالمقنع والراسم والحدود المسب ومجمع البيان وخواص الجمع والعرائص
 النهرية عن هذه المنة - فروع - صريح في جميعها يكون رث الزوجة رجع التركة
 او ثمنها الطاهر في العموم - رعايون موافقة الامكان في ان عن دعائم الاسلام ان
 اجماع الامة والائمة على ذلك - ان يحدد

واما النصوص فهي كما ذكرها ثم منسها بيان ما يستفاد منها - ثم بيان
 مدارك ساير الاقوال - لاحد - صحيح (١) زرارة عن ابي جعفر رده ان المرأة لا تترك
 مما ترك زوجها من اقرى الدور - صلاح والدواب شيئا وتترك من المال والارض

والثياب ومتاع البيت مما ترك ونهوى القصد والابواب والحدود والقصب وتعطى
حقيقتها - وصحيح (١) فضلاء الحمصة عن الصادق ع، منهم من رواه عن ابي جعفر ع،
ومنهم من رواه عن ابي عبد الله ع، ومنهم من رواه عن احدهما ان الميراث لا يرث من تركه
زوجها من تربة دار أو أرض الا ان يقوم الطوب والحشب قيمة فتعطى ربعها او ثمنها
وصحيح (٢) الاحول عن ابي عبد الله ع، لا يرث النساء من العقار شيئا ولن قيمة
النساء والشجر والبخل يعني من البناء الدور واسما عني من النساء النروجة - و
صحيح (٣) الفاضلين زرارة ومحمد عن الباقر ع، لا يرث النساء من عقار الارض
شيئا وصحيحهما (٤) الآخر عن الصادق ع، لا يرث النساء من عقار الدور شيئا
لكن يقوم النساء والطوب وتعطى ثمنها او ربعها - وصحيح (٥) سفيان واس ابي يعفور
عن الصادق ع، عن الرجل هل يرث من دار امرأته أو أرضها من التربة شيئا، ويكون
ذلك بمنزلة الميراث - لا يرث من ذلك شيئا فقال ع، يرث، وثرثه من كل شيء ترك
وتركت - وحسن (٦) زرارة ومحمد عن اسافر ع، النساء لا يرثن من الارض ولا من
العقار شيئا - وحسن (٧) حماد بن عثمان عن الصادق ع، اما جعل الميراث قيمة
الحشب والطوب فلا يبروحن فيدخل عليهم يعني اهل الموارث من بعدهم وارثهم
وموثن (٨) زرارة عن ابي جعفر ع، الميراث لا يرث مما ترك زوجها من القرى والدور
والسلاح والنفوس شيئا وترث من المال والفرش والياباب ومتاع البيت مما ترك
ويقوم القصد والابواب والحدود والقصب فتعطى حقيقتها - وموثن (٩) الشياق
وعبد بن زرارة عن الصادق ع، في رجل تزوج امرأة ثم مات عنها وقد مرص الصادق
قل ع، لها نصف الصادق وثرثه من كل شيء وان ماتت فهو كله - وخبر (١٠) محمد
ان مسلم قل ابو عبد الله ع، ترث الميراث الطوب ولا يرث من الرباع شيئا الحديث
وخبر (١١) زرارة ومحمد عن ابي جعفر ع، ان النساء لا يرثن من الدور ولا من

حديث ١٣-٢-١-٤-٧-٦-١٦-٥

٥- الوسائل باب ٧- من ابواب ميراث الارواح حديث ١

٩- الوسائل باب ٥٨- من ابواب المهور حديث ٩ كتاب النكاح

الضياع شيئا الا ان يكون احدث ساء ميرثن ذلك النساء - وخبر (١) الطرزال الذي هو كالصحيح لروايته من هو من اصحاب الاجماع عن ابي جعفر ع^ه ان الميرثة لانث مما ترك زوجها من القرى والدور والسلاح والدواب شيئا ونث من المال والرقب والثياب ومتاع البيت مما ترك ويقوم النفس والجذوع والقصب فتعطي حقها ع^ه - وخبر (٢) يريد الصائغ عن ابي جعفر ع^ه ان النساء لا يرثن من ربايع الارض شيئا لكن لهن قيمة الطوب والحشب قالفت لئان الناس لا يأخذون بهذا فقال ع^ه ادوليا هم حرم بناهم بسود فان انتهوا والاضر بساهم بالميف عليه وخبر (٣) ايضا عن ابي عبدالله ع^ه عن النساء هل يرثن من الارض فقال ع^ه لا ولكن يرثن قيمة النساء الحديث - وخبر (٤) مير يباع الزطى عنه ع^ه عن النساء ما لهن من الميراث قال ع^ه لهن قيمة الطوب والساء والحشب وانقص فاما الارض والمقارات فلاميراث لهن فيه قلت فالسائ قال ع^ه البسات لهن يصيغن منه الحديث - وخبر (٥) موسى بن بكر الواسطي قلت لارادة ان يكبر احدن عن ابي جعفر ع^ه ان النساء لانث امرأة مما ترك زوجها من ثربة دار ولا ارض الا ان يقوم النساء والجذوع والحشب فتعطي نصيبها من قيمة النساء فاما الثربة فلا تعطي شيئا من الارض ولا ثربة دار قال زرارة هذا لا شئ فيه - وخبر (٦) عبد الملك دعا ابو جعفر ع^ه بكتاب على فحاء بن جعفر ع^ه ان يخذ الرجل مطويا فاذا فيه ان النساء ليس لهن من عقار الرجل اذ توفى عشرين شئ فقال ابو جعفر ع^ه هذا والله خطا على ع^ه بيده واملاء رسول الله ص^ه - و (٧) محمد بن سنان ان الرصاء ع^ه كتب اليه فيما كتب من جواب مسائله عن الميرثة ان لا يرث من العقار شيئا الا قيمة الطوب والنقص لان العقار الحديث - هذه هي عمدة بصوص الباب

وقبل بيان ما يستمد منها لا بأس ببيان الالة لط غير ظاهرة المعاني مما فيها فنقول - اما الجذع - فهو مساق الحلقة - واما الرباع - فجمع الربع وهو المنزل و

دار الإقامة - وأما الطوب فهو مطبوح من الاجر - وأما الصيغة فهي الارض المغلة
وأما العقار فهي أما مطلق الارض الشامل للصيغة - أو الصيغة - وأما النقص بكسر
النون فهو المقوص من البناء

إذا عرفت ذلك فاعلم ان استفادة الحكم من النصوص يقتضى البحث فى موارد
الاول حرمان الروحة من عين اراضى الرىاع - ويشهد به جميع النصوص
المتقدمة غير اربعين السادس والعاشر - وهما لا يصحان لمعارضة النصوص
المتقدمة التى تكون اشهر ومدة لفة للعامة وقد يقال انهما عامان بحصصان يعبر
الارض ولا يأس به فى العاشر وأما السادس فهو غير قابل لذلك - ثم انهما يشكل
على اثبات الحكم بهذه النصوص من جهة اشتمالها على ما لا يقول به احد من السلاخ
والدواب - وفيه اولا ان جملة مساهير متضمنة لشيء مما لا يقول به - وثانيا ان طرح
معنى الخبر لمعارض اقوى لا يوجب طرح ما لا معارض فيه - وربما يحتمل فيها
احتمالات نصوص كونها خلاف الظاهر اعصا عن العرص لها فلا اشكال فى انها
محرومة عن عين اراضى الرىاع

الثانى - حرمانها من عين ساير الاراضى سواء كانت ارض زرع او دكان او
عين او قنوة او بستان او طاحونة أو ماشاكل وبالحملة كل ما يصدق عليه الارض - و
يشهد به اكثر النصوص المتقدمة لاحط ما عدا الثالث والخامس والسادس والثامن
والعاشر والحادي عشر - فان جملة مساهير متضمنة لفظ الارض وما شاكل وبعضها وان
كان مورده القرى ولكن عدم القول بفصل يساهير بين ساير الاراضى يثبت المطلوب
والنصوص غير الدالة على ذلك - عدا السادس والعاشر ادين عرفت حالهما - لا مفهوم
لها كى تدعى عدم حرمانها منها فتسمى مع هذه النصوص فلا يسع التوقف فيه

الثالث انها لا تراث قيمة الاراضى مطلقا فيشمل منه مصافا الى الاجماع الذى
ادعوه التخصيل فى كثير من النصوص كصحح المصلا وصحجى الاحول وررارة
وغيرها - بين الاراضى - وبين الثياب والفرش وما شاكل - وبين الطوب والحشب
والشجر وما شاكل - والحكم فى الاراضى بانها لا تراث مساهير - وفى المورد الثابى

إنها تراث - وفي الثالث إنها تراث من قيمة تلك الأشياء - والتفصيل قاطع للتركة وإنه يدرعان الم - ق إلى الم من قول أنه لا يرث فلان - عدم الارث لا عين ولا قيمة - وقوله ع في جملة ما لا يرث شيئاً فإنه بكرة في ميثاق النسي بفيد العموم - أضف إلى ذلك كله أنه مقتضى الأصل فإن نوبتها من القيمة خلاف الأصل يحتاج إلى دليل وهو مفقود - فإن قيل إن الجمع بين هذه النصوص وبين ما دل على أن الروح تراث ربح التركة أو ثمنها الظاهر في أنها تراث من الجميع يقتضي ذلك - قلنا إن ذلك الدليل حيث أنه طاهر في أنها تراث من عين التركة يكون مخصصاً بنصوص الباب قطعاً - فيبقى بدل القيمة بلا دليل - وقد مر في مسألة الحصة ما يظهر من حكم المقام أيضاً فراجع الرابع - حرمانها من عين الأشجار - ويشهد به قوله ع في صحيح الاحول ولها قيمة البناء والشجر فانه طاهر في عدم ارثها من عين الشجر - وكذا يشهد به ما في حصة من الاحبار من حرمانها من اعيان الجدوع

الخامس حرمانها من اعيان الآلات والآنية - و اشاهده النصريح في كثير من النصوص بها

السادس عدم حرمانها من قيمة الآنية والأشجار والآلات ودلالة النصوص عليه ظاهرة

فالمستحصل مما ذكرناه أن القول الثاني اطهر

وقد استدلل بقول الأول بأن النصوص المعتبرة خالية عن الشجر وما تضمنته وهو خبر الاحول ضعيف (وجه) أنه ليس في سنده من يشتمل فيه على محمد بن موسى المتوكل وهو وإن لم يحك عن الشيخ والنجاشي توثيقه إلا أنه وثقه المصنف وه وابن داود وقد ترضى الصدوق عنه وكان من مشايخه وأما الشيخ الأعظم فإنه لا يقصر حاله عن إبراهيم بن هاشم مضاعفاً إلى أن عمل الأكثر على الرواية

واستدل بقول الثالث بأن مقتضى عموم الآيات والروايات إيدالة على أرثها تراث من جميع التركة حرج عنها ما انفقت الأحبار والفناوي عليه - وهو أرض الرباع والمساكن عينا وقيمة وآلاتها عينا لا قيمة فيبقى الباقي - وبأنه لا بد من

الاقتصار على المتيقن فيما خالف الاصل - وبانه وقع الاقتصار في كثير من الاحوال على الدور والرباع ولولم يكن الحكم مختصا بهما لما كان وجه التخصيص بهما - وفي الكل نظر - اما الاول - فلمنا من دلالة الدليل على خروج غيرهما به بقيد ويخصص العمومات والمقطعات - واما الثاني - فلانه لا وجه للاقتصار على المتيقن مع وجود الدليل - واما الثالث - فلانه الوجه الذي ذكر لثبوت المصنوع لوصف واللقب - قد حقق في محله فساد

ورسما يقال في توجيه هذا القول بانه لا دليل على تخصيص غير الدار من عمومات ارض الزوجة - فان جملة من النصوص المتقدمة ضعيفة السند - وجملة منها مشتملة على العقار وصدقه على غير الرباع غير مسلم فيبقى من النصوص حر الفضلاء وهو لا يصح ان يعارض صحيح الباق وان ابي يعقوب الدال على انها ترث من التركة - فان من جملة رجال سنده ابراهيم بن هاشم وفي عدايته كلام مشهور ولذا عدت روايته من الحسن - عدا الاكثر فهو حسن - صحيح الباق مقدم عليه للاعدية وموافقة الكتاب ولا سبيل الى دعوى تقديمه بالشبهة لتساويه في ما في الاشتباه بين اصحاب الحديث وايضا لا سبيل الى دعوى اعمية الصحيح فان السؤال فيه عن خصوص دار الميراث وارضها فلا يصح تخصيصه بغيرهما - وفيما ذكر مواقع النظر (الاول) ان صحيح الباق يحتل الاختصاص بالدار وارضها بارجاع صميم ارضها الى الدار لا الى الميراث فيكون المثلث هو الدار المشتملة على الساحة والبناء وخصوص ارضها - وعليه بحيث ان النصوص الصحيحة الاحر دالة على عدم ارضها منها كما اعترف القائل به وهي مقدمة لوجهه فلا يبقى محل للاستدلال به كى يعارض الحسن (الثاني) ان السؤال وان كان عن شيء خاص لكن الجواب عام والمورد لا يكون مخصصا فلا مانع من تخصيصه بحصص الفضلاء (الثالث) ان الشبهة المرجحة هي الشبهة الفتوائية وهي اول المرححات وتكون مع الحسن فيقدم (الرابع) ما تقدم من اعمية العقار الموجود في الاغيار الصحيحة من ارض الدار والمسكن وشموله للاراضي المعتادة اذا ثبت الحكم فيها ثبت في غيرها من الاراضي عدم

القول بالفصل.

واستدل بقول الرابع - بأنه مقتضى الجمع بين عموم آيات الارث واحباره وما تنق عليه الهن والفنوى من حرمانها من عين الرابع - وقيل فى توجيه ذلك ان مقتضى العمومات ارثها من العين والقيمة لثبوت القيمة للعين وأدلة الحرمان تدل على المنع منها في حصص روايات المسع بالعين تقبيلاً للتخصيص (وفيه) أولاً ان الثابت فى محله ان اطلاق المحصص يقدم على احلاق العام مع تسليم الاطلاق لروايات المسع لوجه للتخصيص - وثانياً ان العمومات لا تدل على ارثها من القيمة الا تبعاً للعين بمعنى الحصة التوأمة منها فاداً خصص العمومات بها فى العين تخصص قهر بالسبب الى القيمة والالتزام بارثها الحصة غير التوأمة مع العين بلا دليل لعدم دلالة العمومات عليه واستدل للقول الخامس بالعمومات وخصوص الخمر السادس والعاشر - و يرد ان العمومات لا بد من تخصيصها بالمصوص الصحيحة المعمول بها المتقدمة والحرمان لا يصلح ان يعارضها كما مر - فتحصل انه لا ينفى الترديد فى ارجحية اصول الثانى والله تعالى العالم

الزوجة المحرومة من بعض التركة

امورد الثانى فيمن نحرمت من الزوجات (و) فيه قولان - احدهما - مادكره المفسرون بقوله (وكذا الثمرة) أى كالأرواح ترث من جميع التركة (اذا كان له ولد معها) ذهب اليه جماعة كالمحقق فى الشرايع وسبب الى المشهور بين المتأخرين - ثانياً - عدم الفرق بين ذات الولد وغيرها فى الحرمان - ذهب اليه الكليني والمفيد والسيد والشيوخ فى الاستنصار والحلى والحلى والمحقق فى الدع وجماعة من المتأخرين ومتأخرى المتأخرين بل عن الخلاف والرائر الا لجماع عليه - وبشبه لثانى اطلاق المصوص المتقدمة - واستدل الاول بأنه مقتضى الجمع بين احبار كثيرة مائة عامة او مضقة وبين الجبر اسادس المتقدم - وحسن (١) ابن اذينة فى الساء اذا كان لمن

ولدا عطين من الرضاع - ولو تكن الجمع ترعى لاشاهد - وانخر السادس قد عرفت حاله - واما الحسن فهو منقطع وظاهره كونه كلام ابن اديبة ادلم بسنده الى امام بتصرف او اضمار لا يكون سبيل مسلسل المرسل كي يحجر بالشبهة ولا مبين المصمر كي يقال ان من مثله اعاهو عن الامام - فهو لا يكون حجة فلا يصلح لتقييد المطلقات فالظاهر ان حكم ذات الولد حكم غيرها (و) لافرق بين ما (لوقعت) الرزاقا وحدث والحكم في الجميع مما افاده بقوله (ورثت الامم العشرات والاربعين فيقوم الاسبغ والالات والتخيل والاشجار وترث في القيمة) وفي المقام فوائد مهمة لا يصلح الكلام ذكر جميعها واحاذر من مهام لاند منه

الاولى - انه لافرق في الدور التي يبيع فيها اوجه من ارضها ورث من قيمة بنائها بين ما كان - كنه الروح او كان يؤخره - ولم يكن - كنه احد لاطه في المصوص

الثانية - يدور في لالات لآخر سواء كان في الحصة او الارض والاحت - المستندة في الساء وامصارب والاواب واشبكها - وجوها مما يعد من آلات الساء عند العرف حتى المزابا المستندة في اشبكها - مما يتر كونهما في الساء فلوا يهدم لبنا رث من جميع آلاتهم آخر وجوه لال الحرة منها امشنت دون المقولة وعن الصبري الاحكام عليه - ولا فرق في الساء بين كونه مستعدا للمهدم ام لا - كما لارق في الحل بين كونه معدا لتقطع لعدم لافرق به دون القاع ومالم يكن كذلك - فمما لاق الحل ورثت من عه - وهذا مصادق مشكوك فيها مقصبي العمومات ارثها منها لان اشبهة معبوبة و يجوز انتمسكت بالعد في الشبهة المعبوبة - ولكن لا يعمى ترك الاحتياط بالصحيح وجوه في جميع موارد الشك

الثالثة - تحرم اروحة من اراضي الاسهارو سنوات عبيد وقيمة كما مر وعابه فمبهيها التي تحرج عند المدة لارث منها لتسببها للارض وعدم كونهما من متروكات الميت نعم ما حرج قبل الموت وبقي ثرث من بعده وجوه فيما حرم منه الرامة اذا استحر الروح دارا او ساء عمات قبل انقضاء المدة وساء

عدم بطلان الاجارة بموت المستاجر فالظاهر ان الزوجة ترث من الانتفاع بها وتكون شريكة مع ساير الورثة في الانتفاع لان التركة ليست هي الارض بل الانتفاع بها فلا وجه لحرماتها - كما انه اذا كان للزوج البيت العوقاني وكان تحت من غيره فغرت النساء ترث الزوجة من عين الهواء لعدم صدق الارض والبناء على الهواء انما كانت لانث من الهواء فيما كان تابعا للارض ولا ارض هنا

الحامسة في كيفية تقويم الساء والاشجار وما لاشاكل - لاشكال في انه لا يقوم الالات مع تقدير امكائها في يوم الاجر مفرد او الجص كك وهكذا للتصريح في كثير من النصوص المتقدمة بان يقوم الساء والبناء هو الهيئة الاجتماعية الكائنة في الارض وكك الاشجار لانقوم مقلعة من الارض بل حال كونهما قائمة في الارض لتقوم الشجرية بذلك - وذكر في المسالك والرياض في كيفية التقويم ان يقوم مستحق البقاء في الارض مجانا الى ان يفي بقدر الدار كاسها منية في ملك العير على وجه لا تستحق عليها اجرة الى ان تعنى وتعطى قيمة ما عدا الارض - وذكر الصيمري وجها آخر وهو انه يقوم الارض على تقدير خلوها من الالية والاشجار ما سوى فاذا قبل عشرة مثلا قومت اخرى مضافة اليهما فاذا قبل عشرون مثلا كانت شريكة في العشرة الزائدة - والاول اطهر اد رما تكون قيمة الارض على تقدير خلوها من الالية اكثر من قيمة الارض مع ما فيها من الساء كما شاهد في الخارج

السادسة اختلف الاصحاب في ان اعطاء الورثة القيمة هل هو على سبيل الرخصة فاذا ارادوا ان يعطوها من العين ليس لها ان تمتنع من الاخذ ام هو على سبيل اللزوم فليس عليهم الا اعطاء القيمة ذهب جماعة من الاصحاب منهم السيد في الرياض وصاحب النكاه الى الاول - وفي المسالك والمستدوعن الصيمري والمحقق الثاني اختيار الثاني - وهو الصاهر من النصوص لتعبر في جملة من النصوص عن ذلك مع اللام اظاهرة في التملك او الاختصاص - والتصريح في جملة اخرى مساهبا لجعل اظاهري ذلك - وذكر في تلواذ الحصر والاستثناء في جملة ثالثة (وامتدل) للاول - يورود النصوص في مقام توهم تعين العين فلا نفيد

سوى اباحة القيمة وسبيلها سبل الاوامر الواردة مورد توهم الحد غير المفيدة لذلك سواها كما يبرهن في محله مستقصى وباشعار التعليل الوارد في جملة منها بذلك جدا ذكرهما في الرباض -وبان ذلك يوجب بقاء عمومات الارث على عمومها بالنسبة الى الابية والاشجار من دون ارتكاب تخصيص فيها بل يكون الرخصة في التفويم حكما آخر غير منافي للاول ثانيا بالاحصاء نظير الرخصة لمالك النصاب في العلات في شراء قدر الزكاة مسها واعطاء القيمة (ولكن) يرد على الاول انه ممنوع بل ربما يدعى انها واردة في مقام توهم الحرمان عن القيمة ويؤيد ذكر الجملة المتضمنة لهذا الحكم بعد الحكم بالنسبة لارث من العقار والاراضي في جملة من النصوص -ويرد على الثاني ان العلة غير مذكورة في اكثر النصوص -مع انها من قبيل الحكمة لا يدور مدارها الحكم كما لا يخفى -ويرد على الثالث انه بعد ورود المخصص لوجه للاقتصار في التخصيص عمومات -مع انه على هذا وان لم يخص الارث الا انه يلزم تخصيص ما دل على عدم جواز الاشياء القهري -فالاظهر انه على سبيل اللزوم (ثم ان) ظاهر النصوص نعلق القيمة بالقيمة لا بالعين فلو تلف البناء أو الشجر بعد الموت قبل التقسيم والتفويم لا يسقط منها شيء

حكم مالو تزوج المريض ولم يدخل فمات

المسألة السابعة (ولو تزوج المريض ودخل ورثت والا فلا مهر ولا ميراث) ان مات في مرضه - كما هو المعروف من مذهب الاصحاب كما عن الكفاية - وفي المسالك جزم ولاكثر بالحكم من غير ان يذكر وافي خلافا واشكالا انتهى - وعن التذكرة دعوى الاجماع عليه ويشهد به - صحيح (١) ابي ولاد الحنابل سألت ابا عبد الله ع عن رجل تزوج في مرضه فقال ع: اذا ادخل بها فمات في مرضه ورثته وان لم يدخل بها لم يرثه ونكاحه باطل - وصحيح (٢) زرارة عن احمد ع: ليس للمريض ان يطلق وله

ان يتزوج من هو تزوج ودخل بها فهو جائز وان لم يدخل بها حتى مات في مرضه فكاحه باطل ولا ميراث - وموثق (١) عيدين زارة عن الصادق (ع) عن المريض انه ان يطلق قبل (ع) لا ولكن له ان يتزوج ان شاء فان دخل به ورثه وان لم يدخل بها فكاحه باطل

ثم ان الكلام في ما يدل عليه هذه النصوص تارة من بطلان النكاح واخرى من صحته وان له ان يدخل بها يقدم في كتاب النكاح معصلا والمقصود في المقام بيان ما يستمد من ميراثه عدم الارث ودلائلها عليه ظاهرة ومعها يصح الى ما عن الكفاية من معارضة هذه النصوص بالنصوص الكثيرة الدالة على ان الرجعة نكاح فان السنة عدمه مطلق يقيد بطلاق تلك النصوص بهذه الاحتمار - واما ما عن شرح لا يجاز من انه يمكن ان يراد بالدخول ان تدخل عليه لتخدمه وبصاحبه ومرضه وان لم يقاها فحلاف الطاهر جدا اذ او كان المراد ذلك لم ان يقال فان لم تدخل عليه - لا وان لم يدخل بها كما هو واضح

ولو مات في مرضه قبل الدخول فساء على ما هو الصحيح من صحة كاحه كمنه ولذا يجوز الدخول بها برثها لاطلاق ادلة الارث وكون العقد متر لالاب مع عن الارث بعد كونه صحيحا موجبا لتحقيق عنوان الرجعية

ونور الزوج من مرضه فمات قبل ان يدخل بها استمر مرض آخرته لمعصوم صحيح زارة بناء على ما هو الحق من انه اذا كان الشرط مريضا من امور تدل القضية على انقضاء الحكم عند ذلك واحدها وفي الصحيح احد شرط عدم الميراث عدم الدخول بها حتى مات في مرضه فبرتمع عدم الميراث سارفع كل من القيدتين وبه يك انه اطلاق موثق - ثم ان في استم فروع ذكرها هي كتاب النكاح

ارث ولاء الجريرة

(واما الولاء) قد عرفته ان (اقامه ثلاثة) مرتبة - (الاول ولاء العنق) وحيث
يضاف في هذا الشرح على الماء مسائل العبد والاماء لانقضاء الموضوع والظاهر
بحسب العادة عدم تحقق الموضوع الى زمان ظهور ولي الامر واحنا قدناه فتلعي
مسائل هذا القسم

(الثاني ولاء تصص الحرية) وهي الحاية (والا خلاف تصص فتوى في مشروعيتها
بل الاجماع قسميه كما في الجواهر - عي ان (من توالى) وركن (اسانا) برصاه
عائده ولبا يعلقه و (يصص خبره ويكون ولائه له) صح ذلك ويرثه - وفي المسالك هذا
ان قد كان في الجاهلية يتوارثون به دون العقار فافهم الله تعالى في صدر الاسلام عليه
وازل فيه والدين عقدت ايمانكم فأنوهم يصيبهم ثم نسخ بالاسلام والمحررة وذا كان
فلمسلم ولد لم يهاجر ورثه المهاجرون دين ولده واليه لاشارة - بقوله تعالى (٢) والذين
آموا ولم يهاجروا منكم من ولايتهم من شيء ثم نسخ بالتوارث بالرحمة والقرابة
وازل الله تعالى فيه ايات الفرائص وقوله تعالى (٣) ودولوا الارحام مصصم اولى
ممن ومنى الارث ضمان الجريرة مسووح عند الشك في وعدنا انه رقيق لكن على
محصن انوجه لا مطلق انتهى - وطاهره دعوى الاحماع عيه وقد ادعاه كثير من الاصحاب
ويشهد له مشروعيتها مصصا الى ما دل على اروم الوفاء بكل عقد نظير قوله - تعالى (٤)
- «او ذواب مقوده» جملة من المصوص - كصحيح (٥) هشام بن سالم عن الصادق وع
ادار لي الرجل فله برائه وعليه معصيته - وصحيح (٦) سليمان بن خالد وع عن ميمون
اعتق سائنة قبل يتولى من شاء وعلي من تولاه جريره وله ميراثه الحديث - وصحيح (٧)
الحذاء عنه (ع) عن رجل اسلم فتوالى الى رجل من المسلمين قال وع ان مصصم عقله

١- النساء آية ٣٣ ٢-٣- الاصل آية ٧٢ و ٧٥ ٤- المائدة آية ٢

٥- ٦- ٧- الوسائل باب ١ من ابواب ولاء ضمان الجريرة والامامة حديث ٢- ٣- ٥

وجابته ورثه وكان مولاة ونحوها غيرها

ثم ان الظاهر كونه لازما لعموم اوقوال العقود فماعن الشيخرة وان حمزة
من ابه عقد جائز الا ان يعقل عنه للاصل - يدفع بما ذكرناه

وصورة عقده ان يقول المضمون عاقدتك على ان تصرنى وتدفع عنى و
تعقل عى وترثنى يقول الضامن قيت ولواشترك العقديسهما قال احدهما على ان
تصرنى واصرك وتعقل عى واعقل عك وترثنى وارثك او ماذى هذا المعنى فقبل
الآخر - ويشترط فيه ما يشترط فى ماير العقود

(و) انما يرث مع فقد كل صائب ومصاب والمراد بالمصاب المعتقد اعتقائيرث
به بخلاف يعرف بل قبل بالاجماع فلا يرث الصابن الا مع فقد كل ماسب وان بعد
ومعهم وارث وفى الجواهر بل الاجماع نفسه عليه بل المصوص دالة عليه ايضا
ضرورة ظهورها او صراحتها فى تحر هذه المرتبة من الارث عن الارث بالسبب و
ولأء العتق - اقول الظاهر ان مفره الشريف الى ما (١) ورد فى من يموت وله خالتان
ومولى قاله ع، اولوا الارحام بعضهم اولى بعض فى كتاب الله الما بين الخاليتين
وتحويه (وبشارك الروحين) لاصلاق الادلة - ولما دل (٢) على ان الروحين يدخلان
على جميع اهل الموارث

(و) بعد احراز الشرائط يكون (هو اولى من الامام ع) لا خلاف بل عليه الاجماع
وفى الشرايع والمعترة صريحة فيه - ومراده مما سبقت من المصوص الاية الدالة
على ان ميراث من لا وارث له لا امام وفى بعضها انتصريح بذلك (ولا يتعدى) الارث
عن (الصائب) الى اقاربه وورثته عى المشهور بل عن العبة الاجماع عليه - وهو
مقتضى لاصل - وفى الرصاص وربما كان فى المصوص الصحيحة دلالة عليه (ولا يصح
ان) (بعض الاعن سائلة كالمعتق واحنا) فى الدور والكفارات او شرعاً مع الترى

١- الوصائل باب ٣- من ابواب ميراث الاعمام والاحوال حديث ١

٢- الوصائل باب ٦- من ابواب ولأء ضمان الجربة وباب ١- من ابواب

ميراث الأزواج

عن جريرته (وعين) كان حراً ولكن (لا وارث له سواء) بظناً و بومعناً - فان هذا الارث متاخر عن الارث بالسب والعنق كما مر - وعلى ذلك فلو لم يكن له وارث وعقدا وصح العقد والرم - ثم تحدد له وارث كما لو تزوج فولد له اولاد - لا اشكان في انه لا يرث مع الاولاد - وهل يظل العقد ويقع مراعى بفقده عند الموت وجهه - من الحكم بصحته فطال به يحتاج الى دليل - ومن ان شرط صحته عدم الوارث وقد وجد فيصعب استدامة كما يجمع صحته ابتداءً ونعل انبى اطهر ونظير الثمرة فيما لو مات الولد قبل موت المصموم

ويعتبر في عقده جميع الامرين من الارث والعنق فلو نراصب على احدهما لم يصح للاصل وغيره - وهل يعتبر اتحاد الصامن والمصموم وجهه اقواهما - عدم لاطلاق الادنة فيصح ان يضم الواحد بلاكتر بعقد واحد وبالعكس ويشركون ح في عقله وميراثه

ولاء الامامة

(الثالث ولاء لامامة واداء مات اسد و) (فقد كل مناسب) جدل عن مواضع الارث من قتل او كمر او ماشا كل (ومسايب) بحارته الارث من الروح او الزوجة والمعم وصامن الحرية) انتقل الميراث الى الامام مع - يعمل به ماشاء وكان على مع - يصح في قراء طده وصفاء حيراته) والاصل من هذا الحكم مضاف الى الاجماع الذي ادعاه جماعة في المسالك اذا عدم الوارث حتى صامن الحرية فمدان الوارث هو الامام وفي الرباض والاصل فيه بعد الاجماع المحكي في الخلاف والعبية والسرائرو المنتهى والمسالك وغيره من كتب الجماعة حملة من الصووص - كصحيح (١) محمد بن مسلم عن ابي جعفر مع - من مات وليس له وارث من قرابته ولا مولي عتاقة قد ضمن جريرته فماله من الاثقال - وتقدم في كتاب الخمس ان الانتقال للامام مع

به الرسول «ص» - وصحيح (١) النخعي عن ابي عبدالله «ع» في قول الله تعالى يسألونك عن الاموال - قال «ع» من مات وليس له مولى فماله من الاموال - وصحيحه (٢) الاخر عنه «ع» في حديث ومن مات وليس له مولى فماله من الانفال - وصحيح (٣) عبدالله بن مسعود «ع» في قضية امير المؤمنين «ع» فيمن اعتق عبدا سائبة انه لا ولاء لمواليه عليه فان شاء توالى الى رجل من المسلمين فليشهد انه يضمن جريته وكل حدث يزمه فادا فعل ذلك فهو يرثه وان لم يفعل ذلك كان ميراثه يرد على امام المسلمين الى غير تنكم من النصوص الكثيرة الدالة عليه

وعن الصدوق في المقبة الفرق بين حال حضور الاسام «ع» والميراث له - و بين زمان الغيبة فجعله لاهل البلد الميت (واستدل) له بانه مقتضى الجمع بين النصوص المتقدمة وبين احبار اخر - كمرسل (٤) داود عن ابي عبدالله «ع» مات رجل على عهد امير المؤمنين «ع» لم يكن له وارث فدفع امير المؤمنين «ع» ميراثه الى همشريجه ومرفوع (٥) السري الى امير المؤمنين «ع» في الرجل يموت ويترك مالا ليس له وارث قال فقال امير المؤمنين «ع» اعط المال همشريجه - ومرسل (٦) الصدوق قال وروى في خبر آخر ان من مات وليس له وارث فميراثه لهمشريجه يعني اهل بلده (وفيه) اولا - ان هذه النصوص ضعيفة الاصل لا يعتمد عليها - وثانيا ان الجمع المذكور ترعى بل باطل قطعافان المرسل متضمن لدفع امير المؤمنين نفسه المال لاهل بلده وفي الاخيرين امر بدفعه اليهم فكيف تحمل هذه النصوص على حال الغيبة - وثالثا ان غاية ما تصحنته هذه النصوص اعطاء امير المؤمنين «ع» لاهل البلد او امره بذلك وليس في شيء منها تمين ذلك فانه كان ماله وله ان يضمه حيث شاء فقد صرفه في هذا المورد - وقد صرح المفيد الشيخ بار ذلك كان تير عامنه «ع» هو

١-٢-٣ الوسائل باب ٣ - من ابواب ولاء ضمان الجريرة والامامة

حديث ٣-٤-١٢

٤-٥-٦ الوسائل باب ٤ - من ابواب ولاء ضمان الجريرة والامامة

حديث ٣-٢-٤

وعن بعض المحدثين الحكاية عن بعض السخ هـ مشيرحه بابياه بعدالشيخين فالمراد به نحو الاخ الرضاعى فتخرج النصوص عن محل البحث ويكون نظير خبر (١) مروك وعن الاسكافي والشيخ فى الاستصار انه لبيت مال المسلمين للالامام واستدل له بصحيح (٢) سليمان بن خالد عن ابي عبد الله ع ع مروك اعنق سائبة قال ع ع يتولى من شاء وعلى من تولا جريته وله ميراثه قلت فان سكنت حتى يموت قال ع ع يجعل ماله فى بيت مال المسلمين - وصحيحه (٣) الاخر عنه ع ع فى رجل مسلم قتل وله اب نصرانى لمن تكون دينه قال ع ع تؤخذ فتجعل فى بيت مال المسلمين لان جبايته على بيت مال المسلمين - وخبر (٤) معاوية بن عمار عنه ع ع من اعنق سائبة فليتوال من شاء وعلى من والى جريته وله ميراثه فان سكنت حتى يموت احد ميراثه يجعل فى بيت مال المسلمين اذا لم يكن اهولى ونحوها غير هذا والجواب عنه انه ان امكن حمل هذه النصوص على ارادة بيت مال الامام من بيت مال المسلمين ولو بقرينة الاحبار السابقة فیرتمع التعارض بين الاحبار والافققدم ما دل على انه للامام ع ع للشهرة ومحالفة العامة وغيرهما من المرجحات - فالمتحصل ان ما هو المشهور بين الاصحاب من ان ميراث من لا وارث له للامام ع ع (و) او (مع الغيبة) هو الاظهر - ثم انه على هذا القول المشهور وقع الخلاف بين الثقاتين به فيما يصح به فى زمان الغيبة فمن جماعة انه يحفظ بالوصاية او الدفن الى حين ظهوره ع ع وحس طاهر الخلاف الاجماع عليه ومضى المتى والنافع وعن جماعة من القدماء والمتأخرين انه (يضم فى الفقهاء) والمساكين اما مطلقا كما هما فى النافع والشرائع وعن التحرير واقواعد والارشاد والدروس والمالك وعن المعيد وسلا رواين زهرة والحلى والكبرى وفى الرضا وبالجملة الاكثر بل الاصحاب اجمع عدا الصدوق فى الغيبة والشيخ فى الخلاف كما فى المكت - او فيدا فقراء بلد الميت ومساكبه كما عن السمعة فى هذا الكتاب و

١- الوسائل باب ٥ من ابواب ولاء ضمان الحرية والامامة حديث ١

٢- ٣- الوسائل باب ٤ من ابواب ولاء ضمان الحرية والامامة حديث ٥٨

٤- الوسائل باب ٣ من ابواب ولاء ضمان الحرية والامامة حديث ٩

الدروس في بحث الایمال من كتاب الخمس - وقدمر الكلام في ذلك اتصالاً في
مبحث الایمال في كتاب الخمس فراجع بحقيقته ولا يعيد

من موانع الارث الكفر

(الفصل الثالث في موانع الارث وهي) كثيرة - وهي الممانك وقد جمعها في
الدروس عشرين مائة وهي كثير منها يكف - لكن ذكر المصنف رده وغيره منها ما
(ثلاثة كف وقيل ورق) وذكر جملة اخرى منها في الفصل الخامس و (اما) باقيها مذكور
في ضمنه - بل المسترفة في هذا الكتاب - وكيف كان في الكلام في هذا البحث
يقع في مواضع ثلاثة

الاول في (الكفر) وهو ما يخرج به معتقده او قتله او فاعيه عن سمع الاسلام
سواء كان ديناً او حراً - ا - ندوا او متحلاً للاسلام كحواجر والعلاء
وفيه مسائل الاولى اتفق المسلمون على ان الكفر مانع ان يكافر (ولا يرث الكافر
من المسلم وان قرب ولا يصح من يتقرب به) بل لا يصح من ارث الامم اي صار قلو كان للمسلم
ولذلك قوله ابن مسلم ورث الحدوا وقد ائتموا كان القيراث للامم (ويشهد بذلك كله مصفا
الروايات) - روايات كثيرة - كصحيح (١) ابي ولادع عن ابي عبد الله ع (المسلم
يرث امرئ مسلم مؤمناً لا يرثه وحريراً لا يرثه) - صحيح (٢) ابي عبد الله ع (المسلم يحجب الكافر
ويرثه والکافر لا يرثه) - صحيح (٣) ابي عبد الله ع (لا يرث الكافر
المسلم ولا المسلم الكافر) - صحيح (٤) ابي عبد الله ع (في حديث من لم يسلّم
احتمل قرأه فان ميراثه للامام ع - وحر (٥) عبد الرحمن بن اعين عن ابي حمزة ع
في البصر ان يموت وله ابن مسلم يرثه قال ع نعم ان الله عز وجل لم يزدنا بالاسلام
الا عراً فمن يرثهم؟ هم لا يرثون - وحره (٦) الاخر عن ابي عبد الله ع (لا يتوارث اهل ملتين

١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-٦٨-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨-٧٩-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١١٤-١١٥-١١٦-١١٧-١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٢-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٢٩-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٣٧-١٣٨-١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٤٥-١٤٦-١٤٧-١٤٨-١٤٩-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٣-١٥٤-١٥٥-١٥٦-١٥٧-١٥٨-١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٦٩-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٧٨-١٧٩-١٨٠-١٨١-١٨٢-١٨٣-١٨٤-١٨٥-١٨٦-١٨٧-١٨٨-١٨٩-١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤-١٩٥-١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٠-٢٠١-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦-٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠-٢٨١-٢٨٢-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨-٢٨٩-٢٩٠-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨-٢٩٩-٣٠٠-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨-٣٠٩-٣١٠-٣١١-٣١٢-٣١٣-٣١٤-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣١٨-٣١٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦-٣٢٧-٣٢٨-٣٢٩-٣٣٠-٣٣١-٣٣٢-٣٣٣-٣٣٤-٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠-٣٤١-٣٤٢-٣٤٣-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٨-٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٤-٣٥٥-٣٥٦-٣٥٧-٣٥٨-٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٦٣-٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦-٣٦٧-٣٦٨-٣٦٩-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥-٣٧٦-٣٧٧-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٠-٣٨١-٣٨٢-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٠-٣٩١-٣٩٢-٣٩٣-٣٩٤-٣٩٥-٣٩٦-٣٩٧-٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠-٤٠١-٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩-٤١٠-٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٤-٤١٥-٤١٦-٤١٧-٤١٨-٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤-٤٢٥-٤٢٦-٤٢٧-٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠-٤٣١-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-٤٣٨-٤٣٩-٤٤٠-٤٤١-٤٤٢-٤٤٣-٤٤٤-٤٤٥-٤٤٦-٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩-٤٥٠-٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٥٨-٤٥٩-٤٦٠-٤٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٥-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٠-٤٧١-٤٧٢-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٧٨-٤٧٩-٤٨٠-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٤-٤٨٥-٤٨٦-٤٨٧-٤٨٨-٤٨٩-٤٩٠-٤٩١-٤٩٢-٤٩٣-٤٩٤-٤٩٥-٤٩٦-٤٩٧-٤٩٨-٤٩٩-٥٠٠-٥٠١-٥٠٢-٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥-٥٠٦-٥٠٧-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠-٥١١-٥١٢-٥١٣-٥١٤-٥١٥-٥١٦-٥١٧-٥١٨-٥١٩-٥٢٠-٥٢١-٥٢٢-٥٢٣-٥٢٤-٥٢٥-٥٢٦-٥٢٧-٥٢٨-٥٢٩-٥٣٠-٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤-٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧-٥٣٨-٥٣٩-٥٤٠-٥٤١-٥٤٢-٥٤٣-٥٤٤-٥٤٥-٥٤٦-٥٤٧-٥٤٨-٥٤٩-٥٥٠-٥٥١-٥٥٢-٥٥٣-٥٥٤-٥٥٥-٥٥٦-٥٥٧-٥٥٨-٥٥٩-٥٦٠-٥٦١-٥٦٢-٥٦٣-٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦-٥٦٧-٥٦٨-٥٦٩-٥٧٠-٥٧١-٥٧٢-٥٧٣-٥٧٤-٥٧٥-٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨-٥٨٩-٥٩٠-٥٩١-٥٩٢-٥٩٣-٥٩٤-٥٩٥-٥٩٦-٥٩٧-٥٩٨-٥٩٩-٦٠٠-٦٠١-٦٠٢-٦٠٣-٦٠٤-٦٠٥-٦٠٦-٦٠٧-٦٠٨-٦٠٩-٦١٠-٦١١-٦١٢-٦١٣-٦١٤-٦١٥-٦١٦-٦١٧-٦١٨-٦١٩-٦٢٠-٦٢١-٦٢٢-٦٢٣-٦٢٤-٦٢٥-٦٢٦-٦٢٧-٦٢٨-٦٢٩-٦٣٠-٦٣١-٦٣٢-٦٣٣-٦٣٤-٦٣٥-٦٣٦-٦٣٧-٦٣٨-٦٣٩-٦٤٠-٦٤١-٦٤٢-٦٤٣-٦٤٤-٦٤٥-٦٤٦-٦٤٧-٦٤٨-٦٤٩-٦٥٠-٦٥١-٦٥٢-٦٥٣-٦٥٤-٦٥٥-٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨-٦٥٩-٦٦٠-٦٦١-٦٦٢-٦٦٣-٦٦٤-٦٦٥-٦٦٦-٦٦٧-٦٦٨-٦٦٩-٦٧٠-٦٧١-٦٧٢-٦٧٣-٦٧٤-٦٧٥-٦٧٦-٦٧٧-٦٧٨-٦٧٩-٦٨٠-٦٨١-٦٨٢-٦٨٣-٦٨٤-٦٨٥-٦٨٦-٦٨٧-٦٨٨-٦٨٩-٦٩٠-٦٩١-٦٩٢-٦٩٣-٦٩٤-٦٩٥-٦٩٦-٦٩٧-٦٩٨-٦٩٩-٧٠٠-٧٠١-٧٠٢-٧٠٣-٧٠٤-٧٠٥-٧٠٦-٧٠٧-٧٠٨-٧٠٩-٧١٠-٧١١-٧١٢-٧١٣-٧١٤-٧١٥-٧١٦-٧١٧-٧١٨-٧١٩-٧٢٠-٧٢١-٧٢٢-٧٢٣-٧٢٤-٧٢٥-٧٢٦-٧٢٧-٧٢٨-٧٢٩-٧٣٠-٧٣١-٧٣٢-٧٣٣-٧٣٤-٧٣٥-٧٣٦-٧٣٧-٧٣٨-٧٣٩-٧٤٠-٧٤١-٧٤٢-٧٤٣-٧٤٤-٧٤٥-٧٤٦-٧٤٧-٧٤٨-٧٤٩-٧٥٠-٧٥١-٧٥٢-٧٥٣-٧٥٤-٧٥٥-٧٥٦-٧٥٧-٧٥٨-٧٥٩-٧٦٠-٧٦١-٧٦٢-٧٦٣-٧٦٤-٧٦٥-٧٦٦-٧٦٧-٧٦٨-٧٦٩-٧٧٠-٧٧١-٧٧٢-٧٧٣-٧٧٤-٧٧٥-٧٧٦-٧٧٧-٧٧٨-٧٧٩-٧٨٠-٧٨١-٧٨٢-٧٨٣-٧٨٤-٧٨٥-٧٨٦-٧٨٧-٧٨٨-٧٨٩-٧٩٠-٧٩١-٧٩٢-٧٩٣-٧٩٤-٧٩٥-٧٩٦-٧٩٧-٧٩٨-٧٩٩-٨٠٠-٨٠١-٨٠٢-٨٠٣-٨٠٤-٨٠٥-٨٠٦-٨٠٧-٨٠٨-٨٠٩-٨١٠-٨١١-٨١٢-٨١٣-٨١٤-٨١٥-٨١٦-٨١٧-٨١٨-٨١٩-٨٢٠-٨٢١-٨٢٢-٨٢٣-٨٢٤-٨٢٥-٨٢٦-٨٢٧-٨٢٨-٨٢٩-٨٣٠-٨٣١-٨٣٢-٨٣٣-٨٣٤-٨٣٥-٨٣٦-٨٣٧-٨٣٨-٨٣٩-٨٤٠-٨٤١-٨٤٢-٨٤٣-٨٤٤-٨٤٥-٨٤٦-٨٤٧-٨٤٨-٨٤٩-٨٥٠-٨٥١-٨٥٢-٨٥٣-٨٥٤-٨٥٥-٨٥٦-٨٥٧-٨٥٨-٨٥٩-٨٦٠-٨٦١-٨٦٢-٨٦٣-٨٦٤-٨٦٥-٨٦٦-٨٦٧-٨٦٨-٨٦٩-٨٧٠-٨٧١-٨٧٢-٨٧٣-٨٧٤-٨٧٥-٨٧٦-٨٧٧-٨٧٨-٨٧٩-٨٨٠-٨٨١-٨٨٢-٨٨٣-٨٨٤-٨٨٥-٨٨٦-٨٨٧-٨٨٨-٨٨٩-٨٩٠-٨٩١-٨٩٢-٨٩٣-٨٩٤-٨٩٥-٨٩٦-٨٩٧-٨٩٨-٨٩٩-٩٠٠-٩٠١-٩٠٢-٩٠٣-٩٠٤-٩٠٥-٩٠٦-٩٠٧-٩٠٨-٩٠٩-٩١٠-٩١١-٩١٢-٩١٣-٩١٤-٩١٥-٩١٦-٩١٧-٩١٨-٩١٩-٩٢٠-٩٢١-٩٢٢-٩٢٣-٩٢٤-٩٢٥-٩٢٦-٩٢٧-٩٢٨-٩٢٩-٩٣٠-٩٣١-٩٣٢-٩٣٣-٩٣٤-٩٣٥-٩٣٦-٩٣٧-٩٣٨-٩٣٩-٩٤٠-٩٤١-٩٤٢-٩٤٣-٩٤٤-٩٤٥-٩٤٦-٩٤٧-٩٤٨-٩٤٩-٩٥٠-٩٥١-٩٥٢-٩٥٣-٩٥٤-٩٥٥-٩٥٦-٩٥٧-٩٥٨-٩٥٩-٩٦٠-٩٦١-٩٦٢-٩٦٣-٩٦٤-٩٦٥-٩٦٦-٩٦٧-٩٦٨-٩٦٩-٩٧٠-٩٧١-٩٧٢-٩٧٣-٩٧٤-٩٧٥-٩٧٦-٩٧٧-٩٧٨-٩٧٩-٩٨٠-٩٨١-٩٨٢-٩٨٣-٩٨٤-٩٨٥-٩٨٦-٩٨٧-٩٨٨-٩٨٩-٩٩٠-٩٩١-٩٩٢-٩٩٣-٩٩٤-٩٩٥-٩٩٦-٩٩٧-٩٩٨-٩٩٩-١٠٠٠-١٠٠١-١٠٠٢-١٠٠٣-١٠٠٤-١٠٠٥-١٠٠٦-١٠٠٧-١٠٠٨-١٠٠٩-١٠١٠-١٠١١-١٠١٢-١٠١٣-١٠١٤-١٠١٥-١٠١٦-١٠١٧-١٠١٨-١٠١٩-١٠٢٠-١٠٢١-١٠٢٢-١٠٢٣-١٠٢٤-١٠٢٥-١٠٢٦-١٠٢٧-١٠٢٨-١٠٢٩-١٠٣٠-١٠٣١-١٠٣٢-١٠٣٣-١٠٣٤-١٠٣٥-١٠٣٦-١٠٣٧-١٠٣٨-١٠٣٩-١٠٤٠-١٠٤١-١٠٤٢-١٠٤٣-١٠٤٤-١٠٤٥-١٠٤٦-١٠٤٧-١٠٤٨-١٠٤٩-١٠٥٠-١٠٥١-١٠٥٢-١٠٥٣-١٠٥٤-١٠٥٥-١٠٥٦-١٠٥٧-١٠٥٨-١٠٥٩-١٠٦٠-١٠٦١-١٠٦٢-١٠٦٣-١٠٦٤-١٠٦٥-١٠٦٦-١٠٦٧-١٠٦٨-١٠٦٩-١٠٧٠-١٠٧١-١٠٧٢-١٠٧٣-١٠٧٤-١٠٧٥-١٠٧٦-١٠٧٧-١٠٧٨-١٠٧٩-١٠٨٠-١٠٨١-١٠٨٢-١٠٨٣-١٠٨٤-١٠٨٥-١٠٨٦-١٠٨٧-١٠٨٨-١٠٨٩-١٠٩٠-١٠٩١-١٠٩٢-١٠٩٣-١٠٩٤-١٠٩٥-١٠٩٦-١٠٩٧-١٠٩٨-١٠٩٩-١١٠٠-١١٠١-١١٠٢-١١٠٣-١١٠٤-١١٠٥-١١٠٦-١١٠٧-١١٠٨-١١٠٩-١١١٠-١١١١-١١١٢-١١١٣-١١١٤-١١١٥-١١١٦-١١١٧-١١١٨-١١١٩-١١٢٠-١١٢١-١١٢٢-١١٢٣-١١٢٤-١١٢٥-١١٢٦-١١٢٧-١١٢٨-١١٢٩-١١٣٠-١١٣١-١١٣٢-١١٣٣-١١٣٤-١١٣٥-١١٣٦-١١٣٧-١١٣٨-١١٣٩-١١٤٠-١١٤١-١١٤٢-١١٤٣-١١٤٤-١١٤٥-١١٤٦-١١٤٧-١١٤٨-١١٤٩-١١٥٠-١١٥١-١١٥٢-١١٥٣-١١٥٤-١١٥٥-١١٥٦-١١٥٧-١١٥٨-١١٥٩-١١٦٠-١١٦١-١١٦٢-١١٦٣-١١٦٤-١١٦٥-١١٦٦-١١٦٧-١١٦٨-١١٦٩-١١٧٠-١١٧١-١١٧٢-١١٧٣-١١٧٤-١١٧٥-١١٧٦-١١٧٧-١١٧٨-١١٧٩-١١٨٠-١١٨١-١١٨٢-١١٨٣-١١٨٤-١١٨٥-١١٨٦-١١٨٧-١١٨٨-١١٨٩-١١٩٠-١١٩١-١١٩٢-١١٩٣-١١٩٤-١١٩٥-١١٩٦-١١٩٧-١١٩٨-١١٩٩-١٢٠٠-١٢٠١-١٢٠٢-١٢٠٣-١٢٠٤-١٢٠٥-١٢٠٦-١٢٠٧-١٢٠٨-١٢٠٩-١٢١٠-١٢١١-١٢١٢-١٢١٣-١٢١٤-١٢١٥-١٢١٦-١٢١٧-١٢١٨-١٢١٩-١٢٢٠-١٢٢١-١٢٢٢-١٢٢٣-١٢٢٤-١٢٢٥-١٢٢٦-١٢٢٧-١٢٢٨-١٢٢٩-١٢٣٠-١٢٣١-١٢٣٢-١٢٣٣-١٢٣٤-١٢٣٥-١٢٣٦-١٢٣٧-١٢٣٨-١٢٣٩-١٢٤٠-١٢٤١-١٢٤٢-١٢٤٣-١٢٤٤-١٢٤٥-١٢٤٦-١٢٤٧-١٢٤٨-١٢٤٩-١٢٥٠-١٢٥١-١٢٥٢-١٢٥٣-١٢٥٤-١٢٥٥-١٢٥٦-١٢٥٧-١٢٥٨-١٢٥٩-١٢٦٠-١٢٦١-١٢٦٢-١٢٦٣-١٢٦٤-١٢٦٥-١٢٦٦-١٢٦٧-١٢٦٨-١٢٦٩-١٢٧٠-١٢٧١-١٢٧٢-١٢٧٣-١٢٧٤-١٢٧٥-١٢٧٦-١٢٧٧-١٢٧٨-١٢٧٩-١٢٨٠-١٢٨١-١٢٨٢-١٢٨٣-١٢٨٤-١٢٨٥-١٢٨٦-١٢٨٧-١٢٨٨-١٢٨٩-١٢٩٠-١٢٩١-١٢٩٢-١٢٩٣-١٢٩٤-١٢٩٥-١٢٩٦-١٢٩٧-١٢٩٨-١٢٩٩-١٣٠٠-١٣٠١-١٣٠٢-١٣٠٣-١٣٠٤-١٣٠٥-١٣٠٦-١٣٠٧-١٣٠٨-١٣٠٩-١٣١٠-١٣١١-١٣١٢-١٣١٣-١٣١٤-١٣١٥-١٣١٦-١٣١٧-١٣١٨-١٣١٩-١٣٢٠-١٣٢١-١٣٢٢-١٣٢٣-١٣٢٤-١٣٢٥-١٣٢٦-١٣٢٧-١٣٢٨-١٣٢٩-١٣٣٠-١٣٣١-١٣٣٢-١٣٣٣-١٣٣٤-١٣٣٥-١٣٣٦-١٣٣٧-١٣٣٨-١٣٣٩-١٣٤٠-١٣٤١-١٣٤٢-١٣٤٣-١٣٤٤-١٣٤٥-١٣٤٦-١٣٤٧-١٣٤٨-١٣٤٩-١٣٥٠-١٣٥١-١٣٥٢-١٣٥٣-١٣٥٤-١٣٥٥-١٣٥٦-١٣٥٧-١٣٥٨-١٣٥٩-١٣٦٠-١٣٦١-١٣٦٢-١٣٦٣-١٣٦٤-١٣٦٥-١٣٦٦-١٣٦٧-١٣٦٨-١٣٦٩-١٣٧٠-١٣٧١-١٣٧٢-١٣٧٣-١٣٧٤-١٣٧٥-١٣٧٦-١٣٧٧-١٣٧٨-١٣٧٩-١٣٨٠-١٣٨١-١٣٨٢-١٣٨٣-١٣٨٤-١٣٨٥-١٣٨٦-١٣٨٧-١٣٨٨-١٣٨٩-١٣٩٠-١٣٩١-١٣٩٢-١٣٩٣-١٣٩٤-١٣٩٥-١٣٩٦-١٣٩٧-١٣٩٨-١٣٩٩-١٤٠٠-١٤٠١-١٤٠٢-١٤٠٣-١٤٠٤-١٤٠٥-١٤٠٦-١٤٠٧-١٤٠٨-١٤٠٩-١٤١٠-١٤١١-١٤١٢-١٤١٣-١٤١٤-١٤١٥-١٤١٦-١٤١٧-١٤١٨-١٤١٩-١٤٢٠-١٤٢١-١٤٢٢-١٤٢٣-١٤٢٤-١٤٢٥-١٤٢٦-١٤٢٧-١٤٢٨-١٤٢٩-١٤٣٠-١٤٣١-١٤٣٢-١٤٣٣-١٤٣٤-١٤٣٥-١٤٣٦-١٤٣٧-١٤٣٨-١٤٣٩-١٤٤٠-١٤٤١-١٤٤٢-١٤٤٣-١٤٤٤-١٤٤٥-١٤٤٦-١٤٤٧-١٤٤٨-١٤٤٩-١٤٥٠-١٤٥١-١٤٥٢-١٤٥٣-١٤٥٤-١٤٥٥-١٤٥٦-١٤٥٧-١٤٥٨-١٤٥٩-١٤٦٠-١٤٦١-١٤٦٢-١٤٦٣-١٤٦٤-١٤٦٥-١٤٦٦-١٤٦٧-١٤٦٨-١٤٦٩-١٤٧٠-١٤٧١-١٤٧٢-١٤٧٣-١٤٧٤-١٤٧٥-١٤٧٦-١٤٧٧-١٤٧٨-١٤٧٩-١٤٨٠-١٤٨١-١٤٨٢-١٤٨٣-١٤٨٤-١٤٨٥-١٤٨٦-١٤٨٧-١٤٨٨-١٤٨٩-١٤٩٠-١٤٩١-١٤٩٢-١٤٩٣-١٤٩٤-١٤٩٥-١٤٩٦-١٤٩٧-١٤٩٨-١٤٩٩-١٥٠٠-١٥٠١-١٥٠٢-١٥٠٣-١٥٠٤-١٥٠٥-١٥٠٦-١٥٠٧-١٥٠٨-١٥٠٩-١٥١٠-١٥١١-١٥١٢-١٥١٣-١٥١٤-١٥١٥-١٥١٦-١٥١٧-١٥١٨-١٥١٩-١٥٢٠-١٥٢١-١٥٢٢-١٥٢٣-١٥٢٤-١٥٢٥-١٥٢٦-١٥٢٧-١٥٢٨-١٥٢٩-١٥٣٠-١٥٣١-١٥٣٢-١٥٣٣-١٥٣٤-١٥٣٥-١٥٣٦-

عن نزلهم ولا يرثوا - وصحيح (١) محمد بن قيس عن السقري ع: لا يرث اليهودي والمصرياني المسلمين ويرث المسلمون اليهود والنصارى - وموثق (٢) جماعة عن الصادق ع: عن المسلم هل يرث المشرك قال ع: نعم ولا يرث المشرك الكافر وصحيح (٣) جميل وحشام عن أبي عبد الله ع: انه قال فيمروى الحسن عن النبي ص: انه قال لا يرث أهل ملتين قتل عن نزلهم ولا يرثوا من الاسلام لم يرده في حقه الاشدّة الى غير تفككم من خصوص الكثرة وعدم حرص لجميع اصناف الكفار فيها لا يضر بعد كون اكثرها منكم - وعدم اشوب ما عتبل بين انواع الكافرو شمله ايضا بخصوص الامة - انه عن ان الكافر الاسلام قبل ائسمه يرث ثم انه قد استدل في المسالك بولاية الكريمة (٤) درس يجعل الله لكافرين على المؤمنين سبلا - وبسوى (٥) الاسلام يعلو ولا يعلو عليه - وبعض وجوه اخر - ويرث لاحاجة اليها بعد سوانر النصوص المعثرة المروية عن المعصومين ع: ولا عماض عن النقص ولا يبرام فيها ولي

المسلم يرث الكافر

الثابة (والمسلم يرث الكافر) بالاحلاف فيه يساوع الاستنصار والاستنصارو التحرير والمسائل والتنقيح وغيره دعوى الاجماع عليه من اجماع المحقق ويشهده مصنف الى ذلك - ولى الاعتبار الذى ذكره اصدوق من ان الله عز وجل حرم على الكفار الميراث عفوية لهم بكمهم وامام المصم فلا يحرّم وعقوبه يحرم الميراث - واليه يشير ما فى بعض النصوص المتقدمة من قوله ص: ان لاسلام لم يرده في حقه الاشدّة - وقوة ع: لم يرد بالاسلام الاعرا - والى العمومات الدالة على الارث التى قد خرج عنها ارث الكافر من المسلم فيبقى العكس تحتها - انصوص

المتقدمة فيها كما تتضمن عدم ارث الكافر من المسلم - تتضمن ارث المسلم من الكافر

وسائرهما صائغتان من الخصوص (الاولى) ما يدل على عدم توارث اهل ملتين كموثق (٦) حميل عن الصادق ع في الروح المسلم وابهودية والبصرية - انه قال لا يتوارثان - وموثق (٣) اس مديرة ع قال سئلته بتوارث اهل ملتين قال وع لا - ونحوهم غيرهم (شبهه) ما يدل على ان الروح المسلم لا يرث من امرئ الكافرة وبالعكس - كموثق (٤) الصري قال لا عداقة ع في امير المؤمنين ع وفي بصرية احتاروت روحته الامام ودار الهجرة اس في دار الاسلام لا تخرج منها ان يضعهم اي يد روحها البصرية واسها لارثه ولا يرثها - وحبر (٥) عبدالرحمان ابن اعين عن ابي جعفر ع لا رداد بالاسلام لا عراض برئهم ولا يرثونها اميراث اي طالت في ابدانهم فلا راء الا في الولد والوالد ولا راء في الروح والمرثه - وحبر (٦) عبدالملك بن عمر انقطي عن امير المؤمنين ع انه قال للبصري الذي اسلمت روحته بضعها في يدك ولا ميراث بيكم

اما الاولى - فهي لاسامي اسصوص استقدمة في الموارث من باب التماثل وهو من العجائب وعلمه لاسا في ثبوت الارث من طرف واحد وداجمع في جملة من اسصوص استقدمة بين قومهم اهل ملتين لا يتوارثون بين قوتهم ولا يرثون من في بعضهم (٧) تفسيره مادكره - معانها الاطلاق فيقد بظاهر - واما الثانية فلم يرد عمل الاصحاب في هذه رصم مع بعض ما تقدم الذي على ضمة فتوى الاصحاب انتهى في اول المرححات لا بد من صرحها او حسمها على التقبة وبؤيد الحمل على استيه كون جملة من رد حبر الثالث من العامة كامي الصير في ابي ربيعة المرادي عند الحديث الذي ظهر منه ما تقدم انه في قول عبدالله رصم الحسين ع ورموله اي اسرياد - وروى في البخاري حديث كبراسي صرحه و كالمع عسكر الشام

في حرب الحسين وعنه وضع حديث ما طلعت الشمس وما غربت على احد من
النبيين اعقل من ابي بكر ومع ذلك فهو مشهور بسوء الولادة والعجب من المحدثين
الاعمال كيف روى هذا الخبر في وسائله

[illegible]

۱۔ الوسائل باب ۲۔ من ابواب مواعم الارث حدیث ۱

۲۔ الوصل مثل باب ۵۔ من ابواب مواعع الارث حدیث ۱

ماله ولم يرثه وادبه ولا امرأته مع المسلم شيئاً - اصف اليهما النصوص الالنية في مسألة
 مالوا مسلم الكافر قبل انقسمه الدالة على ذلك وفيها الصحيح وغيره
 واما ما رواه (١) ابن ابي نجران عن غير واحد عن ابي عبد الله ع في يهودي
 او جبرائي يموت وله اولاد مسلمون واولاد غير مسلمين فقال ع: هم على موارثهم
 جميع كونههم سلا ومعارضنا ما رومرضنا عنه عبد الاصحاب على فرض الدلالة لا يدل
 على خلاف ما ذكرناه فان معنى قوله هم على موارثهم أي على ما يستحقونه من ميراثهم و
 استحقاق غير المسلمين محل الكلام كما افاده الشيخ رحمه - ثم قال الشيخ ولو حملنا
 التحريم على ظاهره لكان محمولا على ضرب من التقيّة فلا إشكال في الحكم - ثم ن ما
 في دليل خبر ابن ابي عمير من الحكم في صورة كون الاولاد صريحيين في المسألة الثالثة

اسلام الكافر قبل القسمة

الاشارة (ولو اسلم الكافر قبل القسمة يشارك أهل (هـ) ان كان متساويا) مرتبة اسلاما
 (واحد الجميع ان كان اولى سواء كان الميت مسلما او كافرا) ولو اسلم بعد القسمة فلا شيء
 به - الاحلاف في تنكح بل عا بها الاجماع في كثير من الكتب والنصوص الكثيرة
 شهادة كصحيح (٢) ابي بصير عن انصاف ع عن رجل مسلم مات وله ام نصرانية
 وبمروجة وولد مسلمين فقال ع: ان اسلمت امه قبل ان يقسم ميراثه اعطيت السدس
 قلت ان لم يكن له امرأه ولا ولد ولا وارث له سهم في الكتاب مسلمين وله قرابة
 نصراني ممن له سهم في الكتاب لو كانوا مسلمين لمن يكون ميراثه قال ع: ان
 اسلمت امه فان ميراثه لم يورث ان لم تسلم امه واسلم بعض قرابته ممن له سهم في
 الكتاب في ميراثه لذي لم يسلم احد من قرابته فان ميراثه للامام ع - وحس (٣)
 ابن مسكان عنه ع: من اسلم على ميراث قبل ان يقسم فله ميراثه وان اسلم وقد قسم

١- الوسائل باب ٥- من ابواب مواع الارث حديث ٢

٢-٣- الوسائل باب ٣- من ابواب مواع الارث حديث ٢-١

فلا ميراث له - وحس (١) محمد بن مسلم عن أحمد حماد ع من أسلم على ميراث من قبل ان يقسم فهو له ومن أسلم بعد ما قسم فلاميراث له الحديث - وموثقه (٢) عن الصادق ع في الرجل يسلم على الميراث قال ع ان كان قسم فلاحق له وان كان لم يقسم منه الميراث الحديث - وموثق (٣) اتفاق عنه ع من أسلم على ميراث قبل ان يقسم فهو له ونحوها غير هذا وهذه النصوص واضحة الدلالة على الحكم فيما كان الوارث متعددا (و) اما لو كان الوارث واحدا واسلم الكافر فان كان هو غير الامام ع (لم يوثق) فانه بالموت ينتقل المال جميعا اليه فلا اثر للاسلام بعد الموت - ولا ينتقل الى المسلم بعده شيء - كما هو المشهور بين الاصحاب بل عن السرائر دعوى الاجماع عليه ووجهه ظاهر فانه بعدما انتقل المال اليه بمجرد الموت - الانتقال عنه الى من أسلم يحتاج الى الدليل - واحبار من أسلم قبل القسمة لا ضمن الممات كما لا يخفى

وان كان هو الامام ففيه اقوال - ١ - ما عن الشيخ في النهاية والمنسوط والحيي وظهر المتن والدفع - وهو انه لا اثر للاسلام بعد الموت وان المال ينتقل الى الامام ع - ٢ - ما عن الأكثر وهو ان المسلم اولى به - ٣ - انه ان كان اسلامه قبل النقل الى بيت المال فالمسلم اولى وان كان بعده فالامام ع اولى - حسب ذلك الى الوسيلة والايحار والارشاد والابصار - بشهد لما عن الأكثر صحيح اني يصير المنتقم - وصحيح (٤) اني ولادع اني عند الله ع - في مسلم قبل ولاولى من المسلمين فقل ع على الامام ان يعرض على قرانته من اهل بيته الاسلام فمن أسلم منهم فهو وابيه يدفع لقار اليه ما رشاء قبل وان شاء عني وان شاء احد الدية فان لم يسلم أحد كان الامام ع وولي امره الحديث (واستدل) بلاول - باطلاق مدلسي انه ان أسلم وقد قسم المال لا يرث فانه يصدق في العرض انه أسلم وقسم المال فيه مع وحدة الوارث كان هو الامام غيره يكون حكمه حكم تحقق التسمية (وفيه) اولان الموضوع في الاختار الاسلام قبل القسمة وبعدها - واستدل من القسمة الى صورة الانجاد

١-٢-٣- الوسائل باب ٣- من ابواب مواعيد الارث حديث ٣-٤-٥

٤- الوسائل باب ٦٠- من ابواب الخصائص في النفس حديث ١

يحتاج الى دليل مقبول وثبت انه لو سلم اللاحق فعليه كونه الموصى دالة بالاطلاق على ذلك فيعين تقييد اطلاقها بغيره - ومن العرب حكاية صاحب الوسائل عن بعض من احتار هذا النوع انه رد صحيح ابي بصير انه يقرر في محله ان اتحاد الوارث بغيره انقصة - واما القول الثالث فلم اظفر بما يمكن ان يستدل به له ولو كان الوارث الواحد هو الروح او الروحة - واسلم الفريسي بعد موت المورث - فمن جماعة منهم الشيع والفاصولي انه ان اسلم الكافر اخذ نصيبه وهو ما فصل عن نصيب ابيه - وعن آخر منهم المحقق في الشرائع انه يشارك مع روضة دون الروح - واحتار جماعة انه لا يشاركهما - واحتق ان يقال انه بناء على ما تقدم من انه اذا انحصر الوارث في الروح يكون جسد ممل له ولو كان هو الروحة يكون الفاصل عن نصيبه بالامام (ع) - يكون لقول لوسط انحصر عنه ان كان الوارث هو الروح - محدد الموت - متعلق بجميع الممل اليه فلا انزلا لاسلام الفريسي بعده - و ان كان هو الروحة يشارك الامة معها - فدا اسلم قل ان ينقسم المال باحد نصيبه لاصول المتقدمة الدالة على ان الكافر ان اسلم قل ينقسم يرث (ودعوى) انه في العرض الاول ايضا لابد من البناء على انه يرث من جهة ان ارد اما يستحقه الروح اذا لم يوجد وارث محقق او مقدر والمقدر هو وجوده - ايضا ان استحقاق الروح اما هو لفقد الوارث والا فهو ليس اصليا - هو ممنوع اذا اسلم - ذكرهما في محكي البكت (مدفوعة) بان مقتضى اطلاق ما دل (١) على ان الفاصل يرد الى الروح مع عدم الوارث انه يرد اليه مع عدم وجود الوارث المحقق وان كان هناك وارث مقدر فان معنى الوارث المقدر من يصلح ان يصير وارثا - ادلا شك في ان المشتق لا يستعمل فيما سيأتي حقيقة - وبه يظهر ان مع فقد الوارث في العرض في غير محله

لومات نصراني وحلف اولاد اصغارا

الثالثة ادامات نصراني وحلف اولاد اصغارا وان كانت اعينهم مسالمة لا شك
في اسهم برؤيه لما حقق في محله من ان انطق في الاسلام تابع لاحد ابويه ولو كان
الابوان او احدهما مسلما حال العلق يحكم باسلام الطفل وكذا لو اصبوا او اسلم
احدهما بعد قتل البلوغ - وفي المسالك والحكم في ذلك موضع وهو في هذا
ثبت اسلامهم لحقهم احكام المسم من الوارث . وكذا ان كان احد اجدادهم
او احدي جداتهم مسلماء على كفاية اسلام اجددهم في الحكم باسلام غير البالغ
وقد تقدم البحث في المنى وان لم يكن احد من ذكر مسما وبم يكن هناك حصة اخرى
موجبة للحكم باسلام الاصل من شيعية للمسمى "ولد راوغرهما فلا روم من
يتقل الميراث ابني عبرهم من اقراره المسلمين وهذا كله لا كلام فيه

انما الكلام فيما اذا حلف نصراني اولاد اصغارا وان كان تحت مسمين
فان اكثر الاصحاب خصوصاً المتقدمين كالشيعيين والصدوقيين والاسماعيليين
على الوارثين المذكورين مع حكمهم بولدهما ان ينفذوا على الاولاد نسبة امتهن قهرا
من التركة اي ان يبيع الاولاد قال اسلموا دفعت اليهم البركة والاسقرار ملكك
المسلمين عليهم واستدوا في ذلك الى خبر (١) ابي اعين عن سقره ع عن نصراني
مات وله ابن اح مسم وان اح مسم وله اولاد ورثه حة نصاري فتدوعه اوى ان يعطى
ابن احية المسم ثلثي ماتركه ويعطى ابن احية المسلم ثلث ماتركه ان لم يكن له ولد
صغار فان كان له ولد صغار من على الوارثين ان ينفذوا على الصغار مما ورثوا من
ابيهن حتى يدركوا قيل له كيف ينفذان على الصغار فقال ع بهرح وارث الاثنين
ثلثي النفقة ويهرح وارث الثلث ثلث النفقة فادادركوا قطع النفقة عنهم قبل ان يورث

اسلم اولاده وهم صدر فقل يدفع عن ترك ابوهم الى الامام حتى يدركوا فان اتوا
على الاسلام دفع الامم ميراثه اليهم وان لم يتدوا على الاسلام ادا ركوا دفع الامم
ميراثه الى ابن ابيه وان احته المسلمين يدفع الى ابن ابيه شئ ما ترك (ورمى)
الشهيد الثاني بالصفت ادا لصحاب لم يبق اعلى من ابن اعين بالتوثيق بل العلامة
في الخلاصة دمه (وفيه) اولاد الرحل ان لم يكن عدل ثقة لا قل من حسن حاله لما ورد
في مدحه من النصوص (١) ورواية الاجلاء كاس ابن عمير وان يسكن ويوسر
غيرهم عنه - وقدر عدل صف ره واشهد حديثه من الصحيح - وثانيه انه صحيح
ما يصح عنه - وثالثه انه مروي عن عدل منك بصاد هو حسن كما مر - ورابعه انه عن السراة
المجمع على تصحيح مع اعترافه بقاءه لاكثر خصوصاً القديما ما نصه واستدلوا به
بلا مورد للتزديد في حر الصف على فرضه حوده ذلك فلا اشكال في اصل الحكم
ولكن حيث انه حكم محال للقواعد لم يمر من تعبئة الاولاد ابويه في الكفر
واحتصاص المسم بالارث او ان يسم كافر قل القسمة وحرمانه بولم يسم قلها
صغيرا كان او كبيرا - فمريم به جماعة منهم الحلي والمصنف رهو المحقق وسائر
المشايخ - ولهم ما احب به الشهيد عن ذلك قل ان العروج عن الاصول - ثم
اذعهم به دليل (٢) اما كانت الرواية معتبرة لاسد تصدى العاملين بها
الرادون - فالحجج باوجوده لا بد في ذكرها مع ضرورة بطلانها - قال في الرصاص
وهو من الحكم على تقدير ثبوته بمرور الحر كما هو ظاهر الاكثر ام بطرد في
دي القراء المسم - لا خلاف مع الاولاد كما في المحقق عن ابن زهرة الحلي
وحبها - حتى - اقوال الاظهر هو الاول

المسلمون يرون وان اختلفوا في الاراء

الرأفة (والمسلمون يرون وان اختلفوا في الاراء) والمذهب مالم يجر حوايه

١. راجع الجزء الثاني من تفصيح المقال للعلامة المامقاني

عن سمة الاسلام كما هو المشهور لعموم أدلة التوارث. ولخصوص المشرة (١) الدالة على ابتناء التوارث على الاسلام دون الاسان - وفي بعضها ان الاسلام هو ما عليه جماعة الناس من الفرق كلها وله حقت الدماء وعليه حرت المساكن والموارث - ولقيام سيرة الطلغ على ذلك - ولم اطعم للمخالف بما يمكن ان يستدل به الا لابتناء على كفر المخالف للمذهب وقد تقدم الكلام في المسمى وعرفت انه حاسد وبما ذكرناه يظهر حكم المنكر لصورتي من ضروريات الدين فانه ان كان انكاره موجب لكفره يمنع عن الارث والا فلا - وقد مر الكلام في المبني في كتاب الظهارة فراجع

(و) ايضا المشهور بين الاصحاب - ان (الكفار يتوارثون وان اختلفوا في الملل) بل يظهر انه لم يعرف الخلاف فيه الا على الصلاح والسيورى وسلاو وشرح الايجار - فذهب الاولان الى ان كفار ملسا يرثون غيرهم وغيرهم لا يرثهم - واثبت الى اسم يتوارثون مالم يكونا حربيين - والرابع الى ان الحربى لا يرث الذمى - وهذه الاقوال كما تراها في بعض الموارد - فلا خلاف في تكرى انكبة على الحملة - وبشهادة مصنف الى ذلك - والى عموم أدلة الارث مع اختصاص ما دل على ان الكافر لا يرث بآرثه من المسلم ومن الكافر مع وجود المسم

وليس نازا ذلك كنه سوى ما تقدم من النصوص المتضمنة ان اهل دينين لا يتوارثان قد اجابوا عنه نارة بما في المستند من جوار ارادة هي التوارث من الجانبين ولما لم يتعين الجانب المموج فيكون كل منهما باقية على مقتضى الاصل - واخرى بان الكفار مع تفرقهم يجتمعهم امر واحد هو الشرك بالله تعالى وهم كالمسلم الواحد في معاداة المسلمين فجعل اختلافهم كاختلاف مذاهب المسلمين في الاسلام وقد قال الله تعالى (٢) ولكم دينكم ولى دينه وقال (٣) وما ادا بعد الحق الا الضلاله فاعلم بان الكفر مله واحدة - وثالثه بان هي التوارث بين المسلمين مسرفى

١- اصول الكافي ح ٢ ص ٢٥٦ و ٢٦٦ من طبع طهران

٢- الكافرون آية ٧ ٣- سورة يونس آية ٣٣

المخصوص بالاحلام والكفر كما في الجزء ١٥٠

اقول بر دعلي الاول - ان اصلاق قوله لا يتوارثان يشملان معا واحتمال الاحتصاص يدفع به - ويرد على الثاني انه وان كان مطلقا حقا الا انه لا يكفي لاثبات كون الكفر مطلقا واحدا يستداليه في الحكم الشرعي - واما الثالث فيمكن توجيهه به في - حر (١) ابي العباس قال، لا بدق (ع) لا يتوارث اهل من بين يرث هذا هذا ويرث هذا هذا الا ان المسلم يرث الكافر والكافر لا يرث المسلم - وهذا قريبة انه (ع) في تفسير التوارث وانه اما يكون من العاين ولا يشمل الارث من حساب واحد - غير اوليان اهل من بين لا يتوارثون ثانيا غير عهما بالمسلم والكافر - بدل على التفسير المشار اليه ابضا قبل (ع) في حر (٢) عبد الرحمان بن اعين لا يتوارثان اهل مسلمين قبل فة اليرثهم ولا يرثون نحوها في الجملة من تنوع في المخصوص يظهره صحة التفسير المذكور مع ان الحكم اجماعي كما عرفت - ولم يستدل بشيء من الافوال المقتضية في ان الموارد الخاصة بها يستعمل للذكر - ولا ظهر انهم يتوارثون وان كانوا جهة من في الاراء

ميراث المرتد للمسلم

جاء في (١) عرلة عن فطره يعمل في الحال وبعد اعره من حين الارلذان عنه الوفاة وتضم ميراثه ولا تنقطع هذه الاحكام بالنوبة وعن غير فطرة يسقط فان نابوا الاقتل وتقدر روحته تنده الطلاق ولا نسب امواله الا بعد القتل ولو تكرر قتل في الرابعة والمردان ارتدت حسنت وحربت اوقات الصلوة حتى تتوب او يموت وان كانت عن فطرة (٢) لا خلاف في شيء من تلكه - وقد تقدم الكلام فيها في كتاب الطمارة وفي الطلاق وسأنتي حكم القتل في دمه ويشهد بها مصوص - فعلى حكم الرجل المرتد

عن فطرة - صحيح (١) محمد بن مسلم عن الصادق ع عن المرتد قتل ع من رعيه عن الاسلام وكفر بما ابرل على محمد ع بعد اسلامه فلاتوبة له وقد وجب قتله وبانت امرأته فليقسم ما ترك على ولده وموتق (٢) السابطي عن الصادق ع اكل مسلم بين مسلمين ارتد عن الاسلام وحمل محمدأ (ص) نوته وكذبه فان دمه صاح لمن سمع ذلك منه وامرأته مائة منه يوم ارسل ويقسم ماله على ورثته وتعتد امرأته عدة المتوفى عنها زوجها وعلى الامام ان يقطعه ولا يستيه - وعنى حكم المرتد عن غير فطره من جهة اعتداد امرأته عدة خلاق ما تقدم في كتاب طلاق - ومن جهة لا يقسم بركته الاصل وعدم الدليل على انقسام - وعنى حكم امرتة صائمة (٤) من الاحبار الصحيحة

ثم به لاختلاف بينهم (و) لاشكال في ان ميراث المرتد للمسلم ولا شيء ووارثه الكافرون كان فطرياً كان المرتد ام مياً - ويشهد به الخصوص المقدمة في مصداق الكافر الشبهة ايضا (ولو لم يكن له) وارث (الا كافر) فله سهم رسيماين المتأخرين (اسفل) ميراثه (عام) وحده الشرايع الاجماع عليه وفي الرصاص وامه اظهر من تنع الفتاوى لافها على ذلك من دون ظهور مخالف صريح ولا فظهر عدا الصدوق انتهى .

وقد استدلل به بحرمل (٥) اما عن ابي عبد الله ع في رجل يحوت مرتدا عن الاسلام وله اولاد وما رفق ع ماله لولده المسلمين - وهو وان كان لا اشك ان فيه من حيث السد لا الراوى عباس ابي عمير مع ان اما نفسه من اصحاب الاجماع ولا سند المشهور اليه - لكنه لا يدل على ذلك لكونه في مورد

١-٥- الوسائل - باب ٦- من ابواب مواقع الارث حديث ٥-٦

٢- الوسائل باب ١- من ابواب حد المرتد حديث ٣

٣- الوسائل باب ٣- من ابواب حد المرتد

٤- الوسائل - باب ٤- من ابواب حد المرتد

وجرد الأولاد المسلمين - اللهم إلا أن يقال أنه حيث لم يصر في السؤال أصلاً الأولاد بل السؤال أمهاتهم وما كان له أولاد فحوايه (١) فإن ميراثه لأولاده المسلمين في قوة - إن كانوا مسلمين يرثون والأفلا يرثون فيرد الأمر على أن أولاده الكافرين لا يرثون وهذا ليس ثمسكاً بمفهوم القلب كما لا يحمي فإذا لم يكن للميراث لهم فلا يكون لهم من الورثة الكفار بالاجماع وفي حوى الخطاب فانه ميراث للميراث للإمام

وبارائه روايات - كموثق (١) إبراهيم بن عبد الحميد الذي هو كائن صحيح قلت لا يصدق الله (٢) مصراني أمم ثم رجع إلى التصارية ثم مات فان وع ميراثه أولاده التصاري ومسلم تصري ثم مات قال (٣) ميراثه أولاده المسلمين - وصحيح (٢) الحنابل (٤) وعمر رجل ارتد عن الإسلام ثم يكون من ثم فقام وع يقسم ميراثه على ورثته على كتب لله ربهم - صحيح (٣) محمد

إلا أن المرسل أخص من الأخيرين لاختصاصه بأولاده المسلمين وهما معتد به في قيد أصلاً فقام به - وأما الموثق فهو أخص من المرسل لاختصاصه بالأمم والمرسل نعم المولى والفرضي فمقتضى القاعدة فقد أصلاً أن المرسل به (والأمراد) على الموثق زارة ضعف - لشد - وأخرى - هو أنه مذهب العامة فيحمل على النقية - وثلاثة - معارضته بالمرسل وهو أشهر - ورابع - بالمخالفة بقاعده الدالة على أن المرتد بحكم المسلم فلا يرثه الكافر (في غير محله) أمسه قوى سيما وأن الراوى عنه أن أبي عمير ومحمد لموافق لمذهب العامة لا يصحح الحمل على النقية لأن موافقة العامة من مرجحات أحد الخبرين المتعارضين على الآخر بعد فقد حماه من المرجحات لأن ميراث الحجة عن اللاحقة - وهو كما عرفت أخص من المرسل ولا يعارضه - والقاعدة كلية غير ثالثة - مع أن الخبر المعتبر لا يطرح لمخالفته للقاعدة - فلحق أن يورد عليه بأعراض الأصحاب عنه أدام بسبب أن قول بعضهم إلا إلى الصدوق والشيخ في الاستصار - والثاني قد اتى في كتبه المعدلة

للمتوى بحلله وقال انه محمول على النقة - فلم يبق الا الصدوق واثنا عشر وحده
بمضمون الحر لا يخرجه عن الشدود - فالأظهر انه ينتقل الى الإمام (ع) ولا يرثه
الكافر (و) قد ظهر مما تقدم ان (المرتد لا يرث المسلم) لكونه كافرا -

من الموانع للارث القتل

(الثاني) من الموانع (القتل) أي قبل الوارث أولاه المورث - وفيه من ثل -
الأولى (وهو يجمع الوارث من الأثر) أي أرث المقتول (إن كان عمدا ظمنا) جماعة
حكاه جماعة هذا الاستقصاء والصحيح به مع ذلك كغيره من المعشرة مستقيمة -
لاحظ جماعة ١٠٠ - كصحيح (١) مشام عن أبي عبد الله (ع) قال روى - ته (حسن) لا
ميراث للقاتل - وصحيح (٢) الحداد عن أبي جعفر (ع) في رجل قتل أمه قال لا يرثها
الحديث - وصحيح (٣) جميل عن أحدهما (ع) لا يرث الرجل أبا قتل وبه أو وبه ولكن
يكون الميراث لورثة القاتل - وصحيح (٤) الحلبي عن الصادق (ع) إذا قتل رجل أمه
قتل به وإن قتله - ولم يبق يوم يرثه - وصحيح (٥) الأخر عنه (ع) عن الرجل يمس أباه
أبقتل به فقال (ع) لا ولا يرث أحدهما الآخر إذا قتله - وحبر (٦) أي صير عنه (ع)
لا يتوارث رجلان قتل أحدهما صاحبه - وخبر (٧) نقاسم بن سابع عن (ع) عن رجل
قتل أمه يرثها قال سمعت أبي (ع) يقول لا ميراث للقاتل - إلى غير تنكم من الخصوص
الدالة على ذلك - وبو بعدد أقاتل معوا حنيف لا إطلاق الخصوص والثناء ي

وإن كان يقتل بحق لم يصح بلا خلاف أحده به بل الآخر (ع) سمعه عنه
كذا في الحواهر ويشهد - به خبر (٨) حمصي بن غياث - ثلث جعفر بن محمد (ع) عن
عن طائفتين من المؤمنين أحدهما ناعية والآخرى عاذلة اقتتوا فقتل رجل من أهل

١-٢-٣-٤-٥-٦-٧- الوسائل باب ٧- من أبواب موانع الإرث حديث ١

٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨

٨- الوسائل باب ١٣- من أبواب موانع الإرث حديث ١

أمر قاتله أو أياه أو أحميه وهو من أهل البيت وهو وارثه يرثه قاتله ع، نعم
 أنه قتله بحق - أو مقتضى عموم العنة عدم المص في كل قتل كان بحق جاز للقاتل
 تركه أم لا - ولو قتل مورثه قصاصاً ورثته لا يقصر حصته لا يجزأه بالعمل - وبه يقيد
 إطلاق ما دل على أن القاتل لا يرث

القتل خطأ لا يمنع من الارث

الثانية (ولو كان القتل خطأ) فيه احوال - ١ - أنه لا يمنع من الارث ذهب إليه المفيد
 وسار والمحقق والشهيد الثاني في طهر المسالك وفي اشرايع وعن التحرير
 نسبت إلى الأشهر - ٢ - أنه لا يرث - ذهب إليه العما - ٣ - أنه (مع من ارث الدية) خاصة
 دون باقي التركة (على قول) مشهور كما في أندوس - وفي الجواهر ولعله كذا
 لأنه المشكوك عن المشايخ الأربعة والعشرين وأطوسيين والنقاصي والحنفي والكيدري
 والعلامة وولده وأنشيديين وأبي العباس والضيبي وغيرهم - بل عن الانتصار
 الخلاف والغلبة والرائز الإجماع عليه

ومثلاً لا اختلاف اختلاف النصوص فاسماعيلي طوائف - الأولى - ما يدل على القول
 الأول - كصحيح (١) عداة بن مسان عن أبي عداة ع، عن رجل قتل أمه يرثها قال
 ع، إن كان خطأ ورثها وإن كان عمداً لم يرثها - وصحيح (٢) محمد بن قيس عن أبي
 جعفر ع، إذا قتل الرجل أمه خطأ ورثها وإن قتلها متعمداً فلا يرثها ونحوهما
 غيرهما - ومقتضى إطلاق اسمها بعد صم ما دل من النصوص على أن حكم الدية
 حكم سائر التركة أنه يرث من الدية أيضاً (دعوى) أن المتأد غيرهما - وإيضاً أن ما
 يرث منه غير مذكور والقربة على إرادة ما يشمل الدية مقفودة فلا دلالة لها على ارث
 القاتل من الدية (مدفوعة) سمع النبادرو عدم ذكر ما يرث منه إية الإطلاق والشمول
 - الثانية ما يدل على أنه لا يرث مطلقاً - كحبر (٣) فضيل بن يسار عن الصادق ع،

لا يقتل الرجل نفسه اذا قتل موثقاً او ولد ابناً او اذ قد ولد له ولد ولا يرث الرجل اباه اذا
قتل وان كل خطأ - وحر (١) العلاس الفصل عنه ١٤٤ في حديث قات ولا يرث الرجل
الرجل اذا قتل هو وان كان خطأ - الثالثة ما يبدل على انه لا يرث من ابدية - كالمسوى (٢)
يرث الميراث من مال زوجها ودينه ويرث الرجل عن ماله او دينه ما لم يقتل احدهما
صاحبه فان قتل احدهما صاحبه عمه - فلا يرث من ماله ولا من دينه وان قتل خطأ ويرث
من ماله ولا يرث من دينه - ولا يصير اختصاصه بالروحين لعدم انقضاء الفصل - كما
لا يصير ضعف سنده لا يحضره بكثرة - والنصوص الاربعة (٣) اندالة على ان الروح
والزوجة لا يرث احدهما انما يرث من دين الآخر المستول عمداً كان سواء كان عمداً
او خطأ - وهذا ثبت في الروحين ثبت في غيرهما لعدم الفصل - هذه هي نصوص المسألة
والحق ان يقال في الجمع بين الناطقة اشابه ضعيفة الاسناد - لان احدهما
مرس - وراوى اثنين منها محمد بن سنان ومعنى بن محمد مع انه لم يعمل بها
اصف ابى ذلك معارضتها بالناطقة الاولى الراححة عيسى بن جعفر - وهي مفروجة
او محمولة على التثنية - واما الناطقة الثانية فمسوى - من احصى مضى من الناطقة
الاولى فيقيد اطلاقها به - وباقى نصوصها تكون الستة بينها وبين الاولى
عموم من وجه ويقدم ذلك النصوص لان اول امر حديث الشهره وهي معها -
وقدم - فالقول انما ثبت اظهر - ثم انه ربما يستدل للقول الثاني بالعمومات لانه
على ان انقضاء لا يرث - وفيه انه يجب تخصيصها بما مر كما انه قد استدل بقول
الاول سادل (٤) على رفع الخطأ - وفيه اولاً انه لو سلم دلالة تكون اخبار المقام
احص منه فتقدم عليه - وثانياً - انه لا يبدل على ذلك فان ذلك الدليل رافع للحكم
ولا يصلح لان يشترط حكم كما حقق في محله - فلا يظهر انه يرث من غير ابدية

- ١- الوسائل باب ٩- من ابواب مواعيد الارث حديث ٤
- ٢- الخلاف كتاب الفرائض ج ٢ ص ٢٦١ مسألة ٢٢
- ٣- الوسائل باب ٨ و ١١- من ابواب مواعيد الارث
- ٤- الوسائل باب ٥٦- من ابواب جهاد النفس

ولا يرث منها .

وهل يلحق شبه العمد بالعمد - كما عن جماعة منهم المصنف - في القواعد - أم بالحطأ كما عن الحلبي في السرائر والمصنف - في المختلف وجهان - اظهرهما الاول لعموم مدلول على ان القاتل لا يرث - وما عن المحقق الاردبيلي من انه حيث يحتمل اختصاصه بالعمد المخصص - فلا يصلح لان يقيد اطلاق ادلة الارث بالنسبة الى غير العمد - ونُدفع - بان احتماله بدفع بالاطلاق وقد حقق في محله ان اطلاق المقيد يقدم على اطلاق المطاق - وهل يحتص المنع بالقتل بالمشارة كما عن العماني أم بعدم التخصيص أصلاً كما عن المصنف في القواعد وجهان - لا يحد دعوى اظهرية الاول لعدم اطلاق القاتل على المسب عرفاً فتدبر .

التقرب بالتقاتل لا يمنع الارث

دشائفة - لا خلاف (١) لا كلام في ان ميراث المقتول لغير القاتل (ممن يرثه) وان بعد التقرب بالتقاتل ولو فقد الامام فيسبب الاحكام - ١ - ان ميراثه لغير القاتل وان عد عليه الاجماع المحدث والمحقق - وبشبهه عمومات الارث - ٢ - ان التقرب بواسطة القاتل لا يمنع من الارث - ٣ - يشهد به مصنف الى الاجماع والى الاصل حيث لا دلالة على كونه مانعاً - مؤيد (١) جمس عن أحدهما (٤) لا يرث الرجل اذا قتل والده او والده وولده من امرته او ميراثه ميراثه لغير القاتل - وبشبهه (٢) عن أحدهما (٥) ايضاً في رجل قتل والده وولده من امرته وان كان مقتول ولده ميراث الجد المقتول ومع ذلك فلا يصح على ما في (١) او (٢) او (٣) سبب لا ميراث - أحدهما انتقال الارث به - ثانياً حبس غيرها ممن يرث لتقربهما - وان شاء أحدهما لا يسبب انشاء الآخر - مع بطلانه في نفسه فان المحبب معقول انتقال المال اليه ومع استثنائه يقتضي معلوله - نعم ان كان ذلك القريب كافراً او معتقلاً لمسلم لا يرثه - ولو لم يوجد مانع آخر وهو الكفر

٣- ولو فقد الوارث الاخر غير القاتل فميراثه للامام وعلمنا من انه وارث من لا وارث له ولم يادل على انه ان لم يكن لمقتول ولي الامام ليس للامام ان يعفو اعدان يفل ويأخذ الدية.

فيمن يرث من الدية

(الرابعة- لا اشكال و) لا خلاف يعتد به منهم في ان (الدية يرثها من يقترب بالاب ذكور الواناما) ويشهد به مصنف الى عمومات اثبات الارث واحكامه جملة من المصنفين - كحضر (١) اسحاق بن عمار عن حمزة وعنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال ارثت دية الميت قصاصات من اقربى مرات كما يرث الام والول وجوه غيره - منها خصوص الابنية في المتقرب بالام - وعن موضع من اختلاف انه لا يرثها المتقرب بالاب ولم اذكر بوجه ووه ايضا لا خلاف يظهر في انه يرثها الروح والروح اي يرث كل مسهم من دية الآخر - بل صريح جمع مسهم الشرح في الخلاف على ما حكى اوفق عليه ويشهد به مصنفنا ابي مامر - موثق (٢) محمد بن عيسى عن ابي جعفر ع ايما امرأة صلت فمات زوجها قبل ان تنقض عدتها يرثها ترثه الى ان قال وان قتلت وارث من ديتها وان قتل وارث هي من ديتها ما لم يقتل احدهما صاحبه - موثق (٣) محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع في حديث فداققت وقت وهي في عدتها وارث كل واحد مسهم من دية صاحبه - وجرى (٤) عبيد بن زرارة عنه وعنه للمرثية من دية زوجها والرجل من دية امرأته ما لم يقتل احدهما صاحبه - وحسن (٥) محمد بن قيس عن النضر ع المرثية ترث من دية زوجها ويرث من ديتها ما لم يقتل احدهما صاحبه ويحويه - حسن (٦) اسحق بن عمار ع واما حصر (٧) السكوني عن جعفر عن ابيه ان عليا وعنه كاد لا يرث المرثية من دية زوجها شيئا ولا يرث الرجل من دية امرأته شيئا ولا الاحوة من الام من الدية شيئا - فان امكن تقييده

١- الوسائل - باب ١٤ - من ابواب موانع الارث حديث ١

٢- ٣- ٤- ٧- الوسائل باب ١١ - من ابواب موانع الارث حديث ٢- ١٣- ٤

٥- ٦- الوسائل باب ٨ - من ابواب موانع الارث حديث ٢- ٣

اطلاقه بالخصوص المتقدمة فيحمل على ما اذا قتل احدهما صاحبه فلا اشكال ولا
يتعين طرحه لعدم صلاحيته لمعارضة ما هو اشتهر منه وما صح سدا - ومخالف للامة
ولذلك حملة في محكي التهذيب على القبة

واما الخلاف (في المقرب بالام) وفيه (قولان) بل اقول - احدهما لا يرث
المقرب بالام ذهب اليه المنيذ والشيخ في النهاية وموضع من الخلاف والحسي و
القاضي والحسي وابن زهرة والمحقق وغيرهم ولم ينع قول الاكثر كما عن الكفاية
وعليه الاجماع كما عن الخلاف والسرئر - ثانيا لا يرث ايضار هو المسبوب
الى الشيخ في المبسوط وموضع من الخلاف وابن حمزة والمصنف ربه في حيايات
القواعد وغيرهم في غير هذا ثلثها لا يرث من المقرب بلاء خصوص الاخوة
اختاره صاحب الكفاية رد واستوجبه في المسائل

والمتن جملته من الخصوص - كصحيح (١) سليمان بن خالد عن ابي عبد الله
ع، نصي على ع، في دية المقتول لا يرثها الورثة على كتاب الله وسهامهم د لم
يكن عبي المقتول دبر الا الاخوة والاحوات من الام فانهم لا يرثون من دية شيئا
وصحيح (٢) ابن سنان عن الصادق ع، نصي امير المؤمنين ع وان الدية رثها
الورثة الا لاهوة والاحوات من الام فانهم لا يرثون من الدية شيئا - وصحيح (٣)
محمد بن قيس عن الصادق ع، الدية يرثها الورثة على مرائض الميراث الا لاهوة
من الام فانهم لا يرثون من الدية شيئا - وجوها غير هذا - واستدل بها القول الثالث -
دلائلها عليه واضحة - واما استدلال القول الاول دعوى اب حرمان الاخوة
والاحوات يستأجر حرمان غيرهم من المقرب بالام بطريق اولي اذ حرمان الاقرب مستلزم
لحرمان الاعد - وبعد وجود انقضاء بالفرق ولذا حكم اشيء في محكي الدروس
اولا ان يصر على موضع النص وقد عدوا الاقرب مع قرابة الام مطلقا

واستدل لثاني بمجموعات الارث - وبخر اسحاق المتقدم الدان باطلاقه
على ان من يرث من الميت يرث الدية كسابر الاموال - وبما عن الصيمري من ورود

الرواية بذلك - لكن الاولين يتعين تفيد اطلاقهما بالنصوص المتقدمة - والاخير غير ثابت ويمكن ان يكون نظره الى حر اسحاق - فلاظهر هو القول الاول - وان كان الجمود على موضع النص يقتضى البقاء على الثالث

الخامسة (ولو لم يكن للمقتول عمدا وارث لم يكن للامام العمول اخذ الدية او القتل) كما هو المشهور بين الاصحاب والنصوص شاهدة به لاحظ - صحيح (١) ابى ولاد عن ابى عبد الله ع عن رجل - سلم قتل رجلا مسلما عمدا لم يكن للمقتول اولياء من المسلمين الا اولياء من اهل ائمة من قرأته قتله ع وعلى الامام ان يعرض على قرأته من اهل دية الاسلام الى ان قال فان لم يعلم احد كان الامام وبى امره ان شاء قتل وان شاء اخذ الدية الى ان قال واسم على الامام ان يقتل او يحدد الدية وليس له ان يمتدح ويحويه صحيحه (٢) الاخر - فمعنى الحل من ثبوت حق العمول لانه اولى بالمعمول اجتمع دمي مقتول النص - ومنصى اطلاقهما عدم الفرق بين قتل العمدا والخطاء كما عن الشيخين وغيرهما الفتوى به

الدية في حكم مال الميت في جميع الاحكام

السادسة لاحلاف في ان الدية في حكم مال المقتول (و) يتفرع عليه انه «يقضى من الدية الديون» (بحر مجيها (النوايا وان كانت للعمد) اذا حدث لدية - و عن بعضهم دعوى الاجماع عليه بل عن المصنف والحلاف انه قول عامة الفقهاء الا اثار - ويشهد له مضى الى ذلك والى حر اسحاق بن عمار وصحيح ما يمان بن الحارث المتقدم - خبر (٣) ابى بصير عن ابى عبد الله ع عن الرجل قتل وعليه دين وليس له مال فهل لا ولياته ان يسهوا دمه لقتله وعليه دين فقال نص - ان اصحاب الدين هم الخصماء للقاتل فان وهب اولياته دمه للقاتل صموا الدية للمراء والافلا

٢-١- الوسائل ج ٦٠ - من ابواب القصاص في النفس حديث ١-٢

٣- الوسائل باب ٥٩ - من ابواب القصاص في النفس حديث ١

وخبر (١) على بن ابي حمزة عن ابي الحسن موسى ع، قال قلت له جمعت هذا رجل منع قتل رجلا متعمدا او خطاء وعليه دين وليس له مال واراد اوليائه ان يهبوا دمه للقاتل قال ع ان هووا دمه ضموا دية فقالت ان هم ارادوا قتله قال ان قتل عمدا قتل قاتله وادى عنه الامام الدين من سهم العارمين الى ان قال قلت فعلى من الدين على اوليائه من الدية او على امام المسلمين فقال ع بل يؤدوا دية من دينه اننى صالحوا عبيها اوليائه فانه احق بدينه من غيره الى غير ذلك من النصوص في خصوص الدين

وهذا روايات في الوصايا - كصحيح (٢) محمد بن قيس قضى امير المؤمنين ع في رجل اوصى لرجل بوصية مقطوعة غير مائة من ماله ثشاو ربعا واقل من ذلك او اكثر ثم قتل بعد ذلك الموصى فقضى في وصية امها تعد من ماله ومن دينه كما اوصى - وخبر (٣) السكري قال امير المؤمنين ع من اوصى بشئ ثم قتل خطأ فان ثلث دينه داخل في وصيته وسجوه غيرهما من النصوص فلا اشكال في الحكم - ومع ذلك فلا يصح اني ما قبل من امها لانصرف في الدين لان الدين كان متعلقا بالمديون في حال حياته وساله بعد ما هو الميت لا يملك بعده وانه واجتهاد في مقابل النص - مع انه كما عتبر كونه ماله بعد الموت استدامة فيعتبر كونه ابتداء والمات واحد - ولا الى ما قبل من ان الواحد في العمد القصاص الذي هو حق الوارث فدية المأخوذة هي عوض عن حقه لامدحية لميت فيها فانه كالاول واجتهاد في مقابل النص - مع انه اما يجب القصاص عوضا عن نفس المقتول والدية نظير العوض عن المثل المستحق

(و) الساعة - المسبوبة الى جماعة انه (ليس للدين المع من القصاص) وان لم يكن مال للميت بقضى منه دينه - وفي المسالك جعله الا شهر - وعن جماعة منهم الشيخ ره والحنى وانقضى والاسكافي وابن زهرة مدعي عليه الاجماع ان لهم

١- لوسائل باب ٥٩- من ابواب القصاص في النفس حديث ٢

٢-٣- الوسائل باب ١٤- من ابواب الوصايا حديث ٢-٣

الوارث حتى يصم الوارث الدين - واستدل به حبر أبي بصير المتقدم - وبحره (١) الآخر عن أبي عبد الله ع في الرجل يقتل وعليه دين وليس له مال فهل لأوليائه ان يم - وادمه ثقاته وعليه دين فقال ان اصحاب الدين هم الحصماء للقاتل وان وهب اوليائه دمه ليقتل فجائز وان ارادوا بقود فليس لهم ذلك حتى يضمنوا الدين للعرماء والا فلا - وان حذر ان الاشكال فيهما من حيث السد لاستناد القدماء السهام - ولان الحبر الاول رواه الشيخ بسنده عن يونس وللشيخ الى يونس اسناد بعضه صحيح - والمصنف في محكي الخلاصة صحيحه - ولكن غاية ما يدل عليه الحبر الاول انهم ان اختاروا القود صموا للدين ولا يدل على عدم جوار القصاص الامع الصمان فيعلم انه ليس هو مستند القدماء فان مستند لهم هو الحبر الثاني والشهد به وان ضمه لكن عروت ان استناد المشهور اليه حابر للضعف (ويعارضه) حرجي بن ابي حمزة المتقدم الدال على جوار القود وانه ان اختاروا القود ادى دية الامام من سهم العار من - وايضا يعارضه حرجي بن ابي بصير المتقدم الدال على جوار القود الا انهم يصمون الديه - وحيث ان المشهور بين القدماء هو القول بالمصنع الامع الصمان والشيء اول المرجحات فيقدم حرجي بن ابي بصير الدال عليه - ووجه لا يصمى الى ما قيل من ان القصاص حقهم - وليس لاحد المصنع عنه - سيما وقد قال الله تعالى (٢) ومن قبل مصوما فقد جعلنا لولي سلطانا ولا الى ما قيل ان احد الدية اكتساب وهو غير واجب على الوارث في دين مورثه - ولولا ان ما قيل من ان العمومات الواردة في القصاص تدل على ان لهم ذلك لان شيئا من ذلك لا يقاوم النص الخاص كما لا يخفى

(الثالث) من المواقع (الرق) وعلى ما عيه سائنا في هذا الشرح من العلماء ما حث العبد والاماء لان تعرض لذلك ايضا

١- الوسائل باب ٢٤- من ابواب الدين وانقرض حديث ٢

٢- سورة سى اسرا ذل آية ٣٤

وغيرها من الفروض مراع عيها. وقد مررت تلك ايضا

صور اجتماع بعض الفروض مع بعض

اثنائي - ان ماد كرحكم السهام المعروضة مفردة - واما فرضها منصبا
بعضها الى بعض بعضها يمكن وبعضها يمنع - وصور اجتماع اثنائي ممكنا
وتمتعاً احد وعشرون صورة حاصلة من ضرب السهام الستة في مثله. ثم حذف
ما تكرر منها - وهو خمسة عشر - وذلك لان النصف يمكن اجتماعه عقلا مع مثله
وساير السهام - فهذه ستة صور - ثم يفرض الربع مع السهام الخمسة متدا ان واحدا
منها مكرر وهو اجتماعه مع النصف فانه قد فرض في الست الاولى - فبقي الصور
الخمس بالست تكون الصور احدى عشرة - ثم يفرض الثمن ككث ويكرره ثمان
وهما اجتماعه مع النصف - ومع الربع - لذكرهما في السابقين - فبقي اربع
ويقسم الى ما تقدم فتبع خمسة عشر - ثم يفرض الثلثان كل ستة يتكررها ثلث صور
وهي اجتماعه مع النصف - ومع الربع - ومع اثنى عشر فالصور السابقة
تبع الصور ثمانى عشرة - ثم يفرض الثلث ستة يتكررها اربع كما هو واضح - ثم
يفرض الدس ككث يتكرره خمسة وعشرون الى الصور الى السابقة سبع المجموع
احدى وعشرون صورة .

ثلاث منها متممة - وهي واحدة من صور اجتماع النصف مع غيره وهي
مع اجتماعه مع اثنين لامتزاجه انقول والافاضه واقع كزوج واثنين فصاعداً
لاب لكى يدخل النص فلم يتحقق الاجتماع مطلقاً - واثنان من صور اجتماع الربع
مع غيره وهما اجتماعه مع مثله - لانه سهم الروح مع الولد - والزوجة بدون
الولد ولا اجتماعان واجتماعه مع الثمن - لانه نصيبا مع الولد والربع نصيبا مع
علمه - او نصيب اربع معه وهما لا اجتماعان - واثنان من صور اجتماع الثمن
مع غيره - وهما اجتماعه مع مثله لانه نصيب الزوجة وان تعددت خاصة فلا تعدد

واجتماعه مع الثالث لانه حسب الروح مع الولد واشتت بصيب الام معه - او
الاثنين من اولادها لامع الولد والام - وواحدة من صور اجتماع الثلثين - وهي
اجتماعهما مع مثلهما بخلال العول - ولعدم اجتماع مستحقهما متعدد أي مرة
واحدة واثنان من صور اجتماع الثلث - وهما - اجتماعه مع مثله وان فرض في
الثلثين والاختين لان السهم في القرض هو اثنان جملة لاجتماعهما - واجتماعه مع
السدس لانه صيب الام مع عدم الحاجة و سدس بصيبها معه .

ودنى من الصور ثلث عشرة فرضها واقع صحيح وايك الاشارة اليها ١-
اجتماع النصف مع مثله كزوج واحد لآب - ٢- اجتماعه مع الربع كزوج و بنت
وروجة واحد - ٣- اجتماعه مع الثمن ودك في روجه و بنت - ٤- اجتماعه مع الثلث كزوج
وام مع أم العاخاب - ٥- اجتماعه مع السدس كزوج و واحد من ثلاثة الام - ٦-
اجتماع الربع مع الثلثين كزوج واثنين - ٧- اجتماعه مع الثلث كزوج وام - ٨-
اجتماعه مع السدس كزوج مع احد الابوين اذ كان هناك ولد - ٩- اجتماع الثمن
مع الثلثين ودك في روجه واثنين - ١٠- اجتماعه مع السدس وهو في الروجة
واحد الابوين مع ا ولد - ١١- اجتماع الثلثين مع الثلث وهو في اثنتين فصاعدا
لآب مع اوجة لآب - ١٢- اجتماعهما مع احدس كسنتين واحد الابوين - ١٣- اجتماع
السدس مع احدس ودك في الابوين مع الولد

نسبة احد العددين مع الآخر

١- ث - العددان اما متساويان أو مختلفان - والمختلفان اما متداخلان أو
موازيان أو متساويان

اما المتساويان - فكل ثلاثة وثلاثة - وخمسة وخمسة وهكذا

واما المتداخلان فاما العددان المختلفان اللذان يقسم الاكثر منهما بالاقل ادا
استند منه مرين فصاعدا كالثلاثة مع التسعة والخمسة مع العشرة وان اردت ان

نعرف ان العددين متداخلان فاسقط الاقل من الاكثر مرتين فصاعدا و زد على الاقل مثله
مرتين فصاعدا فان في الاكثر بالاقل اوساوي الاقل الاكثر بزيادة الامثال فمما متداخلان

واما المتوافقان فهما العددين اللذان لا يقسمي الاكثر ، الاقل ولكن يقسمهما
جميعا بعدد ثالث كالسنة مع العشرة فانه لا يقسمي العشرة بالسنة ولكن يقسمهما - الاثنان
وان اردت ان تعلم هل العددان متوافقان ام لا فاسقط الاقل من الاكثر ما يمكن فمما
بقى فاسقطه من الاقل فان بقي شيء فاسقطه مما بقي من الاكثر ولا يزال تعمل ذلك
حتى يقسمي العددان مقصودا من احدهما في عدد وهو متوافقان - وان بقي واحد فبما
يتوافقين - ثم ان المتوافقين موافقان بالحر والساكنين ذلك ، بعدد من في اثنين
فهما متوافقان بالنصف وان في ثلاثة - فمما متوافقان باثنتي عشرة فبالعشر
وهكذا ، ان احدى عشرون - ونسعة واربعون يسقط الاقل من الاكثر مرتين بقي
سبعة تسقط السبعة من الاول ثلاث مرات يقسمي اعداد فمما متوافقان - لاسماع

واما المساويان فهما العددين غير المتوافقين العددين اذا اسقط الاقل من
الاكثر مره او مرارا بقي واحد مثل ثلثة عشر وعشرين فانه اذا سقط الاول من الثاني
بى سبعة واد اسقطت من ثلثة عشرة هي ستة واد اسقطت ستة من سبعة بقي واحد

ثم انه في المتوافقين احدى العددين باكثر من عدد واحد كما في اثني عشر
وثمانية عشر - فانه يقسمهما ستة وثلثه والاثنان - فمما يقسمهما بالسدس والثلث
والنصف - بعشر في العمل بالحر والساكنين هو السدس لانه اقل بقدره واسهل
في الحساب

ثم ان العدد الذي يقسمي المتوافقين والمراد به فوق الواحد ان كان مادون
العشرة فله واقفة احد الكسور الممثلة بالسبعة اى النصف واثنان والرابع والخمسين
وهكذا وان كان ما فوقه ان كان مصدرا كالاثني عشر والاربعه عشر والخمسة عشر
ولمواقفة ذلك الكسر انصاف المسوب اليه بجزء كصنف السدس في الاول
وصنف السبع في الثاني ونصف الخمس في الثالث - وان كان العدد اصم لا يرجع
الى كسر مطلق ولا الى جزئه كاحد عشره - فالمواقفة لجزء من ذلك العدد كاثني و

عشرين وثلاثة وثلاثين فيه لا بعدهما الا احد عشر ولموافقة يسهما جزء من احد عشر
فترد احدهما اليه وتضرب في الآخر فتضرب اثنين في ثلاث وثلاثين - او ثلاثة في
اثنين وعشرين

مخارج الفروض الستة

الرابع في بيان مخارج الفروض الستة وطريق الحساب - فاعلم ان عادة اهل الحساب
اخراج الحصص من اقل عدد يقسم على ارباب الحقوق من دون كسر ويضيفون حصة
كل واحد الى ذلك العدد - ودا كان اسير قبلوا ان بكل واحد منهم اسهم من سهمين من
تركته - ويسمون العدد المضاف اليه اصل المال ومخرج السهام - ويعنى بالمخرج قل
عدد يخرج منه ذلك الجزء المكسور صحيحاء (النصف من اثنين والثالث والثلاثون من ثلاثة و
الرابع من اربعة والسادس من ستة والثمن من ثمانية) لانه يخرج النصف صحيحا من اثنين
لان نصفيهما واحد صحيح وهكذا في البقية - حيث ان مخرج الثالث والثلاثين واحد
وهو ثلاثة - فذلك كانت مخارج الفروض الستة خمسة

ثم ان الورثة ان لم يكن يسهم ذورهم وكانوا متساويين في الارث عددهم وسهم
اصل المال كاربعة اولاد ذكور وان كانوا يقتسمون للدكر مثل حظ الانثيين واجعل
لكل ذكر سهمين وللاثني سهم مما اجتمع فهو اصل المال فان كان يسهم ذورهم
او اصحاب فروض فاطلب عدد ذلك السهم او ثلث السهام واقسم الباقي بعدد
السهم او السهام على رؤس ما في الورثة ان تساوا او على سهامهم ان اختلفوا - و
ذلك بان تطب اولا مخرج الفروض مما بقي ان لم يكسر على باقى الورثة - كفى
ذلك كزوج وابوين وبين خمسة وابنين وبنت - فطلب اولا مخرج السادس والرابع
وهو اثناعشر فعطى الزوج ثلاثة والزوجين اربعة والباقي خمسة لانكسر على الباقي
وان انكسر ضربت سهامهم في العدد الذي حصلته في المثال ان كان اسان - فاعرهما

في الأثني عشر وان كان ابن بنت فصر ب الثلاثة إلى هي محرر قسمتهما في الأثني عشر - وهكذا

ثم ان العروض الستة اما ان يقع في المسألة واحد منها - او اثنان فصاعداً فان وقع فيها واحد فالمخرج المأخوذ من هذا الكسر هو اصل المسألة كما مر - وان وقع فيها اثنان فصاعداً فان كان القرصان من محرر واحد كالأثني والثلاث - فالثلاثة اصل المسألة - وان كانا مختلفي المحرر - احداً المحررين وبظرفهما فان كان متداولين - كالشمن والصف - فأكثر المحررين اصل المسألة ففي المثال المخرج الشمسية (و) ان كانا متوافقين كما اذا اجتمع الربع والندس صرت وفق واحد المحررين في جميع الاحرف للمجتمع هو اصل الفريضة - ففي المثال نصرب ثلاثة هي أربعة - او اثنين في ستة - (لو كان في الفريضة ربع وندس فمن اثني عشر و) كذا لو كان (الشم والندس) فانه (من أربعة وعشرين) لان الشمية توافق اربعة بالصف نصرب نصف احدهما في الاخرى وهكذا وان كانا متباينين كما اذا اجتمع الربع والثلاث صرت احد المحررين وجعل الحاصل اصل الفريضة وهي اثني عشر في المثال .

ثم انه انقسمت على الجميع بضعة وذلك - (و) لكن (قد ينكسر الفريضة) فان كان على فريق واحد - لم يقسم من السنة بين العدد والصف سوى التوافق والتباين لعدم الاحتياج الى ان يصعد المسألة على وجه ينقسم على المنكسر سبعة غير كسر واعتبار التداحل يوجب انقاء الفريضة على حالها فلا يحصل العرض فيقتصر على اعتبار السنة بين نصيب من ينكسر عليه وعدد رؤسهم - وعليه (فصر عدد من انكسر عليه في اصل الفريضة ان لم يكن بين نصيبهم وعندهم وفق) اي كانا متباينين فما اجتمع صحت منه المسألة (مثل) روح واحوين ومثل (ابوين وخمس بنات) فان الفريضة في الاول من ثين فان لروح الصف وهما اقل عدد يخرج منه اصف صحيحاً - واحدهما للروح بقى واحداً لايصح تقسيمه على احوين ولا موافقة فيصرب عددهما في اصل الفريضة فيبلغ أربعة فتصح التسمية ح بلا كسر وفي مثال المصنف اصل

العريضة مثلاً في مروض سدساً وثلاثين - ومخرج الثنين بداخل مخرج
السدس فاصل العريضة مخرج السدس - للابوين اثنان ينقسم عليهما - والنسب
اربعاً لا تنقسم على عدد من صحيحة - ولا وفق - لانه اذا اسقطت الاربعة من الخمسة
يبقى واحدة مضرب عددهن في اصل العريضة تلح ثنين للابوين عشرة وللبنات
عشرون لكل واحدة اربعة هذا اذا لم يكونا متوافقين (والاضربت الوفق من العدد)
في اصل العريضة مثل التوافق مذكوره بقوله (كابوين وست بنات) فان العريضة
كما مر ستة للابوين اثنان وللبنات اربعة وهي لا تنقسم عليهن على صحة والصيب
وهو الاربعة يوافق عددهن وهو الستة بالصفه (تضرب) نصف عددهن وهو (ثلاثة)
التي هي (وفق العدد مع الصيب في العريضة) فتبلغ ثمانية عشر - لانه قد كان للابوين
من الاصل سهمان صريهما في ثلاثة فكان لهما ستة - والنسب من الاصل اربعة صريتها
في ثلاثة فاجتمع لهن اثنا عشر لكل ست سهمان - وللابوين ستة فيكون المجموع ثمانية
عشر هذا كله اذا انكسرت العريضة على فريقين

واما ان انكسرت على اكثر من فريق فاما ان يستوعب الكسر المجموع او
يحصل لبعض الزايد على فريق دون البعض - وعلى التقديرين اما ان يكون بين
سهم كل فريق وعدده فرق او يكون لبعض دون البعض او لا يكون في جميع فلهذه
ست صور وعلى التقادير الست اما ان يبقى الاعداد بعد انقائها على حالها او ردها
على حده الوفاق او رد البعض وابقاء البعض متممة او متداخلة او متوافقة او متباينة
او بيعة صرب الستة في الاربعة اربعة وعشرون وقد يجتمع فيها الارصاف بان يكون
بعضها متبايناً لبعض وبعضها موافق وبعضها متداخلاً فلهذه جملة اقسام المسألة
في الكلام في مقامين - الاول فيما اذا كان الكسر على الجميع - وله انواع ثلاثة

النوع الاول ان لا يكون هناك وفق بين نصيب كل فريق وعدده - وفيه اربع صور
ان الصورة الاولى - ماذا كانت الاعداد متممة - كثلاثة اخوة من الاب ولثلاث من
الام - وحيث ان فيها ثلاثاً - وهو عريضة الاخوة من الام - فاصل العريضة ثلاثة - وثلاثها
واحد ينكسر على ثلاثة الام - وثلاثها - اثنان لاحوة الاب - واعداد الاخوة متممة

فيكتفى باحدهما ، تضربه في اصل المريضة تسع مئة ثلاثة مئها لاحوة الام لكل واحد سهم وستة لاحوة الاب لكل واحد سهمان

الصورة شابة ان تكون الاعداد متداخلة كما لو كان ، حوة الاب ستة ، احوة الام ثلاثة فيقصر على الستة وتضرب في اصل المريضة وهي ثلاثة تبلغ ثمانية عشر لكل واحد سهمان

الصورة الثالثة ان يكون الاعداد متواءمة كما لو كان الاحوة من الاب ستة والاحوة من الام اربعة - فيضرب وفق احدهم في مجموع الاخر - وهواثنان في ستة - او ثلاثة في اربعة - فيكون المجموع اثني عشر - ثم يضرب المربع في اصل المريضة وهي ثلاثة - تسع ستة وثلاثين - للاحوة من الام اثنا عشر لكل واحد ثلاثة اسهم - وللحوة من الاب اربعة وعشرون لكل واحد اربعة اسهم

الصورة الرابعة ان تكون الاعداد متسقة - كثلاثة احوة لام اربعة لاب فتضرب احدهما في الاخر ثم المربع في اصل المريضة تبلغ ستة وثلاثين - للاحوة من الام اثنا عشر - وللحوة من الاب اربعة وعشرون

النوع الثاني ان يكون عدد المعصية يوازي النصيب وعدد المعصية لا يوازيه وفيه ايضاً الصور الاربعة .

الاولى - ان يبقى الاعداد بعد رد الموافق الى جرته متماثلاً - كما لو كانت الورثة - زوجتين وستة احوة لاب - فان مريضتهم اربعة فان فيهم اربع - لا تنقسم على المربعين وحيث ان لاحوة ثلاثة - وهي نوافق عددهم باثلاث بالمعنى الاعم - فبرد الستة الى اثنين تماثل عدد الزوجات لكونهم ماروجتين فيقصر على احدهما وتضربه في اصل المريضة وهي الاربعة - تبلغ ثمانية - للزوجين اثنان - لكل واحدة واحد وللحوة ستة كلك -

الصورة الثانية ان يبقى الاعداد بعد الرد متداخلة كما لو كانت الزوجات اربعاً - فيدخلها الاثنان فلان عدد الاحوة اليهما - فيجتري بلاكثر وتضرب في اصل المريضة وهي اربع - تبلغ ستة عشر للزوجات الاربع اربعة وللحوة

الستة اثنى عشر .

الصورة ثالثة ان تنفى الاعداد بعد الرد متوافقة - كزوجتين وستة اخوة من الاب وستة عشر من الام فريضة اثنا عشر - وهي الحاصلة من ضرب اربعة محرج الربع في ثلاثة محرج الثلث - وزوجتين ثلاثة لانفسهم عيها وهي مبنية اعددهما ولاخوة من الاب خمسة وهي ايضا مبنية لعددهم ولايقسم عليهم - ولاخوة من الام اربعة وهي توافق عددهم - اربع فتردهم الى اربعة جزء الوافي يوافق عدد اخوة الاب بالنصف مضرب نصف احدهما في الاخر ثم المجموع في اصل العريضة وهي اثنا عشر تنبع مائة واربعة واربعين ولا يحتاج الى النظر الى عدد الزوجات لانه اما يوافق بالنصف ايضاً لاربعة اموجب لاصراح - فله وهو واحد او مداحل لهما - وزوجتين ستة وثلاثون لكل واحدة ثمانية عشر - وكلاهما الام ثمانية واربعون لكل واحد ثلاثة ولاخوة الاب ستون لكل واحد عشر

الرابعة - ان تنفى الاعداد بعد الرد متساوية - كما لو كانت الزوجات اربعاً والاحود من الاب خمسة ولاخوة من الام ستة عيهم من العريضة اربعة يوافق عددهم بالنصف - وتردهم الى ثلاثة - يقع حصة بسبها وبين الاربعة والخمسة - مضرب الثلاثة في اربعة ثم مرتفع في خمسة ثم المجموع في اصل العريضة وهي اثنا عشر تنبع سبع مائة وعشرين - وزوجات منها مائة وثمانون بكل واحدة خمسة واربعون ولاخوة الام مائة - واربعون بكل واحد اربعون ولاخوة الاب ثلاثمائة لكل واحد ستون .

النوع الثالث ان يكون بين نصيب كل فريق وعدده وفق فترد كل الوافي ثم تعتبر الاعداد فياتي فيها الصور الاربعة .

الصورة الاولى ان تنفى الاعداد مدردتها متماشية كزوجات (ويبقى ذلك في المرض يطو ثم يتزوج ويدخل ثم يموت) وثمانية من كلاله لام وعشرة من كلاله الاب والعريضة اثنا عشر انحصار من ضرب محرج الثلث في محرج الربع اثنان هما الفرصان - وزوجات ثلاثة يوافق عددهن - ثلث - وكلاهما الام اربعة يوافق عددهم

بالربع - ولكل الالة الاب خمسة يوافق عددهم بالخمس فيرد كل من الروحات والاحوة من الطرفين الى اثنين لاسبا ثلث الاول وربع الثاني وخمس الثالث فتمثل الاعداد فيجتزى باثنين وتصيرهما في اصل الفريضة يطلع اربعة وعشرين فلروحات منه لكل واحدة واحد - ولاخوه الام ثمانية لكل واحد سهم ولاخوة الاب عشرة - لكل واحد واحد

الصورة الثانية ان بقى الاعداد بعد ردّها الى جزء الوقت متداخلة كاحداث العزور في الصورة الاولى - الا ان الاخوة من الام ستة عشر فصيهم يوافق عددهم بالربع ايضا يرددهم لى اربعة والاثان الذان رجع اليهم عدد الزوجات والاحوة للاب يداخلاها فيجتزى بالاربعة وتضربها في اصل الفريضة تدع ثمانية واربعين - للزوجات اثناعشر لكل واحدة سهمان - وللأخوة للام ستة عشر لكل واحد سهم و الباقي وهو عشرون للاخوة للاب لكل واحد سهمان -

الصورة الثالثة ان تبقى الاعداد بعد ردّها الى حر الوهن متوائمة - كما لو كان الاخوة من الام في المثال اربعة وعشرون توافق الاربعة بالربع فيرجع عددهم الى ستة واخوة الاب عشرون يوافق نصيبهم بالخمس فيرجع عددهم الى اربعة وقد رجع عدد الروحات الى اثنين فيس كل عدد ومائة ومائة موافقة بالنصف فيسقط الاثنان ويضرب اثنان في ستة ثم المرتفع في اثنى عشر تابع مائة واربعة واربعين فلزوجات ستة وثلاثون لكل واحدة ستة - ولاخوة الام ثمانية واربعون لكل واحد سهمان - فيبقى سنون للاخوة من الاب لكل واحد ثلاثة اسهم

الصورة الرابعة ان تكون الاعداد بعد الرد متباينة - كما لو كان الاخوة من الام في المثال اثنى عشر فيرجع عددهم الى الرد الى ثلاثة - واخوة الاب خمسة وعشرين فيرجع عددهم الى خمسة فيبقى العدد اثنين مع ثلاثة وخمسة وهي متباينة فيضرب اثنان في ثلاثة ثم الستة في خمسة ثم الثمان في اصل الفريضة وهي اثنى عشر يطلع ثمانية وستين - فلزوجات تسعون لكل واحدة خمسة عشر - ولاخوة الام مائة وعشرون لكل واحد عشر - وللأخوة من الاب مائة وخمسون لكل واحد عشر

المقام الذي - فيما كان الكسر على أكثر من فريق ولكن لم يستوعب الجميع كما كان الورثة ثلاث روحات - وثلاثة أحوه لام و ثلاثة لآب - العريضة اثني عشر للروحات ثلاثة لا يكره عليهن - ويكره صيب الأحوه من الطرفين عليهم وبين العدد والنصيب بينهما منسابة والاعداد متشابهة فيكتفى بأحدهما وتصر به في أصل العريضة تباع سنة وثلثين من كل له من الأصل شيء واحد وعصروا في ثلاثة - فلاحوه من الأم اثني عشر وللأحوه من الأب خمسة عشر وروحات تسعة - والألوانع الثلاثة المركبة كل منها من الصور الأربع المتقدمة في المقام الأول آتية في هذا المقام وامثلتها واضحة بعدمراجعة ما ذكرناه من القواعد والامثلة - وكذا لو كانت الأعداد بعد مراعاة النسبة مختلفة فبعضها مدين لغيره من بعضها موافق إلى غير ذلك من القواعد التي تظهر مما قدمناه -

العول

ثم ن هذا كله مما ذكرنا في العريضة وفق النسخة وفي المقام قبلنا أحرار أحدهما ما (لوقصرت العريضة) عن النسخة - ثانياً ما - ما وردت عليها - والكلام في مسألتين - الأولى - ما لو قصرت العريضة عن النسخة - ولئن تقصرا لا (يدخل الزوج أو الزوجة) - مثال ذلك ما كان الورثة أبوين وسبب فصاعدا مع زوج أو زوجة - أو كابوا أبوين وبنات أو زوجة - أو كابوا أبوين وسبب فصاعدا وزوجاً - أو كابوا أبوين لامواحتين فصاعداً لآب وأم وألأب مع زوج أو زوجة - أو واحد من ثلاثة الأم مع احت زوج - فإن العريضة في المثال الأول تكمل بصيب الأبوين مع البنين وهي في المثال الثاني الثلث لأبوين والنصف للثلاث والربع للزوج فتزيد العريضة وهكذا في بقية الأمثلة - والحكم في جميع ذلك - أن الزوج والزوجة يأخذان نصيبهما ولكل واحد من الأبوين السدس في (دخل البعض على الفت والبنات والأخت والأخوات للأبوين أو لآب) لأنه لا حول للعريضة عدداً - وقد تقدم في مسائل

الفصل الاول تفصيل ذلك كله - والسبب في ان مقام هو المحدث في ذلك احتمالا
 فقول اختلف المريقان فيما لو قصرت الخريضة عن السهام في ايه على من
 يدخل النقص فذهب الجمهور الى القول بالعول بان تجمع السهام كلها وتقسم
 الخريضة عليها لدخول النقص على كل واحد قدر حصه كدرايات الديون اذا ضاقت
 المال عن حقهم - واما يسمى ذلك بالعول ادى هو من لعنت الاصداد جاء بمعنى
 الزيادة والنقصان لان العائل يريد ان تركه عن المخرج اولاه بقصص سهم كل دى
 سهم بعمله هذا - اولان السهام اذت على التركة اولان اتركة بقصصت عن السهام
 معنى الاولين يكون فعلا لعائل - ومعنى الثانيين وصف بالسهام او اتركة
 وذهب الامامية الى بطلان العول بل الظاهر كونه ثبوت من ضروريات مذهبهم
 والنصوص (١) الواردة عن ائمتهم في فيه مستقصية وقولوا ان النقص لا يدخل على
 الجميع - بل على بعض معين تقدم تفصيله وصاحبه ما ذكره زرارة في حصر صحيح (٢)
 اذا اردت ان تنفي العول فاما بدخل النقصان على الذين هم اربادة من الولد والاولاد
 حوة من الاب واما الروح والاخوة من الام فاسم لا يقصون مما سوى لهم شيئا -
 وقال (٣) ابو جعفر ع في المرسل كالصحيح ان الله اهل الابوس على جميع اهل
 المرائض فلم يقصها من السادس لكل واحد سهم واحد اهل الروح والروحة على جميع
 اهل الموارث فلم يقصها من الربع والثلث وقيل على (٤) انى طالب ع في خبر
 العبد ولا يراد الزوج عن النصف ولا يقص من الربع ولا يراد احرثة على الربع ولا
 تنقص عن الثلث وان كى اربعة اودون ذلك فمن فيه سواء ولا يراد الاخوة من الام على
 الثلث ولا يقصون من السادس الحديث قال الفصل هذا حديث صحيح على موافقة
 الكتاب الى غير ذلك من النصوص المروية عن شركاء القرآن في اهداية وقرينة
 هي الفضل الضمة لشركاء العادة الكبرى في العاجل والاجل قال (٥) امير المؤمنين ع
 الحمد لله الذى لا مقدم لما اخر ولا مؤخر لما قدم ثم صرب باحدى يديه على الاخرى

١- الوسائل باب ٦ من ابواب موحيات الارث

٢- ٣- ٤- ٥- الوسائل باب ٧ من ابواب موحيات الارث حديث ٥- ١٢- ٥- ١٢

ثم قال يا ايها الامة المتجربة بعدنيها لو كنتم قدتمتم من قدم الله و آحرسم من آحر الله
 وحعلنم اولاية واورثه لعن جعب الله ماعلى ولي الله ولا طاش منهم من فرائض الله
 ولا اختلف الشان فى حكم الله ولا تبارعت الامة فى شىء من امر الله الا وعد على
 علمه من كتابه وقواوبان امركم وما فرطتم فيما قدمت ايديكم وما الله بظلام
 للعبيد وقال به ابن عباس من الصحابة وعطاء وداود بن على الاصمغاسى من فقهاء
 العامة وقالوا اول مسألة وقع فيها احوال فى الاسلام فى زمن عمر حين ماتت امراءه
 فى عهد عن روح واحتج بجمع الصحابة وقال لهم فرض الله جده للروح والصف
 وللأختين اثنتين فان بدأت بالروح لم يبق للأختين حقهما وان بدأت بالأختين
 لم يبق للروح حقه فاشيروا على فانهم رأى الاكثر على العون ثم اظهر ابن عباس
 الخلاف وبالع به ثم ان الطرفين استدلوا بوجوه عقلية وقولية لا يسهل المقابلة لذكرها -
 بعد وضوح الحكم عندنا .

في عدم ثبوت الميراث بالتعصيب

المسألة الثانية من ضرورات مذهب الامامية عدم ثبوت الميراث بالتعصيب
 وهو توريث ما فصل عن السهام من كل من العصبة وهم الابن والاب ومن تدلى بهما
 من غير رد على ذى السهام وبى ذلك يرجع ما فى المسائل من انه توريث العصبة
 مع ذى الفرض القريب اذا لم يحط الفرض بجموع شركة كما لو غلب بنتا واحدة
 او بنت فصاعداً مع اخ واحد أو أختين فصاعداً مع عم ونحو ذلك وذهب الجمهور
 الى ثبوت الميراث به - وفى كشف النام والعصبة عنهم قسان اولهما عصمه
 نفسه وهو كل ذكر يردى الى الميت عبر واسطة او توسط الذكور الى ان قال والثانى
 عصمة بغيره وهن النسا ونسا الابن والاخوات من الابوين ومن الاب فانهم
 لا يرثن بالتعصيب الا بالذكور فى در حتمن اوقىما دونهم - انتهى - (و) على
 مذهب الامامية (لوراد الفريضة) فان كل هالك مساو لفرص له ما لفصل له بالفراة

مثل أبوين وروح أو زوجة للامثلث الاصل وللروح أو اربعة نصيبهما الاعلى و
 للاب الساقى لانه مسؤولا فرض له في هذه الحال - وان لم يكن قريبا مساويا لكان
 بعيدا لم يرث (ودت) الريادة عن الفروض على دوى العروس ستة فروصهم ولا يرث
 البعيد عنهم بالتعصيب مثل ابوين أو احدهما وست واح أو عم فان للثالث النصف
 ولا يوين لكل واحد سهم السدس وبقي سدس يرد عليهم احماسا على نسبة سهامهم
 ولا يعطى الاخ ولا العم شيئا - وقد اكثر الفرقان من الاحتجاج لمذهبهم وانصرة
 لهو القدرح في جانب الآخر وكنوا من الأدلة مما يؤدي الى اضطراب - ويشهد
 لمذهب الامامية مصافحا الى اجماع المحقق بل الضرورة من مذهبهم بقوص
 متواترة مروية عن ساداتهم المعصومين عليهم السلام كصحيح (١) محمد بن مسلم
 اقرى اوجعفر ع صحفة كتاب العرائض التي هي امارة رسول الله ص وحط على
 ع يده وحدثت ميم رجل ترك امة ثلاثة لثلاثة نصيب ثلاثة اسهم وللأم السدس سهم
 يقسم المال على اربعة اسهم فما اصاب ثلاثة اسهم فللأمة وما اصاب سهمها فلام وقوله
 في رجل ترك امة امة ثلاثة لثلاثة نصيب ثلاثة اسهم وثلاث سدس سهم يقسم المال على
 اربعة اسهم فما اصاب ثلاثة اسهم فللأمة وما اصاب سهمها فللاب - حديث - و
 حبر (٢) حسين الرزقي امرت من يسأل ابن عبد الله ع المال لمن هو للأقرب أو
 للعصبة فقال ع المال للأقرب والعصبة في يد النراب - وحبر (٣) حماد بن عثمان
 عن ابي الحسن ع عن رجل ترك امة واحاه قال ياشع تريد عنى الكتاب قال قلت
 نعم قل كان على ع يعطى المال الأقرب فالأقرب قال قلت فلاح لا يرث شيئا
 قال قد احمرتك ان عليك ع كان يعطى المال الأقرب فالأقرب - الى غير ذلك من
 النصوص الكثيرة المتقدمة في المسائل السالفة ولعم ما قال في المسائل ولا فائدة
 في الاكثار منها فانه المعروف من فقاهل البيت عليهم السلام لا يعرفون خلافه انتهى

١- الوصائل باب ١٧- من ابواب ميراث الاموين والاولاد حديث ١

٢- الوصائل باب ٨- من ابواب موجبات الارث حديث ١

٣- الوصائل باب ٥- من ابواب ميراث الاموين حديث ٦

ور ما يستدل له بآية (١) أه لى الارحام - وقد مر كيفية الاستدلال بها و تماميتها
 واستدل المخالف بآية الكريمة (٢) وانى خفت الموالى من ورائى و
 كانت امرأتى عذرا ذهب لى من لىك وليا يرثى ويرث من آل يعقوب واجعه رى
 و صاه لدعوى ان ركرباسل ولسا ولولا التعصيب لم يختص السوا به بل قال
 ويا اوولية فلما حصصه مد على ان سى عمه يرثونه مع الولية و ذلك لم يطمسها و
 بطوا هرايات الفرض بدعوى انه لو حار اعطاء ذى الفرض اكثر من فرضه لزم لغوبة ذكر
 الفرض - و ايضا لو اراد توريشم اكثر مما فرض لهم لعل ذلك وائالى ساطل فالتقدم
 مشه - و بحر (٣) رووه عن وهيب عن اس طاورس عن ابيه عن اس عيس عن السى ص
 و بحر (٤) رواه زبىس عن روى عن سمعان عن اس طاورس عن ابيه عن السى ص
 و بحر (٥) رووه عن عى اس عيس عن اس طاورس عن ابيه عن اس عيس عن السى ص
 (و لكن) يرد على الاستدلال بآية ن تحصى السوال لثوائد الاولى ان المذكر
 احب الى طاع و يرث من لائى - لثانية انه صلب للارث و التقيد بآية النبوة معا و
 لاشك ان ذلك غير متصور فى السبب ان شاء الله اراد المحقق الشامل للذكر و اللائى
 ذكر ذلك فى كبر العود و هو - من اصف اليه اسم برور عن السى ص انه قال
 نحن معشر الانبياء و برث درهما و لادبنا و ماتر كناه صدقة فكيف يمكن لهم حمل
 الارث فى الآية على ارث المال و يرد على الاستدلال بآيات الفرض انه نظير ان شجرة
 يبردى الفرض و غيره فى انه لا يقتضى من له الفرض عن فرضه - و تعيين الفرض لا يدل
 على عدم جوار الزيادة لاسموم و اللب الذى ليس بحجة - و بد مع قولهم ان الله تعالى
 لو اراد توريشم اكثر مما فرض لعل وائالى باطل ان الله تعالى يهب آية اولى الارحام و
 المصوص عن الائمة الطاهرين عليهم السلام - و اما الاختصاص بمطوعة على سندها لانها
 مروية عن طاوس و ابن عباس و هما قد اكرا الحديث كما رواه (٦) فآية بين مضرب

الانمال آية ٧٥ ٢- سورة مريم آية ٥

٣-٤-٥-٦- الخلاف المسألة ٨٠ من كتاب الفرائض - راجع مشكاة

المصابيح ص ٢٦٣ و سنن ابى داود ج ٢ ص ١١٠

بل يقل عن صاوس انه قارم رويت هذا واسما الشيعي انقاء على المستهم
ثم ان ما ذكرناه من الرد على دوى الفروى اسماهومى (غير الزوج والاروة
والام مع الاخوة) اما الاولان فلما مر فى ميراث اروحين من انه لا يرد عليهما شى و
تقدم ما يدل على ذلك من النصوص - واما الام فلما مر من ان الاخوة يحجبون بها عن
ما راد على السدس (و) ايضا لو اجتمع (٥٥ الصبي) مع من له نسب واحد كالاخت
من الانوين مع الاخوة من الام يكون ذو السن (اولى بالرد من النسب الواحد) كما
تقدم الكلام فيه سابقا راجع

في المناسخات

خاتمة في المناسخات وهى جمع مناسخة معاغة من السح وهو الاستبدال
وانتحويل (و) المراد بها فى المقام - ما - (لومات) انسان ولم يقسم تركته ثم مات
(بعض الوارث قبل القصة) فقد يتعلق العرص بقسمه القريبصين من اصل واحد ح
فان اتحد الوارث والاستحقاق - والمراد بان اتحاد الوارث ككون وارث الميت
الثانى هو وارث الميت الاول بعينه - والمراد بان اتحاد الاستحقاق ككون الحصة
الموجبة للاستحقاق فيهما واحدة وبصورة اخرى - ككون الارث الثانى على حسب
الارث فى الاول - كان كالفريضة الواحدة ولا يحتاج الى عمل كما لو مات الاول
وحلف اربعة اخوة واثنين من ابوام فمات اخوان قسم واحد وليس لهم
وارث الا الاخوة الباقين فان المال يقسم بين الاخوين والاخت احماساً .

(ولو تغاير الوارث) خاصة كما لو مات رجل وحلف اثنين فمات احدهما وحلف
اثنين فمات احدهما وحلف ابنتين فان الوارث مختلف فانه فى الاولى ابان و
فى الثانية ابنة - ولكن جهة الاستحقاق واحدة وهى البهوة (او الاستحقاق) خاصة
كما لو مات رجل وترك ثلاثة اولاد ثم مات احدهم ولم يحلف غير الاخوين
المذكورين فان جهة الاستحقاق فى الفريضة مختلفة فانهما فى الاولى النوة وهى

الثانية الاحوة والوارث واحد أوهما معاً كما لو مات رجل وخلف روجة واسا
وستا ثم ماتت الروجة عن ابن وست فإن الإرث في الاولى الروجة واولاده وفي
الثانية الاولاد - وحجة الاستحقاق في الاولى الروجة وفي الثانية البنوة - فإن
يخص نصيب المتوفى الثاني بالنسبة على الصحة فلا كلام - كما في المثال -
هنا فريضة المتوفى الثاني من الاول - ثلثة من اربعة وعشرين حاصلة من ضرب
محرح الثمن بنصيب الروجة في محرح الثلث والثنتين بنصيب الاب والبت الواحدة
وهي تنقسم على ورثة الثاني صحيحاً - وإن لم يخص نصيبه بالنسبة على الوارث
معير كسر - فإن كان بين نصيب الميت الثاني من فريضة الاولى وبين الفريضة
الثانية وفق (فاضرب الوفاق من الفريضة الثانية) لا وفق نصيب الميت (في الفريضة الاولى)
فما بلغ صحتهم الفريضة - مثال ذلك - ما لو ماتت المرأة وحلفت زوجاً
واحويين من دم ومشهما من اب - ثم مات الروح وحلفت اب وستين - اذ الفريضة
الاولى اثني عشر لآل فيها نصفاً وثُلثاً ونتيجة ضرب احدهما في الاخر ستة واما
يضرر احدهما في الاخر لان المدين متساويان - ثم ضربا النتيجة في اثنين لا يساويها
على عريق واحد وهو الاحوان للآل وس نصيب الروح وهو ستة - وفريضة
ورثته التي هي اربعة توافق بالسف فتضرب الوفاق من الفريضة الثانية وهو اثنان
هي اصل الفريضة الاولى وهي اثنان عشر - يبلغ المجموع اربعة وعشرين - للاحويين
للام ثلثها ثمانية وللروح نصفها اثني عشر تنقسم على ورثته لآل ستة ولكل من
البتين ثلاثة - وللحويين للآل اربعة - وكل من هؤلاء يأخذ نصيبه من الفريضة
الاولى وهو ماضرته في اصل الفريضة - وللحويين من الآل من الفريضة الاولى
اثنان يأخذانها مضروبة في اثنين تبلغ اربعة من الفريضة الاولى - وللأخوة من
الام اربعة من الاولى يأخذانها مضروبة تبلغ ثمانية وهي ثلث الفريضة - وللزوج
سنة يأخذها مضروبة في اثنين - ثم ابن الزوج له نصف فريضة وهو ثلاثة من
نصيب ابيه في الاولى يأخذها مضروبة في وفق نصيبه وهو اثنان - وللبنتين
النصف تأخذان الثلاثة مضروبة في اثنين كك -

وان لم يكن) بين نصيب الميت اثنى عشر من فرقة الاولى وبين الفرقة الثانية
وهي سهام ورثته - (وفى) بل ثلثين فاصرب تمام (الفرقة الثانية فى) اصل الفرقة
الاولى وما باع صحت منه الفريضة - مثال ذلك - ما لو توفت الميرثة - عن روح
واخوين لام واح لاب - ثم ماتت الروح عن ابيها وستة فان فريضة الميت الاول
سنة - كما عرفت نصيب الروح منها ثلاثة وهي لا تقسم على ورثته صحيحاً فان
فريضتهم خمسة كما هو واضح - والثلاثة والخمسة مثليان - فتصرب الخمسة
فى اصل الفرقة وهي ستة تبلغ المجموع ثلثين - للزوج منها خمسة عشر تقسم
على ورثته صحيحاً بكل ابن ستة وللثلاث ثلاثة وللأخوين للام معها عشرة والباقي
للاخ من الاب وكل من له من الفرقة الاولى شيء يأخذه مضروباً فى خمسة
مثلاً كان للزوج فيها ثلاثة يأخذها مضروبة فى خمسة - وللأخوين من الام اثنين
يأخذانها مضروبين فى خمسة وللأخ من الاب واحد يأخذه مضروباً فى خمسة
ثم انه قد يقع المساحات فى اكثر من فريضة - كما ومات فى المثال
السابق احد ولدى الروح - وماتت الروح - روح فان انقسم نصيب اثنى عشر
ورثته صحيحاً والاعمال فى فريضته مع الفريضة ماعدت فى الفرقة - ينفع
الاولى ولا حاجة الى التكرار

ميراث ولد الملاعة

(الفصل الخامس فى ميراث ولد الملاعة والربا والعمل والعقود) والكلام فى
مقامات الاول فى ميراث (ولد الملاعة) وقدر فى كتاب اللعان انه سب لاختفاء
الولد من الملاء ومن لوازم ذلك انه لا يرثه الولد ولا يرثه هو ولا احد من اقاربه
الاب لحكم الشارع باستقاء السب شرعاً نعم لا يلحقه حكم ولد الزنا بقى ميراثه
لامه ومن يتقرب بهاء وتقيح القول فى ذلك فى طى مسائل
الاولى ولد الملاعة (برثة) وهو من يتقرب بها وولده وروحه (ورثته) لا خلاف فى

شيء من ذلك بل الاجماع قسميه عليه - ويشهد به مصداق الى ذلك والى عمومات الارث من الايات والروايات بعدما لم يكن بذلك ابن زنا بل ان اطلق عليه ذلك كان عليه الحد - كما يشهد به - الدرر (١) الذي هو كالمصحيح عن الصادق ع - ويحد قاذف ابن الملاعة ومحوه غيره - بخصوص كثيره كحبر (٢) ورافعه عن الصادق ع - ان ميراث ولد الملاعة لأمه - من لم يكن حية فلا قرب اليها الى امه اخوانه - وغير (٣) اي بصير عن الصادق ع - في رجل لأم امرأه وانتهى من ولدها الى ان قال فسأله من يرث الولد قل ع - اخوانه قالت ارأيت ان ماتت أمه وورثها الفلام ثم مات الفلام من يرث قل ع - أمه - وحره (٤) الاخر ع - ان الملاعة ينسب الى أمه ويكون امرؤه وشبهه كنه البها - وحر (٥) منصور ع - كان على ع - يقول ادامات ابن الملاعة وله اخوه قسم ماله على سببهم الله الى غيرتكم من العصوص الآية جملة اخرى منها - وعلى ذلك الموت - وكان له ام واولاد كان لأمه اسدس والبقى للاولاد الذكر مثل حظ الانثى

وقد وقع الخلاف مما لو ماتت وكبار له خاصة - مشهور بين الاصحاب ان المال جميعه لأمه اثبت بحجة والى بالرد - وعن الصادق ع ان الميت لأمه والباقي للامام ع - حال حضوره - وعن الشيخ في الامم - حصار والاستكافي ان الباقي للامام كما عن الاول - او بيت مال المسلمين كما عن الثاني ان لم يكن له عصبة يعقلون عه - ومثلاً الخلاف اختلاف الصوص - منها ما يدل على ان جميع المال لها وهي كثيرة تعدت حدة منها - ومنها ما يدل على ان الباقي للامام المسلمين كصحيح (٦) الحديث عن ابي جعفر ع - قال ابن الملاعة يرثه امه الثلث والباقي للامام المسلمين لان حصة على الامام - وصحيح (٧) ورافعة ع - قضى امير -

١- الوصل باب ١٦ - من كتاب اللعان حديث ١

٢- ٣- ٤- ٥- الوصل باب ١ - من ابواب ميراث ولد الملاعة وما اشبهه

حديث ٢- ٧- ٨- ٣

٦- ٧- الرسائل ، ب ٣ - من ابواب ميراث ولد الملاعة وما اشبهه حديث ٣- ٤

المؤمنين داع في اس الملاعة يرث امه الثلث والباقي الاماء وع لان جنابته على الامام وقد جمع الصدوق بين الطائفتين بحمل الاولى على حال العينة والدية على رمان انحصور ويرده اجمع ترعى لاشهادته مع اصلاق المتخصص مرانظرين وجمع الشيخه والاسكافي بين الطائفتين بحمل اصلاق لاولى على الثانية بتقريب ان الاولى وان كانت ظاهرة هي اسائرث جميع المال لا ان الثانية تقيده ذلك بالثالث فتقدم الثانية ثم انما كان الحكم في الصبي حين بان جنابته على الامام فيخصص ذلك بما اذا لم يكن معتصا به من عه فعلى هذا لا يرد عيها ما في الرياضه اسائرث عيها من ان يطئس معارصتان واشايه عبر مكافئة للاولى بكثره لاجتماع الاول شرهما او محالهما العنة ولا ما في نحو اهرس انه لم يعمل احد بالصبي حين عني اصلاقهما ولكن يرد على الاستدلال بهما عراض المشهور بل الكل عبر من عيها فتقدموه بوجوب اليه فيهما فيطر حان او يحملان على النقية كما عن التمهيد قال بهما عبر بمول عيها فيحملان على النقية ويشعر كلامه ذلك بدعوى لاجتماع عني بهما ويرد عيها مضافا الى ذلك مذكوره المعنى من ان ما ذكره هدم ونقص لا حواء هو ان فرائد الام وكالاتها لا يقتلون ولا يرثون من ادية شيئا غير خلاف يسا وذكروا قل هذا اعتراضا ابصاره هو انه مقرر الى مذهب للمخالفين وعدون عنية اولى الارحام واصوب المذهب ورجوع الى القول بالصحة.

ولو اورد الاولاد عن الام والروحين اقتصموه على حسب ما قرر في ميراث الاولاد لاطلاق لادلتهم وكذا يرثه الروح حقا والروح فان لم يكن له ولد فالصبي الاعلى والا فالصبي الادنى والباقي للوارث الخاص من الام ومن يتقرب بها ومع عدم الام والولد يرثه اطعمه الثانية من المتقربين منهم بالام من الاخوة والاجداد ويترثون الاقرب ولا قرب على حسب ما تقدم في غير الفرض ومع عدمهم يرثه الاخوال والمحالات واولادهم على حسب ترتيب الارث ويشهد لذلك كله مضافا الى عدم الخلاف فيها اطلاقات الكتاب والسنة التي تخرج عنها ولد الملاعة في صورة

خاصة وبقي الباقي - والصوصي الحصة في حصة ميم.

(و) الثانية (هو يقيم) أي الأم ومن يقرب منها - بخلاف في الأم وعي، المشهور في استقربين منها وفي الجواهر أمه المشهور شهرة عظيمة كادت تكون أجماعاً من أهلها كك - وعن المسوط وأبي السرائر وغيرهما أنه مذهب الأصحاب من غير خلاف - وعن النجاشي أنه أدى بقتضيه شرح لاسلام - ويشهد له ما تقدم من الأدلة إلى أنه صحيح فيشمله مع عموم أدلة الإرث كتاباً ومثلاً أيضاً تقدم صحيح أمي بصير ابن الملاعة ينسب إلى أمه ويكون أمه وشأنه اليها ومع ذلك كله خصوص خاصة تشهد به كحجر (١) النكاشي عن الصادق (ع) في ابن الملاعة في حديث وهو يرث أحواله وخبر (٢) أبي بصير عنه (ع) في حديث قال قلت فلو يرث أحواله قال (ع) نعم ونحوهما غيرهما وباراه جميع ذلك فثبت من النصوص - أحدها ما ما يدل على أنه لا يرث المتقرب بالأم كحجر (٣) أبي بصير عن الصادق (ع) عن رجل لأمه امرأة قال (ع) يلحق الولد بأمه يرثه أحواله ولا يرثهم الولد ونحوه غيره - الثانية - ما يدل على انفصال بين ما إذا ادعاه أمه بعد النكاح - فحكم فيه بأنه يرثهم والأهل - كصحيح (٤) الحسن بن عمار (ع) في حديث قال لم يدعها أمه فبأن أحواله يرثونه ولا يرثهم وإن دعاه أحد من الرابطة جلد الحدود على الشرح في محكي الاستصغار بهذه الطائفة وأما ميمون - ومقتضى الجمع الأمر في الطوائف تقيد أضلاق كل من الأولين ثابتاً - وبؤيده أن أكثر خصوص الطائفة الأولى موارد ما صورة تكذيب الوالد بعد النكاح - ولكن حيث أن هذا الجمع عرفي والنصوص المتفصلة برأي من الفقهاء ومع ذلك لم يفت أحد بذلك عبر الشرح في الاستصغار غير المعد للفتوى وهو أيضاً واقع الأصحاب في ما مر كتبه - فلا إشكال في أن ذلك يوجب سقوط الحصة عن الحجية فاداً لأظهر ما عليه المشهور

الثالثة - حيث أنه قد عرفت في محله انتفاء سبه عن أبيه بالنكاح فلا توارث

١-٢-٣ - المصنف - باب ٤ - من أواب ميراث ولد الملاعة وما أشبهه

حديث ١-٢-٤

بينه وبين الاب ومن يتقرب به) كما لا خلاف فيه والنصوص ايضاً شاهدة به - نعم ان اعترف الاب بعد اللعان ورث هو امه خاصة دون العكس لا خلاف - ففى صحيح
 والاحمد عن الصادق (ع) قال سألته عن الملاعة التى يرميها زوجها ويسمى من
 ولدها ويلاعها ويفارقها ثم يقول بعد ذلك الولد لى ولدى ويكذب نفسه فقال (ع)
 اما المرأة فلا ترجع اليه ابداً واما الولد فابى ارده اليه اذا ادعاه ولا ادع ولده و
 ليس له ميراث ويرث الابن الاب - لا يرث الاب الاس احديث ووجه غيره
 وهل يرث بعد اقرار الاب امارت ابيه - كما عن ابي الصلاح والشيخ مفيد
 الدين ولدا الشيخ - والمصنف رحمه الله فى بعض كتبه - ام لا يرثهم ولا يرثونه كما عن الشيخ
 والاكثر بل هو المشهور بل عن العية والسرائر الاجماع عليه - ام يفصل بين ما اذا
 صدق الاقرار الاب على اللعان فلا يرثهم ولا يرثونه وان كذبوه ورثهم وورثوه
 كما عن بعض كتب المصنف رحمه الله على ما فى المسالك - ام يثبت اتوارث بينهم بالتوافق
 منهم على الاقرار كما عن المقدس الاردايى رحمه الله عليه - ووجه يشهد لما عليه
 الاكثر النصوص المتقدمة الدالة على ان ارث ولد الملاعة لاحواله - وهو يرثهم
 ولا يرثه غير انه يتقرب بالام التى عرفت ان موارد اكثرها ما نوا كذب الوالد بعد
 اللعان نفسه - فخرج عن ذلك خصوص ارث الاس من ابيه وفى الدقى بل فى صحيح -
 الحلبي المتقدم الدال على انه يرث ابيه صرح به لا يثبت باقراره السب وقال (ع)
 ولا ادع ولده وايضاً به بعد الحكم به يرث اياه ولا يرثه ابوه بكون ميراثه لاحواله
 ومع هذه النصوص لا يحتاج الى الاستدلال بالاستصحاب كما فى المسالك
 والرياض وابعواهم - وايضاً معها لا يعفى الى ما استدل به لاول بان الاقرار به
 كالبينة فى اثبات السب - ولا الى ما استدل به للثالث من انه فى صورة تكذيبهم
 الاب فى اللعان يقرون بالسب - ولا الى ما ذكر فى وجه الاخير من انهم ان اقرروا
 يكذب الله بن يسلطهم دليل الاقرار - فانه مع النصوص الخاصة لا يعتنى بشئ من تلكم
 مضافاً الى فسادها فى انفسها - فان الاقرار - يؤثر على امقردون غيره .

الرابعة (ولو ترك اخوة من الابوين مع الاخوة من الام تساوا في ميراثه) وكذا لو ترك جد الام مع اخ - او اخت - او اخوة - او اخوات من اب وام تساوا فيه - لان اسباب الجمع اليه ان يكون من جهة الام خاصة

ميراث ولدا الرنا

المقدم اثبت في ميراث ولدا الرنا - (و) ملخص القول فيه - ان (ولدا الرنا لا يرثه الزاني ولا الزانية ولا من ينزب بهما وهولا يرثهم) كما هو المشهور بين الاصحاب بل على قطع التوارث به وبين الاب واقربائه الاجماع كما في المسالك وعن غيرها وعن الاسكافي واشعسوقي وحلي انه يرث امه واقاربها مع عدمها - يشهد للمشهور بخصوص كصحيح (١) عبدالله بن سنان عن الصادق (ع) قلت فانه مات وله مال من مرنه قال (ع) الامام - وصحيح (٢) الحلبي عنه (ع) ايما رجل وقع على وليدة قوم حرام ثم اشرأها وادعى ولدها فانه لا يورث منه شيء فان رسول الله (ص) قال ولد للقراش والعمير الحمر ولا يورث ولدا الرنا - (الرجل يدعى ابن وليدته - وغيره) (٣) محمد بن الحسن اقمي قال كتب بعض اصحابنا الى ابي جعفر الثاني (ع) معنى سألته عن رجل فحرم امرأة ثم انه تزوجها بعد الحمل فبانت بولدها اشيء خلق الله به فكيف يحظه وحجته بولد لعيه لا يورث ويحوها غيرها واطلاقها كم يوم التعليل في الاحير يشمل الام - واصحيره (٤) حنان عن الصادق (ع) عن رجل فجر بصرانية فوئدت منه غلاماً ففقرته ثم مات فلم يترك ولداً غيره أبرته قال (ع) نعم - ويحوه موثقه (٥) الاحمر للاعراس الاصحاب عنهما - ومعارضتهما بما مر لا يعتمد عليهما واستدل لقول الثاني بخبر (٦) امحاق بن عمار عن جعفر (ع) عن ابيه (ع) ان علياً (ع) كان يقول ولدا الرنا وابن الملاعة ترثانه واحواله واحوته لانهما او عصبتهما وحبر (٧) يونس ان ميراث ولدا الرنا لقرايته من قبل امه على ميراث ابن الملاعة ولكن الاول ضعيف بحيث بن كلوب وغيره والثاني موقوف غير منسوب

١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-٦٨-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨-٧٩-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١١٤-١١٥-١١٦-١١٧-١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٢-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٢٩-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٣٧-١٣٨-١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٤٥-١٤٦-١٤٧-١٤٨-١٤٩-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٣-١٥٤-١٥٥-١٥٦-١٥٧-١٥٨-١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٦٩-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٧٨-١٧٩-١٨٠-١٨١-١٨٢-١٨٣-١٨٤-١٨٥-١٨٦-١٨٧-١٨٨-١٨٩-١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤-١٩٥-١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٠-٢٠١-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦-٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠-٢٨١-٢٨٢-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨-٢٨٩-٢٩٠-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨-٢٩٩-٣٠٠-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨-٣٠٩-٣١٠-٣١١-٣١٢-٣١٣-٣١٤-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣١٨-٣١٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦-٣٢٧-٣٢٨-٣٢٩-٣٣٠-٣٣١-٣٣٢-٣٣٣-٣٣٤-٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠-٣٤١-٣٤٢-٣٤٣-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٨-٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٤-٣٥٥-٣٥٦-٣٥٧-٣٥٨-٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٦٣-٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦-٣٦٧-٣٦٨-٣٦٩-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥-٣٧٦-٣٧٧-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٠-٣٨١-٣٨٢-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٠-٣٩١-٣٩٢-٣٩٣-٣٩٤-٣٩٥-٣٩٦-٣٩٧-٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠-٤٠١-٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩-٤١٠-٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٤-٤١٥-٤١٦-٤١٧-٤١٨-٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤-٤٢٥-٤٢٦-٤٢٧-٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠-٤٣١-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-٤٣٨-٤٣٩-٤٤٠-٤٤١-٤٤٢-٤٤٣-٤٤٤-٤٤٥-٤٤٦-٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩-٤٥٠-٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٥٨-٤٥٩-٤٦٠-٤٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٥-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٠-٤٧١-٤٧٢-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٧٨-٤٧٩-٤٨٠-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٤-٤٨٥-٤٨٦-٤٨٧-٤٨٨-٤٨٩-٤٩٠-٤٩١-٤٩٢-٤٩٣-٤٩٤-٤٩٥-٤٩٦-٤٩٧-٤٩٨-٤٩٩-٥٠٠-٥٠١-٥٠٢-٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥-٥٠٦-٥٠٧-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠-٥١١-٥١٢-٥١٣-٥١٤-٥١٥-٥١٦-٥١٧-٥١٨-٥١٩-٥٢٠-٥٢١-٥٢٢-٥٢٣-٥٢٤-٥٢٥-٥٢٦-٥٢٧-٥٢٨-٥٢٩-٥٣٠-٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤-٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧-٥٣٨-٥٣٩-٥٤٠-٥٤١-٥٤٢-٥٤٣-٥٤٤-٥٤٥-٥٤٦-٥٤٧-٥٤٨-٥٤٩-٥٥٠-٥٥١-٥٥٢-٥٥٣-٥٥٤-٥٥٥-٥٥٦-٥٥٧-٥٥٨-٥٥٩-٥٦٠-٥٦١-٥٦٢-٥٦٣-٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦-٥٦٧-٥٦٨-٥٦٩-٥٧٠-٥٧١-٥٧٢-٥٧٣-٥٧٤-٥٧٥-٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨-٥٨٩-٥٩٠-٥٩١-٥٩٢-٥٩٣-٥٩٤-٥٩٥-٥٩٦-٥٩٧-٥٩٨-٥٩٩-٦٠٠-٦٠١-٦٠٢-٦٠٣-٦٠٤-٦٠٥-٦٠٦-٦٠٧-٦٠٨-٦٠٩-٦١٠-٦١١-٦١٢-٦١٣-٦١٤-٦١٥-٦١٦-٦١٧-٦١٨-٦١٩-٦٢٠-٦٢١-٦٢٢-٦٢٣-٦٢٤-٦٢٥-٦٢٦-٦٢٧-٦٢٨-٦٢٩-٦٣٠-٦٣١-٦٣٢-٦٣٣-٦٣٤-٦٣٥-٦٣٦-٦٣٧-٦٣٨-٦٣٩-٦٤٠-٦٤١-٦٤٢-٦٤٣-٦٤٤-٦٤٥-٦٤٦-٦٤٧-٦٤٨-٦٤٩-٦٥٠-٦٥١-٦٥٢-٦٥٣-٦٥٤-٦٥٥-٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨-٦٥٩-٦٦٠-٦٦١-٦٦٢-٦٦٣-٦٦٤-٦٦٥-٦٦٦-٦٦٧-٦٦٨-٦٦٩-٦٧٠-٦٧١-٦٧٢-٦٧٣-٦٧٤-٦٧٥-٦٧٦-٦٧٧-٦٧٨-٦٧٩-٦٨٠-٦٨١-٦٨٢-٦٨٣-٦٨٤-٦٨٥-٦٨٦-٦٨٧-٦٨٨-٦٨٩-٦٩٠-٦٩١-٦٩٢-٦٩٣-٦٩٤-٦٩٥-٦٩٦-٦٩٧-٦٩٨-٦٩٩-٧٠٠-٧٠١-٧٠٢-٧٠٣-٧٠٤-٧٠٥-٧٠٦-٧٠٧-٧٠٨-٧٠٩-٧١٠-٧١١-٧١٢-٧١٣-٧١٤-٧١٥-٧١٦-٧١٧-٧١٨-٧١٩-٧٢٠-٧٢١-٧٢٢-٧٢٣-٧٢٤-٧٢٥-٧٢٦-٧٢٧-٧٢٨-٧٢٩-٧٣٠-٧٣١-٧٣٢-٧٣٣-٧٣٤-٧٣٥-٧٣٦-٧٣٧-٧٣٨-٧٣٩-٧٤٠-٧٤١-٧٤٢-٧٤٣-٧٤٤-٧٤٥-٧٤٦-٧٤٧-٧٤٨-٧٤٩-٧٥٠-٧٥١-٧٥٢-٧٥٣-٧٥٤-٧٥٥-٧٥٦-٧٥٧-٧٥٨-٧٥٩-٧٦٠-٧٦١-٧٦٢-٧٦٣-٧٦٤-٧٦٥-٧٦٦-٧٦٧-٧٦٨-٧٦٩-٧٧٠-٧٧١-٧٧٢-٧٧٣-٧٧٤-٧٧٥-٧٧٦-٧٧٧-٧٧٨-٧٧٩-٧٨٠-٧٨١-٧٨٢-٧٨٣-٧٨٤-٧٨٥-٧٨٦-٧٨٧-٧٨٨-٧٨٩-٧٩٠-٧٩١-٧٩٢-٧٩٣-٧٩٤-٧٩٥-٧٩٦-٧٩٧-٧٩٨-٧٩٩-٨٠٠-٨٠١-٨٠٢-٨٠٣-٨٠٤-٨٠٥-٨٠٦-٨٠٧-٨٠٨-٨٠٩-٨١٠-٨١١-٨١٢-٨١٣-٨١٤-٨١٥-٨١٦-٨١٧-٨١٨-٨١٩-٨٢٠-٨٢١-٨٢٢-٨٢٣-٨٢٤-٨٢٥-٨٢٦-٨٢٧-٨٢٨-٨٢٩-٨٣٠-٨٣١-٨٣٢-٨٣٣-٨٣٤-٨٣٥-٨٣٦-٨٣٧-٨٣٨-٨٣٩-٨٤٠-٨٤١-٨٤٢-٨٤٣-٨٤٤-٨٤٥-٨٤٦-٨٤٧-٨٤٨-٨٤٩-٨٥٠-٨٥١-٨٥٢-٨٥٣-٨٥٤-٨٥٥-٨٥٦-٨٥٧-٨٥٨-٨٥٩-٨٦٠-٨٦١-٨٦٢-٨٦٣-٨٦٤-٨٦٥-٨٦٦-٨٦٧-٨٦٨-٨٦٩-٨٧٠-٨٧١-٨٧٢-٨٧٣-٨٧٤-٨٧٥-٨٧٦-٨٧٧-٨٧٨-٨٧٩-٨٨٠-٨٨١-٨٨٢-٨٨٣-٨٨٤-٨٨٥-٨٨٦-٨٨٧-٨٨٨-٨٨٩-٨٩٠-٨٩١-٨٩٢-٨٩٣-٨٩٤-٨٩٥-٨٩٦-٨٩٧-٨٩٨-٨٩٩-٩٠٠-٩٠١-٩٠٢-٩٠٣-٩٠٤-٩٠٥-٩٠٦-٩٠٧-٩٠٨-٩٠٩-٩١٠-٩١١-٩١٢-٩١٣-٩١٤-٩١٥-٩١٦-٩١٧-٩١٨-٩١٩-٩٢٠-٩٢١-٩٢٢-٩٢٣-٩٢٤-٩٢٥-٩٢٦-٩٢٧-٩٢٨-٩٢٩-٩٣٠-٩٣١-٩٣٢-٩٣٣-٩٣٤-٩٣٥-٩٣٦-٩٣٧-٩٣٨-٩٣٩-٩٤٠-٩٤١-٩٤٢-٩٤٣-٩٤٤-٩٤٥-٩٤٦-٩٤٧-٩٤٨-٩٤٩-٩٥٠-٩٥١-٩٥٢-٩٥٣-٩٥٤-٩٥٥-٩٥٦-٩٥٧-٩٥٨-٩٥٩-٩٦٠-٩٦١-٩٦٢-٩٦٣-٩٦٤-٩٦٥-٩٦٦-٩٦٧-٩٦٨-٩٦٩-٩٧٠-٩٧١-٩٧٢-٩٧٣-٩٧٤-٩٧٥-٩٧٦-٩٧٧-٩٧٨-٩٧٩-٩٨٠-٩٨١-٩٨٢-٩٨٣-٩٨٤-٩٨٥-٩٨٦-٩٨٧-٩٨٨-٩٨٩-٩٩٠-٩٩١-٩٩٢-٩٩٣-٩٩٤-٩٩٥-٩٩٦-٩٩٧-٩٩٨-٩٩٩-١٠٠٠-١٠٠١-١٠٠٢-١٠٠٣-١٠٠٤-١٠٠٥-١٠٠٦-١٠٠٧-١٠٠٨-١٠٠٩-١٠١٠-١٠١١-١٠١٢-١٠١٣-١٠١٤-١٠١٥-١٠١٦-١٠١٧-١٠١٨-١٠١٩-١٠٢٠-١٠٢١-١٠٢٢-١٠٢٣-١٠٢٤-١٠٢٥-١٠٢٦-١٠٢٧-١٠٢٨-١٠٢٩-١٠٣٠-١٠٣١-١٠٣٢-١٠٣٣-١٠٣٤-١٠٣٥-١٠٣٦-١٠٣٧-١٠٣٨-١٠٣٩-١٠٤٠-١٠٤١-١٠٤٢-١٠٤٣-١٠٤٤-١٠٤٥-١٠٤٦-١٠٤٧-١٠٤٨-١٠٤٩-١٠٥٠-١٠٥١-١٠٥٢-١٠٥٣-١٠٥٤-١٠٥٥-١٠٥٦-١٠٥٧-١٠٥٨-١٠٥٩-١٠٦٠-١٠٦١-١٠٦٢-١٠٦٣-١٠٦٤-١٠٦٥-١٠٦٦-١٠٦٧-١٠٦٨-١٠٦٩-١٠٧٠-١٠٧١-١٠٧٢-١٠٧٣-١٠٧٤-١٠٧٥-١٠٧٦-١٠٧٧-١٠٧٨-١٠٧٩-١٠٨٠-١٠٨١-١٠٨٢-١٠٨٣-١٠٨٤-١٠٨٥-١٠٨٦-١٠٨٧-١٠٨٨-١٠٨٩-١٠٩٠-١٠٩١-١٠٩٢-١٠٩٣-١٠٩٤-١٠٩٥-١٠٩٦-١٠٩٧-١٠٩٨-١٠٩٩-١١٠٠-١١٠١-١١٠٢-١١٠٣-١١٠٤-١١٠٥-١١٠٦-١١٠٧-١١٠٨-١١٠٩-١١١٠-١١١١-١١١٢-١١١٣-١١١٤-١١١٥-١١١٦-١١١٧-١١١٨-١١١٩-١١٢٠-١١٢١-١١٢٢-١١٢٣-١١٢٤-١١٢٥-١١٢٦-١١٢٧-١١٢٨-١١٢٩-١١٣٠-١١٣١-١١٣٢-١١٣٣-١١٣٤-١١٣٥-١١٣٦-١١٣٧-١١٣٨-١١٣٩-١١٤٠-١١٤١-١١٤٢-١١٤٣-١١٤٤-١١٤٥-١١٤٦-١١٤٧-١١٤٨-١١٤٩-١١٥٠-١١٥١-١١٥٢-١١٥٣-١١٥٤-١١٥٥-١١٥٦-١١٥٧-١١٥٨-١١٥٩-١١٦٠-١١٦١-١١٦٢-١١٦٣-١١٦٤-١١٦٥-١١٦٦-١١٦٧-١١٦٨-١١٦٩-١١٧٠-١١٧١-١١٧٢-١١٧٣-١١٧٤-١١٧٥-١١٧٦-١١٧٧-١١٧٨-١١٧٩-١١٨٠-١١٨١-١١٨٢-١١٨٣-١١٨٤-١١٨٥-١١٨٦-١١٨٧-١١٨٨-١١٨٩-١١٩٠-١١٩١-١١٩٢-١١٩٣-١١٩٤-١١٩٥-١١٩٦-١١٩٧-١١٩٨-١١٩٩-١٢٠٠-١٢٠١-١٢٠٢-١٢٠٣-١٢٠٤-١٢٠٥-١٢٠٦-١٢٠٧-١٢٠٨-١٢٠٩-١٢١٠-١٢١١-١٢١٢-١٢١٣-١٢١٤-١٢١٥-١٢١٦-١٢١٧-١٢١٨-١٢١٩-١٢٢٠-١٢٢١-١٢٢٢-١٢٢٣-١٢٢٤-١٢٢٥-١٢٢٦-١٢٢٧-١٢٢٨-١٢٢٩-١٢٣٠-١٢٣١-١٢٣٢-١٢٣٣-١٢٣٤-١٢٣٥-١٢٣٦-١٢٣٧-١٢٣٨-١٢٣٩-١٢٤٠-١٢٤١-١٢٤٢-١٢٤٣-١٢٤٤-١٢٤٥-١٢٤٦-١٢٤٧-١٢٤٨-١٢٤٩-١٢٥٠-١٢٥١-١٢٥٢-١٢٥٣-١٢٥٤-١٢٥٥-١٢٥٦-١٢٥٧-١٢٥٨-١٢٥٩-١٢٦٠-١٢٦١-١٢٦٢-١٢٦٣-١٢٦٤-١٢٦٥-١٢٦٦-١٢٦٧-١٢٦٨-١٢٦٩-١٢٧٠-١٢٧١-١٢٧٢-١٢٧٣-١٢٧٤-١٢٧٥-١٢٧٦-١٢٧٧-١٢٧٨-١٢٧٩-١٢٨٠-١٢٨١-١٢٨٢-١٢٨٣-١٢٨٤-١٢٨٥-١٢٨٦-١٢٨٧-١٢٨٨-١٢٨٩-١٢٩٠-١٢٩١-١٢٩٢-١٢٩٣-١٢٩٤-١٢٩٥-١٢٩٦-١٢٩٧-١٢٩٨-١٢٩٩-١٣٠٠-١٣٠١-١٣٠٢-١٣٠٣-١٣٠٤-١٣٠٥-١٣٠٦-١٣٠٧-١٣٠٨-١٣٠٩-١٣١٠-١٣١١-١٣١٢-١٣١٣-١٣١٤-١٣١٥-١٣١٦-١٣١٧-١٣١٨-١٣١٩-١٣٢٠-١٣٢١-١٣٢٢-١٣٢٣-١٣٢٤-١٣٢٥-١٣٢٦-١٣٢٧-١٣٢٨-١٣٢٩-١٣٣٠-١٣٣١-١٣٣٢-١٣٣٣-١٣٣٤-١٣٣٥-١٣٣٦-١٣٣٧-١٣٣٨-١٣٣٩-١٣٤٠-١٣٤١-١٣٤٢-١٣٤٣-١٣٤٤-١٣٤٥-١٣٤٦-١٣٤٧-١٣٤٨-١٣٤٩-١٣٥٠-١٣٥١-١٣٥٢-١٣٥٣-١٣٥٤-١٣٥٥-١٣٥٦-١٣٥٧-١٣٥٨-١٣٥٩-١٣٦٠-١٣٦١-١٣٦٢-١٣٦٣-١٣٦٤-١٣٦٥-١٣٦٦-١٣٦٧-١٣٦٨-١٣٦٩-١٣٧٠-١٣٧١-١٣٧٢-١٣٧٣-١٣٧٤-١٣٧٥-١٣٧٦-١٣٧٧-١٣٧٨-١٣٧٩-١٣٨٠-١٣٨١-١٣٨٢-١٣٨٣-١٣٨٤-١٣٨٥-١٣٨٦-١٣٨٧-١٣٨٨-١٣٨٩-١٣٩٠-١٣٩١-١٣٩٢-١٣٩٣-١٣٩٤-١٣٩٥-١٣٩٦-١٣٩٧-١٣٩٨-١٣٩٩-١٤٠٠-١٤٠١-١٤٠٢-١٤٠٣-١٤٠٤-١٤٠٥-١٤٠٦-١٤٠٧-١٤٠٨-١٤٠٩-١٤١٠-١٤١١-١٤١٢-١٤١٣-١٤١٤-١٤١٥-١٤١٦-١٤١٧-١٤١٨-١٤١٩-١٤٢٠-١٤٢١-١٤٢٢-١٤٢٣-١٤٢٤-١٤٢٥-١٤٢٦-١٤٢٧-١٤٢٨-١٤٢٩-١٤٣٠-١٤٣١-١٤٣٢-١٤٣٣-١٤٣٤-١٤٣٥-١٤٣٦-١٤٣٧-١٤٣٨-١٤٣٩-١٤٤٠-١٤٤١-١٤٤٢-١٤٤٣-١٤٤٤-١٤٤٥-١٤٤٦-١٤٤٧-١٤٤٨-١٤٤٩-١٤٥٠-١٤٥١-١٤٥٢-١٤٥٣-١٤٥٤-١٤٥٥-١٤٥٦-١٤٥٧-١٤٥٨-١٤٥٩-١٤٦٠-١٤٦١-١٤٦٢-١٤٦٣-١٤٦٤-١٤٦٥-١٤٦٦-١٤٦٧-١٤٦٨-١٤٦٩-١٤٧٠-١٤٧١-١٤٧٢-١٤٧٣-١٤٧٤-١٤٧٥-١٤٧٦-١٤٧٧-١٤٧٨-١٤٧٩-١٤٨٠-١٤٨١-١٤٨٢-١٤٨٣-١٤٨٤-١٤٨٥-١٤٨٦-١٤٨٧-١٤٨٨-١٤٨٩-١٤٩٠-١٤٩١-١٤٩٢-١٤٩٣-١٤٩٤-١٤٩٥-١٤٩٦-١٤٩٧-١٤٩٨-١٤٩٩-١٥٠٠-١٥٠١-١٥٠٢-١٥٠٣-١٥٠٤-١٥٠٥-١٥٠٦-١٥٠٧-١٥٠٨-١٥٠٩-١٥١٠-١٥١١-١٥١٢-١٥١٣-١٥١٤-١٥١٥-١٥١٦-١٥١٧-١٥١٨-١٥١٩-١٥٢٠-١٥٢١-١٥٢٢-١٥٢٣-١٥٢٤-١٥٢٥-١٥٢٦-١٥٢٧-١٥٢٨-١٥٢٩-١٥٣٠-١٥٣١-١٥٣٢-١٥٣٣-١٥٣٤-١٥٣٥-١٥٣٦-١٥

الى الامام (ع) - اصف الى ذلك موافقتهما بعمامة وصح عنهما بمشهور - فبيحه لا على النقية او على كون الام زانية فبها واقاربهم يرثونه بحسب السبب السريع بينهم فيكون كونها الملاعة - ثم انه يحتمل ذات ولد انثى واما غيره ممن ولد حرام فيرث اياه واهله كما حققناه في رسالتنا المسائل المستحدثة المصوغه - ثم انه لا خلاف (و) لا اشكال في انه (ايما يرثه) اي ولد لثنا (ولده وورثه او زوجته وهو فيهم ا) فلهجومات مع عدم المنع (ومع عدمهم) يرثه الامام امامهم من اوارث من لا وارث له -

في ميراث الحمل

المقام الثالث في ميراث الحمل - (و) به محاش - لا واي (الحمل ان سقط حيا) - كان ذلك منسبهم بجاية (ورث والافلا) لا خلاف فيهما - بل عليهم ما لا اجماع في حمله من اكلمات ويشهد لها جماعة من النصوص منطوقا ومفهوما - كصحيح (١) - من عن الصادق (ع) في المفهوم اذا تحرك ورث اياه ربما كان احرس - وصحيحه (٢) الاخره (ع) في السقط اذا سقط من بطن امه فتحرك بحر كاي يرث ويورث اياه ربما كان احرس - وصحيح (٣) - التفصيل قال سالك الحكم - عينا ما حرمه (ع) عن النفس يسقط من امه غير مستهل - يورث فاعرض عنه فاعاد به فقال (ع) اذا تحرك تحرك كايما ورث ويورث اياه ربما كان احرس - وموافقا من نصير عن الصادق (ع) قال اي (ع) اذا تحرك المولود تحرك كايما فانه يرث ويورث اياه ربما كان احرس وهذه النصوص بالمطوق تدل على انه ان سقط حيا يرث وبانه مفهوم على انه ان سقط غير حي لا يرث - والمراد بالتحرك اليه في بعضها هي الحركة الكاشفة عن الحياة دون مثل النقص والقصر والسقط طبع لا اختيارا كما يشير اليه التعليل - وبالعلة تدل على عدم اعتبار الاستمالة - وعليه فما في جملة من النصوص من اعتباره - كصحيح (٤) - ان منان عن ابي عبد الله (ع) لا يصلى على المفوس وهو المولود الذي لم يستهل ولم يصح ولم يورث من الديرة لامن غيرها فاذا استمل فصل عليه وورثه وجرء غيره

الحمل على رده عند رده من حيث كونه كاشفا عن حياة الولد - وإن أبت عن كون ذلك جمعا عرفيا فيبدا اعتقادها الدال على أنه مع عدم الاستئصال لا يرث بالنصوص الآتية ويشهد بها التمسك بصحيح الفصل كما لا يخفى

ولعله في ذلك نظر من جمع بينهما الحمل على التحجير - وما في الرياض من لا يرد عليه عدم كونه جمعا حقيقيا بل هو خروج عن ظاهر الأحكام وطرح لمفاهيمها بالكشف غير أنه في الاستئصال يورث مقتضى الاحتمال لم يتحرك حركة يساو وسبق هذا فلا وجه له في المستند وغيره من حمل الثانية على القية وإن ذكروا أنه قرأ - وإمامنا من احتياج من الجمع - هما حمل الثانية على الإرث من الدية والاولى على الإرث من غيرها - فبرده مصاف إلى كونه ثريا - صحيح أن من سنن المصريح عدم إرثه من غير الدية إمام يستعمل - فاصحح ما ذكرناه فإن أبت إلا عن كون مخصوص متعارضا فالمرجح لاوه كما لا يخفى

ثم إن مقتضى إطلاق النصوص والفتوى أنه صرح جماعة عدم اعتبار استقرار الحياة بل وجودها مطلقا في الشرائع من اعتباره دليلا عليه - وتقييد الحركة بالدين في النصوص لا يشعر به - ويمكن أن يراد به أصل الحياة - نظير ما ذكرناه في اعتبار استقرار الحياة في الذبيحة - ولا يشترط كونه حيا عند موت المورث حتى أنه لو كان نطفة يرث لو سقط - حيا لإطلاق الأدلة - ولو سقط حيا و لكن مات قبل تمام انحصاله - هل يرث وحيث أن أظهرهما الثاني - لعدم صدق الميراث المأخوذة في أدلة الإرث فتأمل

ولو شك في أنه هل ولد حيا أم لا فيمكن أن يبنى على أنه يرث أن علم بسنن الحياة - لاستصحابها فخصه إلى الوجود - وهو التولد والسقوط يتم أموصوع - ومع عدم العلم بسبقها لا يحكم بالإرث للشك في الشرط - ولو هل يحكم بأنه يرث ساير الورثة حصته كما هو صريح المستند أم لا الطاهر عدم الحكم به - فإنه كما يشك في أنه يرث وعلى فرضه ينتقل منه المال إلى وارثه -

ككذلك في ان هذا المقدار من المال هل ينقل الى ساير الورثة ام لا - وانما ذلك
معمومات الارث لا يمكن بعد خروج ذلك على فرض الحياد - فويعمل معه
معاملة المال المشترك - انهم الا ان يقال انه يستصحب عدمه - حتى يثبت عدمه به
لا يثبت وهذا هو الاظهر -

الثانية قال الشيخ (و) نعمة الاصحاب من غير خلاف كما - صرح به جماعة
انه (يوقف) ويعمل له قبل الولادة نصب ذكربن احباطه عن تولده - كما هو
ذكرنا - وانما لا يعمل له زيادة على ذلك لا - الرايد عن شئ - بل لم يثبتوا له
واكتفوا بتقدير الاثني - ثم انه على هذا التدبر وان كان الاحتمالات كثيرة اذ قد
سقط حبوا قديسقط مبتدا على الاول قد يكون واحدا وقد يكون اثنين وعلى قدر
الوحدة اما ان يكون ذكرا او انثى او حتى - وعلى تقدير تعدد امهات يكون - ذكرا
وانثى او ذكرا وخنثى او ذكربن وانثى او خنثيين - فلاحتمالات عشرة - وانما
اكثرها نصيبا فرضه ذكربن - وهو لذلك (يعطى اصحاب الفرض اقل النصيب) فدار
ابوين او احدهما او روحا او روحه وترك حملا يعطى الابوان الثلثين لحيوة
كونه ذكرا او يعطى الروحان نصيبهما لادى حوار ولادته حيا وبترك احوه
لا يعطون شيئا الى ان يبين الحال - وواختص معه انثى نصيبها الخمس - وبالحمد
كان هناك حمل ومن كان محجوبا بالحمل لا يعطى شيئا - ومن كان له فرض نصيب
بوحده يعطى النصيب الادنى - ومن يقصه ولو على بعض احوه يعطى اقل ما يقصه
على تقدير ولادته على وجه يقتضيه من ولد حيا وكان ذكربن فلا كلام والامان به
مينا اكمل بنورته نصيبهم - وكذلك ان ولدوا احده ذكرا او انثى -

الثالثة وودية الحيين وهو الولد في البطن مصفا حل فيه احوه ام لاد لا يوه
ومن يشقربهما او بالابن خاصة مع عدم المتقرب بهما على حسب ترتيب ارث التركة
بلا خلاف هي الابوين والمتقرب بهما - وعلى المشهور هي المتقرب بالاب هاته نسب
الى الشيخ في موضع من الخلاف مع المتقرب بالاب خاصة - واما المتقرب
بلام هي ارثهم منها وعدمه قولان في اقوال وقدمر الكلام في ذلك كله مفصلا في

الفصل الثالث في ما حية القبل - وفي تلك المسألة قال المصنف - وهو في المنقرب بالام قولان ولم يحترأ أحدهما وفي المقام طاهره الفتوى بالعدم والفرق غير طاهر فان مدرك الحكم في المقام بعينه هو ما ذكره هناك ثم ان التعرض لهذه المسألة في المقام مع بيان الحكم بالحوال العام ما قلناه من جهة ورود نص خاص فيه - وهو خبره ١ - سواء الصحيح عن يمينه عن الحسن وع قال ان عليا ع له اهرم طلحة والزبير اقل الناس منهم من همروا بامرأة حامل على الطريق فرغت منهم فطرحتم في بطنها حيا فاصطرب حتى ماتت ثم ماتت امه من بعده فمرسها على ع واصحابه وهي مطروحة على الطريق ولدها عبي الطريق فسألهم عن امرها فقلوا انها كانت حلى فرغت حين رأت القتال والهزيمة قال فسألهم اين مامات قبل صاحبها فقيل ان اسمها مات قلمه عايزوها امي اعلام الميت فورثته نثى الدية وورث امه نثى الدية ثم ورث الزوج من الميراث الميتة نصف ثلث الدية التي ورثها من اسمها وورث قرابة الميراث الميتة الباقي ثم ورث الروح ايضا من دية امرته الميتة نصف الدية وهو الفل وحسمائة درهم وورث قرابة الميراث الميتة نصف الدية وهو الفل وحسمائة درهم وذلك انه لم يكن لها ولد غير ابي وماتت حين فرغت قال وادى ذلك كله من بيت مال النصرة

في تقسيم تركة المفقود

المقام الرابع - في تقسيم تركة المفقود العائت غيبة منقضية (د) فداحتلوا فيه على اقول - ١ - ان المفقود يصح موته بعد مضي مدة لا يمكن ان يعيش مثله اليها غالبا وهو المحكى عن الشيخ في الخلاف والمسوط والمصنف وابن حمزة والحلي والمحقق والمصنف - في اكثر كسبه والشهيد في اللمعة والمسالك بل هو المشهور كما في المسالك - ٢ - انه يحبس ماله اربع سنين و يصب فيها في كل ارض فان لم يوجد قسم ماله بين ورثته ذهب اليه الصدوق والسيد والحلي وابن زهره وعن

المصنف رء في المختلف في الماس عنه وقواه الشهدان في الدروس والروضة
وعن اعمامناج انه سبد لأقوال وعن العبة الاجماع عليه ٣- انه يحبس الى عشر سنين
ثم يقسم من غير صب اب كان خيره منقطعا لعيه او لكونه مامورا ولو كان فقله في
عسكر قد شرب عربته وقتل من كان فيهم او اكثره كني مضي اربع سنين ذهب
اليه لاسكافي ٤- ١- قسم تركته عد عشر سنين مطلقا بقائه جماعة في كتهم ولم
يدكروا قتلته ٥- انه يدفع ماله الى وارثه المولى بسب دث ابى المصنف وفي السنة
١- ١- وجمدة في اختلاف المصوحس فاما طوائف

لاولى ما يدل على لتقسيم بعد اربع سنين كموتى ١- اسحاق بن عمار عن
ابى الحسن ٢- العقود ثلثين بعد اربع سنين ثم تقسم وموتى (٢) سماعة عن
ابى عبد ٣- (ح) العقود يحبس ماله على وارثه فدرما يصب في الارض اربع
سنين فان لم يدر عنه قسمه بين الورثة الحديث والاول منهما وان كان مطلقا
الا لا يقيد بسلامة ثلثي في السبعة هو القول ١- والابراد عنهما يصعب السديد فله
كوا ٢- وماه وثمان وموتى حجة على الاصح

اشاية ما سئل ١- موت الاول كخبر (٣) هيثم كسب اى العبد الصالح (٤)
بن نقل المصدق ليرب عدى ارجل في موت فحده لا عرفه ولا عرف ملاه ولا ورثته
فيبقى المصنف عدى كيف اصبح به وليس داث المال فكتب ٢- اتركه على ١- و
حسن (٤) هشام سأل حمص الاعور ابا عبد الله ٢- و با حاصر فذل كان لاسي احر
وكان له عدة شيء ومالك لا حبر ولم يدع وارثا ولا فرانه وقد صفت بذلك فكيف اصبح
به فبان ٢- رأث نسائكين. فقلت ابي صفت بذلك درء فكيف اصبح فان ٢-
هو كسبل مالث في حء طاب اعطيه. وقرب منه موثقه ٥- وصحيحه ٦- و
صحيح ٧- معاوية بن وهب عن الصدوق ٢- في رجل كان له على رجل حق فقد دوه
لا يدري حتى هوام ميت ولا يعرف له وارثا. فله الحديث. ولكن الطاهر عدم ارساط

تلك النصوص بأحكام. ادخبر هشيم بن مات و لم يعرف له و ارث و محل الكلام مال عرف صاحبه و فقد و احسار هشام ظهرة في موت الاحير و غده و حود و ارث له فيكون المال للامام (ع) و يمكن ان يكون المراد به انضام ملكه ابدى هو (ع) و لم يبين له التولية و اما صحيح ابن وهب فمضافا الى انه مضاف و لم يبين فيه مقدار الطلب و قابل للتبديل بالنصوص الاولى. ان مرجع النص في امته يمكن ان يكون هو الوارث لا المعتود و على هذا هو يدل على خلاف المطلوب .

ولذلك قال الشهيد الثاني انه لا دليل لهذا القول سواء اصول - كإضافة ماله الحية - و إضافة عدم الاستقبال الى الوارث - و إضافة عظمة مال الغير عن التصرف حتى يثبت البيع - و من الواضح ان شأنا من الحكم لا يقوم المؤقتين المستدامين

الثالث - مادب على انه يترخص به عشر مبيع - و قد استدل به بكن من الموع اثلاث و الرابع - وهو حر (١) على من يهربار عن اى جهمر اشائي (ع) عن دار كانت لامرئة و كان لها ابن و ابنة و بعد الابن في الحجر و ماتت امرئته و دعت ابنها ان امم كانت صيرت هذه الدار لم و دعت ابنة صمامم. و قربت في الدار قطعة الى حب دار رجل من أصحابنا و هو يكره ان يشتريها لعدة الابن و مستحوف بل لا محل شرائها و ليس يعرف للابن خبر و قد اى و عندكم عاب بنت مبيعين كثيرة قال (ع) يسطره عبة عشر سنين ثم يشتري ثمن ادا اراد ان يبعده عشر سنين محل شرائها قال (ع) نعم - و قد عر في الرخص و احتج به الصحيح و صرحه الشهيد الثاني في المسالك - و مشايقا في الاختلاف في حال من ريد ابدى هو في الطريق و حيث ان الاظهر الاعتماد على حديثه فلا اشكال في ادخبر سدا و كنه لا يد على شئ من انقولين وذلك لان غاية ما يدل عليه جواز شراء الدار بعد عشر سنين و هذا يلائم مع كون البيع للعائت بتصداده الحاكم او الامام (ع) او يشتري به للمصلحة و يتقل الثمن الى العائت - مع ان البيع لها مدع الملكية من غير مدع له فجدر كون تسوية البيع لذلك و ان يفي العائت على حخته و لا يبا فيه الامر بـ شاخراى نكث

السدة لاحتمال كونه من باب الاحتياط - اصف ابي ذلك كما انه يحتمل اختصاص ذلك بدار - وقد ورد نظير ذلك (١) ح في الارض التي تركها صاحبها ثلاث سنين دل على انه يملكها من احياها - فان قيل - انه يستمد من عدم جواز الشراء قبل عشر سنين ان مال العائث المعقود لا يمتثل فليس مصيبها الى ابورثة والالم يكن وجه لعدم جواز "شراؤها" له لعن ذلك من جهة عدم تملكه - وقدر اعتبره في تقسيم الشركة بعد ارجح سنين

الرابعة - ما استدلل به للقول الخامس - وهو مؤثر (٢) استحاق من عمار
عن أبي الحسن (ع) عن رجل كان له ولد فعاد به من ولدته فلم ير أباه هو ومات
الرجل فكيف يصح ميراث العتق من أبيه قال (ع) يعرف حتى يجيء وقت فقد
الرجل فلم يجيء مثل ذلك ان كان ورثة الرجل ملاء بماله اقتسموه بينهم فذهبوا
حباء ردوه عليه وقرب منه مؤثقه (٣) الآخر (واررد) عليهما ناره ناله ليس فيهما
تقسيمه بين وراثته المفقود بل بدلال على الاقتسام من ورثته مورثه مع حصصهم - وأخرى
ما ن قوله قد هو جاء ردوا عليه - يجب على ان المراد به الاقتران أو الابداع ومن
يقول بوجوب ترخص ابي رباب لا يعيش مثله فيه لا يشك في حوار اقترانه أو
الابداع بحكم من كونه المستقرض والمستودع منيا سيما مع طول المدّة وخوف
الصياح - ولكن يرد على الاول - ان المراد بالرجل - في قوله ورثته الرجل - هو الذي
مثله ارادى قال فقد تمت الرجل فالمراد هو ورثته المفقود قطعاً لورثته مورثه
ويرد الثاني ان المراد ان كان هو الاقتران أو الابداع ثم يكن وجهه بحصيص
مالورثته وقرض اقسام امال بينهم فان ذلك كاشف قطعي عن ان المراد لاقتسام
بعض الميراث ولا يتنا فيه الحكم بانه اد جاء ردوا عليه كما مبني - ولذا قد
استدل بعض الفقهاء بمدين المؤثقين لقول الاول ولكن النسبة بينهما وبين ما تقدم
في وجه القول الثاني - عموماً مطلقاً لانه لم يعين فيهما مدّة الترخيص فيحمل اطلاقهما

١. التوسُّل باب ٣- من أبواب أحياء السموات

۳-۲. بومائل باب ۶- میں ابواب میراث الحثیٰ حدیث ۸-۶

على ما امر - فالمتحصل مما ذكرناه ان مقتضى الاحار هو القول الثاني المؤيد بما ذكرناه في كتاب الطلاق من انه نعتد امراته بعدمضى اربع سنين مع المحض عنه عدة المتوفى عنها زوجها فلا شكال في الحكم اصلا

ثم انه قد يقال ان ما ذكر من تقييد اطلاق احد الموثقين المتقدمين في :
 المسد ر بلا حر - غير تمام من جهة بعض المصنفين لجهله بخيرية غير انظر هرة في اللوم
 ومن جهة ان المذكور فيه يحسن ماله قدر ما يطلب في الارض اربع سنين وهو كما
 يمكن ان يكون قوله اربع سنين متعينا هو انه يطلب وطرفه يجهل ان يكون دلالا للفسد
 ويكون المعنى انه يحسن ماله قدر ما يطلب بمفقود في الارض فيما هو المجهود
 لا امر زوجته وهو اربع سنين مخرج اسمي الى محض اربع سنين من غير تقييد
 ذكره ما في المستند - وفيه ما حقق في محله من ان المحض الحضري اظهر في اللوم
 من الامر - وما ذكرنا من يدوم فودع - مدخله - محملة فان لم يقدر عليه - فانه
 لا يصح هذا التعبير الا مد المحض او كان الماد من ماله اثرت في اربع سنين و
 بالافحص لقول وان لم يجزى كنه لا محمى - فلاحظ امراته اثرت في اربع سنين ويطلبه
 في مثله فانه لم يقدر عليه - بم ماله بين لثروته - تبقى الكلام في فروع

١ - المظهر عدم اعتداد رفع الامر الى احكامكم لعدم ادليل عليه واطلاق
 انصوح يدوم والرجوع اليه في امر زوجته انه هو من جهة تطابق او الالاق
 اربع ذلك بوجوب الفرق سه وبين المقام فلا يتعدى عنه اليه

٢ - ان اقوم ان محض امما هو مع احتمال الحصول وهو علم او اطمئنان به لا
 يقدر عليه وان محض - او علم به لا يكون في صقع حاس مثلا - لا يجب المحض
 لانه من المعلوم ان المقصود منه الاطلاع على حاله فاذا علم انه لا يقدر معرفة حاله سقط
 وجوبه فيكمى مضى المدة - ومقدار ان محض امما هو في طرف تلك المدة على
 حسب ما هو بعد في العرف فمحضا وظلنا ونسب كهيته تخلف بحسب الازمنة
 ان لم يمكن ان محض عن حاله فانظر عدم مشروطه ويجب ان تنص الى ان يمكن او يمضى
 مدد تعاضل به لا يعيش بعدها لانه شرط في تقسيم المال

٣- لا يختص الحكم بخصوص المني والمذاخر بل شمل ما لو فقد في سببية

غرقت اوفى معركة اشدر لحدق المفقود شي الجميع

٤... لوقسمت الشركة هذا الاربع ثم جاء المقود فبان لم تكن عين الشركة
رقبة فلاصمحت على الورثة لاسم انقواها باذن من الشارع - وكذا ان بدلها
بغير احوافية - ٥ - بحرب قباء سبكتها لمن اسقطت ابيه - وان كانت العين
باقية فظهر الموصي عدم مدحه عييم لانه مقتضى الامر بتقسيم المال الطاهر في
صيرورته فبذلك قسم عييمه وانتقله عنها اليه حناح الى دليل المقود والظاهر
الحكم اجماعي (ودعوت) ان مقتضى موثقي اسحاق لاحيرين عوار دعيه (سدقة)
بانها في التقسيم فيما يوكل الورثة ملاه وهو قبل مضي اربع سنين لما عرفت
من ان اطلاقها بقيد خصوص انتر من اربع سنين - ثم ادى المقام قروعا اخر ذكرها
في كتاب اطلاق في امر روحته وما ذكره فيها هذا كبحر في هذه الحاجة الى الاعادة

میراث الخنثی

(الفصل الخامس في عوارث الخشْي وهو من له فرحان أحدهما أصلي والآخر زائد
 لا إلا ما ذكرناه ذكرنا واشي ولانث - قال (١) الله تعالى والله خلق الروح حين الذكر
 والاشي وقال (٢) - حده فخلق من الروح حين الذكر والاشي وقال (٣) على
 اسم امرئ شاء الله ويحب له يشاء المذكور الى غير ذلك من الايات الدالة على
 حصر الحيوان في الذكر والاشي - فعوارث الخشْي اما يكون على الاصل منها
 ويكون حكمه اريد كغيره من الزوائد في الحاقته - وعليه قدرة يمتاز الاصل على
 زبده بالعلامات الظاهرة كالنحية والجماع والحيض والشدوي والحمل وما

| | |
|--------|-----------------|
| آية ٤٦ | ١- سورة النجم |
| آية ٤٠ | ٢- سورة القيامة |
| آية ٥٠ | ٣- سورة الشورى |

| | |
|--------|-----------------|
| آية ٤٦ | ١- سورة النجم |
| آية ٤٠ | ٢- سورة القيامة |
| آية ٥٠ | ٣- سورة الشورى |

شاكل فالحكم واضح - واحرى لايمكن استعمال الحال حديث ولكن يمكن
الامتيان بماورد في الشرع وهو امور مرتبة

١- المول فان كان من احد هماذين الاخر حكمه انه اصلي وهذا موضوع
ووافق كما في المسالك ويشهد به خصوص مستيصه كصحيح (١) داود بن فرقة
عن ابي عبد الله (ع) عن مؤلف ولد له قبل وذكر كيف يورث قبل (ح) ان كان
يقول من ذكره فيه ميراث الذكر وان كان بسوء من اهل هذه ميراث الاثني -
وبحدوده غيره

٢- ان توافقا ان كان متهما معا فلهما سبق بالنول حكمه) وفي المسالك و
هذا ايضا متفق عليه من الامتصاص وعن تحرير و لا يصح - غيرهما ايصا دعوى
الاجماع عليه ويشهد به - صحيح (٢) هاشم - من اصادق - وعقوله قوت
له - ولود ولد له مائل الرجل ومما يشهد به (ح) يورث من حيث سبق بوله فان
خرج متهما سواء فمن حيث سبق فان كانا سواء ورث ميراث الرجل والنساء
وحر (٣) اسحق بن عمار عنه (ع) عن ابيه عن سفيان (ع) انه قال يقول اخي يورث
من حيث يقول فان بال منهما جميعه - فمن اسمها سبق - يورث من هذين مات و
لم يزل نصف عمل امرئة وعقوله رجل وجوهما غيرهما

٣- (ولو تافوا) في ذلك ايضا (حكم للمناخ في الاقطاع) كما في المتن وعن
الشيخ والفقيد والذاهي واسي حمزة ورفقة المحقق والشميلين وغيرهما ونسبه
في ارباب المسالك الى الاكثر واختاره الحنفية بخلاف فيه مشعر الدعوى
الاجماع عليه - واستدل له بمرسل (٤) الكليني عن الصادق (ع) في ان مولود له
من رجل وله ما للنساء يقول منهما جميعا قل من ايهما سبق قل وان خرج منهما
جميعا قل من يهما استدرك قل فان استدركا جميعا قل من ايهما - وبشواهده (ع) وفي

٤-١- وسائل باب ١- من ابواب ميراث الخشي حديث ٤-١

٣-٢- ابو حنيفة باب ٢- من ابواب ميراث الخشي حديث ٢-١

صحيح هشام فان خرج مسهما سواء فمن حيث يست - يوقش فيهما امه في الاول
 علان الاعدية فيه محنة غير طاهرة في الاعدية من حيث الرمان سوى الثاني من
 المراد من الاسعث هو الاقتضاء والدغدغة - ولكن الماشئة الاولى في غير محنتها
 فانه لا معنى للاعدية - ياسب المقام سوى الاعدية من حيث الزمان ومن تصمها وان كان
 مرسل الا انه يجبر - اشدة - واما الاسعث فمن القاموس تفسيره بالاسرسل
 وفي المحدد بالامناع - ومع ذلك فلا نصاب عدم ظهوره فيه بل هو محتمل - يكفي
 في الحكم المرسل المنجبر بالعمل

وثالثة لا يمتاز الاصلى عن الرايد لانه لعلامات الطهارة ولا لالامار
 الشرعية ولا يمكن استعمال حد الحشى بوجه وهو الذى اشار اليه المصنف - هو -
 (فان كما ويا) اى - وبما في الاقطاع ايضا - معنى ميراثه - مع اقوال - احدها ما اوده
 المصنف - هو قوله (اعطى نصف ماله لرجل ونصفه امرأة) وهو مذهب الصدوقين و
 الشيخين وسائر وافضاهى واسى حمرة ورهرة واكثر المتأخرين وعن القواعد
 يستدل الى الاثر - ثابها - الرجوع الى الفرقة ذهب اليه الشيخ في الخلاف مدعى عليه
 الاجماع على المحكى - ثالثها - انه بعد اصلاعه وان اختلف عدد الميراثين وذكر وان
 تساويا عددا فثاني

يشهد بلالون جملة من النصوص مسها صحيح هشام المتقدم من كتابه - سواء
 ورث ميراث الرجل واسماء فان المراد به نصف الامرين - لا مجموعهما كما
 هو واضح - ومنها حسن اسحاق المتقدم ايضا فان مات ولم يزل نصف عقل المرأة
 ونصف عقل الرجل اذ المراد بالعقل فيه ليس هو اذنية قطعا بل المراد به الميراث
 والمنقشة فيهما بان عدم ارادة مجموعهما في الاول لا يعين ارادة نصف الامرين
 كما ان عدم ارادة المعنى الظاهر من العقل لا يوجب حملته على الميراث - عبر
 صحيحة لظهور كل منهما بقرينة ورودهما لبيان حكم الميراث ذلك - ويشهد به
 مصنف الى النصوص انه مقتضى القاعدة ايضا وهي فسخة المال المشبهة بين شخصين
 بالنصف فان كونا مقدار حصته الاثني له مقطوع والرايد عليه الى ان يباع حصته

الذكر مشكوك فيه - وكما لا يعلم - يسحقه لا يعلم استحقاق غيره - بصف
 واستدل لقول الشافعي - لاجماع - وهو موات (١) - قرعة - وهو وصيها (٢)
 الواردة فيمن ليس له مانع جال ولا م - النساء - وفي الكل مخر - لاجماع المقول
 مع ذهب الاكثر الى خلافه كما مر - وعمومات القرعة لا يرجع اليها مع وجود
 الخصوص الخاصه المعية موطيه - وهو وصيها اخصه لا يفتى عن موردها
 الاعلى القول بانقيس

واستدل لثالث - بصحيحه (٣) محمد بن قيس وروايه (٤) مسيرة بن شريح
 الطويش - المتصممين لعادامير المؤمنين (ع) الاصلاخ والالحاق بالرجل بعد
 الاختلاف وفيه اولاً - انهما مختلفان في عدد الاصلاخ وهي الثمانية ان عدد يجب الايمن
 اثني عشر صاعاً والحب الايسر احدى عشر صاعاً - وفي الاولى فكان اصلاخها سبعة عشر
 تسعة في اليمين وثمانية في اليسار - وثانياً - ان المفروض فيهما انه كان قد وده الجارية
 وودها و هذه اماره ظاهرة بكونه رجلاً - ومع ذلك لم يحكم (ع) بكونه رجلاً
 وثالثاً ان المحكى عن اهل الشريح دعوى اشواى بين الرجل وامرأة في الاصلاخ
 ورابعاً انه ليس فيه الاحتياط بالامارات السائمة - والاعتماد على قوله في عدم
 وجود شيء مسلم به - كما ترى - ولا ينافي ان الاستناد الى هذه الاخبار في
 الفتوى سيما مع عدم امكان تمثيل الاصلاخ عداً على وجه تطامن النفس -
 حتى ظن بعض الناس مخالفة هذه العلامة للحص مدعياً انه احتسب ذلك غير مره
 فلم يتحققها غير صحيح ولا ظهر هو انقول الاول

وعلى ذلك (فلو خلف ولدين ذكراً وخنثى فرسعهما ذكراً فارة لم ذكراً وخنثى)
 بان يفرض الخنثى مرة ذكراً وأخرى انثى وتقسم العريضة مرتين ثم تضرب أحدهما
 في الأخرى فبان حصة الخنثى على تقدير الذكورية النصف فهي من اثنتين

١- الوصائل باب ١٣- من ابواب كيفية الحكم كتاب النقصاء

٢- الوصائل باب ٤- من ابواب ميراث الخشي وما شابهه

٣-٤- الوصائل باب ٢- من ابواب ميراث الخشي حديث ٣-٥

وعلى تقدير الاثوية الثلث فهي من ثلاثة وأعداد متباين (وصريث احدى العريصتين في الاخرى) تلغ ستة (ثم المجتمع في حالته في مخرج الصف) وهو اثنان (فيكون) اثني عشر (للحثي) على تقدير ذكوريته ستة وعلى تقدير اثويته اربعة منه نصفهما وهو (خمس وللذكورة) لانها نصف ماله على تقدير ذكورية الحثي وهو ستة - وعلى تقدير اثويته وهو ثمانية ولو كان) بدل الذكر (منه اثني) فالمسألة بحال الا انه للحثي ستة وللاثي خمسة كما هو الظاهر مما ذكرناه (ولو احتج معاه بالعريضة من اربعين) لاثك ترضي ذكرين واثي نارة بالعريضة من خمسة وذكر اواشرين احدى فهي من اربعة - والعددان متباين وصريث احدى العريصتين في الاخرى تلغ عشر ثم المجتمع في مخرج الصف اثني عشر اربع للحثي على تقدير الذكورية ستة عشر - وعلى تقدير الاثوية عشر فله نصفهما ثلاثة عشر وللذكر ثمانية عشر منه على تقدير ذكورية الحثي ستة عشر - وعلى تقدير اثويته عشرين ونصفهما ثمانية عشر وللاثي تسعة - نصف ثمانية عشر على التقديرين - وهذا الطريق للتقسيم اختاره الشيخ في المصوط على ما حكى والمحقق في اماء وفي الرياض و هو الاظهر كما صرح به جمع ممن تاحر

وعن اسبابه والايثار والشرائع اعتبار صريث آخر - واستحسبه في محكي التحرير - وهو ان يعطى نصف ميراث ذكر ونصف ميراث اثنى في الفرض الاول يعطى الذكر اربعة والحثي ثلاثة - وعلى اثنى للاثي مسمان وللحثي ثلاثة - وفي الثالث للذكر اربعة وللحثي ثلاثة وللأثي اثنان - وتوصيه بان يجعل الحصة لابن عمه والحصة الست نصفاً فاقبل عدد يرضى للث اثنان ولابن عمهما - ما عريضة في الفرض الاول من تسعة وفي الثاني من خمسة وفي الثالث من تسعة وبين الطريقين اختلاف فانه على التقدير الاول يكون للحثي في الفرض ثلاثة اسباع التركة وللذكر اربعة اسباعها - وعلى التقدير الثاني يكون للحثي فيه ثلاثة اسباع التركة لاسبعا واحداً من اثني عشر لانه يأخذ على هذا التقدير خمسة من اثني عشر فاداً جعلها اسباعاً كان السبع منها واحداً وخمسة اسباعاً فثلاثة اسباع

حصة وصيغ ولم يحصل له على هذا التدبير الاحتمة وهكذا في العرصين الآخرين
والاظهر هو الطريق الاول ثم انه يظهر مما ذكرناه حكم مالو اجتماع معه اروح
او الزوجة والابوان وغيرهم من الورثة

ميراث فاقد الفرجين

(ولو فقد الفرجين) اما ان يكون في قبه ائمة ثلثة كالنوبة يرشح منها
رشدحاويين له قبل - او يكون له من المخرجين مخرج واحد يتعوط منه ويؤن
او ينفق اذير ايضا ويخرج من نعمة بينهما او بان يتقيا ما ياكله - وقد ينسب له وجد
اشخاص ككث قاله مشهور بين الاصحاب انه (ورث بالقرعة) - بل عن السرائر وظاهر
العية والتفيع الاجماع عليه وخصوص به من تنبصت - كتب صحيح (١) الفصل من يسار
عن ابي عبد الله ع عنه وولد ليس له مال للرجل ولاله ما لمساء قال ع: يفرع عليه الامام
او الافرع يكتب على سهم عبد الله وعلى سهم امة الله ثم يقول لامام او بفرع اللهم انت
الله لا اله الا انت عالم الغيب والشهادة انت تحكم بين عبادك وما كانوا به يخضعون
بين لنا امر هذا انه يولد حتى (كيف) يورث ما فرصت له من الكنتاب ثم تطرح
السهمان في سهام مبهمة ثم تحال السهام على ما خرج ورث عليه - وجر (٢) اسحاق
الصحيح يصعوان بن يحيى وان سكاك ع ع: عن مولود ولد وليس له ذكر ولا انثى
وليس له الا ذر كيف يورث قال ع: يجلس الامام ع: ويجلس معه اباس فيدعو
الله ويحبل السهام على اى ميراث يورثه ميراث الذكر او ميراث الانثى فالى ذلك يخرج
ورثه عليه ثم قل ع: وارى قضية اعدل من قضية يجعل عليها السهام ان الله تبارك وتعالى
يقول فصارهم فكان من المدحفين - ونحوهما مرسل (٣) ثلثة والموثق (٤)

ثم انه يمكن ان يقال كما صرح به الشهيدان وصاحب الجواهر وغيرهم
باصحاب الدعاء لا وجوه كما في ساير موارد القرعة على ما حققناه في كتابنا

القواعد الفقهية وإن كان الدعاء أحوج لشخص جميع النصوص له وافق كثير من الأصحاب بوجوبه فلا يترك

وقد سبب نسي الحيد وحمرة بلا عسار أو لا شحى البول وعدمه فالأول ذكره الثاني شئ - وعن الاستصار الميل إليه ومال إليه في المستند - واستدل به مرسل (١) ابن بكير بحروى في الوصية عن عبيد الله بن وهب عن الحواضر عن أحمد بن حنبل وفي المسالك أنه مقطوع - من موانع ليس له بالرحل ولأما النساء الاثنى بخرج منه البول على أي ميراث يورث فقال ع - إن كان أداً لم يشحى بوله ورث ميراث الذكر وإن كان لا يشحى بوله ورث - أثلاً - والظاهر عدم كونه مقطوعاً وأجرس من أصحاب الإجماع فلا بأس بالعمل به ولكن في مورد وهو ما كان به ثمة بخرج البول فيه فوكل البول بخرج من الذكر لا يكون مرجع فيه إلا بالنصوص الأولية أنى أكثرها في مولود الذي ليس له لأب - وصحيح إخصاب منها مطلق بقوله إطلاقه المرسل وقد ظهر هو ذلك

(ومن لأسان أو دنان على حق واحد - احتج به جرح النجاء وسكون القاف - معند لأزار عبد الحضر وهو وسط الأبناء موش أدرك - وعنه فله فرج ذكر أو أنثى وإنما يحصل الاشتباه في أحدهما وبعددهما بأشخص فعلى التقديرين يرثان أو ثدي الفرج - موجود ولو لم يكن له فرج أو كانا معاً حكم لهما - بامضى وكيف كان فاحتمل ويرى بهما (يصاحبه فإن أنشأ معا فواحد أو الاثنين) والظاهر عدم الخلاف فيه - ويشهد به خبر (٢) حريز عن الصادق ع - ولد على عهد أمير المؤمنين وع مولود له رأسان وصدران على حق واحد مثل أمير المؤمنين ع - يورث ميراث اثنين أو واحد ففد ع - ترك حتى يمام ثم يصاحبه فإن أنشأ جميعاً معاً كان له ميراث واحد وإن أنشأ واحداً بقي الآخر ثامناً فاما يورث ميراث اثنين - ونحوه مرسل (٣) المعيد - وصعب السند منحر بالعمل ومقتضى الإطلاق ترتب جميع أحكام الوحدة

١ - الوسائل باب ٤ - من أبواب ميراث الخثى حديث ٥

٢ - ٣ - الوسائل باب ٥ - من أبواب ميراث الخثى ومما شبهه حديث ١ - ٢

والعدد اعم من الارث والحجب والشهادة - والكلام في نكاحهما والوصوه والحدث وغير ذلك مع كونه الى محبتها

ميراث العرقى والمهدوم عليهم

(الفصل السابع في ميراث العرقى والمهدوم عليهم) الكلام فيه في ضمن من تل
الادنى لاختلاف ولائها في ال (هؤلاء) العرقى والمهدوم عليهم (يتوارثون)
اي يرث كل منهما من الآخر بان يترخص موت احدهما او لا يورث الاخر منه ثم
يرخص موت الآخر يرث الاول منه - وفي احوالها بل اجماع نفسه عليه - و
عن العباسي يرث العرقى وسهملى عبدآب رسول الله صلى الله عليه وآله والنصوص
بعدمه لا حظ - صحيح (١) عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله ع عن
انقوم يفرقون في السبي اوقع عليهم مات فيه دون ولا يعلم ايهم مات قبل صاحبه
قال ع يورث بعضهم من بعض كك العرقى كك ع - وصحيحه (٢) الاخر
ع ع حقه - والثالث (٣) ع ع ع عن يوقع على قوم مجتمعين فلا يدرى ايهم
مات قبل فقال ع يورث بعضهم من بعض قلت فانا حبيبة ادخل بيننا شيئا قال
وما ادخل قلت رحمت احوين احدهما مولاي والاخر مولى برحمتي لاجدهما مائة
الف درهم والاخر ليس له شيء ركبة في السبي ففرق فلم يدر ايهم مات او لا كان
المان لورثة الذي ليس له شيء ولم يكن لورثة الذي له المان شيء قال فقال
ابو عبد الله ع لقد سمعها وهو هكذا - والراح (٤) ع ع وهو نحو الثالث - و
صحيح (٥) محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع في رجل سقط عليه وعلى امرأته بيت
قال ع تورث الميرثة من الرجل ويورث الرجل من الميرثة معناه يورث بعضهم

٢-١- الوسائل باب ١- من ابواب ميراث العرقى والمهدوم عليهم حديث ٢-١

٤-٣- الوسائل باب ٢- من ابواب ميراث العرقى والمهدوم عليهم حديث ٢-١

٥- الوسائل باب ٣- من ابواب ميراث العرقى والمهدوم عليهم حديث ١

من بعض من صلب اموالهم - لا يورثون مما يورث بعضهم بعضا شيئا - وصحيحه (١) الآخر عن احدهما عن رجل سقط عليه وعلى امرأته بيت فقام وعاء نورث المرأة من الرجل ثم يورث الرجل من الميراث ونحوه - موثق (٢) الفضل بن عبد الله - وحر (٣) عبيد بن رارة او صحيحه - وصحيح (٤) محمد بن قيس عن النضر بن عيسى امير المؤمنين وعاء في رجل وامرأة اهدم عليهما بيت فماتا ولا يدري ايهما مات قل فقال وعاء يرث كل واحد منهما زوجه كما فرض الله لورثتهما - وخبر (٥) البصري عن الصادق وعاء عن القوم يعرفون اوقع عليهم البيت فان وعاء يورث بعضهم من بعض ونحوه حيلة اخرى من الاحبار فاصل الحكم لا اشكال فيه لكنه شروط (بشروط)

الاول - (ان يكون لهما اول واحد منهما مال) لان انورث متوقف على وجود المال للمورث - ولو كان لاحدهما مال دون الآخر يرثه من لهما انه وينقل منه الى ورثته الاجزاء كما صرح به في الخبر الثالث والراجح (و) اشاني اذا (كانوا يتوارثون) اما مقدما على جميع من سواهم او يكون شريكا في الميراث النسب من طرفين كما لو كانا اخوين بكل منهما اولاد لم يرث احدهما من الآخر اجماعا لانتفاء الموضوع بعد وضوح ان المصوص ليست هي مقدم جعل من لا يكون وارثا وارثا بل هي مقدم بيان انه يرث الوارث مع الشك في تقدم موت المورث

ام الكلام فيما لو كان احدهما يرث من الآخر والآخر لا يرث منه كاخوين عرقا ولا احدهما اولاد دون الآخر فالمشهور بينهم انه لا يرث احدهما الآخر وادعى عليه الاجماع - وعن المحقق الطوسي انه قال قوم بل يورث من الطرفين الممكن ومال اليه المحقق الاردبيلي وامتنع صاحب الكفاية - ويمكن ان يستدل للمشهور بان الحكم ثابت على خلاف الاصل فيقتصر فيه على اليقين المخصوص من التوارث

١-٢-٣- الوصائل باب ٦- من ابواب ميراث العرقى والمهدوم عليهم حديث ١-٢

٤-٥- الوصائل باب ١- من ابواب ميراث العرقى والمهدوم عليهم حديث ٣-٢

(وقد استدلل) لثبتي بان مقتضى اطلاق قوله (ع) في اختيار متعددة يورث بعضهم من بعض ثبوت الارث لها من جانب واحد (واورد) على ذلك بان مقتضى اطلاق قوله انه يرث كل بعض من كل بعض ولما لم يكن ذلك في المعروض فلا بد من احد التخصصيين امتصاص بعض البعض بالعرض الوارث الحالي عن ائمانع او تخصيص المملكين بالتوارثين وادلا مرجح يبدل الاحمال ولا يتحقق الخروج عن القاعده بل المرجح في الجملة للاخير ثبات وهو التصريح بالتوارث من الجانبين في مرسى حمران مع اطلاق الممكين - ذكره في المستند (وفيه) ان مقتضى اطلاق قوله (ع) يورث بعضهم من بعض ان كل واحد منهما يرث من الآخر من دون ان يكون ارث احدهما مقيد بآثار الاخر وما لا يمكن في المعروض انما هو ارث احدهما لا اقترانه بالمانع فهو وحده يخرج عن تحت الاطلاق ولا وجه لاحراج غيره وتخصيص المملكين بالتوارثين وان كان يوجب سلامة الاطلاق من ورود القيد عليه ولكن لا وحده اصلا فان التقييد والتخصيص يتوقفا على قرينة والا فالاحتراعى مهما يصرب على الحداد والقرينة في المعروض انما هي بالنسبة الى تقييد اطلاق البعض مسووجود وبالنسبة الى غيره غيره وجوده فيلزمه خاصة ولا يلزم الاجمال ومجرد ورود الحكم على البعض الآخر في حمران لا يوجب التقييد لانه في المثلثين لا يحمل المطلق على الدميد - فالاصاف انه لولا الاجماع لكان القول الثاني قويا والاحتياط طريق النجاة

(و) انك لث ان (يشته العتقدم) فلو عدم الاقتران لا يرث احدهما من الآخر - ولو علم المتقدم برثة المناخر خاصة - ووجه اشتراط هذا الشرط مضافا الى الاجماع والى ما في الخبر (١) المروى عن امير المؤمنين (ع) في رجل وامرأتان جميعا على فراش واحد ويد الرجل ورجله على المرتة - انه جعل الميراث للرجل - معللانه صات بعدها - من عموم العلة - واختصاص اكثر الاخبار المتقدمة مما كان كذلك وظهور البواقى فيه - ما قدماء من ان التصوص ليست في مقام بيان جعل من علم

عدم كونه وارث بحسب الأدلة والقواعد وارثاً ولا ظهير عذر هذا الشرط أيضاً
ثم ان في اقدم شرطاً راعى حكمي عن التحرير والقواعد وهو كون الموت
بالسبب المذكور وقع بحيره كختم ابنه لو ثبت التوريث بسهولة لنقل الارث من كل
منهم الى وارثه الحي - وفي المسالك ادعى الاجماع على عدم لنوارث في المهروص
وخبر (١) القنداح شاهده ربه عن جعفر (ع) عن ابيه ربه قل ماتت ام كلثوم بنت
علي (ع) واشتد ربه من الحطاب في ساعه واحده لا ياتي ايها هالك بل
هم يورث احدهما من آخر وصلى عليهم جميعاً

في ثبوت هذا الحكم بغير العرق والهدم

شبهة (اولى ثبوت هذا الحكم) في الوارث بين الاموات المشتبهين في الموت
بحسب السبق والتفريق - اذ كان الموت () سبب (غير العرق والهدم) من باقي
الاسباب كالقتل والحرق وما شاكل - ولان احدهما من عن امفيد وغيره هو
العدم واحتصاصه بحرق والهدم وفي المسالك سبه الى الممظم وعن الروضة
الى الاكثر وعن الكفاية سبه الى الاصحاب واحذر الشهيد الثاني وصاحب
انوار والمحصل الراقي وغيرهم وعن المجتبي سبه الى حمرد وسيد والمصنف
وهي القواعد تعميم الحكم في كل الاسباب وقواء المصنف في محكي المختلف
وسباني الموط والنهاية ايضاً وظاهر المصنفه في المتن حيث قال وفي
ثبوت هذا الحكم بغير العرق والهدم (اشكال) التوقف في الحكم وتوقف فيه سيد
اريد ايضاً بقول مع الكلام في موارد

١ - فيما يقتضيه القاعدة في المقام وملخص القول فيه - انه اذ لم يعلم بالتفريق
وشك في تقدم وانحرا وفيهما وفي التفريق فتصني استصحاب حياة كل منهما
الى ما يدموت الاخر ارثه من غير فرق بين الجبل تاريخ موتهما والعلم بتاريخ

احدهما بناء على ما هو المختار من جريان الاصل في كل من مجهول التاريخ و معلومه فان الموضوع بلارث حياة الوارث بعدموت المورث ولولحظة وهي تحرر بالاستصحاب (ودعوى) ان التورث متوقف على العلم بوجود الوارث ووارثته شرط التورث ليس مجرد الوجود والانتساب الواقعي فلا يثبت بالاستصحاب (مدعوى) انه لم يؤخذ العلم في الادلة كى يشكل في قيام الاستصحاب مقامه بل العلم في المقام طريقى لمحص وقيام الاستصحاب مقامه واصح حقق في محله ولكن يتعارض الاستصحابان للعلم الاحمالى بعدم تاخر موت احدهما الموجب للعلم انه لا ينقل الى احدهما المال من الاخر ولا يجوز لورثته التصرف فيه وهذا العلم الاجمالى ما عمن جريان الاستصحابين - وعلى ذلك فلا يحكم بوارثية كل منهما من الاخر - وايضا لا يحكم بعدم الوارثية قطعا وانتقال المال الى غيرهما - اذ كما يشك في ارث كل منهما من الاخر يشك في ارث غيره لهذا المقدار الذى يرثه على تقدير الحياة بعدموت المورث كان هو جميع المال او بعضه - ودعوى - ان شرط ارث الاخر كان هو المساوى او الاعد عدم العلم بوجود الاقرب او المساوى كما في المستند عربية - فانه مشروط بعدم وجود الاقرب او المساوى نعم يمكن في احوار ذلك بالاصل ان كان جاريا - وفي المقام لا يحرى بل اذا علم بالتقدم وانتاخر ولم يحتمل التفارب نعم احتملا انتقال المال من احدهما الى الاخر - قالانقسام بفرص كون ما كان لكل منهما قبل الموت له بخالف ذلك - فلا بد من المعاملة مع ميراث كل منهما في المقدار الذى ينتقل الى الاخر على فرص حياته بعدموت المورث ومعاملة المال المشتبه ماله فانه مشتبه بين ان يكون لورثة الاخرين او لمن مات معه وحكمه الصالح بالتصنيف كما حقق في محله

٢- في انه هل يصح التمدى عن مورد نصوص العرق والهدم الى غيرهما من الاسباب ام لا - قيل بالاول واستدل له بان العلة في التوارث اشتباه التقدم والتاخر في الموت المستند الى سبب وهي موجودة في غير الاربعين ووجود العلة يستلزم وجود المعلول - واحيب عنه كما في المسالك نفع علة المذكور وادليل يدل

عليها والمعلول اسم هو الاشتباه بالامرئين المذكورين فحار ان تكون العلة مختصة بذلك لان مرجعها الى وضع الشارع اشبه - ولكن يمكن ان يقال ان اظاهر بحسب المتفاهم العرفي كون العلة مادكر في الاستدلال كما يشهد به فهم الراوي في الخبر الثالث والرابع من الاحار المتقدمة فان فيهما حكم الامام «ع» في خصوص المهدوم عليهم بثبوت ذلك وعدم سماع الراوي منه اعترض على ابي حنيفة فيما حكم به في العرفي اظاهر ذلك في انه علم منه ان العلة هي الاشتباه والجهل بالسبق وهو عينه موجود في العرفي والامام «ع» لم يردعه عن فهمه بان ذلك قياس باطل وان ما ذكرت كان في المهدوم عليهم وما ذكره ا وحيفة فهو في العرفي وكيف تقول ادخل ابو حنيفة على هذا شيئا بل افره على فهمه فهدية كونه العلة المحتج بها قطعية - وبؤيد ذلك تعريض الاشتباه وعدم العلم بالسبق على ذكر العرق والمدم في النصوص اظاهر ذلك في ان المسؤل عنه ليس بخصوص العرق والهدم بل بكبرى الكلية وهي ما لو جعل ابيهما مات قتل صاحبه ادلو كان المراد بسؤال عن خصوص الحمل بالسبق في العرفي والمهدوم عليهم لكان يذكرك ذلك بالواو لا بالقاء فاجواب يكون عاما - فالأظهر في النظر التعدي ابي الموت بما سبب كان ومقتضى الاطلاق وان كان ثبوت ذلك في الموت من غير سبب الا انه خرج ذلك بانص المعمول به بين الاصحاب ونفى الثاني

٣- به قد يقال ان بعض الاحار الخاصة يشهدا ما عليه الاكثر وهو ما رواه (١) محرر المحققين من ان قتلى اليمامة وصفين والحره لم يرث بعضهم من بعض بن وورثوا الاحياء (وفيه) اولاه صعب السد للارصال - وما في الرياض من انه يجبر بالشهرة غير تام - فان الشهرة اما توجب جر الصعف لو استند المشهور في فتاواهم الى الأخير - والاف مجرد الموافقة للفتوى لا يوجب الجبر وفي المقام كذا فان المشهور استندوا في حكمهم بعدم التعدي الى ان النصوص مختصة بموارد محصورة و التعدي عنها يحتاج الى دليل والاصل يقتضي العدم فهو كان هذه الرواية معتبرة

عندهم كان الاولى الاستدلال بما فعل ذلك يوجب زيادة وهي - وثانياً - انه لا يعلم انه كان في القتلى في تلك المواضع - من اجتماع فيه الشرائط المتقدمة بان يكون حيث يرث احدهما من الآخر - ومع ذلك لا يعلم ابهما سبق قتله - فلم تحصل مما كرهناه - الاظهر هو التعميم

في كيفية ميراث العرقى والمهدوم عليهم

الائمة لاحلاف (و) لا شكل في انه (مع) حصول (الشروط) التي يساها (يرث كل واحد منهم من صاحبه) بمعنى انه يرض كل منهما حياته موت الآخر اما الحلاف في انه هل يرث الثاني معاورته من او من غيره الاول ام (لا) يرث (معاورته) او من غيره ومن مات معه بل يرضي الارث فيما بينهم في صلب المال وتالده دون طارقه الذي حصل لهم - الارث - المشهور بين الاصحاب هو الثاني وعن ظاهر العدة الاجماع عليه - وعن المعيد وصلا اختيار الاول

يشهد لما هو المشهور - صحيح (١) عبد الرحمن المتقدم عن الصادق ع في رجلين احوين لاحدهما مال دون الآخر وكما في السبعة مرقا - كان المال لورثة الذي ليس له شيء ولم يكن لورثة الذي له المال شيء ونحوه قوله ع في صحيحه (٢) الآخر - وحس (٣) حمران بن اعين عن ذكره عن امير المؤمنين ع في قوم غرقوا جميعا اهل البيت قال ع: يورث هؤلاء من هؤلاء وهؤلاء من هؤلاء ولا يرث هؤلاء معاورثوا من هؤلاء شيئا ولا يورث هؤلاء ما من ورثوا من هؤلاء شيئا - المتعبر صفة لو كان بالعمل وبعضه صحيح محمد بن مسلم وهو الخبر الخامس من الاخبار المتقدمة فان فيه بعد الحكم بالتوارث معاه بعضهم من بعض من صلب ما لهم الخ فانه وان احتمل كونه تعبير الكلام الامام من كلامه ع

٢-١- الوسائل باب ٢- من ابواب ميراث العرقى والمهدوم عليهم حديث ١-٢

٣- الوسائل باب ٣- من ابواب ميراث العرقى والمهدوم عليهم حديث ٢

الاية على كل حال فيه تأكيد - ويؤيده ايضا ما في الاحبار السادس والسابع والثامن - من قول المصنف رحمه الله توريث الميراث من الرجل ثم يورث الرجل من الميراث عنه اذا كان يورث معا موراثة من الآخر لم يكن لهذا الترتيب معنى كما لا يخفى - وما يستدل له بوجه عقلي وهو ان توريث الثاني معا موراثة من الاول يستلزم فرض حياته بعد موته اذ توريثه منه يقتضي فرض حياته قبل ذلك - ولا يتفص بالتوارث بينهما فانه يفرض الحياة والموت في كل واحد منهما على امراده بلا نظر الى الآخر - بخلاف التوريث معا موراثة الميراث لذلك في قضية واحدة وفرض واحد - فتأمل

واستدل امامه الى المعيد وسار - مما سبق من مادل على تقديم الاكثر نصيبا في الموت وتوريث الاخر منه فتوهم يكن ارث الثاني معا موراثة من الاول لم يكن لتقديم فائدة - وان فرض توريث الثاني من الاول اما وقع بعد الحكم بالاول بملك نصيبه من ارثي معا موراثة من ميراثه سابقا ماله - وباطلاق أدلة الارث (ولكن) الاول يندفع به لو ثبت وحبس التقديم كان تعديا وكم للشارع من الاحكام الناشئة عن المصالح والحكم الحقة عليها فليكن ذلك سهلا واما الثاني فيندفع به في مقام الجعل والتشريع لا تقدم ولا تاخر بسمائل الذي شرع هو ارث كل منهما من الآخر فحكمهما في ظرف ليس لكل منهما مال سوى تلامذه - اي تقديمه - فان اموال الحديد اما يدخل في ملكه في الميراث المتأخرة عن فعلة حكم الارث فهي الميراث المتقدمة ليس للمورث من الطرفين مال طارق اي جديد - فتدبر فانه دقيق واما الثالث فلان المراد من أدلة الارث ان كان هو مخصوص بالسابق فبرد عليه ما اوردناه على الثاني وان كان غيرها فالدلة العامة لا تشمل المقام كما مر وغيرها لم يصل اليها - هذا كله مع انه على فرض تمامية الاخيرين يخرج عنهما معا تقدم ولا ظهر ان لا يرث الا من تلامذ المال دون طارقه

للمراعاة المحكي عن المقنع (و) المقنعة والنمائية والمسوط والمراسم والوسيلة والسرائر والجامع واللمعة انه (يقدم) الاصح في الارث) اي اقل نصيبا على الاكثر نصيبا

(فلو غرق أب وابن فرض موت الأبى أولاً واخذ الأب نصيبه ثم يرث الابن نصيبه من تركه الأب
 لا مما ورث منه)
 واستدل له بالأخبار السادسة والسابعة والثامنة لمكان لفظة ثم فيها (وهي) أنها محتسنة
 بالزوج والزوجة ولم يظهر كون وجه التقديم هو الأصعية سيما وإن الحكم تعدى
 محض فالمتعين حمداً على الاستحياب أو على كون ثم لتزويج الذكرى - والامر
 سهل بعدما عرفت من عدم تغير الحكم بذلك عندنا
 الخامسة (وينقل نصيب كل واحد منهما إلى وارثه) - كسائر أمواله - للمومات و
 الاطلاقات (ولو كان لأحد الأخوين مال انتقل إلى ورثة الآخر) لأنه ينتقل المال إلى أخيه
 لموصى الساب ثم منه إلى ورثته لأدلة الارث (ولو لم يكن وارث كان للأمام معه) لأنه
 كما مروا رث من لا وارث له

ميراث المجوس

(العقل الثامن في ميراث المجوس) - واسحت به الامامية على تقدير اسلامهم
 احبائهم إلى حكمهم في شرع الاسلام أو على تقدير مراعاة منهم اليأس - وإن كانوا
 على المجوسية

ثم انه لم كان المجوس يستحلون بكاح المحارم المحرمات في شرع الاسلام
 بذلك يحصل لهم بواسطة سب فسد وبثرت عليه سب فاسد ولذلك اختلف
 الاصحاب في ميراثهم - فمن الشيخ في جملة من كتبه وإن حمزة وسائر والقاضي
 والاسكافي والمصنف في بعض كتبه بل عن التحرير انه المشهور (و) هو ان (هؤلاء
 يورثون بالسب والنسب صحيحهما وفاسدهما) - وعن يوسف بن عبد الرحمن من اجله رجال
 الكاظم والرضا عليهما السلام والمفيد والنقي والحنفي والمصنف في بعض كتبه
 ونسبه في محكي كتاب الاعلام للمفيد إلى جمهور الامامية عدم توريثهم الا
 بالصحيح من النسب والسب دون فاسدهما - وعن الفضل بن شاذان من القدماء
 الاجلاء من رجال الهادي والعسكري عليهما السلام وابن بابويه العماني والمصنف

في القواعد انه يورثهم بالسب الصحيح خاصة - وهي اربعان ستة الى اكثر من
 تأخر وعن المجسلي ستة الى اكثر - والى التوليد الاخيرين اشار المصنف -
 بقوله (على خلاف)

والاول اظهر - (موت ١١) الكوفي عن جعفر ع ع ابيه ع ع عن ع ع ع
 انه كان يورث المجوسى اما تروح بامه واسمه من وجهين من وجهات ابيه ووجهات
 زوجته - وقريب منه حر (٢) قرب الاسامع انه قد دلت النصوص على انه لكل قوم
 بكاح وانه يصح الكاح الواحد في شرعا بالنسبة اليهم اذ كان يصح في دينهم لاحد
 صحيح (٣) عبد الله بن مسان قال قد دفن رجل مجوسيا عندى عبد الله ع فقال الرجل
 انه يكبح امه واحته فقال ع ذلك عندهم بكاح في دينهم - وما (٤) عن اسيد بن
 قدروى ايضا انه ع قال ان كل قوم دانوا بشيء بدينهم حكمه - وحر (٥) محمد
 ابن مسلم عن ابى جعفر ع ع عن الاحكام تحوز على اهل كل دين بما يستحقون
 ونحو (٦) على بن ابي حمزة عن ابى الحسن ع ع الرومهم بما الرموه انفسهم - و
 نحوه غيرها - وباحتماله لانكاح في صحة بكاحهم وعليه السبب المصدد
 صحيح ويترتب عليه السبب الصحيح - وبذلك يظهر الجواب عن الاستدلال بعدم
 الارث بعموم ما دل على عماد السبب والسبب ثم - والكافر فلا يدرج - في
 عموم الموارث انسية على السبب والسبب الصحيحين - وبقوله على (٧) وان
 احكم بينهم بما انزل الله وقوله عز وجل (٨) وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط
 وما منه ومنهم ما من الآيات - اذ تعدد الدليل على صحة الكاح في إطلاق ما دل على
 سادها للمسلم والكافر ويكون الحكم بالارث حكما بما انزل الله تعالى بالقسط والحق
 وعلى ما ذكره (فلو ترك) المجوسى (اماهى ووحته فلها نصيبها ولو كان احدهما

١-٤- الوصائل باب ١ من ابواب ميراث المجوس حديث ١-٤-٣

٢- الوصائل باب ٢ من ابواب ميراث المجوس حديث ١

٥-٦- الوصائل باب ٣ من ابواب ميراث المجوس حديث ١-٢

٧-٨- المائدة آية ٥٠-٥٣

ما عا ورث به خاصة كنت هي بنت يس فابا ترث من نصيب البنت خاصة (لانه لاميراث
 لبنت البنت مع ابنت عبدنا . وكيت هي ا حت له من امه كمالو تزوح امه واولدها
 مت فهو مت لصلبه واحته لامه فابا ترث بالبنت دون الاحنية لانه لاميراث للاحت
 مع البنت عبدنا . والله اعلم . وقد وقع التراع من كتاب الارث في عصر يوم الاثنين
 في او اخر العشر االث مر شهر دى الحجة الحرام سنة ١٣٨٨ - في قرية ميكون من
 قري طهران حين مكنت محو صاهمك جرم الدفاع عن حريم القران وصي علم
 الدين طيموا الي مثل يستعصون - والحمد لله على نعمائه والائمه من انصر على هذه
 المصائب والتوفيق لكافة النعمه وبشر الحقائق الاسلامية

فهرس الجزء التاسع عشر من كتاب فقه الصادق (٥٠٤)

| الصفحة | العنوان | الصفحة | العنوان |
|--------|-------------------------------------|--------|---------------------------------|
| ٤٦ | النذر | ٢ | كتاب الايمان |
| ٤٧ | بيان صانع ما يصح تعليق | ٣ | اقسام اليمين واحكامها |
| ٤٨ | النذر | ٤ | حكم اليمين الصادقة |
| ٥٢ | في اعتناكون المتعلق مقدورا | ٦ | حكم اليمين الكاذبة |
| ٥٣ | حكم ترك نذر المحرم أو بمكروه | ٨ | ما يعقد به اليمين |
| ٥٤ | حكم نذر فعل طاعة | ٨ | اقسام اليمين بالله تعالى و |
| ٥٨ | بدر صوم حين اورمان | ١٠ | احكامها |
| ٦٠ | حكم مالو عجر عمانذر | ١٣ | بيان ما يعتذر في احواله |
| ٦١ | در التصديق بجميع ما يملك | ١٣ | في اعتبار عدم المرجوخية في |
| ٦٣ | لو نذر وقيد به مكان او وقت | ١٧ | المتعلق |
| ٦٤ | (في العبد) ولرومه | ١٧ | حكم اليمين على فعل والعرو |
| ٦٦ | جعل الدانة هديا | ٢١ | الماضي والمستحيل |
| ٦٨ | (في كفارات) و فوريتها | ٢٣ | الاستثناء بالمشيئة |
| ٧٠ | كفارة اظهار | ٢٦ | حكم يمين ابولدا والروحة |
| ٧٢ | كفارة معانعة بعد وحث النذر | ٢٩ | بعض جميع القسم |
| ٧٦ | كفارة اليمين | ٣١ | في النذر |
| ٧٧ | كفارة الملعن بالرافقة من الله تعالى | ٣٢ | بيان ما يعتذر في المادر |
| ٧٩ | كفارة جز الدرة شعرها في المصائب | ٣٤ | في اعتبار اذن الروح وعدمه |
| ٨١ | كفارة تنف الشعر وشق الثوب و | ٣٨ | صيغة النذر وكيفية انعقدده |
| ٨٢ | خدش الوجه | ٤٠ | حكم نذر التبرع |
| | كفارة الترويح في العدة | ٤٣ | في اعتبار النطق باسم الله تعالى |
| | | | وعلمه |
| | | | عدم اعتبار قصد القرعة في |

(٥٠٥) فهرس الجزء التاسع عشر من كتاب فقه الصادق

| العنوان | الصفحة | العنوان | الصفحة |
|---------------------------------|--------|-------------------------------|--------|
| السوم من العشاء الاخره | ٨٣ | بيان ما يمتنع في حلية الصيد | ٩٢٧ |
| الاطعام واحكامه | ٨٥ | حكم ادراك الصيد وفيه حياة | |
| كيفية الاطعام ومقدار انعام | ٨٧ | منقرة | ٩٣٠ |
| وحوب استيفاء العدم مع التمكن | | في بيان الحيوان الذي يحل | |
| وحكم ما لو نعدر | ٨٩ | بالصيد | ٩٣٤ |
| جنس كفاية الاطعام | ٩١ | موت الصيد بسبب | ٩٣٦ |
| عده احرار اطعام اعضاءهم من ردين | | حكم من صرب الصيد فقله | |
| الا | ٩٣ | نصفين | ٩٣٧ |
| الكسوة واحكامها | ٩٦ | حكم الصيد بالندقية | ٩٤٠ |
| حكم لما حر عن الصيام | ١٠٠ | حليته وديبحة الكتاني مع احرار | |
| دفع الكفاية الى واحد | | التسمية | ٩٤٣ |
| اسفة | ١٠١ | حكم ديبحة المهادى لاهل | |
| في اعتبار قصد القرية في | | البيت وع | ٩٥٣ |
| الكفارة | ١٠٢ | حكم ديبحة المحالف | ٩٥٤ |
| (كتاب الصيد والدابة) | ١٠٤ | حكم ديبحة المولود وغيره بالبع | ٩٥٥ |
| في صيد غير الكلب | ١٠٥ | بيان الالة التي بها يدكى لدفع | ٩٥٧ |
| في ما يمتنع في حلية صيد بكت | ١٠٨ | في كيفية الدبح وما يعتد به | |
| حكم ما لو نسي التسمية | ١٢١ | ما لا يعتد | ٩٥٩ |
| في اعتبار اجتماع اشراط في | | في الاحكام | ٩٧٧ |
| محل واحد | ١٢٣ | جوار شراء ما يباع في اسواق | |
| في آلة الاصطياد اذا كانت | | المسلمين | ٩٧٨ |
| جمادا | ١٢٤ | في احتياح السمك الى التذكية | |
| | | وكيفيةها | ٩٧٩ |

دهوس الجزء التاسع عشر

(٥٠٦)

| العنوان | الصفحة | العنوان | الصفحة |
|-------------------------------|--------|-----------------------------|--------|
| ذكاة الجراد اخذه حيا | ١٨٤ | حكم الجلال وما يحصل | |
| ذكاة الجنين ذكاة امه | ١٨٧ | به الحبل | ٢٢٢ |
| بيان مسائق عليه الذكاة من | | حكم مالهو شرب حيوان لبس | |
| الحيوان | ١٩١ | حزيرة | ٢٢٦ |
| بيان ما يتحقق به الصيد المملك | ١٩٥ | حكم الحيوان لو وطئه انسان | ٢٢٧ |
| الاعراض لا يوجب الحروح عن | | حكم مالهو شرب الحيوان الحمر | |
| الملكية | ١٩٨ | أو البول | ٢٣٤ |
| افى الاطعمة والاشربة | ٢٠٢ | حرمة لحم السبع | ٢٣٦ |
| الاصل الاولى فى الاشياء | ٢٠٢ | فى حرمة ما كان صميغه اكثر | ٢٣٩ |
| الاصل الثانوى فى المطعم و | | حرمة ما ليس له قانصة | ٢٤١ |
| المشارب | ٢٠٣ | حكم الخفاش والطاوس | ٢٤٣ |
| الاصل فى الاشياء المعصرة | | حكم العراب | ٢٤٤ |
| بالتدن | ٢٠٥ | الخفاف حلال | ٢٤٧ |
| حكم الحيوان الحرى غير | | حكم طير الماء | ٢٤٩ |
| المسك | ٢٠٨ | حرمة الميتة واحرائها | ٢٥١ |
| حكم السمك اندى لا يفسد له | ٢١٠ | المحرمات من الذبيحة | ٢٥٢ |
| ما يحرم اكله من السمك و | | حرمة اكل الطين | ٢٥٧ |
| ما يحل | ٢١٣ | الاستشفاء بتربة الحسين ع | ٢٥٩ |
| حكم مالهو وجه سمكة فى | | فى حرمة المسكر | ٢٦٣ |
| جوف اخرى | ٢١٦ | فى حرمة الفقع | ٢٦٥ |
| حكم يضر السمك | ٢١٨ | الدم حرام | ٢٦٧ |
| ما يؤكل من السهائم | ٢١٩ | الاستصحاب بالنفس والمنجس | ٢٧١ |
| كرهية الخيل والبغال والحمير | ٢٢٠ | حرمة شرب الابول | ٢٧٢ |

| العنوان | الصفحة | العنوان | الصفحة |
|----------------------------------|--------|---------------------------|--------|
| حرمة لبس الحيوان المحرم | ٢٧٣ | الابوين شيئا | ٣٢٧ |
| حكم المحرم الذي لا يدري انه ذكي | | استحباب اطعام الجد والجدة | ٣٣٠ |
| ام ميت | ٢٧٥ | في الحجب وبيان المراد منه | |
| حكم الاكل من بيوت الاقرب | ٢٧٩ | شرائطه | ٣٣٤ |
| تسول المارة من الثمرة | ٢٨٥ | ميراث اولاد لا اولاد | ٢٤٤ |
| حكم تسول المصطر المحرم | ٢٩٢ | في الاخوة واحكامهم | ٣٤٩ |
| آداب لاكل ومسه | ٣٠١ | في ميراث الاخوة | ٣٦٣ |
| حرمة لاكل على مائدة مسكر | ٣٠٤ | ميراث الاخوة نكاح | ٣٦٥ |
| (كتب الميراث) | ٣٠٦ | حكم المتقرب بالاب وحده | ٣٦٦ |
| موجبات الارث واسماه | ٣٠٧ | حكم اجتماع الاخوة | |
| في بيان معنى داير ص وداء | | متفرقين | ٣٦٧ |
| قراءة | ٣٠٩ | حكم اجتماع انكلاة مع احد | |
| ميراث الابوين | ٣١١ | روحين | ٣٧٠ |
| اذا انفردا أحدهما كان له المال | | في ميراث الاجداد | ٣٧٢ |
| كله | ٣١٢ | حكم مالهو اجتماع حدود | |
| حكم من بوا اجتماعا | ٣١٤ | محتنون | ٣٧٣ |
| حكم مالهو كان معهما احد | | ميراث الاخوة والاجداد ادا | |
| الروحين | ٣١٥ | اجتمعوا | ٣٧٧ |
| ميراث الاولاد | ٣١٧ | ميراث الاجداد اعباء | ٣٨٢ |
| ميراث الابوين والاولاد ادا | | ميراث اولاد انكلاة | ٣٨٤ |
| اجتمعوا | ٣٢١ | ميراث الاعمام | ٣٨٨ |
| حكم من ادا اجتماع مع الاولاد احد | | ميراث الاعمام والعمات | ٣٨٩ |
| الزوجين | ٣٢٤ | ميراث الاخوال والحالات | ٣٩٢ |
| لا يرث الجدو الجدة مع احد | | ميراث لاعمام والاخوان ادا | |
| | | اجتمعوا | ٣٩٤ |

فهرس الجزء التاسع عشر من كتاب فقه الصادق (٥١٨)

| المواضع | المواضع | الصفحة | المواضع |
|---------|-----------------------------|--------|------------------------------|
| ٤٢٨ | ارث ولاء الحرية | ٣٩٥ | ميراث اولاد العمومة والجدوة |
| ٤٣٠ | ولاء الامامة | | ابن العم من الابوين مقدم على |
| ٤٣٣ | من موانع الارث الكفر | ٣٩٦ | العم من الاب |
| | المسلم يرث الكافر ويحجبه | | ميراث عمومة الابوين |
| ٤٣٤ | عن الارث | ٤٠١ | وحدوثهما |
| ٤٣٧ | اسلام الكافر قبل القسمة | | حكم مسائل اجتماع اللوارث |
| | لومات نصراني وخلف اولاد | ٤٠٢ | سبيل |
| ٤٤٠ | صعرا | ٤٠٤ | في ميراث اذوى الاسباب |
| | المسلمون يرثون وان اختلفوا | ٤٠٥ | في ميراثه ارواح او الروح |
| ٤٤١ | في الاراء | | عدم اعتبار الدخول في ارث |
| ٤٤٢ | الكفار بنو اربون | ٤٠٩ | الره حين |
| ٤٤٣ | ميراث المرتد للمسلم | | حكم ما اذا اشتهت المصنف من |
| ٤٤٦ | من الموانع الارث القتل | ٤١١ | الاربع |
| ٤٤٧ | اميل حطال لا يسمع عن لارث | | ميراث الصغير يس اذا روجها |
| | التفرق بالقاتل لا يسمع عن | ٤١٣ | وليان |
| ٤٤٩ | الارث | | حرمان الروجة من بعض |
| ٤٥٠ | في من يرث من الدية | ٤١٦ | التركة |
| | الدية في حكم ما ان الميت في | ٤١٧ | ما يحرم منه الروجة |
| ٤٥٢ | جميع الاحكام | | الزوجة المحرومة من بعض |
| ٤٥٥ | محارج السهام | ٤٢٣ | التركة |
| | صور اجتماع بعض المروض | | كيفية تقويم البساء والاشجار |
| ٤٥٦ | مع بعض | | حكم مالو تزوج المريض ولم |
| ٤٥٧ | نسبة احد العدين مع الآخر | ٤٢٦ | يدخل |

(٥٠٩) فهرس الجزء التاسع عشر من كتاب فقه الصادق

| الصفحة | العنوان | الصفحة | العنوان |
|---------------------------------|------------------------|--------|-------------------------|
| ٤٨١ | في تقسيم تركة المفقود | ٤٥٩ | مخارج الفروض الستة |
| ٤٨٦ | في ميراث الخثى | ٤٦٥ | العول |
| ٤٩٢ | ميراث فاقد الزوجين | ٤٦٧ | عدم ثبوت الميراث بالنسب |
| المهمدوم | ميراث العرقى والمهمدوم | ٤٧٠ | في المناسحات |
| ٤٩٣ | عليهم | ٤٧٢ | ميراث واد الملاءة |
| في كريمة ميراث العرقى والمهمدوم | | ٤٧٧ | ميراث ولد الزنا |
| ٤٩٩ | عليهم | ٤٨٨ | ميراث الحمل |
| ٥٠١ | ميراث لمجوس | | |

| ص | ص | الخطاء | الصواب |
|-----|----|--------------------|------------------------|
| ٧٠ | ٥ | ان على | ان كان على |
| ٨٦ | ١ | والا | الا |
| ٩٤ | ١٣ | المقابل | مقابل |
| ١١٩ | ٣ | بذكر | لم يذكر |
| ١٥٢ | ٩ | وسماه | مسماه |
| ٢٠٤ | ٢٠ | تيفرع | تتفرع |
| ٢٠٥ | ٢ | الاشياء | ان الاشياء |
| ٢٠٨ | ١٤ | اجواهر | صاحب الجواهر |
| ٢١٠ | ١٦ | علمه | فلسها |
| ٢٣٢ | ١٩ | تقيدا | مقيدا |
| ٣١٣ | ١٠ | لاحقية | الاحقية |
| ٣١٨ | ١٤ | محدد | محدد |
| ٣٢٣ | ٨ | به | بها |
| ٣٣٦ | ١٠ | يحبهما | يحبهما |
| ٣٣٨ | ٦ | الحاحية | الحاحية |
| ٣٥٦ | ٢٣ | تعددت | تعدد |
| ٣٩٤ | ٢ | اخوال | الاخوال |
| ٣٩٤ | ٤ | او الخانة او اجتمع | او الحالة مع الاعمام |
| | | الاخوال مع الاعمام | او اجتمع الاخوال مع عم |
| ٣٠٤ | ٨ | خالته | خاله |
| ٣٩٤ | ٩ | عمه وخاله | عمه وخاله |
| | | أو الزوج | الزوج أو |

فهرست الخطاء والصواب

(٥١١)

| الصواب | الخطاء | ص | ص |
|-----------------------|----------------------|----|-----|
| زايد | عمومات | ١١ | ٤٢٦ |
| بمحض عمومات الارث | بمحض الارث | ١٢ | ٤٢٦ |
| ورثته | ورثة | ٢٠ | ٤٢٦ |
| صحيح عن السراد المجمع | صحيح | ٧ | ٤٤١ |
| على تصحيح | | | |
| زائد | السراد مجمع على صحيح | ٨ | ٤٤١ |
| مسر | مسر | ٢٢ | ٤٤٢ |
| منع الوارث | الوارث | ٩ | ٤٥٤ |
| تقدم عنهما | عنهما تقدم | ١١ | ٤٧٤ |

DATE DUE

FEB 18 2005

DEF 13 2004

DAYUGPO

PRINTED IN U.S.A.

COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0038501724



FEB 29 1980

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU17882621